عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

485

نموذج الصين

الجدارة السياسية وحدود الديموقراطية

تأليف: دانييل بيل

ترجمة: عماد عواد




المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب



Withe

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923–1990) ود. فؤاد زكريا (1927–2010)

نموذج الصين
الجدارة السياسية وحدود الديموقراطية

تأليف: دانييل بيل
ترجمة: عماد عواد



أغسطس 2021
485



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والتصحيح والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 678 - 2

العنوان الأصلي للكتاب

The China Model

Political Meritocracy and the Limits of Democracy

By

Daniel A. Bell

Princeton University Press, 2015

طُبع من هذا الكتاب اثنان وثلاثون ألفا ومائتان وخمسون نسخة

ذو الحجة 1442 هـ ـ أغسطس 2021

المحتوى

المقدمة 9

مقدمة المترجم 27

الفصل الأول:

هل الديموقراطية أقل النظم السياسية سوءًا؟ 31

الفصل الثاني:

عن اختيار القادة الأكفاء في نظام الجدارة السياسية 93

الفصل الثالث:

ما مشكلة نظام الجدارة السياسية ؟ 151

الفصل الرابع:

ثلاثة نماذج للجدارة الديموقراطية 203

أفكار ختامية:

تحقيق «نموذج الصين» 237

الهوامش 259

ببليوغرافيا مختارة 363

المقدمة

«إن أي مسعى إلى الدفاع عن الجدارة السياسية باعتبارها بديلا يجب أن يبدأ بنقد للديموقراطية الانتخابية».

في أكتوبر من العام 2013 انتشر بشكل سريع مقطع فيديو بالرسوم المتحركة مجهول المصدر، وحقق أكثر من عشرة ملايين مشاهدة في أسبوعين[1]، هذا الفيديو الذي نُشر في وقت عُلِّق فيه عمل الحكومة الفدرالية الأمريكية يقدم صورة للتناقض بين وسائل اختيار القادة في البلاد المختلفة، فهو يصور صعود الرئيس باراك أوباما Barack Obama مثل النيزك من خلال حملة انتخابية بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات، وكللت بنجاح على مستوى قومي في إطار انتخابات تقوم على أساس صوت واحد لكل فرد. هذه العملية يُطلق عليها «ديموقراطية». وفي المقابل يعرض الفيلم كيفية وصول شي جين

بينغ Xi Jinping إلى قمة السلطة في بلاده عبر مسيرة استمرت عقودا من الزمن: حيث رُقِّي من مستوى القيادة المحلي إلى مستوى المدينة، ثم المقاطعة، ومستويات إدارية، لينتقل بعد ذلك إلى درجة وزير على مستوى الإقليم، وتلت ذلك عضوية اللجنة المركزية للحزب Central Committee، فالمكتب السياسي Politburo، ومنه إلى موقع القيادة في اللجنة المركزية للمكتب السياسي للحزب Standing Committee of the Politburo، وفي كل مرحلة من مراحل ترقيته كان يخضع لعملية تقييم جادة تقوم على المنافسة بغرض قياس إمكانياته في القيادة السياسية. هذه العملية يُطلق عليها «النظام القائم على الجدارة meritocracy». ومن الواضح أن الهدف الأساسي لهذا المقطع تمثل في الترويج للنظام الصيني القائم على الجدارة باعتباره مُستندا إلى طريقة مشروعة أخلاقيا لاختيار القادة السياسيين على مستوى القمة، وهو النظام الذي ربما قد يكون حتى أفضل من الانتخابات الديموقراطية.

وعلى الأرجح أن هذا الفيديو قد أُنتِج ووُزِّع من قبل جهاز يتبع الحزب الشيوعي الصيني (Chinese Communist Party (CCP، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان النظام السياسي القائم على الجدارة هو بمثل هذه الجودة، فلماذا لا يُفصح الحزب الشيوعي الصيني عن مسؤوليته عن إصدار هذا الفيديو؟ وبشكل عام، لماذا لا يعلن الحزب عن اعتناقه النظام السياسي القائم على الجدارة ويتفاخر بذلك علانية؟ السبب الرئيس وراء ذلك يتمثل في أن النظام السياسي الصيني القائم على الجدارة منقوص من الناحية العملية. ويقودنا هذا إلى التساؤل عما يلزم أن تكون عليه المستويات الأخلاقية لتقييم التقدم (أو التدهور) السياسي في نظام يهدف إلى أن يكون قائما على الجدارة السياسية. الأمر يثير في الذهن العديد من الأسئلة الأخرى. بالعودة إلى الفيديو، فإنه يفترض أن كلا من الجدارة السياسية والديموقراطية الانتخابية تمثلان نظامين سياسيين متعارضين جوهريا. ولكن هل من الممكن التوفيق بين أفضل ما هو موجود في كلا النظامين؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فكيف؟ الفيديو لا يذكر شيئا عن المعاملة الصينية القاسية للمعارضين السياسيين. فإذا كان النظام السياسي المتبع هو نظام على مستوى رفيع، فلماذا هو بحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة

ضد المنشقين السياسيين؟ هل من إمكانية لطرح النظام السياسي القائم على الجدارة بطريقة تجعله يبدو مشروعا في نظر الشعب من جانب، وتتجنب الانتهاكات المعروفة عن النظم التسلطية من جانب آخر؟ هذا الكتاب يمثل محاولة لتقديم إجابة عن هذه التساؤلات.

ربما تعتبر الجدارة السياسية من أكثر الموضوعات دراسة وأقلها في مجال النظرية السياسية. إن فكرة أنه من الضروري على النظام السياسي أن يهدف إلى اختيار وترقية القادة الذين يمتلكون مستوى عاليا من القدرات والفضائل هي فكرة رئيسة في النظرية السياسية والممارسة العملية في كل من الصين والغرب. يبدو السبب واضحا: نحن نُصر على وضع أشخاص مدربين وعلى درجة عالية من الكفاءة في المواقع القيادية سواء تعلق الأمر بالعلوم أو القانون أو الشركات، فلماذا لا يكون الأمر كذلك في المؤسسة الأكثر أهمية من جميع المؤسسات الأخرى؟ وكما كتب عالم الاجتماع الأمريكي الشهير دانيال بيل Daniel Bell (1919-2011): «نريد أشخاصا في المواقع السياسية يمكنهم مباشرة الحكم بشكل جيد. ومستوى الحياة في أي مجتمع يتحدد، بنسبة عالية، بنوعية قيادته. فالمجتمع الذي لا يوجد فيه الشخص الأفضل في موقع القيادة لمؤسساته يكون من الناحية الاجتماعية والأخلاقية منافيا للعقل»[2]. ومن ثم جاهد مفكرون سياسيون - بدءا من كونفوشيس Confucius وأفلاطون Plato وتشو شي Zhu Xi وصولا إلى جون ستيوارت ميل John Stuart Mill وسون يات سين Sun Yat-sen ووالتر ليبمان Walter Lippmann - في سعيهم إلى تحديد وسائل الاختيار الأفضل للقادة القادرين على التوصل إلى حكم ذكي وأخلاقي، وعلى دراية سياسية فيما يتعلق بموضوعات يتسع ويتنوع مداها.

بيد أن هذه النقاشات توقفت في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد رجع هذا التوقف في الصين إلى أن الماوية Maoism أضحت تقيم المساهمات السياسية للمقاتلين والعمال والفلاحين أكثر من تلك التي يقدمها المفكرون والمعلمون. أيا كانت حقيقة العلاقة السياسية بين القمة والقاع، فإن القادة الثوريين ذهبوا إلى أنهم يبنون شكلا جديدا من الديموقراطية الاشتراكية القائمة على المشاركة من أسفل إلى أعلى، ومن ثم فإنه لا مكان لوجود المدافعين

عن حكم النخبة السياسية في أراضي الصين القارية (أو السماع لهم). أما في الغرب فقد رجع توقف هذه النقاشات بشكل كبير إلى هيمنة الديموقراطية الانتخابية[3]، فالديموقراطية تتطلب فقط أن يختار الشعب قادته؛ ويرجع إلى الناخبين الحكم على جدارة المرشحين، فإذا كان الناخبون يتمتعون بالعقلانية ويبلون بلاء حسنا في اختيار القادة، فلا توجد حاجة إلى تحمل مشقة البحث عن الخصائص التي يجب أن تتوافر في القادة الجيدين وأفضل آلية لاختيارهم. في ضوء ذلك حوَّل المفكرون السياسيون اهتمامهم إلى مسائل أخرى من قبيل: كيفية تعميق الديموقراطية في السياسة وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية، وكذلك كيفية تشجيع نماذج عادلة لتوزيع الثروة في البلاد بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وقد أُحيي النقاش حول الجدارة السياسية في سنغافورة، الدولة-المدينة الصغيرة. منذ الستينيات شرع قادة البلاد في تأييد فكرة وضع آليات مؤسسية تهدف إلى اختيار القادة الأكثر قدرة على القيادة، حتى إن كان ذلك يعني فرض قيود على العملية الديموقراطية. وقد سوّغوا هذا الموقف بالقول إن القادة السياسيين يلزم أن تكون لديهم نظرة على المستوى البعيد بدلا من مرورهم بدورات انتخابية، كما أن النظام السياسي يمكن، بل يلزم، تأسيسيه بغرض منع ممارسة السلطة من قبل شخصيات سياسية شعبوية تقتصر رؤيتها على المدى القصير. غير أن الجدل الذي شهدته سنغافورة حول الجدارة السياسية لم يُقدَّر له أن يحصل على تجاوب من الخارج، الأمر الذي يمكن تفسيره بأنه لم يُقدَّم على أنه مثال كوني. بدلا من ذلك ركز قادة سنغافورة على الحاجة إلى اختيار وترقية الأشخاص الأكثر قدرة واستقامة، باعتبار أن ذلك أمر ملح في الدول الصغيرة ذات العدد المحدود من السكان والموارد المحدودة والمحاطة بجيران يمكن أن تكون لديهم توجهات عدائية. وبناء على ذلك كان من الطبيعي التساؤل لماذا يدور نقاش حول إمكانية تصدير مثال يتماشى فقط مع طبيعة دولة-مدينة غير عادية بشكل كبير؟

لكن العالم شهد حديثا تطورين دفعا في اتجاه إعادة إثارة الجدل حول الجدارة السياسية على الخريطة العالمية. فهناك أولا أزمة الحكم في الديموقراطيات الغربية والتي أدت إلى إضعاف الإيمان الأعمى بالديموقراطية

الانتخابية، وفتحت مجالا للبدائل السياسية. فالمشكلة ليست مجرد أن المنظرين للديموقراطية أدركوا صعوبة تطبيق الممارسات الديموقراطية خارج إطار العالم الغربي؛ المشكلة الأعمق تتمثل في أن الديموقراطية الموجودة حاليا في العالم الغربي لم تعد تمثل بشكل واضح نموذجا إيجابيا لدول أخرى. ففي أوقات الصعوبات الاقتصادية، على سبيل المثال، عادة ما يختار المصوتون قادة شعبويين يطرحون سياسات ضارة بمصالح البلاد على المدى البعيد، فضلا على آثارها في بقية العالم. وبناء على ذلك فإن المفكرين السياسيين الذين يسعون وراء التجديد يذهبون إلى أن الحكم في الديموقراطيات الغربية يمكن أن يصبح أفضل من خلال إدخال درجة أكبر من المؤسسات والممارسات القائمة على الجدارة[4].

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية فإن نظرية الجدارة السياسية قد أُنعِشت نتيجة صعود الصين. فمنذ بداية التسعينيات طور النظام السياسي الصيني نظاما معقدا وشاملا في مجال اختيار وترقية ذوي المواهب السياسية، الأمر الذي أدى إلى النجاح الاقتصادي المدهش الذي شهدته البلاد. فكما كان عليه الحال إبان الإمبراطورية الصينية، يسعى النظام السياسي الحالي إلى اختيار وترقية الموظفين العموميين من خلال امتحانات وتقييمات للأداء في المستويات الدنيا للحكومة. النظام الصيني القائم على الجدارة تشوبه عيوب، بيد أن قليلين هم الذين ينكرون أن أداءه كان جيدا نسبيا بالمقارنة بما عليه الحال في النظم الديموقراطية في دول ذات أحجام مماثلة ومستوى نمو اقتصادي مماثل، فضلا على الديكتاتوريات التي تقودها عائلات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. يضاف إلى ذلك أن العالم يراقب التجربة الصينية القائمة على نظام الجدارة. فعلى خلاف سنغافورة يمكن للصين أن «تهز العالم». ففي بداية التسعينيات لم يتنبأ أحد بأن الاقتصاد الصيني سينمو بهذه السرعة ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وربما بعد مرور عشرين عاما سنناقش النموذج الصيني القائم على الجدارة السياسية باعتباره نموذجا بديلا – بل تحديا - للديموقراطية وفقا للنموذج الغربي.

وقبل قول مزيد، أود توضيح بعض المصطلحات. أشير في البداية إلى أن هذا الكتاب هو دفاع عن الجدارة السياسية. الديموقراطيات الليبرالية تلجأ إلى

الجدارة من خلال تعيين خبراء مختارين يُستعان بهم في مواقع إدارية وقانونية، لكن هؤلاء مسؤولون، حتى إن كان ذلك بشكل غير مباشر، أمام القادة المنتخبين ديموقراطيا[5]. كما أنهم معنيون بممارسة السلطة في مجال ضيق ومحدد، وعليهم أن يظلوا محايدين من الناحية السياسية إلى أقصى حد ممكن. على سبيل المثال، فإن الموظفين العموميين في بريطانيا عليهم خدمة السياسيين المنتخبين، ويجب عليهم أن ينحوا جانبا آراءهم السياسية الخاصة في أثناء اضطلاعهم بعملهم[6]. وفي المقابل، فإن القادة السياسيين في النظم القائمة على الجدارة كالصين هم معنيون بالتقييم السياسي في مجموعة واسعة من المجالات، ويمتلكون السلطة النهائية في الجماعة السياسية (بما في ذلك السيطرة على وسائل القمع) كما هو الحال بالنسبة إلى القادة المنتخبين في الديموقراطيات. وفضلا على ذلك، فإنه لا يوجد تمييز مؤسسي واضح بين الموظفين العموميين والقادة السياسيين في النظام القائم على الجدارة. باختصار، فإن الموظفين العموميين المختارين على أساس الجدارة في الدول الديموقراطية لا يُنتظَر منهم أن يكونوا سياسيين، في حين أن الموظفين العموميين المختارين في نظام سياسي قائم على الجدارة معنيون بممارسة سلطة سياسية.

كذلك فإنه من المهم التمييز بين الجدارة السياسية وتلك الاقتصادية. وباللغة الإنجليزية فإن مصطلح الجدارة meritocracy يمكن أن يُقصد به مبدأ يتصل بتوزيع الموارد الاقتصادية[7]: وفي هذه الحالة يشير إلى نظام يقوم على توزيع الثروة وفقا للقدرات والجهد بدلا من الطبقة أو الخلفية العائلية. وقد انتقد كارل ماركس Karl Marx الرأسمالية لأنها تميل إلى توزيع الموارد وفقا للخلفية الطبقية، على الرغم من الأسطورة القائلة إن الأشخاص يكافأون بشكل رئيس وفقا لقدراتهم وجهودهم. من جانبها، فإن الشيوعية تهدف إلى إلغاء الاختلافات بين الطبقات، وفي الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الرأسمالية «الشيوعية الأدنى» lower communism فإن المنطق الرأسمالي سيُترجَم إلى واقع: الموارد الاقتصادية ستوزع وفقا للمبدأ القائل: «من كل شخص وفقا لقدراته، ولكل شخص وفقا لمساهمته». وعلى الرغم من أن هذا المبدأ الذي قد يبدو أنه يقوم على الجدارة لا يعترف باختلاف الطبقات، فإنه لايزال معيبا لأنه

«يعترف بطريقة ضمنية بالمواهب غير المتساوية بين الأشخاص والتي تنعكس على القدرة الإنتاجية بناء على مزايا طبيعية». ويعني ذلك أن الناس يجب ألا يستفيدوا من تمتعهم بمواهب طبيعية غير مكتسبة، وأنه من غير العدل معاقبة أولئك الذين هم أقل إنتاجية من دون خطأ من جانبهم. ومن ثم فإنه يجب على المجتمع أن يتحرك باتجاه «الشيوعية الأعلى higher communism» حيث يمكن توزيع الموارد وفقا لمبدأ: «من كلٍّ وفقا لقدرته، ولكلٍّ وفقا لاحتياجاته»[8].

وبالمثل، أقر جون رولز John Rawls، وهو أكثر الفلاسفة السياسيين تأثيرا في القرن العشرين، بالخطر الذي يمثله ما يبدو أنه فرصة عادلة باعتباره قد يؤدي إلى «مجتمع قاسٍ قائم على الجدارة» [9]. فكون الإنسان قد وُلد ولديه قدرة لا يهبه حقا أخلاقياً في الثروة لأن ما ولد به الإنسان، أو من دونه، ليس من فعله. وبدلا من توزيع الثروة على أساس المساهمة الإنتاجية، يدافع رولز عن «مبدأ الاختلاف difference principle» والذي يقضي بأن عدم المساواة يسمح بها فقط إذا كان من شأنها أن تعود بالنفع على الأقل غنى. وما هو أكثر إدهاشا ربما أن من كان وقتها أقوى رئيس خزانة للبنك الفدرالي Federal Reserve، بين برنانكي Ben Bernanke، قد وجه نقدا مماثلا لنظام الجدارة في حفل تخرج بجامعة برينستون Princeton University في العام 2013:

> الجدارة هي نظام يكون فيه أصحاب الحظ فيما يتصل بالصحة والموهبة الجينية؛ وأكثر الناس حظا فيما يتصل بتأييد العائلة لهم، والحصول على التشجيع، وربما الدخل الأعلى؛ والأكثر حظا فيما يتعلق بفرص التعليم والتوظيف؛ والأكثر حظا بطرق عديدة يصعب حصرها: هؤلاء هم الأشخاص الذين يحصدون المكافآت الأعلى. الحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن ينجح حتى نظام يُفترَض أنه قائم على الجدارة وفقا لمعيار الأخلاق ويُعتبر عادلا، هي حالة أن يكون أولئك الذين هم أوفر حظا في جميع المجالات السابقة يتحملون أيضا أكبر قدر من المسؤولية في العمل الجاد، والمساهمة في إصلاح العالم، ومشاركة حظهم مع الآخرين[10].

أنا متعاطف مع هذه الانتقادات «للجدارة» بوصفها نظاما اقتصاديا، بيد

أن هدفي هنا ليس الدفاع عن نظرية محددة تحكم توزيع السلع المادية. إن اهتمامي، وأكرر مرة ثانية، هو الدفاع عن الجدارة السياسية - الفكرة القائلة إن السلطة السياسية يجب أن تُوزَّع بما يتماشى مع القدرة والفضيلة - كما أنني أقدم حججا تتعلق بتوزيع الموارد الاقتصادية فقط عندما يتصل الأمر بموضوع كيفية إقامة شكل من الجدارة السياسية مرغوب فيه أخلاقيا وواقعي من الناحية السياسية (انظر الفصل الأول، القسم الثاني، والفصل الثالث، القسم الثاني)[11].

(1) خطة الكتاب

إن فكرة أن يُختار قادة سياسيون وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد» أُخِذ بها باعتبارها شيئا مسلما به في كثير من المجتمعات، ومن ثم فإن أي مسعى إلى الدفاع عن الجدارة السياسية باعتبارها بديلا يلزم أن يبدأ بنقد للديموقراطية الانتخابية: أغلب القراء من المجتمعات الغربية ليس لديهم حتى استعداد للتفكير في إمكانية وجود بدائل لها مسوغات أخلاقية لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد» كوسيلة لاختيار القادة السياسيين، ومن ثم فإنه من الضروري أن يثير كتاب يدافع عن بديل من هذه البدائل بعض الأسئلة حول الانتخابات الديموقراطية. لقد دافع بعض الفلاسفة عن حقوق التصويت والترشح لمناصب على أساس أن الحريات السياسية لها قيمة جوهرية لدى الأشخاص، سواء قادت إلى نتائج جماعية مرغوب فيها أو لا. غير أن هذه الحجج عورضت بقوة. وإذا كان الهدف هو تشجيع إقامة ديموقراطية انتخابية في الصين فإن الحجج المشيرة إلى القيمة الجوهرية للتصويت لن تكون ذات فعالية لأن استقصاءات الرأي السياسية تُظهر بشكل مستمر أن المواطنين في مجتمعات شرق آسيا يفهمون الديموقراطية من منطلق موضوعي(*) وليس من منطلق إجرائي: ما يعني أنهم يميلون إلى تقدير الديموقراطية استنادا إلى نتائجها الإيجابية بدلا من تقديرهم الإجراءات الديموقراطية في حد ذاتها. وانطلاقا مما تقدم فإن السؤال ذا الصلة

(*) أي غير إجرائي. [المترجم].

السياسية الذي ينبغي طرحه هو ما إذا كانت الديموقراطية تقود إلى نتائج جيدة. الديموقراطية قد حظيت بسجل جيد على مدار العقود القليلة الماضية: الدول الغنية والمستقرة والحرة كلها ديموقراطية. لكن الديموقراطيات كذلك تنطوي على عيوب أساسية ربما تُنبئ بحدوث اضطراب سياسي في المستقبل، كما أنه على الأقل محل نقاش أن أنظمة الجدارة السياسية يمكنها أن تقلل من هذه المشاكل.

يناقش الفصل الأول أربعة عيوب جوهرية في الديموقراطية بمفهومها الذي يقتصر على الانتخابات الحرة والنزيهة لقادة البلاد على مستوى القمة، ويعقب طرح كل عيب من هذه العيوب مناقشة نظرية وعملية لبدائله القائمة على الجدارة. يتمثل العيب الأول في «طغيان الأغلبية»: الأغلبيات غير المنطقية والتي تهتم بمصالحها فقط يمكنها من خلال العملية الديموقراطية قمع الأقليات ووضع وتنفيذ سياسات رديئة. وفي هذا الخصوص فإن الاختبارات التي تقيس كفاءة الناخب يمكنها، من الناحية النظرية، أن تساعد في علاج هذا العيب، كما أن نظام الجدارة السياسية المطبق في سنغافورة يوفر بديلا عمليا. أما العيب الثاني فيتمثل في «طغيان الأقلية»: المجموعات الصغيرة ذات القوة الاقتصادية تمارس نفوذا لا يتناسب مع صغر حجمها على العملية السياسية، إما من خلال منع التغيير الذي قد يكون في خدمة المصلحة العامة، وإما عن طريق العمل على تمرير سياسات تعود بالنفع عليها فقط. ومن الناحية النظرية يمكن التغلب على هذا العيب من خلال وسائل استبعاد النخب الغنية من هيئة الناخبين، ويقدم النظام السياسي في الصين بديلا عمليا في هذا الخصوص. ويتمثل العيب الثالث في «طغيان الجماعة الانتخابية»: إذا كان هناك صراع حاد في المصالح بين احتياجات الناخبين وتلك الخاصة بغير الناخبين الذين يتأثرون بسياسات الحكومة، مثل الأجيال القادمة والأجانب، فإن المصوتين ستكون لهم دائما الأولوية. ويتمثل أحد الحلول النظرية لذلك في تشكيل مكتب حكومي توكل إليه مسؤولية تمثيل مصالح الأجيال المقبلة، وتأسيس سنغافورة حقَّ النقض لدى الرئيس لمساعي السياسيين لوضع سياسات تضر بمصالح الأجيال المقبلة يمثل أحد البدائل العملية. وفيما يخص العيب الرابع فهو «طغيان الأشخاص

المتنافسين»: الديموقراطية الانتخابية يمكن أن تثير الصراعات الاجتماعية بدلا من تخفيفها، كما أنها قد تكون على حساب أولئك الذين يفضلون اتباع وسائل متناغمة لتسوية الصراع الاجتماعي. وقد يكون في النظام المستند إلى فكرة التوافق في عملية صنع القرار علاج لهذا العيب، ويتضمن النموذج السياسي الصيني بعض المزايا العملية فيما يتصل بتخفيض الصراع الاجتماعي.

وباختصار، يمكن أن تكون هناك بدائل مرغوب فيها أخلاقيا وقابلة للتنفيذ سياسيا عوضا عن الديموقراطية الانتخابية. إذا كان الهدف هو مناقشة نظام الجدارة في سياق صيني فإننا، في المقابل، لسنا بحاجة إلى الدفاع عن الادعاء القوي بأن الجدارة السياسية تقود بشكل ثابت إلى نتائج أفضل مما في حالات الديموقراطية الانتخابية. ويمكننا ببساطة أن نفترض أن النظام السياسي القائم على الحزب الواحد في الصين ليس في طريقه إلى الزوال، ومن ثم نقدم مقترحات لتحسين الأداء على هذا الأساس[12]. ينطلق الفصل الثاني من الافتراضات التالية: (1) أنه من الجيد للجماعة السياسية أن يتولى حكمها قادة على مستوى عال. (2) النظام السياسي القائم على حزب واحد (حاكم) في الصين ليس في طريقه إلى الانهيار. (3) الجانب المتصل بالجدارة لهذا النظام جيد جزئيا؛ (4) ويمكن تحسينه. واستنادا إلى هذه [13] الافتراضات فإنني أعتمد على العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة من أجل طرح مقترحات حول القدرات التي يلزم توافرها بشكل أساسي لدى القادة السياسيين في سياق الدول الواسعة، والمسالمة، والمحدّثة (غير الديموقراطية) القائمة على الجدارة، يلي ذلك تقديمي مقترحات لآليات تزيد من احتمالات اختيار القادة السياسيين الذين يتمتعون بهذه الصفات. وبعد ذلك أستخدم نتائج بحثي عن القدرات والمهارات الاجتماعية والفضائل التي يلزم توافرها في القادة السياسيين في سياق الدول الواسعة والمسالمة والمحدّثة القائمة على الجدارة في تقييم النظام الصيني الحالي القائم على الجدارة. وتتمثل النتيجة التي أصل إليها في أن الصين تستطيع، بل يجب عليها، تحسين نظامها القائم على الجدارة: إنها تحتاج إلى اختبارات تقيس بشكل أكثر فعالية القدرات الفكرية المتصلة بالسياسة، ومزيد من النساء في المواقع القيادية من أجل زيادة احتمالية توافر القادة الذين يمتلكون القدرات

الاجتماعية المطلوبة من أجل صناعة قرارات تتسم بالفعالية، ومزيد من الاستخدام المنهجي لنظام مراجعة الأقران بهدف ترقية المسؤولين السياسيين الذين لديهم الدافع والرغبة في خدمة العامة.

إن أي دفاع عن نظام الجدارة السياسية يحتاج إلى تناول مسألة كيفية تعظيم مزايا هذا النظام، وكذلك طرق تقليل مساوئه. ويناقش الفصل الثالث ثلاث مشاكل رئيسة ترتبط بأي محاولة لتطبيق نظام الجدارة السياسية: (1) القادة الذين يُختارون على أساس قدراتهم المتفوقة يميلون على الأرجح إلى إساءة استخدام سلطاتهم. (2) الهرمية السياسية ربما تصبح جامدة وتضر بالحراك الاجتماعي. (3) من الصعب إضفاء الصفة الشرعية على النظام في نظر من هم خارج بنية القوة. وبالنظر إلى أن الديموقراطية الانتخابية في القمة ليست خيارا واقعيا في الصين، فإنني أتساءل عما إذا كان من الممكن التعامل مع هذه المشاكل من دون اللجوء إلى الانتخابات الديموقراطية. مشكلة الفساد على سبيل المثال يمكن معالجتها من خلال آليات من قبيل إيجاد مؤسسات إشرافية مستقلة، وزيادة الرواتب، وتعليم أخلاقي معدل. أما فيما يخص مسألة تحجر الهرميات فإنه يمكن التعامل معها من خلال الخطاب السياسي المتواضع، وفتح باب الحزب الحاكم أمام مختلف المجموعات الاجتماعية، والسماح بإمكانية وجود أنواع مختلفة من القادة السياسيين يُختارون وفقا لأفكار جديدة حول الجدارة السياسية. أما فيما يخص مشكلة الشرعية فإنه لا يمكن التعامل معها إلا من خلال توفير فرص أكثر للمشاركة السياسية، بما في ذلك شكل ما من أشكال الموافقة الصريحة من قبل المواطنين. ومن ثم، فإن السؤال يصبح: كيف يمكن التوفيق بين الجدارة السياسية والديموقراطية؟ وهل يمكن التوصل إلى ذلك من خلال اتباع طرق مرغوب فيها أكثر من الناحية الأخلاقية من دون أن يعني ذلك بالضرورة التنافس بين أحزاب متعددة والانتخابات العادلة والحرة للقادة في القمة؟

يناقش الفصل الرابع كلا من الحجج المؤيدة والمعارضة للنماذج المختلفة لـ«الديموقراطية القائمة على الجدارة»: وعلى وجه التحديد النماذج التي تهدف إلى التوفيق بين آلية الجدارة الهادفة إلى اختيار القادة السياسيين

الكبار، وآلية الديموقراطية المخصصة للسماح للشعب باختيار قادته. يقوم النموذج الأول على التركيب بين نظامي الديموقراطية والجدارة على مستوى الناخبين (على سبيل المثال: منح أصوات إضافية للناخبين المتعلمين)، غير أن هذه المقترحات، أيا كانت مزاياها الفلسفية، ليست واقعية من المنظور السياسي. أما فيما يخص النموذج الثاني (الأفقي) فإنه يهدف إلى التوفيق بين نظامي الديموقراطية والجدارة على مستوى المؤسسات السياسية المركزية، بيد أن مثل هذا النموذج سيكون غالبا من المستحيل تنفيذه والإبقاء عليه حتى مع وجود ثقافة سياسية (كما هو الحال في الصين) تقدر بقوة الجدارة السياسية. وأخيرا فإن النموذج الثالث (الرأسي) يهدف إلى الجمع بين نظام الجدارة السياسية على مستوى الحكومة المركزية، والديموقراطية على المستوى المحلي. وهذا النموذج ليس ببعيد عن الواقع السياسي في الصين، كما يمكن كذلك الدفاع عنه من منطلقات فلسفية.

وعلى رغم ذلك فإن النموذج السياسي في الصين لا يقتصر فقط على الديموقراطية في القاع والجدارة في القمة: حيث يرتكز أيضا على نظام تجريبي منهجي وواسع فيما بين المستويات الدنيا والعليا من الحكومة. وفيما يخص الفصل الختامي فإنه يرسم ملامح ثلاثة أحجار زاوية رئيسة للنموذج الصيني، ويوضح كيف كان الإصلاح السياسي في فترة ما بعد عهد ماو Mao قائما على أساس مبادئ «الديموقراطية في القاع، والتجريبية في الوسط، والجدارة في القمة». ومع ذلك تظل هناك فجوة كبيرة بين المثال والواقع، الأمر الذي دفعني إلى التقدم بمقترحات تهدف إلى سدها. ولعل مشكلة الشرعية هي أكثر التهديدات جدية للنظام القائم على الجدارة. ففي لحظة من اللحظات ربما تحتاج الحكومة الصينية إلى ضمان الحصول على موافقة الشعب لتبني البلاد فكرة الجدارة الديموقراطية الرأسية من خلال وسائل كالاستفتاء. وينتهي الفصل بملاحظات عن إمكانية تصدير النموذج الصيني: ففي حين أن النموذج ككل لا يمكن أن يكون جاهزا لاتباعه من قبل دول لديها تاريخ وثقافة مختلفان، فإنه يمكن تبني أحجار زاوية مختلفة من هذا النموذج بشكل انتقائي، كما أن الحكومة الصينية يمكنها أن تمارس دورا أكثر نشاطا في نشر هذا النموذج في الخارج.

إن الاهتمام الرئيس لهذا الكتاب هو السؤال المتعلق بكيفية تعظيم مميزات وتقليل نواقص نظام سياسي يهدف إلى اختيار وترقية القادة السياسيين الذين يمتلكون فضائل عالية وقدرات، وبصفة خاصة في السياق الصيني المعاصر. وإذا ما نحينا جانبا الحاجة إلى وضع سياسات تفيد الشعب، فإنني أعترف بالتزامي الغموض حول ماذا يجب على هؤلاء القادة الاضطلاع به: فالصين دولة مترامية الأطراف ومعقدة، كما توجد احتياجات مختلفة وأولويات عديدة تختلف من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وأي إجابة قائمة على معرفة يلزم أن تستند بشكل جزئي إلى ما يريده الشعب الصيني في واقع الأمر. ومع ذلك فإن هناك بعض الإرشادات العامة التي يمكن أن تكون مفيدة، ويتضمن الكتاب مرفقين نُشِرا على شبكة الإنترنت على هذا الرابط: (http://press.princeton.edu/titles/10418.html). الملحق الأول هو مؤشر وفاق Harmony Index يصنف الدول في مراتب وفقا لجودة ما تضطلع به لتشجيع أربعة نماذج من العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالنظام السلمي واحترام التعددية. هذا النوع من المؤشر، سواء كان جزئيا أو كليا، يمكن استخدامه للحكم على التقدم (أو التراجع) الاجتماعي في الصين وفي أماكن أخرى. وهناك استخدام آخر ممكن لمؤشر الوفاق ينطبق بصفة خاصة على السياق الصيني، ألا وهو أنه يمكن اعتباره معيارا للحكم على أداء الموظفين السياسيين بهدف ترفيع المرتبة (أو تخفيضها)، خاصة مع الأخذ في الاعتبار التوافق الواسع على أنه لم يعد من الممكن استخدام النمو الاقتصادي باعتباره المؤشر الوحيد على الأداء الجيد.

أما المرفق الثاني فهو حوار سياسي حقيقي (جرى بشكل شخصي وعبر البريد الإلكتروني) مع مسؤول سياسي في الحزب الشيوعي الصيني. وأشير هنا إلى أن الالتزامات الأخلاقية الخاصة بي مستقاة بشكل كبير من القيم الكونفوشية، ولكني لا أعتقد أن الأخيرة هي الطريقة الوحيدة لتسويغ نظام الجدارة السياسية، ولذلك فإنني لم أكن واضحا تماما حول مدى الصلة التجريبية والمعيارية للكونفوشية بهذا الكتاب. وعلى رغم ذلك فإن الكونفوشية لايزال في مقدورها التأثير في طريقة التفكير حول نظام الجدارة السياسية، ويركز المرفق الثاني بشكل مباشر على دور الكونفوشية في تشكيل نظام الجدارة

في الصين. وهذا الحوار هو طرح نادر لآراء مسؤول رسمي مثقف في الحزب الشيوعي الصيني يتحدث بصفته الشخصية. ويحمل المرفق عنوان: «حوار بين كونفوشي وشيوعي» A Conversation between a Confucian and a Communist، ولكن في نهاية الحديث لن يكون من الواضح من يكون من.

(2) كلمة عن المنهج

على الرغم من أهمية الموضوع فإن هناك ندرة في التنظير السياسي المعاصر حول الجدارة السياسية (وفي المقابل هناك آلاف الكتب التي تتناول النظرية الديموقراطية). ومن ثم فإن مجال البحث الرئيس من أجل هذا الكتاب شمل قراءة مكثفة في العلوم الاجتماعية، والفلسفة، والتاريخ (باللغة الإنجليزية والصينية والفرنسية)، ومحاولة تجميع كتاب من مواد قد لا تتناول دائما (أو حتى عادة) الموضوع بشكل مباشر. وبالمستوى نفسه، إن لم يكن أكثر أهمية، فإنني استفدت من تبادل الآراء مع أشخاص ساعدوني على فهم الجدارة السياسية من الناحية النظرية والعملية. وفي جهد (أناني) هادف إلى المساعدة على بلورة أفكاري فقد اشتركت في تنظيم مؤتمرات مع فلاسفة ومؤرخين وعلماء اجتماع بارزين لبحث ظهور (أو إعادة احياء) نظام الجدارة السياسية وما يمكن أن يعنيه ذلك بالنسبة إلى التطورات السياسية في الصين وبقية العالم. وقد أدى المؤتمر الأول (باللغة الإنجليزية) الذي نظمتُه بالاشتراك مع تشين يانج لي Chenyang Li في جامعة نانيانغ التكنولوجية Nanyang Technological University (في سنغافورة) في شهر يناير من العام 2012 إلى نشر كتاب محرر (محرر بالاشتراك مع تشين يانج لي) بعنوان: «تحدي شرق آسيا للديموقراطية: الجدارة السياسية من منظور مقارن» The East Asian Challenge for Democracy: Political Meritocracy in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2013). أما المؤتمر الثاني (باللغة الصينية) فقد نظمتُه بالاشتراك مع قسم الفلسفة في جامعة تسينغهوا Tsinghua University ومعهد إيكوينوكس في شنغهاي Equinox (Chunqiu) Institute، وقد دارت فعالياته في جامعة

تسينغهوا في أكتوبر من العام 2012، وأسفر عن صدور عدد خاص من مجلة «وينشيزهي» Wenshizhe في مارس 2013. ولقد استفدت بشكل هائل من تبادل الأفكار خلال هذين المؤتمرين. كما استفدت أيضا من مقابلات أجريتها مع قادة سياسيين في كل من الصين وسنغافورة. وأنا ممتن للعديد من الأصدقاء الأكاديميين الذين تكرموا بتخصيص وقت لإبداء ملاحظات على المسودات الأولى لهذا الكتاب. وأخيرا، ولكن ليس أقل أهمية، أود الإشارة إلى أنني كلفتُ طلبتي في جامعة تسينغهوا (بكين) وجامعة شنغهاي جياو تونغ Shanghai Jiaotong University والجامعة الوطنية في سنغافورة National University of Singapore خلال الأعوام القليلة الماضية بإجراء قراءات عن نظام الجدارة السياسية (والتي أعترف أنها تضمنت أفكاري غير المكتملة)، وأقر بأنني استفدت كثيرا من انتقاداتهم ومقترحاتهم للتعديل. إنني أشعر بشكل خاص بالعرفان بالجميل لطلبة الدراسات العليا في قسم الفلسفة في الجامعة الوطنية في سنغافورة، الذين شكلوا مجموعة قراءة غير رسمية للتعليق على المسودة الأولى لهذا الكتاب: آمل أن تروا أن الكتاب قد تحسن نتيجة نقدكم!

(3) كلمة عن الدافع

لماذا أهتم بهذا الموضوع؟ في الواقع جاء اهتمامي بنظام الجدارة السياسية نتيجة لاهتمامي بالتقاليد الكونفوشية، كما أن كتاباتي السابقة عن الجدارة السياسية كان الدافع وراءها هو اهتمامي بالفلسفة الكونفوشية أكثر منه بالسياسات الفعلية. وخلال الأعوام القليلة الماضية أدركت أن النظام السياسي الصيني يتمتع بخصائص نظام الجدارة، ويرجع ذلك على الأقل إلى حقيقة أن طلبتي الذين حققوا معدلات عالية في جامعة تسينغهوا جرى تعيينهم بنسبة كبيرة في الحزب الشيوعي الصيني. ومن الواضح أن يكون هناك معنى وراء الربط بشكل مباشر بين التفكير الفلسفي حول النظام السياسي القائم على الجدارة، والواقع السياسي في الصين. ولقد أدركت أنني دخلت بمحض المصادفة في مجال ذي أهمية سياسية كبيرة وبدأت في كتابة بعض الأعمدة في عدد من النوافذ الإعلامية في كل من الصين والغرب. وكان من جراء ذلك أن تعرضت

لانتقادات لاذعة ووُجه لي العديد من الاتهامات، بما في ذلك أنني مدافع عن الحزب الشيوعي الصيني وأنني عميل لمصلحة غولدمان ساكس Goldman Sachs (رب عمل زوجتي)[14]. ولذلك أدركت الحاجة إلى إعداد كتاب يتضمن مزيدا من التفاصيل والحجج الأكثر دقة، ويظهر في الشكل العلمي بما في ذلك الملاحظات (على أن يُصاغ بطريقة سهلة على قدر الإمكان). وعلى الرغم من أنني لست متأكدا من أنني نجحت في ذلك، فإنني على الأقل بذلت قصارى جهدي خلال فترة الأعوام الخمسة التي فرضتها على نفسي لإنجاز هذا العمل.

ويحق التساؤل كذلك: لماذا أنشر كتابا يبدو أنه أساسا عن الصين من خلال ناشر أكاديمي أمريكي. وهنا أشير إلى أن أحد الأسباب هو أنني أكتب بالإنجليزية[15]. ولكن هذا الكتاب سيُتَرجَم على الأرجح إلى اللغة الصينية وآمل أن يكون له تأثير هناك؛ فما يتضمنه من آليات عمل النظام السياسي ستكون مألوفة لدى القارئ الصيني، ولكن ربما يسهم هذا الكتاب في مزيد من النقاش حول المعايير المناسبة للحكم على التقدم (أو التأخر) السياسي. وآمل كذلك أن يُقرَأ هذا الكتاب في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية بهدف التشجيع على الوصول إلى فهم أفضل للنظام القائم على الجدارة كمثال وللنظام السياسي الصيني كواقع، وربما أيضا الحث على إجراء إصلاحات تستند إلى نظام الجدارة في الدول الديموقراطية[16]. وعلى الأقل فإن القراء الغربيين ربما يستفيدون من إعطائهم المنظور الصيني لموضوعات يعتبرونها هم مسلما بها: لم يكن لي أن أكتب هذا الكتاب من دون أن تكون لدي خبرة عقد من الزمن نتيجة العيش والتدريس في بكين، ومن المحتمل أن أصاب بالدهشة إذا كان من الممكن أن أطلع، قبل ذلك بعقدين من الزمن، على الحجج التي أطرحها. بيد أن الحقيقة هي أن آرائي السياسية هي في منتصف الطريق بين الأكاديميين العاملين في الصين[17]. هذا الكتاب لا يقصد أن يكون استفزازيا أو معارضا، حتى وإن اعتُبِر كذلك من قبل القراء في الغرب. وعلى الرغم من أن حرية التعبير تتمتع بحماية أكبر في الدول الغربية، فإن هناك فهما أفضل بكثير في الصين للنموذج الديموقراطي الغربي أكثر من الفهم الغربي للنظام الصيني القائم على الجدارة، ومن هنا فإن كتابي يهدف إلى تحقيق بعض التوازن في هذا الخصوص. أتطلع

إلى اليوم الذي يمكن فيه لكل من الغربيين والصينيين إقامة مناقشات قائمة على معرفة حول السياسيات من دون انقسامات أيديولوجية عميقة أو حالات سوء فهم ثقافي، وإذا كان في مقدوري أن أسهم بشكل ضئيل في جعل مثل هذا اليوم واقعا، فإنني أستطيع الذهاب إلى النوم رجلا سعيدا.

مقدمة المترجم

«إن هذا الكتاب يرسم، بطريقة غير مباشرة، الملامح الرئيسة لنظام سياسي يقع في منتصف المسافة على مقياس النظم السياسية التقليدية المعروفة حتى الآن»

يسعدني أن أقدم ترجمة هذا الكتاب القيم للقارئ العربي؛ لما له من إثراء في المفاهيم المتصلة بالنظم السياسية بشكل عام، وبالنظام السياسي القائم في الصين بوجه خاص. ففيما يتعلق بالنظم السياسية يتناول الكاتب النظام الديموقراطي القائم على قاعدة «صوت واحد، لشخص واحد» بالتحليل، موضحا أوجه القصور في هذه القاعدة وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج سلبية. ومن ثم فإن القول إن النظام الديموقراطي يمثل نهاية التاريخ أمر قد يكون محلا للنقاش. أما فيما يخص النظام السياسي الصيني فإن الكاتب يسعى إلى تقديمه بطريقة موضوعية واقعية، باعتباره نموذجا للنظم الرأسية التي تتبنى

فكرة الانتخابات (على المستوى المحلي) والأسلوب التجريبي (في المنتصف) ونظام الجدارة والكفاءة (في القمة).

إن هذا الكتاب يرسم، بطريقة غير مباشرة، الملامح الرئيسة لنظام سياسي يقع في منتصف المسافة على مقياس النظم السياسية التقليدية المعروفة حتى الآن؛ فمن جانب، يوضح الكاتب، بالحجج والأسانيد، مثالب النظام الديموقراطي وفقا لصيغته المعروفة، القائمة على معيار «صوت واحد لشخص واحد»، مشيرا إلى أنه على الرغم من أنه قد يبدو لأول وهلة هادفا إلى تحقيق المساواة، فإنه لا يخلو من المشاكل، بل التبعات السيئة، عند إخضاعه للتحليل الدقيق. وبقوله هذا يسعى الكاتب إلى نزع الصفة شبه المقدسة التي اكتسبتها هذه الصيغة مع مرور الوقت. ومن جانب آخر يكشف عن حقيقة النظام السياسي الصيني، الذي تأثر على مدار التاريخ، سواء في العصر الإمبراطوري أو في ظل الأيديولوجيا الشيوعية، بالمبادئ الكونفوشية القائمة على فكرة الجدارة والمهارات الاجتماعية والفضيلة.

وكما كان عليه الحال بالنسبة إلى النظام الديموقراطي، يسعى الكاتب هنا إلى انتزاع النظام السياسي الصيني من قائمة النظم الديكتاتورية، بل يذهب إلى حد إخراجه من دائرة النظم الشيوعية، موضحا أن هذه الأيديولوجيا لم يعد لها أثر واضح في عملية صنع السياسة، أو في تحقيق النمو الاقتصادي، أو في التوجه الخارجي للبلاد، ووفقا للتحليل الذي قدمه الكاتب، فإن النظام القائم حاليا في الصين - وإن كان يقوده الحزب الشيوعي الصيني - يبتعد، في واقع الأمر، عن أصول ومبادئ الأيديولوجيا الشيوعية، سواء في صيغتها الماركسية أو اللينينية، الأمر الذي يدفع الكاتب إلى القول إنه سيكون على النظام الصيني، في مرحلة ما، التخلي عن صفة الشيوعية في تقديم نفسه للعالم.

ورغبة منا في تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من ترجمة هذا الكتاب، فقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية إدراج إيضاحات للقارئ العربي – أينما بدا ذلك ضروريا، ومن دون المساس بالنص الأصلي على الإطلاق - لتسهيل عملية فهم الأحداث التي قد لا يتوافر لديه عنها بالضرورة كثير من التفاصيل؛ مما قد يعيق المتابعة الجيدة للتحليل.

إن تتبع التحليل الذي يقدمه الكاتب يوضح أن النظام السياسي الأمثل لا يقتصر فقط على النظام الديموقراطي القائم على قاعدة «صوت واحد لشخص واحد»، بل إن هناك نظما أخرى يمكن تصورها تستند إلى معايير أخرى للشرعية، والأهم من ذلك هو أن يكون لمعايير الجدارة والكفاءة دور رئيس في عملية صنع السياسة، سواء من خلال أسلوب اختيار الحاكم (كما هو الحال في النظام السياسي القائم حاليا في الصين) أو عن طريق الاستعانة بالخبراء والمستشارين الذين يقدمون له النصح والمشورة (كما يشهد التاريخ الإمبراطوري الصيني في بعض عصوره).

عماد عواد

هل الديموقراطية أقل النظم السياسية سوءا؟

«الديموقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل الأشكال الأخرى التي جُرِّبت من وقت إلى آخر» - ونستون تشرشل

من الحقائق البدهية أن المجتمعات الغربية هي مجتمعات تعددية. نحن نناقش كل شيء ونتفق، فيما يبدو، على لا شيء، غير أننا في الواقع نتفق على شيء واحد: يلزمنا أن نختار قادتنا وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»[1]. فلقد أخذت الديموقراطية الانتخابية مكانة مقدسة تقريبا في المجتمعات الغربية الحديثة، وإذا كان في الإمكان التشكيك في الإيمان بالله من دون أن نُتَّهم بأننا فقدنا البوصلة الأخلاقية، فإن التسامح نفسه لا يتوافر لأولئك الذين يشككون في الإيمان بقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»؛ حيث يُتَّهمون بأنهم مدافعون عن الأنظمة السلطوية «السيئة» بشكل يكاد يكون حتميا.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإننا نتفق كذلك على أن الديموقراطية الانتخابية هي خير سياسي كوني. هي أمر جيد ليس لنا نحن فقط، ولكن لبقية العالم أيضا. ومن ثم، عندما تسقط الأنظمة الاستبدادية «السيئة»، فإنه من المفترض أن تُستَبدل بشكل من أشكال الحكومة يُختَار عن طريق قاعدة «شخص واحد، صوت واحد». وبالكاد يوجد شخص يتفكر في بديل لذلك. ومن وجهة نظر معيارية تعتبر الديموقراطية أفضل نظام سياسي ممكن. وبشكل أدق، هي شرط ضروري لأفضل نظام ممكن. فالانتخابات الحرة والعادلة للقادة السياسيين تحتاج إلى استكمالها بعناصر سياسية أخرى – وهنا نجد خلافا لا ينتهي بشأن ماهية هذه العناصر السياسية الأخرى (المجتمع المدني، العدالة الاجتماعية، الديموقراطية في مكان العمل، لقاءات للتداول، وسائل أخرى لمراقبة السلطة.. إلخ[2]) - ولكننا نتفق على أن هذه العناصر (أيا كانت) يجب تطبيقها على أساس الديموقراطية الانتخابية.

وعلى الرغم من ذلك يحذِّر «الواقعيون» السياسيون من أن الديموقراطية لا يمكن إقامتها بسهولة في الدول الفقيرة النامية. وفي كتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة» Political Order in Changing Societies[3] المنشور في العام 1968، حاجج صامويل هنتنجتون Samuel Huntington بشكل مثير للجدل بأن النظام السياسي ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الزيادات السابقة لأوانها في المشاركة السياسية - بما في ذلك الانتخابات المبكرة - قد تُزعزع النظم السياسية الهشة في العالم النامي. ومن ثم قد يكون من الضروري وجود ديكتاتورية محدّثة توفر النظام السياسي وسيادة القانون، وشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة قد تكون ضرورية. وعلى رغم ذلك، لم يقصد هنتنجتون تبرير الديكتاتورية باعتبارها ترتيبا دائما، فبمجرد وضع اللبنات الأساسية يكون الوقت قد حان للديموقراطية، ولن يكون هناك مبرر لمزيد من التأخير من وجهة النظر الأخلاقية.

بعبارة أخرى، فإن الخلاف بين «المثاليين» و«الواقعيين» هو في الأساس خلاف بشأن التوقيت؛ فأي منهما لا يضع موضع التساؤل النموذج المثالي المتصل بالديموقراطية الانتخابية. وقد تشكل عوامل مثل الحروب الإثنية، والفقر المدقع، والفساد المتفشي، والافتقار إلى التعليم عقبات أمام نجاح وتقوية الديموقراطية، بيد أنه يُنظر إليها

باعتبارها معاناة مؤسفة (نأمل أن تكون مؤقتة) وتؤخر من تحقق ما أسماه فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama (تلميذ هنتنجتون) «نهاية التاريخ»، عندما تنتصر الديموقراطية أخيرا على منافسيها. إنه من المفترض بشكل واسع أن الديموقراطية هي شيء يريده الأفراد العقلانيون إذا ما كان في استطاعتهم الحصول عليه.

ربما من المثير للدهشة أن الرأي القائل إن الديموقراطية الانتخابية هي أفضل نظام سياسي ممكن هو أيضا شائع (ولكن بعيدا عن أن يصل إلى الإجماع) في الصين أيضا. وأيا كان ما نسمع عن «الاختلافات الحضارية» بين الصين والغرب، فإن كثيرا من المفكرين السياسيين الصينيين يشاركون وجهة النظر القائلة إن الديموقراطية هي أفضل نظام سياسي ممكن. إن تنظيم حركة تطالب بانتخابات تنافسية متعددة الأحزاب في الصين هو أمر خطير – وهو ما قاد ليو شياوبو(*) Liu Xiaobo إلى السجن - ولكن المفكرين السياسيين الصينيين يمكنهم، بل إنهم يُدافعون عن الديموقراطية الانتخابية في كتاباتهم باعتبارها قيمة مثالية. غالبا ما تتردد بين المثقفين الصينيين حجة مفادها أنه لا يمكن تطبيق الديموقراطية حاليا نتيجة لكثرة المزارعين الصينين «منخفضي الجودة»، غير أن الديموقراطية ستصبح أكثر قابلية للحياة بمجرد أن يصبح الشعب أكثر تعليما وتحضرا[4]. وقد نشر المفكر السياسي الإصلاحي، يو كي بينغ Yu Keping، مقاله الشهير بعنوان «الديموقراطية هي شيء جيد» Democracy Is a Good Thing ونادى بمزيد من المنافسة الانتخابية في مستويات مختلفة من الحكم[5]. ومن جانبه، يرى يو تشونتشينغ Yu Chongqing أن الأساس الرئيس للديموقراطية هو الانتخابات التنافسية بين مرشحين متعددين – سواء كانت محلية أو على المستوى المركزي من الحكومة - ولا معنى للحديث عن أشكال أخرى للديموقراطية (من قبل الديموقراطية في شكل الانتخابات داخل الحزب، أو التداول الديموقراطي، أو الديموقراطية على المستوى المحلي) من دون وجود هذا الأساس[6]. وبنحو أكثر حذرا، ذهب مالينغ Ma Ling إلى أن المهمة الفورية في الصين تتمثل في تطبيق

(*) ليو شياوبو، مثقف وناقد وناشط في حقوق الإنسان في عصر الإصلاح في الصين، حصل على جائزة نوبل للسلام في العام 2010، وقد مُنحت له لكفاحه الطويل والسلمي من أجل حقوق الإنسان الأساسية في الصين. [المترجم].

«الإشراف الديموقراطي»، غير أنه استرسل في حديثه ليصل إلى أن ذلك يلزم أن تتبعه إقامة انتخابات ديموقراطية[7]. وهنا أيضا يدور النزاع ليس بشأن ما إذا كانت الديموقراطية الانتخابية أمرا مرغوبا فيه، ولكن بشأن توقيت إجرائها[8].

على الظاهر، تصعب معرفة كيف أضحت الديموقراطية الانتخابية تحظى بمثل هذه الدرجة من الإعجاب واسع النطاق. من ناحية، فإن الممارسة القائمة على اختيار القادة في القمة بواسطة الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة أمر حديث تاريخيا (أقل من قرن من الزمان في أغلب الدول، بالمقارنة بألف وثلاثمائة عام من نظام الامتحانات في الصين)[9]. وكما هي الحال في أي نظام سياسي، فإن الديموقراطية لها مزاياها وعيوبها، ويبدو أن التأكيد سابق لأوانه أنها أفضل نظام على الإطلاق ولكل الأزمان. ومن الناحية الجوهرية، فإنه يبدو غريبا اتخاذ موقف لا جدال فيه لمصلحة نظام لا يتطلب تجربة (وخبرة) في القيادة. هناك طرق عديدة لممارسة السلطة – في أماكن العمل، والمدارس، والمستشفيات، والسجون، وهلم جرا - والافتراض الطبيعي هو أن الخبرة السابقة ضرورية لممارسة السلطة من قبل القادة في القمة. لا توجد مؤسسة أو جامعة ستختار قائدا من دون أن تكون لديه خبرة كبيرة في مجال القيادة بشكل ما، ومن المفضل دائما أن تكون الخبرة في المجال نفسه[10]. وعلى رغم ذلك فإن السلطة السياسية تمثل استثناء: فيمكن اختيار قائد من دون أن تكون لديه خبرة سياسية سابقة، مادام أنه (أو أنها) اختِير على أساس قاعدة «شخص واحد، صوت واحد».

من ثم، لماذا على وجه التحديد أصبحنا نعتقد أن الديموقراطية الانتخابية أساس ضروري لنظام سياسي مرغوب فيه أخلاقيا؟ قليل من الناس لديهم الوقت ليقرأوا النقاشات في دوريات العلوم السياسية[11]، ولذلك فإن التفسير الأساسي لا يمكن أن يكون نتاجا للقبول الناتج عن التفكير للحجج النظرية في الكتابات الأكاديمية[12]. يمكن أن تكون القيمة التي اكتسبها التصويت المتساوي قد ارتبطت بتاريخ طويل من النضال السياسي الذى خاضته القطاعات المهمشة (سابقا) من المجتمع السياسي، من قبيل النساء والأقليات[13]. وهناك سبب آخر يتمثل ربما في القيمة المتزايدة للهويات الوطنية في القرن العشرين: نظرا إلى أن مزيدا ومزيدا من الناس يعتقدون أن هوياتهم الرئيسة مرتبطة بأمتهم،

فهم يعتقدون في الحق المتساوي في المشاركة بالسياسة الوطنية باعتباره أساسا للكرامة الإنسانية. كذلك ربما تكون الهيمنة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا في الفترة التي أعقبت انهيار المعسكر السوفييتي، سببا آخر. فالولايات المتحدة تروج للديموقراطية الانتخابية باعتبارها «اللعبة الوحيدة المتاحة» وبقية العالم يجلس ويسمع. وإذا ما أعدنا صياغة كلمات كارل ماركس Karl Marx، فإن أفكار الدولة الحاكمة هي الأفكار الحاكمة. وربما تكون فكرة أننا متساوون في عين الله قد تحولت لتصبح أننا متساوون سياسيا في أعين الحكومة[14]، وبدورها تُرجمت فكرة أننا متساوون سياسيا في العقل الشعبي (بشكل خطأ) إلى الاعتقاد بأن المساواة السياسية يجب أن تأخذ شكل «شخص واحد، صوت واحد»[15]. هناك شيء ما في عملية إدلاء الفرد بصوته يضفي شعورا بالقوة السيكولوجية: أنا آتي لأشعر بأن لدي كلمة في اختيار حاكمي (حتى إذا كان صوتي لن يُحدث أي فرق)، وآتي لأشعر بالقيمة الضخمة للحق في التصويت، وهو شعور بالتمكين ربما قد يمتد إلى مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية[16]. ومن ثم فإن أي محاولة لتعديل أو إلغاء قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» ستكون مثيرة للجدل بنحو كبير للغاية؛ لأن المحرومين من صوت متساوٍ سيشعرون بأنهم «خاسرون»، وبأنهم موصومون رسميا بأنهم أقل مرتبة من حيث الكفاءة لصنع قرار سياسي مستنير[17]. ربما قد تكون فكرة اختيار القادة بواسطة انتخابات تنافسية أمرا يسهل فهمه وتنفيذه، كما قد يكون التصويت تجسيدا لطقس جماعي يفرز ويعزز الشعور بالتضامن المدني بين الأشخاص المعنيين: نحن نشعر بأننا جزء من مجتمع عندما ندلي بأصواتنا. وعلى الأرجح، فإن تركيبات مختلفة من هذه العوامل تعمل بدرجات مختلفة في سياقات مختلفة[18].

أيا كان التاريخ أو الآليات النفسية التي تشكل أساس الدعم للتصويت، فإنه من المفيد أن نسأل عما إذا كانت الحجج المؤيدة للديموقراطية الانتخابية يمكن الدفاع عنها أخلاقيا. يميل الفلاسفة إلى التمييز بين نوعين من الحجج من أجل الديموقراطية. يذهب بعض الفلاسفة إلى أن حقوق التصويت والترشح للوظيفة السياسية هي ذات قيمة جوهرية للأفراد بغض النظر عما إذا كانت ستؤدي

إلى نتائج ترغب فيها الجماعة: الإجراءات الديموقراطية مثل الحق المتساوي في التصويت وصنع القرار من قبل الأغلبية، كلها تُعبِّر عن قيم جوهرية مثل المساواة، والإنصاف، والكرامة، والاستقلال، والمشاركة، والتضامن، والثقة المتبادلة، والتي لا تعتمد في قوتها الأخلاقية على أي نتائج مرغوب فيها[19]. غير أن هذه الحجج قد طُعن فيها بقوة[20]، ويميل الفلاسفة الأنجلو-أمريكيون البارزون من جون ستيوارت ميل حتى جون رولز ورونالد دووركين Ronald Dworkin إلى الدفاع عن المساواة السياسية والتي تأخذ شكل «شخص واحد، صوت واحد» على أسس مفيدة[21]. وإذا كان الهدف هو تشجيع إقامة الديموقراطية الانتخابية في الصين، فإن الحجج التي تشير إلى القيمة الجوهرية لعملية التصويت لن تكون فعَّالة بدرجة كبيرة؛ لأن استقصاءات الرأي السياسية تظهر أن المواطنين في مجتمعات شرق آسيا يفهمون الديموقراطية بلغة المضمون وليس الإجراءات[22]: بمعنى أنهم يميلون إلى تقدير الديموقراطية لنتائجها الإيجابية أكثر من تقديرهم للإجراءات الديموقراطية في حد ذاتها.

في ضوء ما تقدم يتمثل السؤال الأساسي في معرفة ما إذا كانت الانتخابات الديموقراطية تؤدي إلى نتائج جيدة. وربما قد يكون في الاقتباس الشهير عن ونستون تشرشل Winston Churchill «الديموقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل الأشكال الأخرى التي جُربت من وقت إلى آخر»، هو أفضل دفاع عن الديموقراطية بلغة النتائج. فبشكل لا نهاية له، قُدِّم هذا الاقتباس باعتباره دفاعا عن الديموقراطية، وفي أغلب الأحيان لإسكات النقاش بشأن مزاياها وسلبياتها[23]. أيا كانت عيوب الديموقراطية، فإن البدائل الأخرى أسوأ، ومن ثم لا داعي إلى الدفع بقوة لتقويض إيماننا بها. وحتى أقسى الفلاسفة المعاصرين المنتقدين للحق في التصويت في العالم الغربي يؤكد (من دون الاستناد إلى دليل تجريبي) أن «الديموقراطية ذات أداء أفضل، حتى في حالة ضعف المشاركة في التصويت، من أداء منافسيها» (من قبيل الأوليغاركية، إلى آخره)[24].

لكن، هل الديموقراطية هي حقا النظام الأقل سوءا؟ حقا أن النظامين السياسيين البديلين في أيام تشرشل – النازية والشيوعية وفقا للنموذج السوفييتي – انتهيا (عن حق) إلى مزبلة التاريخ. غير أن الفرضية القائلة إن الديموقراطية

هي النظام الأقل سوءا تصبح أقل وضوحا إذا ما كان البديل هو الجدارة السياسية على النحو الذي تُمارس به في العالم الحديث. فلننظر إلى الحجتين اللتين تبدوان قويتين واللتين تُطرحان لمصلحة الديموقراطية: الأولى: حجة أمارتيا سن(*) Amartya Sen القائلة إن المجاعات لا تحدث في الديموقراطيات[25]. الأخرى: الحجة التي تذهب إلى أن الديموقراطيات لا تدخل في حروب بعضها ضد بعض[26]. ومن دون التشكيك في صحة هذه الحجج فإنه تجدر الإشارة إلى أنها تنطبق كذلك على دولتين غير ديموقراطيتين – الصين وسنغافورة - لأنهما اضطلعتا بالتطبيق الواعي لإصلاحات تستند إلى نظام الجدارة، صُممت لتحسين نوعية القيادة السياسية (بدءا من منتصف الستينيات من القرن الماضي في سنغافورة، ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي في الصين). فلقد حققت سنغافورة معجزة اقتصادية مذهلة، ولم تدخل في حرب منذ الاستقلال في العام 1965. أما في حالة الصين، فإنها تمكنت ليس فقط من القضاء على المجاعة، ولكن أيضا لديها سجل أفضل بكثير في مجال سوء التغذية من الهند الديموقراطية على سبيل المثال[27]. كما أن آخر حروب الصين واسعة النطاق كانت مع فيتنام في العام 1979 [28]. ومع عدم رغبتي في التشكيك في نقطة أن الديموقراطيات لديها سجل أفضل بشكل تام على غيرها من أشكال الحكم في الماضي، فإنني أسعى إلى طرح التساؤل بشأن الفكرة القائلة إن الديموقراطيات ستستمر في المستقبل المنظور في الأداء بشكل أفضل من نظم الجدارة السياسية فيما يتصل بالمؤشرات الأساسية على الحكم الجيد.

ولذلك، سأناقش في هذا الفصل بعض المعايير للحكم الجيد التي لا يمكن أن تكون موضع جدل كبير - مثل ضرورة أن يبذل الناخبون قصارى جهدهم لاختيار قادة يتسمون بالحكمة، وأهمية هيكلة الحكومة الاقتصادَ حتى لا تكون الفوائد فقط (أو أساسا) لمصلحة مجموعة صغيرة من الأغنياء، وضرورة تجنب الحكومة وضع سياسات قد تؤدي إلى تدمير البيئة بما يؤثر في الأجيال المقبلة،

(*) أمارتيا سن، عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وله إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاهة، ونظريات اقتصادية عن المجاعات، ومؤشرات قياس رفاهة مواطني الدول النامية. [المترجم].

وأهمية التزام النظام السياسي بعدم إفساد العلاقات الاجتماعية، وألا يعاقب بنحو مفرط أولئك الذين يسعون إلى إيجاد طرق سلمية لتسوية الصراعات - وأتساءل عما إذا كانت هناك بدائل تقوم على الجدارة، سواء في النظرية أو الممارسة، تحقق نتائج أفضل (أو أقل سوءا) من الديموقراطيات. ويتمثل هدفي ببساطة في التشكيك في أن قاعدة «صوت واحد لشخص واحد» هي الأقل سوءا لاختيار قادة يضعون سياسات جيدة، وليس تقديم دفاع شامل عن الجدارة السياسية باعتبارها بديلا من الديموقراطية الانتخابية. وبعبارة أخرى، أحاول فقط أن أثبت أن الدفاع العواقبي للديموقراطية ليس واضحا بالقدر الذي يُقدَّم به. وعندما نتمكن من رفع صفة «القدسية» عن الديموقراطية، حينئذ يمكن أن نبدأ في مناقشة مزايا وعيوب الجدارة السياسية بعقل أكثر انفتاحا.

ولكي أزيد من صعوبة القضية التي أدافع عنها، فإنني أرغب في التركيز على الانتخابات التنافسية الحرة والعادلة أو تلك التي يقرها مركز كارتر (Carter)[29] Center . وفي هذا الخصوص نشير إلى ما طرحه بول كولييه Paul Collier، الباحث في الاقتصاد السياسي، من صورة قاتمة عن الديموقراطية في الدول الفقيرة والمقسَّمة إثنيا في كتابه «مليار القاع» (the bottom billion). فعلى مدار العقدين الأخيرين أو نحو ذلك، نشرت الدول ذات الدخل المرتفع بنحو فاعل الديموقراطية في العديد من الدول منخفضة الدخول، وكانت نتيجة ذلك أن الديموقراطية زادت معدل العنف السياسي. وفضلا على ذلك، فإن الانتخابات في الدول الأكثر فقرا تكثر فيها الرشوة، وترهيب الناخبين، واستبعاد المرشحين الأقوياء، والغش في عملية رصد النتائج. بعبارة أخرى فإن تلك الانتخابات لا يمكن اعتبارها حرة ونزيهة[30]. وإذا كان انتقاد الانتخابات المعيبة أمرا سهلا للغاية (من الناحية النظرية)، فإنني سأحرص على طرح انتقاد للعيوب الرئيسة للانتخابات الحرة والنزيهة.

ولجعل مهمتي أكثر صعوبة، سأستقي أغلب الأمثلة من النظام الديموقراطي الأكثر قوة وتأثيرا في الوقت الحديث: الولايات المتحدة [31]. وبما أنه، أخذا في الاعتبار أن كتابي قد أُعد وفي ذهني السياق الصيني، فقد يكون أكثر منطقية مقارنة الصين مع دول ديموقراطية مثل الهند وإندونيسيا، والتي هي أكثر قربا

منها من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد وفي عدد السكان (في حالة الهند). وفي مثل هذه الحالة لن تكون هناك صعوبة في التركيز على سوء التغذية واسع الانتشار في الهند، أو الفساد في إندونيسيا لإظهار تفوق النظام السياسي الصيني من حيث تحقيقه مصالح المواطنين. وعلى الرغم من ذلك فإنني فضلت الاستعانة في أغلب الأحوال بأمثلة من الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية: (1) وجود كتابات أكاديمية وفيرة بشأن مزايا وعيوب النظام السياسي الأمريكي. (2) مقارنة أغلب المثقفين والإصلاحيين الصينيين نظامهم بالنظام الأمريكي استنادا إلى فرضية (ضمنية) مفادها أنه يمثل المعيار الذي يمكن الاستناد إليه لتقييم المستقبل السياسي للصين[32].

ولطرح ادعائي عن وجود بدائل للديموقراطية مرغوب فيها (أو أقل سوءا)، فإنني أحتاج إلى الدفاع عن بدائل تتعارض مع ممارسات الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة. لن يكون من المفيد الدفاع عن مؤسسات قائمة على نظام الجدارة وتوجد في سياق ديموقراطي شامل، من قبيل المحكمة العليا Supreme Court، أو الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve، أو المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، أو الخدمة المدنية في المملكة المتحدة، فهذه المؤسسات يمكنها ممارسة سلطة فقط في مجالات محددة، كما أنها في نهاية المطاف مسؤولة أمام، وخاضعة للسياسيين المنتخبين ديموقراطيا؛ إنها تؤدي دورا إضافيا وليس بديلا من الديموقراطية الانتخابية[33]. وبعبارة أخرى، فإنني أحتاج إلى تقديم مقترحات تستند إلى مؤسسات لم يُختَر قادتها من خلال انتخابات حرة ونزيهة (شخص واحد، صوت واحد) ويتمتع هؤلاء القادة بسلطة مناقشة واتخاذ القرار في مجموعة واسعة من الموضوعات التي تؤثر في الجماعة السياسية، والقدرة على تخطي قرارات القادة المنتخبين ديموقراطيا.

سأناقش في هذا الفصل أربع مشكلات رئيسة للديموقراطية الانتخابية: طغيان الأغلبية، وطغيان الأقلية، وطغيان المجتمع التصويتي، وطغيان الفرديين التنافسيين. وعلى الرغم من أن الانتقادات الموجهة إلى الديموقراطية لها تاريخ طويل - بدءا من أفلاطون فصاعدا - فإنني سأركز بشكل رئيس على العيوب الرئيسة للديموقراطيات الانتخابية الراهنة[34]. كما سأقدم، في أعقاب مناقشة

كل من هذه العيوب، بدائل نظرية للديموقراطية الانتخابية تعمل بشكل أفضل (أو أقل سوءا) من ديموقراطيات موجودة بالفعل. وإزاء حقيقة انعدام العدالة في عملية مقارنة عيوب الديموقراطيات الحالية ببدائل نظرية لم تتحقق بعد على أرض الواقع، فسأطرح في نهاية كل قسم أمثلة من ترتيبات لنظام الجدارة السياسية القائم حاليا في الصين و/أو سنغافورة، من شأنها أن تقلل من عيوب الديموقراطية الانتخابية.

(1) طغيان الأغلبية

في الديموقراطية الانتخابية، تتحول سلطة التصويت إلى سلطة سياسية. ومن ثم تتمثل أكثر الانتقادات شيوعا للديموقراطية في إمكانية استخدام أغلبية الناخبين سلطتها في قمع الأقلية. وقد ذهب أفلاطون إلى أن حكم «الكثيرين» يعني أن المواطنين ذوي العقلية البسيطة يمكن أن يتأثروا بسهولة بالحجج العاطفية للديماغوجيين demagogues (أو السفسطائيين Sophists)، مما يؤدي إلى حالات من عدم العدالة، كما عليه الحال بالنسبة إلى حكم الإعدام الذي صدر على معلمه سقراط. وقد دافع أفلاطون في كتابه «الجمهورية» Republic عن فكرة تولي أقلية من الخبراء الذين يتصفون بالفضيلة الحكمَ. فكما هي الحال بالنسبة إلى السفينة التي يلزم لقيادتها خبير كفء يُدرب بشكل كافٍ، فإن قادة المجتمعات السياسية يجب أن يُدربوا على فلسفة الحكم بطريقة عادلة، وعلى تقديم الخدمات في المستويات الأدنى من الحكم قبل توليهم مهمة قيادة الجماعة بأكملها. ومن جانبه، ذهب أرسطو، وهو تلميذ أفلاطون، إلى أنه بما أن الرجال يسعون وراء المفيد وليس الجيد، فإن المواطنين يجب أن يكونوا أولئك الذين لديهم الفضيلة والقدرة؛ ومن ثم يلزم قصر المواطنة على النخب التي لديها وقت كافٍ للبحث عن الحياة الجيدة. وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن استخدام عبارة «طغيان الأغلبية» يعود إلى فيلسوف القرن التاسع عشر البريطاني جون ستيوارت ميل، والذي كان قلقا من أن تستخدم الأغلبية غير العقلانية والمهتمة بمصالحها الخاصة سلطتها من خلال العملية الديموقراطية لقمع الأقليات ووضع سياسات سيئة.

مع ذلك، شهد القرن العشرون فرض الديموقراطيات الليبرالية قيودا دستورية قوية على حكم الأغلبية، وحرصت على حماية الأقليات والأفراد غير المحبوبين من الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان. ويذكر أن التقدم لم يأتِ دائما (أو حتى عادة) نتيجة لآراء مستنيرة بشأن الحاجة إلى الاحترام المتبادل بين المجموعات- فقد ذهب مايكل مان Michael Mann إلى أنه فيما يتعلق بفكرة الحكم بواسطة الشعب غالبا ما كانت تعرِّف «الشعب» بأنه المجموعة الإثنية المهيمنة، الأمر الذي تترتب عليه سيادة مفاهيم للأمة والدولة شجعت على الاضطلاع بعمليات تطهير عرقي دموي للأقليات من أجل إنتاج كيانات حالية تضم مواطنين ذوي عرق واحد، وإذا كان الأمر يتعلق بعمليات اختفت في القسم الشمالي من الكرة الأرضية، فإنه قد صُدِّرت إلى أجزاء من الجنوب[35] – بيد أنه من الصعب القول إن الديموقراطيات الليبرالية الغنية والراسخة لا تحمي حاليا الأشخاص وجماعات الأقليات من الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان أكثر مما عليه الحال في الأشكال الأخرى من نظم الحكم. وعلى رغم ذلك تتمثل المشكلة في أن أداء أغلبية الناخبين في الديموقراطيات الانتخابية، بما في ذلك الديموقراطيات الليبرالية الغنية، ليس جيدا في اختيار قادة سياسيين لديهم الدوافع والقدرات على وضع سياسات حكيمة في مجالات مثل الاقتصاد والعلوم. وباستخدام المصطلحات الصينية، فإن ذلك يعني أن الناخبين في الديموقراطيات «المتقدمة» ذوو «جودة منخفضة»؛ الافتقار إلى الكفاءة السياسية ليس صفة مقصورة على المزارعين الصينين فقط، فلنراجع بعض الأدلة على هذا الانتقاد، على أن نتبع ذلك بمقترحات للتحسين، فضلا على مقارنات مع نظم الجدارة السياسية.

عامل النظام الديموقراطي الأصلي - في أثينا القديمة - المواطنين باعتبارهم متساوين، في الوقت الذي استُبعد فيه العبيد والنساء (الأغلبية) من المواطنة. ووفقا للحجج المشبوهة التي قدمها أرسطو استند هذا الاستبعاد إلى فكرة أن النساء والعبيد يتصفون بالدونية الطبيعية، ومن ثم فإنه يفترض أن يُحكَموا بطريقة مستبدة. غير أنه تجب الإشارة إلى أن أرسطو قد طرح إمكانية تحرير العبيد، مشيرا إلى أن العبودية يجب ألا تكون حالة دائمة[36]، فحتى من يتصف بـ«الدونية الطبيعية» يمكن أن يتعلم، باستثناء أولئك من ذوي القدرات العقلية المتدنية، كما

هي الحال بالنسبة إلى ذوي الإعاقة العقلية في العالم المعاصر. فمن المعترف به على نطاق واسع اليوم أن هناك اختلافات في مستويات الذكاء الفطري؛ ليس كل شخص يمكن أن يكون أينشتاين، ويقارن أساتذة الجامعات والعاملون باعتبارهم موظفين للموارد البشرية ذكاء الأشخاص، مفترضين أن هذه الاختلافات ستظهر حتى لو كانت هناك خلفية مشابهة سواء من حيث مستوى العائلة أو التعليم. أما فيما يخص المواطنة فإن الوضع مختلف ولا تؤثر الاعتبارات السابقة، فالأغلبية العظمى من الناس يمكنها أن تتعلم بل يجب عليها ذلك لتشكل ناخبين عقلانيين، ومن شأن قضاء اثني عشر عاما أو ثلاثة عشر عاما من التعليم الإجباري أن يكفي لذلك.

باختصار، فإن السياسات الديموقراطية في العصر الحديث تتأسس على فكرة أنه بشكل عام يتصرف الناس بطريقة عقلانية في أدائهم وسعيهم وراء تحقيق مصالحهم[37]. فنحن نعرف ما نريد وسنصوت بطرق ترضي احتياجاتنا[38]. ويتمثل الانتقاد الشائع لوجهة النظر هذه في أن الناخبين يجب ألا يكونوا أنانيين بشكل كبير، فالتصويت ليس كما هي الحال في الذهاب لمشاهدة فيلم في السينما؛ فإذا ما شاهدتُ فيلما سيئا فإنني أهدر الوقت الخاص بي ولكنني لا أفرض على الآخرين تحمل التكلفة نفسها. وفي المقابل، إذا ما صوَّتُ لمصلحة قادة سياسيين فإن الأخيرين لا يمارسون السلطة فقط عليَّ وحدي، ولكن على جميع الأعضاء الآخرين في الجماعة السياسية. ومن ثم يقع عليَّ التزام أخلاقي بأن آخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع عندما أصوِّت: وبعبارة أخرى، فإن عليَّ واجب التصويت للمصلحة المشتركة[39]. غير أنه، كما يقال، يصوّت أغلب الناس وفقا لمصالحهم الاقتصادية. في حقيقة الأمر تشير الدلائل التجريبية إلى أن الناخبين يميلون إلى التصويت وفقا لما يرون أنه المصلحة الوطنية المشتركة بدلا مما يبدو أنه مصلحة ذاتية[40]. المشكلة الأساسية تتمثل ليس في أن الناخبين يسعون إلى تعظيم مصالحهم الخاصة، ولكن في أن معظمهم يفتقر إلى المعرفة اللازمة لتكوين أحكام سياسية مستنيرة. وحتى إذا ما كانت الأغلبية تسعى إلى تعظيم مصالحها الخاصة، فإنها عادة ما تفتقر إلى المعرفة التي تسمح لها بالاضطلاع بذلك.

يتمثل السبب الرئيس وراء ذلك في أن أغلب الأشخاص لا يتوافر لديهم الوقت الكافي لمعرفة الأحداث السياسية بما يمكنهم من التصويت بناء على ذلك. وربما قد

تكون المشكلة أسوأ الآن من أوقات أثينا القديمة: وكما يذكر باي تونغدونغ(*) Bai Tongdong، فإن استخدام العبيد

> حرر مواطني أثينا من أعباء العمل اليومي ومكّنهم من المشاركة في الأمور السياسية على نحو كامل. ولكن حتى مع استخدام العبيد ظلت كفاءة مواطني أثينا موضع نقد من قبل الكُتّاب الكلاسيكيين مثل أفلاطون وأريستوفان Aristophanes. وفيما يتصل بالأشخاص في الديموقراطيات الحديثة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن تصور إمكانية مشاركتهم في السياسات إلى الحد الذي يمكنهم من امتلاك الكفاءة الضرورية للوصول إلى شكل مرغوب فيه من الديموقراطية الليبرالية، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى قضاء الوقت في العمل الشاق للحفاظ على مستوى المعيشة الذي يرغبون فيه؟ (ويمثل ذلك حقيقة أساسية في الرأسمالية وربما في كل المجتمعات التي خلصت نفسها من خطيئة الاستمتاع بالعبودية)[41].

لا تقتصر المشكلة على عدم توافر الوقت فقط، فبالمقارنة بالدولة-المدينة اليونانية القديمة، تتسم الديموقراطيات الحديثة بأنها كبيرة في المساحة، ومن ثم فإن الأصوات الفردية ليس من المرجح أن تؤثر بشكل كبير في النتيجة. ولذلك، فإنه من العقلاني أن ينشغل الناخبون بالاضطلاع بأشياء أخرى: وفي هذا الخصوص يذهب جيسون برينان(**) Jason Brennan إلى أن «المواطنين جهلاء بشكل عقلاني. المواطنون الأفراد لا يمتلكون أي سلطة على الحكم، والأصوات الفردية لها منفعة متوقعة معدومة تقريبا، ومن ثم فإن تأثير المعرفة السياسية يكون محدودا عليهم. كذلك فإن الحصول على هذه المعرفة هو أمر مكلف وصعب، وإذا ما علمت أن صوتك سيكون على الأرجح حاسما، فعندئذ ستستثمر الوقت والجهد للحصول على المعرفة السياسية. وفي المقابل، عندما تدرك أن صوتك ليس له تأثير، تكون النتيجة أن تقرر عدم إزعاج نفسك بذلك»[42]. وباختصار،

(*) باي تونغدونغ، أستاذ للفلسفة في جامعة فودان في الصين، وتشمل اهتماماته البحثية الفلسفة الصينية والفلسفة السياسية. [المترجم].

(**) جيسون برينان، فيلسوف ومفكر سياسي في جامعة جورج تاون. [المترجم].

فإن الناخبين في الديموقراطيات الحديثة يفتقرون إلى كل من الوقت والدافع لتحسين كفاءتهم السياسية.

وحتى إذا ما توافر للناخبين الوقت والدافع لمعرفة السياسات، فإنهم سيكونون معرضين للعديد من التحيزات المعرفية - أخطاء غير مقصودة في التفكير تشوه حكمنا على العالم. ولقد لخص دانيال كانيمان(*) Daniel Kahneman الحائز جائزة نوبل عقودا من البحث الأكاديمي مظهرا أن الناس يضعون ثقة زائدة في الحكم الإنساني. ومن أمثلة الثقة المبالغ فيها وجود «انحياز متفائل متفشٍّ» يولد الاقتناع بأننا نسيطر على الأمور: «لقد أكد علماء النفس أن معظم الناس يعتقدون بنحو أساسي أنهم متفوقون على معظم الآخرين في أكثر الصفات المرغوب فيها... الملاحظة القائلة إن 90 في المائة من السائقين يعتقدون أنهم أفضل من المتوسط تعتبر نتيجة سيكولوجية ثابتة». ويعاني رجال الأعمال كذلك مثل هذه الأوهام: «تمثل فرص استمرار الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة لمدة خمسة أعوام 35 في المائة. ولكن الأشخاص الذين يؤسسون مثل هذه الأعمال لا يعتقدون أن هذه الإحصاءات تنطبق عليهم... وأفاد 81 في المائة من رجال الأعمال بأن احتمالات نجاحهم تبلغ 7 من أصل 10 أو أعلى من ذلك، كما ذهب 33 في المائة منهم إلى أن فرص فشلهم تعادل صفرا». يقترح كانيمان أنه من الممكن أن نحسن حكمنا وانحيازنا، بيد أن «القليل فقط يمكن إنجازه من دون بذل جهد كبير». ويضاف إلى ذلك أنه من الأسهل التعرف على حقل ألغام معرفي من خلال «مراقبة الآخرين الذين يدخلون فيه، أكثر مما لو كنت أنت على وشك الاضطلاع بذلك». كذلك فإن «المنظمات أفضل من الأفراد عندما يتعلق الأمر بتجنب الوقوع في الأخطاء، لأنهم يفكرون بشكل أكثر بطئا، ولديهم القدرة على فرض إجراءات منظمة»[43]. وعلى الرغم من أن كانيمان لا يقول ذلك، فإن صناديق الاقتراع – التي يعبر الناس من خلالها عن تفضيلاتهم السياسية من دون أي التزام بأن يثقفوا أنفسهم قبل ذلك (أي بلا جهد مطلوب)

(*) دانيال كانيمان، عالم نفس أمريكي - إسرائيلي، أضيف إلى قائمة المفكرين العالميين من قبل مجلة السياسة الخارجية. [المترجم].

ومن دون أي تغذية مستعادة من أشخاص أو منظمات قد تكون قادرة على اختبار الانحياز الإدراكي - تبدو أنها تكاد تكون مصممة لتعظيم اللاعقلانية في صنع القرار.

وأخذا في الاعتبار حقيقة أن معظم الناخبين يفتقرون إلى الوقت، والدافع، والمهارات الإدراكية لامتلاك المعرفة السياسية، فلن يكون هناك مجال للدهشة من معرفة أنهم عادة ما يبدون جاهلين بالقضايا الرئيسة: «على سبيل المثال، 79 في المائة من الأمريكيين لا يمكنهم التعرف على أعضاء مجلس الشيوخ الممثلين لولاياتهم. وخلال سنوات الانتخابات لا يمكن لأغلب المواطنين التعرف على المرشحين للكونغرس في مقاطعاتهم. وقبل الانتخابات الرئاسية في العام 2004 مباشرة لم يكن نحو 70 في المائة من المواطنين الأمريكيين يعلمون أن الكونغرس أضاف دواء موصوفا على قانون الرعاية الصحية Medicare ترتبت عليه زيادة ضخمة في الميزانية الفدرالية، كما أنه كان أكبر برنامج استحقاق منذ عقود. وبشكل عام، فإن المواطنين في ديموقراطيات أخرى ليسوا أفضل حالا من أولئك في الولايات المتحدة»[44]، كما أن بعض الناخبين «لديهم معتقدات غبية بشكل ظاهر. فعلى سبيل المثال أظهر استطلاع رأي أجري في العام 2009 للناخبين المحتملين في ولاية نيو جيرزي أن 8 في المائة منهم (5 في المائة من الديموقراطيين و14 في المائة من الجمهوريين) يعتقدون أن باراك أوباما هو المسيح الدجال، في حين أن 19 في المائة منهم (بما في ذلك 40 في المائة عرفوا أنفسهم باعتبارهم ليبراليين يساريين) يعتقدون أن جورج دبليو. بوش كان على علم بهجوم 11 سبتمبر 2001 قبل أن يقع»[45]. كما توصل استقصاء رأي أجرته نقابة المحامين الأمريكية American Bar Association في العام 2005 إلى أن 22 في المائة من المجيبين اعتقدوا أن الفروع الثلاثة للحكومة هي «جمهوري، وديموقراطي، ومستقل»، وفي العام 1987 - قبل انهيار الاتحاد السوفييتي – اعتقد نحو نصف الأمريكيين أن مقولة كارل ماركس: «من كلٍّ وفق قدرته، ولكلٍّ طبقا لاحتياجاته» كانت مدونة في دستور الولايات المتحدة[46].

وبالتأكيد فإن السياسات المعاصرة لا تتصل فقط بمعرفة الشخصيات والمؤسسات السياسية، فالسياسة الاقتصادية هي نشاط أساسي للدولة المعاصرة،

غير أن برايان كابلان Bryan Caplan(*) قد أوضح أن المعتقدات بشأن الاقتصاد حافلة بالأخطاء المنهجية الشديدة: «الناس لا يفهمون «اليد الخفية» للسوق، وأسمي ذلك التحيز المناهض للسوق antimarket bias، الناس تقلل من أهمية مكاسب الاختلاط بالأجانب، وأسمي ذلك التحيز ضد الأجانب antiforeign bias، والناس لا تساوي بين الرفاهية والإنتاج بل تساوي بينها وبين التوظيف، وأسمي ذلك التحيز للعمل make-work bias. وأخيرا، الناس أكثر عرضة للتفكير في أن الظروف الاقتصادية سيئة وتتجه إلى الأسوأ، وأسمي ذلك «التحيز التشاؤمي pessimistic bias»[47]. كذلك فإن العلم مهم للسياسة، ومعتقدات الناخبين حول العلم حافلة بالأخطاء المنهجية، فعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع بين العلماء حول ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن هناك 44 في المائة فقط من الأمريكيين يعتقدون أن السبب الأكبر وراءها هو النشاطات الإنسانية؛ في حين يذهب 77 في المائة من الأمريكيين إلى أن هناك دلائل لزيارة كيانات فضائية للأرض[48]. وفضلا على ذلك، فإنه على حين أن هناك أغلبية ساحقة داخل المجتمع العلمي (97 في المائة) تؤكد أن الإنسان وأشياء أخرى تطورت نتيجة عمليات طبيعية، فإن 21 في المائة فقط من الأمريكيين يؤمنون بالتطور[49].

ربما قد لا يمثل جهل الناخبين تحديا للديموقراطية، فالتصويت هو مجرد إجراء عادل يعطي كل شخص فرصة متساوية للتأثير في النتيجة السياسية، ولا يمكننا أن نتوقع أن القرارات الديموقراطية تحترم معايير، أو حقيقة، أو تريثا، أو عدالة. غير أن العدالة الإجرائية إذا ما أخذت بمفردها تعتبر مبررا ضعيفا لتبني الديموقراطية. كما يوضح ديفيد إستلوند David Estlund(**): «الإجراءات الديموقراطية (أو بعضها على أي حال) ربما قد تكون عادلة بحق، ولكن هذا الجانب الإجرائي قد يثبت في النهاية أن دوره الأخلاقي ضئيل للغاية في دعم تبرير للسلطة والشرعية. العدالة الإجرائية وحدها لا يمكنها تفسير معظم ملامح المؤسسات الديموقراطية والتي نميل إلى أن نعتبرها مهمة. فإذا كان المطلوب هو

(*) برايان كابلان، اقتصادي أمريكي. [المترجم].
(**) ديفيد إستلوند، أستاذ الفلسفة في جامعة براون في المملكة المتحدة. [المترجم].

إجراء عادل للجميع، فلماذا لا نحتكم إلى رمي قطعة معدنية من النقود؟ أي لماذا لا نختار قانونا أو سياسة بشكل عشوائي؟»[50]، بعبارة أخرى، نحن نهتم بعملية التصويت ليس فقط لأنها إجراء عادل (رمي قطعة معدنية من النقود هو أيضا إجراء عادل) ولكن أيضا لأننا نعتقد أنها ستقود إلى نتائج عادلة.

هناك سبب آخر لعدم القلق من جهل الناخبين يتمثل في «الحكمة الجمعية»، والتي كان أول من أشار إليها هو أرسطو ذاته. إن مجموعة كبيرة من الأفراد لديها حكمة وفضيلة أكبر من مجموعة صغيرة: مهما كانت المعرفة الفردية غير تامة، فإنه عندما تُجمع آراء «الكثير» نصل إلى شكل من أشكال الحكمة الجمعية. وهناك بعض الدلائل على وجهة النظر هذه: على سبيل المثال، يعد متوسط تنبؤات الاقتصاديين المتخصصين المعروفين أكثر دقة من التنبؤات الفردية[51]. ومع ذلك فإن مثل هذه النتائج المفيدة ستحدث فقط عندما تكون المعتقدات الفردية مستنيرة: فعلى سبيل المثال، المواطن الأمريكي العادي يعتقد أن 18 في المائة من الميزانية الفدرالية مخصصة للمساعدات الخارجية (علما أن النسبة في الحقيقة هي نحو 1 في المائة)، ومن ثم أغلب الأمريكيين يفضلون تقليص حجم المساعدات الخارجية[52]. لا توجد «يد خفية» في السياسة تراكم الآراء الخطأ إلى نتائج مفيدة. وكما يقول برينان: «إن الحشود المتحيزة بشكل منهجي لا يمكن أن تقدم تنبؤات جيدة... عندما يتعلق الأمر بوضع توقعات دقيقة، فإن زيادة قدر التنوع المعرفي بين صُناع القرار هو أمر مهم مثل زيادة القدرة التنبئية للأفراد داخل المجموعة»[53]. وهكذا فإن حجة «الحكمة الجمعية» تعمل فقط إذا ما كان المجموع لا يضم أشخاصا خاطئين – الأمر الذي لا ينطبق دائما على أغلب الناخبين.

ربما يكون السبب الأكثر إقناعا لعدم القلق من جهل الناخبين هو أن السياسيين الذين ينتخبونهم ليسوا جاهلين للغاية، فالناخبون ربما يفتقرون إلى المعرفة عن المؤسسات السياسية والسياسات، ولكن المهم هو أن يكون المواطنون حكاما جيدين بدرجة كافية، مما يمكنهم من اختيار قادة لديهم فضيلة وخبرة لتوجيه الجماعة السياسية بحكمة. وعلى رغم أن السياسيين ينتفعون من عدم عقلانية الناخبين خلال فترة الحملة الانتخابية، فإنهم يتخلون بعد انتخابهم،

بشكل روتيني، عن وعود الحملة الانتخابية التي يعرفون أنها غير واقعية أو غير أخلاقية. على سبيل المثال، استغل المتنافسون في الانتخابات الرئاسية منذ سبعينيات القرن الماضي التحيز ضد الأجانب لاتهام مسؤولين بـ«تدليل» الصين، غير أنهم عندما وصلوا إلى السلطة استمروا في اتباع السياسة المعتدلة نفسها التي سبق أن اتبعها من سبقوهم في تولي المنصب[54]. وحتى إذا ما تمسك السياسيون بالآراء الخاطئة للناخبين الذين انتخبوهم، فإن الوكالات القانونية والإدارية المؤلفة من خبراء اختِيروا استنادا إلى الجدارة يعملون عادة على إضفاء الحس الجيد على عملية صنع السياسة. ويشار هنا إلى أوضح الحالات وهي أن لدى المحكمة العليا الأمريكية السلطة الكافية لإسقاط القوانين التي تكبح حريات الأفراد التي يحميها الدستور الأمريكي.

لسوء الحظ فإن هذه الضوابط على عدم عقلانية الناخبين ليست كافية لمنع (أو التقليل من) السياسات السيئة. وتوضح أفضل الأبحاث العلمية الاجتماعية أن السياسيين بشكل عام يحاولون إعطاء الشعب ما يطلبه، ونتيجة ذلك أن «يصبح لزاما على المواطنين التعايش مع القوانين العنصرية والتي تميز على أساس الجنس، والحروب غير الضرورية، والفرص القليلة ومتدنية المستوى، ومستويات أعلى من الجريمة والتلوث، ومستويات أدنى من الرفاهية»[55]. وربما تكون المشكلة أكثر حدة في الدول التي تنخرط في الديموقراطية حديثا: ففي مجتمعات تسودها مستويات عالية من الكراهية وعدم الثقة المتبادلة، عادة ما تقرر جماعة الأغلبية أن تقمع جماعات الأقليات بالطرق الديموقراطية، الأمر الذي يوفر سببا خاصا للمتشائمين (الواقعيين) أن يقلقوا من إدخال الديموقراطية في الصين[56]. وكما ذكرنا سابقا فإن الصراعات الإثنية تُحيَّد في الديموقراطيات الليبرالية الراسخة من خلال الآليات الموجودة في الدستور من قبيل الفدرالية وحقوق الأقليات.

غير أنه يوجد عدد ضئيل من الضوابط ضد أشكال أخرى من عدم العقلانية والتي تفرز تبعات سياسية كارثية. فقد أظهرت دراسة عن المديرين الماليين CFOs أن أولئك الذين كانوا أكثر ثقة وتفاؤلا بالنسبة إلى مؤشر أسهم أس بي S&P index السوقي قبل الأزمة المالية في العام 2007-2008 (والتي أعقبها

الكساد الكبير) كانوا كذلك ذوي ثقة كبيرة ومتفائلين بالنسبة إلى مستقبل مؤسساتهم التي استمرت في المخاطرة أكثر من الآخرين. وكما كتب كانمان: «التفاؤل ذو قيمة عالية اجتماعيا وفي السوق؛ الناس والشركات يكافئون مقدمي المعلومات المضللة بشكل خطير أكثر مما يكافئون من يقدم الحقيقة»[57]. ولسوء الحظ فإن السياسيين والمنظمين كان لديهم التحيز نفسه في التفاؤل (أو على الأقل لم يشعروا بالحاجة إلى ضبط التحيز في التفاؤل لدى الشعب في عالم الأعمال). في كاليفورنيا يصوت الناخبون العاديون بشكل متكرر للضرائب الأقل والإنفاق العام الأعلى - وهو أمر غير منطقي محفوظ في العام 1979 في الاقتراح 13[*]، الذي حد بشكل كبير من مصدر التمويل الأساسي لمقاطعات كاليفورنيا من خلال تجميد الضرائب العقارية - مما أدى إلى وجود جبال من الدين العام وإنفاق أكبر على السجون منه على التعليم العالي[58].

فضلا على ما تقدم فإن المعرفة الضعيفة بالعلم من قبل الجماعة الانتخابية لها أيضا تبعات سياسية سلبية. فمن الواضح بشكل كبير أن الانفصال بين رأي الخبراء وجهل جمهور الناخبين يجعل من الصعب على صانعي السياسة في الولايات المتحدة مواجهة تغير المناخ، الذي ربما يلزم أن يكون أكبر قضية في عصرنا. وبنحو أقل وضوحا، فإن العلم والسياسة الديموقراطية لدى كل منهما ثقافة مختلفة جوهريا تجعل من الصعب الانتقال من مجال إلى آخر. العلماء يقدرون الصدق الفكري: كما أوضح مارك هندرسون Mark Henderson، «ليس هناك عيب في وجود فكرة سيئة تفشل في إيجاد أدلة على صحتها مادام لم يُتشبث بها في تحدٍّ للمعلومات المتوافرة. ويُسمَح للعلماء - بل يُشجَّعون - على تغيير آرائهم». لكن السياسيين الناجحين المنتخبين ديموقراطيا غالبا ما يفضلون التمسك بادعاءات الثبات في المعتقد، خصوصا أن تبني تفكير جديد استجابةً لمعطيات جديدة هو أمر يعتبره الناخبون مؤشرا إلى وجود شخصية سياسية غير جديرة بالثقة ولا تلتزم بمبادئها. ومن ثم فإن قليلا من العلماء

(*) كان الاقتراح 13 عبارة عن تعديل لدستور كاليفورنيا وجرى في العام 1978 عن طريق المبادرة التي وُوفق عليها من قبل ناخبي الولاية في 6 يونيو 1978، كما أيدتها باعتبارها دستورية المحكمةُ الدستورية في الولايات المتحدة. [المترجم].

يتجه إلى السياسة، وأقل يُنتخب للمناصب العليا، وتكون المحصلة هي أن قيمة العلم «نادرا ما تُدرَك من قبل الوزراء والمستشارين والمسؤولين الذين يتخذون القرارات التي تشكل حياة الجميع»[59].

في الولايات المتحدة «كثير من السياسات لا تصمد أمام المبدأ التجريبي، ولايزال الطب مدفوعا بالاهتمامات التجارية أكثر منه بالمعلومات. مازلنا نرفض تطبيق برامج استبدال الإبر لمدمني المخدرات في حين أن الأغلبية الساحقة من الدلائل تؤكد أننا يجب أن نتصرف بطريقة مختلفة. نحن نسمح لشركات الأدوية بأن تدفع بعقاقير جديدة أكثر تكلفة من الأدوية الرخيصة التي في حوزتنا على الرغم من أنها ليست أفضل منها»[60]. وحتى سياسة الصين تستغل عدم عقلانية الناخبين بما يسبب الضرر للناخبين أنفسهم: في العام 2009 فرضت إدارة أوباما بشكل منفرد ضرائب على واردات الإطارات الصينية، وهو التصرف الذي كان موضع تساؤل من جانب أغلب الاقتصاديين. وعلى الرغم من أن فرض هذه الضرائب مكّن من حماية 12 ألف وظيفة أمريكية، فإنه كلّف المستهلكين الأمريكيين 1.1 مليار دولار في العام 2011 فقط كثمن أعلى للإطارات، أو ما يعادل 900 ألف دولار للوظيفة[61]. وباختصار، فإن الافتقار إلى المعرفة السياسية والاقتصادية والعلمية من جانب الناخبين غالبا ما يُترجم في شكل سياسات رديئة[62].

والآن ما الذي يجب عمله؟ لقد دافع جون ستيوارت ميل بشكل شهير عن الديموقراطية على أساس أن المشاركة السياسية تساعد على تعليم المواطنين[63]. وتماما كما تفرض هيئة المحلفين على المشارك التفكير فيما وراء مصلحته الشخصية الضيِّقة والتداول بطريقة عقلانية حول ما هو جيد بالنسبة إلى الآخرين، كذلك فإن ضرورة ممارسة السلطة هي تدريب قيِّم للأشخاص الذين يتعين عليهم ذلك. فمن خلال السماح للشعب وتشجيعه على الدفاع عن حقوقه والوصول إلى درجة من درجات الروح العامة في الممارسة الديموقراطية، فإن المشاركة الديموقراطية تقود إلى التطور الأخلاقي والفكري للشعب. ففي هذه الحالة نكون مُعرضين لوجهات نظر أخرى، ونصقل آراءنا، ونأخذ في الاعتبار مصالح الآخرين. وبعبارة أخرى فإن الحل لمشكلة جهل الناخب يتمثل في تزويده بفرص

لها قيمة للمشاركة السياسية، بدءا من مجلس القرية إلى مجتمعات الإنترنت العالمية، غير أنه لسوء الحظ تظهر الدلائل غير ذلك: فالمواطن الذي لديه القدرة على التشاور، ويجري مناقشات سياسية متكررة، وفي إمكانه أن يطرح بذكاء حججا تدعم أفكاره أو أفكارا مختلفة، ولديه مستوى عالٍ من المعرفة السياسية الموضوعية، هذا المواطن يميل إلى عدم المشاركة السياسية، والمواطن الناشط سياسيا يميل إلى عدم التشاور(64).

ومن ثم فإن حل مشكلة جهل الناخب ربما يكون حلا مباشرا متمثلا في تعليم الناخبين. وفي كتاب حديث ناقش جيمي تيرنس كيلي Jamie Terence Kelly تأثير أحد التحيزات المعرفية – تأثير التأطير - في السلوك السياسي. وأوضح أن الصياغات المختلفة، وإن كانت متكافئة، للمشكلة تؤدي إلى قرارات سياسية مختلفة بشكل جوهري. ولعلاج ذلك يقترح كيلي تنظيم برامج تعليمية عامة تكون مصممة للتغلب على الأمراض المعرفية مثل تأثير التأطير، غير أنه يعترف بأن المشكلة تتمثل في أنه لا يوجد دليل قوي على أن التعليم العام يمكنه القضاء على كل (أو حتى معظم) التحيزات. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه البرامج «يمكن أن تكون باهظة التكاليف وتتطلب بعضا من احترام الخبرة»(65). وبالنظر إلى وجود ثقافة مناهضة للحكومة الكبيرة ومناهضة للنخبوية في الولايات المتحدة، فإنه من الصعب تصور أن مثل تلك البرامج يمكن تطبيقها على نطاق واسع.

ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق في أن الناس الذين يحتاجون أكثر إلى التعليم للتغلب على التحيزات المعرفية هم الأقل احتمالا أن يقرأوا مقالات أو كتبا مصممة لأن تكون مفيدة. وفي ختام كتابه «أخلاقيات التصويت» يقترح بريننان بعض النصائح لمساعدتنا على التغلب على التحيزات المعرفية، ومثال ذلك أن «يمتنع الشخص لمدة عام عن قراءة أي محتوى يدافع عن آرائه الحالية»(66). غير أن مثل هذه النصائح قد تؤدي إلى الشلل السياسي، تاركة الساحة السياسية للمتطرفين والدوغماتيين. كذلك يذهب بريننان إلى أن أولئك الذين يميلون إلى التصويت الخطأ (بطريقة غير أخلاقية و/أو غير عقلانية) يجب عليهم الامتناع عن التصويت، وهنا نتساءل: كم ناخبا غير عقلاني سيتأمل في حججه ويأخذ

بنصيحته؟[67]. هل هذا الشخص غير العقلاني من المرجح أن يقرأ رأي برينان ويستنتج، نعم، هو محق، يجب أن أمتنع عن التصويت؟ هل هناك أي دليل على أن جعل الناخبين الجاهلين على وعي بمعتقداتهم السياسية الخطأ سيدفعهم إلى الامتناع عن التصويت؟ هنا نشير إلى أنه على الرغم من أن الاقتصاديين مجمعون على أنه من الصعب على مستثمر منفرد أن يتجاوز مؤشرات البورصة، فإن 55 في المائة فقط من عامة الأمريكيين يتفق مع هذا الرأي؛ العامة أصبحوا أكثر ثقة بقدرتهم على اختيار الأسهم بنجاح بعد أن علموا أن الاقتصاديين يعتقدون أن ذلك يقترب من المستحيل[68]. وفي تايلند «عبر 84.2 في المائة عن ثقتهم بقدراتهم على المشاركة في السياسة – وبشكل مثير للدهشة تضمن ذلك نسبة 71.7 في المائة ذهبوا إلى أنهم يمكنهم المشاركة حتى على الرغم من أنهم لا يفهمون السياسة»[69]. تتمثل الحقيقة الصعب تقبلها في أن أفضل طريقة (وربما تكون الوحيدة) للتقليل من التأثير السياسي للناخبين الجاهلين هي حرمانهم من التصويت.

في مقال أكثر حداثة اتخذ برينان موقفا حاسما، ذهب إلى أن المواطنين لهم الحق في أن تكون أي سلطة سياسية تمارس عليهم مكونة من أشخاص أكفاء، غير أن الاقتراع العام ينتهك هذا الحق، ومن ثم، يحاجج بأن هذا الاقتراع يجب أن يكون مقصورا فقط على المواطنين ذوي الكفاءة السياسية، مشيرا إلى أن نظام امتحانات جيدا للانتخابات يمكن أن يساعد على تنفيذ ذلك. ولكن علينا أن نشير إلى أن حجة برينان موضع تساؤل، فهو يلجأ إلى التشبيه بهيئة المحلفين للدفاع عن مبدأ الكفاءة: هيئات المحلفين تتمتع بسلطة جادة على المدعى عليهم، ومن ثم فإنه ينبغي استبعاد المحلفين الجدد في حال ما أظهروا تحيزا معينا أو درجة من درجات عدم الكفاءة. بالمنطق نفسه يمارس الناخبون سلطة على الآخرين ومن ثم فإنه يلزم استبعادهم في حالة وصمهم بعدم الأخلاقية أو عدم الكفاءة. غير أن هناك اختلافا رئيسا، فإذا كان المحلف غير كفء فإن الأثر في حياة المدعى عليه واضح وفوري (على سبيل المثال سيُحكم عليه بالسجن). ولكن إذا ما كان الناخب غير كفء فإن أثر ذلك في مخرجات السياسة هو في أفضل الحالات غير مباشر بدرجة كبيرة. ومن ثم فإن ناخبا غير

كفء لا يمثل تهديدا (أو مصدرا للقلق) كما هي الحال بالنسبة إلى محلف غير كفء. وفي جميع الأحوال فإن الاعتراضات الرئيسة على مقترح برينان سياسية. هو يذهب إلى أنه «نحن [الأمريكيين] قد نجرب نظام امتحانات الناخبين على نطاق صغير نسبيا في البداية. فعلى سبيل المثال، ربما يكون من الأفضل أن تجرب ولاية واحدة من الولايات الأمريكية النظام أولا... وإذا ما نجحت التجربة فإن القواعد يمكن تعميمها»[70]. غير أن مثل هذه التجارب لن تكون دستورية على الأرجح.

وبدرجة أكثر جدية، فإنه يبدو من الصعب تخيل أن الناخبين يوافقون على «تجربة» تنتزع منهم الحق في التصويت، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات الثقافة السياسية المناهضة للنخبوية[71]. في واقع الأمر لا أعرف أي ديموقراطية معاصرة واحدة يمكن أن يوافق ناخبوها على تعديل ممارسة «شخص واحد، صوت واحد»: فهناك دائما ضغوط سياسية للحصول على أقل قدر من القيود على التصويت، من قبيل المطالبة بتخفيض سن الناخب من الثامنة عشرة إلى السادسة عشرة. ويشار هنا إلى أنه في حال وجود الديموقراطية الانتخابية فإن الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسي تكون من خلال استخدام القوة العسكرية (كما هي الحال في مصر). والحجج المؤيدة لـ«الإبستوقراطيا» epistocracy (الحكم من قبل «العارفين») من الأرجح أن تُؤخذ على محمل الجد في مجتمعات شرق آسيا، والتي لها ثقافة عميقة الجذور من النخبوية السياسية، والتي لم تصل فيها الديموقراطية القائمة على أساس «صوت واحد لشخص واحد» بعد إلى مستوى القداسة[72].

بديل للديموقراطية الانتخابية:
الجدارة السياسية وفقا للنموذج السنغافوري

على الرغم من وجود انتخابات ديموقراطية في سنغافورة، فإنها مقيَّدة بشدة: فأوراق الاقتراع تحمل أرقاما (ومن ثم قد يخشى الناخب من أن يُتعرف عليه بعد إدلائه بصوته)، وفيما يتعلق بالإعلام فإنه أبعد ما يكون عن الحرية والانفتاح والتوازن، وهناك قيود صارمة على حرية التجمع، كما أن الناخبين

يُهدَّدون بالانتقام (على سبيل المثال من خلال تحديثات أبطأ للإسكان الحكومي في مقاطعات المعارضة)، وكان مرشحو المعارضة عرضة لانتقامات شديدة[73]. وعلى الرغم من أن سنغافورة قد تحسَّنت (من وجهة نظر ديموقراطية) على مدار العقد الماضي أو ما يقارب ذلك، فإن الانتخابات مازالت بعيدة عن أن تكون حرة وعادلة، ومن ثم فإنه ليست هناك مفاجأة في أن الحزب ذاته – حزب العمل الشعبي People's Action Party (PAP) - يحكم البلاد منذ الاستقلال في العام 1965.

وإذا كان الغربيون يميلون إلى تقسيم العالم إلى ديموقراطيات «جيدة» ونظم سلطوية «سيئة»، فإن قادة سنغافورة يرفضون هذه الثنائية. بدلا من ذلك يذهبون إلى أن مفهوم الجدارة يصف النظام السياسي في بلادهم على نحو أفضل: فنظرا إلى عدد سكانها الصغير ومواردها الرئيسة المحدودة، يحتاج الشعب إلى أن يقوده أشخاص هم الأفضل من حيث الموهبة والخصائص، على أن يُختاروا وفقا للجدارة. وفي هذا الخصوص أوضح الأب المؤسس للبلاد لي كوان يو Lee Kuan Yew:

> يقوم مجتمع سنغافورة على الجهد والجدارة، وليس الثروة والمزايا التي تأتي من خلال الميراث. [تقدم النخبة] الاتجاه، والتخطيط، والسيطرة على سلطة الدولة لمصلحة الشعب... ونحن ننفق على هذه النخبة مواردنا المحدودة لكي توفر لنا الخميرة، ذلك التخمر، ذلك العامل المحفِّز في مجتمعنا والذي وحده سوف يضمن أن تحافظ سنغافورة... على التنظيم الاجتماعي الذي يمكننا، من دون موارد طبيعية، من تحقيق ثاني أعلى مستوى معيشة في آسيا... وتقع مسؤولية التخطيط في الوقت الحاضر على أكتاف 300 شخصية رئيسة... يأتي الناس من عائلات فقيرة ومن الطبقة المتوسطة، ومن مدارس لغات مختلفة. سنغافورة تقوم على نظام الجدارة، وهؤلاء الرجال وصلوا إلى وضعهم الحالي نتيجة لجدارتهم وعملهم الشاق وأدائهم الرفيع[74].

تتمثل الفكرة الأساسية في نظام الجدارة في أن كل شخص يجب أن يحظى بفرصة متساوية في التعليم ليشارك في السياسة، ولكن ليس كل شخص سينهي هذه

العملية بالقدر نفسه من السعة التي تمكنه من إصدار أحكام سياسية مستنيرة وأخلاقية. ومن ثم فإن مهمة السياسة أن تحدد الأشخاص ذوي القدرات فوق المتوسطة وتوظيفهم في خدمة الجماعة السياسية. وإذا ما أدى السياسيون مهماتهم بنجاح فإن الشعب سيسير معهم.

يذكر أن هذا المقترب يعكس بقوة المُثل الكونفوشية للجالية الصينية في سنغافورة. وكما يوضح رئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونغ Lee Hsien Loong: «العديد من المثل الكونفوشية لاتزال وثيقة الصلة بنا. ومثال ذلك مفهوم الحكم من قبل رجال شرفاء (junzi) الذين عليهم واجب العمل لخير الشعب، والذين يحظون بثقة واحترام الشعب. وهذا الأمر يناسبنا أكثر من المفهوم الغربي القاضي بضرورة منح الحكومة سلطات محدودة قدر الإمكان، وما عملتها دائما بالشك ما لم يثبت غير ذلك»[(75)].

طوَّرت سنغافورة على مدار العقود القليلة الماضية أسلوبا صارما ومعقدا لتوظيف وترقية القادة السياسيين. يبدأ البحث عن الموهوبين في النظام المدرسي، حيث يُنتقى الطلبة الواعدون ويُدربون على الاضطلاع في المستقبل بأدوار القيادة في الحكومة، كما تُجرى امتحانات وطنية كبيرة في مراحل رئيسة من حياة الطالب الدراسية، ويعقب ذلك اختبار أفضل الطلبة أداءً لتحديد قدراتهم العقلية ومدى استقامتهم والتزامهم وتوافر مهارات القيادة والذكاء العاطفي لديهم. وتُخصص منح حكومية لأولئك الحاصلين على المراتب العليا للدراسة في جامعات مرموقة بالخارج (مع توقيعهم على عقد يلزمهم بالعودة إلى البلاد). وفي أعقاب التخرج تُختار قلة من الدارسين للالتحاق بالخدمة الإدارية Administrative Service المتميزة. كذلك فإن عملية اختيار الوزراء هي أيضا منهجية بل وأكثر صرامة، وعندما يُحدَّد الأشخاص الذين يصلحون للمنصب فإنه يتوقع منهم أن يبقوا فيه ما بين ثلاث إلى خمس فترات (وفقا لما يذكره لي كوان يو)، حيث إن الوزير يحتاج على الأقل إلى ما يقرب من فترتين في منصبه ليصبح جيدا في عمله. ونتيجة لذلك، فإنه لدى سنغافورة نسبة عالية من القادة السياسيين المدربين ولديهم خبرة في الاقتصاد والعلوم، ويمكن توظيفهم في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بعيد المدى[(76)].

إن ما يجعل نموذج سنغافورة القائم على الجدارة جذابا هو ما حققه من نجاح اقتصادي مذهل: فلقد قاد حزب العمل الشعبي البلاد ونقلها «من العالم الثالث إلى الأول»، كما يوضح لي كوان يو[77]، ومن ثم حصل الحزب على الأغلبية العظمى من الأصوات منذ بداية الستينيات، وحتى النقاد الاجتماعيون يقرون بأن أغلب المواطنين راضون نسبيا ويؤيدون النظام لأسباب جيدة. وهنا يُثار التساؤل: لماذا لا تصبح سنغافورة ديموقراطية انتخابية «حقيقية»، بنظام انتخابات حرة ونزيهة؟ يتمثل السبب الرئيس وراء ذلك في التناقض بين نظم الجدارة السياسية والديموقراطية. فنموذج سنغافورة للجدارة ينطلق من افتراض أن القادة السياسيين لديهم حس أفضل بمصالح الجماعة على المدى الطويل بالمقارنة بالمواطنين. على سبيل المثال سعى حزب العمل الشعبي إلى محاربة جميع أشكال ضيق الأفق الإثني من خلال تشجيع نمو هوية سنغافورية جديدة يمكنها دعم الأمن والرفاهية. فلقد فككت الحكومة الجيوب الإثنية عن طريق نقل الأشخاص إلى كتل سكنية مختلطة الإثنيات ومملوكة للحكومة، كما أنها همَّشت الجمعيات الإثنية الصينية[78]. وفضلا على ذلك، شجعت الحكومة استخدام اللغة الإنجليزية بما ينطوي عليه ذلك من تجاهل رغبات جميع الفئات، بما في ذلك الأغلبية الصينية. ولقد كان لي واضحا في أن عملية بناء الأمة في سنغافورة كانت لا تتماشى مع حكم الأغلبية:

لنفترض أننا اخترنا اللغة الصينية أو ساندنا ذلك، كيف كان يمكننا أن نكسب عيشنا ونجد مكانا لنا في الإقليم والعالم؟ لم نكن لنستطيع أن نكسب عيشنا، ولكن الصينيين كانوا سيريدون ذلك في تلك الحالة. وإذا ما أحصينا الأصوات آنذاك لكان علينا أن نتبع تلك السياسة. وهكذا عندما يقولون: «فلتسألوا الشعب!» فإن هذا عبث طفولي. فنحن القادة، ونحن نعرف التبعات.. ويقولون إن الناس يعرفون التفكير لأنفسهم؟ هل نعتقد بأمانة أن الصبي الذي لا يمكنه النجاح في الصف السادس الابتدائي يعرف تبعات اختياره عندما يجيب عن الأسئلة بشكل عميق في اللغة والثقافة والدين؟ لكننا نعرف العواقب، كنا سنتضور جوعا، ولكانت في البلاد عندنا أعمال شغب عنصرية. كنا سنتفكك[79].

اليوم اللغة الإنجليزية هي اللغة المشتركة في سنغافورة، وأعمال الشغب العنصرية أضحت من الماضي منذ بداية العصر الديموقراطي في الستينيات.

وفضلا على ذلك فإن الحاجة إلى استمرار قادةٍ مدربين عدة دورات ديموقراطية يعني أن الجدارة لا تتفق مع الحكم القائم على تعدد الأحزاب بما يتضمنه من إمكانية أن يقود إلى التناوب في السلطة السياسية. وأخذا في الاعتبار أن عدد الأشخاص ذوي الموهبة في سنغافورة صغير (فهي دولة-مدينة بالغة الصغر، عدد سكانها خمسة ملايين مواطن)، فإن أصحاب المواهب العالية في البلاد لن يقبلوا بالخضوع لعقود من التدريب إذا ما شعروا بأن النجاح لن يُكافأ بالسلطة السياسية، كما أنهم سيتوقفون عن الانخراط في نظام متعدد الأحزاب لا يضمن النجاح. وحتى إذا ما اختير القادة ذوو المواهب فإنهم سيفتقرون إلى الحافز لتنفيذ عملية تخطيط بعيدة المدى إذا ما كان عليهم أن يقلقوا من خسارة السلطة كل أربعة أو خمسة أعوام.

على الرغم مما تقدم، قد يكون مزيد من الديموقراطية ضروريا لجعل الحكومة أكثر استجابة وحساسية لاحتياجات المواطنين العاديين. لقد خدم نظام الجدارة باعتباره مصدرا أيديولوجيا ذا قوة فائقة لإبقاء هيمنة حزب العمل الشعبي، خاصة خلال عقود البقاء الوطني على قيد الحياة والتنمية السريعة. غير أنه في الأعوام الأخيرة بدأت تلك الهيمنة الأيديولوجية للدولة في التصدع. ظهرت تجمعات اجتماعية جديدة تطرح آفاقا بديلة من خلال الإعلام الجديد تستمع إليها شريحة واسعة من السنغافوريين. ونظرا إلى أن المشكلات التي تحيط التزام البلاد بالعولمة الاقتصادية تؤثر في الجوانب اليومية لتجربة المواطن، فقد ضعف الإيمان الشعبي بالجدارة وحل محله شعور قوي بأنها قد استُبدلت بنخبوية من النوع الذي يركز على الفوز وتعظيم مكاسب الفائز في الوقت الذي تتزايد فيه العوامل التي تقلل من الفرص أمام الأقل حظا. وكما ذكر كينيث بول تان Kenneth Paul Tan، لقد أصبحت الجدارة كلمة كريهة في سنغافورة[80].

مع فقدان الجدارة قوتها الأخلاقية، بدأت قيادات مناهضة للهيمنة counterhegemonic وتشكيلات أيديولوجية بديلة تكتسب طاقة في مناخ جديد من الإعلام الموسع والمسيَّس. ولقد كانت الانتخابات البرلمانية العام 2011 نقطة

تحول في تاريخ البلاد السياسي: فاز حزب العمل الشعبي بنسبة 60 في المائة «فقط» من الأصوات، وخسر ستة مقاعد في البرلمان[81]. وإزاء ذلك الوضع اتخذت مؤسسة الحزب خطوات لمواكبة البيئة الإعلامية الجديدة، وأصبحت سنغافورة الآن أكثر انفتاحا سياسيا. وبشكل عام فإن حزب العمل الشعبي بحاجة إلى توسيع مفهومه الأكاديمي والعملي الضيق للجدارة، بشكل جزئي ليعترف بأهمية النجاح السياسي في انتخابات تنافسية من خلال استخدام القدرات التواصلية والذكاء العاطفي. ويتمثل السؤال فيما إذا كان الحزب يستطيع تنفيذ ذلك قبل أن تتمكن قوى المعارضة النشطة وغير المقيدة نسبيا من تهديد حكمه. ماذا سيكون عليه الحال إذا ما فشل الحزب في الحصول على أغلبية (أو كثرة) من الأصوات في انتخابات مقبلة؟ هل سيتخلى الحزب عن (أو حتى يتشارك) السلطة؟ يمكن القول إنه عند هذه النقطة سيظهر التناقض بين الجدارة، وفقا للنموذج السنغافوري، والديموقراطية. ربما يثبت أنه كان من الخطأ محاولة إقامة نظام جدارة قائم على حزب واحد واستنادا إلى أساس (أو شكل) نظام انتخابي ديموقراطي موروث من حكام بريطانيين مستعمرين.

فيما يتعلق بالصين فإنها لا تتظاهر بأنها تختار قادتها في القمة على أساس نظام «شخص واحد، صوت واحد»، وكانت تتطلع إلى النموذج السنغافوري باعتباره مصدرا للإلهام[82]. فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي توجه مسؤولون صينيون إلى سنغافورة للتدريب والاستفادة من خبرتها[83]. وإذا كان من المؤكد عدم إمكانية استنساخ القيم والمؤسسات السياسية في سنغافورة ونقلها كما هي إلى بلد ضخم مثل الصين، فإن بعض جوانب نظامها السياسي يمكن نقلها[84]، فمنذ دينج شياو بينج(*) Deng Xiaoping إلى شي جين بينغ Xi Jinping(**) أكد قادة الصين بشكل متكرر الحاجة إلى دراسة جوانب النموذج السياسي في سنغافورة. ونتيجة تأثرها الجزئي بسنغافورة طوّرت الصين نظاما تنافسيا معقدا لاختيار وترقية ذوي المواهب السياسية (انظر الفصل

(*) سياسي ومنظر وقائد صيني، قاد جمهورية الصين الشعبية إبان توليه قيادتها في اتجاه تبني اقتصاد السوق، وتولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني بعد إطاحته بهواجيو فينج. كانت له نبوءة بأن الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية. [المترجم].

(**) الرئيس السابع لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، تولى الرئاسة منذ 14 مارس 2013. [المترجم].

الثاني)، ومن ثم أصبحت لدى الحكومة الصينية نسبة كبيرة من الاقتصاديين والعلماء مستعدون لممارسة عملية التجربة والخطأ (وأغلبهم ما كان ليُنتخَب في سياق ديموقراطي)، وأُنقِذ مئات الملايين من براثن الفقر على مدار العقود الثلاثة الماضية. إن النموذج المثالي للجدارة السياسة – فكرة أن موظفي الحكومة يُختارون ويُرقَّون على أساس القدرة والأخلاق وليس من خلال الصلات السياسية، والجاه، والخلفية العائلية - لايزال بعيدا عن الواقع السياسي الحالي في الصين. غير أنه إذا ما استمرت الصين في «إضفاء طابع الجدارة» وتجنبت عملية صنع السياسات السيئة الناجمة عن جهل الناخبين في الدول الديموقراطية (خاصة في الولايات المتحدة، أقوى وأكبر الدول الديموقراطية التي تقارن بها عادة) فإنها ستضع نموذجا للآخرين. في الوقت الحالي ليست الصين جيدة بدرجة كافية (بالنسبة إلى الحكم)، والولايات المتحدة ليست سيئة بدرجة كافية، حتى تتمكن الجدارة في الصين من ممارسة قوتها الناعمة في الخارج. غير أن الأشياء يمكن أن تتغير والصين يمكنها أن تمثل تحديا معياريا للديموقراطيات الانتخابية في المستقبل[85].

(2) طغيان الأقلية

وفقا لأرسطو تهيمن الطبقة الأدنى (الأغلبية) في الديموقراطية، وتصبح ممتلكات الأغنياء غير مؤمنة. ولقد أدرك أن الأثرياء يمكنهم ممارسة قوة مفسدة من خلال إغوائهم مواطنين آخرين باعتناق حياة تهدف إلى الحصول على ثروة غير محدودة (وما يتيح ذلك من ملذات ضحلة) على حساب العيش الجيد – الأمر الذي يساعد على تفسير تفضيل أرسطو حرمانَ التجار من المواطنة في أفضل نظم الحكم[86] - لكنه لم يتنبأ باحتمالية أن تتمكن الأقلية الثرية من إيجاد طرق لتعزيز مصالحها الاقتصادية على حساب الأغلبية في النظم السياسية الديموقراطية حيث يتمتع الفقراء (نظريا) بسلطة سياسية كبيرة.

أيا كانت الاختلافات السياسية بين الآباء المؤسسين لأمريكا، فإنهم اتفقوا مع أرسطو على أن التجارة تقوِّض القدرة على التوصل إلى حكم سياسي مستقل[87]. ولتقليل قوة الملكية الخاصة، «تضمن الدستور ما كان يعتبر في وقته مواصفات

لممتلكات محدودة للناخبين – وهو ما مثل ابتعادا عن معظم ممارسات الدول - في حين لم تُحدَّد مواصفات خاصة تتصل بملكية المرشحين»[88]. لكن المؤسسين الأوائل كانوا يخشون حكم الغوغاء من قبل الفقراء أكثر من القوة الاقتصادية للأغنياء، ومن ثم سعوا إلى ضبط طغيان الأغلبية من خلال مؤسسات مثل المجمع الانتخابي electoral college، ومجلس الشيوخ التداولي، والهيئات غير المنتخبة مثل المحكمة العليا. كذلك كان من شأن وجود صحافة حرة أن يساعد في فضح إساءة استخدام النخب للسلطة، وربما كان المؤسسون الأوائل قد شعروا بالتشجيع مع بزوغ ما كان يبدو عصر التعددية، «حيث يوجد طيف واسع من المجموعات الاجتماعية المتساوية نسبيا في القوة والنفوذ، والذي ربما يضع نهاية للانقسام بين الأغنياء/الفقراء الذي ساد في جمهوريات العصور السابقة[89]. كان يبدو من غير المرجح بشكل كبير أن يمارس الأغنياء طغيانا اقتصاديا في نظام ديموقراطي يستند إلى قاعدة «شخص واحد (أو بشكل أكثر تحديدا، شخص واحد أبيض) صوت واحد»؛ ومن ثم فإن المؤسسين الأوائل لم يسعوا إلى تقليل سلطة الأثرياء من خلال وضع مؤسسات تعترف أو تتعامل أو تعكس الاختلافات الاقتصادية-الاجتماعية. غير أن الخطر الرئيس للديموقراطية – كما وصفه ألكسيس دو توكفيل(*) Alexis de Tocqueville في عمله الرائع «الديموقراطية في أمريكا» Democracy in America في العام 1835 - هو أن تستخدم الأغلبية الأقل ثراء سلطاتها السياسية لمصادرة الثروة: «في كل دول العالم كانت الأغلبية العظمى مكونة من أولئك الذين ليست لديهم ممتلكات، أو أولئك الذين كانت ممتلكاتهم محدودة بحيث لا تسمح لهم بالعيش بسهولة من دون عمل. لذلك يعطي الاقتراع العام حكم المجتمع للفقراء»[90].

ما لم يتمكن المؤسسون الأوائل من توقعه (أو لم يخافوه) هو التطور السريع للرأسمالية الصناعية في العقدين التاليين، مع ما صاحب ذلك من تركيز الثروات وتوسيع هوة عدم المساواة. فحاليا يمكن لمصالح الأقلية ذات التمويل القوي

(*) ألكسيس دو توكفيل، مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي، ومن أشهر آثاره «الديموقراطية في أمريكا»، و«النظام القديم والثورة». [المترجم].

والتنظيم الجيد أن تشق طريقها ضد مصالح الأغلبية عديمة السلطة نسبيا في قضايا مثل التنظيم البيئي، وتنظيم تجارة الأسلحة، وتنظيم المؤسسات المالية. ولأن معظم الناس لديهم قليل من الوقت والطاقة لتخصيصهما للسياسة، فإن الجماعات الصغيرة ذات الدوافع التجارية والأيديولوجية يمكنها أن تمارس نفوذا غير متناسب مع صغرها على العملية السياسية[91]، إما بعرقلة التغيير الذي هو في مصلحة العامة، وإما عن طريق الضغط لمصلحة سياسات تفيد مصالحهم الخاصة فقط. وتتضخم المشكلة عندما تكون لدى الطبقة الثرية معرفة وتقدير واضحان لمصالحها الاقتصادية، وتعمل على حمايتها ضد مصالح أغلبية الناخبين.

يعتبر تأثير المال في السياسة آفة معظم الديموقراطيات القائمة، كما أن الولايات المتحدة هي ربما أقصى حالاته. وعلى النقيض من الرخاء المشترك الذي ساد العقود التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية، فإن الأغلبية العظمى من الأمريكيين تراجعت أكثر وأكثر وراء قطاع صغير فاحش الغنى من المجتمع على مدار الجيل الأخير: «منذ العام 1979 حتى عشية الكساد الكبير، حصلت نسبة الـ 1 في المائة على 36 في المائة من المكاسب في الدخل الأسري - حتى مع الأخذ في الاعتبار قيمة نظام التأمين الصحي للعمال، وجميع الضرائب الفدرالية، وكل فوائد الحكومة... كان وضع النمو الاقتصادي أكثر سوءا بين العامين 2001 و2006، حيث تجاوزت آنذاك نسبة مكاسب فئة الواحد في المائة في القمة 53 في المائة»[92]. وغالبا ما يُلقى اللوم بالنسبة إلى هذه الفجوة في تقسيم الدخل على التطور التكنولوجي والعولمة اللذين يكافئان الفائزين بسخاء في حين يتركان في المؤخرة كثيرا من الخاسرين: كما أوضح تشارلز أي. كوبتشان Charles A. Kupchan، «المصدر الرئيس لتراجع ثروة العامل الأمريكي هو المنافسة العالمية»[93].

لكن عدم المساواة في الولايات المتحدة شهد زيادة سريعة أكثر مما كان عليه الحال في الديموقراطيات الغنية، ويرجع ذلك إلى سبب مهم هو، وفقا لكل من جاكوب إس. هاكر Jacob S. Hacker وبول بيرسون Paul Pierson، سلسلة طويلة من التغيرات في السياسات الحكومية لمصلحة الأغنياء بشكل صارخ: فقد أدت الضغوط التي مارستها قطاعات المال والأعمال إلى إعادة المسؤولين

الأمريكيين كتابة «قواعد السياسات والاقتصاد الأمريكي بطرق عادت بالفائدة على القلة على حساب الكثرة»[94]. ومن القوانين الضريبية، مرورا بإلغاء القيود، ثم حوكمة الشركات، وأخيرا قضايا شبكات الأمان، ضغطت المصالح التجارية على الحكومة لسن تشريعات تسمح لأولئك الذين كانوا أصلا أثرياء بالحصول على حصة متزايدة الكبر من ثروة البلاد. وحتى بعد الانهيار المالي في العام 2008 تمكنت البنوك الأكثر مسؤولية من السيطرة المستمرة على قرارات صنّاع السياسة والمشرعين، وزاد عدد الأفراد الذين يحصلون على أكثر من 50 مليون دولار سنويا بمقدار خمسة أضعاف في الفترة من 2008 حتى 9002[95]. ومع استعادة الاقتصاد قوته في الفترة من 2009 إلى 2010، كانت نسبة 93 في المائة من مكاسب الدخل تعود إلى 1 في المائة في القمة فقط من دافعي الضرائب[96].

إن تفاوتا صارخا في الدخل، حتى لو تركزت الثروة الجديدة في القمة، ربما لا ينبغي أن يكون سببا للقلق. فمن وجهة نظر العدالة ما يهم حقا هو مصير المحرومين: وفقا لنظرية جون رولز عن العدالة(*)، يمكن تبرير عدم المساواة في الدخول إذا ما كانت في مصلحة الأشخاص الأقل حظا. بيد أنه في الولايات المتحدة أصبح الفقير أكثر فقرا: ففي نوفمبر 2012 كشف مكتب الإحصاء الأمريكي U.S. Census Bureau عن أن أكثر من 16 في المائة من سكان الولايات المتحدة يعيشون في فقر، بما في ذلك 20 في المائة من الأطفال (وهو أعلى مستوى منذ العام 1993)، وأعلى من نسبة 14.3 في المائة في العام 2009 [97]. أما أفقر الفقراء فهم أسوأ حالا: ففي العام 2011 بلغ الفقر المدقع، والذي يعني عدد الأسر التي تعيش على أقل من دولارين يوميا قبل المساعدات الحكومية، ضعف مستوياته العام 1996 بما يبلغ 1.5 مليون أسرة بما في ذلك 2.8 مليون طفل[98]. باختصار فإن المشكلة ليست فقط أن الأغنياء يزدادون غنى، ولكن أيضا أن من هم في شريحة الفقر المدقع يزدادون فقرا.

تتمثل الحجة الأخرى التي تُطرَح في مواجهة النقاد من أنصار المساواة في

(*) «نظرية في العدالة»، كتاب باللغة الإنجليزية لجون رولز في الفلسفة السياسية والأخلاقيات، نُشر في العام 1971 وخضع للتعديل مرتين. حاول رولز من خلاله حل مشكلة عدالة التوزيع باستخدام نسخة معدلة من العدالة الاجتماعية. [المترجم].

أن الفجوات الكبيرة في الدخل ضرورية للتقدم الاقتصادي. فالاقتصادي دارون أكيموجلو(*) Daron Acemoglu يذهب إلى أن الرأسمالية القاسية في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بدرجة أكبر من التجديد أكثر مما توفره نفقات الرعاية الاجتماعية في البلاد التي تسودها المساواة النسبية كالسويد: «تتطلب الجهود في الأنشطة المبتكرة حوافز تأتي نتيجة للمكافآت التفضيلية لهذه الجهود. ونتيجة لذلك توجد فجوة أكبر بين رواد الأعمال الناجحين وغير الناجحين مما يزيد من جهود تنظيم المشاريع، ومن ثم زيادة مساهمة الدولة في التكنولوجيا العالمية»[99]. ويذكر أن الابتكار يزيد من معدل نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما يتضمن أن «الرأسماليين المحبوبين» يرتفعون مجانا على نموذج الولايات المتحدة القاسي للرأسمالية (وتلزم الإشارة إلى أن إنفاق الولايات المتحدة العسكري الخارجي الضخم يوفر الحماية والأمن لحلفائها، بما يمكنهم من إنفاق مزيد على الرفاهة الاجتماعية). ولكن جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي قد أفاد القطاع المالي، كما أنه تمكن على الأقل من المحاججة بأن الابتكارات المالية المعقدة كان لها تأثير اقتصادي ضار أكثر من الجيد نتيجة سترها المخاطر عن التجار، والمشترين، والمنظمين، الأمر الذي أسهم في نهاية المطاف في وقوع أزمة 2007-2008 المالية[100]. يضاف إلى ذلك أن كون مجتمعات بلدان الشمال الأوروبي أقل ابتكارا من الولايات المتحدة هو أمر مثير للخلاف، ويقر أكيموجلو بأن الولايات المتحدة يمكنها أن توفر مزيدا من شبكات الأمان في الأسفل في حين تسمح بالعوائد الضخمة في القمة[101].

على أي حال فإن عدم المساواة في الدخل لا يمثل أمرا مقلقا إلى الحد الذي يهدد النظام السياسي الديموقراطي، فلايزال لدى الناخبين في الولايات المتحدة الإيمان بأن بلادهم غنية بالفرص للصعود إلى أعلى سلم الدخل حتى إذا ما كان الواقع مختلفا:

> [الولايات المتحدة هي] الأقل سماحا بالحراك من أي ديموقراطية صناعية أخرى في العالم... وعلى رغم ذلك، وفي واحدة من المفارقات الكبرى للرأي العام الأمريكي، لاتزال الولايات المتحدة المكان الذي لايزال ينتشر فيه الاعتقاد بالجدارة بشدة... ففي استطلاع رأي سي بي أس/نيويورك تايمز

(*) خبير اقتصادي تركي، أمريكي المولد. [المترجم].

CBS/New York Times منذ 1983 يُطرح السؤال التالي على الأشخاص: «هل تعتقد أنه لايزال في إمكان الفرد أن يبدأ فقيرا في هذا البلد، ثم يعمل بجد، ويصبح ثريا؟»، وكانت النتيجة أنه في العام 1983 57 في المائة أجابوا بنعم، وفي العام 2007 ارتفع الرقم إلى 81 في المائة، وحتى في العام 2009، بعد أسوأ أزمة مالية في الذاكرة القريبة والمستويات المرتفعة من البطالة، ظلت الأغلبية الساحقة من أولئك الذين طُرح السؤال عليهم (72 في المائة) تتمسك بهذا الاعتقاد الفريد من نوعه[102].

إن مثل هذه المعتقدات (الخاطئة) تضفي صفة الثبات على النظام السياسي، لأن «الخاسرين» لا ينتقدون النظام كما كان يجب عليهم أن يفعلوا. كذلك فإن النظام الانتخابي ذاته يقدم عنصرا من السيطرة الخادعة.

يهمين على المناقشات حول السياسات القائمة – في الإعلام والحياة اليومية - السرد التقليدي حول التغيير الذي تولده الانتخابات. وكما يذهب هاكر وبيرسون فإن «الصدامات بين «الفريق الأحمر» و«الفريق الأزرق» أضحت لا تختلف عن مباراة بين فريقي سيلتيكس Celtics وليكرز Lakers. ولهذا السبب فإن السياسة بوصفها مسرحية انتخابية بلا شك تجذب الإعلام بشكل كبير: فهي مثيرة، وبسيطة. إن الجماهير يمكنها أن تتذكر إحصائيات لاعبيهم المفضلين أو أن يصبحوا خبراء في مواجهات الماضي الشهيرة. وعلى رغم ذلك فإن كل شخص يمكنه أن يستمتع بمباراة يديرها فريقان لكل منهما دوافعه القوية»[103]. الواقع أنه فيما بين فترات الانتخابات تحدث عملية صنع السياسة بعيدا عن أضواء الإعلام: إنه في هذا الوقت تُعبَّأ المصالح التجارية الكبرى ويُضغَط على صانعي السياسة للتأثير في هيكل الأسواق «الخاصة» لمصلحتها. واستمرارا لاستعارة المصطلحات الرياضية فإن الأمر يبدو كأن عشاق البيسبول يعتقدون أنهم يؤثرون في النتائج في اللعبة لأنه يمكنهم التصويت في «لعبة كل النجوم»(*) All-Star Game، من دون أن يدركوا أن النتائج تحددها إلى حد كبير ثروة الفرق وقواعد الدوري للملكية. بعبارة أخرى تساعد الانتخابات على تحويل الاهتمام عن المشاكل السياسية من خلال تشجيع الاعتقاد (الخاطئ

(*) لعبة تستعرض 24 من أبرز لاعبي الدوري. [المترجم].

غالبا) بأن تغيير الحكومة هو الطريقة الأكثر فعالية لإحداث تغيير سياسي[104]، وعدم عقلانية الناخب تساعد على الحد من الضرر السياسي للتفاوت في الدخول.

من وجهة نظر أخلاقية فإن نظاما اقتصاديا وسياسيا يستمد استقراره من معتقدات خاطئة هو غير مرغوب فيه بالشكل الذي يلزم أن يكون عليه. وربما الأكثر أهمية هو أن عدم المساواة في الدخل أمر سيئ للمجتمع: فكلما زاد عدم المساواة في المجتمع قل الحراك الاجتماعي[105]. ولقد ذهب عالم الاجتماع ريتشارد ويلكنسون Richard Wilkinson، استنادا إلى دلائل إحصائية عديدة، إلى أن عدم المساواة يقود إلى التوتر، والتوتر يخلق المرض على مستوى الفرد والجماهير، ويعاني المجتمع بأكمله انتشارَ عدم الشعور بالسعادة ووجود مستويات مرتفعة من العنف، والاكتئاب، وانعدام الثقة عبر الطيف الاجتماعي. فحتى التخفيضات الصغيرة في عدم المساواة يمكنها أن تؤدي إلى صحة أفضل، وعنف أقل، وعلاقات أكثر تناغما بين أعضاء الأسرة، والمجتمع، والبيئة[106]. بعبارة أخرى هناك حاجة إلى تخفيض المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الدخل، حتى لو كان الأشخاص الأسوأ حالا ليسوا شديدي الفقر، والاقتصاد مبتكر للغاية، ويُدعَم عدم المساواة من قبل عدم عقلانية الناخبين.

فما الذي يجب القيام به؟ لقد طرح تيموثي نواه Timothy Noah حلولا لمشكلة عدم المساواة في الدخل، من دون أن يضع الديموقراطية الانتخابية محل التساؤل، ومن بينها: وضع نظام ضرائب تصاعدي بشكل أكبر، ووضع مزيد من العمال في كشوف الرواتب الفدرالية، وزيادة استيراد الأيدي العاملة الماهرة، وإنشاء حضانات أطفال عامة، وضبط الرسوم في الكليات والجامعات، وتنظيم وول ستريت، وإحياء الحركة العمالية. إنه يحث الناخبين على دعم رئيس ديموقراطي[107]. قد تكون هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل. فبشكل يذكر بإحياء القضايا التقدمية في أعقاب الكساد الكبير، أدت الأزمة المالية وما تلاها إلى تركيز اهتمام جماهيري أكبر على عدم المساواة في الدخل وأسبابه الحقيقية. فبدءا من انتقاد الرئيس أوباما المؤسسات المالية إلى المطبوعات والتقارير الإعلامية التي تلقي الضوء على الهيمنة الاقتصادية من قبل الـ1 في المائة، قد يكون «كثيرون» يستيقظون ويطالبون بالتغيير.

غير أن المشكلة ربما قد تكون أكثر عمقا ولا يمكن التعامل معها فقط من خلال تأليف الكتب التي توضح أسباب عدم المساواة في الدخل، وتحث الناخبين على أن يكونوا أكثر عقلانية ويبحثوا عن التغيير السياسي لتحقيق المصالح الاقتصادية للأغلبية. فإذا كان النظام الديموقراطي يمكن الاستيلاء عليه بسهولة من قبل المجموعات المنظمة التي تؤيد مصالح النخبة الثرية، وإذا كانت الانتخابات ذاتها تركز انتباه الجمهور بعيدا عن المشكلة الحقيقية (وإذا كان الناس أكثر ميلا إلى تصديق قصص خيالية على نمط أعمال هوراشيو ألغر(*) Horatio Alger عن الارتقاء من الفقر إلى الثروة أكثر من الحقائق القاسية التي يقدمها علماء الاجتماع) فهل من الممكن اتخاذ إجراءات للتقليل من عدم المساواة من دون إثارة التساؤلات حول الديموقراطية الانتخابية؟ يذهب عدد متزايد من المنتقدين إلى أن النموذج الانتخابي أصلا، والمتصل بالحكومة الشعبية، يفشل في جعل النخبة السياسية مسؤولة أمام الرأي العام ومتجاوبة معه، كما أنه يهمل التصدي للنفوذ غير المتكافئ فيه للأثرياء على أعمال الحكومة[108]، ومن ثم فإن السياسات الانتخابية يمكن أن تُعزَّز بمؤسسات من قبيل استطلاعات الرأي التداولية التي تهدف إلى خلق رأي عام مستنير ومتفكر، بيد أنه مادامت النظرة إلى الانتخابات باعتبارها الآلية الوحيدة (أو الأساسية) لاختيار صناع قرار «حقيقيين» مستمرة، فسيظل من الصعب، وربما من المستحيل، التصدي لـ«طغيان الأقلية الثرية» في الديموقراطيات الرأسمالية.

بديل للديموقراطية الانتخابية: كبح الرأسماليين

ربما هناك حاجة إلى تكتيكات أكثر قوة لكبح سلطة الرأسماليين. ومن أشهرها ما ذهب إليه كارل ماركس من مصادرة الملكية الخاصة و«ديكتاتورية البروليتاريا» باعتبارها مرحلة مؤقتة في الطريق إلى الشيوعية الحقيقية، غير أن

(*) هوراشيو ألغر، روائي أمريكي اشتهر بكونه مؤلفا لقصص الأطفال، وهو من أبرز كتاب الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ولاقت رواياته رواجا كبيرا في حينها. وبشكل عام تدور رواياته حول قصص أطفال فقراء تمكنوا من الخروج من ربقة الفقر والبؤس وتحسين أوضاعهم المعيشية عبر المثابرة والعمل الجاد، مع التحلي بالفضيلة والتمتع بالحظ، محققين بذلك ما بات يعرف اليوم باسم الحلم الأمريكي. [المترجم].

«التجارب» مع الماركسية في القرن العشرين طعنت (بحق) في هذا الخيار. وعلى رغم ذلك ربما تكون هناك احتمالات أخرى. وفي هذا الخصوص نشير إلى أن نيكولو مكيافيلي(*) Niccolò Machiavelli الذي كان الأكثر شهرة بدفاعه المتشائم عن استخدام المكر والازدواجية في فن الحكم، كان يحتقر الحكم من قبل الأثرياء ومدافعا عن الجمهوريات التي ينتقد فيها الناس ويقيدون بشكل قوي سلوك النخبة السياسية والاقتصادية من خلال التصويت خارج نظام الانتخابات. في إطار تأثره بمكيافيلي اقترح جون بي. ماكورميك John P. McCormick تشكيل جهاز يضم مواطنين في السياق الأمريكي يستبعد النخب الاجتماعية-الاقتصادية وأيضا السياسية، ويمنح أفرادا من الشعب يُختَارون بشكل عشوائي حق النقض وسلطة التشريع والرقابة داخل الحكومة على الموظفين العامين. من الناحية النظرية فإن مثل هذا الجهاز القوي يمكنه مواجهة النفوذ غير المتناسب الذي يمارسه الأثرياء على أعمال الحكومة، غير أنه ليس عمليا من الناحية السياسية. لسبب رئيس هو أن الأثرياء لن يتنازلوا عن مواقعهم بسهولة. ماكورميك يقترح بالفعل ما أطلق عليه «حرمان الأقطاب» بموافقتهم: «يمكننا أن ننظر فيما إذا كان الأشخاص الذين لديهم في الظروف الحالية دخل يزيد، مثلا، على 150 ألف دولار، أو ينتمون إلى الأسر التي لديها ثروة صافية أكثر من 350 ألف دولار (دخل، ملكية، أرصدة) يمكن إعفاؤهم من عبء الضرائب تعويضا عن تخليهم عن أهلية التصويت، والترشح للمناصب العامة، أو تمويل الحملات الانتخابية». ولكن حتى إذا ما كان الأثرياء يولون أهمية للثروة أكثر من الشرف أو الوظيفة، كما يذهب ماكورميك، فإنه من غير المحتمل أن «يقاوموا إغراء تحويل مزاياهم الاقتصادية إلى سلطة سياسية، خاصة من أجل استخدامها لتضخيم ثرواتهم أكثر»[109]. والأهم من ذلك أن ممارسة «شخص واحد، صوت واحد» (أكرر!) قد صُبِغت بصفة القدسية في المجتمعات الديموقراطية الحديثة، كما أن أي مطالبة بإقامة مؤسسات سياسية

(*) ولد نيكولو دي برناردو دي مكيافيلي وتوفي في فلورنسا، وكان مفكرا وفيلسوفا سياسيا إبان عصر النهضة، وأصبح الشخصية الرئيسة والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي. [المترجم].

تستبعد رسميا طبقة من الشعب سيُنظَر إليها على الأرجح باعتبارها خارج نطاق الأخلاق (وهنا فإني أنحي جانبا موضوع ما إذا كانت هذه المقترحات يمكن أن تنتهك الدستور الأمريكي). ونشير هنا إلى أنه ليس الأثرياء فقط هم من سيعارضون مقترحات من شأنها حرمان طبقةٍ ما من حقوق المواطنة المتساوية: فأغلبية أفراد الشعب في المجتمعات الديموقراطية ستعارض ذلك، حتى إن لم تكن هذه المعارضة تصب في خانة مصالحهم الاقتصادية.

مجددا، سيكون من المفيد النظر إلى المجتمعات غير الديموقراطية للبحث عن بدائل يمكن تنفيذها. إن النظم القائمة على الجدارة السياسية والتي لا تتطلع إلى تطبيق فكرة اختيار القادة السياسيين من خلال الانتخابات الحرة والعادلة قد يكون من الأسهل عليها كبح القوة السياسية لرأس المال من دون التضحية بآليات السوق التي تدعم الابتكار والقدرة الإنتاجية. ونشير هنا إلى أن قيادة عملية صعود الاقتصاد في سنغافورة كانت لقيادات اختيرت وفقا لنظام الجدارة والتي استفادت دائما من التقلبات العالمية. ولقد كبحت الحكومة جماح القوى المالية في الداخل وفعلت كل ما يمكنها فعله لإغراء الشركات العالمية بالقدوم إلى البلاد، في الوقت الذي تماشت فيه مع أبحاث علم الاجتماع حول أفضل الوسائل لتنظيم التمويل والإبقاء على القدرة لتنفيذ الإجراءات الضرورية من دون إعاقة من ضغوط المصالح الخاصة. وقد ذكرت الإيكونوميست The Economist في هذا الخصوص: «الوحيدون الذين قرأوا قانون دود-فرانك(*) Dodd-Frank الضخم عن اللوائح المالية هم الأكاديميون الأمريكيون الذين اعتبروه فوضى، وكذلك السلطات المالية في سنغافورة Singapore Monetary Authority، بهدف البحث فيما قد يمكن أن يوفره من فرص»[110]. ومن جانبها طوَّرت الصين نموذجا لرأسمالية الدولة يحتفظ بأدوات التدخل الرئيسة في أيدي الحكومة. وقد سمح هذا النموذج لها بتجنب الأزمات المالية والاقتصادية التي أصابت الديموقراطيات الرأسمالية في العقود الثلاثة الماضية، كما أنه مكَّن من توجيه

(*) قانون دود- فرانك وول ستريت للإصلاح وحماية المستهلك هو قانون فدرالي للولايات المتحدة سُنَّ في 21 يوليو 2010، بهدف إصلاح اللوائح المالية في أعقاب الأزمة المالية في 2007-2008، كما أجرى تغييرات تؤثر في جميع القوانين الفدرالية، ووكالات التنظيم المالية، وتقريبا كل جزء من صناعة الخدمات المالية في البلاد. [المترجم].

التنمية في قطاعات حيوية في الاقتصاد مثل الاتصالات، والنقل، والطاقة، وحافظ على السيطرة على الاستثمارات الأجنبية والتقلبات المالية(111).

غير أن أداء كل من الصين وسنغافورة ليس أفضل من الولايات المتحدة فيما يتصل بعدم المساواة في الدخل، والذي أضحى أكثر سوءا على مدار العقدين الأخيرين(112). وعلى الرغم من أن كلتا الدولتين لديها معدلات مرتفعة لملكية المنازل، وأخرى منخفضة للبطالة (خاصة سنغافورة) مما يقلل من الآثار السامة لعدم المساواة في الدخل، فإن عدم المساواة في الدخل يعتبر مشكلة اقتصادية وتحديا سياسيا تقريبا كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ومن ثم فإن السؤال هو: ماذا يمكن فعله لكي تصبح ظاهرة عدم المساواة في الدخل المتزايدة تحت السيطرة؟ في حالة الصين يذهب مارتن كينغ وايت(*) Martin King Whyte إلى أن القيادة تحتاج إلى إدخال إصلاحات شاملة على السياسة الضريبية، وأنماط الاستثمارات، ونظام القروض من بنك الدولة، والانخراط في التعليم، ونظام الهوكو hukou (تسجيل الأسر)(113).

بغض النظر عن نوعية النظام السياسي، فإن الإصلاحات في مجتمعات تعاني عدم المساواة الهائلة لن يكتب لها النجاح إلا إذا ما أضحى الأثرياء يهتمون أكثر ببقية أعضاء المجتمع(114). وأفضل الطرق لجعل أصحاب الثراء والسلطة يهتمون بمن هم أقل حظا لا يكون من خلال طرح الحجج العقلانية، بل بخلق شعور بالجماعة يكون نتاج التفاعل الاجتماعي المشترك(115). فعلى سبيل المثال لن يكون صعبا بدرجة كبيرة بالنسبة إلى الأثرياء اليابانيين أو المواطنين السويديين تجنب (أو التهرب من) معدلات الضرائب المرتفعة وإجراءات أخرى تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، بيد أنهم سيلتزمون بشكل كبير بهذه القواعد، ليس فقط لأنه يتعين عليهم ولكن أيضا بدافع الشعور بالتضامن مع بقية فئات المجتمع. ويكمن أحد التفسيرات الرئيسة للانصياع الإرادي في أن الأغنياء لم ينفصلوا عن مجتمعاتهم: فاليابانيون الأثرياء يشاركون في الطقوس

(*) مارتن كينغ وايت، أستاذ فخري في علم الاجتماع الأمريكي، اشتهر ببحثه عن المجتمع الصيني في عصر ماو والإصلاح. [المترجم].

الشائعة والأنشطة اليومية التي تولد شعورا بالهوية المشتركة. وفي المقابل فإن تغيرا جغرافيا في الولايات المتحدة «قد حدث خلال العقود الثلاثة الماضية فأصحبت الجماعات منعزلة بشكل أكبر، ليس فقط عنصريا، ولكن أيضا من ناحية السياسات والثقافة والدخل. إن احتمالات أنك حتى ترى، فضلا على تبادلك الآراء مع، أي شخص لا يتشارك معك هويتك الديموغرافية بعينها، تصبح أكثر وأكثر بعدا»[116]. ونتيجة لذلك فإن النخبة الأمريكية الثرية لا تبالي، بشكل مثير للدهشة، بمخاوف الطبقة العاملة مثل البطالة، كما أنها محافظة بشكل كبير في مجموعة واسعة من الموضوعات الاقتصادية[117]. وفي الصين توجد توجهات مماثلة (إن لم تكن بالتطرف نفسه) حيث نجد انعزالا للأغنياء في المدن الساحلية الحضرية، وداخل مجتمعات مغلقة في هذه المدن، ومحصلة ذلك وجود عدد أقل من النشاطات الاجتماعية المشتركة وشيوع مشاعر العزلة المتبادلة وعدم الفهم بين الطبقات الاجتماعية.

إذن كيف يمكن أن نشجع تفاعلا اجتماعيا أكثر بين الطبقات؟ من غير الواقعي أن نتوقع تطوير قادة المشروعات الكبرى شعورا أغنى بالتضامن؛ ففي عصر العولمة تكون للشركات مصالح مستقلة عن مصالح بلادهم «الأصلية» وفي صراع معها، سواء كانت ديموقراطية أو غير ذلك[118]. ولكن القادة السياسيين يمكنهم محاولة تطبيق سياسات تهدف إلى مزج الطبقات الاجتماعية، ومن أمثلة ذلك قوانين المناطق التي تحد من ظاهرة التجمعات المخصصة للأغنياء. وبشكل مساوٍ إن لم يكن أكثر أهمية، يجب على القادة أن يضمنوا أن تمويل المدارس لا يعتمد فقط على مصادر العائدات المحلية لتجنب النتيجة (التي هي أكثر نمطية في الولايات المتحدة) القاضية بأن المدارس ذات النوعية العالية في الأحياء الغنية تخدم بشكل أساسي الأغنياء، وتلك ذات النوعية الأقل في الأحياء الفقيرة تخدم بشكل أساسي الفقراء. ويمكن القول إن القيادة السياسية العليا في الولايات المتحدة لديها الدافع للمساعدة في تقليل عدم المساواة في الدخل ولكنها تفتقر إلى القدرة على تنفيذ ذلك: فمن الأرجح أن تواجه جهود الرئيس أوباما التثبيط من قبل جهود جماعات الضغط والتي تضغط على أعضاء الكونغرس ليسنوا تشريعات تخدم مصالح الأثرياء. في السياسة الأمريكية من

الصعب إنجاز الأشياء، ومن السهل إيقافها، وقد زادت الإعاقة من قبل المصالح الخاصة على مر السنين[119]. وفيما يخص الصين، من باب التبسيط، يمكن القول إن لديها مشكلة عكسية: القيادة السياسية العليا لديها قدرة أكبر على اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقليل الفجوة في الدخول (بما في ذلك إجراءات تتصل بالمزج بين الطبقات الاجتماعية)[120]، غير أنها تفتقر إلى الدافع لتنفيذ ذلك، فكبار القادة الصينيين يميلون إلى أن يكونوا إما أثرياء على المستوى الشخصي وإما مرتبطين بعائلات لديها ثروات هائلة.

لكنْ أيٌّ من النظامين يمكن تحسينه؟ من وجهة نظري، يعتبر تغيير دوافع القادة في نظام يسمح للقادة بتطبيق سياسات أقروها أمرا أقل صعوبة من تغيير نظام سياسي مختل ويعرقل مساعي القادة ذوي النوايا الحسنة. ويتمثل المفتاح في تغيير الدافع في تشجيع التواصل المباشر مع المحرومين، الأمر الذي يولد تعاطفا مع مصيرهم. أما في الولايات المتحدة فإنه يمكن لقادة تقدميين، مثل الرئيس أوباما، بذل جهد متعمد للانخراط في حوار مع الفقراء في الأحياء المحرومة، باعتباره جزءا من برنامج تعليمي سياسي مفروض ذاتيا. غير أن معظم القادة سيفتقرون إلى مثل هذه البصيرة، وعلى النقيض من ذلك هناك وعي متزايد في الصين بالحاجة إلى القضاء على الحواجز الاجتماعية بين الناس. فعلى مدار الأعوام القليلة الماضية أُرسلت كوادر من الحزب الشيوعي الصيني إلى المجتمعات الريفية الفقيرة مددا طويلة (على الأقل عام) باعتبار ذلك جزءا من تدريبهم السياسي، وهؤلاء الأشخاص سيرتقون إلى القمة خلال العقدين المقبلين[121].

إذا كان صحيحا أن أفضل طريقة لتوعية النخب القوية بمحنة الفقراء تتمثل في تشجيع الاختلاط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بوصفه جزءا من التعليم السياسي، فإن الصين على الجانب الصحيح من التاريخ. وتتمثل المشكلة في الولايات المتحدة (وغيرها من المجتمعات الديموقراطية) في أن القادة السياسيين يُختَارون من قبل الشعب ولا يحتاجون إلى تلقي تدريب مصمم لتشجيع التعاطف بين الطبقات؛ حيث إنه لا يمكن جعل أي نوع من تدريب القادة إجباريا في الديموقراطيات الانتخابية؛ لذلك فإن النظم القائمة على الجدارة ستجد أن تطبيق التدريب الإجباري

للقادة بهدف تمكينهم من فهم والاهتمام بمصالح الشرائح الفقيرة في المجتمع هو أكثر سهولة. وإذا كان موضوع «طغيان الأقلية» مصدر إشكال في الوقت الحالي في كل من الصين والولايات المتحدة، فإنه قد يكون من الواقعي توقع حدوث تحسن في هذا الخصوص في الصين وحدها.

(3) طغيان جماعة الناخبين

حتى إذا ما عملت الديموقراطية الانتخابية كما يتعين عليها – اتصاف الناخبين بالعقلانية والروح العامة، وتبني الحكومة سياسات تهدف بشكل عام إلى خدمة الأغلبية الكبرى من الجمهور الانتخابي وليس فقط (أو بشكل أساسي) نخبة ثرية – يظل هذا النظام معيبا بشكل كبير. فالمساواة السياسية تنهي حدود الجماعة السياسية: فأولئك الذين يوجدون خارجها يحدث إغفالهم. التركيز على المصلحة الوطنية لدى القادة المنتخبين ديموقراطيا هو أمر مفترض؛ حيث إنهم انتُخبوا لخدمة جماعة الناخبين. غير أن المشكلة تتمثل في أن سياسات الحكومة لا يقتصر تأثيرها فقط على جماعة الناخبين: بل أيضا غير المصوتين من قبيل الأجيال القادمة والأجانب، غير أنه لا أحد يمثلهم في النظام السياسي القائم على الديموقراطية[122]؛ ولذلك فإنه في حالة وجود خلاف جاد في المصالح بين احتياجات الناخبين وتلك المتصلة بغير الناخبين، فإن الأولوية تُعطى تقريبا دائما للناخبين.

تتمثل إحدى المشاكل في أن التحول إلى الديموقراطية يميل إلى تعزيز الأهمية السياسية للهوية الوطنية، وهو ما قد يزيد من التوتر مع الدول المجاورة[123]. لكن الدول الديموقراطية العريقة لديها سجل ربما قد يكون أطول في ارتكاب الأذى في حق غير المصوتين. ضع في عين الاعتبار الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان من قبيل الاستخدام الممنهج للتعذيب البدني. نحن نميل إلى التفكير بأن مثل هذه الانتهاكات تُرتكَب أساسا من قبل نظم «خارجة عن القانون» مثل كوريا الشمالية التي لا تبدو مهتمة بشكل واضح بالحاجة إلى الانضمام إلى نظام حقوق إنسان كوني. صحيح أن الأكثر سوءا – مع وجود ألمانيا النازية باعتبارها أقصى نموذج – تميل إلى كونها تلك النظم الخارجة عن القانون. لكن داريوس

ريجالي[*] Darius Rejali أوضح أن «بعض الدول الديموقراطية أضفت الصفة القانونية على التعذيب، وتعاملت معه باعتباره إجراء شبه قانوني للتحقيق، أو مارست التعذيب بشكل روتيني في الخفاء على الرغم من الحظر الرسمي له». لقد طورت الدول الديموقراطية نمطا مميزا للتعذيب يترك علامات دموية أو آثارا ظاهرة قليلة لكي تتجنب المراقبة والمحاسبة من قبل الجمهور: «من يضطلع بالتعذيب في الدول الديموقراطية الحديثة يعرف كيف يضرب المشتبه به إلى حد فقدان الوعي بطريقة لا تترك آثارا على جسده». يوثق ريجالي، في أكثر من 800 صفحة، الأشكال المختلفة لما أطلق عليه مصطلح «التعذيب النظيف» الذي طورته النظم الديموقراطية على مدار القرنين الماضيين أو ما يقارب ذلك، بدءا باستخدام القوات الفرنسية في الجزائر، وتلك الأمريكية في فيتنام، التعذيب بالكهرباء، إلى التعذيب الموضعي والهز العنيف الذي تمارسه القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وهناك سمة أخرى لـ«التعذيب الديموقراطي» تتمثل في أنه يميل إلى أن يُستخدَم بشكل أكثر منهجية ضد غير المواطنين. ففي الجمهوريات القديمة ارتبط التعذيب بشكل صريح بالمواطنة، وكان يُستخدم فقط مع العبيد والأجانب و«الهمج». أما في الديموقراطيات الحديثة كفرنسا فإن التعذيب يبدأ في المستعمرات أو مناطق الحرب، وربما قد يمتد بعد ذلك إلى أراضي الدولة ذاتها. أيضا فإن ضحايا التعذيب اليوم لا يُطلق عليهم لفظ العبيد ولكن «أطفال شوارع، سكيرين، متشردين، مهاجرين غير شرعيين... [الذين] يندرجون في طبقة شبه المواطنين التي تُرى على أنها ماكرة». وبعبارة أخرى (وهو ما لا يفصح به ريجالي بشكل مباشر) يميل التعذيب في الدول الديموقراطية إلى أن يكون موجها ضد أولئك المحرومين من التصويت، والذين لا يوجد أحد ليمثلهم ويعبر عن رفضه ذلك، ويحارب من أجل مصالحهم في إطار النظام الديموقراطي. وفي بعض الأحيان يشجع العديد من المواطنين (أو حتى أغلبهم) ويوافقون بصمت على ما يبدو أنه عمل قذر ضروري للحفاظ على طريقتهم الديموقراطية في الحياة[124].

(*) داريوس ريجالي، أكاديمي أمريكي من أصل إيراني متخصص في دراسة التعذيب. [المترجم].

وما هو أكثر شيوعا ربما هو ما يعانيه غير الناخبين من انتهاكات فظيعة على أيدي جماعة الناخبين. وفي هذا الخصوص تبرز مسألة التعامل مع العمال المحليين الأجانب Foreign Domestic Workers (FDW) في كل من هونغ كونغ وسنغافورة[125]. فكلا البلدين يعتمد على عدة مئات من الآلاف من هؤلاء العمال للقيام بالأعمال القذرة والخطيرة والحاطة من القدر التي لا يرغب السكان الأصليون في القيام بها. ونلاحظ أن العمال الأجانب المحليين لديهم حقوق وحماية في هونغ كونغ غير الديموقراطية أفضل مما لديهم في سنغافورة. أحد الأسباب الرئيسة أنهم يتمتعون في هونغ كونغ (شأنهم في ذلك شأن المقيمين الآخرين) بالحرية في تشكيل جماعات مساعدة ذاتية فيما بينهم، والحق في الاحتجاج العام للدفاع عن مصالحهم، لكن الافتقار النسبي إلى الحقوق السياسية في هونغ كونغ قد يكون أحد العوامل التي تخدم مصالح هؤلاء العمال. في سنغافورة، كما سبقت الإشارة، هناك قيود رئيسة على العملية الديموقراطية، بيد أن الانتخابات لاتزال تنافسية وعلى الأحزاب السياسية أن تقود حملات انتخابية تطرح سياسات لمصلحة ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية. وحيث إن أرباب العمل يندرجون في فئة الناخبين فإن مصالحهم تؤخذ بجدية في العملية السياسية أكثر من تلك المتصلة بالعمالة الأجنبية التي لا تملك حق التصويت (أفادني أحد موظفي الخدمة المدنية في سنغافورة بأن الحكومة تشعر بأنها مقيدة من قبل العدد الهائل من الناخبين الذين يعارضون توصيات وردت في تقرير هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch في العام 2005، من قبيل التوصية بمنح عدد أكبر من أيام العطلة للعمالة الأجنبية). بعبارة أخرى، حتى الزعماء السياسيون ذوو النوايا الحسنة والرؤية بعيدة المدى مقيدون بالمشاعر الشعبوية المعادية للأجانب في سنغافورة.

فيما يتعلق بهونغ كونغ فإنه لا يوجد أي ادعاء بأن الشعب يختار قادته في القمة على أساس قاعدة «صوت واحد، شخص واحد»، ومن المرجح أن كثيرا من القادة السياسيين (سواء قبل أو بعد تسليمها إلى الصين) لم يكونوا ليُختاروا من قبل الشعب في انتخابات تنافسية حرة ونزيهة. وبعبارة أخرى فإن صانعي القرار في هونغ كونغ هم أقل تقييدا بمصالح المواطنين (وعلى وجه التحديد،

المقيمون الدائمون)، ويمكنهم أن يعتمدوا إلى حد كبير على حسهم الخاص بالعدالة واللياقة لتنفيذ السياسات التي تخدم العمال الأجانب المحليين (ولذلك فإنه ليس من المثير للدهشة أن الأحزاب المؤيدة للديموقراطية في هونغ كونغ كانت حريصة بشكل كبير على طرح مقترحات لمصلحة هذه الفئة).

في حالة تايوان انعكس التطور في اتجاه حكومة أكثر ديموقراطية وأكثر تجاوبا سلبا على العمال الأجانب المحليين - فتحت ضغوط متزايدة من جماعات محلية معينة حمّلت (بشكل خاطئ) الأجانب مسؤولية البطالة المتزايدة للسكان الأصليين والعمال من أصحاب الياقات الزرقاء، وعد تشن شوي-بيان Chen Shui-bian في سبتمبر من العام 2000، الذي شغل منصب الرئيس، بتقليل عدد العمال الأجانب بمعدل ستين ألفا بحلول العام 2004[126]. لا أقصد بطرح هذه الأمثلة التلميح إلى أن شعوب شرق آسيا فريدة في رجعيتها: فالتوسع في منح حقوق للمهاجرين في ألمانيا وفرنسا وهولندا «كان مشروطا بإبعاد الجمهور، واحتواء المسألة وراء الأبواب المغلقة للبيروقراطية والجهاز القضائي»[127]. وباختصار، يوجد توتر نظري وحقيقي بين مصالح الجماعة التصويتية وتلك الخاصة بالأجانب والأجانب المقيمين، وعادة ما تدفع المجموعة الأخيرة الثمن.

وبقول ذلك فإن الديموقراطيات يمكنها أن تعيش مع حقيقة أن غير المواطنين يتعرضون غالبا لسياسات غير أخلاقية على أيدي ممثلين يتصرفون أولا وقبل كل شيء لخدمة مصالح الناخبين الذين ينتخبونهم. وربما قد يتمثل كعب أخيل(*) للديموقراطية الانتخابية – والذي قد يؤدي فعلا إلى سقوطها - في أثرها السلبي في الأطفال والأجيال المقبلة الذين هم محرومون من التصويت. إحدى المشاكل هي ما يطلق عليه كل من نيكولاس بيرغروين Nicolas Berggruen ونيثان غاردلز Nathan Gardels سياسات «ثقافة المستهلك»: فالناخبون يطالبون بشكل مستمر بمكافأة فورية وليس لديهم صبر لانتظار نتائج الإصلاح الهيكلي على المدى البعيد أو لتحمل السياسيين الذين يفرضون إجراءات قاسية، ويؤدي ذلك إلى تضخم الإنفاق على الاستحقاقات والدين العام ليصل إلى مستويات

(*) يقصد بكعب أخيل نقطة ضعف مميتة على الرغم من كل القوة التي يمتلكها الشخص، والتي إن أصيبت تؤدي إلى سقوطه بالكامل. [المترجم].

غير مستدامة[128]. وتقدم اليونان مثالا على ما يمكن أن تؤول إليه الأمور «نتيجةً للتحالف القاتل بين السياسيين الذين أعطوا الشعب كل شيء يريده في مقابل الأصوات، والشعب الذي يصوت لمصلحة السياسيين الذين يعدونه بتحقيق المستحيل، وكأن أحدا لم يتوقع أن اليوم سيأتي لدفع الفاتورة»[129]. لكن الديموقراطيات الانتخابية ربما قد تتعرض لضغوط فعلية عندما تحتاج الولايات المتحدة واليابان - أكثر الدول الديموقراطية قوة اقتصادية - إلى كبح جماح ديونهما الوطنية المتزايدة (في حالة اليابان يبلغ الدين المحلي أكثر من ضعف حجم اقتصادها) إذا ما كان ذلك يعني فرض تكاليف عالية على مصالح الجماعة الانتخابية[130].

يمكن القول إن أكثر التهديدات إثارة للقلق بالنسبة إلى الأجيال القادمة يتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري. التعامل معها يتطلب عقودا في حين أن الديموقراطيات الانتخابية تبدو غير مجهزة لتقديم التضحيات الضرورية لمصلحة الأجيال القادمة على مدار عدة عقود من الآن. من جانبه يتخيل الفيلسوف تيم ملغان Tim Mulgan عالما مستقبليا مخيفا، حيث الموارد غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، والمناخ متقلب بشكل يجعل الحياة غير مستقرة. في هذا العالم لا يبقى الناس على قيد الحياة إذا أصبحوا غير قادرين على تقديم مساهمة إنتاجية، أو إذا ما كانت لديهم فرصة محدودة للبقاء على قيد الحياة حتى لو غُذّوا. ويذهب ملغان إلى أن السبب وراء إمكانية الوصول إلى هذه الوضعية يتمثل في أن الديموقراطيات الغنية لم تعامل الأجيال القادمة بعدل. من الناحية النظرية، الناخبون الديموقراطيون كان يمكنهم اختيار سياسات صديقة للمستقبل، ولكن «عندما يبدأ الصراع بين الأجيال، ويطلب من المواطنين الديموقراطيين (الذين نشأوا وهم يتوقعون أن الدولة تلبي رغباتهم) تقديم تضحيات شخصية كبيرة لحماية الأرواح في المستقبل، فإن عواطفهم الخاصة بالتفاعل بين الأجيال تبدو آنذاك غير كافية»[131]. ومن ثم فإنه يجب ألا يكون مثيرا للدهشة أن السياسات الهادفة إلى كبح الاحتباس الحراري مثل المشروع الأسترالي بدفع رسوم على التلوث بالكربون، يُطاح بها من قبل حكومات شعبوية لمجرد أنها تفرض التزامات اقتصادية أكبر على الناخبين[132].

فماذا نستطيع أن نفعل؟ إذا كان من ضرب التفاؤل المتعجرف أن نتوقع أن

الناخبين سيضحون بمصالحهم الخاصة لمصلحة أجيال قادمة بعد خمسين عاما من الآن، فكيف يمكن حماية مصالح الأجيال القادمة من دون تحدي فكرة أن أقوى صناع القرار في الدول الديموقراطية يجب أن يُنتخبوا وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»؟ لقد قدم المفكرون السياسيون مقترحات لتعيين ممثلين عن الأجيال القادمة، مثل تخصيص بعض المقاعد في السلطة التشريعية لممثلي المستقبل، أو تعيين موظفين لديهم توجه إلى هذا النوع من القضايا وتكليفهم بوضع تقارير وإطلاق تحذيرات وتقديم نصائح للناخبين والمشرعين فيما يتصل بالأثر المستقبلي لمقترحاتهم السياسية(133). وعلى رغم ذلك، فحتى اليوم لم تقم أي من الديموقراطيات الغنية بالمحاولة الجادة لمنح حقوق للأجيال المستقبلية(134)، ولا يوجد أي سبب يدعو إلى توقع حدوث تقدم أكبر في المستقبل(135).

بديل للديموقراطية الانتخابية: منح حق الفيتو لممثلي الأجيال المستقبلية

مجدداً يجب علينا أن ننظر إلى النظم غير الديموقراطية لاستيحاء الأفكار، فمن الناحية النظرية ليس من الصعب أن نتصور وجود مؤسسات سياسية يمكنها أن تمثل مصالح تتجاوز مصالح جماعة الناخبين. وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد النظر إلى المقترح الذي قدمه هوانغ سونغ تشي(*) Huang Zongxi، والذي أسماه ثيودور دي باري(**) Theodore de Bary «برلمان العلماء»(136). هوانغ، العالم الكونفوشي في القرن السابع عشر، اقترح تقوية الدور السياسي للمدارس في تدريب مسؤولين علماء كونفوشيين، مشيرا إلى أنه يلزم أن تخدم المدارس بجميع مستوياتها باعتبارها أماكن للمناقشات الشعبية. وقد لاحظ أنه خلال فترة حكم سلالة هان Eastern Han (25-200 قبل الميلاد) دخل علماء من الكلية الإمبراطورية Imperial College (أعلى مدرسة لتدريب المسؤولين العلماء) في مناقشات مفتوحة حول الموضوعات المهمة من دون أن يخشوا

(*) هوانغ سونغ تشي، عالم طبيعي صيني ومنظر سياسي وفيلسوف وجندي خلال الجزء الأخير من سلالة مينغ حتى الجزء الأول من أسرة تشينغ. [المترجم].
(**) ثيودور دي باري، عالم أمريكي في شؤون شرق آسيا. [المترجم].

السلطة، بل إن المسؤولين في أعلى المراتب كانوا حريصين على تجنب انتقاداتهم. فضلا عن ذلك، اقترح هوانغ أن يكون رئيس الكلية الإمبراطورية - الذي يلزم اختياره من بين العلماء الكبار - معادلا في الأهمية لرئيس الوزراء، كما تضمن الاقتراح أن يزور الإمبراطور الكلية مرة كل شهر مصحوبا برئيس الوزراء ووزراء آخرين. وكان على الإمبراطور أن يجلس في صفوف الطلبة في حين يوجه رئيس الكلية أسئلة له حول إدارة البلاد[137]. كانت الوظيفة الأساسية للنظام هي محاسبة الحكام، لكن هوانغ كذلك اقترح مراجعة نظام الامتحانات الكونفوشي لاختيار المسؤولين العلماء. حيث انتقد الامتحانات التي كانت تجرى في عصره لأنها كانت تكافئ السطحية والانتحال، وتفشل في تحديد العلماء من أصحاب «الموهبة الحقيقية». فمن وجهة نظره يلزم أن تختبر الامتحانات كلا من القدرة على حفظ الكلاسيكيات وما يليها من تعليقات، وكذلك تلك المتصلة بالتفكير المستقل: «بعد أن يردد المرشح ما قيل من قبل العلماء في عصر سلالتي هان وسونغ Song الحاكمتين، يجب عليه أن يختتم حديثه بتقديم رأيه الخاص، حيث إنه لا يوجد مبرر للقبول الأعمى لكلمة سلطة معينة»[138].

حتى إذا ما أسفر مقترح هوانغ الخاص بتشكيل برلمان من المسؤولين العلماء من شأنه تمكين الأشخاص من ذوي «المواهب الحقيقية»، تظل المشكلة الرئيسة قائمة من وجهة نظر معاصرة أن هذا المقترح يحرم المواطن العادي من أن يكون له صوت في السياسة. غير أنه يمكن تعديل المقترح ليصبح أكثر قبولا في الوقت الحالي. على سبيل المثال فإن ما تضمنه عن تأسيس مجلس يقوم على نظام الجدارة يضم أشخاصا يُختارون استنادا إلى نتائج امتحانات تنافسية، يمكن أن يصاحبه تشكيل مجلس ديموقراطي يضم ممثلين اختيروا من خلال انتخابات تنافسية. وتكون مهمة المجلس الديموقراطي تمثيل مصالح الناخبين، في حين يختص المجلس القائم على الجدارة بمهمة تمثيل مصالح غير الناخبين والذين يتأثرون بسياسات الحكومة، مثل الأجانب والأجيال المقبلة. ويمكن اختيار النواب في مجلس الجدارة على أساس الامتحانات التي تختبر ليس فقط معرفة الكلاسيكيات ولكن أيضا العلاقات الدولية وعلم البيئة. ولضمان أن مصالح غير المصوتين لا تُهمَّش بشكل منهجي في العملية السياسية، يمكن أن يكون للمجلس

القائم على الجدارة حق الفيتو على أي من السياسات التي قد يرى أنها تضر بمصالح الأجيال المقبلة[139].

أيا كانت درجة الجاذبية النظرية لهذا المقترح، فإنه غير واقعي من وجهة النظر السياسية: فالسلطة التشريعية المنتخبة لن تسمح أبدا لنفسها بالخضوع لسلطة الفيتو من قبل مجلس للحكومة مكلف بتمثيل مصالح غير المصوتين. ولكن قد يكون هناك أمل أكبر لذلك في النظم غير الديموقراطية، أو على الأقل، تلك التي تسمح بوجود صوت للشعب من دون اتباع قاعدة الانتخابات الحرة والنزيهة فيما يتصل باختيار قادة البلاد في القمة. وإذا ما نظرنا إلى «الرئاسة المنتخبة» في سنغافورة نجد أنه منذ العام 1993 أصبح من الضروري انتخاب الرئيس بالأغلبية من قبل الشعب، لكن بشرط أن تتوافر في الشخص الذي يرغب في الترشح للمنصب مؤهلات صارمة من قبيل أن يكون «شخصا يتسم بالنزاهة وحسن الخلق والسمعة»، وخدم على الأقل لمدة ثلاث سنوات وزيرا، أو رئيسا للمحكمة العليا، أو رئيسا للبرلمان، أو «أي منصب مشابه من حيث المسؤولية والأهمية»[140]. وقد كان من شأن صرامة هذه المواصفات أن كان النجاح في الانتخابات في العام 1999 و2005 أمرا سهلا على إس. آر. نيثان S. R. Nathan، باعتباره الشخص الوحيد المؤهل وقت الترشيح. ومن جانبهم، يشتكي المنتقدون، عن حق، من أن الرئاسة المنتخبة تمثل قيدا على الديموقراطية[141]، ولكن هذا هو بيت القصيد؛ فالرئيس لديه سلطة الفيتو على محاولات السياسيين المنتخبين ديموقراطيا وضع سياسات تضر بمصالح الأجيال المقبلة، ومن أمثلة ذلك منع مساعي الحكومة للسحب من المخزون الذي لم يُجمَّع خلال فترة وجودها في الحكم. وتبقى معرفة ما إذا كان الرئيس لديه سلطات كافية لاتخاذ إجراءات ضرورية لوفاء سنغافورة بدورها في حماية العالم من آثار التغير المناخي الكارثي، وفي كل الأحوال ربما تكون فكرة إرساء نظام الرئاسة المنتخبة خطوة في الاتجاه الصحيح.

على أي حال تعتبر الصين اللاعب الرئيس (من بين الدول غير الديموقراطية) في النقاش الدائر حول تغير المناخ، أخذا في الاعتبار حجمها وقوتها. إذا لم يكن في استطاعتنا توقع أن تنفذ الديموقراطيات الانتخابية الإجراءات الضرورية

لحماية مصالح البشر لعدة عقود من الآن، هل هناك سبب يدفعنا إلى التفاؤل بأن يعمل قادة الصين غير المنتخبين ما هو أفضل؟ من وجهة نظر مصلحة الكوكب، فإنه من الضروري أن تقدم الصين نموذجا جيدا في هذا الخصوص. لو كانت الصين تستخدم القدر نفسه من الطاقة التي تستخدمها الولايات المتحدة لكل شخص، لكانت ستنتج انبعاثات كربونية بحجم يفرض على الكوكب تغييرا مناخيا لا يمكن السيطرة عليه. ومن ثم، فإنه من الواضح أن على الصين أن تتبنى نظرة تضع إدارة الموارد في قلب عملية صنع السياسة[142].

بالدرجة نفسها من الوضوح يشكل سجل الصين البيئي الكارثي مصدرا من مصادر القلق، غير أن الحكومة الصينية يبدو أنها تأخذ خطوات في الاتجاه الصحيح، حيث إن القلق الشعبي من تلوث الهواء في البلاد جعل من الحفاظ على البيئة مسألة سياسية. وقد تلقت الصين ثناء على جهودها للدفع في اتجاه تحسين كفاءة الطاقة فضلا عن استثمارها في التكنولوجيات الصديقة للبيئة[143]؛ فقد أنشأت مواقع للطاقة الشمسية في العام 2013 تفوق عدد كل ما أنشأته الولايات المتحدة طوال تاريخها[144]. وأرست الحكومة المركزية البنية التحتية لسكك حديدية بالغة السرعة وأكثر كفاءة من ناحية خفض انبعاثات الكربون من السفر جوا، كما أنها أعطت الأولوية لتطوير السيارات الكهربائية[145]، وأطلقت تجارب على أسواق محكومة برخص الكربون carbon permit markets في سبع مناطق تجريبية مسؤولة عما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي (في المقابل رفضت الولايات المتحدة مثل تلك الخطط المستندة إلى السوق بهدف التقليل من انبعاثات الكربون)[146]. وهناك سبب مهم لمشكلة التلوث في الصين يتمثل في أن الكوادر السابقة كانت تُرقَّى بشكل حصري استنادا إلى معايير تقيس النمو الاقتصادي، أما في الوقت الحالي فإنه يجري استخدام معايير أوسع: أضيفت أهداف من قبيل السيطرة على التلوث في عملية تقييم الكوادر[147]، كما أن ترقية الكوادر في المدن التي تجري فيها التجارب للوصول إلى تحقيق نسبة انبعاث كربوني أقل، مثل مدينة هانغتشو Hangzhou، تقوم على معايير تتضمن الأداء المتصل بالبيئة والطاقة والتغير المناخي الناتج عن ذلك[148]. ومن جانبها تدرس وزارة الاقتصاد الصينية القوية وضع حد أقصى

للانبعاثات في خطتها الخمسية القادمة (2016-2020)، والذي من شأنه أن يساعد في كسر جمود المحادثات العالمية حول المناخ[149]. كما أقرت الحكومة قانونا لحماية البيئة يمنح السلطات قدرة أكبر على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الصناعات المولدة للتلوث بطريقة مما هو عليه الحال في ديموقراطيات انتخابية كالهند: وكما ذكر ستيفن أو. أندرسون Stephen O. Andersen من معهد الحكم والتنمية المستدامة Institute for Governance and Sustainable Development في واشنطن: «من الأسهل عليهم أن يضعوا المصلحة الوطنية قبل مصلحة قطاع صناعي واحد»[150]. وبالمقارنة بالاقتصادات النامية الأخرى خفضت الصين معدل انبعاثات غازات الدفيئة الذي زاد في العقد الماضي، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى سياسات لتحسين الكفاءة ودعم مصادر الطاقة المتجددة[151]. وأخيرا تقر الحكومة بأن المقترب من أعلى إلى أسفل لن يكون كافيا، وهي تسامحت مع المبادرات الخضراء من أسفل إلى أعلى على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، بل حتى شجعتها[152].

ربما أفضل سبب للتفاؤل في هذا المجال هو حقيقة أن الحزب نفسه هو المرجح أن يكون في السلطة عقودا عديدة من الآن، فالحزب الشيوعي الصيني على الأرجح سيتمسك بالتزاماته على المدى البعيد. نشير هنا إلى أنه في العام 2014 تعهد كل من الرئيسين شي وأوباما بكبح محصلة انبعاثات غازات الدفيئة: في حالة الولايات المتحدة تخفيض محصلة هذه الانبعاثات بنسبة ما بين 26-28 في المائة تحت مستويات العام 2005 بحلول العام 2025، وفي حالة الصين تعلق الأمر بالوصول إلى قمة التخفيض للكربون بحلول العام 2030، وأن تزيد من نصيب الطاقة المتجددة إلى 20 في المائة كذلك في ذلك العام[153]. أي من البلدين يقدم احتمالية أكبر لتنفيذ هذه التعهدات؟ الولايات المتحدة ربما تنحي جانبا هذا الالتزام حال نجاح الجمهوريين في الوصول إلى السلطة[154]. في المقابل، لا توجد مثل هذه المخاوف فيما يتصل بالصين، إلا في حالة انهيار النظام السياسي بأكمله. يضاف إلى ذلك أن الحزب الشيوعي الصيني يستمد كثيرا من شرعيته من قدرته على الأداء الجيد، بما في ذلك قدرته على التنبؤ بالكوارث الطبيعية والاجتماعية والاستجابة لها، ففكرة أن الحكومة مسؤولة عن درء الكوارث،

خاصة السيطرة على الفيضانات نظرا إلى ضخامة المشروع، تضرب بجذورها في التاريخ الصيني، ولازالت هذه الفكرة قائمة حتى الوقت الحاضر (انظر الفصل الثالث، القسم الثالث). في المقابل فإن الحكام السياسيين في الديموقراطيات يستمدون شرعيتهم من حقيقة أنهم اختيروا من قبل الناخبين، وإذا ما سارت الأمور في اتجاه خاطئ بعد مرور عقود عديدة من الآن فإن الحكومة التي ستكون موجودة آنذاك هي التي ستتحمل القدر الأكبر من اللوم. بعبارة أخرى فإنه من مصلحة الحكام في الصين الاستعداد للكوارث على كل من المديين القصير والبعيد، وإذا لم يفعل الحزب الشيوعي الصيني ذلك فإنه سيفقد شرعيته. أنا لا أعلم إذا ما كانت الصين ستكون قادرة على تطوير أسلوب حياة يساعد على تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، ولكن مادامت لا تتبنى النظام الديموقراطي الذي يعطي الأولوية لمصالح الجماعة الانتخابية على حساب الأجيال القادمة، فإنني أراهن على ذلك[155].

(4) طغيان الفرديين التنافسيين

يتمثل أحد مظاهر الديموقراطية الانتخابية في المنافسة المفتوحة للوصول إلى السلطة: فالانتخابات بمنزلة مرحلة من التعبئة المستمرة والمكثفة وتقديم التعهدات، وتسعى خلالها الأطراف المتنافسة إلى الحصول على تأييد الناخبين حتى آخر ناخب منهم. وتتمثل المشكلة في أن الديموقراطية الانتخابية يمكن أن تفاقم أكثر من أن تخفف النزاعات الاجتماعية. فـ«الحملة السلبية» هي من ملامح أغلب الانتخابات، حيث يطلق السياسيون والأحزاب ادعاءات خاطئة لا تستند إلى دليل على منافسيهم لتشويههم وحرمانهم من تأييد الناخبين. وتعتبر مثل هذه الحملات عنيفة وفعالة: كما يذكر الصحافي الأمريكي دان راذر Dan Rather: «الحملة السلبية تعمل!»[156] وفي أسوأ الحالات يدعو القادة السياسيون الذين يمثلون مصالح مجموعات الأغلبية، في أثناء الحملة الانتخابية وبعد أن يكسبوا الانتخابات، إلى التضامن الإثني والعرقي، ويضطهدون مجموعات الأقليات (انظر القسم الثاني). كما أن الانقسامات الانتخابية السياسية تولِّد «سياسات الهوية» والتي يصبح بمقتضاها التصويت لمصلحة

حزب معين مماثلا للهوية القبلية، كما هو الحال في تايلند، مما ينشر الاستقطاب في المجتمع ويهدد بقاء الكيان السياسي. ومادام أن السؤال المتصل بتحديد المقصود بــ«نحن الشعب» لم يُحسَم في الدول الديموقراطية فإن خطر الحرب الأهلية يظل موجودا في كل مكان.

في الديموقراطيات الليبرالية الأكثر رسوخا لا يمكن بسهولة الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية نتيجة لتصويت الأغلبية، ولكن الحملات الانتخابية يمكن أن تكون سامَّة للغاية إلى الحد الذي يصبح فيه من المستحيل تقريبا التوفيق المقبول بين الخلافات: في حالة الولايات المتحدة فإن الكراهية الحادة بين الجمهوريين والديموقراطيين جعلت من التسوية كلمة بذيئة. الخلافات بين الجماعات السياسية تنبع من اختلافات حقيقية حول أسلوب الحياة فضلا على المفاهيم المتصلة بتعريف ما هو جيد، لكن الانتخابات يمكنها، بل إنها تفاقم الخلافات بالفعل[157]، بالطريقة نفسها التي يكون فيها الوضع عند الذهاب إلى المحكمة باعتبارها خيارا أول لتسوية الخلافات داخل العائلة، وهو ما يزيد من انقطاع الانسجام بين أفراد العائلة[158]. وإذا كانت الحجة التي قدمها توكفيل والقائلة إن سلطة المشاركة في السياسات الانتخابية تمكن الأفراد كذلك في مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية صحيحة، فإنه من الصحيح كذلك أن الانتخابات المثيرة للخلافات يمكن أن ترسي نموذجا سيئا لتسوية الخلافات خارج نطاق الساحة السياسية[159].

فتلاشي التناغم الاجتماعي في مجتمع يتكون من أشخاص متنافسين هو أمر يمكن توقعه: أنا أحارب من أجل مصالحي أو تفسيري للمصلحة المشتركة، وأنت تحارب كذلك من أجل مصالحك وتفسيرك للمصلحة العامة، وليفز من هو أفضل. المشكلة تتمثل في أن كثيرا من الناس يعطي الأولوية للتناغم الاجتماعي، وهم محرومون في سياق نظام سياسي يعمل على مفاقمة الصراعات الاجتماعية. لننظر إلى أتباع الأخلاقيات الكونفوشية. الكونفوشية تركز على أن الحياة الجيدة تتميز أولا وقبل كل شيء بالعلاقات الاجتماعية المتنوعة. ولا يتعلق الأمر هنا بمقولة وصفية عادية عن كيفية تشكيل هوياتنا من قبل مجتمعاتنا، بل إنها ادعاء معياري يذهب إلى أن ازدهار الإنسان يتشكل من

خلال العلاقات الاجتماعية من أنواع معينة، ولذلك يقع علينا التزام بتغذية هذه العلاقات. وبشكل أكثر تحديدا يجب علينا أن نسعى جاهدين من أجل إقامة علاقات اجتماعية متناغمة، سواء داخل الأسرة، أو المجتمع، أو العالم، أو مع الطبيعة. فالتناغم، في حده الأدنى، يعني وجود نظام سلمي (أو غياب العنف). الصراع هو أمر لا مفر منه، لكن يجب التعامل معه بطريقة بعيدة عن العنف لإرساء نظام سلمي. غير أن مثل هذا النظام السلمي ليس كافيا في حد ذاته لوجود علاقة يمكن وصفها بأنها «متناغمة». ففكرة الكونفوشية عن التناغم تثمن كذلك التنوع. وبشكل جزئي توجد أسباب جمالية لمنح أهمية للتنوع: فمكون كالملح له طعم بلا نكهة في حد ذاته، ولكنه يصبح غنيا بالنكهة عندما يُمزَج في الحساء مع مكونات أخرى. كذلك هناك أسباب أخلاقية لمنح أهمية للتنوع: الكونفوشيون الأوائل أكدوا أن الحاكم يلزم أن يكون منفتحا على مختلف الآراء السياسية حتى يمكن كشف الأخطاء وتصحيحها. باختصار، يذهب نموذج التناغم والوئام المستمد من الكونفوشية إلى أن العلاقات بين أفراد الأسرة، والمواطنين، والدول، وكذلك بين الأشخاص والطبيعة، هي مهمة للازدهار البشري، سواء فيما يتصل بأهميتها للحياة الجيدة، أو بالمعنى الأخلاقي المتعلق بفرض التزامات اجتماعية. فهذه العلاقات يجب أن تتصف كلها بكونها نظاما سلميا يحترم التنوع.

قد يكون أحد الردود هو مسألة المدى الذي يذهب إليه دعم مثال التناغم اليوم. ربما كان قيمةً مهيمنةً في المجتمع الصيني قبل مرحلة التصنيع[160]، أما في الوقت الحالي فإنه من المفترض بنا أن نهتم بالحرية الفردية، بما في ذلك الحق في التصويت، أكثر من اهتمامنا بوجود مجتمع يسعى إلى تعظيم درجة التناغم والوئام. لكن يؤكد علماء الاجتماع في مجموعة واسعة من المجالات أن الفرد الصيني بحكم طبيعته يولي أهمية كبيرة للتناغم والوئام على النموذج الكونفوشي، ويسعى إلى تحقيقه في الحياة اليومية بدرجة أكبر بكثير من الغربيين[161]. وهناك اتفاق واسع الانتشار على أن التناغم والوئام يجب أن يكونا هدفين مهمين لسياسة الحكومة: فحتى في هونغ كونغ – المفترض أن تكون البقعة الأكثر فردية في الصين - وافق 55.3 في المائة من الأشخاص

الذين استُطلعت آراؤهم من قبل الجامعة الصينية في هونغ كونغ Chinese University of Hong Kong في العام 2012 على أن التناغم والوئام يلزم أن يكونا هدفين للتنمية، بالمقارنة بـ 17.8 في المائة الذين رأوا في الديموقراطية والحرية أهدافا للتنمية[162].

فضلا على ما تقدم، فإن مثال التناغم والوئام واسع الانتشار ويُمنَح الأولوية خارج الصين كذلك. فالكونفوشية انتشرت فيما وراء حدود الصين في مجتمعات شرق آسيا كاليابان، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، ومازالت مجتمعات شرق آسيا تميل في الوقت الحالي إلى إعطاء الأولوية للتناغم والوئام. كذلك فإن عديدا من المجتمعات والثقافات خارج شرق آسيا تعطي قيمة كبيرة للتناغم والوئام، حتى إن لم تكن قد تأثرت بالكونفوشية في ممارستها التاريخية. فالتقليد الأخلاقي الرئيس في أفريقيا جنوب الصحراء والمعروف باسم «أوبنتو» Ubuntu يلتزم بقوة بالتناغم والوئام[*]. كذلك تعتبر «المعيشة الجيدة» buen vivir فكرة متأصلة الجذور في النظرة إلى العالم من قبل شعوب الـ «كيتشوا» Quechua في جبال الأنديز واكتسبت شعبية في أمريكا اللاتينية، وتركز على العيش في تناغم مع الشعوب الأخرى والطبيعة[**]. وغير ذلك من الأمثلة كثير. وفي الحقيقة، يمكن القول إن قيمة التناغم والوئام تتشاركها بشكل كبير ثقافات العالم، والنظم الإثنية، والأديان أكثر منها في حالة القيم المفترض فيها أن تكون كونية مثل الحرية. وكما هو الحال في مجالات أخرى كثيرة التي يكون فيها مواطنو المجتمعات الغربية المتعلمة، والصناعية، والغنية، والديموقراطية هم النواشز الدولية[163]، فإن تقليل «الغرب» قيمة مثال التناغم والوئام هو أمر محل جدل كبير في بقية العالم[164]. وعلى أي حال، لا يحتاج الأمر إلى تفكير عميق لإدراك أهمية التناغم والوئام بالنسبة

(*) يشار إلى مبدأ الجماعية في الفلسفة الأفريقية بـ «أوبنتو»، ويعني أن الفرد تتحدد هويته بانتمائه إلى مجموعة، ويبدأ هذا الانتماء بعلاقة وثيقة داخل الأسرة الموسعة، فالعشيرة، فالمجتمع بأكمله. ويصبح الفرد في هذا النظام ملك المجتمع، ووجوده يصبح متوقفا على وجود الآخرين وانتمائه إليهم في شبكة علاقات متداخلة في المجتمع. [المترجم].

(**) «كيشتوا» هو اسم مجموعة عرقية، ويشير إلى الشعوب الأصلية القديمة في الأرجنتين، وبوليفيا، وتشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، وبيرو. الاسم مشتق من عائلة لغات الكيتشوا التي تنتشر في نطاق كبير من منطقة جبال الأنديز وترتبط بإمبراطورية الإنكا. [المترجم].

إلى رفاهية الإنسان: فكم منا يستطيع أن يزدهر من دون أسر ومجتمعات تتسم بنظام سلمي وتحترم التنوع، فضلا على نظام سلام دولي وأسلوب حياة لا يدمر البيئة الطبيعية[165]؟

وقد يتمثل رد آخر في التساؤل عن قيمة التناعم والوئام من منظور الطبيعة الإنسانية. ففي نهاية الأمر نحن أشخاص أنانيون متنافسون، وأي مجتمع يسعى إلى تشجيع قيمة التناغم والوئام الاجتماعي يسير في تضاد مع الميل الفطري إلى الطبيعة البشرية. ولقد وضع زونزي Xunzi، وهو ربما ثالث أكثر مفكر كونفوشي تأثيرا في عصر ما قبل الإمبراطورية، موضع تساؤل ادعاء منسيوس Mencius بأننا نولد أخيارا. ولتوضيح الخير الفطري لدينا، لجأ منسيوس إلى مثال الطفل الذي يقع في بئر: فحتى لو لم تكن هناك علاقة شخصية تربطنا بهذا الطفل، فإننا نشعر بإحساس من القلق والضيق المتأصلين في التعاطف الإنساني الطبيعي. وعلى العكس من ذلك، ذهب زونزي إلى أننا نولد أشرارا ومهتمين أولا وقبل كل شيء بتعظيم رغباتنا الخاصة[166]. ومن جانبها، أظهرت الدراسات المعاصرة في مجال علم الأعصاب المتصل بصناعة القرار أن منسيوس ربما كان على حق: فمناطق العقل الفعالة عندما يمر الإنسان بتجربة ألم مباشرة هي المناطق نفسها التي تكون نشيطة عندما يرى طفل يكبر بشكل طبيعي أو شخص بالغ شخصا ما آخر يتألم. وحتى الطفل ذو الستة أشهر يفضل الأشخاص الذين يساعدون على أولئك المحايدين، والمحايدين على المنافسين[167]. فالقدرة على الشعور بالقلق والاستجابة بالتعاطف ووجهة النظر المتخيلة هي جزء عميق من ميراثنا التطوري، ونشترك فيه مع القردة من مختلف الأجناس[168]. وبقول ذلك، فإنه من الواضح أن الناس يمكن أن يصبحوا تنافسيين من دون شفقة، وأنانيين إذا ما وُضِعوا في سياق اجتماعي يمنع أو يعاقب تحقيق الخير. وقد ذهب منسيوس ذاته إلى أن الحكومة يجب أن توفر وسائل المعيشة الأساسية للشعب حتى لا ينحرف أخلاقيا: «الشعب لن تكون لديه مشاعر يمكن الاعتماد عليها إذا لم تتوافر له وسائل دعم يمكن الاعتماد عليها. فالافتقار إلى هذه الوسائل يجعله يضل الطريق ويقع في إفراطات، ولا يتوقف عند أي حد»[169]. غير الشخصيات البطولية مثل المهاتما غاندي والمسيح، فإن معظم الناس لن يتصرفوا بشكل أخلاقي تجاه أشخاص

ليسوا من عائلتهم إذا ما كانوا في موقف يتطلب اتخاذ سلوك غير سوي من أجل البقاء على قيد الحياة. وعلى وجه الخصوص، تقترح الأبحاث أن الناس يتصرفون بطريقة غير سوية عندما لا يُحاسَبون شخصيا، وعندما لا يرفع أحد صوتا ناقدا، وحينما يُجرَّد الأشخاص الذين يمارسون سلطتهم عليهم من إنسانيتهم وتُلغَى فرديتهم[170]. وهنا يمكننا أن نضيف أن الانتخابات التنافسية، بدلا من أن تسمح بازدهار الطيبة البشرية التي تدعم التناغم والوئام الاجتماعي، فإنها تعمل عكس الطبيعة البشرية من خلال السماح بشيطنة الخصوم السياسيين، إن لم يكن تشجيعها. كما أن خصوصية صندوق الاقتراع تسمح بالسلوك السيئ من خلال تمكين الناس من التصرف من دون أن يكونوا مسؤولين عن تصرفاتهم ومن دون أن يرفع أحد صوته منتقدا.

فما الذي يمكن عمله؟ يقترح الديموقراطيون المتفائلون حلولا لتحسين السلوك المنطوي على الاهتمام بالآخر وتحقيق التناغم والوئام الاجتماعي من دون التشكيك في المؤسسة السياسية «شخص واحد، صوت واحد». فتذهب مارثا نوسباوم(*) Martha Nussbaum إلى أن التعليم الأخلاقي في العلوم الإنسانية يمكنه أن يعلم الطلاب التفكير بطريقة نقدية ويساعدهم على أن يصبحوا مواطنين يتمتعون بالمعرفة والتعاطف[171]. ومن جانبهم، يذهب أنصار الديموقراطية التداولية إلى أنه يمكن للمواطنين، بل يجب عليهم، البحث عن أفكار تخدم المجتمع فيما يتصل بالمسائل العامة، وأن يدعموا عملية صنع قرار تحترم الجميع بدلا من قصر المشهد السياسي على المنافسة بين المصالح والتفضيلات[172]. بيد أن المشكلة تتمثل في أنه لا يوجد ما يمنع السياسيين من أن يسلكوا طريقا غير أخلاقي لتحقيق النصر الانتخابي. كذلك فإنه لا توجد دلائل كبيرة على أن حجج المنظرين السياسيين ذوي النوايا الطيبة نجحت في تشجيع شكل من أشكال الخطاب السياسي الذي يقلل من التنافسية الفردية. وقد أدى عصر الإنترنت إلى زيادة فرص طرح خطاب سياسي غير مسؤول وخبيث المقاصد مما يزيد (ومن دون حاجة) من تسميم العلاقات الاجتماعية[173].

(*) مارثا نوسباوم هي فيلسوفة أمريكية وأستاذة في القانون والأخلاق في جامعة شيكاغو وتتمحور أعمالها حول الفلسفة القديمة اليونانية والروحانية فضلاً عن الأخلاقيات. [المترجم].

بديل للديموقراطية الانتخابية: سياسات غير حزبية

مجددا، يلزم علينا الرجوع إلى بدائل للديموقراطية الانتخابية التنافسية للبحث عن إلهام. يذهب الفيلسوف كواسي ويريدو(*) Kwasi Wiredu إلى أنه لا يجب النظر إلى الديموقراطية فقط باعتبارها المنافسة بين أحزاب متعددة للوصول إلى السلطة. فأخذا في الاعتبار أن الديموقراطية هي الحكم بالموافقة، يصبح السؤال عن معرفة كيف يمكن ابتكار شكل من أشكال الديموقراطية يتضمن صورة أقل عدائية من نظام الأحزاب. ويذهب ويريدو إلى أن النظام القائم على الإجماع بوصفه قاعدة لصنع القرار هو شكل أفضل من أشكال الديموقراطية. والإجماع المطلوب ليس اتفاقا على المسائل المتعلقة بالحقيقة أو الأخلاقيات، ولكنه اتفاق على ما يجب الاضطلاع به. فنظام إجماعي من هذا النوع يمكن أن يكون ترتيبا غير حزبي(174).

تعتبر نظرية ويريدو مستوحاة من تاريخ ما قبل الاستعمار للحكم بالإجماع في أفريقيا، لكن المنظرين الأنجلو- أمريكان الأوائل للديموقراطية التمثيلية كانوا أيضا متشككين في سياسات تعدد الأحزاب. فقد ذهب المؤسسون الأوائل لأمريكا إلى أن النظام الذي لا يقوم على أحزاب هو الأفضل للديموقراطية التي تصوروها(175)، ومن جانبه، ذهب منظر القرن التاسع عشر الليبرالي البريطاني، جون ستيوارت ميل، في الاتجاه نفسه مشيرا إلى أن الأحزاب السياسية هي تعبير عن مصالح جزئية أكثر منها عن المصلحة العامة. لكن المشكلة تتمثل في أن قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» تنزلق بالضرورة في اتجاه تعدد الأحزاب لأن الناس ذوي المصالح والقيم المختلفة يندمجون في جماعات مختلفة. ويذهب ويريدو إلى أن السياسة متعددة الأحزاب يمكن منعها من خلال تأسيس تمثيل رسمي للمجموعات المختلفة في السلطة التشريعية: «المنظمات المدنية يمكن أن تُعطَى عددا من الممثلين في الجهاز الحاكم»(176). إن مقترح ويريدو مشابه لمقترح سبق أن تقدم به هيغل Hegel عن مجلس أدنى للشركات والنقابات الاجتماعية،

(*) كواسي ويريدو، فيلسوف أفريقي من أصل غاني، ويشغل منصب نائب رئيس المجلس الأفريقي للفلسفة. [المترجم].

فلقد خشي هيغل من أن الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أي مجموعة أو منظمة سيكونون، وفقا لتعبيره، «عنصريين، وغير عقلانيين، وهمجيين، ومرعبين»[177]. بالنسبة إلى هيغل فإن الأشخاص يهتمون بالمشروعات العامة ويطورون درجة من درجات الكفاءة السياسية فقط عندما يلتحقون ويشاركون في التجمعات الطوعية ومجموعات المجتمع، بما يعنيه ذلك سياسيا من أن المجلس الأدنى يجب أن يُشكَّل من الشركات والنقابات المهنية (أما المجلس الأعلى فيلزم تشكيله من طبقة ملاك الأراضي).

في العالم الحديث فإن المجلس التشريعي في هونغ كونغ هو الأقرب لمثال هيغل/ويريدو. ففي العام 1985 قررت الحكومة البريطانية المستعمرة أن ترسي نظام الانتخابات لعدد من المقاعد لكي تمثل بشكل رسمي آراء شعب هونغ كونغ. لكنها احتقرت فكرة إرساء الانتخابات المباشرة بالاقتراع العام على أساس أن ذلك قد يقود إلى عدم الاستقرار. ومن ثم قررت الحكومة أن يُخصَّص عدد كبير من المقاعد للدوائر العاملة استنادا إلى مختلف جماعات المصالح، وهو النظام الذي لايزال قائما، مع تخصيص القسم الأكبر من المقاعد إلى مجموعات الأعمال والمؤسسات الحرفية. غير أن النظام الوظيفي يفتقر إلى الشرعية: فممثلو أغلب الدوائر الوظيفية يُنظر إليهم باعتبارهم يخدمون المصالح الضيقة للمجموعات الأكثر ثراء وأعضاء المجتمع الأكثر حظا، وتوجد نزاعات لا تنتهي حول كيفية وضع فواصل داخل التكتلات التصويتية المختلفة أو بينها. وليس من المستغرب أن الأغلبية العظمى من سكان هونغ كونغ يفضلون استبدال هذا النظام بمقاعد منتخبة مباشرة بناء على المنافسة متعددة الأحزاب وقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»[178]، (على وجه التحديد ذلك النوع من النظام الديموقراطي الذي رفضه ويريدو). وحتى نكون عادلين، يؤيد ويريدو نظاما ديموقراطيا يستند إلى الإجماع، وله سياسات تُرسَم فقط بعد الاتفاق على ما يجب عمله من قبل جميع المجموعات في السلطة التشريعية، ومن ثم فإن كل مجموعة لا تمثل (أو ترى أنها تمثل) مصالح جماعة معنية. غير أن الدعوة إلى اتباع قيمة الإجماع تحل مشكلة على حساب خلق مشكلة أخرى أكبر منها: فافتراض أن الجميع في مجتمع سياسي واسع وحديث ومتعدد سياسيا يمكنهم أن يتفقوا على ما يجب القيام به

هو افتراض غير واقعي. ربما يكون من الممكن في مجتمعات أصغر ومتجانسة نسبيا الاتفاق على شكل إجماع على ما يلزم القيام به، أما نتيجة السعي إلى الحصول على إجماع حقيقي وغير مفروض في دولة مثل الصين هي أن لا شيء سيتحقق.

في الحقيقة، ليست هناك حاجة إلى تصور مثال سياسي خيالي تماما (وغير واقعي) يهدف إلى التقليل من السياسات المتعادية وتشجيع التناغم والوئام في المجتمع. فعلى الرغم من أن الصين لديها العديد من المشكلات، فإن أغلب المواطنين يعتبرونها مجتمعا متناغما، كما أن البلاد أكثر تناغما من الدول الديموقراطية الكبيرة مثل الهند والولايات المتحدة[179]. وهنا يمكن أن يكون النموذج السياسي في الصين مفيدا. فعلى مستوى القرية المحلية تجري الانتخابات من دون وجود سياسات حزبية تنافسية، على افتراض أنه يمكن أن يكون هناك نوع من الإجماع داخل القرية على ما يجب فعله. وعلى الرغم من وجود فجوة كبيرة بين المثال والواقع، فإنه ليس من غير المنطقي العمل بجهد من أجل مزيد من «الديموقراطية بالإجماع» في القرى حيث لا تكون الموضوعات معقدة، والسكان يعرفون بعضهم البعض وكذلك قادتهم السياسيين، وقد يكون هناك شعور مجتمعي أقوى (انظر الفصل الرابع، القسم الثالث). أما على المستوى المركزي من الحكم في بلد يضم 1,3 مليار نسمة فإن الأفضل الذي يمكن أن نأمله (من ناحية تحقيق الإجماع) هو وجود رأي مشترك ينبثق عن التداول بين نخبة مفعمة بحب العمل للمصلحة العامة. ومن المؤكد أن الصين تعتمد على القوة لمنع التعبير الصريح عن المصالح المختلفة وتشكيل أحزاب سياسية يمكن أن تنافس على السلطة السياسية، والتي يمكن أن تعمل فقط على كبت الصراع الاجتماعي لينفجر في وقت لاحق. التناغم والوئام الاجتماعي في الصين ربما يكونان (على الأقل جزئيا) نتاج حملات موجهة من أعلى إلى أسفل، ليست فعالة في تشجيع سلوكيات الاهتمام بالآخر (خاصة تجاه الغرباء) بقدر فعاليتها في تمكين المواطن وتنمية المجتمع[180]. ومن ثم يدافع الإصلاحيون السياسيون في الصين عن الديموقراطية داخل الحزب، والتي تسمح بالتنافس داخل الحزب الشيوعي الصيني، ومنظمات أكثر استقلالا في المجتمع المدني، وكذلك خلق بيئة إعلامية أكثر حرية[181]. مثل هذه التطورات يمكنها، بل يجب عليها، أن تساعد

على إيجاد مجتمع أكثر تناغما. ولكن الديموقراطية الكاملة القائمة على قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» ونظام التعدد الحزبي التنافسي من المرجح أن يفاقما الصراع الاجتماعي ويدفعنا إلى الأبد مثال المجتمع المتناغم.

هذا الفصل كُتِب بشكل أساسي للقراء الغربيين الذين نشأوا في ثقافة سياسية تقدس الديموقراطية الانتخابية باعتبارها أفضل النظم (أو أقلها سوءا)، وللديموقراطيين الصينيين الذين يؤمنون بشكل أعمى بفوائد الديموقراطية الانتخابية[182]. ولقد ذهبت إلى القول إن هناك بدائل سياسية للديموقراطية الانتخابية يمكن تنفيذها سياسيا ومرغوب فيها أخلاقيا، والتي يمكنها المساعدة في علاج العيوب الرئيسة للديموقراطية الانتخابية. كذلك فإنني مدرك أن مناقشة النظريات غير الديموقراطية والسياسات الواقعية في سنغافورة والصين يمكن أن تصبح مثيرة للجدل، كما أنني لا أتوقع أن يتبنى القارئ النظرة القائلة إن نظام الجدارة السياسية يتفوق على الديموقراطية الانتخابية. لكن هدفي إلى الآن كان أكثر تواضعا: «إزالة صفة القدسية» عن مثال «شخص واحد، صوت واحد»، من خلال إيضاح أن الديموقراطيات الانتخابية لا تنجز الأمور بشكل أفضل من النظم القائمة على الجدارة وفقا لمعايير متعارف عليها بشكل واسع حول الحكم الجيد. وعلى أقل تقدير فإن النموذج الصيني القائم على الجدارة يمكن النظر إليه بوصفه تجربة سياسية كبرى تحمل في طياتها إمكانية علاج العيوب الرئيسة في الديموقراطية الانتخابية، ويلزم على من هم في الخارج أن يشجعوا هذه التجربة بدلا من أن يأملوا فشلها (فضلا على تعزيز سياسة خارجية مؤيدة للديموقراطية مصممة لزيادة احتمالات الفشل).

مادام القارئ كان مستعدا لوضع وجهة النظر القائلة إن الديموقراطية هي أقل النظم سوءا موضع التساؤل، فإنه يمكننا الانتقال إلى الفصل التالي. لأنه لا داعي لمناقشة النظام القائم على الجدارة مع المدافعين المتشددين عن الديموقراطية، وقد لا يهم في هذا الخصوص ما يفكر به الديموقراطيون المتشددون. فإذا كان الهدف هو طرح مقترحات لتحسين النظام السياسي الصيني فإنه يمكننا أن نفترض أن نظام الحزب الواحد في الصين ليس على شفا الانهيار، ومن ثم نطرح تعديلات على هذا الأساس. ولذلك فإنني لن أتابع مسألة ما

إذا كان على الصين أن تتبنى قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» وسياسات التعددية الحزبية التنافسية لاختيار القادة في القمة؛ لأنه ليس من المرجح أن يكون هذا السؤال مطروحا على الأجندة في المستقبل المنظور. إنه ليس سؤالا، من الناحية السياسية.

2

عن اختيار القادة الأكفاء في نظام الجدارة السياسية

إن القادة السياسيين في المستويات العليا في دول واسعة ومسالمة وقيد التحديث وقائمة على نظام الجدارة يلزم أن يكونوا متميزين فيما يتصل بالقدرة الذهنية والمهارات الاجتماعية والفضيلة. ومع ذلك يلاحظ أنهم لا يحتاجون إلى أن يكونوا في قمة التقييم لأي من هذه المجالات.

في بداية التسعينيات دفع عديد من القادة الآسيويين ومؤيديهم بمفهوم «القيم الآسيوية»؛ لتأكيد أن المجتمعات الآسيوية يجب ألا تتبنى القيم والممارسات الديموقراطية السياسية الليبرالية. وكما قال لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة السابق: «لدى الآسيويين قليل من الشك في أن مجتمعا تكون فيه مصالح المجتمع مقدمةً على مصالح الفرد هو مجتمع يناسبهم أكثرَ من الفردية السائدة في أمريكا»[1]. ولقد استرعت هذه الدفوع الاهتمام الدولي بشكل رئيس؛ نتيجة لما حققه القادة في شرقي آسيا، وهو ما وصفته الأمم المتحدة بأنه «أكثر معجزات التنمية استدامة في القرن العشرين، وربما على مدار التاريخ بأكمله»[2].

النقاش حول «القيم الآسيوية» دُفِع به من قبل قادة سياسيين بدوافع مشكوك فيها، بيد أن آراء لي ورفاقه قد حظيت ببعض التأييد في المجتمعات الآسيوية: فقد دفعت المثقفين الناقدين في إقليم شرق آسيا إلى التفكير في كيفية التموضع في النقاش حول حقوق الإنسان والذي لم تسبق لهم ممارسة دور رئيس فيه[3]. ففي التسعينيات تركز النقاش الذي دار حول القيم بشكل رئيس على حقوق الإنسان. إلى أي حد يكون «كونيا» نظام لحقوق الإنسان يستند فقط (أو بشكل رئيس) إلى تطلعات أخلاقية وممارسات سياسية توجد في المجتمعات الديموقراطية الليبرالية الغربية؟ إذا كانت الثقافات الآسيوية أقل أخذا بالنزعة الفردية من الثقافات الغربية، فربما تكون هناك بعض أشكال الحكم والسياسات مناسبة بشكل أكبر للمجتمعات الآسيوية والتي تختلف عن معايير حقوق الإنسان التي تُدعَم من قبل المنظِّرين الليبراليين والحكومات الغربية ووثائق حقوق الإنسان الدولية التي تُصاغ من دون أي مساهمات رئيسة من قبل شرق آسيا. كيف يمكن لـ «القيم الآسيوية» والتقاليد الثقافية لهذه المنطقة أن تثري نظام حقوق الإنسان «الدولي» حتى يصبح بحق نظاما دوليا قائما على حقوق إنسانية مقبولة كونيا؟ إن الانتقادات من قبل الآسيويين لحقوق الإنسان على «النمط الغربي» تتركز في أن الليبراليين لا يحترمون الأخلاقيات غير الليبرالية في آسيا، والتي ربما تبرر الابتعاد عن نموذج حقوق الإنسان «الغربي»، كما أنهم يخفقون في الاضطلاع بما يلزم لجعل حقوق الإنسان مثالا كونيا بحق.

وعلى رغم ذلك بدا أن المعجزة الآسيوية قد تلاشت في الفترة ما بين العامين 1997 و1998، وهو الأمر الذي كان له تأثير كبير في عديد من الملفات، بما في ذلك «القيم الآسيوية» التي تأثرت بدورها بهذه الأزمة. فبالنسبة إلى كثيرين جاءت النهاية في وقتها؛ لأن النقاش برمته بدا كأنه يستند إلى أساسات نظرية خطأ. وبشكل أكثر وضوحا فإن آسيا تشكل كتلة أرضية ضخمة ومتنوعة بشكل استثنائي، كما أن بها نسبة كبيرة من سكان العالم، وتضم العديد من الديانات، كالإسلام والهندوسية والكونفوشية والمسيحية والبوذية، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الأعراق، والإثنيات، والتقاليد، واللغات. ومن ثم فإن الافتراض القائل إن آسيا لها جوهرها الثقافي الخاص بها والذي يختلف، بشكل جوهري، عن ذلك

الخاص بالغرب، هو على الأقل مشكوك فيه، كما أن بعض القادة في المنطقة مثل رئيس كوريا الجنوبية السابق، كيم داي جنغ Kim Dae Jung، قد وضع فكرة «القيم الآسيوية» - التي دافع عنها لي كوان يو - موضع تساؤل بشكل علني، مشيرا إلى أن قيم الديموقراطية السياسية الليبرالية وممارساتها تتمتع بالصفة الكونية وهي مناسبة لبلاده[4]. وربما قد تكون هناك فقط مبالغة بسيطة في القول إن «القيم الآسيوية» كان المقصود بها في واقع الأمر «القيم السنغافورية» كما فسرها القادة السياسيون في تلك البلد!

بشكل مثير للسخرية، فإن قليلين فقط هم الذين أولوا اهتماما للمساهمة السنغافورية التجديدية في النقاش حول القيم السياسية: فالخطاب السياسي القادم من سنغافورة تميز بالأهمية النظرية والعملية، ليس لأنه شكك في الصفة الكونية لحقوق الإنسان، ولكن لأنه شكك في الصفة الكونية للديموقراطية. إن قادة سنغافورة يرفضون الثنائية القائلة بوجود نظم ديموقراطية «جيدة» وأخرى تسلطية «سيئة». وهم بالأحرى يقولون إن مفهوم الجدارة يصف بشكل أفضل النظام السياسي في سنغافورة: فأخذا في الاعتبار صغر عدد سكان البلاد ومواردها الرئيسة المحدودة، فإنه يلزم أن يقودها أشخاص يتمتعون بأكبر قدر من المواهب وأفضل الشخصيات، ويُختَارون طبقا لمعيار الجدارة. ولكن ماذا يعني أن يُختَار قادة سياسيون طبقا لمعيار الجدارة؟ وما هي القدرات والخصال التي من المهم توافرها في أولئك القادة؟ بالنسبة إلى القادة في سنغافورة فإن القدرات الفكرية تهم بشكل أكبر وفقا للقياس بمعيار الأداء الأكاديمي عالي المستوى. أما فيما يخص الفضائل السياسية فإن القادة في سنغافورة يؤكدون على معيار نزاهة الحكومة، بمعنى عدم وجود فساد. وإذا كان القادة لا يُختَارون بشكل كبير على أساس الالتزام القيمي الإيجابي[5]، فإنهم لا يُختَارون في حال ما ظهر فسادهم[6]. باختصار، فإن القادة في سنغافورة يؤكدون الحاجة إلى أن تكون آليات الاختيار والترقية من خلال شكل مؤسسي لاختيار قادة غير فاسدين وعلى مستوى عالٍ من الذكاء ويتمتعون بالسلطة لاتخاذ القرار في موضوعات واسعة النطاق والتي تؤثر في الجماعة السياسية، حتى إن تطلب ذلك وضع قيود على العملية الديموقراطية.

منذ حصول البلاد على الاستقلال في العام 1965 حظي قادة سنغافورة بثقة الشعب من خلال قيادتهم إلى مسيرة نمو اقتصادي مذهلة. وعلى رغم ذلك كان على الحكومة خلال الأعوام القليلة الماضية أن تبذل جهدا كبيرا للحفاظ على ثقة الشعب واحترامه، الأمر الذي دفعها إلى تغيير أساليبها. فبالنسبة إلى التطلعات واسعة الانتشار للحصول على مشاركة سياسية أكبر، تمثل رد الحكومة في تخفيف الرقابة على الخطاب السياسي والبعد عن الاعتماد على سياسة الانتقام العنيف من الخصوم السياسيين. وفي مواجهة قضايا عدم المساواة المرتفعة في الدخول وانخفاض معدل الحراك الاجتماعي، قدمت الحكومة مزايا أكثر للأشخاص المعدمين والطبقة الوسطى. ولاتزال الحكومة تؤكد أن القادة المختارين وفقا لنظام الجدارة يجب عليهم أن ينظروا إلى المدى البعيد، إلى ما بعد الدورة الانتخابية التالية، وإن كانت تعترف بالحاجة إلى قادة سياسيين يتمتعون بنظرة أكثر رعاية واهتماما. وقد أُطلق على هذا التوجه الجديد مصطلح «نظام الجدارة الرحيم compassionate meritocracy»[7].

إن مثل هذه النقاشات حول الجدارة السياسية لها تاريخ طويل في الصين. ففكرة «ترفيع من يستحقون» ظهرت في أعقاب تفكك النظام القائم على النسب في حقبة الربيع والخريف من التاريخ الصيني (770-453 قبل الميلاد)، وانتشرت بسرعة كبيرة خلال حقبة الممالك المتحاربة Warring States period التي تلتها (453-221 قبل الميلاد) وأصبحت تتقاسمها جميع التيارات المثقفة الرئيسة. وكما يوضح يوري باينز Yuri Pines، فإنه كان هناك عدم اتفاق واسع على ما يمكن اعتباره «كفاءة» أو «جدارة»[8]. فبالنسبة إلى كونفوشيوس وأتباعه، تتصل «الكفاءة» بشكل مبدئي بأخلاقيات الفرد. أما بالنسبة إلى رجال الدولة البراغماتيين المعروفين بلقب «القانونيين» Legalists، فإنهم يدفعون بأن الأخلاقيات لا يمكن قياسها بشكل موضوعي، ومن ثم فقد حذروا من أنه إذا لم يُحدَّد هذا المفهوم بشكل دقيق فإنه قد يجري التلاعب به من قبل المنافقين وأتباع الحزب، بدلا من أن يكون معيارا لاختيار الموظفين العموميين القادرين على أداء مهمتهم. وقد تمثل الإسهام الكبير للإمبراطورية الصينية في النقاش حول الجدارة السياسية في اتباع نظام الامتحانات للموظفين العموميين: فعلى مدار أكثر من ألف وثلاثمائة عام كان

الموظفون العموميون يُختَارون بشكل كبير عن طريق الامتحانات التنافسية. وحول هذه النقطة أيضا ثار الجدل بين المفكرين السياسيين حول العناصر التي تشكل الجدارة السياسية (وعما إذا كانت الامتحانات تمثل آلية مناسبة لاختيار القادة السياسيين الذين يتمتعون بالجدارة)، ولكن الفكرة القائلة إن التنظير السياسي يجب أن يهتم بمسألة كيفية اختيار القادة السياسيين المتمتعين بقدرات عالية وفضائل لم تكن موضع نقاش إلا نادرا.

إن مثال الجدارة السياسية ليس غريبا عن النظرية السياسية والممارسة الغربية. فلقد دافع أفلاطون بشكل شهير عن مثل هذا المثال في مؤلفه «الجمهورية»: إن أفضل نظام سياسي هو ذلك الذي يتكون من قادة سياسيين يُختَارون على أساس قدراتهم المتفوقة في التوصل إلى أحكام سياسية مدروسة أخلاقيا، والذين يملكون القوة لحكم الجماعة. وكانت فكرة الجدارة مؤثرة خلال فترات التاريخ التي أعقبت ذلك، على الرغم من أن الفلاسفة بدءا بأرسطو ومن أعقبه نادرا ما دافعوا عن شكل خالص من أشكال الجدارة السياسية، بيد أنها كانت مؤثرة خلال التاريخ الذي أعقب أفلاطون. ومن جانبهم، أعلن مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية التزامهم بشكل من أشكال الديموقراطية، ولكنهم اتفقوا كذلك على أن النظام السياسي يجب أن يكون مصمما بهدف اختيار الحكام الذين يمتلكون قدرة فائقة إضافة إلى الفضيلة: كما كتب توماس جيفرسون Thomas Jefferson في خطاب وجهه إلى جون آدمز John Adams في العام 1813:

> أتفق معك على أن هناك أرستقراطية طبيعية بين الرجال قوامها الفضيلة والموهبة... هناك أيضا أرستقراطية مصطنعة تقوم على الثروة والميلاد، من دون فضيلة أو مواهب؛ بهذه تكون في المرتبة الأولى. وفي اعتقادي أن الأرستقراطية الطبيعية تمثل أغلى هدايا الطبيعة للتوجيه والثقة وحكم المجتمع... هل علينا ألا نقول إن الشكل الأفضل للحكومة هو ذلك الذي يدفع فعليا في اتجاه اختيار من ينتمون فقط إلى الأرستقراطية الطبيعية في مكاتب الحكومة؟»[9].

في الاتجاه نفسه طرح مفكرو القرن التاسع عشر «النخبويون الليبراليون» من قبيل جون ستيوارت ميل وألكسيس دو توكفيل أفكارا سياسية سعت إلى الجمع بين نظامي الجدارة والديموقراطية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين توارت

بشكل كبير مثل هذه النقاشات في النظرية السياسية الغربية (وفي أحاديث القادة السياسيين). وكان السبب الرئيس وراء ذلك هو الإجماع شبه الكوني (في المجتمعات الغربية) على أن القادة السياسيين الذي لديهم السلطة لاتخاذ القرارات السياسية في نطاق واسع من المجالات يجب أن يُختَاروا من خلال قاعدة «شخص واحد، صوت واحد»[10]. الديموقراطيات الليبرالية تمكن خبراء مختارين في ضوء قدراتهم في المواقع الإدارية والقانونية، ولكن هؤلاء الخبراء يجب عليهم أن يكونوا مسؤولين، حتى إن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، أمام القادة المنتخبين بطريقة ديموقراطية. وهم غير معنيين بممارسة السلطة خارج نطاق التفويض المحدود المُعطى لهم من قبل قادة منتخبين ديموقراطيا. إنه من المفيد البحث فيما يجب أن تكون عليه السمات المميزة للقادة المنتخبين ديموقراطيا بهدف التأثير في الناخبين، والقادة أنفسهم، و/أو العملية الديموقراطية[11]، لكنه يلزم اختيار هؤلاء القادة من قبل الناخبين وليس من خلال آلية بديلة تُصمَّم بشكل واضح لتعظيم احتمالات أن تتوافر في هؤلاء القادة تلك السمات. ومن ثم فإن مسألة كيفية إضفاء الصفة المؤسسية على آليات غير ديموقراطية لاختيار قادة سياسيين ذوي قدرات وفضائل عالية، ويمتلكون السلطة لاتخاذ القرار في مجال واسع من الموضوعات التي تؤثر في الجماعة السياسية أضحى يُنظَر إليها باعتبارها لا صلة لها بالتنظير السياسي، إن لم يكن خارج نطاق الأخلاقيات.

يختلف الأمر في الصين المعاصرة، فبعد الفوضى السياسية التي أثارتها الثورة الثقافية، أدرك القادة الصينيون الحاجة إلى تطبيق نظام لاختيار وترقية قادة على مستوى عال ومناسبين لمرحلة من التنمية الاقتصادية في إطار سلمي. متأثرين في ذلك بما تضمنه تاريخ البلاد من عملية اختيار الموظفين عن طريق الامتحانات والتوصية[12]، ومتأثرين كذلك (وإن كان بدرجة أقل) بالنموذج السنغافوري (انظر الفصل الأول، القسم الأول)، فقد صمَّموا نظاما معقدا وشاملا لاختيار وترقية الموظفين السياسيين، يتضمن قضاء عقود من التدريب، واجتياز مجموعة من الامتحانات في مراحل مختلفة من تاريخهم الوظيفي[13]. وعلى رغم ذلك فإن هذا النظام لايزال في مراحله المبكرة ويعاني العيوب: فالموظفون يُختَارون ويُرقَّون ليس فقط على أساس قدراتهم وأخلاقياتهم، ولكن أيضا (إن لم يكن بشكل أكبر) استنادا إلى ولائهم السياسي، وصلاتهم الاجتماعية، وخلفياتهم العائلية (انظر القسم الثالث).

النظام السياسي يتسم بالفساد بشكل معروف، كما أن الممارسة القائمة على شراء المناصب في المستويات الدنيا من الحكومة وفي المناطق الفقيرة أصبحت شائعة مما يتطلب القضاء عليها[14]. وبشكل أكثر خطورة (من الناحية النظرية) فإن المثال في حد ذاته لا يتمتع بالوضوح: ما هي المهارات والأخلاقيات التي يلزم توافرها لتحديد معيار الاختيار والترقية للموظفين الحكوميين حتى يمكن تحسين النظام السياسي الصيني؟ وأي نوع من الآليات والمؤسسات يمكنه أن يزيد من احتمالات أن الموظفين يُختَارون ويُرقَّون على أساس هذه القدرات والفضائل؟ في ضوء الأهمية الجوهرية لهذه التساؤلات عن المستقبل السياسي للصين، يبدو غياب البحث المنهجي مثيرا للدهشة (والإحباط). ومن ثم فإن أي إجابة هي مجرد ضرب من التخمين وتحتاج إلى أن تُختبَر من قبل البحث العلمي الاجتماعي.

ودعوني أقُل من دون أي محاولة لإظهار تواضع مصطنع، إن هذا الفصل يشكل بداية لرسم ملامح إجابة. سيناقش القسم الأول منه السياق اللازم لنوعية القيادة المطلوبة: كيف تختلف القيادة السياسية عن غيرها من أشكال القيادة، وماذا يعني أن تكون قائدا في مجتمع قيد التحديث ومسالم نسبيا، كما هو الحال في الصين، يسعى إلى أن يحكمه قادة مختارون على أساس الجدارة؟ ستخصَّص الأقسام الثلاثة التالية لطرح أفكار عما يجب أن تكون عليه الصفات الأساسية (القدرات العقلية، والمهارات الاجتماعية، والفضائل) للقادة السياسيين، إضافة إلى ذلك فإنها ستقترح آليات من شأنها زيادة احتمالات أن يُختَار القادة ويُرَقَّوا على أساس تلك الصفات. لقد كُتِب هذا الفصل والسياق الصيني في مخيلتي، غير أن كل قسم يبدأ من اعتبارات أكثر عمومية بما يسمح بتطبيقها على اعتبارات القيادة السياسية في مجتمعات أخرى.

1 - القيادة في سياقها

طبقا لأحد التقديرات يوجد أكثر من 250 كتابا باللغة الإنجليزية عن موضوع القيادة تُنشَر كل عام[15]. أعترف هنا بأنني لم أقرأها كلها، ولكن ما قرأته منها يشير إلى وجود سمة مشتركة: فجميعها تعدد صفات القادة الجيدين كما لو كانت نفس الصفات تنطبق بغض النظر عن السياق. وربما يشترك جميع القادة للمنظمات

الكبرى في العالم المعاصر في الصفات نفسها، غير أنه من الصعب تقديم هذه الصفات من دون اللجوء إلى الابتذال العام - فالقادة يجب عليهم اتخاذ قرارات سليمة والإشراف على تنفيذها بكفاءة، ويديرون الأفراد في المنظمة، ويوزعون الأرصدة بشكل مناسب، ويتعاملون مع مخرجات معينة، وعليهم أن يستجيبوا لمطالب أصحاب المصلحة، وغير ذلك من المهمات - وكل ذلك لا يعمق الفهم، فضلا على عدم كونه دليلا ملموسا للعمل. إذا كان الهدف هو التفكير في صفات القادة السياسيين وتحديد آليات يمكنها أن تزيد من احتمالات تعيين هؤلاء القادة وترقيتهم بناء عليها، فإنه من المهم أن نولي اهتماما أكبر بالسياق الذي يوجدون فيه. من المؤكد أن للمنظمات المختلفة متطلبات مختلفة، وهو ما يعني حاجتها إلى قيادات ذات قدرات ومهارات وفضائل مختلفة. وبالتأكيد فإن المنظمة الواحدة ربما قد تكون لها متطلبات مختلفة في أوقات مختلفة، الأمر الذي يعني أنها ربما قد تحتاج إلى أنواع مختلفة من القادة يتمتعون بصفات مختلفة في أوقات متباينة. وبناء على ذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي القدرات المطلوب توافرها في القادة السياسيين؟ ولكي نكون أكثر تحديدا، ما هي الصفات الواجب توافرها في القادة في المستويات العليا من الحزب الشيوعي الصيني؟

في أغسطس 2013 نشر وزير خارجية سنغافورة السابق، جورج يو George Yeo، مقالا مثيرا للتفكير تحت عنوان «الصين والكنيسة الكاثوليكية China and the Catholic Church»[16]، يذهب فيه إلى أن القيادات الجديدة التي وُضِعت على رأس كل من الكنيسة الكاثوليكية والحزب الشيوعي الصيني تواجه تحديات متشابهة. فكل من رؤساء المنظمتين مسؤول عما يقرب من خُمس سكان العالم، وكل منهم لم يُنتَخَب سواء من قبل جميع المواطنين أو مجموع رعايا الكنيسة، وفي كلتا الحالتين ينظر إلى «فكرة الانتخابات المباشرة للقيادة العليا باعتبارها منافية للعقل». وعلى الرغم من الحوكمة المركزية البيروقراطية فإن هناك كثيرا من التنوع المحلي والإقليمي في كلتا المنظمتين. كذلك فإنه في ظل الثورة في مجال التواصل الاجتماعي فقد تعرضت كلتا المنظمتين للانتقادات، وأضحى القادة الذين كانوا يُحْمَون بالشعائر وبعد المسافات، وفي بعض الحالات بأساليب النفاق واستغلال الجهل، ينظر إليهم على أنهم بشر بشكل أكبر. وانتشرت على نطاق واسع تقارير

عن الفساد والاعتداءات الجنسية في كلتا المنظمتين، ليس بسبب أنها أضحت أكثر شيوعا، ولكن لأنه أصبح من الصعب التغطية عليها. ولقد رد القادة في كلتا المنظمتين على التحديات الجديدة بطرق متماثلة. فكل من الرئيس شي والبابا فرنسيس Pope Francis بذل جهودا كبيرة للظهور بمظهر جدير بالثقة؛ وليوصف بأنه أكثر قربا من الشعب ممن سبقوه. وكلا القائدين اضطلع بأعمال رمزية تشير إلى أن القادة الذين يمتلكون السلطة يجب أن يكونوا متواضعين ويتبعون نظام حياة متواضعا. وباختصار، فإنه حتى المنظمات التي تبدو بشكل واضح بوصفها مختلفة (الحزب الشيوعي الصيني ملحد رسميا!) تتطلب وجود القدرات والفضائل نفسها في كبار قادتها[17].

على الرغم من ذلك، يلزم الاعتراف بأن هناك أيضا مهارات محددة لقادة المنظمة بعينها. ضع في الاعتبار «كتاب الحكم الرعوي» Book of Pastoral Rule للقديس غريغوري العظيم St. Gregory the Great في القرن السادس عشر، وهو كتاب مسيحي كلاسيكي يوضح الصفات المطلوب توافرها في أولئك الذين يبلغون مواقع القيادة الروحانية.. بعض هذه الصفات تبدو قابلة للتطبيق على قادة أنواع مختلفة من المنظمات - على سبيل المثال، «عليه أن يقدم قدوة إيجابية للآخرين بأنه ليس لديه أي شيء يمكن أن يجعله يشعر بالعار على الإطلاق». غير أن الكتاب يتضمن صفات أخرى يبدو أنها تخص الكنيسة الكاثوليكية - على سبيل المثال، «يجب أن يكون مجردا من عواطف حب الجسد، وأن يعيش حياة روحانية»[18]. قد تكون حياة الزهد شرطا مسبقا للقيادة في الكنيسة الكاثوليكية، غير أن القائد السياسي لا يُشترَط فيه أن يكون مجردا من الشهوات بشكل تام حتى يتولى مهماته في خدمة العامة، كما لا يجب عليه أن يقضي وقتا طويلا يعيش فيه حياة روحانية إذا تداخل ذلك مع التواصل مع العامة والاطلاع على الأحداث الجارية مثلا. وفضلا على ذلك قد يكون من الصحيح أن «المدير الروحاني في حماسته يجب ألا يرغب في استرضاء الآخرين، بل يركز على أداء ما يمكنه أن يرضيهم»[19]، وفي المقابل، فإن على القائد السياسي، على الأقل جزئيا، أن يسعى إلى إرضاء الآخرين، وليس فقط محاولة تطبيق رؤية عن المصلحة المشتركة، والتي قد لا تكون على علاقة بما يرغب فيه الناس فعلا. من الواضح أن قادة المنظمات الدينية يهتمون أولا وقبل كل شيء

بالمهمة الروحانية والتي قد تتطلب صفات مختلفة عن تلك التي يلزم توافرها في القادة السياسيين[20].

في الوقت الحالي أضحى من الشائع المقارنة بين المهارات المطلوب توافرها في إدارة الأعمال وتلك التي يلزم توافرها في السياسة. وفي هذا الصدد أشير إلى أن الحظ حالفني في يناير 2012 وشاركت في لقاء المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في دافوس بسويسرا، وخلال اجتماع على الغداء مع المديرين التنفيذيين لأكبر 500 شركة، وجهت سؤالا إليهم عما إذا كانوا يرون أن الصفات التي يجب توافرها في القادة في شركات الأعمال الكبرى تختلف، بأي شكل من الأشكال، عن تلك الواجب توافرها في القادة السياسيين. ولقد أصبت بالدهشة لاتفاقهم جمعيا على أنه لا توجد اختلافات. ولتأكيد النقطة وجهت السؤال التالي لأحد المديرين التنفيذيين: «هل هناك أي شيء تؤدونه ترون أن على قادة الحكومات ألا يؤدوه؟»، ومجددا كانت الإجابة بـــ «لا»، القيادة هي القيادة.

في حقيقة الأمر، مثل هذه الآراء ليست غير شائعة، فأغلب الكتب عن القيادة كُتبت لعالم إدارة الأعمال، وقليل منها يميز بين الصفات الواجب توافرها في قادة الأعمال وتلك المطلوبة في القادة السياسيين. تجدر الإشارة إلى أن هناك كتابا يتميز بالتعمق (ومسلٍّ في الوقت نفسه) عن القيادة عنوانه «السير لـ100 ميل» The 100-Mile Walk. يدور الكتاب حول فريق مكون من أب وابنه، تفصل بينهما اختلافات الأجيال والنظرة السياسية، يناقشان صفات القيادة خلال مسيرات طويلة استغرقت أياما عدة. وعلى خلاف التوقعات فإنهما يتوصلان إلى اتفاق على أفكار مشتركة حول القيادة. يلزم أن يكون القادة الفاعلون قادرين ليس فقط على توجيه وإجبار أتباعهم ولكن أيضا على إلهامهم، كما يتعلق الأمر بتوافر صفات أخرى تتضمن أن يكون لديهم احترام للذات بدرجة كافية لتوظيف ومكافأة من يتمتعون بالذكاء بل وقبول الانتقادات منهم، كذلك يحتاج القادة إلى إحساس بالهدف والشغف، كما يلزم أن يؤدوا دورهم ببراعة على نحو مستمر. وفي واقع الأمر تبدو هذه الصفات بوصفها صفات عامة لجميع القادة الحقيقيين، بيد أن بعضها تظهر بوضوح على أنها تخص عالم الأعمال فقط.

على سبيل المثال، يذهب فلاوم Flaum الأكبر سنا إلى أن القادة يلزم أن يتوافر فيهم جنون الارتياب والشك (كما هو الحال بالنسبة إلى الطيارين المحاربين) وعليهم اتخاذ ما يلزم للبقاء على مستوى تنافسي عالٍ وعلى ألا يستنسخ الآخرون طرقهم نفسها. أما فيما يتعلق بالقادة السياسيين فإن هذه الصفة تعتبر عيبا وليست فضيلة (وحالة الرئيس نيكسون شهيرة في هذا الخصوص)، كما أنه ليست هناك مشكلة بالضرورة إذا ما استُنسِخت سياسات القادة السياسيين الجيدة من قبل آخرين. ويمتدح الكتاب مفوضا سابقا لمكافحة الحريق في مدينة نيويورك لاتصاله بشكل أفضل مع الأشخاص من المستويات الدنيا بالمقارنة بمن ينتمون إلى النخب الثرية: وهو ما يمثل ربما ممارسة جيدة للموظف العام، وإن لم تكن بالضرورة صفة مرغوبا فيها في المدير التنفيذي لمؤسسة. ويلاحظ أن الكتاب لا يتضمن حتى ولو مرة واحدة أي محاولة للتمييز بين المتطلبات المختلفة للقيادة في مجالي السياسية وإدارة الأعمال. ولقد تضمن الكتاب مدحا لصفات القيادة عند الموظفين العامين من قبيل جون غلين John Glenn في أطر المدح نفسها لصفات القيادة لدى كبار مسؤولي شركة بيبسي PepsiCo وجونسون وجونسون Johnson and Johnson، كأن النوع نفسه من القادة مخصص لقيادة أنواع مختلفة من المنظمات[21].

وإلى الحد الذي يعترف به القادة في إدارة الأعمال بوجود اختلافات بين السياسة والأعمال، فإن النقطة في الأغلب هي أن الحكومات يمكنها، بل يجب عليها، التعلم من إدارة الأعمال. وقد اقترح بعض قادة رجال الأعمال في العالم، بمن فيهم جاك ويلش Jack Welch، أن يُعمل في الحكومات كما يجري عليه الحال في إدارة الأعمال[22]. وبالفعل فإنه على مدار العقود القليلة الماضية أضحت الحكومة أكثر فأكثر مثل إدارة الأعمال في تسيير أمورها: فاعتماد الحكومة على الخبراء والخدمات التي يقدمها قطاع الشركات عجَّل من التقدم في اتجاه اتباع مقتربات إدارة الأعمال على الصعيد الحكومي، مع زيادة جوهرية في الاعتماد على أدوات الإدارة الحديثة ومبادئها، من قبيل استراتيجية إدارة الأعمال، والمؤشرات الرئيسة للأداء، والتوريدات المهنية، والكفاءة التشغيلية. ومن ثم فإنه لم يعد هناك ما يدعو إلى العجب من أن بعض الطامحين إلى القيادة السياسية من قبيل ميت رومني Mitt Romney

ودونالد ترامب Donald Trump يلجأون عادة إلى الإشارة إلى خبرتهم في مجال إدارة الأعمال باعتبارها دليلا على قدرتهم على إدارة أمور بلادهم[23].

في حين نجح بعض رجال الأعمال في الاضطلاع بعملية انتقال ناجحة إلى عالم السياسة (يعتبر مايكل بلومبيرغ(*) Michael Bloomberg مثلا جيدا في هذا الخصوص)، فإن تجربة نقل نماذج إدارة الأعمال إلى الحكومة ليست إيجابية: فحالات الاستقطاب الشديدة كما كان عليه الوضع في حالة تاكسين شيناواترا(**) Thaksin Shinawatra في تايلند وسيلفيو بيرليسكوني Silvio Berlusconi في إيطاليا ربما تكون تعبيرا عن حالة نموذجية أكثر منها نجاحا. وبشكل مشابه فإنه عادة ما يفشل القادة السياسيون عندما ينتقلون إلى مجال الأعمال. ولقد تجاوبت الحكومة الصينية مع المخاوف التي عبَّر عنها العديد من الاقتصاديين من أن المشروعات المملوكة للدولة في الصين (SOEs) هي عائق في وجه اقتصاد البلاد لا يمكن استدامته، وأن دور الحكومة المهيمن على تعيين قادة هذه الشركات يشجِّع ليس فقط على الفساد ولكن أيضا يقود إلى عدم الفعالية. ومن ثم فقد شرع القادة الصينيون في إطلاق نماذج استرشادية لتحسين طرق توجيه المشروعات، بما في ذلك إجراءات تسمح لمجالس إدارات المشروعات المملوكة للدولة بأن تعيّن المديرين على المستويات العليا وتضع معايير قياس للأداء، بغض النظر عن التوجهات السياسية للدولة[24]. ويتمثل الهدف من الإصلاحات في فتح باب التوظيف في المناصب الإدارية العليا بالشركات المملوكة للدولة، ورفع إمكانية اختيار الموظفين الرئيسين على أسس تجارية بدلا من أن تكون سياسية[25]. وعلى الرغم من أنه قد يكون من المفيد تبني إدارة التنظيم باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (المسؤولة عن توظيف وترقية كوادر الحزب) شكلا من أشكال «التدريب على القيادة» في شركات الدولة[26]، في ضوء أهمية الاعتبارات الاقتصادية في تشكيل القرارات السياسية[27]، فإن فكرة أنه يجب على الحكومة أن تتبع معايير سياسية خالصة لاختيار القادة

(*) مايكل بلومبيرغ، هو رجل أعمال أمريكي من أصول يهودية شرق أوروبية، ومؤسس شركة بلومبيرغ المحدودة وعمدة نيويورك السابق . [المترجم].

(**) تاكسين شيناواترا، هو رجل أعمال وسياسي تايلاندي، شغل منصب رئيس وزراء البلاد من العام 2001 إلى 2006، عندما أطيح به في انقلاب عسكري. [المترجم].

في المواقع العليا بالشركات المملوكة للدولة فكرة مثيرة للجدل، شأنها في ذلك شأن الفكرة القائلة إن القادة السياسيين يجب أن يديروا الدولة وفقا للمعايير نفسها التي تُدار بها الأعمال التجارية.

والسبب المهم في أن نماذج إدارة الأعمال لا تمكن ترجمتها بشكل جيد في السياسة والعكس، هو أن هناك أهدافا مختلفة لكل من المؤسسات العامة والخاصة[28]. ففي مختلف الأحوال والظروف لن نجد إلا عددا قليلا من قادة الأعمال ينكر أن الهدف الرئيس وراء التجارة هو تعظيم الفائدة. وإذا كانت هناك آراء مختلفة عما إذا كان ذلك يجب أن يحدث على المديين القصير أو الطويل، فإن رجال الأعمال لا يمكنهم أن يغفلوا حقيقة أن أعمالهم تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الربح. وفي المقابل، فإن مهمة الحكومة ليست على هذه الدرجة من الوضوح. يتفق معظم المفكرين السياسيين، بغض النظر عن توجهاتهم، على أنه يفترض من قادة الحكومة خدمة الشعب. وهنا نتساءل ما هو المفروض أن تقدمه الحكومة للشعب؟ توفير الأمن، مكافحة الفقر، حماية الحرية الفردية، رفع مستوى السعادة، التقليل من عدم المساواة، تشجيع التناغم الاجتماعي، حماية التراث التاريخي للبلاد، أو كل ما تقدم بنسب مختلفة؟ إن ما يشكل الأداء داخل الحكومة هو «أكثر تعقيدا، وتعددا، وقيمة، وأيضا جدلا مما يمثله الأداء في الشركات الخاصة... فعلى عكس الشركات الخاصة التي يمثل الربح وعائدات الاستثمار معايير مقبولة على نطاق واسع لنجاحها، فإن للمنظمات العامة معايير نجاح كثيرة ومثيرة للجدل... كذلك، هناك مكون رمزي في أعمال الحكومة يتكون من اللغة والصور التي تصف ما يحدث وردود فعل العامة على هذه الرسائل. فالمظاهر تهم تقريبا بقدر أهمية الواقع»[29].

بالنظر إلى اختلاف أهداف كل من الأعمال التجارية والحكومة، فإن الأمر يتطلب غالبا توافر صفات مختلفة في القادة في كل من الحالتين. فإذا كانت الأطراف المعنية في مجال إدارة الأعمال واضحة، حيث تتمثل في أصحاب الأعمال والموظفين (بمستوى أقل)، فإنهم بالنسبة إلى الحكومة أكثر شمولا وتنوعا. فمن هم الذين يجب على القادة السياسيين خدمتهم؟ هل هم كل من يتأثرون بسياساتها، أو الشعب الموجود على أراضي الدولة، أو الأجيال المقبلة، أو الأجداد، أو كل من سبق ذكرهم وإن كان بنسب مختلفة؟ كيف يمكن توزيع السلع المرغوب فيها بين

المجموعات المعنية من السكان، ومن يفترض أن يدفع من أجلها؟ أيا كانت وجهات نظر القيادة السياسية، فإنه يجب عليها أن تكون مستعدة لمراجعة مواقفها وأن تستجيب للمداخلات الواردة من مختلف المجموعات المعنية. ومن ثم فإن مسؤول الحكومة يجب أن يكون مستعدا للإصغاء لوجهات نظر متنوعة وغالبا متضاربة، وأن يوازن بين الأهداف والقيم والمصالح المختلفة، ومن ثم يرسم أهدافا بما يتماشى، على الأقل جزئيا، مع التزاماته الواسعة. وفيما يخص القائد في مجال الأعمال فإنه يحتاج إلى دمج آراء الأشخاص الآخرين، ولكن فقط بقدر ما تسهم في تحقيق الهدف النهائي. إن مديرا تنفيذيا كجاك ويلش يستطيع استخدام أساليب من قبيل «الانتقاد، والحط من القدر، والسخرية، والإهانة»[30]، وهي أساليب ليس من المرجح أن تكون فعالة في عالم سياسي يعتمد أكثر على التعاون والإطراء والغموض الاستراتيجي لإنجاز الأعمال[31]. وفضلا على ذلك فإنه في مجتمع سياسي متطور تعمد قطاعات مختلفة إلى تقييم وانتقاد أداء القادة السياسيين، أما في التجارة فإن الحاجة أقل إلى تدقيق العامة في أداء القادة، ومن ثم فإن القادة السياسيين يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر استعدادا لقبول الانتقادات والرد عليها من قطاعات مختلفة داخل المجتمع.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن التركيز على العائد يعني أن قادة العمل التجاري يحتاجون إلى مكافأة ذوي الأداء المتميز، بمعنى أولئك الذين يسهمون في زيادة عائدات الشركة. أما بالنسبة إلى أصحاب الأداء السيئ فإنه يجب على القائد أن «يكون مباشرا وصادقا... فعندما يقصِّر الموظفون في عملهم يجب أن تتوافر لديك الشجاعة لوضع الكلام موضع التنفيذ، وأن تواجه الموقف وتجري التغييرات اللازمة... مثلما أنه من الضروري أن تكون لديك الشجاعة لإخراج اللاعبين ضعيفي المستوى من اللعبة، فإنه يجب أن تهتم بذوي الأداء المرتفع مهما كان، لأنك إن لم تفعل فإنهم سيتركونك»[32]. وعلى سبيل المثال فإن شركة ميتلايف MetLife تطلب من مديريها استخدام ما يُطلَق عليه أسلوب «ترتيب قارب النجاة» في تصنيف العاملين، ويكون مصير العشرين في المائة الأخيرين إما الإخضاع لفترة تجربة للتأكد من أهليتهم للوظيفة، وإما طردهم من الوظيفة مباشرة[33]. وبالعكس فإن القادة السياسيين لا يحتاجون إلى أن يشغلوا أنفسهم بأولئك الذين يحققون أداء اقتصاديا متميزا؛ فالمدافعون عن السوق الحرة سيقولون إن اللاعبين الاقتصاديين الناجحين

يجب تركهم لحالهم، والديموقراطيون الاجتماعيون سيطالبون بإلزام من يحققون نتائج أفضل بدفع نصيب أكبر نسبيا من الضرائب، بيد أن كلا الجانبين يتفق على أنه ليس على القادة السياسيين أن يكرسوا كل (أو أغلب) وقتهم للاهتمام بمصالح أعضاء المجتمع السياسي الناجحين الذين لهم مكانة عالية. كذلك فإنه لا يجب عليهم أن «يستبعدوا» الضعفاء فيه بسبب عدم مشاركتهم في تحقيق مصلحة الدولة، بل على العكس تماما: حيث ذهب المفكرون السياسيون، بدءا من منسيوس إلى راولز، إلى أن القادة السياسيين يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر اهتماما بمحنة أصحاب الحاجة[34]. وفي النهاية فإن التجديد هو أكثر أهمية في التجارة: ففي عالم رأسمالي شرس يجب على أغلب المشروعات أن تجدد حتى تستطيع المنافسة؛ أما فيما يتعلق بالحكومة فإن التجديد ربما قد لا يكون الأولوية الأولى، كما أن الدول لن تُستبعَد من المنظومة إذا لم تحدِّث أساليبها كما هو الحال بالنسبة إلى التجارة.

وهناك اختلاف رئيس آخر يتمثل في أن القادة في مجال الأعمال لا يحتاجون إلى الاهتمام بشكل كبير برفاهية المجتمع الذي يعملون في إطاره أو باحترام تقاليده وتراثه التاريخي. فإلى الحد الذي تكون فيه المسؤولية الاجتماعية جزءا من مشروع تجاري ما، فإنها لا يجب أن تتداخل مع مهمته الأساسية والمتمثلة في تحقيق الربح، ومن ثم فإن معظم المشروعات حاليا تتبع سياسة ثنائية واضحة تشتمل على تحقيق الربح بالإضافة إلى ممارسة الوظائف النابعة من المسؤولية الاجتماعية، غير أن إدارة كل من هذين الشقين تتم بشكل منفصل. والأكثر من ذلك فإنه من الشائع أن تُستثمَر وظائف المشروع النابعة من مسؤوليته الاجتماعية بقدر الإمكان في إطار مبادرات تسعى إلى تعظيم الفائدة بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال ربما يرعى بنك حدثا رياضيا عالميا بهدف زيادة معرفة العلامة التجارية من قبل العامة، كما أنه قد تستثمر شركة تعدين في البنية التحتية للمناطق النائية من أجل تسهيل الوصول إلى الموارد المعدنية الموجودة على مقربة منها[35].

ليست هناك حاجة إلى أن تخدم المسؤولية الاجتماعية للشركة مصالحها التجارية دائما، ولكن عندما تتعارض هذه المصالح مع المصلحة الاجتماعية الأوسع فإن الأولوية تكون لمصالح الشركة. فإذا كان في إمكان بنك أن يزيد من ربحه على حساب بعض ما تمثله المصلحة المجتمعية بشكل عام، فإنه على الأرجح سيعمد

إلى ذلك. إنه من مهمة المسؤولين الحكوميين، وليس المديرين التنفيذيين للشركات، السعي إلى تقليل خسائر المجتمع ككل. وإذا كان في إمكان شركة أن تحقق أرباحا أكبر بنقل عملياتها إلى الخارج، أو من خلال الهيمنة عليها من قبل شركة أجنبية، فإنه يمكنها الاضطلاع بذلك. فالقادة في مجال الأعمال يحتاجون إلى الاهتمام بالمصلحة الاجتماعية الأوسع إذا كان ذلك يؤثر في ربحية المؤسسة، ولكن غير ذلك فإنهم لا يحتاجون إلى أن يكونوا وطنيين أو مرتبطين بمجتمع معين[36]. ومن ثم فإنه ليس من غير الشائع تعيين أجانب لرئاسة شركات، حتى في المجتمعات التي يُفترض أن لديها رهاب الأجانب، كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان. وعلى النقيض من ذلك فإن قائد المجتمع السياسي، بغض النظر عن شكل الحكومة، يلزم أن يكون من ذلك المجتمع. ولقد عيَّنت القوى الاستعمارية في الماضي مندوبين سامين لإدارة بلاد أجنبية، غير أن ذلك لم يعد من الممكن قبوله حاليا. فعلى الأقل يجب أن يُنظر إلى القائد السياسي باعتباره وطنيا وعضوا في الجماعة السياسية.

ماكس فيبر: «السياسة كمهنة»

باختصار، يواجه القادة السياسيون تحديات مختلفة تماما تتطلب توافر قدرات وفضائل متميزة. فما هي على وجه التحديد تلك الصفات التي يلزم توافرها في القائد السياسي الجيد؟ يعتبر مقال ماكس فيبر Max Weber «السياسة كمهنة» أكثر الأعمال في القرن العشرين تأثيرا في هذا الخصوص، وقد ألقاه فيبر كمحاضرة أولا أمام اتحاد الطلاب الأحرار Free Students Union في جامعة ميونخ University of Munich في العام 1919، قبل أن ينشره في شكل مقال. يستهله فيبر بتعريفه الشهير للدولة باعتبارها مجتمعا إنسانيا (ينجح) في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية في إطار إقليم محدد. ينتقل فيبر بعد ذلك إلى عرض تمييزه الشهير بين مصادر الشرعية الثلاثة: التقليدية، والكاريزمية، والقانونية (ويقصد بذلك الطرق المختلفة التي يُنظر من خلالها إلى السيطرة باعتبارها مبررة من قبل المحكومين)، كما يحرص على تأكيد أن محاضرته تهتم بتناول صفات القادة الذين يسيطرون من خلال الكاريزما، بما يعنيه ذلك من السيطرة استنادا إلى إخلاص أولئك الذين يتبعون الكاريزما الشخصية الخالصة للقائد: «الخضوع لكاريزما الرسول، أو القائد

في الحرب، أو إلى الكاهن في الكنيسة أو النائب في البرلمان، يعني أن القائد يُعتَرف به شخصيا بما يوصف داخليا بأنه قائد الرجال. فهؤلاء لا يتبعونه من منطلق التقاليد أو المركز، ولكن لأنهم يؤمنون به. وإذا كان أكبر من أن يكون قد ظهر فجأة، فهو يعيش من أجل قضيته و«يبذل قصارى جهده من أجل عمله». هذا الخضوع من قبل أتباعه ومريديه وأصدقائه في حزبه موجه أساسا إلى شخصيته وصفاتها».

غير أن القادة السياسيين ذوي «الصفات الكاريزماتية الداخلية التي تشكل قائدا» هم من نوع محدد، فالقائد السياسي لا بد أن يعيش من أجل السياسة ويجعل منها حياته، وليس مجرد أن يعتاش عليها، بمعنى أن يعتبرها أساسا مصدرا للدخل[37]. كذلك فإنه يمكن نقل أو طرد أو على الأقل سحب المسؤولين السياسيين بشكل مؤقت، بعكس الموظفين الإداريين في البيروقراطية الذين يحصلون على خبرة متخصصة عبر سنوات طويلة من التدريب التمهيدي. على القائد السياسي أن يتحمل مسؤولية شخصية بشكل حصري عما يفعله، على العكس من الموظف الحكومي الذي عليه أن ينفذ بدقة أوامر السلطات العليا، حتى إن بدت خطأ من وجهة نظره. يضاف إلى ذلك أن القائد السياسي يتمتع بالشعور بالقوة: «معرفة أصحاب النفوذ، وممارسة السلطة عليهم، وفوق كل شيء الشعور بأنه يسيطر على جانب حساس من أحداث تاريخية مهمة». ولكن القائد السياسي الجيد أيضا سيسأل نفسه: «عن طريق أي صفات يمكنني أن آمل أن أوفي هذه السلطة حقها».

يذهب فيبر إلى أن هناك ثلاث صفات بارزة تؤدي دورا حاسما بالنسبة إلى السياسي: الشغف، والشعور بالمسؤولية، والإحساس بالتناسب. الشغف مهم، وليس المقصود هنا الاهتياج العاطفي ولكن الإيمان بقضية. والقائد السياسي يجب أن يجعل من مسؤوليته تجاه هذه القضية العنصر الموجه إلى أعماله. وفضلا على ذلك فإن حسا بالتناسب مطلوب «لجعل الوقائع تؤثر فيه وهو متحلٍّ بالتركيز الداخلي والهدوء، ومن ثم فهو يخلق مسافة بينه وبين الأشياء والأشخاص». فالسؤال الذي يطرح نفسه على المسؤول السياسي الجيد باختصار هو «كيف يمكن للشغف الدافئ والإحساس البارد بالتناسب أن يتحدا معا في روح واحدة؟». في حالة القائد السياسي السيئ فإن «السعي وراء السلطة يتوقف عن أن يكون أمرا موضوعيا ويصبح مجرد إمتاع شخصي للذات، بدلا من أن يهدف بشكل حصري إلى خدمة

«القضية». وبشكل أساسي يوجد نوعان فقط للخطيئة المميتة في السياسة: عدم توافر الموضوعية و- كثيرا لكنها غير مماثلة لها - اللامسؤولية. ويدفع الغرور، أو الرغبة للبقاء الشخصي في المقدمة أكبر وقت ممكن، بقوة رجل السياسة إلى ارتكاب واحدة أو كلتا الخطيئتين».

إن السياسي الجيد يجب أن تستند أعماله إلى «أخلاق المسؤولية»، بمعنى أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوقعة لأعماله، وليس أن تستند أعماله فقط إلى «أخلاقيات الأهداف النهائية» التي تثمن النوايا الحسنة فقط. فأخلاقيات الأهداف النهائية توفر إرشادات توضح الأهداف النهائية الجيدة، ولكن لا يمكن الاكتفاء بها من دون أخذ النتائج في الاعتبار. القائد السياسي يجب أن يكون مستعدا لاستخدام بعض الوسائل المشكوك فيها أخلاقيا لتحقيق نتائج جيدة: «العالم يحكمه شياطين، وذلك الذي يدخل في مجال السياسة ويستخدم السلطة والقوة وسائلَ يتعامل مع قوى شيطانية، وبالنسبة إلى ما يقوم به من تعاملات فإنه ليس صحيحا أن الخير يأتي فقط من الخير والشر يأتي فقط من الشر، ولكن في أغلب الأحيان فإن العكس هو الصحيح، ومن يعجز عن فهم ذلك فهو طفل في عالم السياسة». فمن يرغب في الانخراط في السياسة بوصفها مهنة يجب أن يفهم هذه التناقضات الأخلاقية، وأن يقبل تحمل المسؤولية عن النتائج: «أما من يرغب في إراحة ضميره، هو والآخرون، يجب عليه ألا ينخرط في السياسة، حيث إن المهمات المختلفة في السياسة لا يمكن حلها إلا بالقوة»[38].

باختصار، فإن السياسة هي فن الحلول الوسط وصنع القرار بناء على الفوائد الاجتماعية وبالمقارنة بالخسائر، كما أنها تعتمد على أدوات العنف، ومن ثم فإن الأعمال السياسية لا يمكن أن تنبع فقط من المعتقدات. على القادة السياسيين أن يأخذوا بعين الاعتبار كل ما هو على المحك عند اتخاذ قرار سياسي وتحمل مسؤولية النتائج. ومن الأرجح أن القادة السياسيين الذين يقومون بذلك سيكون لديهم كل من الشغف للسياسي، مدفوعين في ذلك بالقناعات الأخلاقية، والقدرة على الهدوء في تقييم جميع وجهات النظر وتوظيف أدوات العنف بهدف تنفيذ قرارات سياسية هي أقل من مكتملة.

يساعدنا تحليل فيبر في بحثنا عن الاختلافات بين القيادة السياسية وغيرها من أشكال القيادة، مع ملاحظة أن متطلبات القيادة السياسية يمكن أيضا أن

تختلف وفقا للسياقات المختلفة[39]. إنه من الصعب انتقاد فيبر على العمومية في عرضه للصفات التي يجب توافرها في القائد السياسي الجيد (فقد كان يلقي محاضرة، وانحصر كلامه في الموضوع على بضعة أسطر)، كذلك نشير إلى أنه حتى ملاحظاته العامة لا تنطبق على بعض السياقات. فحديثه عن القائد الكاريزمي يبدو أنه ينطبق أكثر في أوقات الحروب أو النزاعات المدنية العنيفة، ففي أوقات الحرب يحتاج القائد إلى أن يتحرك وفقا لاقتناع، وأن يهيمن على الشعب من خلال ما يتمتع به من كاريزما، كما أنه يحتاج إلى حل مشكلات باستخدام العنف وأن يتحمل شخصيا نتائج ذلك.

أما في سياق مجتمع قيد التحديث ومسالم إلى حد كبير وتتولى أموره قيادة جماعية، كما هو الحال في الصين، فإن الصفات المرغوب في توافرها في القائد قد تختلف على الأرجح، وربما تكون أقرب إلى الصفات التي تتوافر فيما يطلق عليه فيبر «الموظف العام»، الذي يخضع لتدريب على مدار فترات طويلة، وتتوافر لديه معرفة واسعة في مجالات مختلفة. ولذلك فإنه عندما يحاول أبطال الحروب أن يتولوا الحكم خلال أوقات السلام، من الإمبراطور الأول من ولاية تشين Qin، إلى ماو تسي تونغ وروبرت موغابي Robert Mugabe، فإن الوضع ينتهي بكوارث.

فضلا على ذلك فإن التمييز الذي قدمه فيبر بين القائد السياسي الذي يقرر، والموظف الحكومي الذي ينفذ هو كذلك في سياق محدد. ففي الإمبراطورية الصينية (كما يعترف بذلك فيبر) لم يكن هناك تمييز بين الموظفين الحكوميين والقادة السياسيين: فقد كان يوضع المرشحون الناجحون في الامتحانات على مسار يوجههم ليكونوا قادة سياسيين يتخذون قرارات في موضوعات تؤثر في حياة الملايين من الأشخاص (على الرغم من أنه كان لايزال من المفترض أن يخدموا، في المقام الأخير، تحت إمرة الإمبراطور). أما في الصين المعاصرة فإن امتحانات الوظيفة العامة (التي تُترجَم بطريقة خطأ باعتبارها امتحانات الوظيفة الحكومية) هي أيضا خطوة مساعدة باتجاه السلطة السياسية؛ حيث لا توجد مسارات مستقلة للمسؤولين السياسيين والموظفين العامين[40]. كما أن فيبر لا يميز بين الصفات المطلوبة في القادة السياسيين على المستويات

المختلفة للحكومة؛ ففي دولة بالغة الضخامة كالصين، على سبيل المثال، قد تكون القدرات الفكرية العالية (التي لم يذكرها فيبر) مهمة بشكل خاص للقادة السياسيين في المستوى المركزي، الأمر الذي ربما قد لا يكون صحيحا بالنسبة إلى قادة القرى. فخلال فترة سلالة مينغ Ming الحاكمة على سبيل المثال كان على موظفي الحكومة في العاصمة أن يجتازوا امتحانات لمتطلبات أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة إلى موظفي المناطق الخارجية[41].

ينطبق ذلك أيضا على الموظفين المحتملين للمناصب في المستويات الأعلى بالحكومة في الصين في الوقت الحالي، حيث يُختبَرون في قدرات مختلفة بالمقارنة بما عليه الحال بالنسبة إلى المستويات الأدنى: فامتحانات الوظيفة العامة للمستويات الأدنى في الحكومة تختبر القدرة على تنفيذ أهداف المنظمة، وكذلك القدرة على حل المشاكل (وأيضا فهم المواد المقروءة والتعبير الكتابي)، أما امتحانات المستويات الأعلى في الحكومة (المقاطعة الفرعية فأكبر) فإنها تقيس بالإضافة إلى ذلك القدرة على «التحليل الشامل» (تحليل كل أجزاء المضمون، ووجهات النظر، أو التساؤلات المتصلة بالمعلومات المتوافرة، وتقديم تقييم معقول للموقف) وكذلك القدرة على «طرح وحل المشكلات» (استنادا إلى فهم وتحليل المعلومات المقدمة، والاستفادة من الخبرة العملية أو الحياتية للشخص لتحديد المشاكل وتعريفها، وتقديم تقييم لها وطرح خطة للحل أو مسار للتحرك)[42]. وفضلا على ذلك فإنه يفترض في الكوادر العليا أن يكونوا قد أنهوا التعليم الجامعي[43].

باختصار، فإن السياق له أهمية كبيرة. فإذا كان الهدف هو مناقشة القدرات والفضائل الواجب توافرها في القائد الجيد، فإنه من المهم ليس فقط التفرقة بين القيادة في السياسة وتلك المتصلة بمجالات أخرى في الحياة الاجتماعية، ولكن أيضا يجب التفرقة بين الأنواع المختلفة للقادة السياسيين في المواقف والأماكن والأوقات المختلفة. وعندما أتحدث عن السياق ففي ذهني: الصفات المطلوب توافرها في القادة السياسيين الذين يُختارون من خلال آليات غير ديموقراطية للمستويات العليا في الحكومة في دولة كبيرة قيد التحديث تتمتع بحدود أرضية آمنة نسبيا. وفي الواقع فإن الصين هي الدولة الوحيدة التي ينطبق عليها هذا الوصف، ولكن

هناك فجوة كبيرة بين النموذج المثالي للجدارة الذي نطرحه، والواقع في الصين المعاصرة؛ فإن الهدف من مناقشة نموذج مثالي هو اقتراح معايير للإصلاح.

أخذا بعين الاعتبار أن التركيز هو على نظم الجدارة السياسية، فإنني لن أتناول الصفات التي قد تكون أكثر مناسبة للقادة السياسيين في المجتمعات الديموقراطية، من قبيل «الجلد السميك»(*)، والقدرة على التفكير والرد السريع، والحاجة إلى تضخيم الاختلافات مع الخصوم السياسيين، وترديد الخطاب الانتخابي ذاته مرارا وتكرارا طوال فترة الحملة الانتخابية بالدرجة نفسها من الحماسة، فضلا على القدرة على الانتقال إلى خطاب سياسي أكثر شمولا يشرح ويبرر للعامة السياسات التي تُتبَع بعد تحقيق النصر الانتخابي[44]. كذلك فإنني لن أتناول تفصيلا المطلوب من هؤلاء القادة القيام به؛ لأن الصين دولة واسعة ومعقدة لها حاجات وأولويات مختلفة وفقا للأماكن والأوقات[45]، وتتوقف أي إجابة صحيحة على معرفة ما يريده الشعب الصيني، ومن ثم فإنني سأفترض أن القادة يجب عليهم أن يسعوا إلى تحقيق مصلحة الشعب، ولكن بعيدا عن ذلك، أود الإشارة إلى أن مناقشتي للصفات المطلوب توافرها في القادة في إطار نظام الجدارة السياسية تهدف إلى أن تكون متناسقة مع النظريات والآراء العديدة المتصلة بأهداف الحكومة (انظر القسم الرابع). وفي كل قسم من الأقسام التالية سأبدأ بمناقشة عامة لصفات القيادة السياسية في النظم القائمة على الجدارة السياسية، على أن تعقب ذلك مناقشة للصفات التي قد تتصل بالصين بوجه خاص. كذلك فإنني سأقترح آليات غير ديموقراطية تهدف إلى زيادة احتمالات اختيار وترقية قادة سياسيين متمتعين بهذه الصفات.

2 - حول الحاجة إلى القدرة العقلية

سبق أن أوضحنا أن معرفة القدرات المهمة بالنسبة إلى الموظفين العموميين تتوقف على السياق. ففي العصور القديمة التي سادتها حالة مستمرة من الحروب، كانت القدرات الجسدية هي الأكثر أهمية: على سبيل المثال اقترح

(*) المقصود القدرة على تجنب الانزعاج من الأشياء التي يقولها الآخرون. [المترجم].

شانغ يانغ Shang Yang، المفكر السياسي في حقبة الممالك المتحاربة، أن تكون ترقية الجنود على أساس عدد رؤوس جنود العدو التي قطعوها[46]. أما في عالمنا المعاصر فإن القدرات الذهنية تفوق بكثير تلك الجسدية في الأهمية[47]. فالقادة السياسيون يحتاجون إلى فهم الحجج المعقدة واتخاذ القرارات انطلاقا من معرفة آخر التطورات في عدة ميادين متشابكة تتصل بعملية صنع السياسة، من قبيل: الاقتصاد، والعلوم، والعلاقات الدولية، وعلم النفس، إلى آخره. وفضلا على ذلك فإن عملية صنع القرار السليم تتطلب نظرة عالمية. مما لا شك فيه أن العولمة والتطور التكنولوجي في العقود القليلة الماضية قد جعلا العالم مترابطا بدرجة أكبر، وترتب على ذلك أن الصدمات المالية والسياسية والاجتماعية والبيئية تنتشر بشكل أسرع وتصبح أكثر تدميرا[48]. ولضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو المستدام يحتاج القادة السياسيون إلى أن يكونوا قادرين على التكيف، وسريعي البديهة والاستجابة للمخاطر العالمية التي تلوح في الأفق[49]. ومن ثم فإنه من غير الكافي الاعتماد على المؤسسات السياسية الوطنية والقوانين المعدة بشكل جيد: فالقدرة على فهم العالم والاستجابة السريعة للتغيرات في عالم معرض للمخاطر بطريقة مدروسة وذكية هي متطلب ضروري لمن يطمح في أن يكون قائدا سياسيا فعالا في الوقت الحالي، حيث أضحت قدرات وصفات القادة السياسيين على درجة أكبر من الأهمية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية.

مجددا تأتي سنغافورة في المقدمة، فقد أكد قادتها مرارا وتكرارا أهمية القدرة العقلية. ونشير على وجه الخصوص إلى قول مؤسس البلاد لي كوان يو: «أعتذر لكوني منشغلا دائما بمعرفة ماذا سيفعل العباقرة ومن هم أعلى من المتوسط، غير أنني مقتنع بأنهم هم من سيقررون في نهاية المطاف شكل الأشياء القادمة»[50]. يُذكر أن لي نفسه قد تخرج وحصل على مرتبة الشرف المزدوجة من الدرجة الأولى والنادرة من جامعة كامبريدج، كما أن نجله لي هسين لونغ Lee Hsien Loong (رئيس الوزراء الحالي) تخرج في الجامعة نفسها، وكان الفارق بين معدله ومعدل من تلاه في الترتيب اثنتي عشرة درجة (الأمر الذي لم يسبق حدوثه في تاريخ امتحانات كامبريدج). وليس من المدهش أن تعمد سنغافورة إلى وضع نظام صارم لتوظيف ذوي المواهب السياسية، يبدأ

من تحديد المتفوقين علميا في النظام التعليمي، ويلي ذلك المرور بسلسلة من الامتحانات في المراحل المختلفة لعملية الاختيار والترقية. ونشير في هذا الصدد إلى أن كل صانعي القرار السياسيين الرئيسين في سنغافورة تقريبا لديهم خلفية أكاديمية من الطراز الأول، الأمر الذي يساعد بالتأكيد على فهم السبب وراء كون عملية صنع السياسة في البلاد تستند دائما إلى أبحاث علمية اجتماعية ومعرفة بأفضل الممارسات في الخارج، ربما بشكل أكبر من أي مجتمع سياسي آخر. وفيما يتصل بالصين فإنها تتعلم من سنغافورة في هذا الخصوص، بالإضافة إلى بحثها في ماضيها كحافز للإصلاحات القائمة على الجدارة.

آلية لتوظيف المسؤولين السياسيين ذوي القدرة العقلية المتميزة: نظام الامتحانات الإمبراطوري

على الرغم من أن فكرة استخدام الامتحانات آليةً لتحديد المواهب السياسية قد تبدو غير مألوفة للغربيين، فإنها عميقة الجذور في الثقافة السياسية الصينية. فكما أوضحنا سابقا كان مبدأ الجدارة السياسية – بمعنى تعيين المسؤولين طبقا لجدارتهم وليس على أساس الأصل والنسب - شيئا مشتركا بين جميع التيارات الفكرية الرئيسة في الفترة السابقة للإمبراطورية. لكن دارت نقاشات بين المفكرين ليس فقط حول مضمون الجدارة السياسية، ولكن أيضا حول نوعية الآليات اللازمة للتعرف عليها. وكان من شأن إرساء وتنظيم نظام الامتحانات أن يضع، إلى حد بعيد، نهاية للنقاش حول هذه النقطة في الصين الإمبراطورية، والتي شهدت انتقادات حادة لنظام الامتحانات، كتلك التي صاغها تسو شي (1130-1200) Zhu Xi، والذي يتفق على أن الامتحانات ضرورية لاختيار الموظفين السياسيين[51].

بدأ الإمبراطور وو Wu من هان Han (141-87 قبل الميلاد) في تبني نموذج مبكر للامتحانات الإمبراطورية: وفقا له يختار المسؤولون المحليون مرشحين للمشاركة في الامتحان في الكلاسيكيات الكونفوشية، ويختار الإمبراطور من بين الذين اجتازوه بتفوق موظفين يعملون إلى جانبه. وعلى الرغم من وجود طرق أخرى للترقية، فإن الامتحانات مثَّلت بالنسبة إلى النخب المحلية مدخلا رئيسا للعمل في الحكومة. خلال فترة حكم سلالة هان الشرقية Eastern Han

(220 -25 بعد الميلاد) استُعين بامتحانات المواهب لاختيار أفضل المرشحين لتولي العمل في مجالات متخصصة، من قبيل السيطرة على الفيضانات والسياسة الخارجية، وتوسعت الجامعة الإمبراطورية إلى الحد الذي أضحت به تؤثر بشكل كبير في تشكيل طبقة الموظفين. غير أن الأعيان المحليين عارضوا الامتحانات التنافسية على مستوى الدولة وطالبوا بترقية الأشخاص استنادا إلى سلوكهم الأخلاقي وفقا لحكم الجيران الذي يُصدَّق عليه من قبل الموظفين المحليين. ولقد أُقِرَّ نموذج الترقية على أساس التوصيات المحلية في نهاية حكم سلالة هان وظل يهيمن على عملية اختيار الموظفين لمدة ما يقرب من ثلاثمائة عام تقريبا. ونتيجة للتحول إلى نظام التوصيات والموافقات من دون مناقشات جادة، تغير تشكيل النخبة المحلية ليكتسب صفة أرستقراطية وراثية قوية لا يسمح لمن هو من خارجها باقتحامها، كما فقدت الامتحانات تدريجيا هيبتها وأهميتها[52].

خلال فترة حكم كل من سلالة سوي Sui (581-618) وتانغ Tang (618-907) أُعيد إحياء نظام الامتحانات والتوسع فيه بهدف وضع نهاية للحكم الأرستقراطي وتأكيد حق العرش في أن تكون له الكلمة الأخيرة في عملية التعيين في المناصب. وبالفعل مثَّلت هذه العملية خلال فترة الحكم الإمبراطوري امتيازا للإمبراطور وليس واجبا يُنجَز في مستويات أدنى، ومن ثم عاد نظام الاختبار من خلال الامتحانات ليحل محل التوصيات. ووُضعت الامتحانات – التي مثلت السابقة الأولى التي صُمِّمت بشكل منظم على مستوى العالم استنادا إلى الجدارة - وفقا لمعايير موضوعية لتقييم التحصيل العلمي للممتحنين وجدارتهم بوصف ذلك جزءا من عملية الاختيار والتعيين في الوظائف السياسية. وخلال عصر سلالة تانغ أضحت الامتحانات شرطا ضروريا للانضمام إلى طبقة الموظفين لأول مرة في تاريخ الصين (أو تاريخ البشرية): فقد كان على المرشحين للوظائف السياسية أداء اختبار لتحديد مدى كفاءتهم، وتعقب ذلك عملية اختيار تقيم سلوكهم الأخلاقي وتحدد المستوى الذي سيُعين فيه[53]. ولقد شهدت فترة حكم سلالة سونغ Song تدعيم نظام الامتحانات، والذي أضحى القناة الرئيسة للانخراط في طبقة الموظفين: حيث كان يُعيَّن جميع المرشحين الناجحين الذين أجروا امتحاناتهم في العاصمة في مناصب حكومية[54]. وطبق حكام سونغ إصلاحات في نظام الامتحانات بهدف إضفاء الطابع المؤسسي عليها خلال

الألفية التالية، ومن قبيل ذلك تحديد ثلاثة مستويات للامتحانات ووضع جدول زمني على ثلاث سنوات لها[55].

توقف العمل بنظام الامتحانات فترة قصيرة في بداية حكم سلالة يوان Yuan (المغولية) (1280-1368) بيد أنها أعادت العمل به متأخرا في العام 1313. وأدمج حكام يوان جوانب مما أدخلته سلالة سونغ تحت مسمى «تعلم الطريق» (أو الكونفوشية الجديدة) في برنامج الامتحانات، غير أن نظام الامتحانات كان طريقا صغيرا للانخراط في التوظيف. وقد زاد النظام نضجا في عهد سلالة مينغ: حيث أضحى النجاح في الامتحانات على المستوى الإقليمي يفتح الباب، للمرة الأولى، أمام السلك الوظيفي. ولقد وفرت الأفكار المتصلة بالكونفوشية الجديدة، المتعلقة بالتفكير الأخلاقي وفن الحكم التقليدي، نماذج مهمة لمواد الامتحانات (والأورثوذكسية الفكرية بشكل أكثر عموما) خلال فترة حكم سلالتي مينغ وتشينغ (مانشو Manchu)[56]. وانتشر نظام الامتحانات أيضا في كوريا وفيتنام بوصفها وسيلة لتحديد المواطنين ذوي المواهب (وإحكام السيطرة عليهم)[57].

وإذا كان مفهوم الجدارة بوصفه أسلوبا لاختيار الموظفين من خلال الامتحانات كان مشوبا من الناحية العملية، خصوصا قرب نهاية فترة حكم السلالات[58]، فإن النظام بأكمله كان موضع تحدٍّ نتيجة للهزائم العسكرية المهينة على أيدي القوى الفرنسية والبريطانية واليابانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتمثل السؤال الرئيس الذي طرح نفسه آنذاك في معرفة كيفية بناء قوة وطنية تعتمد على التعبئة الشعبية لتحقيق الأهداف الجماعية، وفي هذا الخصوص نُظر إلى نظام التعليم الغربي المصمم للتعبئة الجماهيرية، عوضا عن التوظيف البيروقراطي، باعتباره مفتاحا للتعبئة الشعبية[59]. ونتيجة لذلك أُلغي نظام الامتحانات في العام 1905 على اعتبار أنه لم يكن متناسبا مع السعي إلى تحقيق القوة الوطنية. والمفارقة أن العالم الغربي قد شرع في الوقت ذاته في تبني نظام الامتحانات القائمة على مفهوم الجدارة وسيلةً لتحديث نظمه السياسية[60]، ولكن مع وجود فارق جوهري: حيث استُخدِمت الامتحانات لاختيار الموظفين العموميين الذين تتمثل مهمتهم الرئيسة في تنفيذ قرارات المسؤولين المنتخبين بشكل ديموقراطي، وليس لاختيار المسؤولين السياسيين الذين يمتلكون سلطة اتخاذ القرارات في مجال واسع من الأمور التي تؤثر في الجماعة السياسية[61].

يمكن تفسير طول فترة استخدام نظام الامتحانات وتأثيره العالمي بما اتسم به من مميزات اجتماعية. فأولا، وبشكل أوضح، تميز نظام الامتحانات الإمبراطوري نسبيا بالعدالة والحيادية كأسلوب لاختيار المسؤولين السياسيين الذين يتمتعون بقدرات عالية مقارنة بالنظم السياسية التي اختارت حكامها على أساس العرق أو الجنس أو الروابط العائلية أو الاتصالات الاجتماعية. وفي مرحلة الانتقال من سلالة تانغ إلى سلالة سونغ، اتبعت الدولة الصينية نظام الامتحانات على الأقل جزئيا بهدف التصدي لنظام الاحتكار التعليمي والسياسي الذي أقامته الأرستقراطية العائلية. وخلال فترة حكم سلالة سونغ وسع الإمبراطور من نطاق الامتحانات ونظام المدارس الحكومية لمواجهة نفوذ الأرستقراطية العسكرية، مضاعفا أربع مرات عدد أولئك الذين نجحوا في الامتحانات، وموسعا من نطاق القاعدة الاجتماعية للموظفين-الدارسين. وكما أوضح مؤسس سلالة سونغ، الإمبراطور تايزو Emperor Taizu (960-976): «تمسكت الدولة بنظام الامتحانات لاختيار الدارسين، واختيار الرجال ليصبحوا مسؤولين. وحيث إن اختيار وتوظيف الأشخاص في الوظائف العامة أفضل من [تعيينهم] بناء على المجاملات في الصالونات الخاصة، فإن هذا سيخدم في تصحيح العادات التي كانت مفقودة»[62]. ولضمان النزاهة في عملية الامتحانات وضع حكام سونغ إجراءات لاتزال محل استخدام إلى اليوم، ومن أمثلة ذلك أسلوب التصحيح الأعمى (حيث كان يُعاد نسخ أوراق الإجابة لتجنب إمكانية تعرف المصححين على صاحب الورقة عن طريق خط يده)[63]. ومن الناحية العملية عانى النظام في كثير من الأحيان الغش الذي دمر مزاعم الحيادية والنزاهة (خصوصا في بعض الحقبات، من قبيل حقبة سلالة سونغ الشمالية، وأواخر سلالة مينغ، وكذلك أواخر سلالة كينغ)، ولكنه تمكن (كما يزعم)، في أفضل أوقاته، من التقليل من تأثير العوامل التعسفية في عملية اختيار ذوي المواهب السياسية بالمقارنة بنظم أخرى في مناطق مختلفة في الوقت نفسه. ويشار هنا إلى أن نظام الامتحانات في التعيين للوظائف السياسية يؤدي في الصين المعاصرة دورا مماثلا. وإذا كان من الصحيح أن العديد من القادة السياسيين على مستوى القمة هم («الأمراء الصغار») من أبناء العائلات السياسية القيادية في البلاد من العهد الثوري، فإنه من الصحيح كذلك أنهم بدأوا الصعود إلى السلطة قبل إقرار (أو إعادة إحياء) عملية الامتحانات لاختيار الموظفين

السياسيين في تسعينيات القرن الماضي. وأخذا بعين الاعتبار الطبيعة التنافسية العالية في امتحانات الجامعات وتلك الخاصة بالالتحاق بالخدمة العامة، والتي يُنظَر إليها بشكل متزايد باعتبارها مراحل ضرورية في عملية التوظيف السياسي، فإنه من الأرجح أنه سيكون هناك انخفاض في نسبة «الأمراء الصغار» في النظام السياسي خلال عقدين أو ثلاثة من الزمن.

ثانيا، سمح نظام الامتحانات بحراك اجتماعي أكبر مما هو الحال في نظم أقل تطبيقا لنظام الجدارة. وكما أوضح الرقيب - موظف سياسي مهمته انتقاد السياسات الحكومية الخاطئة - وانغ جي Wang Ji في القرن العاشر: «إذا لم يكن الاختيار القائم على الامتحانات صارم، فإن الأقوياء سيسعون ليكونوا في المقدمة وسيكون من الصعب على الأيتام والفقراء أن يتقدموا»[64]. ولقد أشارت السجلات التي تعود إلى سلالة سونغ إلى وجود إمكانية كبيرة للحراك الاجتماعي إلى أعلى من خلال اجتياز الامتحانات الإمبراطورية: ففي العام 1148، على سبيل المثال، نجح 330 شخصا في الامتحانات الوطنية، ومن بين 279 شخصا تضمنت سجلاتهم معلومات عن العائلة، كان هناك 157 ليس لديهم أقارب يعملون في الحكومة[65]. ومع ذلك فإن الواقع لم يعكس دائما (أو حتى عادة) أسطورة الفلاح الصغير الفقير الذي يتمكن من تحسين وضعه اعتمادا على جدارته وعمله الشاق[66]. وفي هذا الصدد ذهب بينجامين إلمان Benjamin Elman(*) إلى أن الحراك الاجتماعي لم يكن على الإطلاق هدف سياسة الدولة في أواخر العهد الإمبراطوري في الصين (1400-1900). وقد كان للنجاح في الامتحانات متطلبات أدبية، الأمر الذي أدى إلى الاستبعاد الفعلي لأغلب الفلاحين والحرفيين والبائعين (أما النساء فقد كُنَّ مستبعداتٍ بطريقة رسمية). وواقع الأمر أن المتطلبات الأدبية كانت تعني أن أبناء العائلات ميسورة الحال فقط هم من يستطيعون الاستعداد والنجاح في الامتحانات، وأن عملية الحراك الاجتماعي كانت بشكل أساسي نتيجة غير متوقعة لحركة إلى أعلى (أو إلى أسفل) بين النخب (الطبقة الأرستقراطية والتجار والعسكريين) والنخب السياسية (العليا)

(*) أستاذ الدراسات الصينية بجامعة برينستون. [المترجم].

التي حصلت على شهادات. وإلى الحد [القليل] الذي كان معه حراك سياسي إلى أعلى من الطبقات الأدنى، فقد كان ذلك بشكل طبيعي من خلال امتلاك الثروة التجارية، على أن يعقب ذلك اجتياز الامتحانات، وقد استغرقت هذه العملية أكثر من جيل واحد[67]. أما في الصين المعاصرة فمن الناحية النظرية الامتحانات مفتوحة أمام جميع المواطنين وأغلبهم متعلم، ولكن الخليفة الطبقية لايزال لها تأثير في النتيجة لأن عملية الدراسة لاجتياز الامتحانات تحتاج إلى الكثير من الوقت والمال، كما تتطلب تفرغا تاما والاستعانة بمدرسين خصوصيين، وهو ما لا تستطيع الأسر الفقيرة تحمله[68].

ثالثا، وفر نظام الامتحانات الإمبراطوري عاملا من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي. حيث مكّن الدولة من الحصول على ولاء النخب المحلية الذين نجحوا في الامتحانات، ومن ثم ضمان اندماجهم في الدولة الصينية في مواجهة التيارات التي تسعى إلى الاستقلال الإقليمي وتفكيك النظام المركزي (في الصين الإمبراطورية وزّع نظام الامتحانات جوائزه وفق حصص مخصصة للأقاليم والولايات، وترتب على ذلك أن المسؤولين في الإمبراطورية كانوا يُعيَنون من جميع أرجاء البلاد، بأعداد تتناسب مع عدد سكان كل إقليم). وعلى الرغم من أن نسبة ضئيلة فقط ممن دخلوا مسابقة الامتحانات كان يمكنها توقع، بدرجة معقولة من الثقة، أن تتسلق إلى قمة السلم، فإن مجرد النجاح حتى إن كان بمعدل ضئيل كان من شأنه أن يسمح للفرد بالانضمام إلى أفراد الطبقة المثقفة، الذين كان يتوقع لهم أن يكونوا موظفين رسميين محتملين، ومن ثم كانوا يحصلون على امتيازات ومقام اجتماعي متميز[69]. أما فيما يتعلق بنسبة الـــ 95 في المائة الذين لم يتمكنوا من أن يصبحوا موظفين رسميين، فإن إتقان اللغة الكلاسيكية، وهو شرط ضروري خلال فترة الإعداد للامتحانات، أفرز طبقة متعلمة لها مقام اجتماعي متميز مكّنها من احتراف مهن من قبل الطب والتعليم والفلك والطباعة والنشر[70]. وحتى أولئك الذين شعروا بحق أنهم قد رسبوا كانوا يسعون إلى تمكين أبنائهم من تحقيق النجاح: فنزاهة الامتحانات النسبية في بداية حكم سلالة سونغ كان من شأنها أن تسمح لأي ذكر في النخبة بأن يأمل في أن يحصل أبناؤه على الحق في الالتحاق بالسلك الوظيفي[71]. وكان اتساع نطاق الامتحانات الإقليمي والجغرافي وامتداده من العاصمة (في فترة حكم سلالة

تانغ) إلى الأقاليم (في فترة سلالة سونغ) ثم إلى إجمالي ألف وخمسمائة مقاطعة (في فترة حكم سلالات مينغ-كينغ) يعني أن النخب المحلية وأفرادها الطامحين في كل أرجاء البلاد تعلموا وأتقنوا قيما متشابهة. باختصارٍ منح نظام الامتحانات كلا من «الفائزين» و«الخاسرين» دورا في النظام، ومع ذلك فإن هناك حالات قليلة ذائعة الصيت لأشخاص رسبوا في الامتحانات وأصبحوا من الخارجين عن القانون أو المتمردين، أو تحولوا إلى شعراء غير راضين[72].

وأخيرا، ولكن ليس أقل أهمية، حقيقة أن الحكومة المركزية شجعت بشكل كبير، من خلال نظام الامتحانات، الدراسات الأدبية ومنحت المدنيين وظائف مهمة (بما في ذلك، منذ سلالة سونغ فصاعدا، المناصب العسكرية الرئيسة) كان يعني الإبقاء على الضباط العسكريين، الذين كانوا يهتمون بشكل ملحوظ بالقوة الجسدية، في حالة خضوع للمدنيين، وهو ما يفسر قلة محاولات الانقلاب العسكري للوصول إلى السلطة (بدءا من عهد سلالة سونغ فصاعدا) مقارنة بالمجتمعات الأخرى[73]. وربما كان نظام الامتحانات الأداة الرئيسة للنظام الإمبراطوري لترسيخ نفوذه الثقافي والاجتماعي والسياسي، وتبع إلغاء هذا النظام في العام 1905 نتائج غير متوقعة مما أسرع من عملية زوال النظام الإمبراطوري ككل[74]. وقد (أُعيد) العمل بنظام الامتحانات في الوقت الحالي لاختيار الموظفين السياسيين، من دون أن يصاحب ذلك الأخذ بمظاهر أخرى من العصر الإمبراطوري (كالملكية على سبيل المثال)، فضلا على وجود وسائل أخرى كثيرة لترك الأثر في المجتمع الصيني، لكن النزاهة الملحوظة لنظام الامتحانات (بالمقارنة بالبدائل الأخرى) مازالت تساعد على توفير عنصر مهم للشرعية، ومن ثم الاستقرار للنظام السياسي.

وأخيرا، مكَّن نظام الامتحانات من الحد من استغلال السلطة السياسية. كان المفكرون قبل العهد الإمبراطوري، كما سبق الإشارة، يعتقدون في ضرورة توزيع السلطة السياسية على أساس الجدارة والفضائل. لكنهم أيضا اعتقدوا بالملكية، والملك يحصل على مركزه بالميلاد أكثر من أن يكون ذلك بالجدارة. وليس من شأن ذلك أن يمثل مشكلة في عالم مثالي يوجد فيه ملك حكيم، كما أوضح ذلك الحكيم الصيني زونزي Xunzi الذي قال: «إن ابن السماء [الحقيقي] هو الأكثر احتراما فيما يتصل بسلطته ومكانته وليس له منافس في

السماء.... إن أخلاقياته نقية، وعلمه وسماحته شديدو النقاء»[75]. ومع ذلك فقد كان واضحا تماما أن الملوك الذين وُجدوا كانوا ذوي قدرات متواضعة بالمقارنة بذلك؛ فحتى منسيوس، الذي كان أكثر المفكرين مثالية آنذاك، قال إن الملك الحقيقي يأتي فقط مرة كل خمسمائة عام (مشيرا إلى أنهم في عصره كانوا ينتظرون مجيئه لسبعمائة عام)[76]. وبالتالي فإن السؤال تمثل في معرفة كيفية تجنب أن يوقع الحكام غير الأكفاء خسائر لا يمكن إصلاحها في الدولة في فترات وجودهم (ويقصد بذلك أغلب الوقت). وفي هذا الصدد اقترح زونزي ما بدا حلا عبقريا فحواه أن الحاكم، على الرغم من أنه شخص ذو سلطة مطلقة، يلزم عليه أن يوكل الجانب الأكبر من مهماته اليومية إلى مساعدين يتمتعون بالجدارة: «وعليه أن يبحث بجد عن [مسؤولين أكفاء]، ويرتاح فقط بعد تعيينهم»[77]. ولكن زونزي لم يكن في إمكانه أن يتوقع الحجم الهائل للجهاز الإداري اللازم لدولة إمبراطورية ضخمة، كذلك فإن فكرة أن يضطلع شخص واحد باختيار وتعيين جميع الموظفين الذين يتمتعون بالجدارة لم تكن عملية في الصين الإمبراطورية[78]. وقد كان من شأن نظام الامتحانات الإمبراطورية أن يحل المشكلة، حيث أثبت أنه آلية على درجة من الكفاءة النسبية في اختيار المسؤولين السياسيين لممارسة السلطة (وعدم اختيار الأغلبية الساحقة). كما يمكن لهؤلاء أن يكبحوا سلطة الحكام الضعفاء وغير الأكفاء (وأن يؤدوا العمل بشكل لا يستطيع أكثر الحكام كفاءة أن يؤديه بسبب ضيق الوقت وعدم امتلاك الخبرة)[79]. وعلى الرغم من أن الإمبراطور كانت له الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بنظام الامتحانات، فإن إدخال التعديلات على المدى الطويل لم يكن ممكنا من دون موافقة النخبة[80]. ويقيد نظام الامتحانات في الصين المعاصرة من سلطة النخبة السياسية من خلال تقييد عملية النجاح في الاختبار؛ وعلى الرغم من أن نظام الامتحانات للالتحاق بالجامعة، الذي ينظر إليه باعتباره طريقا للنجاح السياسي، به الكثير من العيوب، فإنه قد يكون أقل المؤسسات من حيث الفساد السياسي في الصين.

وأيا كانت مزايا نظام الامتحانات الإمبراطوري، فإنه كان بعيدا عن أن يكون نظاما مثاليا لاختيار الحكام السياسيين الذين يتمتعون بالجدارة والفضيلة. فقد

توالت الانتقادات التي وضعت موضع التساؤل المقترب المهني في التعليم، كما ثارت تساؤلات أخرى بشأن ما إذا كانت الامتحانات تختبر النوع الصحيح من الجدارة المطلوب توافره لعملية صنع قرار سياسي يتسم بالذكاء والمعرفة. وهكذا فإنه في نهاية ستينيات القرن الحادي عشر (1060s) ألغى المصلح الراديكالي وانغ آنشي Wang Anshi الأجزاء المتعلقة بنظم الشعر التقليدي من الامتحانات الإمبراطورية باعتبار أنه لا صلة لها بالوظائف الرسمية في المكاتب الحكومية. ودافع وانغ عن برنامج تعليمي يتسم بطبيعة عملية أكثر، الأمر الذي تطلب تغيير مضمون الامتحانات وإصلاح نظام المدارس. وعلى الجانب الآخر عبَّر خصوم وانغ عن تذمرهم من التحكم الأيديولوجي غير المسبوق في مضمون البرنامج التعليمي، والذي كان أقل فائدة في اختيار الموظفين العامين الموهوبين - «اليوم في جميع الولايات والمقاطعات لا توجد امتحانات تختبر قدرة الطالب على الكتابة. وأول شيء ينظر إليه الممتحنون هو ما إذا كانت إجابات المرشح تتناول موضوعات كان ينظر إليها باعتبارها محظورة. فإذا ما اقتربت اللغة التي يستخدمها المرشح من هذه الموضوعات، وبغض النظر عن جودة ما كتبه، لن يمكنه المصححون من النجاح»[81].

شهدت مراحل تالية ظهور انتقادات مماثلة. ومن ذلك تلك التي تناولت أن المقالة الملقبة بـ«المقالة المكونة من ثمانية أرجل eight-legged essay»، والتي كانت أساسية في اجتياز الامتحانات الإمبراطورية خلال فترة حكم سلالتي مينغ وكينغ، حيث وصفت بأنها صِيغت حول تركيبة مصطنعة وجامدة لاختبار، من بين أشياء أخرى، قدرة الممتحن على إدخال إشارات وعبارات اصطلاحية كلاسيكية في الأماكن المناسبة. ومجددا كان جمود نظام الامتحانات هنا محل انتقادات قاسية، ومن ذلك ما ذهب إليه شانغ داي Zhang Dai، الكاتب المعروف في القرن السابع عشر، أن الأفضل من بين الدارسين «سيكتشف عدم جدوى ما يمتلكه من مواهب ومعرفة»، إلا إذا انضم إلى «القطيع بطريقة تنم عن الخضوع وقصور الرؤية، وتضمن أسلوبه كلمات مبتذلة، ويكون فقير المظهر، في حين تكون مشاعره الداخلية متعفنة.... كما أن [أولئك الذين نجحوا] في الامتحانات هم إما رجال متقدمون في العمر ينتظرون الموت، أو شباب سذج لا يفقهون شيئا» (يذكر أن شانغ داي نفسه لم يجتز الامتحانات الإقليمية التي كان من شأنها أن تمكنه من دخول الامتحانات في

بكين؛ وقد غرق في حالة من الكآبة واضطلع بدور الباحث الخاص كما عشق الفن)[82]. وباختصار، فقد كان من غير الدقيق القول بأن نظام الامتحانات الإمبراطوري كان يختبر بحق وجود المواهب السياسية العالية[83].

ولكن هل المشكلة تكمن في نظام الامتحانات في حد ذاته أم في مضمون وشكل نظام الامتحانات الإمبراطوري؟ إن الامتحانات الهادفة إلى الاختبار بغرض التعيين في الوظائف الحكومية حاليا يمكن، بل ويجب، تصميمها بشكل لا يهدف إلى تحقيق توافق أيديولوجي أو التزام جامد بالشكل المناسب. وفي حقيقة الأمر فإن امتحانات الخدمة الحكومية في الصين حاليا هي أقرب ما تكون إلى امتحانات قياس الذكاء IQ[84]، صُممت لاستبعاد أولئك الذين لا يمتلكون مهارات تحليلية عالية[85] (من غير المرجح بشكل كبير أن شخصا مثل سارة بالين(*) Sarah Palin أو محافظ تورونتو السابق روب فورد(**) Rob Ford يمكنه أن ينجح في مثل هذه الامتحانات)[86]. كذلك فإنه يطلب فيها من المرشح الإجابة عن أسئلة تتصل بالسياسة، بهدف تحديد المرشحين الذين يمكنهم النظر إلى مسائل معقدة من وجهات نظر مختلفة بدلا من أن يكون ذلك من خلال نظرة أيديولوجية جامدة[87].

مع ذلك فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أن امتحانات الالتحاق بالوظيفة العامة يمكن تطويرها. فعلى سبيل المثال هناك حاجة إلى اختبار القدرة على صياغة توقعات: فصانعو السياسة على أعلى مستويات الحكومة يحتاجون إلى التعامل مع تعقيدات العالم ووضع تنبؤات معقولة بشأن المتوقع حدوثه بعد ذلك. وتذهب الأبحاث في علم الاجتماع إلى أن فن وضع التوقعات يعتمد أقل على الخبرة في مجال معين ومدى تكريس الشخص في تقليد معين، وإنما أكثر على المعرفة بالعديد من الأشياء المستمدة من مصادر مختلفة وقبول الغموض والتناقض باعتبارهما شيئين يتعذر تجنبهما في الحياة[88]. وبناء على ذلك، يلزم أن تختبر الامتحانات مجالا واسعا من المعرفة في ميادين متنوعة، ولا تقتصر فقط على كونها مجرد امتحانات قياس ذكاء.

(*) سارة بالين، هي حاكم ولاية ألاسكا السابق، ورشحها المرشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الجمهوري جون ماكين لشغل منصب نائب الرئيس حال انتخابه رئيسا لأمريكا. [المترجم].

(**) روب فورد، هو سياسي ورجل أعمال كندي اشتهر بمنصبه عمدة مدينة تورونتو، كبرى المدن الكندية، منذ ديسمبر 2010 وحتى ديسمبر 2013، وكذلك بمعاداته للأقليات في كندا، كما وجهت له انتقادات واسعة لتعاطيه المخدرات وإدمانه على الكحول. [المترجم].

وهناك بعض التخصصات التي تتصل بوضوح بالسياسة العامة، مثل: الاقتصاد، وعلم البيئة، والعلاقات الدولية، ولذلك يلزم إعطاؤها وزنا أكبر. كذلك فإنه من المفيد اختبار مدى المعرفة بأحدث الأبحاث الخاصة بالانحياز المعرفي، لأن من شأن ذلك أن يمكن القادة من معرفة كيفية العمل بشكل منظم لتقليل التحيز خلال عملية صُنع القرار[89]. وفضلا على ذلك فإنه يلزم أن تختبر الامتحانات المعرفة الأساسية بالتاريخ مما يساعد قادة المستقبل على التعرف على عملية صنع القرار في الماضي (ما الذي كان جيدا وما الذي لم يكن كذلك) والتي قد لاتزال صالحة في الوقت الحالي[90]. أيضا توجد دلائل على أن أولئك الذين يتقنون لغتين يمتلكون قدرة عالية على مراقبة البيئة – وهي صفة مفيدة للقادة السياسيين - ومن ثم قد يكون من المفيد اختبار اللغة الثانية لدى المرشحين[91]. وأخيرا وليس آخرا، المعرفة الأساسية بالكلاسيكيات الكونفوشية قد تكون مفيدة في السياق الصيني تحديدا (وفي أي مكان آخر أيضا، بيد أن العديد من النصوص الأساسية لم تُترجم بعد): فالكلاسيكيات تمثل مستودعا غنيا بالمعرفة الثقافية حول كيفية التصرف بشكل جيد في السياسة (وفي المجتمع بشكل أكثر عمومية). وعلى أي حال، تلزم التوصية بدراسة كلاسيكيات الكونفوشية عوضا عن كلاسيكيات الماركسية التي تخلو بشكل واضح من النقاش حول الصفات الجيدة للحكام السياسيين وما عليهم من التزامات[92].

باختصار، يتطلب العصر الحالي وجود قادة سياسيين ذوي قدرات عقلية عالية – مهارات تحليلية، ومعرفة بمختلف التخصصات والتقاليد - ويمكن لنظام الامتحانات أن يساعد في اختبار وجود مثل هذه القدرات. وبالتأكيد لا يمكن إغفال أن هذا النظام يمثل آلية تشوبها عيوب. ومن الصعب الاتفاق على ما يجب أن تتضمنه الامتحانات بطريقة لا تخلو من الجدل. كما أن مسألة اختيار الممتحنين ربما تكون جدلية بدورها[93]. لكننا لا نستطيع تجاهل حقيقة أن كل آليات الاختيار السياسي تشوبها عيوب (ولا يمكن تجنب الجدل في هذا الخصوص)، ومن ثم فإن الهدف يتمثل في تعظيم المزايا وتقليل العيوب بالمقارنة بالنظم الأخرى. وبشكل واضح فإنه توجد حاجة إلى بحث اجتماعي يركز بشكل مباشر على أفضل الطرق لقياس القدرات الذهنية التي تتطلبها عملية صناعة القرار السياسي[94]. ولكنه قد يكون من الصعب المجادلة في حقيقة أنه على الرغم من وجود بعض مظاهر النقص،

فإنه يمكن للامتحانات على الأقل استبعاد المرشحين الذي لا تتوافر فيهم القدرات التحليلية الأساسية والمعرفة اللازمة بالعالم لاتخاذ قرارات مدروسة ومبررة أخلاقيا في أعلى مستويات الحكومة. في بلد مترامي الأطراف يصبح نظام الامتحانات أكثر النظم عدالة وفعالية لاختيار المسؤولين العموميين الذين يتمتعون بقدرات عقلية فوق المتوسط[95]. بيد أنه يجب التأكيد، كما سنرى لاحقا، أن الامتحانات لا يمكنها أن تؤدي الدور نفسه في استبعاد المرشحين الذين يفتقرون إلى المهارات الاجتماعية الأساسية والفضائل اللازم توافرها كذلك في صانعي القرار السياسي.

3 - عن الحاجة إلى المهارات الاجتماعية

على الرغم من أهمية المهارات الذهنية للقادة السياسيين، فإنها قد لا تكون الصفة الأكثر أهمية. فالمهارات الذهنية المطلوبة في البحث الأكاديمي الجاد - كالحاجة إلى الدخول بشكل علني في جدل باستخدام أفضل الحجج المضادة المتاحة، والاستعداد لتحدي الأفكار التقليدية، بل وحتى الوقوع في الخطأ إذا كان ذلك يساعد على توسيع حدود المعرفة، والإفصاح عن أفكار جديدة حتى إذا ما أسيء فهمها أو لم تحظَ بالترحاب عند طرحها – هي لا تشكل بالضرورة الصفات المطلوب توافرها في القادة السياسيين[96]. نحن على دراية بالقوالب النمطية للطالب الأكاديمي الذي يدرس كثيرا - الفيزيائي شبه المنعزل عن الناس أو الاقتصادي ذو مستوى الذكاء العالي - والذي لا يستطيع أن يتعامل مع الناس بطريقة «طبيعية». الأكاديمي الذي يدرس كثيرا من غير المرجح أن يكون قائدا سياسيا فعالا. هنا أيضا يمكن الاسترشاد بنظام الجدارة في سنغافورة. في الماضي كان يُختار القادة استنادا إلى أدائهم المتميز في التخصصات من قبيل الاقتصاد والهندسة. غير أن الأسلوب المتخشب والولع بالكتب لدى قادة سنغافورة السياسيين أضحى ينفر الكثيرين من أفراد الشعب، خصوصا الشباب الذين اكتسبوا طاقة وأضحوا مسيسين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة. ومن هذا المنطلق ذهب عدد متزايد من المنتقدين إلى القول بأنه يلزم على الحزب الحاكم أن يوسِّع مفهومه التقني والأكاديمي الضيق للجدارة ليعترف بشكل جزئي بأهمية النجاح السياسي للموهبة الاتصالية والذكاء العاطفي[97].

من المؤكد أن التمتع بذكاء من الدرجة الأولى ليس بالأمر الكافي للقيادة

السياسية، بل إنه ربما قد لا يكون حتى ضروريا. ونشير في هذا الخصوص إلى المقولة الشهيرة لأوليفر وندل هولمز Oliver Wendell Holmes بأن فرانكلين روزفلت كان لديه مستوى ذكاء من الدرجة الثانية ولكن مزاجا خاصا من الدرجة الأولى[98]. الأمر المهم – كما كتب بيل كلينتون - هو أن روزفلت أحاط نفسه بأشخاص نوابغ، لديهم معرفة أكبر منه في موضوعات محددة، وسمح لهم بالنقاش فيما بينهم – ومعه - خلال بحثهم عن السياسات الصحيحة التي يلزم اتباعها[99]. وبعبارة أخرى، فإنه من أجل النجاح السياسي ليس من الضروري أن يكون الشخص قادرا على صياغة أفكار جديدة ووضعها بشكل منظَّم (والذي يعتبر ربما أكثر الخصائص أهمية للذكاء من الدرجة الأولى)، ولكن على القائد أن يعيِّن مستشارين ذوي قدرات ومواهب عالية، وأن يكون ذكيا بدرجة كافية للاعتراف بما يمكن اعتباره حجة جيدة في عملية صناعة السياسة. وحتى القادة السياسيون الذين يتمتعون بشكل ظاهر بذكاء من الدرجة الأولى، من قبيل لي كوان يو، يعترفون بأهمية تعيين مستشارين موهوبين وتشجيعهم على الاضطلاع بمزيد من التفكير والنقاش بشأن السياسات السليمة[100].

لكن ماذا يعني أن يكون لدى القائد «مزاج خاص من الدرجة الأولى» كضرورة من أجل النجاح السياسي؟ مجددا فإن الإجابة ستختلف من سياق إلى آخر، فالمزاج المطلوب توافره في القائد السياسي في حالة الحرب ربما يكون مختلفا عما هو مطلوب في وقت السلم (على الرغم من أن فرانكلين روزفلت كان من بين القادة القليلين الذين نجحوا في كلا السياقين). ومن هنا يثور السؤال عن معرفة المهارات الاجتماعية التي يلزم توافرها في أوقات السلم؟ الكتابات عن القيادة في السياسة نادرا ما تستند إلى دراسات منظمة، لكن الأبحاث في مجال إدارة الأعمال يمكن أن تلقي بعض الضوء. كما أوضحنا في القسم الأول فإن هناك اختلافات رئيسة بين الصفات المطلوبة لإدارة الأعمال وتلك الخاصة بالقادة السياسيين، لكن بعض الصفات المناسبة في مجال الأعمال يمكن الاستفادة منها في عالم السياسة. وقد حلل دانيال غولمان Daniel Goleman نماذج الكفاءة في 188 شركة ووجد أن «القادة الأكثر فعالية يتشابهون في نقطة حاسمة: جميعهم لديهم درجة عالية مما أصبح يتعارف على تسميته بالذكاء العاطفي». وبشكل أكثر تحديدا فإن هناك مجموعة تضم خمس مهارات مكنت أفضل القادة من تعظيم أدائهم وأداء أتباعهم: الوعي

بالذات (معرفة نقاط القوة والضعف لدى الفرد، والدوافع، والقيم، والتأثير في الآخرين)؛ تنظيم الذات (السيطرة أو إعادة توجيه الدوافع والمزاج المشتت)؛ الدوافع (الاستمتاع بالإنجازات بذاتها)؛ التعاطف (فهم التركيبة العاطفية للآخرين)؛ والمهارة الاجتماعية (إقامة الصلات مع الآخرين لتوجيههم إلى اتجاهات مرغوب فيها). وكلما زاد معدل امتلاك القادة لهذه المهارات، كان أداء شركاتهم أفضل. كذلك فإن المهارات المعرفية من قبيل التفكير في الصورة الكبيرة والرؤية بعيدة المدى تهم، لكن الذكاء العاطفي أثبت أنه أكثر أهمية بمقدار الضعف من معدلات الذكاء والمهارات الفنية. وفضلا على ذلك، فإن «الذكاء العاطفي لعب دورا مهما ومتزايدا في المستويات العليا للشركات، حيث لا قيمة للاختلافات الفنية. وبعبارة أخرى فإنه كلما كانت مرتبة الشخص الذي يعد بطلا في الأداء أعلى، ظهرت قدرات تنبع من الذكاء العاطفي باعتبارها أساس فعاليته (أو فعاليتها)».

هذه النتائج ربما قد لا تنطبق بشكل مباشر على السؤال الخاص بالعناصر التي تشكل القائد السياسي الفعال، بيد أن هناك درجة من درجات التوازي: فعلى سبيل المثال، الأسباب التي تجعل من التعاطف مكونا مهما بشكل خاص للقيادة في الأعمال – «الاستخدام المتزايد لفرق العمل؛ الوتيرة السريعة للعولمة؛ والحاجة المتصاعدة إلى الحفاظ على المواهب»[101] - تنطبق أيضا على القيادة في السياسة. فإذا كانت هناك اختلافات بين متطلبات القيادة في عالمي الأعمال والسياسة، فإن ذلك لا يضعف بالضرورة، بل وربما يقوي، الحجة لمصلحة الذكاء العاطفي. على سبيل المثال فإن حقيقة أن القادة السياسيين لدول كبيرة يحتاجون إلى التعامل مع جماعة أكبر وأكثر شمولا من أصحاب المصلحة هي أكبر مما يتعامل معه أغلب قادة الأعمال، تعني أن المهارات الاجتماعية ربما تكون حتى أكثر أهمية في السياسة. فالقائد السياسي يحتاج ليس فقط إلى أن يتواصل، ويتعاون، ويصل إلى حلول وسط مع أقرانه، ولكن أيضا إلى أن يلهم ويقنع قطاعات مختلفة في المجتمع و(إلى حد أقل) أعضاء المجتمع الدولي.

أخذا بعين الاعتبار أن المهارات الاجتماعية ذات أهمية بالنسبة إلى القيادة السياسية الفعالة[102]، فإن السؤال التالي يتعلق بمعرفة الآليات التي يمكنها أن تزيد من احتمالات اختيار قيادات سياسية تتمتع بمهارات اجتماعية عالية. وفي هذا

الصدد نشير إلى أن إحدى مزايا الديموقراطية هي أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يُنتخب الشخص من دون أن يتمتع بمهارات اجتماعية عالية: فعملية الانتخابات تتضمن اتصالات مباشرة مع الشعب، ومن جانبهم فإن الناخبين يميلون إلى مكافأة القادة ذوي المهارات الاجتماعية الجيدة. أما في نظام سياسي يقوم على الجدارة، حيث لا توجد قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» لاختيار القادة في القمة، تظل الإجابة أقل وضوحا. فالامتحانات يمكنها أن تختبر القدرات الذهنية (حتى وإن لم يكن ذلك بشكل مثالي)، غير أنه من الأصعب قياس القدرات الاجتماعية. فالامتحانات يمكن أن تكافئ المرشحين المثابرين الذين يعملون بجد، ولكن هذا لا يعني أن من يجتازون الامتحانات يمكنهم العمل بتناغم مع الأشخاص الآخرين من أجل إنجاز الأعمال. فالامتحانات يمكن أن تتضمن أسئلة تطلب من الممتحنين النظر في مسائل سياسية أو معضلات أخلاقية من وجهات نظر مختلفة، بغية استبعاد الممتحنين الذي لا تسمح لهم خلقتهم بتقديم حجج مقبولة تغطي جميع وجهات النظر (ونشير هنا إلى أنه ربما كان يمكن استبعاد هتلر في هذه الحالة)[103]، غير أن معظم الأشخاص الأذكياء يمكنهم الإجابة عن هذه الأسئلة سواء كانوا يستطيعون التفكير من وجهة نظر مختلفة أم لا في مواقف حقيقية في العالم. وربما تكون هناك أهمية خاصة للامتحانات في الصين لاختبار المعرفة بتاريخ البلاد - إذا كانت هناك طريقة لوصف المثقف الصيني، فإنه يتصل بالإحساس بأنه يمثل جزءا من تقاليد تاريخية عظيمة، وكثير من اللغة الصينية يدور حول الاستشهاد بالتلميحات أو العبارات التاريخية الصحيحة في السياق المناسب؛ وبالتالي فإن القائد الذي يجهل بشكل كبير التاريخ الصيني هو شخص من غير المرجح أن يكون قادرا على إقناع رفاقه بغض النظر عن مدى ما تتصف به مقترحاته من ذكاء - غير أن المعرفة التاريخية في الاختبار لا يمكنها أن تكشف لنا الممتحنين الذين لا تتوافر فيهم مهارات اجتماعية وأولئك الذين يتمتعون بها. وقد يساعد اختبار المعرفة بلغة أخرى كذلك في تحديد القدرة على التفكير من وجهة نظر مختلفة (على الأقل كثير من طغاة العالم الذين يتحدثون لغة واحدة كان يمكن استبعادهم)، ولكن هناك حاجة إلى بحث اجتماعي علمي لإظهار أن أولئك الذين يتحدثون أكثر من لغة لديهم قدرة عالية على التفكير من وجهة نظر الآخرين[104]. وأخيرا نشير إلى أن الامتحانات

النفسية للقادة في عالم الأعمال أضحت محل ازدراء[105]، فالشخص الذكي يمكنه أن يتعلم النصوص المتصلة بالمهارات الاجتماعية وأن يحقق نتائج عالية في الامتحانات من دون أن يكون قادرا على ممارسة هذه المهارات في العالم الاجتماعي.

انطلاقا مما تقدم، يثور التساؤل عما يمكن فعله. يتمثل أحد المقترحات في طلب دليل على الكفاءة الإدارية من المرشح لتأهيله لاجتياز الامتحان، حيث إن الأداء الجيد في المستويات الدنيا من الحكومة يشير إلى أن القائد المحتمل لديه مهارات اجتماعية جيدة[106]. ولقد أشار المؤرخ كيان مو Qian Mu إلى مزايا نظام الجدارة السياسية في عهد سلالة هان الحاكمة: المرشحون للامتحانات الأدبية جاءوا بشكل كبير من العائلات الأرستقراطية التي زودتهم بمعرفة مناسبة لقواعد السياسة والسلوك الجيد بالمفهوم التقليدي، وبالتالي فإن الناجحين في الامتحانات كانوا مجهزين بشكل جيد بالمهارات الاجتماعية والعملية للنجاح السياسي[107]. وكنتيجة لذلك، أمكن لسلالة هان تجنب المشكلة الخاصة بالمرشحين المتمسكين بشدة بالتعاليم التقليدية والتي واجهت السلالات التالية. غير أن هذه الصفات في الامتحانات قوضت الوضع المثالي القائل بأن كل المواطنين يجب أن تكون لديهم فرصة متساوية للعمل في الخدمة العامة. ويتمثل الحل لهذه المعضلة في المطالبة بدليل على الكفاءة الإدارية (أو السياسية) بعد الامتحانات، وليس قبلها. بمعنى أن النجاح في الامتحانات يجب ألا يكون مسوغا كافيا لتبوؤ المراكز العليا: وإنما يلزم أن يتلوه الحصول على دليل على الأداء الجيد في المستويات الدنيا للحكومة، باعتباره شرطا لمزيد من الترقية إلى مناصب عليا في سلسلة القيادة السياسية[108].

لكن كيف يمكننا قياس الأداء الجيد للقادة السياسيين؟ في إدارة الأعمال، كما ذكرنا، تتميز الإجابة بأنها مباشرة نسبيا: فمن يكون أداؤهم جيدا يسهمون في تحقيق فوائد للشركة، وكلما زادت مساهمتهم في هذا الخصوص، دل ذلك على أنهم يؤدون عملهم بشكل جيد[109]. أما فيما يتعلق بعمل الحكومة فإن ما يمكن اعتباره أداء جيدا هو أمر قابل للجدل إلى حد كبير، وتعتمد الإجابة، على الأقل جزئيا، على رأي من يتلقى هذه السياسات، وليس فقط على ما يعتبره قادة الحكومة أداء جيدا. واستنادا إلى ما تقدم، يمكن القول بإمكانية قياس أداء القادة السياسيين بطرق موضوعية في ظروف معينة. فبالنظر إلى حالة الصين على مدار العقود الثلاثة

الماضية أو ما يقرب من ذلك، ساد اتفاق بين كل من القادة والشعب على الأولوية الرئيسة التي وضعتها الحكومة والمتمثلة في تقليل الفقر. وحيث إن النمو الاقتصادي يمثل شرطا أساسيا للقضاء على الفقر، فقد كانت تتم ترقية الموظفين الصينيين وفقا لمستوى النمو الاقتصادي في مناطقهم[110]. وبشكل جزئي على الأقل، فإنه نتيجة لتطبيق هذه الآلية اعتبرت الصين الدولة الوحيدة التي حققت أكبر إنجاز في تقليل الفقر في التاريخ الإنساني[111]: وقدر البنك الدولي أن معدل الفقر انخفض فيها من 85 في المائة إلى 15 في المائة بين العامين 1981 و 2005، بما يعادل ستمائة مليون شخص انتُزعوا من براثن الفقر[112].

ولا حاجة إلى القول بأن نظام الترقية لم يعمل دائما وفقا لآلية الأداء الاقتصادي الجيد. فعلى مستوى القرى المحلية اعتمدت الترقية غالبا على العلاقات الشخصية[113]. كما أن آليات الاختيار للمناصب على المستوى المركزي مازالت غير شفافة وربما تعتمد على المحسوبية أكثر من الأداء الاقتصادي[114]. وطبقا للتقرير الصادر عن إدارة التنظيم في الحزب الشيوعي الصيني، فإن ما يقرب من 25 في المائة من الكوادر ينظرون إلى إجراءات الترقية الوظيفية باعتبارها «إجراءات فارغة» وذلك لتغطية حقيقة أن القرارات اتُخذوا مسبقا على مستوى عالٍ[115]. وإجمالا فإن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن الموظفين الصينيين يُختاروا ويُرقوا بشكل متزايد استنادا إلى الأداء[116].

تتمثل المشكلة الأكثر خطورة في أن المعيار المناسب لقياس الأداء يحتاج إلى تغيير. فالآن بعد أن أُخرجت مئات الملايين من الصينيين من حالة الفقر، ما هو المطلوب من الحكومة أن تفعله للشعب؟ في حقيقة الأمر، أضحت مهمة الحكومة أكثر تعقيدا نتيجة لوجود مزيد من المصالح المتنوعة ومطالبات كثيرة من أجل الحصول على درجة أكبر من المشاركة السياسية، ومن ثم لم تعد جودة الأداء الاقتصادي هي المعيار المقبول على نطاق واسع للأداء المتميز. وكذلك فإن ما يعتبر أداء متميزا لم يعد في الإمكان تحديده فقط من القمة: فأكثر من أي وقت مضى أضحى ما يريده الشعب وما يفكر فيه أمورا مهمة في تشكيل أولويات الحكومة. وفضلا على ذلك فإن عدم الالتزام بأي قواعد أخرى في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي أضحى ينظر إليه باعتباره ضارا بالمجتمع السياسي. فمن الواضح أن النمو الاقتصادي في الصين

جاء على حساب البيئة ورفاهية الشعب[117]، حيث تجاوز التلوث النزاعات على الأرض باعتباره مصدرا رئيسا لعدم الاستقرار الاجتماعي في الصين[118]. كذلك فإن عملية مكافأة الموظفين العموميين بشكل حصري بناء على ما يحققونه من نمو اقتصادي قصير الأجل أسهم في عملية فوضى تمدينية ملأت البلاد بعديد من «مدن الأشباح» الفارغة تقريبا من السكان [119].

في مواجهة هذا الوضع، دعا أكاديميون إلى تبني مقترب أكثر شمولا لقياس أداء الحكومة يأخذ في الاعتبار العديد من المؤشرات التي تسهم في التنمية البشرية المستدامة[120]. ولقد سمحت الحكومة الصينية نفسها بالتجربة - فعلى سبيل المثال قيَّم سكرتير الحزب في مقاطعة جيانغسو Jiangsu، لي يوان تشاو Li Yuanchao، نائب رئيس الجمهورية الحالي(*) أداء الموظفين المحليين استنادا إلى مؤشرات اجتماعية وبيئية بشكل يتعارض تماما مع المؤشرات الاقتصادية الخالصة التي اعتُمدت في السابق. وفي عموم البلاد أعلى القادة الصينيون شأن الأولويات البيئية من خلال نظام لتقييم الكوادر يتضمن بشكل واضح أهدافا بيئية[121]. ومع ذلك، فإن المشكلة تتمثل في أنه كلما زاد شمول المعيار أصبح أكثر إثارة للجدل. الحكومة تستخدم المعلومات الواردة من الناخبين، كما أنها تعتمد أيضا على وسائل التواصل الاجتماعي لتظل على دراية جيدة بتوجهات الرأي العام (انظر الأفكار الختامية، القسم الأول)، ولكن ماذا يحدث في حال سعت مجموعات مختلفة من السكان إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات متباينة وتعارضت أولويات الأغلبية مع ما يقدمه الخبراء بشأن ما يجب أن تكون عليه أولويات الحكومة؟ كيف يمكن تحديد أي عنصر أكثر أهمية، وبأي نسبة بالمقارنة بالعوامل الأخرى، من سيكون له حق تقرير المعيار الشامل؟ وحتى لو كان هناك اتفاق واسع على المعيار الشامل بين الحكومة والشعب الذي يتأثر بالسياسات، فإنه أصعب بكثير قياس الأداء في مجالات من قبيل الاستدامة البيئية - هل يلزم معاقبة المسؤولين الحكوميين لفشلهم في توقع مشاكل التلوث التي تأتي من البلاد المجاورة؟ - مع نتيجة أنه إزاء هذه الإشكاليات، يصبح معيار النمو الاقتصادي قصير المدى غالبا الطريقة التلقائية لقياس الأداء «الناجح»،

(*) تولى لي يوان تشاو منصب نائب رئيس الجمهورية في الفترة من 2013 إلى 2018. [المترجم].

بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية[122]. وباختصار فإن الأداء على المستويات المنخفضة في الحكومة هو مؤشر مهم على المهارات الاجتماعية المطلوب توافرها لتحقيق الأداء الجيد على المستويات الأعلى من الحكومة، ولكن يصبح قياس الأداء بطرق غير قابلة للجدل أكثر صعوبة مع ابتعاد الحكومة عن التركيز فقط على ملف خفض الفقر الذي يقاس بالنمو الاقتصادي. ومن ثم فإن هناك حاجة متزايدة إلى إيجاد طرق أكثر موضوعية لقياس المهارات الاجتماعية المطلوب توافرها في القادة السياسيين على مستوى القمة والتي يمكنها أن تساند المعايير غير الموضوعية لقياس الأداء على المستويات الحكومية الدنيا.

نحو آلية لترقية المسؤولين السياسيين ذوي المهارات الاجتماعية: أخذ الصفات على محمل الجدية

يمكن القول بأن الشركة أو المنظمة التي تعتمد على معيار الأقدمية في مجال الترقيات تقوض التزاما بالترقية بناء على معيار الجدارة. ولكن ماذا لو ثبت في نهاية الأمر أن توافر المهارات الاجتماعية المطلوبة في القيادة يتلازم مع كبر السن؟ تتمثل الإجابة في هذه الحالة في أنه سيكون عندئذ من المقبول ترقية الأشخاص الأكبر سنا. من وجهة نظر كونفوشية يبدو واضحا أن المهارات الاجتماعية من قبيل الوعي الذاتي، والتنظيم الذاتي، والتعاطف، تتزايد بطريقة طبيعية كلما تعمقت خبراتنا في الحياة. وكلما تقدمنا في العمر فإننا نكون قد جربنا أدوارا مختلفة (على سبيل المثال: الاهتمام بالآباء والأمهات الأكبر سنا)، كذلك تتعمق خبراتنا مع ممارستنا لبعض الأدوار (فالمدرس الذي لديه خبرة خمسة أعوام أفضل من مدرس حديث العهد بالمهنة)، الأمر الذي يزيد من قدرتنا على الفهم والتعاون مع أنواع مختلفة من الناس بهدف تحقيق الأهداف المرجوة، مادمنا نسعى إلى تحسين الذات ولدينا الرغبة في التفاعل الاجتماعي. وتتفق الأبحاث العلمية بشكل كبير مع هذه الحكمة الكونفوشية: «هناك شيء وحيد مؤكد: الذكاء العاطفي يزيد مع تقدم العمر»[123]. ونشير في هذا الخصوص إلى أبحاث فريدا بلانشارد فيلدز(*) Fredda Blanchard-

---

(*) فريدا بلانشارد فيلدز، هي أستاذ علم النفس بكلية علم النفس بمعهد جورجيا للتكنولوجيا. [المترجم].

Fields تقارن بين طرق استجابة المراهقين والبالغين لمواقف تتسم بالتوتر، وقد «أظهرت نتائجها أن البالغين المتقدمين في السن هم أكثر مهارة اجتماعيا من المراهقين عندما يتصل الأمر بتقييم موقف يتضمن عواطف متعارضة. فهم أقدر على اتخاذ قرارات تحافظ على العلاقات بين الأشخاص... كما توصلت إلى أننا كلما تقدمنا في العمر فإننا نصبح أكثر مرونة من الناحية العاطفية - وقادرون على التأقلم مع المواقف المتغيرة استنادا إلى ما لدينا من ذكاء عاطفي وخبرة سابقة، ومن ثم نتخذ (في المتوسط) قرارات أفضل من تلك التي يتخذها صغار السن»[124]. كما أظهر بحث آخر أن البالغين الأكبر سنا جيدون في عملية تجاوز المشاعر السلبية بسرعة لأنهم يقدرون العلاقات الاجتماعية أكثر من الإشباع الذاتي الذى يأتي من تمزيقها[125]. وباختصار فإن كون الشخص كبيرا في السن يحسن من فرصه لتطوير مهارات اجتماعية عالية.

يلزم أن تكون الأهداف السياسية لعملية الاختيار استنادا إلى الجدارة واضحة: فمن الأفضل ترقية الموظفين الأكبر سنا الذين من الأرجح أن تتوافر لديهم مهارات اجتماعية عالية ضرورية لإنجاز الأعمال[126]. في المقابل، تلزم الإشارة إلى أن البالغين الأكبر سنا يعانون تدهورا معرفيا مع وصولهم إلى الستينيات والسبعينيات[127]،

بالتالي قد يكون مناسبا وضع حد معين فيما يتعلق بعمر من يتولى القيادة السياسية. كذلك فإن من هم ليسوا بالصغار في السن ربما يعانون تدهورا في مستوى النشاط والصحة البدنية، الأمر الذي يدفع في اتجاه تبني مفهوم القيادة الجماعية على أعلى مستويات الحكومة حيث إن تدهور الحالة الصحية لأحد الأعضاء لن يمثل مشكلة كبيرة في هذه الحالة. وفيما يتعلق بالنظام الصيني الحالي للقيادة الجماعية فإنه يبدو، بدرجة أو بأخرى، قد حقق التوازن السليم بين مكافأة التقدم في المهارات الاجتماعية، والأخذ بعين الاعتبار التدهور المعرفي والبدني[128]: الأقدمية تؤدي دورا مهما في التأثير في اختيار أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي لكن يوجد سن غير رسمية للتقاعد وهو سن السبعين، وقد ترتب على ذلك أن معظم الأعضاء هم في منتصف الستينيات[129].

من المفيد أن نضع في اعتبارنا أن هناك كثيرا من الاستثناءات للقاعدة القائلة بأن الذكاء الاجتماعي يتزايد مع تقدم العمر؛ ومن ثم فإن السن يجب أن تكون

فقط أحد العوامل التي تؤثر في عملية الاختيار للقادة السياسيين. فعلى سبيل المثال يمكن تخصيص عدد من المقاعد للقادة المجددين والأصغر سنا (انظر الفصل الثالث، القسم الثاني) كما أن القادة الأصغر سنا يمكنهم أن يؤدي دورا مهما بصفة استشارية. لكن آليات الاختيار السياسي هي بالضرورة ليست على درجة من الكمال، وهنا يمكن لأبحاث علم الاجتماع (وكذلك المناقشات الفلسفية) أن تساعد في التقليل من صفة عدم الكمال: فأخذا في الاعتبار الاتجاه الموثق والقائل بأن مهاراتنا الاجتماعية تتزايد مع التقدم في العمر، فإنه يمكن الاستفادة بتضمين عامل العمر في عملية التقييم باعتبارها وسيلة لضمان توافر المهارات الاجتماعية المطلوبة لعملية صناعة قرار فعالة.

يعتبر الجنس عنصرا آخر جيدا يلزم أخذه في الاعتبار في مجال قياس مدى توافر المهارات الاجتماعية. وقد أوضح المديرون التنفيذيون، الذين استُطلع رأيهم حول النماذج المختلفة للقيادة، أن النساء كن أكثر تعاونا، وأفضل إصغاء، ويمتلكن قدرة أعلى على إقامة علاقات اجتماعية أفضل، بالإضافة إلى أنهن أكثر تعاطفا وعقلانية[130]. وأوضح علماء الأعصاب أن النساء يتخذن قرارات تتضمن أقل قدر من المخاطر، وأكثر حسما في ظل ظروف يسودها التوتر الشديد، الأمر الذي ربما يفسر حقيقة أو وجود امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارات المؤسسات ذات رأس المال الضخم قد مكَّنها من تحقيق مستوى أداء أعلى بنسبة 26 في المائة في الأعوام التي سبقت وتلت الأزمة المالية في العامين 2007 و2008 مقارنة بالشركات التي اقتصرت مجالس إداراتها فقط على الرجال[131]. وقد طبَّق الباحثون في دراسة أخرى أسلوب «التغذية المرتدة بزاوية 360 درجة»(*) لأكثر من 7280 تنفيذيا، وكانت نماذج التقييم قد مُلئت من الأقران والرؤساء والمرؤوسين. وقد كشفت النتائج عن حصول النساء على تقييم أعلى من الرجال في كل مستوى من مستويات الإدارة، بل إنه كان واضحا أنه كلما ارتفع المستوى، تزايدت الفجوة مع الرجال. وقد حصلت النساء على تقييم أكبر في اثنتي عشرة من بين ست عشرة كفاءة حددها

(*) المقصود بذلك عملية تُجمع من خلالها تعليقات من مرؤوسي الموظف وزملائه والمشرف، وكذلك التقييم الذاتي من قبل الموظف نفسه. ويمكن أن تتضمن هذه التعليقات عند الاقتضاء تعليقات مصادر خارجية تتفاعل مع الموظف، مثل العملاء والموردين أو أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. [المترجم].

الباحثون باعتبارها الأكثر أهمية للقيادة الفعالة، بما في ذلك المهارات الاجتماعية من قبيل: «تطوير الآخرين»، «إلهام وتحفيز الآخرين»، «بناء العلاقات»، «التعاون والانخراط في العمل الجماعي»، «التواصل بقوة وبشكل كبير»، «ربط المجموعة بالعالم الخارجي». وفي المقابل، كشفت البيانات عن حقيقة أنه كلما ارتفع مستوى القيادة زادت نسبة الرجال، وبعبارة أخرى فإنه لا يُرقى الأفضل (النساء) لهذه المناصب. وفي ضوء ما تقدم، توصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أنه «بإدماج مزيد من النساء تتزايد الكفاءة الشاملة لفريق القيادة. وأن المؤسسات تتجه إلى الخارج لتعيين قادة على درجة كبيرة من الفعالية في حين أنه قد يوجد داخل المنظمة، في كثير من الحالات، أشخاص قادرون تمكن ترقيتهم لشغل الوظائف الشاغرة»[132].

على الرغم من ضرورة الحذر عند نقل مفاهيم مباشرة من إدارة الأعمال إلى السياسة، فإننا نلاحظ أن نفس نوعية المهارات الاجتماعية المطلوب توافرها في القيادة الفعالة للشركات الكبرى هي على الأرجح نفسها التي تحتل درجة عالية من الأهمية بالنسبة إلى القادة السياسيين في البلدان الواسعة، في ضوء الأهمية الكبرى للاتصال والتعاون والوصول إلى حلول وسط في السياسة. وكما أوضح أحد المديرين التنفيذيين لشركة كبرى عندما سئل عن الاختلافات بين نماذج القيادة: «عندما يكون هناك مشروع معقد يتضمن مستويات متعددة، فإننا نحتاج إلى قائد يتصف بالقدرة على التعاون، وفي أغلب الأحيان يكون هذا القائد امرأة»[133]. وفيما يخص الحكومة، تتسم المهمات في أغلب الأحيان بكونها أكثر تعقيدا، مما يتطلب مزيدا من التعاون. ومن ثم فإن هناك حجة قوية تدعم تعيين المرأة في الحكومة: فإذا كان الهدف هو اختيار قادة سياسيين يتمتعون بمهارات اجتماعية عالية، فإنه يفضل بشكل عام اختيار امرأة[134]. بيد أن أغلب مناصب القيادة السياسية يشغلها رجال، خصوصا في المستويات العليا. وبالنسبة إلى الصين فإن الوضع يتجه من سيئ إلى أسوأ: وقد أوضح رئيس تحرير الصحيفة الأكثر تأثيرا في البلاد أن «نسبة النساء بين كبار القادة في الحكومة الصينية، خصوصا بين الأعضاء والأعضاء المناوبين في اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، انخفضت من 11.4 في المائة في العام 1977 إلى 7.6 في العام 2002. وفي حين نجد النساء يشغلون مناصب رسمية في أكثر من 80 في المائة من الحكومات الإقليمية، فإنه فقط 8 في المائة يعملون رؤساء حكومة»[135].

فما الذي يجب عمله إذا إزاء ذلك؟ في البداية يلزم أن نكون واضحين في تحديد مصادر التمييز حتى يمكن تصحيحها. فلقد جرى التوثيق بشكل جيد لما يطلق عليه «عقوبة الأمومة» – الافتراض الذاهب إلى أن الأم العاملة تميل إلى أن تكون أقل كفاءة والتزاما - وبالتأكيد فإن مثل هذه التحيزات تسهم في التمييز ضد المرأة في السياسة(136). ويمكن التغلب على «عقوبة الأمومة» إذا ما أكدت كشوفات مراجعة الأداء أن الأم العاملة حصلت على مستوى بطولي من الالتزام في وظيفة سابقة(137)، ومع ذلك فإن الواقع يشير إلى أن هناك حاجزا كبيرا أمام النساء يلزم تجاوزه قبل أن يتمكّن من الحصول على معاملة مساوية للرجال في عملية الترقية، من دون الحديث عن المزايا الخاصة الممنوحة على أساس امتلاك مهارات اجتماعية عالية. وبالتالي ربما تكون هناك حاجة إلى وضع قوانين تصب في خانة زيادة نسبة المرأة في الحكومة: وفي هذا الصدد نشير على سبيل المثال إلى أن دستور نيبال للعام 2007 نص على ضرورة أن يكون على الأقل 33 في المائة من المرشحين في الانتخابات البرلمانية على الأقل من النساء، ونتيجة لذلك فإن نيبال تستحوذ على أعلى نسبة للنساء في الحكومة (30 في المائة) في منطقة آسيا(138). وفيما يتعلق بالصين، فإنه يلزم تفضيل النساء في عملية اختيار وترقية القادة السياسيين، إذا كانت المعطيات الأخرى (تقريبا) متساوية(139). وإذا ما تمكنت الصين من أن تزيد فعليا نسبة النساء في الحكومة، فإن الأخيرة ستكون أكثر فعالية في أداء ما يلزم عليها أداؤه. وهنا يثار التساؤل: ما هو على وجه التحديد ما يلزم أن تقوم به الحكومة؟ وعند هذه النقطة يلزم أن تأخذ مناقشتنا بشأن القيادة السياسية منحى معياريا.

4 - حول الحاجة إلى الفضيلة

قد يكون القائد ذو الإمكانات الذهنية والمهارات الاجتماعية المتفوقة أسوأ نوع من أنواع القادة، حيث يمكن له التوصل إلى أفضل الطرق لتحقيق أهداف غير أخلاقية. من الواضح أن أي نظرية تنحي جانبا الأخلاقيات هي نظرية ناقصة(140). إن مهارات أدولف هتلر الفريدة باعتباره متحدثا جعلته في مقام أعلى من زملائه في الحزب الاشتراكي القومي(*)، حيث كان في إمكانه أن يستحوذ على انتباه جمهور

(*) ما يعرف عادة بالحزب النازي. [المحرر].

منتشٍ لساعات بخطبه[141]. وإذا كانت قدراته الخطابية موازية لعبقرية ذهنية، فإنه كان متصورا حينئذ أن يظهر ذكاء أكبر في إعداد استراتيجيات الحرب، وربما كان في إمكانه تحقيق النصر (لا سمح الله). وعلى مستوى أقل إثارة للقلق، فإن الأشخاص الذين لديهم مشاعر عدائية للمجتمع sociopaths – أولئك المجردين من الضمير - يمكنهم تحقيق نجاحات اجتماعية باستخدام التحليل العقلاني الذي يقوم على تقييم العلاقة بين التكلفة والربح لمعرفة كيف يمكنهم التلاعب بالناس لتحقيق مآربهم. فمع امتلاكهم لقدرة متفوقة لفهم الآخرين والتخطيط لتحقيق النتائج المحتملة لمسارات مختلفة، يمكنهم أن يناوروا بدرجة أكبر من البراعة مع الآخرين للحصول على ما يريدونه. وتتمثل المشكلة في أن أولئك الذين لديهم مشاعر عدائية للمجتمع يفتقرون تماما إلى التعاطف والمشاعر تجاه أقرانهم من البشر، وفقط الحسابات العقلانية لمصالحهم هو ما يمكن أن يوقفهم عن إيقاع الضرر بالآخرين. وقد أوضح ذلك أستاذ قانون متميز على النحو التالي:

> الشعور بالندم هو شيء غريب بالنسبة إليَّ. ولدي ميل إلى الخداع. أنا عادة متحرر من العواطف المعقدة وغير العقلانية. أنا مخطط استراتيجي، وبعيد النظر، وذكي، وواثق من نفسي.... ومع ذلك فأنا لست مدفوعا أو مجبرا بذات الأمور مثل بقية البشر الجيدين.... [وعندما كنت طفلا] نظرت إلى الآخرين في حياتي باعتبارهم أشخاصا آليين يتوقفون عن العمل حين لا أتفاعل معهم بشكل مباشر .... وعلى الرغم من أنني لم أقم أبدا بقتل أحد، فإنني بالتأكيد أردت ذلك. وربما أكون أعاني اضطرابا بيد أنني لست مجنونا. ففي عالم قاتم للغاية، مسكون بأشياء لا قيمة لها تشارك في سباق فئران لا يقود إلى أي مكان، ينجذب الناس لاستثنائيتي كما ينجذب العث للنار[142].

ذهب المفكر الشرعوي الصيني هان في Han Fei (280-233 قبل الميلاد) إلى أن القادة السياسيين يجب عليهم العمل تماما كما يعمل أولئك المناهضون للمجتمع، ولكن بشكل عقلاني. وأوضح في الكتاب الذي أعده للقادة المتعطشين للحكم أن سلطة الدولة تلزم تقويتها من خلال وضع قوانين وعقوبات صارمة، بهدف الوصول إلى وضعية السيطرة التامة للدولة، مؤكدا، مرارا وتكرارا، أن الاعتبارات الأخلاقية

يجب ألا تكون عائقا[143]. وقد تبنى ملك تشين، الذي وصل إلى العرش في العام 246 قبل الميلاد وعرف بقسوته، نصيحة هان في خلال غزواته التي أسفرت عن السيطرة على كل الصين ليحصل على لقب أول إمبراطور من سلالة تشين، غير أن حكم هذه السلالة لم يدم فترة طويلة، وأضحى الإمبراطور الأول للصين من سلالة تشين شخصية غير محبوبة في تاريخ البلاد لقسوته واتصافه بجنون العظمة وأصبحت الشرعوية محل جدل. وبعد مرور أقل من قرن تبنى الإمبراطور وو Wu من سلالة هان (141-87 قبل الميلاد) نسخة معاد تأويلها من الكنفوشية كفلسفة للحكم، وأضحت الكونفوشية منذ ذلك الحين التيار الرئيس في التقاليد السياسية في التاريخ الإمبراطوري التالي.

كما هي الحال في النقاشات الخاصة بالنظرية السياسية في الغرب، فإن الكونفوشيين يتناقشون بلا نهاية بخصوص من يهم من البشر[144]، والمقصود بتعبير مصلحة الشعب[145]، والكيفية التي يمكن أن تسعى الحكومة بها إلى تحقيقه[146]، ولكنهم يتفقون مع الافتراض القائل بأنه يجب على السلطة أن تعمل لمصلحة المحكومين، وليس الحكام[147]. ولقد أثرت الأفكار البراغماتية للمفكرين الشرعويين في ممارسات الحكم في الصين الإمبراطورية (بما في ذلك نظام الامتحانات)، ولكنه كان من المفترض أن تُستخدم لمصلحة الهدف الأخلاقي المتصل بتحقيق فائدة الشعب[148]. وفي العصر «الشيوعي» امتدح ماو تسي تونغ أساليب النظرية الشرعوية القانونية[149]، ولكنه أيد كذلك فكرة أن الحكومة يجب أن تخدم الشعب. وباختصار فإن الشرط الضروري sine qua non لأي نظرية للحكم الجيد (في السياق الصيني، وفي كل مكان) هو ضرورة استخدام القادة السياسيين سلطة الدولة لتحقيق ما هو في مصلحة الشعب وليس أي مصلحة شخصية. القادة السياسيون كذلك يحتاجون إلى قدرات ذهنية عالية، ومهارات اجتماعية خاصة، لكن عليهم أن يستخدموا هذه المهارات لمصلحة الشعب. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي نوعية الآليات التي يمكن لها، بدرجة كبيرة، أن تؤدي إلى اختيار حكام سياسيين لديهم الدافع لتحقيق مصلحة الشعب؟

ذهب إيمانويل كانت Immanuel Kant بشكل شهير إلى أن «مشكلة إقامة دولة يمكن حلها حتى من قبل أمة من الشياطين»[150]. فمادام أنه قد صُممت

المؤسسات لتقديم نتائج جيدة، ستُحيَّد أو تُزال أي نزعات أنانية من قبل الأفراد. ومع ذلك فإنه من المعروف أن نوعية المواطنين في الديموقراطيات المعاصرة هي أيضا ذات أهمية كبيرة في هذا المجال[151]. فإذا كان الناخبون جاهلين أو يسعون وراء مصالحهم الشخصية الضيقة فإن الانتخابات لن تفرز النتائج المرغوب فيها (انظر الفصل الأول، القسم الأول). وعلى صعيد آخر، تعتبر نوعية القيادة السياسية مهمة كذلك، وتتمثل مهمة المرشحين السياسيين في إقناع الناخبين بالتزامهم بالعمل من أجل المصلحة العامة. وبالتالي فإن المرشحين للقيادة السياسية لا بد وأن تكون لديهم مهارات خطابية لإقناع الناخبين بأنهم سيسعون إلى تحقيق مصالحهم. ونشير هنا إلى أن قوة الكلمة لها جذور طويلة في تاريخ الحضارة الغربية. ففي العصور اليونانية القديمة كان إلقاء الخطب يعتبر الوسيلة الأولى لتحقيق أهداف سياسية وقانونية، وكان على الساسة أن يعتمدوا على الخطابة لإقناع بعضهم البعض، وإقناع الشعب بنواياهم وطموحاتهم. وقد كان أساتذة الخطابة في اليونان القديمة وروما مصدر إلهام للأجيال التالية من القادة السياسيين، كما كان إلقاء الخطب جزءا لا يتجزأ من الحياة العامة في الغرب. وتعد المهارات الخطابية في المجتمعات الديموقراطية المعاصرة ذات أهمية قصوى لخوض الحملات الانتخابية وتوجيه الحركات وإدارة الأزمات من أجل الحصول على تأييد الناخبين[152].

في المقابل، فإنه في المجتمعات الآسيوية الشرقية ذات التراث الكونفوشي لا ينظر فيها إلى الطلاقة الخطابية باعتبارها ميزة كبيرة[153]. وكما يوضح جين لي Jin Li فإن التركيز في هذه المجتمعات هو على العمل وليس الكلمات: فالبراعة الكلامية كان يُنظر إليها باعتبارها عائقا أمام التثقيف الذاتي الأخلاقي لأن: «(1) اللسان المرتجل يفصل القلب عن العقل، (2) الخطب المتملقة تقوض الصدق، (3) الخطب المتبجحة تفتقر إلى التواضع»[154]. وبالتالي فإنه «من الممكن أن نضع قائمة طويلة بأسماء الخطباء الكبار في الغرب، لكننا لا نستطيع تسمية أحد في شرق آسيا في هذا المجال، وذلك حتى بعد البحث المضني في الديموقراطيات القائمة في اليابان وكوريا وتايوان، حيث كان من المفترض أن تكون هناك أهمية كبيرة لمخاطبة الجمهور»[155]. وباختصار فإن المشكلة مع الديموقراطية الانتخابية في السياق شرق الآسيوي لا تكمن فقط في أن الناخبين يفتقرون إلى المعلومات والدافع لتأييد المصلحة العامة

(مثل الناخبين في مناطق أخرى؛ انظر الفصل الأول، القسم الأول) ولكن أيضا وجود انحياز ثقافي قوي ضد الآلية الرئيسة المستخدمة من قبل القادة السياسيين في الغرب – الخطاب البليغ – لمحاولة إقناع الناخبين بأنهم مهتمون بالمصلحة العامة[156].

لكن، إذا كان نظام الجدارة السياسية لا يقوم على الانتخابات ولا يعرف تقليد الخطابات البليغة، فما هي الآليات التي من شأنها أن تقوي من احتمالات أن يكون القادة السياسيون مدفوعين بالرغبة لتحقيق مصلحة الشعب؟ هنا أيضا ركزت المناقشات في الصين الإمبراطورية على مزايا وعيوب نظام الامتحانات وعلى معرفة ماذا يمكن فعله باستخدام قوة الكلمة المكتوبة. وقد ذهب المدافعون عن نظام الامتحانات إلى أنه يمكن أن يساعد على اختيار المسؤولين السياسيين ذوي الأخلاق العالية. وتمثلت الحجة الرئيسة في أن دراسة الكونفوشية التقليدية ترفع من مستوى الفضيلة لدى المتعلم. وكما ذكرت حكومة تانغ:

> تمثل معرفة الكلاسيكيات المؤشر الدقيق لأذكى الرجال والأعمال التي كانت ممكنة للحكماء؛ حيث يمكن للشخص من خلالها أن يحقق التواصل بين السماء والأرض، ويتعلم كيفية تحقيق التوازن بين اليين واليانغ(*) yin and yang، وتصحيح الأعراف الاجتماعية، وتعزيز الأخلاق. على الظاهر فإنها توضح كيفية إفادة كل شيء في العالم، أما على الباطن فإنها تتضمن سلوكيات ليصبح المرء صالحا. أولئك الذين يتعلمونها سيكبرون؛ أولئك الذين لا يتعلمونها سيفشلون. وعندما يحترم الحاكم [هذه النصوص]، في المشروع الكبير الخاص بالحكم، فإنه يكمل فضيلته الإمبراطورية.... وبالتالي فإنه يقال: «عندما يكون المرء لين العريكة ومخلصا فإن الفضل في ذلك يرجع إلى تعاليم الأغاني؛ وعندما يرى الصورة الأكبر ويمكنه التفكير في المستقبل، فإن ذلك بفضل تعاليم المستندات؛ وعندما يكون مرنا ومتناغما يرجع الفضل في ذلك إلى تعاليم الموسيقى؛ وعندما يكون موقرا ومحترما للآخرين فإن الفضل في ذلك يرجع إلى تعلم الشعائر، وعندما يصدر أحكاما ويكتشف تشابهات بين القضايا فإن ذلك بفضل تعاليم سجلات الربيع والخريف Spring and Autumn Annals»(**)[157].

(*) الأشياء المتضادة كالأبيض والأسود، أو القوة والضعف.. إلخ. [المترجم].

(**) هي قصة تاريخية صينية كانت واحدة من الكلاسيكيات الصينية الأساسية منذ العصور القديمة. [المترجم].

بناء على ذلك، فإنه من خلال اختبار المعرفة بكلاسيكيات الكنفوشية، تختبر الامتحانات كذلك الفضائل الأخلاقية للمرشحين.

من جانبهم، كان المنتقدون يرون غير ذلك. ومن أكثرهم شهرة تشو شي Zhu Xi باحث الكونفوشية في عصر سلالة سونغ، الذي ذهب إلى أن الامتحانات تختبر النوع الخطأ من المعرفة: فبالنسبة إليه يجب أن تختبر الامتحانات ليس فقط معرفة الكلاسيكيات في حد ذاتها، ولكن أيضا معرفة تفسيراتها، وكذلك تفسيرات المرشح نفسه لهذه الكلاسيكيات[158]. وذهب آخرون إلى أن المشكلة تكمن في نظام الامتحانات في حد ذاته: وفي هذا الصدد أوضح لو زي Lu Zhi المسؤول الكنفوشي في عهد سلالة تانغ (805-754) أنه: «إذا استخدمت الامتحانات باعتبارها وسيلةً للاختيار، فإن المرشحين سيمارسون عملية نفاق بارعة، وكنتيجة لذلك سيصبح من النادر أن يحصل الشخص المستقيم ذو المبادئ على ترقية»[159]. وبعبارة أخرى، فإنه من السهل على مرشح يتمتع بالذكاء أن يدعي الفضيلة في الامتحانات بأن يقدم ما يبدو عليه أنه من الناحية الأخلاقية أحكام وحجج سليمة، غير أنه من الصعب تصديق أن المرشحين الفائزين بهذه الطريقة سيتحلون بالفضيلة عندما يصلون إلى السلطة السياسية.

بالمثل، توجد في الصين الحالية أيضا شكوك حول نظام الامتحانات كآلية لاختيار قادة سياسيين ملتزمين بتحقيق المصلحة العامة. فالنجاح في امتحانات الخدمة العامة يعني التعيين بشكل تلقائي في المكاتب الحكومية (عادة ما تكون هذه التعيينات في وظائف مكتبية، وذلك على العكس من التقليد الذي ساد إبان سلالة سونغ وبمقتضاه كان يُعيَّن المتفوقون الحاصلون على درجة الامتحان الإمبراطوري (jinshi) مباشرة في مناصب عليا نسبيا). غير أنه على مدار السنوات القليلة الماضية بدا أن النوعية الأخلاقية للموظفين العمومين تدهورت (انظر الفصل الثالث، القسم الأول) مما دفع بالحكومة أخيرا إلى اقتراح إجراءات تهدف إلى التدقيق على الجانب الأخلاقي في الامتحانات الوطنية للوظيفة العامة بشكل يسمح بأخذ الصفات الأخلاقية للمرشح بعين الاعتبار: وطبقا لما ورد في أحد التقارير فإن «المرشحين الذين يفتقرون إلى النزاهة السياسية، والشعور بالمسؤولية، والاستعداد لخدمة العامة، لن يسمح لهم بأن يكونوا موظفين عموميين»[160]. غير أن هذه المعايير تتسم بالغموض

ويصعب قياسها، كما أنه لم تُطبَّق بعد سياسات رسمية تهدف إلى اختبار الصفات الأخلاقية للمرشحين[161]. وتظل هناك إمكانية وحيدة (لم تُبحث) تتمثل في وضع امتحانات أكثر منهجية في الكونفوشية الكلاسيكية المتضمنة نصوصا غنية حول القادة السياسيين الفاضلين. وعلى الرغم من أنه من المرجح أن تؤدي مثل هذه الامتحانات إلى تحسُّن في الوضع القائم[162]، غير أنه حتى أكثر الأشخاص التزاما بالكونفوشية يقرون بأن الامتحان في الكلاسيكيات ليس كافيا لاختبار الفضائل السياسية[163]. وهنا يثور التساؤل: ما هي الآليات الممكنة للوصول إلى ذلك؟

إذا كان الهدف هو تحديد القادة الذين لديهم استعداد لخدمة المجتمع، فإن الحد الأدنى الذي يمكن القيام به هو عدم اختيار أولئك الذين أضروا بشكل واضح بالمجتمع. وبالتالي فإن المرشحين الذين لهم سجل جنائي، وبصفة خاصة الذين أُدينوا في جرائم خطيرة من قبيل القتل أو الاغتصاب، يجب منعهم من الالتحاق بالخدمة العامة. وفي البلاد الديموقراطية مثل الهند وأوكرانيا هناك عديد من السياسيين الذين لا ينطبق عليهم هذا الشرط الأدنى[164]، أما بالنسبة إلى الصين فإنه لا يمكن لأي شخص أُدين في مثل هذه الجرائم أن يتولى منصبا سياسيا. كما أنه من المفترض في الصين على نطاق واسع أن طاعة الوالدين هي خطوة أساسية لتعلم اتباع سلوك يحترم الآخرين بما يعنيه ذلك من تجاوز الأخلاقيات للنطاق الضيق للعائلة[165]، وبالتالي فإنه يبدو معقولا أن يُحذف المرشحون الذين انتهكوا الالتزامات الرئيسة في مجال طاعة الوالدين. ولقد عُدلت عملية الاختيار للموظفين العامين وأخذ هذا المعيار في الاعتبار على أساس تجريبي في مدينة تشيوفو Qufu[166]. وبطبيعة الحال فإن استبعاد أولئك المتهمين بالفساد من النظام السياسي هو أمر أكثر ضرورة، وهنا تكمن الفجوة الأكبر بين النموذج المثالي والممارسة، كما تعترف الحكومة الصينية ذاتها بذلك. (للمزيد من المناقشة، انظر الفصل الثالث، القسم الأول).

توجد طريقة أخرى أكثر إيجابية لتقييم التزام المرشح بخدمة الشعب، تتمثل في قياس المدى الذي يمكن أن يصل إليه في التضحية بمصالحه الشخصية لمصلحة البلاد. وفي الماضي الثوري للصين كان من السهل تحديد المرشحين الذين ينطبق عليهم ذلك بوضوح، وهم: أبطال الحرب الذين عرَّضوا حياتهم للخطر لخدمة البلاد وأظهروا التزاما كبيرا بالخدمة العامة. ومع ذلك فإن عملية تحديد الأبطال الذين

يتميزون بروح تسعى إلى خدمة الوطن أضحت أكثر صعوبة اليوم. يمكن القول بأن المنشقين السياسيين من قبيل ليو شياوبو، الذي كان على دراية بأنه يخاطر بأن يُزج به في السجن نظرا إلى مطالبته بإدخال مثل سياسية جديدة في البلاد، يقتربون من هذا المعيار، بيد أنه ليس من المرجح أن تكون أمامهم فرص للعمل بوصفهم حكاما سياسيين إلا إذا انهار النظام السياسي بأكمله (ولا حاجة إلى الإشارة إلى حقيقة أنهم لا يمثلون نسبة كبيرة من الناخبين حتى من بين المثقفين المستقلين، وذلك بالمقارنة بنيلسون مانديلا على سبيل المثال، وباتسلاف هافيل(*) Vaclav Havel، وأون سان سو تشي(**) Aung San Suu إبان سجنهم)[167].

من بين الوسائل لإظهار الاستعداد لتحمل الصعاب خدمة للمصلحة العامة، اضطلاع الشخص بعمل تطوعي في المناطق الفقيرة والنائية لفترات طويلة[168]. وربما تكون أوضح المؤشرات على هذا الاستعداد أيضا التزام الموظف العام بسياسة الطفل الواحد. فعلى الرغم من أن الصينيين الأثرياء عادة ما يدفعون غرامات مما يساعدهم على أن يكون لديهم أكثر من طفل، فإن القليلين، إن وجد، من بين القادة السياسيين خرقوا هذه القاعدة. (كم من القادة السياسيين في الغرب هم على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية بهذه الطريقة؟) غير أن التحدي الحالي يتمثل في العمل على زيادة السكان للإبقاء على نسبة كافية من المواطنين المنتجين اللازمين لدعم الشيخوخة السكانية في البلاد، حيث خُفف من الالتزام بسياسة الطفل الواحد ومن المرجح أن تُلغى في المستقبل القريب[169]. كذلك فإن المرتبات المنخفضة للمسؤولين الصينيين مبررة على أساس أنهم يجب أن يكونوا على استعداد للتضحية بمصالحهم الخاصة لمصلحة خدمتهم للمجتمع؛ وفي هذا الخصوص ذكر شي جين بينغ: «إذا ما عملت بالسياسة فإن ذلك يجب ألا يكون من أجل المال... بل يجب عليك أن تتخلى عن كل تفكير في المزايا الشخصية»[170]. ولكن أخذا في الاعتبار مدى الفساد في النظام السياسي (انظر الفصل الثالث، القسم الأول) وحقيقة أن كثيرا من الأشخاص ينتسبون إلى

(*) هافيل هو منشق ورئيس تشيكي سابق. [المترجم].

(**) زعيمة معارضة سابقة في ميانمار، وشغلت بعد ذلك منصب مستشار الدولة الذي يعادل منصب رئيس الوزراء. [المترجم].

الحزب للحصول على مزايا مادية[171]، فإن القليلين هم الذين يؤيدون أن النظام يعمل كما هو مفترض أن يكون. وهكذا، فإنه إذا كانت الآليات المصممة لزيادة احتمال توظيف وترقية موظفين عموميين ملتزمين بخدمة المجتمع هي أبعد من أن تكون كافية، فما هو البديل؟

آلية لاختيار الموظفين السياسيين المتحلين بالفضيلة: الاختيار بواسطة الأقران

يمكن القول إنه إذا كان قد قدر لكونفوشيوس أن يكون على علم بأنه سيُتبع نظام الامتحانات باعتباره منهجا لتحديد الصفات الأخلاقية للمرشح، فلربما أنه لم يكن ليوافق على ذلك. حيث إنه سبق أن أوضح أنه لتقييم شخص ما يجب أن نلاحظ بعناية أعماله ودوافعه: «قال المولى: انظر ماذا يفعل الشخص؛ ابحث عن دوافعه؛ اختبر ما الذي يكون على أريحية معه.. كيف يمكن للشخص أن يخفي صفاته؟ كيف يمكن له أن يخفي صفاته؟»(2.10). ويتفق لو زي – المسؤول في عهد أسرة تانغ والذي سبق ذكره - مع كونفوشيوس في أن الطريقة الوحيدة لتقييم شخص ما تتمثل في معرفته على مدار فترة طويلة ومن جميع الزوايا. واستنادا إلى ذلك دافع عن أسلوب التوصية من قبل الموظفين الأقدم «كمنهج للاختيار والترقية. هذا المنهج اعتُمد للعديد من المزايا: أنه يؤكد بشكل واضح مستوى الأداء السياسي/الإداري للموظف، ويوسع من مجال اختيار المواهب، ويشجع على اكتساب السلوك والأداء المتسم بالفضيلة، وأخيرا ينهي مشكلة الطموح للاستمرار الناتج عن الفخر»[172].

ويدافع الفيلسوف جوزيف تشان Joseph Chan عن شكل معاصر للنموذج الذي طرحه لو. حيث يقدم فكرة جهاز حكومي يضم موظفين عموميين في مراتب عليا يُختارون من قبل أولئك الذين يعرفونهم معرفة وثيقة: زملاء، موظفين رفيعي المستوى بالسكرتارية، وصحافيين ذوي خبرة وقادرين على تقييم توجهات المرشحين إزاء العامة وتقديرهم للمسؤولية وعدالتهم ونزاهتهم وكياستهم[173]. ومن الملاحظ أن نموذج تشان يمكن أن يعمل في سياق مجتمع صغير مثل هونغ كونغ، حيث يكون الموظفون العموميون على دراية تامة بالسلوك الأخلاقي لبعضهم البعض، وتكون مجموعة الأشخاص القائمين على عملية الاختيار صغيرة نسبيا. أما في سياق دولة ضخمة وكثيفة السكان كالصين فإن مثل هذا المقترح صارم جدا وفي الوقت

نفسه ليس صارما بدرجة كافية. فهو صارم جدا بمعنى أن مجموعة الأشخاص القائمين على عملية الاختيار لهم صلة قوية بالسياق في هونغ كونغ. وكما يعترف تشان فإن المقترح «طُور على خلفية المؤسسات السياسية في هونغ كونغ، بما في ذلك أجهزة السلطة هناك والأجهزة الاستشارية للحكومة، وليس على خلفية المؤسسات في الصين بأكملها»[174]. أما في الصين الأكبر فإن المجموعات المختلفة من التابعين والأقران والرؤساء في المستويات المختلفة ستكون لديها كذلك احتكاكات مختلفة مع السلوك الأخلاقي للمرشحين، كذلك فإن هذا المقترح يبدو على درجة عالية من الصرامة لأنه قصر المجموعة التي تتولى عملية الاختيار على الزملاء وكبار موظفي السكرتارية والصحافيين ذوي الخبرة[175]. ومن جانب آخر يعتبر المقترح ليس صارما بدرجة كافية لأنه يبدو وكأنه يفضل مجموعات معينة على غيرها بطريقة تترك مساحة كبيرة للتلاعب في سياق سياسي يتسم بالفساد والاعتماد المبالغ فيه على العلاقات الشخصية. ففي الصين القارية هناك حاجة إلى طريقة أكثر صرامة ومنهجية لتقييم السلوك الأخلاقي لا تبدو باعتبارها تفضل مجموعات معينة على غيرها بطريقة عشوائية (على سبيل المثال: «الصحافيون ذوو الخبرة»).

استنادا إلى ما تقدم يُثار التساؤل بشأن من يكون له صوت في تقييم السلوك الأخلاقي للمرشحين، وبأي نسبة؟ إن المبدأ القائل بأن السوك الأخلاقي يمكن تقييمه بشكل أفضل من خلال المعرفة الشخصية الوثيقة والملاحظة الدقيقة على مدار فترات طويلة وفي سياقات مختلفة يقدم نقطة بداية جيدة. فمن الناحية العملية تتوافر لأقران المرشح – بمعنى الموظفين العموميين الذين يشغلون الوظيفة نفسها وعلى الدرجة نفسها في الهيكل السياسي - أطول فترة من التفاعل معه، وبالتالي يلزم أن يكون لهم الصوت الأكثر وزنا في تقييم سلوكياته الأخلاقية[176]. والتقييم عالي الدرجة من قبل الأقران يمكن، بل ويجب، أن يكون العامل الأكثر أهمية في تحديد ما إذا كان المرشح لديه الصفات الأخلاقية اللازمة للحصول على مزيد من الترقية في سلم القيادة السياسية[177]. غير أنه يجب كذلك أخذ آراء المرؤوسين والرؤساء بعين الاعتبار. وهنا نلاحظ أن الأقران قد يكونوا حسودين تجاه زملائهم الموهوبين، وفي مثل هذه الحالة فإن آراء الرؤساء (الذين لديهم أسباب أقل لأن يكونوا في موقع الحسد) يلزم أن يكون لها وزن. ومن ناحية أخرى فإن المرؤوسين،

بحكم موقعهم في التسلسل الهرمي، لديهم القدرة على ملاحظة ملامح السلوك الأخلاقي للمرشح: فعلى سبيل المثال يمكنهم ملاحظة ما إذا كان المرشح له سلوك ودي ويغلب عليه الاحترام تجاه رؤسائه في حين أنه غير متعاون وغير مهذب مع مرؤوسيه، الأمر الذي يعني أنه يولي اهتماما أكبر لطموحه الشخصي أكثر من معاملة الآخرين بشكل جيد. وأخذا بعين الاعتبار الحاجة إلى أسلوب أكثر صرامة ومنهجية في تقييم السلوك الأخلاقي، فربما يكون من الأفضل أن يقع الاختيار على نسبة من قبيل نسبة 60:20:20 لتقييم السلوك الأخلاقي، وهو ما يعطي 60 في المائة للأقران، و20 في المائة لكل من الرؤساء والمرؤوسين[178]. وعلى الرغم من كون هذه النسبة (أو غيرها) تعسفية بدرجة ما وربما قد يكون من الصعب الالتزام بها حرفيا، فإن ميزة وجود نظام واضح وشفاف لتقييم السلوك الأخلاقي هي أنه يقلل من إمكانية إجراءات تقييم أكثر تعسفية مما يوجد حاليا في نظام الجدارة الجاري العمل به حاليا في الصين.

من باب العدالة، يلزم القول إن نظام التقييم من قبل الأقران يبدو أنه يعمل بشكل جيد في أعلى مستويات النظام الصيني. حيث يقدم نحو 370 عضوا وعضوا مناوبا في اللجنة المركزية للحزب تفضيلاتهم فيما يتصل بأعضاء المكتب السياسي في الحزب المختص بصناعة القرارات والمكون من خمسة وعشرين شخصا حاليا، وكذلك اللجنة الدائمة للمكتب السياسي - التي هي بمنزلة مجلس وزراء داخلي - وتضم سبعة أشخاص حاليا[179]. وفي الفترة التي سبقت اختيارات العام 2012، أبدى الرئيس المنتهية ولايته، هو جينتاو Hu Jintao، تفضيله لأن يحل محله لي كه تشينانغ Li Keqiang، بيد أن شي جين بينغ حصل على تقييم أعلى في الاستقصاء الداخلي الذي أُجري لآراء القادة رفيعي المستوى، ومن ثم اُختير رئيسا[180]. أما فيما يتعلق بالمستويات الدنيا في العمل الحكومي فإن آراء الرؤساء تميل إلى أن تستحوذ على وزن أكبر في قرارات الترقية[181]، بما يعنيه ذلك أن النظام يفضل المرشحين المحافظين والحذرين على أولئك المخاطرين أو من لديهم أفكار جديدة تتحدى الطريقة «الطبيعية» في أداء الأعمال كما وُضِعت من قبل الرؤساء. وبالتالي ربما قد يكون هناك تمسك غير ضروري بالوضع القائم حينما تكون فائدته العملية قد انتفت[182]. والأكثر إثارة للقلق هو أن النظام قد يكافئ الموظفين الذين يتملقون رؤساءهم

بطرق لا يمكن اعتبارها أخلاقية[183]، في حين أن أولئك الذين يقضون أوقاتهم في خدمة العامة وليس الرؤساء ربما يُتجاوزون في عملية الترقية. وبناء على ذلك فإن هناك حاجة إلى التطبيق الصارم لنظام ترقية يعطي وزنا إضافيا للتقييم من قبل الأقران أكثر من الرؤساء. وهذه الإصلاحات يمكن لها أن تسفر عن تحسين أفضل لنظام الجدارة أكثر من أنواع الإصلاحات الانتخابية التي تطرحها مقالات وكتب أكاديمية وكتابات صحافية لا حصر لها حول السياسة في الصين.

وباختصار، فإنني أوضحت أن القادة السياسيين في المستويات العليا في دول واسعة ومسالمة وقيد التحديث وقائمة على نظام الجدارة يلزم أن يكونوا متميزين فيما يتصل بالقدرة الذهنية والمهارات الاجتماعية والفضيلة. ومع ذلك يلاحظ أنهم لا يحتاجون إلى أن يكونوا في قمة التقييم لأي من هذه المجالات. فعلماء الفيزياء النظرية يتمتعون على الأرجح بقدرات ذهنية أعلى، والقادة في مجال الأعمال ربما تكون لديهم مهارات اجتماعية أقوى[184]، والزعماء الدينيون قد يكونوا أكثر فضيلة واستعدادا للتضحية بالنفس. ومع ذلك فإن ما يميز القادة السياسيين هو أنه يلزم أن يكونوا فوق المتوسط في كل من هذه المجالات الثلاثة. ولكن ليست كل الصفات مهمة على الدرجة نفسها. فتوافر مستوى معين من الفضيلة هو أمر لا غنى عنه؛ حيث إنه من دون أي رغبة لخدمة العامة يمكن أن يوظف القائد السياسي ذكاءه ومهاراته الاجتماعية بطريقة كارثية. بعد ذلك تأتي المهارات الاجتماعية، لأن القائد السياسي يحتاج إلى أن يكون قادرا على إقناع القادة الآخرين وكذلك العامة. وأخيرا تأتي القدرة الذهنية: فتوافر درجة معينة من الذكاء ضروري لفهم المعلومات ومعرفة ما يمكن أن يكون حجة جيدة، في حين أن المقترحات السياسية التي يمكن اتباعها والتفكير المتميز يمكن الحصول عليهما من مجموعة من الخبراء والمستشارين ذوي الموهبة. كذلك فإن الأهمية النسبية لكل من هذه الصفات يتوقف على الأولويات السياسية في وقت معين. ففي الفترة الأولى من عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين جاء رفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الأولى من الأهمية، وبالتالي كانت هناك ضرورة قصوى لاختيار وترقية موظفين عموميين يتميزون بالقدرات الاجتماعية المناسبة لإنجاز الأمور. أما في الوقت الحالي، يُنظر إلى الفساد باعتباره التهديد القاتل

للنظام السياسي (انظر الفصل الثالث، القسم الأول)، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى التركيز على السلوك الأخلاقي للموظفين السياسيين. وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان من الممكن القول إن وجود درجة معينة من الفضيلة هو أمر مطلوب دائما، فإنها تعتبر حاليا على درجة عالية من الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

في النهاية، دعوني أعترف أن هذا الفصل لم يكن فقط مجرد بحث نظري حول الصفات ذات الأهمية بالنسبة إلى القادة السياسيين في النظام القائم على الجدارة والآليات الأفضل لاختيارهم وترقيتهم استنادا إلى هذه الصفات. كان السياق الصيني في مخيلتي وحاولت الإجابة عن السؤال المتصل بكيفية تحسين النظام القائم على الجدارة الذي يتطور في البلاد. وبالتالي طرحت تصورا لنظام جدارة سياسية مرغوب فيه ويمكن تحقيقه في سياق دولة كبيرة سلمية قيد التحديث تأخذ بنظام الجدارة، واستُخدم مقياسا لتقييم نظام الجدارة القائم حاليا في الصين. وتتمثل النتيجة التي توصلت إليها في أن الصين يمكنها، بل ويجب عليها، أن تحسِّن من نظامها القائم على الجدارة، غير أنه يلزم أن تضطلع بذلك من داخل النظام: فنظام الجدارة يمكن أن يُصمم بشكل واضح لزيادة احتمالية أن يمتلك القادة السياسيون الدافع والقدرة على وضع سياسات سليمة، وفيما يتعلق بالصين فإن لها ميزة واضحة على الديموقراطيات الانتخابية التي تترك الأمر بأكمله إلى أهواء الشعب التي لا تقيدها دروس الفلسفة والتاريخ والعلوم الاجتماعية. غير أن أي دفاع عن نظام الجدارة السياسية يتطلب معالجة مسألة كيفية تقليل مساوئ النظام، وليس فقط كيفية تعظيم مزاياه. وسوف يناقش الفصل التالي العيوب الرئيسة لنظام الجدارة السياسية ويقدم مقترحات حول طرق الحد منها في السياق المعاصر للصين.

3

ما مشكلة نظام الجدارة السياسية؟

«إن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيق نظام الجدارة السياسية بطرق لا تقود إلى الإخفاق»

من الناحية النظرية يبدو أن نظام الجدارة السياسية فكرة جيدة. فبالتأكيد يلزم تصميم النظام السياسي بشكل يمكن من اختيار حكام يتمتعون بقدرات وفضائل عالية. فمن يمكنه أن يفضِّل أن يحكمه حكام فاسدون وغير أكفاء؟ غير أن الأفكار الجيدة يمكن أن تكون كارثية إذا نُفِّذت في عالم يضم أناسا غير مثاليين لهم قيم مختلفة ويتنافسون على الموارد المحدودة. «القفزة العظيمة إلى الأمام» Great Leap Forward(*) بدت كأنها فكرة جيدة

(*) القفزة العظيمة إلى الأمام هي حملة اقتصادية واجتماعية نفذها الحزب الشيوعي الصيني وقادها ماو تسي تونغ، وانعكست في إصدار قرارات تخطيطية من العام 1958 حتى العام 1961، كانت تهدف إلى استخدام تعداد السكان الضخم لتطوير الدولة بشكل سريع من الاقتصاد الزراعي إلى مجتمع شيوعي حديث من خلال عمليتي التصنيع والتنظيم الجماعي السريعين. [المترجم].

– دعنا نترك الرأسمالية الفردية التنافسية ونتحرك بشكل مباشر باتجاه عالم تسوده الوفرة المادية والمساواة للجميع - بيد أن ذلك أسفر عن مجاعة أودت بحياة عشرات الملايين من الأشخاص. كذلك فإن الثورة الثقافية Cultural Revolution بدت في البداية كأنها فكرة جيدة – الديموقراطية التشاركية من القاعدة إلى القمة من دون أي تسلسل هرمي اجتماعي – لكنها قادت إلى عشرة أعوام من الجنون. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيق نظام الجدارة السياسية بطرق لا تقود إلى الإخفاق، فقد لا تضمن الديموقراطية الانتخابية وجود قادة رفيعي المستوى في سدة الحكم، ولكن على الأقل يمكن للناخبين التخلص من حكامهم إذا ما ثبت لهم، في نهاية الأمر، أنهم اختاروا خيارا سيئا. كما أن كبح الديموقراطية لمصلحة آلية سياسية تُصمم لاختيار قادة رفيعي المستوى يعملون لمصلحة الشعب يبدو أمرا محفوفا بالمخاطر إذا لم تتوافر قيود قوية لمنع الحكام من الاضطلاع بأعمال سيئة.

ربما كتاب «الجمهورية» لأفلاطون هو من أكثر الكتب قراءة في النظرية السياسية الغربية، بيد أن ما تضمنه من حجج لمصلحة حكم الملوك والملكات الفلاسفة هي حجج شديدة التطرف، الأمر الذي يؤدي إلى أن القليلين هم من يقرؤونه اليوم من أجل آراء عن كيفية اختيار الحكام السياسيين. وربما تمثلت الحجة الأكثر غرابة به فيما ذهب إليه من أن النظام العادل يتطلب إلغاء الملكية الخاصة والعائلية لكي تضمن الطبقة «الحارسة» أن الحكام يخدمون المجتمع السياسي بدلا من مصالحهم الخاصة الأنانية[1]. وفي مقال مؤثر بشأن كتاب «الجمهورية»، ذهب آلان بلوم Allan Bloom إلى أن آراء أفلاطون هي «خيالات سخيفة كتبها شاعر مضحك، واقترحها فقط ليظهر مدى سخافتها»[2]. ووفقا لبلوم فإنه بإظهاره استحالة وجود نظام طوباوي قائم على الجدارة، سعى أفلاطون إلى تقديم دفاع ماكر عن الديموقراطية كثاني أفضل بديل عملي. وحتى الفلاسفة يستفيدون من الديموقراطية: فربما قد لا تكون لديهم سلطة سياسية أو وضع اجتماعي مرموق، غير أنهم يتمتعون بحرية الحديث، والتي تسمح بالبحث عن الحقيقة.

جاء أكثر الكتب باللغة الإنجليزية تأثيرا بشأن نظام الجدارة خلال القرن العشرين في شكل هجاء واضح. ففي كتاب بعنوان «صعود نظام الجدارة» The Rise of the Meritocracy، والذي نُشر للمرة الأولى في العام 1957، ذهب

عالم الاجتماع مايكل يونغ Michael Young إلى أن أي محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام يكافئ الناس استنادا إلى جدارتهم (التي عُرفت باعتبارها محصلة الذكاء IQ بالإضافة إلى الجهد) سيقود إلى عالم جديد جريء يمكن فيه للنخبة المثقفة أن تسوِّغ قوتها ورخاءها النسبي بالقول بأن الوضع القائم عادل لأنهم بالفعل أفضل من غيرهم. «إذا ارتكزت الثقافة العامة على تشجيع الأغنياء والأقوياء على الاعتقاد بأنهم يستحقون تماما كل ما هو لديهم، فمن المتصور أن يكونوا على درجة عالية من التعالي والقسوة في السعي وراء مصالحهم... وإذا ما نظر [الأشخاص العاديون] إلى أنفسهم باعتبارهم أقل من غيرهم، وأنهم يستحقون، وفقا لنظام الجدارة، سلعا أقل وقوة أدنى من الأقلية التي اختيرت للقيادة، فإنه من الممكن أن يدمر احترامهم لذاتهم وتتدمر روحهم المعنوية»[3]. ولقد بِيعت مئات الآلاف من نسخ كتاب يونغ مما أدى إلى أنه أصبح مفهوم الجدارة ساميا بالنسبة إلى الأجيال التالية من المنظِّرين السياسيين. وبدءا من ستينيات القرن الماضي أصبح الموضوع الرئيس بالنسبة إلى المنظِّرين هو كيفية الوصول إلى مجتمع يضم أشخاصا متساوين. وإذا كان التسلسل الهرمي ضروريا في مجتمع معاصر ومعقد، فقد اتفق المنظرون في العالم الغربي، بشكل عام، على أننا يجب أن ننظر إلى كل التسلسلات الهرمية باعتبارها محل جدل أخلاقي، وألا نسعى على الإطلاق إلى إضفاء الصفة المؤسسية عليها في النظام السياسي.

وبشكل أكثر تحديدا أشار كتاب يونغ إلى ثلاث مشاكل رئيسة ترتبط بشكل واضح بأي محاولة لتطبيق نظام الجدارة السياسية: (1) يميل القادة السياسيون الذين يُختارون انطلاقا من كونهم متفوقين في القدرات إلى إساءة استخدام سلطتهم؛ (2) التسلسل الهرمي السياسي ربما يُجمَّد مما يقوض عملية الحراك الاجتماعي؛ (3) إنه من الصعب إضفاء الشرعية على النظام من جانب أولئك الذين هم في خارج منظومة القوة[4]. وسنناقش في هذا الفصل الوسائل الممكنة للتعامل مع هذه المشاكل في سياق مجتمع واسع وقيد التحديث ومسالم يسعى إلى إضفاء الصفة المؤسسية على نظام سياسي قائم على الجدارة. وكما كان عليه الحال في الفصل الثاني، فإن صورة الصين المعاصرة في ذهني، وسأفترض أن الانتقال إلى نظام الديموقراطية الانتخابية ليس خيارا وقعيا في المستقبل المنظور؛ ومن ثم

سأطرح السؤال الخاص بإمكان إصلاح الأخطاء في نظام الجدارة السياسية من دون اللجوء إلى الديموقراطية الانتخابية.

1 - مشكلة الفساد

يعتبر فساد القادة السياسيين المختارين وفقا لنظام الجدارة أكثر المشاكل وضوحا فيما يتعلق بنظام الجدارة السياسية. فإذا كان الشعب لا يمكنه تغيير حكامه (إلا بالوسائل القصوى مثل التمرد العنيف)، فما الذي يمنع هؤلاء الحكام من السعي وراء تحقيق مصالحهم الخاصة عوضا عن مصالح الجماعة؟ وأيا كان تفكيرنا فيما يتعلق بالحجج التي تُساق ضد الديموقراطية الانتخابية، فإنها تتضمن وسائل جيدة لضبط سلطة الحكام الذين يمكن تغييرهم عندما يحين موعد الانتخابات[5]. ومن ثم فإنه يجب ألا يكون مثيرا للدهشة أن نجد إساءة استخدام السلطة على نطاق واسع في الصين. وربما يعد الفساد الحكومي أكثر المشاكل خطورة (المقصود استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية). وقد ارتفع مستوى الفساد بشكل عام إلى معدلات عالية خلال العقود الثلاثة الفائتة[6]. وأضحى مشكلة سياسية ملموسة خلال الأعوام القليلة الماضية نتيجة لتزايد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا على وجود استهلاك أكثر وضوحا من قبل النخب السياسية. وهنا نشير إلى أنه عند توليه السلطة اعترف الرئيس شي جين بينغ بأن الفساد يهدد استقرار النظام السياسي بأكمله، وجعل من مكافحته الأولوية الأولى للحكومة[7]. وبشكل واضح فإن الفساد يقوّض ليس فقط شرعية الحزب الشيوعي بل كذلك هدف إرساء نظام قائم على الجدارة يقوده حكام يسعون إلى خدمة الجمهور. هل من الممكن مكافحة الفساد في النظام القائم على الجدارة من دون اللجوء إلى الانتخابات التنافسية التي تمكن الناخبين من التخلص من قادتهم السيئين؟

حقيقة الأمر أن الديموقراطية لا تعتبر دائما (أو حتى عادة) حصنا منيعا ضد الفساد. فوفقا لمنظمة الشفافية العالمية Transparency International فإن الدول الديموقراطية كإندونيسيا والهند تعتبر أكثر فسادا من الصين[8]؛ وفي حالة إندونيسيا فإنه يبدو أن الفساد أصبح أكثر سوءا منذ اتباع الديموقراطية السياسية[9]. وعلى الرغم من أن قائد الحزب القومي الصيني (الكومينتاغ) Kuomintang

(KMT) التسلطي الحاكم في تايوان، تشيانغ تشينغ كو Chiang Ching-kuo، قضى على جميع المظاهر التي أدت في الماضي إلى اعتبار النظام القائم في البلاد أكثر النظم فسادا في العالم، فإن الفساد عاد ليزداد سوءا مع إدخال النظام الديموقراطي على يد لي تنغ هوي Lee Teng-hui.[10] وفي الواقع فإن ما يبدو أنه يساعد على محاربة الفساد هو مستوى التنمية الاقتصادية[11]: فالدول الأكثر ثروة، بما في ذلك دول لا توجد فيها انتخابات حرة وشفافة بشكل كامل للقادة، مثل سنغافورة وقطر والإمارات العربية المتحدة، تميل إلى أن تكون أقل فسادا. وفي كتابه «الصين تتحدث» China Modernizes ذهب راندال بيرنبوم Randall Peerenboom إلى أن نوعية الحكم في إقليم شرق آسيا، بما في ذلك جهود السيطرة على الفساد، تتحسن بالتوازي مع ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية[12]. وفي داخل الصين فإن الأجزاء الأكثر ثراءً، مثل شنغهاي، تميل إلى أن تكون أقل فسادا من المناطق الفقيرة في الأجزاء الداخلية من البلاد. وهناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى الفساد، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الأقاليم الصينية التي تُبذل فيها جهود كبيرة لمكافحة الفساد، ومستوى عالٍ من التحصيل العلمي، وتأثير تاريخي من الجامعات الكنسية الأنجلو-أمريكية، وانفتاح أكبر، وقدرة أكبر على الوصول إلى الإعلام، وأجور عالية نسبيا لموظفي الحكومة، وتمثيل أكبر للمرأة في السلطة التشريعية، يكون فيها الفساد أقل بشكل واضح[13]، لكن لايزال النصيب المرتفع للفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو أكبر حصن ضد الفساد[14]. وهنا يثور التساؤل التالي: لماذا لا ننتظر بضعة عقود حتى تصبح الصين دولة غنية (مع افتراض وجود سيناريو متفائل للنمو الاقتصادي)؟ وبعبارة أخرى، لماذا يبدو القادة الصينيون قلقين إلى هذا الحد من مستوى الفساد الحالي؟ فقد شهدت الولايات المتحدة مستويات عالية من الفساد إبان مرحلة التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن لم يقلق القادة السياسيون آنذاك من أن النظام السياسي بأكمله كان مهددا بالانهيار.

إن السبب الرئيس للقلق في الصين له صلة بالنظام القائم على الجدارة[15]. ففي الديموقراطيات يحصل القادة السياسيون على شرعيتهم من أنهم قد اختِيروا من قبل الشعب، والأخير يمكنه تغييرهم في الانتخابات التالية إذا لم يكن راضيا. وإذا ما ظهر أن المجموعة الجديدة من القادة كذلك فاسدة فإن الشعب لا يمكنه

إلا أن يلوم نفسه إلى درجة ما. كما أن الفساد في ديموقراطية من الديموقراطيات لا يعني أن النظام السياسي غير ديموقراطي. على نقيض ذلك فإنه في نظام الجدارة السياسية، كما هو الحال في الصين، من المفترض أن يختار النظام قادة على مستوى عالٍ من الفضيلة، بما يعنيه ذلك من افتراض أنهم سيستخدمون السلطة لخدمة الجماعة السياسية وليس أنفسهم. وبعبارة أخرى فإنه كلما زاد مستوى الفساد السياسي، انخفضت درجة الجدارة في النظام السياسي. ومن ناحية سلبية فإن هذا يعني أن النظام سيفتقر إلى الشرعية إذا ما نُظر إلى قادته باعتبارهم فاسدين. ومن ثم فإن القادة الصينيين على حق عندما يذهبون إلى أن الفساد يهدد النظام السياسي بأكمله.

إن هذه الآراء ليست مجرد تكهنات نظرية: فلقد كسب الحزب الشيوعي الصيني قلوب وعقول (أغلبية) الشعب الصيني خلال الحرب الأهلية مع الكومينتانغ على الأقل جزئيا، إن لم يكن بشكل رئيس، لأنه كان يُنظر إليه باعتباره أقل فسادا بكثير. ومن وجهة نظر بقاء النظام فإنه من المفزع أن الفساد في الصين القارية يبدو أنه وصل إلى مستويات مماثلة لما كان عليه الحال في الصين ما قبل الثورة وتحت حكم الكومينتاغ. وفضلا على ذلك، ذهبت يان سن Yan Sun إلى أن الفساد، وليس مطلب الديموقراطية، كان هو السبب الرئيس في عدم الرضا الاجتماعي الذي قاد إلى حركة الاحتجاج في ساحة تيانانمن Tiananmen في العام 1989[16]. وخلال العقدين الماضيين كانت أغلب مؤشرات عدم الرضا في الصين موجهة إلى الفساد من قبل الموظفين في المستويات المنخفضة في الحكومة، بيد أن كلا من بو شي لاي Bo Xilai(*) وتشو يونغ كانغ Zhou Yongkang(**) أشارا إلى أن التعفن في القمة هو ما يهدد بشكل كبير ومباشر أسس النظام السياسي[17]. وفي الاتجاه نفسه ذهبت تقارير كل من بلومبيرغ Bloomberg وصحيفة نيويورك تايمز New York Times اللتين عرضتا الثروات الفاحشة التي راكمتها عائلات أعضاء قمة النخبة السياسية. ومن جانبها، ردت الحكومة الصينية بإغلاق المواقع الإلكترونية لما أطلقت عليه إعلاما أجنبيا «غير صديق»، غير أن مثل هذه الإجراءات المؤقتة لا يمكنها إلا أن تؤخر

(*) سياسي صيني سابق شغل منصب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي. [المترجم].
(**) عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي. [المترجم].

فقط يوم الحساب[18]. وباختصارٍ فإنه من الواضح أن القادة المختارين وفقا لنظام الجدارة لديهم دوافع أكثر للقضاء على الفساد من أولئك المنتخبين ديموقراطيا، حتى لو كان ذلك بسبب أن بقاء النظام يتوقف على ذلك[19]. بيد أن السؤال لايزال قائما: هل من الممكن حل مشكلة الفساد بطرق غير اللجوء إلى الديموقراطية الانتخابية؟ وللإجابة عن هذا السؤال فإننا نحتاج إلى فهم الجذور العميقة للفساد في الصين وبحث طرق علاج المشاكل.

يتمثل السبب الأكثر وضوحا للفساد في غياب رقابة مستقلة على سلطة الحكومة؛ فمن دون سيادة القانون كيف يكون من الممكن الحد من سلطة المسؤولين الحكوميين الفاسدين؟ ومع ذلك فإنه ليس من الصحيح افتراض أن المسؤولين الصينيين يتمتعون بسلطة غير محدودة ويحكمون متمتعين بحصانة الديكتاتوريات. فسلالة هان الحاكمة أرست مؤسسات تهدف إلى تحقيق اللامركزية وضبط سلطة الإمبراطور، وقد أثر ذلك في تشكيل التاريخ الإمبراطوري الذي أعقبها، بما في ذلك إقامة مؤسسات مستقلة لتدريب متعلمي الكونفوشية[20]. وقد منعت القاعدة التي أطلق عليها اسم «التجنب» الموظفين الرسميين من العمل في مناطق سكنهم لتجنب الصراع بين الروابط المحلية وخدمة المصلحة العامة. وفيما يتعلق بالمناصب السياسية كان من الطبيعي ألا تُسلَّم إلى الجيل التالي للمسؤول إلا إذا نجح أبناؤه في عملية الامتحانات. وبطبيعة الحال كان الإمبراطور يتربع على قمة السلطة السياسية، غير أنه لم يكن يتمتع بسلطة مطلقة من دون رقابة. كما كُلف المراقبون بمهمة مراجعة أعمال المسؤولين عن الإدارة في جميع المستويات لمنع الفساد وسوء التصرف، بل إنهم وجهوا في بعض الأحيان الانتقادات إلى الإمبراطور ذاته[21]. وقد كان لنظام الامتحانات أيضا دوره في ضبط سلطة الإمبراطور[22]. حتى بشكلٍ رمزي فإن الإمبراطور لم يكن يُنظر إليه باعتباره الرقم (1): فالكلمات التي تشير إليه في الامتحانات كانت تُكتب بمسافتين أعلى النص، ولكن أسماء آبائه وأجداده كانت تعتبر أكثر أهمية وتكتب أعلى النص بثلاث مسافات[23]. وفي طفولته كان يُعلَّم الإمبراطور الفضائل الكونفوشية، ومن جانبهم كان مؤرخو البلاط يتابعون كل جانب من جوانب سلوك الإمبراطور وأخلاقه: وفي نص العريضة المقدمة إلى الإمبراطور شينزونغ Shenzong من لو غونغ هو Lu? Gongzhu، والتي قدمت

في العام 1085، نجد الكلمات الآتية: «كل عمل منفرد وكل كلمة من الحاكم يجب تسجيلها من قبل مؤرخ. وإذا اتضح أنك [أي الحاكم] قد جانبتك الفضيلة، فإن ذلك لا يعتبر فقط ضد مصالح الشعب ولكن أيضا ستجعل منه تسجيلات المؤرخين مصدرا للسخرية من قبل أجيال لا حصر لها. ومن ثم يجب عليك أن تستيقظ مبكرا وأن تخلد إلى النوم متأخرا، وأن تعمل بجد وتطور ذاتك، وأن تحكم بطريقة صالحة وعادلة، وتتحكم بقلبك بما يتفق والشعائر. إن أصغر الخيرات يجب أن تُمارس، وأصغر الشرور يجب أن يُقضى عليها»[24]. ويذهب المنظرون السياسيون المعاصرون إلى أن مثل هذه الآليات الكونفوشية الصارمة يمكن تعديلها لتناسب بنيان الحكومة في النظم السياسية المعاصرة، وإذا كانت لن تجعل من الحكام مثاليين من الناحية الأخلاقية، فإنها ستساعد، على الأقل، في منع إساءة استخدام السلطة[25].

مع ذلك يلزم الاعتراف بأن الإمبراطور في الصين الإمبراطورية لم تكن تقيده أي سلطة مستقلة، ومن ثم فقد تجاهل الأباطرة، في بعض الأوقات، معايير المؤسسات الدستورية غير الرسمية إذا ما كان في مصلحتهم الاضطلاع بذلك[26]. وكما أوضح فرانسيس فوكاياما: «في ظل الملوك المتقلبين أو غير الأكفاء قوّضت السلطة الكبيرة الممنوحة لهم من فعالية النظام الإداري. فلقد تخلصت الإمبراطورة وو Wu(*) من عدد كبير من العاملين في الإدارة من أنصارها الذين لا يتمتعون بكفاءات؛ كذلك ألغى الإمبراطور تايزو Taizu منصب رئاسة الوزراء ووضع خلفاءه أمام هذا النظام غير الملائم؛ كما تجاهل الإمبراطور البيروقراطية بكاملها وانهارت الحكومة. ويصف الصينيون هذا الوضع بتعبير مشكلة «الإمبراطور السيئ»[27]». ويضيف فوكاياما قائلا: «الأشياء ليست مختلفة على الإطلاق في الصين المعاصرة»، ولكن النظام السياسي الحالي اتخذ إجراءات لحل مشكلة «الإمبراطور السيئ». فمبدأ الإدارة الجماعية، ووضع حدود لفترات الحكم، وإقرار سن إجباري للتقاعد، كلها تمنع القادة من الاضطلاع بأفعال سيئة كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الأباطرة في الماضي (و«الأباطرة» الجدد من قبيل ماو تسي تونغ). وقد ذهب يوري باينز إلى القول بأن «هذه الضمانات قد تمنع كذلك كبار الموظفين من أن يظلوا في

(*) الإمبراطورة وو شيتان هي المرأة الوحيدة في تاريخ الصين التي حملت لقب إمبراطورة، وقد كانت واقعة لم يسبق لها مثيل. [المترجم].

مناصبهم بعدما أصبحوا يعانون العلل الجسدية أو الذهنية، كما كان عليه الحال في الجيل الأول من قادة الحزب الشيوعي للصين. فالرؤساء التنفيذيون الحاليون يمرون بعملية طويلة للتعيين والتدريب والتنشئة فيما يتعلق بالقيادة العليا، مما يجعل منهم مناسبين لمهماتهم أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة إلى أغلبية الأباطرة»[28].

مع ذلك تبقى المشكلة الرئيسة قائمة، وتتمثل في عدم وجود مؤسسات قانونية وسياسية مستقلة لها سلطة رسمية للتحقيق أو التحقق من سلامة تصرفات القيادة الجماعية[29]. فعندما يُسجن المدونون المعادون للفساد والمطالبون بالشفافية[30] يكون من الصعب نفي أن النظام يعطي أهمية لمصالح الحكام أكثر من المحكومين[31]. وإذا كانت مشكلة «الإمبراطور السيئ» قد حُلت في حالة واحدة[32]، بيد أنه لاتزال تلك الخاصة بكيفية تجنب وجود عديد من القادة السيئين على قمة نظام فاسد، خصوصا أنه لا يوجد في الوقت الحالي مراقبون أو مؤرخو بلاط أو معلمو الكونفوشية لممارسة الضغط على الحكام ودفعهم إلى الاضطلاع بالأعمال السليمة.

حاول الحزب الشيوعي في الصين المعاصرة محاربة الفساد بطريقته الخاصة. فالنظام الحاكم في البلاد لديه نوعان من التسلسل الهرمي – أحدهما خاص بالدولة والآخر بالحزب - يعملان على المستويات الإدارية الخمسة للنظام (المركز السياسي، المقاطعة، المحافظة، الولاية، المنطقة أو الدائرة). أما التسلسل الإداري للدولة فإنه يتكون من ثلاثة أفرع – إدارة، قضاء، وبرلمان (مجلس الشعب الصيني People's Congress، والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني People's Political Consultative Conference) - والمفترض أن يراقب كل منهم الآخر. كذلك فإنه من المفترض أن يضمن الحزب الشيوعي التناسق بين المستويات المختلفة للحكومة، وأن يوفر مصدر رقابة إضافية على إساءة استخدام السلطة. وفي كل مستوى من التسلسل الهرمي يضع الحزب لجنة موازية للدولة. ومن الناحية العملية فإن الحزب يتخذ قرارات استراتيجية وأخرى تخص الموظفين، كما أن المسؤولين في مواقع اتخاذ القرارات (وبصفة خاصة في أعلى المستويات) هم من أعضاء الحزب. ومن ثم فإن السؤال الكبير يتمثل في كيفية رقابة التجاوزات من قبل كوادر الحزب التي تمارس السلطة العليا؟ وإذا كانت لجنة الانضباط والتفتيش

في الحزب الشيوعي تمثل أهم مؤسسة لاقتلاع الفساد وسوء التصرف بين كوادره، بيد أنها لا تبدو كافية. غير أنها كانت شرسة أخيرا - في العام 2011 أجرت تحقيقات رسمية في 137859 حالة تمخضت عن اتخاذ إجراءات تأديبية ونقل مسؤولين في الحزب، وهو ما يزيد على أربع مرات عن الأعوام التي سبقت 1989، عندما كان الفساد إحدى المسائل الرئيسة التي قادت إلى احتجاجات تيانانمين[33]– وعلى الرغم من ذلك أضحت النظرات بشأن مستوى الفساد في الحزب أكثر سوءا[34]. ومن ثم منحت آليات التفتيش والانضباط سلطات أكثر استقلالية في التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين المحليين، كما أُضفي مزيد من الوضوح فيما يتصل بتحديد الجهة المنوطة بمكافحة الفساد[35]، بيد أنه من الواضح وجود حاجة إلى إجراء تغييرات أكثر جوهرية في النظام السياسي إذا ما أريد للفساد أن يُحتوى إلى الحد الذي لا يمكنه معه أن يشكل تهديدا لبقاء النظام[36].

لكن هل يمكن عمل تغييرات من دون الوصول إلى حد الأخذ بالديموقراطية السياسية على نطاق واسع واتباع قاعدة «صوت واحد، لشخص واحد» لاختيار كبار القادة السياسيين؟ في الواقع، أظهرت خبرة المجتمعات المعاصرة أن هناك طرقا عدة للقضاء على الفساد من دون اللجوء إلى إجراء انتخابات تجعل القادة مسؤولين أمام الشعب. فهونغ كونغ غير الديموقراطية تعتمد على وجود وكالة مستقلة وقوية لمناهضة الفساد، وسيادة القانون، وصحافة حرة نسبيا. وسنغافورة – الأقل من أن تكون ديموقراطية - تأخذ بنظام الرواتب المرتفعة ووجود جهاز مستقل لمناهضة الفساد. وفي هذا الخصوص نشير إلى أن الدول الديموقراطية تعتمد بدورها على وجود نظم رقابة واسعة لتقييد سلطات القادة المنتخبين، ومن قبيل ذلك: «لجان النزاهة العامة، والعمل القضائي، والمحاكم المحلية، والمحاكم في مكان العمل، والمؤتمرات التوافقية، والبرلمانات للأقليات، والتقاضي بشأن المصلحة العامة، وهيئات محلفين مكونة من المواطنين، وتجمعات المواطنين، والتحقيقات العامة المستقلة، ومراكز الأبحاث، وتقارير الخبراء، والميزانيات التشاركية، والوقفات الاحتجاجية، والمدونات، وغيرها من الأشكال الجديدة من المتابعة الإعلامية»[37].

من الواضح أن هناك حاجة إلى أن تستأنس الصين بمثل هذه الممارسات والمؤسسات. فظهور جماعات مستقلة تحارب الفساد وتتخذ من وسائل التواصل

الاجتماعي أداة لانتقاد سوء التصرفات الرسمية يعد علامة مشجعة، بيد أن المبلغين عن هذه التجاوزات يتعرضون لعمليات انتقامية[38]. وعلى صعيد آخر ساعد إصلاح الميزانية، بما في ذلك اتباع معايير الشفافية المالية، في الحرب ضد الفساد، ومن ثم أصبح هناك مجال للحديث عن تحسن[39]. كما أن هناك مؤشرا مشجعا إضافيا يتمثل في الاستعداد المتزايد لتجربة آليات محاربة الفساد في المناطق المختلفة من البلاد: على سبيل المثال أطلقت الحكومة خطة تجريبية في (أجزاء) من مقاطعة غوانغدونغ Guangdong لإجبار الموظفين العموميين على الكشف عن ممتلكاتهم[40]. غير أن مثل هذه الإجراءات تواجه معارضة قوية، فضلا على أنها لا تعالج مشكلة حصول أفراد من عائلات المسؤولين - من خلال الصلات السياسية - بالحصول على ثروات بطرق شبه قانونية[41]. أما الخطوة الأكثر تأثيرا فقد تتمثل في إنشاء هيئة مؤسسية مستقلة لمحاربة الفساد يمتد نطاق عملها ليشمل جميع أرجاء البلاد كما هو الحال في النموذج المعمول به في هونغ كونغ[42]. هناك صعوبة كبيرة في تأسيس مكاتب على المستوى الوطني (حيث إنه من الصعوبة بمكان متابعة عمل الموظفين في بلد كبير بحجم الصين بأكملها)، لكن الحكومة يمكنها الاضطلاع بأنشطة تجريبية على مستويات أقل[43]. وأخيرا هناك حل أكثر راديكالية على المستوى المحلي - معد لمنع ظاهرة شراء المناصب الحكومية **mai guan** وهو أمر شائع في المستويات الدنيا والأقاليم الفقيرة[44] - يتمثل في اتخاذ القرار بالنسبة إلى التعيينات بالقرعة كما كان عليه الحال في عهد الإمبراطور وانلي[45]. وعلى الأقل يلزم أن تكون هناك شفافية أكبر في عملية اختيار وترقية المسؤولين الرسميين[46]. فجميع هذه الإجراءات سوف تساعد على التقليل من الفساد وتبديد الغضب الشعبي، فضلا على أنه يمكن تطبيقها من دون أن تسلك البلاد طريق الانتخابات الديموقراطية للقادة في القمة.

يرتبط السبب الثاني للفساد بالتنمية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق. فمن جانبٍ تساعد عملية الخصخصة على بروز ظاهرة السعي وراء الإيجارات: ففي اقتصاد يضم كلا من العام والخاص، يمتلك المسؤولون الرسميون السلطة لفحص والموافقة على الطلبات للحصول على الأراضي ومشروعات البناء[47]. ومن جانبٍ آخر فإن تحكم الدولة في الاقتصاد يساعد كذلك على بروز ظاهرة السعي وراء الإيجارات: فالشركات المملوكة للدولة تحارب من أجل الحفاظ على سلطتها الاحتكارية وتمتلك

المليارات من الدولارات التي توظفها لتحقيق أجنداتها، ومن جانبهم فإن الوزراء، سواء أكانوا منقسمين أم على خلاف بعضهم مع بعض، يحرصون بشكل واضح على تحقيق مطالب هذه الشركات[48]. يضاف إلى ذلك أن الطبيعة المنغلقة للأخيرة تقوض نظام الجدارة في المجال الاقتصادي: فكما ذهب زهينغ يونغنيان Zheng Yongnian: «مستويات الإدارة [للشركات المملوكة للدولة] من القمة إلى القاعدة تعج بأقارب وأصدقاء المسؤولين. أما الشخص العادي، حتى وإن كان موهوبا، فأمامه صعاب كثيرة ليتمكن من اختراق شبكة هذه الشركات المملوكة للدولة»[49].

إذن ماذا يمكن عمله؟ لقد نجحت الحكومة في تقليل عدد حالات الفساد المتصلة بعملية الإدارة الداخلية (اختلاس الأموال العامة) باتباع وسائل من بينها التشديد على اتباع النظام المستند إلى الجدارة للعمل في الوظائف العامة، وتحسين أساليب وضع الموازنة والتدقيق، وإضفاء المركزية على القطاع المالي، والإشراف بشكل أفضل على أنشطة الحكومات المحلية، وإحراز تقدم في وضع قوانين مكافحة الفساد وتنفيذها. بيد أنه بالتوازي مع ذلك تغيرت طبيعة الفساد في الصين، فلم يعد مجرد مسألة إدارية، بل أضحى مشكلة تبادل بين العام والخاص، مع زيادة واضحة في الرشوة المتورط فيها أطراف عامة وخاصة[50]. من الواضح أن هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد ووضع حدود واضحة بين القطاعين.

في هذا الصدد ربما تقدم الصين الإمبراطورية بعض الدروس المستفادة: فلقد منع قانون سلالة تانغ التجار والحرفيين من إقامة علاقات اجتماعية مع المسؤولين الحكوميين، وحظر على الشريحة العليا من الأخيرين الدخول في الأسواق المدنية، كذلك منع التجار والحرفيين من دخول الامتحانات للالتحاق بالوظيفة العامة أو التعيين فيها[51]. وربما يكون مثل هذه الإجراءات القاسية صعب التنفيذ حاليا، ولكن فرض بعض القيود على العلاقات الاجتماعية بين المسؤولين الرسميين والعامة يمكن أن يساعد: فعلى سبيل المثال طرح تشانغ لو Zhang Lu فكرة أن تتعلم الصين من خبرة كوريا الجنوبية التي أصدرت قانونا لمكافحة الفساد في العام 2001 يمنع الموظفين العموميين ورجال الأعمال من ممارسة لعبة الغولف معا[52]؛ وفي حالة الصين يمكن لمثل هذه الإجراءات أن يمتد ليشمل مجالات اجتماعية أخرى تساعد على الفساد، من قبيل صالونات الكاريوكي.

الأكثر أهمية من ذلك أن السياسات التي تشجع على مزيد من المنافسة في الأسواق التجارية والمجال السياسي يمكنها أن تساعد في تقليل الفساد[53]: ففي نوفمبر 2013 ذهبت نتائج الجلسة العامة الثالثة للحزب الشيوعي الصيني إلى أن السوق يجب أن يؤدي دورا «حاسما» في توزيع الموارد، وإذا عُمِل بذلك فإنه يمكن تخفيض مستوى الفساد بشكل جوهري[54]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «الشراكات بين المؤسسات العامة والخاصة بين الحكومة والمجتمع المدني، ومن أمثلتها إشراك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في وضع وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد، يمكن أن تساعد في كبح الرشوة»[55]. وأخيرا، فإن ما يبدو أنه ممارسات فاسدة يمكن ببساطة إضفاء الصفة القانونية عليه. ففي الولايات المتحدة تؤثر المصالح الاقتصادية بشكل قانوني في نتائج انتخابات السياسيين من خلال المساهمات المالية وتشكيل التجمعات المساندة بين الفترات الانتخابية. ويعتقد الجانب الأعظم من الأمريكيين أن مثل هذه الممارسات تقوض المصلحة العامة[56]، كما أن هناك القليلين الذين يرون أنها تقوض قيم النظام الدستوري ككل. أما في النظم غير الديموقراطية (مثل الصين) فإن إضفاء الصفة القانونية على الفساد السياسي الممنهج لن يحل مشكلة الشرعية. وفي المقابل فإن إضفاء هذه الصفة على الفساد على مستوى صغير يمكن أن يساعد: ونشير هنا إلى أن الحكومة الكورية أصدرت في العام 2011 قانونا يمنع تقديم الهدايا إلى الموظفين العموميين والتي تزيد قيمتها على 180 من العملة المحلية (ما يقرب من 30 دولارا أمريكيا)، مما وفر مؤشرات واضحة حول حدود «الرشوة»[57]. كما أن مثل هذه الهدايا الصغيرة للموظفين العموميين لا يمكن النظر إليها باعتبارها فاحشة أخلاقيا في السياق الصيني، خصوصا إذا ما أُضفيت الصبغة القانونية عليها. وأخيرا، فإنه يمكن إصدار عفو عام عن جميع الموظفين الذين اتُهموا بالفساد بالتوازي مع اتباع سياسات جادة تضع الحدود بين العملين العام والخاص، بما يسمح لهم بالبداية من جديد[58]. ومجددا نقول إن أيا من هذه الإجراءات لا يتطلب وجود الديموقراطية بشكلها القائم على أن لكل شخص صوتا واحدا.

يتمثل السبب الثالث للفساد في الرواتب المنخفضة للموظفين العموميين. فالرئيس الصيني شي جين بينغ يحصل على راتب سنوي يقارب 19 ألف دولار أمريكي بالمقارنة بالرئيس باراك أوباما الذي يتقاضى 400 ألف دولار في العام. ويشار

إلى أن الراتب الضئيل الذي تقاضاه رئيس الوزراء السابق ون جيا باو Wen Jiabao لم يَحُل دون أن يكوّن أعضاء أسرته ثروات غير معلنة تقدر بـ 2.7 مليار دولار. وفي حين أن الزعيم السياسي بو شي لاي، الذي دارت حوله فضائح، كان راتبه الشهري يقدر بـــ 1600 دولار شهريا، امتلكت أسرته أرصدة تقدر بـــ 130 مليون دولار[59]. وإذا كان الموظفون في المستويات الأدنى يتقاضون رواتب أقل، فإنهم غالبا ما يبدون أكثر ثراءً من أشخاص آخرين يكسبون أكثر بكثير.

لماذا لا يبدو موظفو الحكومة راضين بالرواتب المنخفضة؟ في الفترة الثورية، عندما يكون القادة وأتباعهم ملتزمين بشكل تام بالأفكار المثالية، يكون معدل الفساد ضئيلا. بيد أن هذه الفترة لا تستمر طويلا، في حين أن الفساد لا يمكن تجنبه إذا ما كان العائد المادي لا يكفي لمواجهة الحاجات الأساسية للموظفين وأفراد أسرهم. كما أن الفساد يمكن أن يصبح أسوأ مع التنمية الاقتصادية: فلقد أدت الإصلاحات التي أُدخلت على السوق إلى ظهور الملكية الخاصة، ووجود تفاوت كبير بين رواتب الوظيفة العامة والثروة الخاصة. فهناك أموال كثيرة في النظام، في حين يقارن الموظفون العموميون أنفسهم بأولئك الناجحين في القطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك أن نفقات المعيشة ارتفعت بشكل كبير، وأضحى من الشائع عدم إمكانية الاعتماد على الراتب الرسمي لتغطية نفقات رعاية أعضاء الأسرة. ومن ثم توافر لدى الموظفين العموميين دافع إلى إساءة استغلال مناصبهم الرسمية للحصول على مكاسب خاصة لهم ولأسرهم، في حين أن معاقبة بعض المسؤولين الفاسدين لم يكن من شأنها أن تساعد في الحد من الظاهرة مادامت الرواتب مستمرة على حالها المنخفض. يُذكر أن العلاقة بين الرواتب المنخفضة والمستويات العالية من الفساد هي أمر مألوف لدارسي التاريخ الصيني: ففي ظل سلالة مينغ عندما كانت الرواتب في أدنى مستوياتها والحملة ضد الفساد في ذروتها، استمر معدل الفساد مرتفعا بشكل مزمن[60]. ومن ثم فإن الحل يبدو واضحا[61]، وهو الحل نفسه الذي طرحه وانغ أنشي (1086-1021) Wang Anshi إبان حكم سلالة سونغ: «إن معدل الرواتب التي تُدفع هذه الأيام منخفض كثيرا بشكل عام.... في حين أن الناس يرغبون في التمتع بحياة كريمة، واكتساب سمعة طيبة، والحصول على لقب مميز، وأيضا على أجر جيد»[62].

الموظفون أصحاب أعلى رواتب في العالم

مع تحسن الاقتصاد في سنغافورة على مدار السنين وجدت الحكومة أنه أضحى من الصعب بشكل متزايد اجتذاب الوزراء وكبار الموظفين والاحتفاظ بهم. وإزاء هذا الموقف بُحثت وطُبِّقت سياسات مختلفة لتقليل الفجوة بين الرواتب في القطاع الخاص وتلك في القطاع العام. وفي العام 1994 قررت الحكومة أن تقيس رواتب الوزراء وكبار موظفي الخدمة المدنية على أعلى الرواتب التي يتقاضاها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص. وقد نُقحت الصيغة في العام 2007 لربط رواتب الوزراء والسكرتيرين الدائمين بثلثي الراتب المتوسط لأصحاب أعلى رواتب في ست مهن. ووفقا للحكومة فإن العولمة الاقتصادية أدت إلى خلق سوق عالمي واحد للمواهب، وأن علماء الحكومة يُبحَث عنهم بشراسة من قبل شركات عالمية كبرى من قبيل ماكينزي McKinsey & Co. وغولدمان ساكس Goldman Sachs. وبعد مراجعة الراتب ارتفع الدخل السنوي في بداية الخدمة للوزراء والسكرتيرين الدائمين من 1.2 إلى 1.6 مليون دولار، أما رئيس الوزراء فإن راتبه السنوي ارتفع من 2.5 إلى 3.1 مليون دولار. وفيما يخص ذوي الأداء العالي في النخبة الإدارية، والذين يظهرون إمكانات عالية ومواهب في وقت مبكر ويُعدون لتولي المناصب العليا، فمع بلوغهم سن الثانية والثلاثين كانت رواتبهم تصل إلى 361 ألف دولار في العام[63].

إن مزايا التعويض القياسي من أجل مواكبة القطاع الخاص واضحة: فكما أوضحت مجموعة بوستن الاستشارية Boston Consulting Group: «إنها تضمن أن موظفي الخدمة المدنية الموهوبين لا يُعاقبون بشكل غير عادل لاختيارهم العمل في القطاع العام، كما أنها تقلل من إغراء الانخراط في الممارسات الفاسدة»[64]. ومن المؤكد أن الحكومة تعلم أن هذه السياسة حساسة للغاية من الناحية السياسية، وقد لا تكون ممكنة في ظل ديموقراطية انتخابية «خالصة» مع وجود الانتقادات الإعلامية والاحتمال القوي لأن تُطرح الثقة في الحكومة: وفي خطابه في ذكرى العيد الوطني في العام 2000 ذكر رئيس الوزراء الصيني آنذاك غو تشوك تونغ Goh Chok Tong: «الكثير من قادة الغرب أخبروني في لقاءات خاصة أنهم يحسدوننا على نظامنا الخاص برواتب الوزراء. بيد أنهم قالوا أيضا إنهم إذا ما حاولوا تطبيق ذلك في بلادهم فإنهم سيطردون من السلطة»[65]. وعلى الرغم من دفاع الحكومة القوي

عن هذه السياسة وعن وجود مؤسسات سياسية أقل ديموقراطية فإن نظام الراتب الذي يتسق مع السوق ثبت أنه مثير للكثير من الجدل في سنغافورة، وبصفة خاصة في وقت تزايدت فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل مأساوي وبدأ النظر إلى مفهوم الفرصة المتساوية باعتباره أسطورة من وجهة نظر من هم أقل حظا (ناهيك عن حقيقة أن كثيرا من أفراد عائلة لي Lee شغلوا مناصب في السلطات الاقتصادية والسياسية[66]، وخلال الانتخابات العامة في العام 2011 كانت هذه السياسة موضوعا رئيسا (خصوصا في مواقع التواصل الاجتماعي) وحصدت الحكومة «فقط» 60 في المائة من الأصوات في التصويت العام، كما خسرت ستة مقاعد في البرلمان. وإزاء هذا الموقف خفَّضت الحكومة رواتب الوزراء بنسبة 40 في المائة، ورُبطت الزيادات ليس فقط بالأداء الاقتصادي عالي المستوى، بل أيضا بالحالة الاقتصادية لأبناء البلد الفقراء. كذلك اعترف حزب العمل الشعبي People's Action Party الحاكم بأن السياسيين يجب أن يكونوا مدفوعين، على الأقل بشكل جزئي، بـ «روح الخدمة السياسية والتضحية»[67]، وليس فقط بالمصالح المادية الأنانية. غير أنه حتى بعد هذه التخفيضات ظلت رواتب الوزراء في سنغافورة هي الأعلى في العالم.

فيما يخص الصين فإنه من الواضح أن رواتب موظفي الخدمة المدنية تحتاج إلى أن تزداد بشكل جوهري للتقليل من إغراء الانخراط في الممارسات الفاسدة[68]. ويتمثل أحد الحلول لذلك في ربط الرواتب بأسعار السوق[69]. ولتحقيق مزيد من الردع لأي إغراء للمحسوبية أو إساءة استخدام السلطة، يلزم أن يُدفع الجانب الأكبر من التعويضات في صورة نقود سائلة وليس مزايا وبدلات (في سنغافورة تُدفع جميع التعويضات بصورة نقدية فيما عدا مزايا الحد الأدنى من الرعاية الصحية) [70]. ومع ذلك فإنه بالمقارنة بسنغافورة فإن الصين تعتبر فقيرة ولا يمكن أن تتحمل عبء النظام السنغافوري في الرواتب. وفضلا على ذلك فإن لديها مجموعة هائلة من المواهب، ومن ثم فإنها لا تقلق كثيرا من أن يتحول الأشخاص ذوو المواهب إلى القطاع الخاص. كذلك فإن لدى الصين تقليدا قديما يحترم الخدمة العامة وشعورا أكثر عمقا بالشخصية الوطنية وروح خدمة الجماعة السياسية، وهو ما يؤدي دورا مهما في إعطاء الدافع للعاملين في الخدمة المدنية. والخلاصة هي أنه يجب زيادة الرواتب ولكن ليس بمستويات النموذج السنغافوري.

في جميع الأحوال فإن المال في حد ذاته ليس كافيا لردع الفساد[71]، الأمر الذي يقودنا إلى بحث السبب الرابع وراء الفساد في الصين: وهو الافتقار إلى الأخلاقيات. وهنا نشير إلى أن هناك شرعويين صارمين بالإضافة إلى مفكرين منفعيين يرفضون هذه الاعتبارات: وكما أوضح فيلسوف معاصر: «يمكن للقانون ومبادئ الأخلاقيات المطبقة أن تنظم السلوك بسهولة أكبر وأوسع انتشارا مما تستطيع فعله أي أخلاقيات عادية»[72]. ومادامت التوليفة الصحيحة بين الحوافز والمكافآت على السلوك الحسن والعقاب على ذلك السيئ وُجِدت، فإن موظفي الخدمة المدنية سيلتزمون بأداء ما هو صحيح. ولكن عملية ضمان أن موظفي الخدمة المدنية يتحلون بالضمير من قبل من هم خارج المنظومة هو أمر صعب ومكلف.. فضلا على أن القانون لا يمكنه أن يحدد ما هو السلوك الأخلاقي في جميع الظروف، ويمكن لموظفي الخدمة المدنية الأقل تمتعا بالضمير أن يخدموا مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة بطرق لا تنتهك نص القانون بشكل مباشر (أو واضح).

حتى عندما يكون القانون واضحا فإنه يصعب فرضه دائما[73]. فليس هناك من وسيلة لمتابعة الناس طوال الوقت وفي جميع الأماكن: فقط الضوابط الداخلية هي التي يمكنها أن تمنع السلوك السيئ عندما لا تكون هناك متابعة من أحد. وقد أبرز أحد كلاسيكيات الكونفوشية - كتاب الوسط Zhongyong(*) - أن العلامة الدالة على الشخص المثالي تتمثل فيما يفعله عندما يكون منفردا. وبعبارة أخرى، فإن الأوصياء في حاجة إلى ملاحظة أنفسهم. وحتى المحللون للثقافة السياسية الأمريكية – المشهورة بتشكيكها في السلطة السياسية - يقرون بأن الضوابط الرئيسة على سوء استغلال الثقة العامة يجب أن تأتي من داخل الفرد: «إن الضوابط التي تجعل الرئيس منضبطا تنبع من الداخل وليس من الخارج. فضميره، وما لديه من تدريب، وإحساسه بأن التاريخ سيحكم عليه، ورغبته في أن يكون هذا الحكم لمصلحته، وإدراكه الحاجة إلى أن يتقدم بسرعة وإلا فإنه سينهار تحت وطأة المسؤولية، كلها عوامل تشترك في منعه من الاضطلاع بالأعمال التي تقوض «شهرة الرئيس وسلطته»[74]. وفي النهاية يمكن القول إن احتواء الفساد في الصين هو أمر

(*) ينسب هذا الكتاب إلى الحفيد الوحيد لكونفوشيوس. [المترجم].

ممكن بشكل كبير، فقط إذا ما نُظر إليه باعتباره أمرا مشينا للغاية، وأن ينظر في الوقت ذاته إلى نظافة الشخص باعتبارها علامة دالة على الشرف لموظف الخدمة المدنية[75]. وفي هذا الصدد ذكر كوامي أنتوني أبيا Kwame Anthony Appiah[*] أن الشرف «يحفز الناس على أن يتصرفوا بشكل جيد، بغض النظر عما إذا كان شخص آخر يراهم من عدمه، لأن الأشخاص الشرفاء يهتمون بأن يكونوا جديرين بالاحترام وليس فقط أن يكونوا محترمين من قبل الآخرين»[76]. وهنا نشير إلى أنه على الرغم من أن ظاهرة «ربط القدم»[**] كانت ضاربة في تاريخ الصين، فإنه قد قُضي عليها بسرعة منذ أكثر من قرن مضى عندما بدأ الناس ينظرون إليها باعتبارها ممارسة مشينة لأولئك القائمين بها وللأمة بأسرها[77]. فكم من الوقت سيمضي قبل أن يُنظر إلى ظاهرة الفساد باعتبارها كذلك مشينة؟

من الناحية الرسمية فإن الحزب الشيوعي الصيني هو شيوعي من حيث التوجه، ومن المفترض في كوادره أن يكونوا مدفوعين (ومقيدين) بالأيديولوجيا الماركسية: وكما أوضح الرئيس شي جين بينغ: «يجب على كوادر الحزب أن يكونوا أتباعا مخلصين للمثل الشيوعية، ومؤمنين حقيقيين بالماركسية، ومحاربين مخلصين للاشتراكية ذات الخصائص الصينية... ويجب أن يخدموا الشعب بتفانٍ، ويمارسوا سلطتهم بعناية، ويقاوموا الفساد... فنزاهة كادر الحزب لن تكبر مع مرور أعوام الخدمة والترقية في منصبه، ولكن من خلال الجهود المتواصلة لفرض النظام على نفسه وبدراسة كلاسيكيات الماركسية ونظريات الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»[78]. بيد أن المشكلة في الصين المعاصرة تتمثل في أن الماركسية انتهت كأيديولوجيا محفزة؛ وكلما أُجبرت الكوادر على دراسة كلاسيكيات الماركسية، أصبحوا متشائمين. يضاف إلى ذلك عامل مهم يتمثل في أن الماركسية الكلاسيكية قدمت رؤية محدودة عن السلوك الأخلاقي من قبل موظفي الخدمة المدنية[79]. ففي مؤلفاته الضخمة لم يذكر كارل ماركس شيئا عن تثقيف الذات من قبل

(*) فيلسوف أمريكي بريطاني المولد، تتمحور أعماله حول الدراسات الثقافية والتاريخ الفكري. [المترجم].

(**) هي ممارسة ربط محكم على أقدام الفتيات الصغيرات لتعديل شكل وحجم أقدامهن، وقد انتشرت ممارسة تلك العادة في الصين منذ القرن العاشر واستمرت حتى بداية القرن العشرين، حيث كانت الأقدام المربوطة تعبر عن الجمال، غير أن تلك الممارسة كانت شديدة الألم، كما كانت تسبب في بعض الحالات إعاقة دائمة للنساء المتعرضات لها. [المترجم].

الموظفين العموميين. وعلى الرغم من أن التقاليد الماركسية الصينية (الاشتراكية ذات الخصائص الصينية) تقدم رؤى عن السلوك الأخلاقي لموظفي الخدمة المدنية، فإنها مدينة بذلك إلى الكونفوشية أكثر منها إلى الماركسية[80]. وهنا يثور التساؤل: لماذا لا يُعاد إحياء التقليد الكونفوشي باعتباره المصدر الرئيس للتثقيف الأخلاقي لموظفي الخدمة المدنية؟ وهنا نشير إلى أنه سبق أن طالب مفكرون صينيون رئيسون باتخاذ هذه الخطوة منذ وقت طويل[81]. فمن جانبه ذكر الرئيس شي أن الكونفوشية – إلى جانب البوذية والطاوية Taoism[*]– هي إحدى «الثقافات التقليدية» التي يمكن أن تساعد على ملء الفجوة الأخلاقية التي سمحت للفساد بأن يزدهر، كذلك أشار إلى القيم الكونفوشية خلال كلمة له عن التدريب الأخلاقي لأعضاء الحزب[82]. ويذكر أن تشيوفو Qufu[**]، مهد الكونفوشية، تشهد تجربة تطبيق برنامج يركز أكثر على تدريس الكونفوشية في المدارس الحكومية. كذلك فإن مدارس الحزب الشيوعي عادة ما تدرس الكونفوشية الكلاسيكية لموظفي الخدمة المدنية. بيد أن الحزب لم يتخذ بعد خطوة رسمية بإحلال الكونفوشية محل الشيوعية[83].

في واقع الأمر هناك طرق عديدة لإساءة استخدام السلطة السياسة، غير أنني ركزت مناقشتي على موضوع واحد، وهو الفساد، لأنه من المعترف به على نطاق واسع – من قبل الحكومة والشعب والباحثين - أنه أكثر التهديدات التي تواجه النظام السياسي في الصين خطورة. فإذا كان الفساد لن يهدد النظام بأكمله في دولة ديموقراطية، فإنه يمكن أن يؤدي إلى انهيار تام لنظام سياسي قائم على الجدارة. في المقابل، يتمثل الخبر الجيد (بالنسبة إلى نظام قائم على الجدارة) في وجود عديد من الطرق لمقاومة الفساد من دون حاجة إلى الانخراط في عملية تقوم على قاعدة «صوت واحد، شخص واحد» لاختيار القادة السياسيين، ومن ذلك: إقامة سلطات رقابة مستقلة على السلطة السياسية، وتقليل الاعتماد بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الرواتب لموظفي الخدمة المدنية، وتنفيذ برامج بشكل أكثر منهجية لتعليم أخلاقيات الكونفوشية، وهذه كلها طرق

(*) الطاوية هي تقليد ديني أو فلسفي ذو أصل صيني، وتختلف عن الكونفوشية في عدم التشديد على الطقوس الجامدة والنظام الاجتماعي، ولكنها تتشابه معها في أن فيها كامل السلوكيات والضوابط التي تحقق الكمال. [المترجم].

(**) تقع مدينة تشيوفو في جنوب غربي مقاطعة شاندونغ، وتشتهر بأنها موطن كونفوشيوس، ومن أشهر معالمها معبد كونفوشيوس الواقع في منتصفها. [المترجم].

يمكنها أن تساعد في القضاء على الفساد. والآن فلنتحول إلى تناول المشكلة الرئيسة الثانية المرتبطة بمحاولة تحقيق النظام السياسي القائم على الجدارة.

2 - مشكلة التحجر

وفقا للنموذج المثالي لنظام الجدارة فإن النظام السياسي يجب أن يهدف إلى اختيار وترقية القادة الذين يمتلكون قدرات وفضائل متفوقة. وخلال حقبة الممالك المتحاربة تنقل العلماء من مملكة إلى أخرى آملين إقناع الملوك بمواهبهم العالية واختيارهم للعمل باعتبارهم وزراء ومستشارين. وفي هذا الخصوص أوضح منسيوس: «إذا ما أعطى حاكم شرف الخدمة لأصحاب المواهب والقادرين حتى تمتلئ المكاتب بأشخاص متميزين، فإن كل من تحت السماء من علماء سيكونون سعداء وراغبين في أن يكونوا إلى جواره». وفضلا على ذلك، فإن النظام السياسي يلزم عليه أن يهدف إلى اختيار الأفضل بغض النظر عن الطبقة أو الخلفية. وقد عبر زونزي عن هذه الفكرة قائلا: «يجب ترقية المستحقين والقادرين من دون اعتبار للأقدمية؛ ويجب طرد غير المناسبين وغير القادرين من دون تردد... وعلى الرغم من أنهم قد يكونون أحفادا لملوك أو دوقات أو موظفين علماء أو مستشارين، فإذا ما ثبت أنهم غير قادرين على الالتزام بما تتطلبه المبادئ والعدالة، فإنه يجب الرجوع بهم إلى مصاف عامة الناس. وعلى صعيد آخر، على الرغم من كون البعض من سلالة عامة الناس، فإنهم إذا ما قد حصلوا على التعليم اللازم وكانوا ملتزمين في سلوكهم ويمكنهم التمسك بالمبادئ، فتلزم ترقيتهم إلى منصب رئيس الوزراء، والموظف العالم، أو المستشار»(9.1؛ انظر أيضا 9.4). يذكر أنه في الفترة الزمنية نفسها تقريبا، وإن كان في بقعة أخرى من العالم، وسع أفلاطون دائرة الجدارة لتشمل مجموعتين إضافيتين. الأولى تتمثل في الحكام في أعلى المناصب، حيث يلزم، وفقا له، اختيارهم كذلك وفقا لجدارتهم (يلاحظ أن زونزي لم يوسع نظام الجدارة ليشمل الملك). والثانية تتمثل في النساء اللواتي يلزم منحهن الفرصة ليكنَّ حكاما. وباختصار فإن النموذج المثالي لنظام الجدارة يعني أن كل فرد يجب أن تكون له فرصة متساوية للخدمة باعتباره موظفا عاما بغض النظر

عن خلفيته الاجتماعية، كما أن النظام السياسي يجب أن يهدف إلى اختيار أكثر المتنافسين جدارة أخلاقيا.

لقد كان المدافعون الأوائل عن الجدارة السياسية سابقين لعصرهم، لكن اليوم تتبنى النظم القائمة على الجدارة النموذج القائل بأن النظام السياسي يجب أن يعتمد، على قدر الإمكان، على مجموعة واسعة من أصحاب المواهب (مع استثناء أن تكون المناصب العليا محجوزة لمواطنين). وبالنظر إلى حقيقة أن أصحاب المواهب منتشرون في جميع أرجاء البلاد، فإنه من المفترض أن تكون القيادات في النظم القائمة على الجدارة، مثل الصين وسنغافورة، ذات خلفيات اجتماعية مختلفة. بيد أنه من الناحية الواقعية تتكون قيادات هذه النظم بشكل متزايد من نخب قادمة من خلفية اجتماعية ضيقة، الأمر الذي يولد مشكلة مفادها أن عملية الاختيار السياسي قد تهمل مواهب توجد في شرائح أخرى من السكان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحقيقة قد تؤدي إلى خلق مشاكل أكثر خطورة تهدد قابلية النظام ككل على الحياة.

أولا، النخبة السياسية تقلل من أهمية الخلفية الاجتماعية والحظ، بل يمكن بسهولة أن تصبح مقتنعة بأن لديها تفوقا متجذرا، الأمر الذي يقودها إلى ازدراء «الخاسرين» في السباق التنافسي نحو القمة، وهو السباق المفترض فيه أن يكون عادلا. هنا أيضا النموذج السنغافوري معبر للغاية، فلقد ذكر إنغيام تونغ دو Ngiam Tong Dow، الذي شغل منصبا كبيرا في الخدمة المدنية، أنه: «لقد برز نوع خاص من عجرفة النخبة، وبدأ بعض الموظفين في التصرف كأن لديهم تفويضا من الإمبراطور. فنحن نرى أنفسنا باعتبارنا لي كوان يو صغارا»[84]. والعلماء الموهوبون أصبحوا يشعرون بأنهم كسبوا عن جدارة مسابقة قاسية، ومن ثم عادة ما يظهر من جانبهم سلوك يتسم بالترفع تجاه الأفراد العاديين. وفي إحدى الحالات الشهيرة، كتبت باحثة مبتدئة في العلوم الإنسانية تنتمي إلى النخبة مدونة انتقدت فيها موظفا شابا عبر عن قلقه من منافسة الأجانب والافتقار إلى الفرص المتاحة للعمال الأكبر سنا: «نحن حكومة استبدادية مكونة من ذوي القدرات والأذكياء... إذا لم تكن جيدا بدرجة كافية فإن الحياة ستركلك، هكذا تسير الأمور... برجاء الابتعاد عن وجهي النخبوي

غير المهتم بالأمر». وقد أثارت هذه المدونة ضجة عامة في حينه، ومن جانبه قال والد الباحثة - وهو أيضا عالم وعضو في البرلمان - بالنيابة عن ابنته في مقابلة صحافية: «إذا ما نحينا جانبا عدمَ حساسية اللغة، فإن النقطة التي طرحتها معقولة، فخريجة جامعية متعلمة جيدا وتعمل في شركة متعددة الجنسيات يجب عليها ألا تتحسر على العمل في الحكومة، بل يلزم أن تواجه تحديات الحياة. ومع ذلك فلقد نصحتها أن تتعلم من ذلك أن بعض الناس لا يمكنهم تقبل الحقيقة القاسية ومثل هذا النوع من اللغة». وكان من شأن نشر هذه المقابلة الصحافية أن يوقع قدرا أكبر من التعاسة العامة لأنها تضمنت الإشارة إلى ضرورة تقبل «الحقيقة القاسية»[85]. نتيجة لذلك ترسخ في العقل الشعبي أن مصطلح «نظام الجدارة» هو رمز للنخبوية القائمة على النجاح وتعظيم المكافآت للناجحين، في الوقت الذي توجد فيه عوامل تقلل من الفرص المتاحة للمحرومين[86].

وفي كتابه الذي يتضمن هجاءً لنظام الجدارة، والصادر في العام 1957 (وتدور أحداثه في العام 2033)، تنبأ مايكل يونغ Michael Young بأن القادة الذين سيُختارون وفقا لهذا النظام سيصيرون متعجرفين ومنفصلين عن بقية المجتمع: «إن عددا من أعضاء نظام الجدارة، على النحو الذي يقر به أغلب الإصلاحيين المعتدلين، أصبحوا متأثرين جدا بأهميتهم الخاصة إلى الحد الذي جعلهم يفقدون التعاطف مع الناس الذين يحكمونهم، وتعوزهم اللباقة بشكل كبير، مما أدى إلى إهانة الناس الأقل ذكاء بشكل غير ضروري». وفي المقابل، تنبأ يونغ بالحل أيضا: «يجب أن تسعى المدارس والجامعات إلى غرس مفهوم سليم عن التواضع»[87]. وفي مواجهة تدني التأييد الشعبي، أعاد القادة السياسيون في سنغافورة توصيف الأيديولوجيا الحاكمة باعتبارها «نظام الجدارة الرحيم». وفي تناقض صارخ مع خطاب لي كوان يو، الأقل من كونه متواضعا، أكد نجله، رئيس الوزراء لي هسين لونغ، ضرورة أن يخدم القادة السياسيون «بتواضع... فلنفعل الأشياء الصحيحة، وأن نفعل بذلك بالطريقة الصحيحة، وألا نعتقد أبدا أننا أفضل أخلاقا من الآخرين أو أن نصاب بالتعجرف. فمعنى أن يكون الإنسان متواضعا أن يقبل بحقيقة أن الحكومة لا تملك جميع الإجابات»[88]. وباختصار،

يجب على قادة الحكومة أن يكونوا متواضعين وأن يتعاطفوا مع الشعب وألا ينظروا إليه باستعلاء. ولكن هل التعاطف كافٍ؟

النخبوية السياسية في فرنسا

تعتبر المدرسة الوطنية للإدارة (École Nationale d'Administration (ENA، التي أسسها شارل ديغول Charles de Gaulle في العام 1945، مؤسسة مصممة بشكل رئيس لتحقيق نظام الجدارة السياسية. فهي تهدف إلى اختيار النخبة السياسية المثقفة بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية، ثم تدربهم للخدمة المدنية. وتمهد للدخول إليها مجموعة من الامتحانات التي تعتبر من أكثر امتحانات العالم جدية وإرهاقا، حيث يلزم على المرشحين تأدية خمسة امتحانات كتابية (في القانون العام، والاقتصاد، والمعرفة العامة، وتلخيص مستندات إما في القانون والسياسات الأوروبية وإما في القانون والسياسات الاجتماعية، وهناك امتحان خامس يختاره المرشح من بين موضوعات تمتد من الرياضيات إلى اللغات)؛ ويعقب ذلك أداء المرشحين الحاصلين على أعلى درجات خمسة امتحانات شفهية (في التمويل العام، السياسات الدولية، الموضوعات الأوروبية أو الاجتماعية، اللغة الأجنبية، وأخيرا الامتحان الشهير والمعروف باسم الامتحان الشفهي الكبير Grand Oral ومدته خمس وأربعون دقيقة والذي يفتح فيه باب المشاركة للعامة، ويجري خلاله طرح أي سؤال، بما في ذلك الأسئلة الشخصية)، ثم يأتي بعد ذلك اختبار في اللياقة البدنية. وفي كل عام يُختار عدد محدود يقل عن المائة شخص، وبعد قضاء عامين من التعليم والتدريب ذي المستوى التنافسي المرتفع، فإنه يُصنَّف المتخرجون عدديا وفقا لأدائهم الأكاديمي. ويعيَّنون بشكل أساسي في وظائف بالخدمة المدنية، كما أن المتخرجين في الخمس عشرة مرتبة الأولى يُختارون عادة لدخول واحدة من ثلاث مؤسسات ذات صبغة إدارية: مجلس الدولة Conseil d'état، التفتيش المالي Inspection des finances، ديوان المحاسبة Cour des comptes. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المؤسسات تفتح الطريق أمام وظائف ذات مكانة في مجالات الإدارة والأعمال والسياسة[89]. وعلى خلاف النظم البرلمانية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وكندا، فإن الحدود بين الخدمة المدنية والقيادة السياسية مرنة: فموظفو الخدمة المدنية

الذين ينتخبون أو يعينون في مناصب سياسية لا تجب عليهم الاستقالة من مراكزهم في الخدمة العامة، وإذا لم يُعَدْ انتخابهم أو تعيينهم فإنه في إمكانهم طلب العودة إلى مجال خدمتهم الأصلي. ومن ثم فإن عديدا من السياسيين المعروفين هم من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، بما في ذلك الرؤساء الفرنسيون (فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing، جاك شيراك Jacques Chirac، وفرنسوا هولاند François Hollande) وكذلك رؤساء الوزراء (لوران فابيوس Laurent Fabius، ميشيل روكار Michel Rocard، إدوارد بالادور Edouard Balladur، آلان جوبيه Alain Juppe?، ليونيل جوسبان Lionel Jospin، ودومينيك دو فيلبان Dominique de Villepin). وعادة ما يشكلون كذلك ما بين الثلث والنصف من أعضاء مجلس الوزراء منذ ستينيات القرن الماضي (باستثناء الإدارة التي شكلها ساركوزي Sarkozy). ومع ذلك فإنه يلزم القول إن 3 في المائة فقط من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة يلتحقون بالعمل في السياسة و80 في المائة يعملون في الخدمة المدنية، والبقية ينخرطون في القطاع الخاص[90].

بشكل عام، يهدف التعليم في المدرسة الوطنية للإدارة إلى تخريج دفعات ذات خبرات عامة يمكن أن تكون ماهرة في الإدارة أو السياسة أو إدارة الأعمال. ويُفترض في الخريجين أن يكونوا قادرين على حل المشاكل من دون الخشية من أضواء الإعلام، كما أنهم يتعلمون قيما من قبيل الحيادية تجاه جميع المواطنين، والولاء للحكومة الديموقراطية، واستعمال المال العام بأسلوب أخلاقي. كما يفترض فيهم أن يكونوا تكنوقراطيين أكفاء يملكون القدرة على التعامل مع المسائل الإدارية بالغة التعقيد من دون أن ينسوا على الإطلاق أن السياسات تُطبق على أشخاص من لحم ودم. باختصار، فإن الخريج المثالي للمدرسة الوطنية للإدارة هو تكنوقراطي وإنسانوي في الوقت نفسه[91]. والمدرسة الوطنية للإدارة ناجحة في أن خريجيها غالبا ما يخدمون في مراكز السلطة ويستمدون احترامهم لذاتهم من خدمتهم الجمهور[92].

بيد أنه لسوء الحظ فإن الصورة العامة لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة أقل إيجابية، حيث إنه يُنظر إليهم بشكل متزايد باعتبارهم متعجرفين ومنعزلين عن بقية المجتمع، وأكثر اهتماما بخدمة مصالحهم المهنية من خدمة الجمهور. كما أن الواقع يشير إلى أن خريجيها يأتون بشكل متزايد من خلفية اجتماعية متميزة. فمن

بين خريجي العام 2011 كان 50 في المائة من ذوي أولياء الأمور يعملون في قطاع التعليم الوطني، وفقط 3 من بين 81 جاءوا من خلفية الطبقة العاملة[93]. ويلاحظ أنه في البداية مثَّل خريجوها جميع الخلفيات الاجتماعية (بما في ذلك الرئيس الأسبق شيراك، الذي جاء من عائلة تعمل في الزراعة)، بيد أنه وبشكل متزايد أضحى من الصعب على أولئك المنتمين إلى خلفيات غير محظوظة أن يجدوا طريقهم إليها: فقط النخبة التي تديم نفسها من بين الأثرياء والمنتمين إلى العرق الأبيض هم الذين يمكنهم تزويد أبنائهم بالمهارات الاجتماعية والدعم المادي والمعرفة الثقافية لاجتياز اختبارات القبول، التي يُتقدم إليها بعد عامين من الدراسة الإضافية المكثفة في المدارس الإعدادية[94]. وترتب على ذلك وجود كتلة متجانسة نسبيا من الخريجين، وقد عبَّر المدير الحالي للمدرسة برنار بوكو Bernard Boucault(*) عن تبعات ذلك على إدارة البلاد قائلا: «من أجل امتلاك معرفة جيدة باحتياجات المجتمع، لا بد أن تتكون الإدارة من أفراد يمثلون كل المجتمع. وعلى الرغم من إدراكي أن هذه النقطة محل جدل، فإنه لا يهم إلى أي مدى يكون فيها الفرد منفتحا أو موهوبا، حيث إن هناك أشياء لا يمكن معرفتها إلا من خلال التجربة الشخصية»[95].

تتمثل المشكلة الرئيسة في أن الخطاب السياسي المتواضع الذي يعبر عن التعاطف مع الجمهور لا يكفي وحده لتحفيز عملية صنع سياسة جيدة، خصوصا لمصلحة القطاعات الأقل حظا من السكان، حيث إن صناعة السياسة لا تتوقف فقط على التعاطف بل أيضا على الخلفية الاجتماعية لمن يضطلع بها. إن عملية صنع القرار السياسي، خصوصا في أعلى مستويات الحكم، تنطوي على المفاضلة بين خيارات مختلفة، ويميل السياسيون إلى الدفاع عن مصالح الجمهور انطلاقا من خلفياتهم الخاصة عندما يواجهون اعتبارات متضاربة. ولكن هذا لا يعني إنكار أن بعض الناس يمكنهم الارتقاء على خلفياتهم الطبقية - فحتى كارل ماركس أقر بإمكانية أن يأخذ رأسماليون مثل إنجلز (Engels) مكانهم إلى جانب الطبقة العاملة - ولكنه ليس من المرجح أن تتمكن شريحة اجتماعية كاملة من الاضطلاع بذلك. كذلك فإنه إذا كانت هناك نخبة سياسية مكونة من أشخاص من خلفية اجتماعية معينة

(*) برنار بوكو هو مدير سابق للمدرسة، وكان رئيسا لشرطة باريس من العام 2012 حتى العام 2015. [المترجم].

تبذل جهودا خاصة لمساعدة الجمهور من خلفيات أخرى، فإن الحكام قد يظلون مفتقرين إلى المعرفة اللازمة لرسم سياسات تخدم المجموعات الأخرى. على الرغم من النصائح التي يمكن أن يقدمها مستشاروهم ذوو الكفاءات، فالقادة الذين يولدون في عائلات غنية ومتميزة لا يمتلكون المعرفة المتولدة عن الخبرة المعيشية في إطار شريحة اجتماعية معينة(96). ومن ثم فإن حقيقة أن النخب السياسية تتكون من قطاع ضيق يمتلك الثروة تمثل ظاهرة مقلقة بشكل متزايد(97). فمهما قيل عن مستوى تعاطفهم مع الطبقات الأقل حظا فإن مثل هؤلاء القادة سيفتقرون على الأغلب إلى الدوافع والمعرفة الكافية للسعي إلى تحقيق مصالح هذه الطبقات(98). وباختصار، فإنه كلما جاء القادة السياسيون من خلفيات اجتماعية متنوعة، كانت نوعية صنع السياسات أفضل.

لكن ما الذي يمكن فعله؟ في واقع الأمر، إذا ما ثارت مثل هذه المشكلة في نظام ديموقراطي، فإنها لن تكون مستعصية الحل، على الأقل من الناحية الظاهرية. ففي مثل هذه الحالة لن يصوِّت الناخبون في فرنسا، على سبيل المثال، لمصلحة خريجي المدرسة الوطنية للإدارة إذا ما نُظر إليهم باعتبارهم جزءا من نخبة متميزة لا يتوافر لديها الدافع أو المعرفة اللازمة للعمل لمصلحة الجمهور. وهنا نشير إلى أن انتخاب نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy استند، جزئيا، إلى النظرة إليه بوصفه على خلاف النخبة من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة؛ وقد تلاقى ذلك مع رغبة الجمهور في انتخاب قائد يتشابه معهم، إلى حد كبير، وأقوى في محصلة العاطفة وليس الذكاء(99). ولعل التطور الأكثر إثارة للقلق هو نجاح زعيمة الجبهة الوطنية Front National اليمينية المتطرفة، مارين لو بان Marine Le Pen، في هزيمة خريج للمدرسة الوطنية للإدارة، جان فرانسوا كوبيه Jean-François Cope، في انتخابات بلدية، من خلال خطابها الشعبوي الذي بلغ حد الكراهية: «أي ازدراء! وأي غطرسة! إن هذه الغطرسة هي التي ستلقي بك خارج السياسة سيد كوبيه. سيدير الشعب الفرنسي ظهره لك. إن مرشحي الجبهة الوطنية هم طلبة، وعاطلون عن العمل، وهم أيضا أمهات وعمال، ولقد أدرت ظهرك إليهم جميعا. بالتأكيد هم ليسوا خريجي المدرسة الوطنية للإدارة. حقا كنا نفضِّل الاختلاط مع خريجي هذه المدرسة وكبار الموظفين. ولكن كل هذا انتهى»(100). وبغض النظر عما إذا كان

البديل للحكم من قبل خريجي هذه المدرسة يتمثل في اليمين المتطرف، فإنه يبدو من المرجح أن عددا أقل من خريجيها سينخرط في العمل بالسياسة[101].

في إطار نظام يقوم على الجدارة السياسية، فإن السؤال بشأن كيفية التعامل مع نخب سياسية مغلقة وتديم نفسها هو أقل مباشرة. وتتمثل الوسيلة الوحيدة للتعامل مع مشكلة طبقة حاكمة مكونة بشكل كبير من أناس من خلفيات أكبر حظا في تدعيم تمثيل الجماعات الاجتماعية المختلفة داخل النخبة السياسية. وهنا نشير إلى أنه على الرغم من وجود قيود عديدة على العملية السياسية في سنغافورة، وضآلة فرص فقدان الحكومة للسلطة في المستقبل المنظور، فإن الحزب الحاكم سارع إلى التعامل مع ظاهرة تدهور التأييد الشعبي له من خلال تطبيق سياسات جديدة من قبيل الحد من القبول في المدارس على أساس التوصيات، وتوسيع فرص الحصول على المنح الدراسية لتشمل المدارس التي لا تخص النخبة وتمتد إلى طلبة ينتمون إلى خلفيات متعددة من أجل تحقيق المساواة في الفرص، وربما أيضا زيادة تمثيل الطبقات ذات الحظ الأقل في النخبة السياسية[102]. وبالمثل، أقدم الحزب الشيوعي الصيني، في العام 2002، على خطوة كبيرة تهدف إلى زيادة تمثيل القطاعات الاجتماعية المختلفة في صفوفه: حتى إنه قبل برأسماليين في عضويته. لا بد أن كلا من ماو وماركس يستديرون في قبورهم، لكن النقطة هي أن الرأسماليين يمكنهم المساعدة في وضع سياسات مناسبة لإصلاح السوق[103]. غير أنه، في المقابل، لم تتمكن الطبقات الاجتماعية الأخرى من تحقيق الدرجة نفسها من النجاح.

الحزب الشيوعي الصيني يهدف إلى اختيار أشخاص متميزين من جميع قطاعات المجتمع، بيد أنه يلاحظ أن نسبة تمثيل المزارعين والعمال ضئيلة بالمقارنة بعدد الأعضاء من أصحاب الإنجازات من ذوي التعليم العالي[104]. وكما سبق إيضاحه، تواجه العائلات ذات الموارد الاقتصادية المحدودة صعوبات بالغة في تحمل نفقات الاستعدادات الدراسية والمتابعة والفصول الإضافية التي من شأنها أن تعظم فرص نجاح أبنائهم في الامتحانات الوطنية التي تغلب عليها الصفة التنافسية الفائقة للغاية[105]. ومن ثم فإن الطلبة في جامعات النخبة والتي تعتبر مصادر رئيسة لتشكيل القادة السياسيين يأتون من خلفيات مميزة. ومن بين الطرق التي يمكن اتباعها للتعامل مع هذه المشكلة على المدى القصير

هي تطبيق نظام تخصيص حصص للطلبة ذوي الخلفيات ذات الحظ الأقل[106]. وإن كان مثل هذا الإجراء قد يكون موضع جدل لتعارضه مع هدف الاختيار على أساس الجدارة، الذي لا يلتفت إلى الخلفية الاجتماعية[107]، بيد أن الأمر مختلف فيما يتصل بالأقليات، حيث يُقبلون في الجامعات بمعدل درجات أقل، وهو الاستثناء الذي يمكن التوسع في نطاق تطبيقه ليشمل الطلبة ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية[108].

كذلك، ربما تكون هناك حاجة إلى تحديد حصص للقطاعات غير المميزة من السكان في عمليات الترقية. في هذا الخصوص، يُذكر أنه على الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني طبَّق قواعد تهدف إلى إدماج الأقليات الإثنية في القيادة، فإنه كلما ارتفع مستوى القيادة قلت نسبة هذه الأقليات[109]. وقد يكون من المفيد أن يُحدد عدد من المراكز في أعلى مستويات الحكم للأقليات التي تدين بأديان مختلفة وأناس من خلفيات يسودها الحرمان الاقتصادي، حتى إن لم يصعدوا من خلال النظام السياسي المتبع (بالتأكيد يجب أن يكونوا أيضا موهوبين بطريقة تناسب المستويات العليا لصنع القرار، ومن ذلك أن تكون لديهم قدرات تحليلية عالية)[110]. وفيما يتصل بتمثيل الأقليات الدينية، فإنه يلزم الأخذ في الاعتبار القاعدة التي تقضي بأنه فقط الأتباع المخلصون لديانة ما هم من يعرفون ما هو الأفضل لدينهم. وهنا نشير إلى أن أولئك القادمين من خلفيات محرومة اقتصاديا تتوافر كذلك لديهم نظرة خاصة عن احتياجات الخلفيات التي يأتون منها[111]، ومن ثم يجب أيضا تمثيلهم بشكل أكبر في النظام[112]. وفي النهاية، يتمثل أفضل الحلول لهذه المشكلة في تقليل التفاوت الضخم في الدخول وعدم تكافؤ الفرص في المجتمع ككل، بما يعنيه ذلك من أن يتمتع أبناء العائلات الغنية وذات النفوذ القوية بمزايا أقل في المنافسة القائمة على الجدارة لممارسة السلطة السياسية[113]. وبعبارة أخرى، فإن مجتمعا تسوده المساواة النسبية من المرجح، بدرجة كبيرة، ألا يُحكم من قبل نخبة سياسية مكونة من الذين لهم خلفيات مميزة، مع افتراض أن عملية الاختيار والترقية للقادة السياسيين تجرى بطريقة قائمة على الجدارة من دون الالتفات إلى الخلفية الاجتماعية[114]. فالجدارة السياسية تعتمد على وجود درجة عالية من المساواة الاقتصادية.

لكن مثل هذه الإجراءات لن يكون كافيا للتعامل مع مشكلة وجود تسلسل هرمي سياسي جامد وغير مرن. فحتى لو جاء القادة السياسيون من القطاعات المختلفة للمجتمع، ستظل المشكلة قائمة إذا ما اختيروا وفقا لتعريف جامد للجدارة لا يتطور ليتماشى مع الظروف الجديدة التي تتطلب وجود أنواع جديدة من القادة تتمتع بصفات مختلفة. وهنا نشير إلى أنه على الرغم من أن تأثير الخلفية الاجتماعية قد قُلل في نظام الجدارة الديستوبي الذي قدمه مايكل يونغ، فإنه مادام اختيار القادة وفقا لمفهوم ضيق للجدارة - اختبارات الذكاء بالإضافة إلى الجهد - مستمرا فإن النتيجة ستتمثل في وجود طبقة حاكمة تفتقر إلى المهارات الاجتماعية والروح العامة. ونشير هنا إلى أن علماء الاجتماع المتأثرين بالماركسية في فرنسا أشاروا إلى أن تبني فكرة مكافأة المهارات المجردة مثل الرياضيات يمكن أن يحيِّد تأثير كل من أولياء الأمور والأصل الاجتماعي للممتحن في نتائج الدراسة، وهكذا يمكن تشكيل (وتسويغ) نظام اختيار لجامعات النخبة يرتكز على مهارات الرياضيات - فقط الخمسة في المائة الأولى من طلبة المدارس الثانوية في الرياضيات ستكون لديهم فرصة الالتحاق بجامعات القمة. وكان من نتيجة ذلك أن أضحت النخب الفرنسية تميل إلى أن تكون قوية في القدرة التحليلية، في حين تتسم بالضعف في مجال العمل باعتبارها فريقا أو الإنصات لآراء الآخرين، فضلا على المهارات العملية لحل المشاكل، كما أن من شأن هذا الأسلوب أن يشجع أفراد النخبة على العجرفة، حيث يغلب عليهم الاعتقاد بأن نجاحهم يعود فقط إلى تفوقهم من دون أن يكون للحظ أو الخلفية الاجتماعية أي دور في ذلك[115]. أما النخبة السياسية في الصين فإنها تعتبر أكثر تنوعا من الديكتاتوريات التي تديرها عائلات كما هو الحال في كوريا الشمالية والشرق الأوسط، وقد كان ذلك هو السبب الرئيس وراء جميع النجاحات التي تحققت. غير أن قياس الجدارة من أجل عملية الترقية داخل الحزب الشيوعي الصيني اقتصر خلال العقدين الماضيين بشكل كبير على معيار النمو الاقتصادي، إلى الحد الذي ساعد على تغلغل عوامل أخرى من قبيل الرغبة في الإرضاء والتوافق مع الرؤساء السياسيين[116]. ومن ثم فإن العملية الصارمة لاختيار المواهب أدت في نهاية المطاف إلى تثبيط همم الراغبين في المخاطرة، فضلا على أن العقول المبدعة والخلاقة كان يُتخلص منها في أوقات مبكرة إما بسبب ما قُيِّم باعتباره إساءة إلى البعض وإما تحديا «للطريقة الطبيعية» لفعل الأشياء.

أود الإشارة إلى أنه في القسم الثالث من الفصل السابق ذهبت إلى أنه يلزم أن يكون هناك تنوع أكبر في معايير اختيار كبار القادة، ما يؤدي إلى تنوع الطبقة الحاكمة، بما في ذلك تحقيق توازن أكبر بين الذكور والإناث. ولكن المعايير المقترحة ربما تكون مازالت جامدة بدرجة كبيرة: ففي عالمنا المتغير بشكل مستمر نحتاج إلى عملية اختيار تترك مساحة للتعريفات الجديدة للجدارة، ومثل هذه التوجهات ليست مجرد تكهنات عديمة الجدوى. فنشير على سبيل المثال إلى أنه في حقبة الدول المتحاربة في الصين ارتبط نجاح دولة تشين بقدرتها على الحفاظ على سبل متعددة للتقدم الاجتماعي والسياسي، بيد أن تلاشي هذه التعددية بعد أن نجحت في توحيد الصين وإرساء أسس أول أسرة حاكمة كان سببا في إسراع انهيارها. ولقد أوضح يوري باينز ينس Yuri Pines(*) تبعات ذلك على الحزب الشيوعي الصيني على النحو التالي: «بقدر ما يُحافظ على تعدد المعايير لترقية الأفراد، فإنه يمكن توقع أن يصبح النظام أكثر عدالة، وأكثر ديناميكية، وأكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات الشاملة من نظام منظم بشكل مفرط المثالية، والذي يكون دائما عرضة للتحجر»[117]. فتنوع سبل الاندماج في النظام يمكنه أن يحافظ على المرونة التي تحظى بأهمية خاصة في عالم اليوم سريع التغير.

بناء على ما تقدم، يجب على الحزب الشيوعي الصيني السعي إلى التنوع من خلال ضم عناصر طموحة ونشيطة تمثل المجموعات المهمشة في الوقت الحالي، فضلا على السماح بوجود طرق متعددة للوصول إلى المستويات العليا بناء على تصورات ذات طبيعة مختلفة للجدارة تسمح بترقية أشخاص لديهم خبرات أكثر تنوعا واختلافا. وليس الهدف من ذلك إنكار مزايا النظام الثابت نسبيا والمتمسك بالقواعد في الترقية استنادا إلى معايير شفافة للجدارة، خصوصا بالنسبة إلى المستويات العليا من الحكومة. بيد أنه يلزم تخصيص بعض المقاعد – بما في ذلك داخل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي - لذوي الأداء المتميز الذين ينجحون بعيدا عن المعايير المتبعة للاختيار والترقية، بما في ذلك الأشخاص غير الأعضاء في الحزب. فعلى سبيل المثال يمكن أن تشمل القيادة العليا عضوا أصغر سنا لديه فهم متميز للتكنولوجيا الحديثة وتبعاتها الاجتماعية، وكذلك خبيرا في الثقافات الأجنبية قضى وقتا كبيرا في الخارج، وشخصا رأسماليا أثبت جدارته

(*) هو اختصاصي علم صيني - إسرائيلي، وأستاذ في الجامعة العبرية في القدس. [المترجم].

في تحقيق نجاحات اقتصادية، وآخر يمثل مؤسسة خيرية توزع أموال الإحسان على الفقراء، وخبيرا في المسائل العسكرية. وكما أوضح باينز فإن إدماج دولة تشين المتفوقين في طبقة الموظفين ثبت أنه كان رهانا رابحا أسفر عن تنويع قائمة المواهب وتمكين الإدارة من أن تكون أكثر فعالية بكثير مما كان عليه الحال إبان حكم أسرة مينغ، حينما كانت الامتحانات الوسيلة الوحيدة لارتقاء الهرم الإداري[118].

لكن كيف تمكن معرفة من هم الأشخاص الذين سيكونون أكثر فائدة في عملية صنع القرار السياسي في المستقبل؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن تحديد مصادر جديدة للجدارة السياسية؟ في معرض الإجابة تعتبر الأسانيد النفعية التي قدمها جون ستيوارت ميل لحرية التعبير ذات فائدة كبيرة. فحرية التعبير مهمة ليس فقط لأنها تساعد على تحديد ما هو مهم[119]، بل أيضا لمعرفة من هو مهم. ولقد ذهب ميل إلى أن حرية التعبير تسمح بوجود نطاق واسع يمكننا من اختيار من هو الحكيم في صفوفنا. وكل فرد يستفيد من معرفة «تجارب الحياة» للآخرين، وإذا كان هناك أشخاص «غريبو الأطوار» مستعدون للمخاطرة لاستكشاف طرق جديدة للحياة فإن علينا أن نكون شاكرين لهم بدلا من الامتعاض منهم[120]. يذكر أن ميل استند في تصوراته إلى وجود سياق ديموقراطي يختار فيه المواطنون المثقفون أعضاء جددا في النخبة الحاكمة عبر انتخابات ديموقراطية، وعلى رغم ذلك فإن مقولته الخاصة بأن حرية التعبير ضرورية لتحديد مصادر غير تقليدية للجدارة تناسب الظروف الجديدة هي أيضا صالحة في سباق نظام الجدارة السياسية[121].

كذلك فإنه يمكن التوصل إلى المصادر الجديدة للجدارة والطرق الجديدة لقياسها من خلال أداء التجارب في مستويات فرعية من الحكومة. وفي هذا الخصوص أثبت النظام السياسي الصيني مزايا جلية مقارنة بالديموقراطيات الدستورية القائمة على توزيع السلطات بشكل جامد بين المستويات المختلفة للحكومة. ففي النظام الفدرالي على سبيل المثال، فإن ما ينجح في وحدة فرعية لا يمكن بالضرورة تعميمه على بقية البلاد، إذا لم تتوافر للحكومة المركزية السلطات الدستورية للاضطلاع بذلك[122]. وفي المقابل، فإن سلطة نشر التجارب المحلية المرغوب فيها تمثل ميزة مهمة للنظام الصيني القائم على الجدارة[123]. وكما ذهب مؤلفو كتاب التجارب الصينية China Experiments:

التجارب المحلية هي الصورة الرئيسة لكيفية اضطلاع الصين بجميع أنواع الإصلاح منذ نهاية عهد ماو في أواخر السبعينيات. فالتحولات الضخمة في الصين خلال العقود الثلاثة الماضية هي نتاج تغيير تدريجي ومتعدد المستويات، أكثر منه إصلاح باستخدام أسلوب الصدمات من أعلى إلى أسفل. وفوائد هذا الأسلوب التجريبي واضحة للعيان: فـأخذا في الاعتبار حجم البلاد والوضعية غير المتطورة نسبيا لمؤسساتها الحكومية فإن هناك تبعات ضخمة لتنفيذ سياسة واكتشاف خطئها لاحقا، فضلا على أنه من غير اليسير تصحيحها. فالتنوع الاجتماعي-الاقتصادي في البلاد يتطلب وجود مرونة كبيرة بدلا من اتباع مقترب واحد يُطبق على الجميع. وفي هذا الخصوص تسمح الاستراتيجية التجريبية اللامركزية بأن يحدد المركز أهدافا شاملة من جانب، وأن تختبر المحليات طرقا جديدة من خلال تنفيذ مشروعات رائدة في أماكن مختلفة لاكتساب خبرة من أسفل إلى أعلى من جانب آخر. وتوافق السلطات المركزية أولا على المشروعات الرائدة التي تُعمم في البلاد، ثم يعقب ذلك نشرها من خلال إعلانات ومؤتمرات صحافية، إلى جانب الزيارات وتبادل الخبرة مع أقاليم أخرى[124].

تجدر الإشارة إلى أن المصدر الرئيس للديناميكية في الصين يتمثل في أن الحكومة دائما ما تتبع مقترب عدم التدخل في تعاملها مع المسائل المحلية، إلا عندما تثبت الأساليب المحلية أنها تتضمن تجديدا وفعالية في التعامل مع المشاكل الاجتماعية، في هذه الحالة تسعى الحكومة المركزية إلى تعميم السياسات الجيدة على أماكن أخرى، بالقدر الذي تسمح به الظروف. ولقد بدأ العمل بنظام التجربة بالتزامن مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وحديثا بدأت الحكومة في إجراء تجارب للتعامل مع قضايا الحكم الصعبة[125]. ولكي يُتجنب تحجر نظام التسلسل الهرمي السياسي القائم على الجدارة، فإن مثل هذه التجارب على مستوى القرى والمحافظات يلزم أن تتضمن وسائل جديدة ومتنوعة لتقييم الجدارة، ويمكن رفع التجارب الناجحة إلى مستويات أعلى في الحكومة[126].

باختصار، لقد أوضحت وجود ثلاث مشاكل مرتبطة بتحجر التسلسل الهرمي السياسي، وقدمت بعض الإجابات الممكنة، من دون أن تكون هناك حاجة إلى تبني

الديموقراطية الانتخابية للقادة في القمة. فالنخب السياسية التي تميل إلى العجرفة عليها أن تسعى إلى أن تكون أكثر تواضعا وتعاطفا مع الجمهور. كما أنه على تلك النخب، التي تميل إلى اختيار الأشخاص من مجموعتهم الاجتماعية، أن تتقبل وجود مجموعات اجتماعية مختلفة في الحكم. كذلك فإن النخب السياسية التي تميل إلى اختيار المرشحين استنادا إلى المعايير نفسها للجدارة، التي تقدم نفسها باعتبارها تضم الأفضل، عليها أن تترك مجالا لمعايير مختلفة. وفي النهاية يجب على النخب السياسية محاربة الميل إلى حب الذات. ولكن لماذا يجب عليهم ذلك؟ إن الدروس المستفادة من التاريخ الصيني واضحة في هذا الخصوص: فتحجر النظام السياسي القائم على الجدارة يهدد النظام، شأنه في ذلك شأن الفساد الممنهج. ولكن ربما هناك شيء آخر أكثر تهديدا للنظام.

3 - مشكلة الشرعية

وفقا لجان مارك كواسود Jean-Marc Coicaud، تعرف الشرعية السياسية بوصفها «اعتراف المحكومين بحق الحكام في القيادة، وإلى حد ما، بأحقيتهم في امتيازات السلطة»[127]. وبشكل أكثر تبسيطا فإن الحكومة تعتبر شرعية إذا كانت مبررة أخلاقيا في أعين الجمهور[128]. ومن غير السهل قياس الشرعية: هل نستخدم أسلوب إجراء مقابلات نوعية مع عناصر من الشعب من مختلف المجموعات الاجتماعية، أو استقصاء الرأي، أو الانتخابات؟ وما الذي يمكن اعتباره شرعيا: آراء المتعلمين من الناس، أم أغلبية الجمهور، أم أنه تلزم موافقة كل فرد؟ الأمر الأكثر وضوحا يتمثل في أنه عندما تفتقر الحكومات إلى الشرعية، فإنه يُطاح بها من خلال الثورات، أو تضطلع هي بالاستخدام المفرط للقوة لقمع الانتفاضات الشعبية. وفي الواقع، «يدخل مفهوم الشرعية في الخريطة التحليلية إذا ما تغيبت الشرعية أو كانت مشوبة بالنقصان. ففقط عندما يُتحدى نظام بشكل واضح من قبل مواطنيه/رعاياه/المستفيدين منه يتجه العلماء إلى إثارة مفهوم الشرعية باعتباره سببا للأزمة. وفي المقابل، فإنه عندما تسير الأمور بشكل جيد، تتراجع الشرعية إلى خلفية الصورة. حيث يعتبر الأشخاص باعتباره شيئا مسلما به أن ما تضطلع به السلطات «مناسب» و«طبيعي» و«مبرر»[129].

فيما يتعلق بالصين بدأت دراسة الشرعية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ومجددا كان السبب وراء ذلك سياسيا: فقد استخدم قادة الحزب الشيوعي القوة المفرطة لقمع مطلب شعبي بالتغيير في الرابع من يونيو 1989، وقد كان واضحا آنذاك أن نظاما يتمتع بالشرعية لم يكن ليلجأ إلى مثل هذه الأدوات. فكلما كان النظام شرعيا – بمعنى أنه ينظر إليه باعتباره مبررا أخلاقيا في نظر الشعب - قل اعتماده على سبل الإكراه لتحقيق ما يرغب فيه.

كذلك، فإنه من الواضح – خصوصا بالنسبة إلى المحللين الغربيين - أنه عندما يكون النظام محكوما عليه بالفشل، كما حدث في روسيا ودول أوروبا الشرقية بعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية (وحديثا في الشرق الأوسط)، فإن الشعوب ستطالب، آجلا أو عاجلا، بالحرية في تشكيل الأحزاب السياسية والحق في التصويت لاختيار القادة السياسيين. وعلى المدى القصير ربما تحدث «انقلابات ديموقراطية» في شكل انقلابات عسكرية (كما حدث في مصر)، غير أن البدائل غير الديموقراطية لا يمكن أن تدوم طويلا. فالديموقراطية الليبرالية وفقا للعبارة الشهيرة لـفرانسيس فوكوياما تمثل «نهاية التاريخ»؛ ولا يوجد أي نظام آخر يمكن أن يكون شرعيا في مجتمع حديث أو في طريقه إلى ذلك. ومن جانبه، طرح ماكس فيبر تقسيمه الشهير بين ثلاثة نماذج لشرعية السلطة بدت كأنها تشير إلى الديموقراطية الليبرالية. وبالنسبة إلى الصين فإن النموذج الأول منها – السلطة التقليدية - قد انهار مع سقوط سلالة تشينغ الحاكمة في العام 1911. أما النموذج الثاني – السلطة الكاريزمية - فقد ماتت مع ماو تسي تونغ وغيره من أبطال الثورة الصينية. وفيما يتعلق بالنموذج الثالث – السلطة العقلانية/القانونية – فإنه قد بدا محتوما بالتوازي مع التحديث الاقتصادي في البلاد، حيث تكون الديموقراطية الليبرالية النظام الوحيد القابل للحياة والذي يمكنه أن يعمل طبقا للهيكل العقلاني/القانوني للسلطة. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن التاريخ السياسي الحديث لمجتمعات شرق آسيا المتقدمة اقتصاديا ذات التراث الكونفوشي يبدو باعتباره يدعم بشكل أكبر مقولة إن الديموقراطية الليبرالية ستنتصر حتما في الصين. فقد أثبتت تجارب اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أنه لا يوجد عدم توافق بين التراث الكونفوشي والأشكال الديموقراطية للحكم. ورفعت جميع هذه الدول القيود على الخطاب السياسي والتعبئة، وتبنت الديموقراطية في

شكل صوت واحد لشخص واحد لاختيار الحكام السياسيين، بما يمهد الطريق أمام الصين المحدثة لتلحق بهم[130].

على الرغم مما تقدم لم ينهر هيكل الدولة القائم على نظام الحزب الواحد في الصين، بل على العكس، فإنه ازداد قوة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، في حين ظل تطبيق خيار الديموقراطية الليبرالية هناك مستبعدا أكثر من أي وقت مضى. فلقد أوضحت استقصاءات الرأي المتعاقبة أن النظام يحظى بتأييد شعبي قوي. وكما كتب وانغ شاوغوانغ Wang Shaoguang(*): «منذ التسعينيات أجرى العلماء الغربيون (أو أولئك الذين ولدوا في الصين ويعملون في الغرب) عديدا من استقصاءات الرأي واسعة النطاق حول شرعية السلطة السياسية الصينية.... وقد توصل العلماء المتخصصون في هذا الملف إلى توافق مفاده أن مستوى شرعية النظام السياسي الصيني عالٍ جدا»[131]. وأضاف الكاتب أنه في بداية الأمر «جرى تفسير المستوى العالي من القبول للنظام من قبل الباحثين الغربيين باعتباره محصلة إجابات أشخاص يشعرون بالخوف من ذكر الحقيقة. ومن ثم أضافت الاستقصاءات التالية آليات متعددة لمنع الأشخاص الذين يُسألون من الكذب (من قبيل ذلك تقديم اختيارات: «لا أعلم»، أو «ليست لدي إجابة»)، غير أن نتيجة كل استقصاء كانت دائما واحدة»[132]. وهناك نسبة ضئيلة من الشك في أن الأغلبية العظمى من الصينيين يعتبرون النظام السياسي الحالي هو النظام المناسب لبلادهم. فالواقع أن المواطنين الصينيين يثقون بمؤسساتهم السياسية أكثر من أي من المجتمعات الثمانية التي تضمنها «مسح القياس الآسيوي» Asian Barometer Survey، بما في ذلك المجتمعات الديموقراطية كاليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايوان[133].

ولا يعني ذلك أننا ننكر حقيقة وجود حالة عدم رضا اجتماعي واسع في الصين. فوفقا لأحد التقديرات، جرى 180 ألف «حدث جماهيري» – بدءا من الإضرابات وحتى أعمال الشغب والتظاهرات - في العام 2010، وهو ما يعني ضعف ما شهده العام 2006[134]. ومن جانبها خصصت الحكومة موارد ضخمة للأمن العام – 624.4 مليار يوان أُنفقت في العام 2011، وهو ما يزيد بمقدار الربع أو أكثر على ما أُنفق في

(*) هو عالم سياسي صيني ومنظر لليسار الجديد، وينتقد الديموقراطية التمثيلية الغربية. [المترجم].

العام 2009[135] - الأمر الذي يشير إلى أن عدم الرضا يتسع نطاقه، غير أن عدم الرضا هذا موجه بشكل عام إلى المستويات الدنيا من الحكومة. وكما أوضح توني سايتش Tony Saich: «المواطنون «يقسمون» الدولة، فعلى حين يعبرون بشكل كبير عن رضاهم عن الحكومة المركزية، فإن معدل الرضا يتدهور مع كل درجة للأسفل في نظام الحكم. فعلى سبيل المثال أوضحت الاستقصاءات التي أجريت في العام 2009 أن 95.9 في المائة من الأشخاص هم راضون نسبيا أو بشكل تام عن الحكومة المركزية، وفي المقابل، انخفضت هذه النسبة إلى 61.5 في المائة بالنسبة إلى المستوى المحلي»[136]. ومن جانبه، يستخدم هي باوغانغ He Baogang لغة أكثر إشراقا لوصف هذه الظاهرة في نظر الشعب: «باللغة الشعبية يمثل موظفو الحكومة المركزية المنقذين، وفي الأقاليم هم أقارب مقربون، وفي المقاطعة هم الطيبون، وفي المنطقة هم الأشرار، وفي القرية هم الأعداء»[137].

تجدر الإشارة إلى وجود تناقض واضح في هذا الخصوص يتمثل في أن المواطنين الصينيين يعبرون عن ثقتهم في الديموقراطية في حين أنهم يتبنون نظام حكم غير ديموقراطي. وفي هذا الصدد يذكر كل من شي تيان جيان Shi Tianjian ولو جي Lu Jie أن «الديموقراطية في ذهن المواطن الصيني العادي ربما لا تتسق مع المعنى المعروف في الحديث عن الديموقراطية الليبرالية، بل تتجه أكثر إلى ما يتضمنه الحديث عن الوصاية»[138]. وبشكل مبسط فإن هناك نظرة واسعة الانتشار تذهب إلى أن الديموقراطية تعني حكومة لمصلحة الشعب (بواسطة نخب)، وليس حكومة من الشعب[139]. ومن ثم فإذا كانت الحكومة الصينية «تخدم الشعب» فهي ديموقراطية. وتوضح استقصاءات الرأي وجود تأييد للانتخابات، ولكن هذه الأخيرة يجب ألا تصاحبها سياسات أحزاب متعددة تقوم على مصالح متنافسة: «ففي حين أيد 84 في المائة من المستجيبين (أو أيدوا بقوة) وجود انتخابات للقادة على مستوى الدولة، فإن 16.3 في المائة فقط هم من أيدوا (أو أيدوا بقوة) وجود تنافس بين أحزاب متعددة»[140]. وقد يشتكي المحللون الغربيون من أن الحديث في الفترة الأخيرة عن الديموقراطية داخل الحزب الشيوعي الصيني لا يعني ديموقراطية حقيقية لأنها لا تمهد للسياسات التنافسية بين الأحزاب، غير أن أغلبية الشعب الصيني قد لا تستخدم المعيار نفسه لتقييم التقدم «الديموقراطي» في البلاد.

باختصار، نجحت الحكومة الصينية في تحقيق مستوى عالٍ من الشرعية السياسية (بمعنى أن الشعب يرى أن الحكومة مبررة أخلاقيا) من دون أن تتبنى الديموقراطية بمعنى الانتخابات الحرة والعادلة والتنافسية لاختيار قادة البلاد. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة كيف يمكن على وجه التحديد أن تصل الحكومة إلى الشرعية من دون ديموقراطية انتخابية؟ وبعبارة أخرى، ما المصادر الرئيسة للشرعية غير الديموقراطية في الصين؟ لقد اعتمد الحزب الشيوعي الصيني على ثلاثة مصادر للشرعية غير الديموقراطية: الوطنية، وشرعية الأداء، والجدارة السياسية. وعلى الرغم من أن كلا منها كان مهما إلى حد كبير في مرحلة معينة، فالوطنية كانت أكثر أهمية في الأيام الأولى للنظام، ثم احتل الأداء الشرعي هذا المكان في العقدين الأولين من عهد الإصلاح، وبعد ذلك أضحت الجدارة السياسية وبشكل متزايد مصدرا مهما للشرعية. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا كانت هذه المصادر ستكون كافية في المستقبل.

هناك جزء مهم من الشرعية يتمثل فيما نُطلق عليه «الشرعية الأيديولوجية»: فالدولة أو النظام يسعيان إلى أن تجري رؤيتهما من قبل المواطنين باعتبارهما مبررين أخلاقيا، ويتم ذلك بفضل عدد من الأفكار التي تتم ترجمتها في النظام التعليمي، والخطب السياسية، والسياسات العامة. بالتأكيد أُسس الحزب الشيوعي الصيني على مبادئ شيوعية أو ماركسية على النحو الذي رُوجعت به من قبل لينين وماو، كما أنه يستمد كثيرا من شرعيته من قدرته على الامتثال لهذه المبادئ. غير أن المشكلة تتمثل الآن في أن القليلين من الصينيين هم الذين يؤمنون بالماركسية. وفي هذا الصدد كتب جيانغ كينغ: «إن ممارسة الماركسية - اللينينية في الصين القارية على مدار ثلاثين عاما مضت أثبتت ليس فقط أنها غير قادرة على حل مشاكل البلاد، ولكن أيضا أنها عرقلت مسار التحديث... وعلى الرغم من حقيقة أن أولئك الذين تولوا السلطة في الصين الحديثة بذلوا جهودا مضنية للدفاع عن احتكار الماركسية - اللينينية للسلطة، على أمل استخدام القوة للإبقاء على السلطة الفريدة التي تمتعت بها الماركسية - اللينينية سابقا باعتبارها «عقيدة وطنية»، فإن مكونات المستويات المتوسطة والدنيا للسلطة – خصوصا الشباب - لم تعد تثق بالماركسية - اللينينية»[141]. ولكن هذا لا يعني إنكار أن

بعض الأفكار الاشتراكية، من قبيل الحاجة إلى ضمان الرفاهية المادية للشعب، مازال لها صدى في المجتمع. ومع ذلك يمكن القول إن هذا الصدى يرجع على الأقل جزئيا إلى أنها مماثلة للقيم السياسية التقليدية (انظر ما يلي). كذلك فإن هذا لا يعني إنكار أن هناك تجارب معاصرة جديرة بالاهتمام في الإصلاح الزراعي استلهمت على الأقل بشكل جزئي القيم الاشتراكية[142]. غير أنه يظل من العدل القول إن الحزب الشيوعي الصيني نجح في تأمين الشرعية السياسية على الرغم من أيديولوجيته الماركسية الرسمية، وليس بسببها. فكثير من هذه «الشرعية الأيديولوجية» تأتي من الالتفاف إلى الوطنية، باعتبار الحزب الشيوعي الصيني أداة لحماية الوطنية الصينية.

كسب القلوب والعقول بالحرب

تعتبر القومية، بالنسبة إلى الصين، مفهوما مستوردا من الخارج، فالثقافة السياسية التقليدية للبلاد قد تشكلت من خلال رؤية سياسية أكثر عالمية، تمثل هدفها الأعلى في الوصول إلى عالم موحد لا تفصله حدود أرضية ويحكمه ملك حكيم وفاضل. وخلال عصور الصين الإمبراطورية اتجهت النخب السياسية إلى رؤية «بلادهم» باعتبارها مركز العالم. غير أن الأمر اختلف عندما أصبحت الصين محل تدخلات القوى الاستعمارية الغربية واليابانية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وعلى مدار ما يقرب من مائة عام – أو ما يُطلق عليه «قرن الإهانة» century of humiliation[*] - توالت الهزائم العسكرية للصين، في وقت وقعت البلاد فيه فريسة في براثن الفقر والحرب الأهلية، وأضحت النخب السياسية قلقة إزاء الواقع المتمثل في أن بلادهم أضحت هامشية في إطار النظام الدولي الويستفالي Westphalian والآخذ في التوسع. ولكي تستمر الصين في الوجود كان عليها أن تعدّل من وضعها وفقا لهذا النظام[143]. ومن الناحية العملية فإن ذلك كان يعني تقوية الدولة، حتى إن كان ذلك على حساب اهتمامات أخرى. وكما أوضح تشيانغ

(*) قرن الإهانة هو وصف لفترة تدخل القوى الغربية (ومن بينها روسيا) واليابان في الصين ما بين العام 1839 والعام 1939، وظهر هذا المصطلح في العام 1915 في فترة تأجج الروح الوطنية الصينية. [المترجم].

كاي شيك Chiang Kai-shek في العام 1947: «خلال الأعوام المائة الماضية عانى المواطنون في جميع أرجاء البلاد من المعاهدات غير العادلة التي أعطت للأجانب «امتيازات» خاصة ووضعية لا تخضعهم للقانون الوطني في الصين، ومن ثم أجمع المواطنون على ضرورة الانتقام للإهانة الوطنية وأن تصبح الدولة قوية»[144]. وكما هو معلوم فإن الحزب الشيوعي الصيني، بشكل أكثر من الحزب القومي الصيني KMT(*)، نجح في الانتقام «للإهانة الوطنية» وقد وضع تصريح ماو تسي تونغ الشهير في العام 1949 نهاية رمزية لإساءة واستئساد القوى الأجنبية، حيث صرح: «الشعب الصيني وقف على قدميه»[145].

إن تأسيس دولة قوية وآمنة نسبيا تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني كان يعني أن الصين ليس لديها ما يقلقها حول بقائها في الوجود باعتبارها كيانا سياسيا. ومع ذلك فإن الحرب الكورية، وعدم الاستقرار في الأقاليم التي تضم أقليات، والانفصال عن الاتحاد السوفييتي (من دون الحديث عن وجود درجة من درجات جنون العظمة داخل النخب الحاكمة في البلاد) كلها عوامل استمرت في تدعيم شكل من أشكال القومية القائمة على الشعور بالاستياء. ولقد أدت الإدانات العالمية للإجراءات الصارمة التي اُتخذت في مواجهة ما حدث في ميدان تيانانمين، فضلا على انهيار الإمبراطورية السوفييتية، إلى أن أصبح النظام أكثر حساسية تجاه «التدخل الخارجي»، ومن ثم كثَّف من عملية نشر «تعليم وطني» في المدارس، مع التذكير الدائم بـ«الإهانة» على أيدي القوى الأجنبية والحاجة إلى قيادة مركزية من الحزب الشيوعي لحماية الأمة الصينية من التدخل الخارجي[146]. ولايزال هذا «التعليم الوطني» مستمرا حتى اليوم: وكما أكد نائب الرئيس شي جين بينغ(**): «لقد عانينا على مدار قرن الضعف الوطني والقمع والإهانة»[147]، وبعد تعيينه رئيسا بوقت قصير أطلق نداء لتحقيق «التجديد الوطني»، وهو الأمر الذي تزامن مع تزايد التصريحات التي تؤكد المطالب الصينية على الجزر المتنازع عليها.

(*) الحزب القومي الصيني هو الحزب الحاكم في تايوان، تأسس في 15 أغسطس 1912، ويدعو إلى الوحدة الصينية، وهو معادٍ للشيوعية. [المترجم].

(**) شغل شي جين بينغ منصب نائب الرئيس حتى العام 2013، ثم عُيّن منذ ذلك الحين رئيسا لجمهورية الصين. [المترجم].

يجدر التساؤل عما إذا كانت القومية القائمة على الشعور بالاستياء هي أمر مستدام[148]. يتمثل أحد المخاطر التي يواجهها حكم الحزب الشيوعي الصيني في أن يتحول الجمهور، الذي كان مستهدفا بالتعليم القومي، ليصبح ضد النظام بسبب فشل الأخير في الوقوف أمام التدخلات الخارجية بالقدر الذي كان يستوجب عليه. فالكتب الأكثر مبيعا مثل كتاب «الصين يمكن أن تقول لا China Can Say No» تنتقد وبشكل ليس ضمنيا تماما النظام بسبب «ضعف» الطريقة التي يتعامل بها مع اليابان، وتايوان، والغرب. وفيما يخص الصحف الشعبية مثل «غلوبال تايمز» Global Times فإنها ينظر إليها الأجانب باعتبارها «قومية»، لكن تستبعد الرقابة ما تقدر أنه يعبر عن قومية عدوانية ومتشددة. كذلك مُنعت المظاهرات المناهضة لليابان خوفا من أن تخرج عن السيطرة. وفضلا على ذلك فإن القومية المولعة بالقتال، التي غالبا ما تكون مرفوضة عالميا من قبل المثقفين الصينيين[149]، لها صداها الكبير في المستويات الشعبية (وفي الدوائر العسكرية)، وربما يتجاوز ذلك الأمر رغبات الحكومة. وإذا كانت الأخيرة قادرة على كبح مشاعر عدم الرضا، فإنه يمكن تصور سيناريوهات توضح الخطر على النظام، ومن قبيل ذلك مواجهة عسكرية مع تايوان والقوى الأجنبية التي تحميها والتي «تهين» الصين القارية.

إذا ما نحينا جانبا الاعتبارات الأخلاقية، يتمثل السيناريو الأفضل من وجهة نظر بقاء النظام في أن تكسب الصين حربا، كما كان الحال، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الانتصار البريطاني على الأرجنتين في حرب فولك لاند Falkland War، فكسب الحرب يمكن أن يساعد النظام الذي يشنها[150]. وفي المقابل، فإن فقدان حكومة مارغريت تاتشر المحافظة في نهاية المطاف للتأييد يظهر أن الشرعية الوطنية القائمة على تحقيق المكاسب العسكرية لا تدوم كثيرا، وفي أوقات السلام يستطيع الجمهور أن يميز جيدا بين ما هو جيد للأمة وما هو جيد للحزب الحاكم، وكذلك فإن الحكومة يمكن أن تكسب ثقة الجمهور من خلال ممارسة السلطة بشكل أخلاقي أكثر من استخدام القوة العسكرية[151]. هذا لا يعني أن القومية ستتوارى باعتبارها مصدرا للشرعية في أوقات السلم، ولكنها ستأخذ صورا أكثر «نعومة»، حيث إنها ستركز على الفخر بالتاريخ والثقافة أكثر من تركيزها على النصر في الحرب والاستياء من الأجانب[152]. ويعترف الحزب الشيوعي الصيني

بأهمية القومية «الناعمة» في أوقات السلم. فكما أوضح جيركي كاليو Jyrki Kallio: «أضحت التقاليدُ والتاريخ الأدواتِ المفضلةَ للحزب الشيوعي الصيني لتعزيز الشرعية. فالحزب يحاول ملء الثغرات الموجودة في أيديولوجيته الروحية الصدئة عبر الربط في الخطب السياسية بينها وبعض القيم المختارة من مدارس الفكر التقليدية، خصوصا الكونفوشية»[153]. الحكومة تؤكد القيم الكونفوشية من قبيل الانسجام واحترام الأبناء لآبائهم. وقد ألقت الألعاب الأولمبية في العام 2008 في بكين الضوء على المبادئ الكونفوشية، حيث اقتُبس من تعاليم كونفوشيوس Analects[*] في مراسم الافتتاح، في الوقت الذي قُلل فيه من شأن أي إشارة إلى تجربة الصين مع الشيوعية. ونشير هنا إلى أن الكوادر في مدرسة الحزب الشيوعي Communist Party School في شنغهاي يخبرون زائريهم بفخر أن المبنى الأساسي بالمدرسة صُمم على صورة مكتب الفيلسوف كونفوشيوس. وقد سعت الحكومة إلى نشر الكونفوشية في الخارج عبر أذرع معهد كونفوشيوس Confucius Institute، الذي هو مركز للغة والثقافة الصينية على غرار مركز غوته Goethe Institute الألماني.

غير أن الحكومة لا تستطيع أن تروج بنجاح لقومية «ناعمة» من هذا النوع بمفردها: فالمثقفون الصينيون يقدمون تفسيراتهم الخاصة للمصلحة الوطنية، وأيا كان ما تقوله الحكومة فإنه لن يكون ذا مصداقية (في الداخل والخارج) في حالة عدم إشراكهم في الأمر. وقد طالب عدد من الباحثين، مثل جيانغ كينغ Jiang Qing وكانغ شياوغوانغ Kang Xiaoguang، بأن تعتنق الدولة الكونفوشية رسميا[154]، لكن الحكومة قاومت هذا التوجه لأنها مازالت من الناحية الرسمية تعتنق الماركسية[155]. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش لا يقتصر فقط على الكونفوشية: حيث التقت أخيرا، في أوكسفورد، مجموعة من الباحثين في الكونفوشية والليبرالية والمسيحية والاشتراكية والذين «يحبون أرض الصين ومخلصين لشعبها» ووقَّعوا وثيقة تتبنى قيما تهدف إلى التأثير في مستقبل التنمية في الصين[156].

(*) تعاليم كونفوشيوس هي مجموعة مسجلة من أقوال وأفعال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس وتلامذته، بالإضافة إلى مناقشات جرت بينهم. وكان لهذه التعاليم، ولايزال، تأثير كبير في الفكر والقيم في الصين ودول شرق آسيا. [المترجم].

تتمثل النقطة الأساسية هنا في أن المثقفين المستقلين والمجموعات الأخرى خارج الحكومة تميز بين المصلحة القومية ومصلحة الحزب الحاكم، ويسعون إلى تقديم تعريفاتهم الخاصة للمصلحة القومية؛ حيث أضحت الفكرة القائلة بأن الحزب وحده هو الذي يحدد المصلحة القومية من الماضي. وباختصار، فإن القومية «الصلبة»، التي بررت حكم الحزب الشيوعي الصيني استنادا إلى الانتصار العسكري الذي وحَّد الصين بعد سنوات من الفقر والفوضى والبلطجة من قبل القوى الأجنبية، لا يمكنها أن تكسب قلوب وعقول الشعب إلى الأبد. وإلى الحد (الضيق) الذي ستستمر فيه القومية مصدرا للشرعية في أوقات السلام، فإنه على الحكومة أن تجد وسيلة لجعل المجتمع أكثر مشاركة وانفتاحا، مما يسمح للقوى المختلفة بالانضمام إلى المناقشة بشأن ماذا يمثل المصلحة القومية، فإذا كانت القومية لن تختفي، فإنها لن تساعد الحزب الشيوعي كما سبق.

وإذا كانت القومية حديثة في تاريخ الصين، فإن الفكرة الخاصة بالتزام الحكومة بتحسين الأحوال المعيشية للشعب لها جذور عميقة[157]. وطبقا لتعاليم كونفوشيوس فإنه على الحكومة التزام بأن تضمن توفير الاحتياجات المعيشية الأساسية للشعب وتحقيق التطوير الثقافي/الأخلاقي، غير أنه في حالات الصراعات تكون الأولوية لتوفير الاحتياجات: «قاد رانيو Ranyou حافلة المعلم في رحلة إلى واي Wey. وقال المعلم: «يا له من عدد ضخم من الناس!» ورد رانيو: «عندما يكون الناس بمثل هذا العدد، ماذا يمكن عمله لهم أكثر من ذلك؟» أجاب المعلم: «جعلهم مزدهرين». وسأل رانيو: «عندما يصبح الناس مزدهرين، ماذا يمكن عمله لهم أكثر من ذلك؟» أجاب المعلم: «تعليمهم»[158]. وبالطبع هذا لا يعني السعي الأعمى للوصول إلى ناتج محلي إجمالي أعلى، فالالتزام الرئيس هو مساعدة المحتاجين: «الأشخاص المثاليون يساعدون المحتاجين؛ هم لا يجعلون الأغنياء أكثر ثراء» (6.4؛ انظر أيضا 16.1). وهناك سبب رئيس لمساعدة المحتاجين يتمثل في أن الفقر يولد مشاعر سلبية، في حين أن الثراء يجعل من السهل أن تتصرف بطرق أخلاقية: «من الصعب أن تكون فقيرا من دون الشعور بالاستياء؛ من السهل أن تكون ثريا من دون الشعور بالغرور»[159].

ويردد منسيوس هذه المخاوف. فأفراد الشعب يلزم تعليمهم حتى يتمكنوا من تطوير طبائعهم الأخلاقية. ومع ذلك فإنه يجب على الحكومة أولا أن تزودهم بالمواد الأساسية للمعيشة حتى لا يضلوا أخلاقيا:

لن يكون لدى الناس مشاعر يمكن الاعتماد عليها إذا كانوا بلا وسائل دعم يمكن الاعتماد عليها. وبلا وسائل الدعم التي يمكن الاعتماد عليها سوف يضلون ويُقدمون على ارتكاب تجاوزات، بل إنهم لن يتوقفوا عند أي شيء. ومعاقبتهم بعد ارتكابهم مخالفة للقانون هي بمنزلة وضع فخ للناس. فكيف يمكن لشخص إنساني أن يضع فخا للناس؟ ومن ثم فإنه عند تحديد وسائل الدعم التي ينبغي أن يتمتع بها الناس يجب أن يضمن الحاكم، ذو الرؤية الواضحة، أن هذه الوسائل كافية لرعاية الوالدين والزوجات والأطفال، بحيث يكون لدى الناس دائما طعام كافٍ في السنوات الجيدة، وما يجنبهم الموت جوعا في السنوات السيئة. عندئذ فقط يمكن للحاكم أن يقودهم نحو الخير، وبهذه الطريقة سيجد الناس أنه من السهل عليهم اتباعه[160].

ليس هناك مغزى من تشجيع السلوك الأخلاقي إذا كان الناس قلقين بشأن توفير وجبة الطعام التالية. ومن ثم، فإن الأولوية الأولى للحكومة هي تأمين وسائل المعيشة الأساسية للناس. وإذا ما نجحت الحكومة في الاضطلاع بذلك – في إخراج الناس من حالة الفقر - فعندئذ ستفوز بقلوبهم وعقولهم (على وجه التحديد، فإنها ستنال شرعية سياسية). ومثل هذه الشرعية تعتمد على أداء الحكومة، وليس على الإجراءات التي تُتبع لاختيار الموظفين أو مشاركة الشعب في الحكم.

إن فكرة أن تكون الدولة ملتزمة بتوفير وسائل المعيشة الأساسية لجميع رعاياها تعكس سياسة مستنيرة وتساعد على تفسير بقاء سلالات صينية حاكمة لفترات طويلة. فوفقا ليانكي تونغ Yanqi Tong: «الوقاية من الكوارث، خصوصا السيطرة على الفيضانات وصيانة ما بعد الكوارث، وقعت بشكل صريح على أكتاف الحكومة بسبب الحجم الضخم للمسؤولية. وقد أضحى دا يو Da Yu أول إمبراطور من سلالة شيا Xia الحاكمة (من القرن الواحد والعشرين إلى القرن السابع عشر قبل الميلاد) أسطورة بسبب إنجازاته في مجال السيطرة على الفيضانات». وحتى الآن تُستخدم إنجازاته لتوضيح الدور الذي يجب على الحكومة لعبه اليوم: «كل صيني يعلم من طفولته أن دا يو كان مخلصا لعمله

في مجال السيطرة على الفيضانات إلى حد أنه مر على منزله ثلاث مرات من دون أن يدخله على الإطلاق»[161].

خلال فترة حكم سلالتي مينغ وتشينغ أمَّنت الدولة المزارعين ضد حالة عدم اليقين من الحصول على المواد الأساسية في الأوقات الحرجة، وذلك عن طريق مخازن الحبوب المحلية. وكما يوضح آر. بن وونغ R. Bin Wong: كان هناك منطق واضح في تحميل المحليات مسؤولية إنشاء مخازن الحبوب وصيانتها، ووضع ذلك تحت أيدي السكان المحليين، كما أن توجه الدولة إلى الاعتماد على طبقة النبلاء وغيرها لتعزيز احتياطيات الحبوب المحلية أخذ طابع الالتزام الأساسي بأمن الكفاف باعتباره عنصرا أساسيا في الاستقرار الاجتماعي»[162]. فعندما تقع الكوارث يُفتح مخزن الحبوب، كما تدعم الدولة أيضا الضحايا بتقديم أموال الإغاثة لأولئك الذين لا يستطيعون شراء توابيت لدفن موتاهم، أو حتى لـ«إعادة شراء» الأطفال الذين بِيعوا في ظروف معيشية سيئة. كما أنه على الحكومة التزام بأن تتولى مسؤولية إعادة الإعمار بعد وقوع الكارثة من خلال وسائل عدة، من بينها تخفيض أو إلغاء الضرائب عن ضحايا الكارثة، ودفع مصاريف الانتقال للسكان للعودة إلى أراضيهم المهجورة، وتوفير حبوب المحاصيل والتمويل للمزارعين لاستئناف الإنتاج[163]. وفي عهد سلالة تشينغ الحاكمة نص القانون الجنائي صراحة على ضمان الحق في الطعام من خلال معاقبة المسؤولين المحليين الذين يفشلون في توفير المساعدة للمحتاجين[164].

أدرك دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping بوصفه قائدا أعلى لجمهورية الصين الشعبية في الفترة من 1978 حتى 1992 أن الوطنية والطاقة الثورية لم يكونا كافيين للإبقاء على إيمان الشعب بالحزب الشيوعي الصيني. وتماشيا مع الأفكار التقليدية بشأن كيفية كسب القلوب والعقول أدركت الحكومة أن عليها أن تزود الشعب بالمقومات المادية اللازمة للحياة الجيدة. ومن ثم شرع دينغ في إصلاحات السوق بهدف تحسين أداء الاقتصاد (بما في ذلك تخفيض جوهري في النفقات الحربية)، الأمر الذي ربما قد كان من شأنه أن يصيب ماو تسي تونغ بالرعب[165]، ولكن ماركس ذاته ذهب إلى أن الرأسمالية ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية. وبطبيعة الحال فإن نتيجة هذه الجهود معروفة للجميع، فقد أصبحت الصين واحدة من

أسرع الاقتصادات نموا في العالم على مدار ثلاثين عاما، وشهد عهد ما بعد الإصلاح الإنجاز الذي ربما يكون الوحيد والأكثر إثارة للإعجاب في تاريخ البشرية والمتعلق بالتخفيف من حدة الفقر[166].

مع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتصل بمعرفة ما إذا كانت شرعية الأداء مستدامة. وماذا يمكن أن يحدث إذا ما ساءت الأمور؟ هنا أيضا يقدم لنا التاريخ بعض الأفكار. ففي الصين التقليدية حكم الناس على أداء الدولة ليس فقط من ناحية الأداء الاقتصادي، ولكن أيضا من منظور كيفية تعاطيها مع الأزمات، والمنطق نفسه موجود اليوم. وأخذا بعين الاعتبار النظرة العامة التي رأت أن الدولة الصينية تعاملت بشكل مناسب، إن لم يكن مثيرا للإعجاب، مع الأزمات من قبيل الأزمة المالية الآسيوية (1997) وزلزال وينتشوان Wenchuan (2008) والأزمة المالية العالمية (2007-2008)، فإننا لن نكون مندهشين بمعرفة أن شرعية النظام زادت خلال السنوات القليلة الماضية. والمنطق نفسه ينطبق على الطريقة التي تعاملت بها الدولة مع التوترات حول تايوان: فعندما تبدد التوتر، زادت شرعية الدولة الصينية. وهكذا فإنه لا يوجد سبب يسوّغ تعريف الأداء وقصره فقط على معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه لا يوجد سبب لأن نتوقع أن الأمور ستسوء بالضرورة عندما تقع الأزمات: فالأمر يتوقف على طبيعة المدركات لمسؤولية الدولة عن الأزمات ومدى استعدادها وقدرتها على التعامل معها[167]. وفي هذا السياق يمكن أن نتوقع أن تتفكك شرعية الأداء إذا ما اعتبرت الدولة مسؤولة عن سوء الأداء في أوقات الأزمات. وهنا نشير على سبيل المثال إلى أن أحد أسباب الغضب الشعبي واسع النطاق في حادث السكك الحديد فائقة السرعة في مدينة ونتشو Wenzhou في يوليو 2011[*] هو أنه نُظر إلى الدولة باعتبارها تفتخر بقدرتها على إنشاء شبكة سكك حديد فائقة السرعة في وقت قياسي، ثم سعت بعد وقوع الحادث إلى التغطية على تبعاته. ومن ثم فإن الحكومة اعتُبرت مسؤولة، على الأقل جزئيا - نتيجة أولوية عالية لمشروعات فائقة المستوى وباهظة التكاليف على حساب

(*) بتاريخ 23 يوليو 2011 اصطدم قطاران فائقا السرعة أحدهما بالآخر، مما أدى إلى وفاة 40 شخصا وإصابة 192، من بينهم 12 حالة خطيرة. [المترجم].

السلامة والاهتمام بالأرواح - كما فقدت مزيدا من المصداقية لما اتصف به رد فعلها على التصادم من انعدام الرحمة والشفقة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث قد لا تقود إلى «نهاية العائلة الحاكمة»، فإن حدوث أزمة اقتصادية ممتدة تقوض الثقة في الأداء الاقتصادي للحكومة، بالتوازي مع وجود إدراك أن ردود أفعال الحكومة تتسم بالعنف وتبتعد عن الكفاءة في إدارة أزمة اجتماعية أو كارثة طبيعية، ربما يشكل نقطة التحول.

هناك سبب آخر للتساؤل عما إذا كانت شرعية الأداء مستدامة. فربما قد يكون من السهل تبرير وجود حكومة قوية عندما تكون الأولوية الأساسية تحظى بتأييد كل من القادة والشعب، ومن قبيل ذلك القضاء على الفقر في العقود الثلاثة الماضية. ولكن ماذا يحدث بعد نجاح الحكومة في توفير الظروف التي تسمح للناس بضمان توافر الاحتياجات المادية الأساسية؟ عند هذا الحد تصير مهمة الحكومة أكثر تعقيدا، وتكون هناك حاجة أكبر إلى أن تشارك القوى الاجتماعية المختلفة في صياغة السياسة. وكما يوضح وانغ شاوغوانغ Wang Shaoguang: «في الصين اليوم، فإن الاستقطاب الاجتماعي-الاقتصادي، والتحضر، وزيادة تعلم القراءة والكتابة، والتعليم، ودور الإعلام، كلها عوامل تضافرت لتغذية تطلعات قوية للمشاركة في صنع القرار. وإذا لم تجد المجموعات داخل المجتمع قنوات مؤسسية يمكنها أن تعبر من خلالها عن احتياجاتها ومصالحها، فإن السخط المكبوت يمكن أن ينفجر في شكل عنف.... وعلى المدى الطويل، مع تزايد التأكيد على تنوع وتعقد المصالح، سيحين الوقت كي تغير البلاد هيكلها الاحتكاري القائم على تجميع السلطة بنظام تنافسي»[168]. وباختصارٍ فإن الأداء الجيد للقادة السياسيين ليس من شأنه، في حد ذاته، أن يوفر استقرارا طويل المدى في الصين، وقد يكون من الضروري وجود مساهمة أكبر من «الشعب» في شكل مشاركة مؤسسية[169].

بدوره، يمتلك المصدر الثالث للشرعية غير الديموقراطية - نظام الجدارة السياسية - جذورا قديمة (الأمر الذي أُكِّد على مدار صفحات هذا الكتاب)، غير أنه يعتبر المصدر الأكثر حداثة لشرعية الحزب الشيوعي الصيني، لأن إقرار عملية صارمة لاختيار وترقية موظفي الخدمة المدنية له تاريخ قصير نسبيا في جمهورية الصين الشعبية، حيث بدأ فقط في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ويضاف

إلى ذلك أن الحزب الشيوعي الصيني كان حذرا فيما يتعلق بتعزيز نظام الجدارة السياسية كمثل أعلى لأنه لا يتعايش بسهولة مع الأيديولوجيا الشيوعية القائمة على المساواة: فالماوية فضّلت المساهمات الاجتماعية من المزارعين والعمال على تلك القادمة من المثقفين والمتعلمين. وأخيرا، فإن فكرة أن المجتمع يجب أن تحكمه نخبة سياسية تتعارض مع المثل الماركسية القائمة على المساواة والوصول إلى تحقيق «المجتمع الشيوعي الأعلى» حيث تتلاشى الدولة. وعلى النقيض من ذلك فإن الكونفوشيين يذهبون صراحة إلى أنه حتى المجتمع المثالي يجب أن يحكمه قادة ذوو قدرة سياسية وأخلاقية فوق المتوسط: فنموذج «الطريق العظيم» (da dao) الوارد في «كتاب الطقوس»(Record of Rites (Liji، وهو عمل تجميعي خلال عهد أسرة هان الحاكمة على أساس المواد المتاحة من الفترات السابقة، يوصف باعتباره عصرا يعمل فيه العالم لمصلحة كل الناس (tian xia wei gong)، ولقد اتبِعت هذه الجملة الشهيرة على الفور بنموذج لنظام الجدارة السياسية الذي فيه «المستحقون والقادرون يُوظَّفون» ولكن تلزم ملاحظة أن الحزب الحاكم في الصين يحمل اسم الحزب الشيوعي الصيني، وليس الحزب الكونفوشي الصيني.

مع ذلك فإن الحزب الشيوعي الصيني يعلم تمام العلم أن الجدارة السياسية يمكن أن تساعد في تسويغ حكمه. وقد كشفت نتائج استقصاء رأي حديث أن هناك تأييدا واسع النطاق في دول شرق آسيا ذات التراث الكونفوشي لنموذج الجدارة السياسية، الأمر الذي يؤثر في طريقة نظر الشعب إلى الحكومة. وكما يوضح دوه شول شين Doh Chull Shin: «التمسك بنظام الجدارة الأبوية يسهم بشكل كبير في فهم الديموقراطية من الناحية الجوهرية، في حين أن له تأثيرا سلبيا بالقدر نفسه في فهم الديموقراطية من الناحية الإجرائية»[170]. وكما سبق ذكره فإن شي تيانجيان ولو جي توصلا إلى أن أغلبية الشعب الصيني تفضل «خطاب الوصاية»، والذي يعرف بأنه الحاجة إلى «تحديد سياسيين مؤهلين تأهيلا عاليا ويهتمون بمطالب الناس، ويأخذون مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، ويختارون السياسات الجيدة نيابة عن الشعب والمجتمع» على خطاب الديموقراطية الليبرالية الذي يمنح الأفضلية للترتيبات الإجرائية التي تضمن حقوق الشعب في المشاركة في

السياسة واختيار قادته[171]. وفضلا على ذلك فإن شي تيانجيان يبرز أن التمسك بالقيم الكونفوشية السياسية زاد في الصين منذ تسعينيات القرن الماضي[172].

وبقدر ما يستمر الحزب الشيوعي الصيني في تحويل ذاته إلى منظمة أكثر أخذا بنظام الجدارة السياسية، سيُعتبَر أكثر شرعية في نظر الشعب الصيني. وبالتأكيد فإن نظام الجدارة يحتاج إلى أن يكون بشكل ما شفافا حتى يكون لدى الناس فهم أفضل للنظام واحترام لأولئك الذين يجتازون العملية التنافسية الشرسة لاختيار المواهب المتميزة. ومن ثم، فإنه لا يجب أن نندهش من وجود نقاش أكبر حول الجدارة السياسية في الخطاب السياسي الصيني، سواء في الدوائر الرسمية أو من قبل أكاديميين مستقلين. ونشير هنا إلى أنه بغرض الاستهلاك الشعبي فإنه في أكتوبر 2013 أُنتِج ووُزِّع فيديو رسوم متحركة باللغتين الصينية والإنجليزية، يقارن بين طرق اختيار القادة في الديموقراطيات الغربية ونظام الجدارة في الصين، وقد انتشر هذا الفيديو، الذي تزامن مع إغلاق الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية بما كشف عن الجانب السلبي للديموقراطية، بسرعة فائقة على وسائل التواصل الاجتماعي وحصد أكثر من عشرة ملايين مشاهدة في غضون أسبوعين[173].

مع ذلك، لايزال هناك تساؤل حول إمكانية استدامة شرعية تستند فقط (أو أساسا) إلى الجدارة السياسية. فعلى الرغم من حقيقة أن أغلب المظالم موجهة إلى المستويات الدنيا من الحكومة، فإنه قد رافق ذلك ارتفاع عدد الالتماسات ضد المسؤولين المحليين، التي يسافر بها مواطنون ساخطون من كل أرجاء البلاد لتقديمها في مكتب الحكومة المركزية في بكين. وقد رصد هو فونغ هانغ Ho-fung Hung(*) نمطا مشابها في منتصف عهد سلالة تشينغ الحاكمة، وذهب إلى أن مثل هذه الأنماط للاحتجاج لها جذورها في مفهوم الكونفوشية للسلطة والعدالة[174]. ووفقا لهذا المفهوم يعتمد الأشخاص الذين تعرضوا للظلم على الإمبراطور لرفعه، باعتباره البطريرك المحبوب، كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال الذين يتعرضون للظلم على أيدي آبائهم فيلجأون إلى أجدادهم للحصول على حماية أبوية. وعلى الرغم من أن هذا السلوك قد حمى المركز الإمبراطوري من عدم الثقة الشعبية وساعد في تخطي العديد من

(*) عالم اجتماع صيني. [المترجم].

الأزمات الاجتماعية، فإنه تضمن كذلك في باطنه بذور عدم الاستقرار: «يعمل «صمام الأمان» هذا لمصلحة السلطات المركزية فقط عندما يثق الرعايا، بشكل عام، بشرعية حكامهم وأخلاقياتهم. غير أن مثل هذه الثقة يمكن أن تزول بسهولة، في بعض الأحيان نتيجة للشائعات عن علاقات جنسية غير مشروعة للإمبراطور أو ما قد يُنظر إليه باعتباره فشلا من قبله في تأدية بعض الوظائف المهمة.... [نحن] يجب ألا نندهش إذا ما أدى حدث واحد غير متوقع – مثل خطأ اقتصادي، أو فضيحة تمس القادة في المناصب العليا، أو هزيمة في صراع جغرافي سياسي - إلى اهتزاز الثقة الشعبية في الحكومة المركزية بشكل مباغت، مما قد يسبب الإسراع في انهيار الدولة-الحزب»[175].

حتى لو نجحت الحكومة في الحد من فساد القادة في المستويات السياسية العليا (أو على الأقل الحد من إدراك الفساد في القمة)، فإن مشكلة شرعية نظام الجدارة السياسية لن تُحلّ نظرا إلى أنه لدى الناس توقعات أخلاقية عالية من قادتهم. وقد يكون مبالغة بسيطة القول بأن فضيحة مثل الفضيحة الجنسية لكلينتون إذا ما ضمت أحد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي فإنها يمكن أن تقوِّض بشكل جوهري التأييد الشعبي للنظام السياسي. وحتى إذا ما كانت هناك فضيحة خطيرة تمس فردا من عائلة الحاكم فإنها يمكن أن تدمر النظام: ومن الذائع أن منسيوس ذهب إلى أن الحاكم الذي ارتكب والده جريمة قتل، يجب عليه أن يستقيل من منصبه ويهرب إلى بلد آخر مع والده، وفي قوله هذا يشير ليس فقط إلى أن الالتزامات العائلية يمكن أن تكون لها أولوية على تلك السياسة، بل أيضا إلى أن السلوك غير الأخلاقي من قبل عضو في العائلة يمكن أن يؤثر في الحاكم إلى الحد الذي يفقده السلطة الأخلاقية ليحكم.

في واقع الأمر تتمثل المشكلة الأعمق بالنسبة إلى نظام جدارة خالص في أنه من الصعب تسويغه لدى شعب طموح وذي روح عامة خارج إطار النظام[176]. وخلال عملية البحث لإعداد هذا الكتاب وجدت أن أكثر الطرق جدية للحصول على وجهات نظر نقدية لامتحانات الخدمة العامة هي أن نسأل أولئك الذين فشلوا فيها (أي الأغلبية العظمى). وفي الصين الإمبراطورية ظل «الفاشلون» في الامتحانات يتمتعون بمقام اجتماعي مرتفع في المجتمعات المحلية، وكان في مقدورهم الحصول على وظيفة لمجرد أنهم استعدوا لدخول الامتحانات الإمبراطورية[177]. غير أن

الوضع مختلف اليوم، حيث إن أولئك الذين يفشلون في امتحانات الخدمة العامة لا يحصلون على شيء.

ومن ثم فإن السؤال المطروح هو: كيف يمكن تسويغ نظام الجدارة لمن فشلوا في الامتحانات، وبشكل أكثر عمومية للمواطنين الطموحين الذين يسعون إلى إحداث فرق في المجتمع الصيني من دون الدخول في عملية الاختيار والترقية الرسمية للقادة السياسيين؟ وتتمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في عدم اعتبار وضعية الموظف العام المحترف الطريق الوحيد لإحداث فرق إيجابي في المجتمع: فالمزارعون، ومن يرعون الأسر، والعمال اليدويون، والأطباء، ونشطاء المنظمات غير الحكومية، كلهم يسهمون في تحقيق مصلحة المجتمع[178]. وتستطيع الحكومة، بل إنه يجب عليها، أن تبرز الإنجازات التي يضطلع بها الأفراد والجماعات الاجتماعية التي لا تندرج في إطار النظام، وعلى سبيل المثال يمكنها أن تقدم الدعم للبرامج التلفزيونية التي تكافئ المساهمات الاجتماعية البارزة[179]. وعلى القادة السياسيين أن يتسموا بالتواضع وأن يعترفوا بشكل واضح بأن مجموعات اجتماعية أخرى أو مواطنين يمكن أن يكونوا أكثر تفوقا منهم من حيث القدرة والأخلاقيات[180]. وربما الأكثر أهمية هو أن المساهمين الاجتماعيين «البعيدين عن السياسة» تلزم مكافأتهم اقتصاديا، على الأقل بالقدر نفسه الذي يكافَأ به موظفو الخدمة المدنية. وبعبارة أخرى فإن أولئك الذين لا يمتلكون سلطة سياسية في القمة يمكن، بل يجب، أن يروا أنفسهم «ناجحين» ماداموا يسهمون في المصلحة العامة؛ فليس من الضروري أن تنتهك القوة السياسية غير المتكافئة إحساس الفرد بالقيمة الاجتماعية (المتكافئة)[181].

مع ذلك، يظل من المرجح في مجتمع له ميراث كونفوشي أن يستمر القادة السياسيون في التمتع بوضعية اجتماعية عالية، ومن ثم فإن الحكومة يجب عليها أن تتخذ إجراءات لتوسيع المشاركة السياسية. كما أنه على الحزب الشيوعي الصيني أن يتعايش مع ممثلين طموحين من مجموعات اجتماعية مختلفة، وهنا تلزم الإشارة إلى أنه لا يمكن التعايش مع كل الأشكال التخريبية المحتملة. وفضلا عن ذلك فإنه يمكن للحكومة أن تقدم فرصا أكثر للمشاركة السياسية من قِبل من هم ليسوا أعضاء في الحزب، خصوصا في المستويات الدنيا لها، غير أن السؤال الكبير يتمثل في كيفية استرضاء منتقدي نظام الجدارة في القمة. وفي نهاية المطاف فإن

الطريقة الوحيدة لذلك هي إظهار، من دون أدنى شك، أن الشعب يؤيد نظام الجدارة السياسية. وبعبارة أخرى، فإنه ربما تكون الديموقراطية ضرورية لإضفاء الشرعية على نظام الجدارة.

ناقشنا في هذا الفصل ثلاث مشكلات أساسية لنظام الجدارة السياسية مع أخذ السياق الصيني في الاعتبار، واقترحنا حلولا ممكنة لها، لا تتطلب الأخذ بنظام الانتخابات الديموقراطية للقادة الأكثر قوة في البلاد. فمشكلة الفساد يمكن التعامل معها بواسطة آليات من قبيل مؤسسات الإشراف المستقلة، ورفع مستوى الرواتب لموظفي الخدمة العامة، وتوفير تعليم أخلاقي على درجة أعلى من الجودة. وفيما يخص مشكلة تحجر الهياكل السياسية فإنه يمكن حلها من خلال تبني خطاب سياسي متواضع، وفتح أبواب الحزب الحاكم أمام كل المجموعات الاجتماعية، والسماح بحرية أكبر للخطاب، وإمكانية اختيار أنواع مختلفة من القادة السياسيين وفقا لأفكار جديدة عن الجدارة السياسية. بيد أن مشكلة الشرعية يمكن حلها فقط من خلال الإصلاحات الديموقراطية، بما في ذلك السعي إلى الحصول على شكل من أشكال الرضا الصريح من قبل الشعب. ولذلك فإن السؤال هو عن كيفية التوفيق بين الجدارة والديموقراطية. سيناقش الفصل التالي مزايا وعيوب النماذج المختلفة لـ«نظام الجدارة الديموقراطي».

4

ثلاثة نماذج للجدارة الديموقراطية

تبدو الجدارة السياسية – ويُقصَد بها فكرة أن النظام السياسي يجب أن يهدف إلى اختيار وترقية قادة ذوي قدرات وفضائل عالية - مريبةً عند سماعها للمرة الأولى. ويُشار في هذا الخصوص إلى أن كلا من أفلاطون وكونفوشيوس دافعا عن شكل من أشكال الجدارة السياسية التي تستبعد بالفعل الأغلبية من السلطة السياسية. وعلى رغم ذلك لا أحد يدافع في الوقت الحالي عن فكرة إقامة نظام جدارة سياسية بشكل خالص، لسبب وحيد هو أنه سيكون صعبا للغاية إقناعُ الشعب بأنه يلزم استبعاده تماما من السلطة السياسية. وقد اعترف أفلاطون نفسه بالحاجة

«كيف يكون من الممكن التوفيق بين آلية تقوم على الجدارة، مصممة لاختيار قادة سياسيين على مستوى عال من الكفاءة، وأخرى ديموقراطية مصممة لترك الشعب يختار قادته؟»

إلى نشر «كذبة نبيلة» تتمثل في أن «الحراس» يستحقون أن تكون لهم السلطة المطلقة؛ لأن أرواحهم فيها «ذهب»، على خلاف أي شخص آخر. وبطبيعة الحال فإن نظاما مثل ذلك القائم في كوريا الشمالية يمكنه نشر مثل هذه الأساطير عن الطبيعة شبه الإلهية لحكامه[1]، بيد أنه لا يوجد أي مجتمع معاصر ومنفتح يمكنه أن ينجو إذا ما ردد مثل هذه الأساطير، فليس هناك حاكم عظيم إلى الحد الذي يسمح له بأن يحكم جماهير غير مسيسة من دون مساءلة. ومن الصعب كذلك تصور وجود حكومة حديثة يمكن اعتبارها شرعية من قبل الشعب من دون أن تتضمن شكلا من أشكال الديموقراطية، فاليوم كلنا ديموقراطيون.

على رغم ذلك لا يستغرق الأمر سوى برهة قصيرة من التفكير لندرك أن الجدارة السياسية هي أيضا شيء جيد، فالقادة السياسيون لديهم سلطة علينا، ولا يوجد أي شخص عقلاني يرغب في أن يُحكَم من قبل حاكم غير كفء يفتقر إلى الفهم الأساس للقضايا الرئيسة التي يجب التعامل معها في صنع السياسة. فماذا إذا ما واجه رئيس لديه مشاكل في الجغرافيا تحديا وخلطا بين كوريا الشمالية والجنوبية، وضغط على الزر الخطأ في وقت أزمة؟ من الناحية المثالية، يجب على قادتنا أن يكون لديهم فهم جيد للعالم، وكلما زادت جودة هذا الفهم، كانت عملية صنع السياسة كذلك. وفي السياق نفسه لا يوجد شخص عقلاني يرغب في أن يحكمه قائد غير أخلاقي. فمن ذا الذي يفضل حاكما فاسدا وقاتلا على آخر معروف بالنزاهة والرحمة؟ من الناحية المثالية، يجب على قادتنا أن يكونوا ملتزمين بالمصلحة العامة، ومن ثم يبذلون قصارى جهدهم لاتخاذ السياسات التي تفيد كل من يتأثرون بها، وكلما استطاعوا فعل ذلك، كانت عملية صنع السياسة أفضل. وباختصار، فإنه من العقلانية أن نعتقد أن قادتنا السياسيين يجب أن يمتلكوا قدرات وفضائل متفوقة، فاليوم كلنا من أنصار نظام الجدارة.

ويتمثل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخصوص في معرفة كيفية التوفيق بين الديموقراطية والجدارة. لقد أوضحت في الفصل السابق أن نظاما قائما على الجدارة السياسية ويتصف بالاستدامة يتطلب توافر

ملامح تتفق مع المجتمعات الديموقراطية، من قبيل: سيادة القانون لضبط الفساد وإساءة استخدام السلطة، وحرية الرأي والتجريب السياسي لتجنب تحجر التسلسل الهرمي السياسي. ومن حيث المبدأ فإنه ليس من المفترض أن تكون هناك مشكلة في ذلك. وعلى رغم ذلك فإنني انتهيت إلى أن نظم الجدارة السياسية ستجد من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، حل مشكلة الشرعية من دون إعطاء الشعب الحق في المشاركة السياسية. وهنا فإن الحل ليس واضحا، فكيف يكون من الممكن التوفيق بين آلية تقوم على الجدارة، مصممة لاختيار قادة سياسيين على مستوى عال من الكفاءة، وأخرى ديموقراطية مصممة لترك الشعب يختار قادته؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكن التوفيق بين الجدارة السياسية والمشاركة السياسية على نطاق واسع؟ وفي معرض الإجابة عن ذلك سأناقش، في هذا الفصل، ثلاثة نماذج من الجدارة الديموقراطية: (1) نموذج يجمع بين الديموقراطية والجدارة على مستوى الناخب. (2) نموذج أفقي يجمع بين الديموقراطية والجدارة على مستوى المؤسسات السياسية المركزية. (3) نموذج رأسي تكون فيه الجدارة السياسية على مستوى القيادة المركزية، والديموقراطية على المستوى المحلي. وأيا كانت المزايا الفلسفية للنموذج الأول، فإن فرص نجاحه ضعيفة من وجهة نظر سياسية. وعلى الرغم من أنني كنت من المدافعين عن النموذج الثاني، على مدار ما يقرب من عقدين، فإنني عدلت عن هذا الموقف، وأصبحت أعتبر النموذج الثالث الأفضل، وسيشرح هذا الفصل لماذا.

1 - التصويت للحكماء وأصحاب الفضيلة

إن ما نرى أنه العلامة المميزة للديموقراطية الحالية - الانتخابات - ظهر في البداية باعتباره إجابة للحاجة إلى الجدارة. في أثينا القديمة، مهد الديموقراطية، كان يُعيَّن أغلب الموظفين السياسيين (باستثناء الجنرالات وغيرهم من ضباط الجيش) عن طريق القرعة. واستخدام القرعة، وفقا لأرسطو، «يعتبر ديموقراطيا، واستخدام التصويت له صلة بحكم الأقلية» **oligarchical**[(2)]، فالتصويت كان

يقصد منه توفير رقابة تتسم بالجدارة على النظام، حيث يلزم أن يقنع من يرغبون في أن يصبحوا حكاما الناخبين بأن لديهم القدرة والحافز لأن يمارسوا الحكم بشكل جيد. وفي النهاية أصبح يُنظر إلى التصويت على أنه ديموقراطي، وتفوقت حجة الديموقراطية الانتخابية على أسلوب الاختيار العشوائي. وفي الوقت الحالي أضحى من الصعب على أي شخص أن يدافع عن أسلوب اختيار المسؤولين السياسيين باستخدام القرعة، حتى إن كان الاختيار العشوائي قد يجعل النظام أكثر ديموقراطية بمفهوم أن جميع المواطنين كانت لديهم فرصة حقيقية لتولي الحكم[3]. وعوضا عن ترك الحظ ليقرر من سيكون الحاكم، فإنه يمكن الثقة بالمواطنين العاديين لاتخاذ خيارات معقولة فيما يخص القادة المتمتعين بالقدرات، فإذا كان أفراد الشعب يرغبون في أن يكون هناك قادة سياسيون ذوو خبرات وعلى مستوى عال من الفضيلة، فإنهم سيصوِّتون لهم في وقت الانتخابات، وهكذا يُترك الشعب ليقرر!

تتمثل المشكلة في وجهة النظر السابقة في أن المواطنين العاديين غالبا ما يفتقرون إلى الكفاءة والدافع لإصدار أحكام سياسية سليمة وذات طابع أخلاقي. ونشير هنا إلى الحالة الأكثر خزيا والمتصلة بتمكن الحزب النازي من الحصول على التأييد الانتخابي الكافي ليصبح أكبر حزب سياسي في ألمانيا، وتمكن بالفعل من الوصول إلى الحكم في العام 1933[4]. وحاليا تسود حجة رائجة بين المثقفين الصينيين مفادها أن البلاد لا يمكنها الانخراط في الديموقراطية نظرا إلى أن الأشخاص الريفيين غير المتعلمين نسبيا - ما يقرب من نصف عدد السكان – يفتقرون إلى الحكمة الكافية لاتخاذ خيارات سياسية جيدة. والمفترض هو أن الناس سيحسنون من قدراتهم على التصويت بطريقة عقلانية حينما يصبحون أكثر تعلما وتحضرا. بيد أنه حتى هذا الافتراض ربما يكون متفائلا للغاية، فمشكلة التصويت غير العقلاني لا تقتصر على المجتمعات الفقيرة والريفية فقط، حيث إنه في مجتمعات غنية ومتحضرة ومتعلمة نسبيا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، مازال العديد من الأشخاص يصوتون بطرق غير عقلانية[5]. وانطلاقا من بحث تجريبي واسع النطاق أوضح برايان كابلان Bryan Caplan أن الناخبين الأمريكيين عادة ما يسيئون فهم مصالحهم الخاصة[6]، وعندما

يفهمونها فإنهم يميلون إلى التصويت وفقا لمصالحهم الاقتصادية على المدى القصير (الأمر الذي يُعبَّر عنه باللغة الدارجة بالتصويت بطريقة تخدم محفظة الفرد). ومن الناحية الأخلاقية فإنه يجب على أفراد الشعب أن يصوتوا للمصلحة العامة؛ لأن تصويتهم يؤثر ليس فقط عليهم بل أيضا على البقية[7]. وحتى عندما يصوت الناخبون وفقا للمصلحة العامة للجميع، فإن مثل هذا القرار قد يكون ذا نتائج كارثية على الأجيال القادمة، فضلا على أولئك الذين يعيشون خارج حدود البلاد ويتأثرون بالسياسات الحكومية (ونشير هنا على سبيل المثال إلى الاحتباس الحراري). وفي الديموقراطيات المعاصرة يجد المرء صعوبة في العثور على مواطنين يصوتون لمصلحة حكام من المرجح بشكل كبير أن يأخذوا في الحسبان مصالح واحتياجات كل أولئك المتأثرين بسياسات الحكومة. فهل يكون الحل في التلاعب بنظام التصويت من أجل زيادة احتمال تصويت الناخبين لمصلحة الزعماء الجديرين الذين يتبعون مقتربا مستنيرا وطويل المدى في صنع القرار السياسي؟

اقتراح جون ستيوارت ميل حول نظام التصويت التعددي

إن كتاب ميل بعنوان «الاعتبارات المتعلقة بالحكومة التمثيلية» Considerations on Representative Government (1861) يعتبر بحق من الكلاسيكيات في النظرية الديموقراطية، فقد دافع فيه ميل عن الاقتراع العام استنادا إلى أنه «من ضروب الظلم الشخصي منع أي فرد، إلا إذا كان ذلك من أجل تجنب شر أكبر، من التمتع بالامتياز العادي المتمثل في احتساب صوته في الشؤون التي لديه فيها مصلحة الأشخاص الآخرين نفسها». وعلاوة على ذلك فإن الحق في التصويت يمكن أن يجعل الناس مفعمين بحب العمل للمصلحة العامة أكثر مما قد يكونون عليه من دون ذلك:

> إنه من خلال النقاش السياسي يمكن إقناع العامل اليدوي، الذي تتسم وظيفته بالروتين، ولا يمكِّنه أسلوبه في الحياة من أن يكون على اختلاط بمجموعات متنوعة من المشاعر، والظروف، أو الأفكار،

بـأن القضايـا البعيـدة، والأحـداث التـي تجـري في مناطـق بعيـدة، لهـا التأثـير الأكـبر حتـى في مصالحـه الشـخصية؛ كذلـك فإنـه مـن خـلال النقـاش السـياسي والعمـل السـياسي الجماعـي يمكـن للشـخص الـذي تتركـز اهتماماتـه اليوميـة عـلى مصالحـه الشـخصية في دائـرة صغـيرة حولـه، أن يتعلـم أن يشـعر بالآخريـن وأن يصبـح عضـوا واعيـا في مجتمـع عظيـم. غـير أن النقاشـات السياسـية لا تفهـم مـن قبـل أولئـك الذيـن ليـس لديهـم حـق التصويـت ولا يسـعون إلى الحصـول عليـه.

تماما كما يتعلم أعضاء هيئة المحلفين التداول بشأن مصالح الآخرين، يتعلم الناخبون المشاركون في النقاش السياسي أن يتداولوا وأن يأخذوا في الحسبان مصالح المجتمع السياسي بأسره. يذكر أنه في عصر جون ستيوارت ميل اقتصر التصويت على الذكور ذوي الأملاك، وقد دافع ميل بقوة عن ضرورة توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء والعمال (من دافعي الضرائب)[8].

وقـد أقـر ميـل أيضـا بـأن الناخبـين ليسـوا جميعـا أخلاقيـين وعقلانيـين عـلى حـد سـواء:

> عـلى الرغـم مـن أن كل شـخص يسـعى إلى أن يكـون لـه صـوت، فـإن اقـتراح أن يكـون لـكل شـخص صـوت مسـاوٍ للآخريـن هـو أمـر مختلـف تمامـا. فـإذا كانـت لشـخصين مصلحـة مشـتركة في مـشروع واختلفـا في الـرأي، هـل تتطلـب العدالـة أن يُنظَـر إلى كل مـن الرأيـين عـلى أنهـما متسـاويان تمامـا في القيمـة؟ إذا مـا كان الشـخصان لديهـما المسـتوى نفسـه مـن الأخلاقيـات، لكـن أحدهـما أكـثر تفوقـا عـلى الآخـر في المعرفـة والـذكاء - أو إذا كان الشـخصان عـلى مسـتوى واحـد مـن الـذكاء، وأحدهـما يزيـد عـلى الآخـر في مسـتوى الأخلاقيـات - فـإن رأي أو حكـم الأكـثر أخلاقـا أو الأكـثر ذكاء هـو أكـثر وزنـا مـن الأقـل: وإذا كانـت مؤسسـات الدولـة تؤكـد أن رأييهـما لهـما القيمـة نفسـها فـإن هـذا خطـأ. فأحـد الاثنـين - الأفضـل أو الأكـثر حكمـة - يمكنـه أن يدعـي أن صوتـه أكـثر وزنـا.

وأخذاً في الاعتبار عدم التساوي في الذكاء والأخلاقيات فإنه يجب ألا يحظى كل الناخبين بصوت متساوٍ في العملية السياسية. واقترح ميل أن يُمنَح خريجو

الجامعات والعاملون في مهن تتطلب مزيدا من التفكير صوتين أو أكثر، وكذلك يجب إعطاء الحق في أصوات إضافية لكل فرد اجتاز امتحانا طوعيا «قد يثبت أنه وصل إلى مستوى القدرة والمعرفة التي تعتبر كافية»[9].

كان ميل تقدميا في عصره، بيد أنه كان فقط بشكل جزئي على الجانب الصحيح، فخلال القرن الذي تلاه توسع الحق في التصويت ليشمل جميع المواطنين البالغين في الديموقراطيات الانتخابية، ولكن فكرة أن الأكثر حكمة أو فضيلة من بين الناخبين يجب أن يحظى بأصوات إضافية نُظر إليها، على نطاق واسع، على أنها خارج نطاق الالتزام بالأخلاق. ويشار في هذا الخصوص إلى أن مؤسس سنغافورة، لي كوان يو، قد قدم مقترحا في الاتجاه نفسه الذي ذهب إليه ميل (ولا أعني بذلك أن لي يشارك ميل وجهة النظر في جوانب أخرى من نظرته الأخلاقية)، فقد تساءل لي عما إذا كانت قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» تمثل أفضل الطرق لاختيار «حكومة مكونة من أفضل الأشخاص». فمن الأرجح أن يصوت الشباب، الذي يميل إلى الحصول على إشباع مباشر، بطريقة متقلبة من دون مراعاة مصالح الآخرين، ومن جانبهم يركز الأكبر سنا على المدى القصير ويؤيدون سياسات مثل الرعاية الصحية المجانية، التي يمكنها أن تلحق الضرر بالآفاق الاقتصادية للأجيال القادمة. في ضوء ذلك، لماذا لا نعطي صوتين للرجال في منتصف العمر الذين لهم أسر ومن المرجح أن يكونوا حذرين وينظرون إلى مصالح أبنائهم؟ ولقد قُدِّم مقترح لي في العام 1994 – بعد أن ترك وظيفته كرئيس وزراء وتقاعد - ونُظر إليه على أنه نموذج للسياسة النخبوية المرفوضة بشكل واسع من قبل السنغافوريين حاليا[10].

لكن، ما الخطأ على وجه التحديد في منح أصوات إضافية لمجموعات معينة من المواطنين؟ من الصعب الجدل ضد الفرضية القائلة إن كل شخص ليس قادرا وراغبا في التصويت بالقدر نفسه من المعقولية، فالمشكلة ليست فلسفية أكثر منها سياسية. حتى ميل لم يكن جامدا فيما يتصل بتنفيذ مقترحه حول نظام التصويت المتعدد: فالمهم بالنسبة إليه هو أن «الفروق والتصنيفات لا تكون موضوعة بشكل تعسفي، ولكن بطريقة يمكن تقبلها من قبل الضمير والفهم العام»[11]. كذلك أقر بأن اختيار الفئات المستهدفة من الناخبين «العقلانيين»

هو إجراء قاسٍ ولا يمكن الاعتماد عليه، كما أنه من المرجح أن ينظر أولئك الذين يُحرَمون من الحقوق الديموقراطية المتساوية إلى هذا الإنكار باعتباره إهانة رسمية صادرة عن السلطة العامة[12]. وحتى إذا ما اعترف الناس بأنهم ليسوا متساوين في القدرة والدافع للتصويت بطريقة عقلانية، فإنهم سيعترضون على أن يجري التعامل معهم رسميا على أنهم أقل في العملية السياسية، وسيرفضون القرارات التي تصدر وتحرمهم من حق متساوٍ في التصويت[13]. وإذا ما قرر الحزب الحاكم مَن سيُمنَح أصواتا زائدة، فربما يرى الناخبون في ذلك أن الحكومة ترغب في اختيار المجموعات التي من المرجح أن تساعد في استمرار هيمنتها[14]. وحتى لو نُفِّذ المقترح الخاص بالتصويت التعددي في البداية من دون كثير من الجدل، فإنه يمكن بسهولة أن يصير فاسدا خلال العملية الديموقراطية: فالأحزاب السياسية ستعد بتقديم امتيازات خاصة للمجموعات ذات الأصوات الإضافية، وقد يحاول المسؤولون المنتخبون منح أصوات إضافية لدوائرهم الانتخابية، بغض النظر عن الجدارة. ولا توجد بدائل واضحة لترك السياسيين يقررون مثل هذه الأمور. ويقترح كابلان إجراء اختبارات الكفاءة الاقتصادية للناخبين لعلاج مشكلة عدم عقلانيتهم[15]، ولكن السؤال هو: من الذي سيثق بهيئة «مستقلة» من الاقتصاديين تحدد الفئات التي من المرجح أن تصوت لمصلحة حكام أكفاء ومفعمين بحب العمل للمصلحة العامة؟ حتى إن كان ذلك ممكنا، فمن سيضطلع بتعيين هذه الهيئة؟ ولماذا تُقصر الاختبارات على أسئلة اقتصادية، أخذا في الاعتبار أن كثيرا من الناس غير مطلعين جيدا على العديد من المسائل ذات التبعات على السياسة، من قبيل العلاقات الدولية وعلم البيئة؟[16]، ويضاف إلى ذلك أن المجموعة المستهدفة من الناخبين العقلانيين ربما تتغير مع مرور الزمن، ومن ثم، يلزم أن تراجع هيئة من خبراء العلوم الاجتماعية قواعد «التصويت الإضافي» عند حلول كل انتخابات. وقد اعترف ميل نفسه بأن مقترحه الخاص بنظام التصويت التعددي هو «غير مألوف بشكل كبير في الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي يجعل من المرجّح ألا يُتَّبع بشكل فوري أو يُعتَمد عن طيب خاطر»[17]. وفي المقابل، فإنه لم يدرك أن المشكلة السياسية المتمثلة في جعل الاقتراح مقبولا من قبل أولئك الذين لم يُمنَحوا أصواتا إضافية

يعني أنه لن يُقبَل أبدا عن طيب خاطر في سياق ديموقراطي. لذلك دعونا ننتقل إلى مقترحات أخرى للتوفيق بين الديموقراطية والجدارة.

2 - النموذج الأفقي: الديموقراطية والجدارة في القمة

عوضا عن محاولة التوفيق بين الديموقراطية والجدارة على مستوى جمهور الناخبين، اقترح العديد من المفكرين السياسيين جمع مزايا كل من الجدارة والديموقراطية في مستوى المؤسسات المركزية السياسية. فالنظام الدستوري المصمم جيدا يجب أن يتضمن مؤسسات تعكس الحاجة إلى اختيار القادة على أسس ديموقراطية وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»، وكذلك مؤسسات تعكس الحاجة إلى قادة يتميزون بالجدارة وقدرات فوق المتوسط، فضلا على الفضيلة. ولكن هل يمكن الجمع بين هذين الشيئين المرغوب فيهما؟

ربما يعتبر أكثر المقترحات أهمية للنموذج الأفقي الذي يجمع الديموقراطية والجدارة في القمة هو ذلك الذي طرحه سن يات سين Sun Yat-sen، وقد توفي سن في العام 1925، قبل الانقسام بين الكومينتاغ والحزب الشيوعي الصيني الذي قاد إلى الحرب الأهلية في الصين وفصل بين النظم السياسية في الصين القارية وتايوان، وقد اشترك في تأسيس الكومينتاغ وخدم باعتباره أول رئيس له، وشجع على التعاون مع الحزب الشيوعي الصيني في العام 1923 بهدف الوصول إلى إقامة دولة ديموقراطية موحدة. ومن ثم يُنظر إليه على أنه «الأب المؤسس» في كلا الجانبين: في تايوان يشار إليه على أنه «أب الأمة»، أما في الصين القارية فيعتبر «رائد الثورة الديموقراطية».

مع ذلك، كانت تايوان أكثر إيمانا بالرؤية السياسية لسن. ووفقا له فإن النظام الدستوري الديموقراطي يجب أن يضم الديموقراطية (في شكل التصويت) وكذلك التوازنات والرقابة. وذهب تفضيله إلى ثلاثة فروع منفصلة للحكومة - التشريعي، والتنفيذي، والقضائي - على نحو شبيه بالنظام الدستوري الأمريكي، بيد أنه رأى أن النظام الدستوري الأمريكي كان معيبا وأن «الدستور المستقبلي

للصين الشعبية» يجب أن يضم فرعين إضافيين في شكل مؤسسات مستمدة من الصين الإمبراطورية، وإن كانت محدثة وبشكل عصري: الأول هو فرع إشرافي مستقل، على غرار فرع الرقابة في الصين الإمبراطورية، ولكنه محرر من الاعتماد على الملكية، وسيكون ذلك تحسينا للنظام الدستوري الأمريكي: حيث «تقع السلطة الإشرافية في الولايات المتحدة على عاتق الكونغرس الذي استخدمها بشكل تعسفي في كثير من الأحيان لإجبار السلطة التنفيذية على تحقيق رغباته». أما الفرع الثاني – والأكثر اتصالا بموضوعنا - فهو فرع الامتحانات، فقد انتقد سن الديموقراطية الأمريكية بسبب النوعية المتدنية للسياسيين فيها: «فيما يتعلق بالانتخابات، ينال أولئك الموهوبون في البلاغة تأييد الجمهور ويفوزون في الانتخابات، في حين يُتَجَاهل أولئك الموهوبون في التعليم والأخلاق، وإن كانت تعوزهم البلاغة. ومن ثم غالبا ما يكون أعضاء مجلس النواب الأمريكي أشخاصا متهورين وجاهلين، الأمر الذي جعل تاريخه سخيفا». ولعلاج المشكلة ذهب سن إلى اقتراح إنشاء فرع مستقل للامتحانات، مشابه لذلك الذي عرفته الصين الإمبراطورية تحت مسمى نظام امتحانات الدولة، لكنه يبتعد عن الخضوع للحكم التعسفي للإمبراطور: «يجب أن يتضمن الدستور المستقبلي لجمهورية الصين جهازا مستقلا مسؤولا بشكل صريح عن امتحانات الخدمة المدنية. وفضلا على ذلك فإن جميع المسؤولين – بغض النظر عن مرتبتهم - يجب أن يجتازوا الامتحانات، بغية تحديد مدى كفاءتهم. وسواء كانوا منتخبين أو لا، فإنه على المسؤولين اجتياز هذه الامتحانات قبل تسلمهم عملهم. مثل هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على شرور عديدة مثل الطاعة العمياء، والانتهاكات الانتخابية، والمحسوبية»[18]. وباختصار، فإنه يمكن الجمع بين الديموقراطية والجدارة من خلال النص على ضرورة اجتياز القادة المختارين من قبل الشعب امتحانات تختبر قدراتهم. وفي هذا الشأن فإن الفرع المستقل للامتحانات يهدف إلى ضمان عدم تأثر عملية الامتحان بالاعتبارات السياسية.

أثَّر نموذج سن المثالي حول الدستور الذي يشمل خمسة فروع في دستور الكومينتاغ للعام 1946 الذي تضمن إنشاء «ديوان الفحص Exam Yuan». وعلى الرغم من أن تفضيل سن ذهب إلى وجود فترة ستة أعوام من الإرشاد

السياسي قبل أن يُمنَح المواطنون الصينون حق التصويت، فإن الكومينتاغ قد استغرق عقودا للوصول إلى ذلك، وحاليا يُختَار القادة في تايوان وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد». وفيما يتصل بـ «ديوان الفحص» فإنه لم يتمكن على الإطلاق من تأدية الوظائف التي حددها مصممه الأصلي، بل اقتصر على العمل بوصفه جهازا لاختيار وترقية موظفي الخدمة العامة، إضافة إلى اضطلاعه بمهام أخرى. وفي المقابل، لم يجتز المسؤولون المنتخبون امتحانات قبل توليهم مناصبهم. وبعبارة أخرى، فإن النظام الدستوري في تايوان يعكس بشكل كبير التمييز «الغربي» بين الموظفين المنتخبين المختارين من قبل الشعب، وموظفي الخدمة المدنية المختارين وفقا للجدارة، والمفترض منهم أن يضعوا موضع التنفيذ القرارات التي يتخذها القادة المنتخبون. ومرة أخرى فإن الأسباب وراء ذلك لها صلة بالسياسة أكثر من الفلسفة، فأولئك المنتخبون قد يشعرون بالقلق من أن الحاجة إلى اجتياز امتحانات، يُعِدُّها جهاز مستقل للحكومة، يمكن أن تؤدي إلى خسارتهم السلطة. وربما قد يتمثل السبب الأكثر جوهرية في أن المواطنين أنفسهم سيجدون أنه من الصعب قبول هذه الفكرة؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى استبعاد سياسيين لم يجتازوا الامتحانات من السلطة بغض النظر عن مدى شعبيتهم[19]. ومن الصعب أن نتصور أن تحظى حكومة تستبعد قادة منتخبين من قبل الشعب بشرعية كبيرة في نظر الشعب: فإذا تصورنا على سبيل المثال أن شخصا انتُخِب بنسبة 80 في المائة من الأصوات، لكنه رسب في الامتحان، وجرى إحلال شخص آخر محله نجح في الامتحان على الرغم من أنه حصل على 20 في المائة فقط من الأصوات، فمن الطبيعي أن يكون الشعب في غاية الغضب!

كما أنه من المستحيل سياسيا إخضاع الناخبين لامتحانات تهدف إلى اختبار النوعية، فكذلك الحال بالنسبة إلى إخضاع السياسيين المنتخبين لمثل هذه الامتحانات، ففي سياق ديموقراطي تأتي شرعية القادة من حقيقة أنهم مختارون من قبل الشعب، وهذا الأخير لن يقبل أي قيود على حقه في اختيار قادته من خلال قاعدة «شخص واحد، صوت واحد». ولكن ماذا عن احتمال وجود مؤسسات سياسية مستقلة ومصادر مختلفة للشرعية؟ في مثل هذه الحالة توجد مؤسسة تضم

القـادة السياسـيين المنتخبـين ديموقراطيـا، وأخـرى مكونـة مـن قـادة مختاريـن مـن خـلال آليـة اختبـارات لقيـاس مسـتوى القـدرات والفضيلـة. وبنـاء عـلى ذلـك ستسـتمد المؤسسـة الديموقراطيـة شرعيتهـا اسـتنادا إلى حقيقـة أن القـادة مختـارون مـن قبـل الشـعب، في حـين أن تلـك القائمـة عـلى الجـدارة ستسـتمد شرعيتهـا مـن حقيقـة أن القـادة فيهـا يتمتعـون بكفـاءة وفضيلـة. وهكـذا فـإن الشـعب يمكنـه أن يختـار قادتـه بقـدر مـا يراهـم مناسـبين، في الوقـت الـذي تسـتفيد فيـه الجماعـة السياسـية مـن وجـود حـكام أكفـاء مؤهلـين.

قدم فريدريك هايك Friedrich Hayek، الاقتصادي والفيلسوف الأكثر شهرة في القرن العشرين بدفاعه عن الليبرالية الكلاسيكية، اقتراحا سياسا مثيرا للفضول عن هيئة تشريعية مكونة من مجلسين تجمع بين الديموقراطية والجدارة في كتابه «القانون والتشريع والحرية» Law, Legislation, and Liberty في العام 1973. وقد كان هايك ليبراليا أكثر من كونه ديموقراطيا[20]، وكان يتخوف أولا وقبل كل شيء من انتهاكات سلطة الدولة. فالمهمة الرئيسة للحكومة، وفقا له، تتمثل في حماية وتشجيع الحرية الفردية، ولذلك يجب أن تكون مؤسساتها مصممة لهذا الغرض. ومن ثم فوجود سلطة تشريعية مكونة من جمعية واحدة منتخبة ديموقراطيا من الأرجح أن يقود إلى ممارستها سلطة غير محدودة وأن تعتدي على حقوق الأقليات، كما أنها يمكن أن تكون معادية لحماية الحريات الفردية والتي يسميها هايك «العدالة». ومن ثم فإنه يذهب إلى تفضيل فصل للسلطات التشريعية على أعلى مستويات الحكومة. وفي فصل بعنوان «دستور نموذجي A Model Constitution»، يطرح هايك نموذجا لحكومة مثالية بسلطات مجلس تمثيلي منتخب ديموقراطيا، يوازنه ويقيده جهاز آخر ممثل يُمنَح «مهمة وضع القواعد العامة للسلوك العادل». وهذه الجمعية المسؤولة عن تشريع القوانين ذات التطبيق العام وتوفير القواعد العامة للسلوك يمكن فقط أن تكون فعالة إذا ما اخْتِير أعضاؤها على أساس الجدارة، بعكس الأخرى التي يكون أعضاؤها منتخبين على أساس قاعدة «شخص واحد، صوت واحد». ويُختَار أعضاء هذه الجمعية فترةً واحدةً مدتها خمسة عشر عاما من دون أن يقيدهم أو يسيطر عليهم أي حزب أو جماعة

واحدة، ويجب أن يكون العضو قد بلغ على الأقل خمسة وأربعين عاما ولديه سجل موثوق به من الإنجازات، ولن يكون لديه ما يقلقه من ناحية إرضاء الناخبين، حيث إنه لا يمكن إعادة انتخابه، كما أنه يجب تأمين وظيفة عامة دائمة للأعضاء بعد تقاعدهم من الجمعية[21].

يشار إلى أن مقترح هايك ظل بعيدا عن التحقق، ومن المفيد التساؤل لماذا. يتمثل أحد الأسباب في أن رؤية هايك لدور محدود للحكومة هي موضع جدل كبير: فإلى جانب حماية حريات الأفراد، تتقبل أغلب الشعوب، في الوقت الحالي، حقيقة أن تكون للدولة أهداف أخرى من قبيل تقديم الفرص للقطاعات ذات الحظ الأقل من الشعب، غير أن السبب الرئيس يتمثل في أن هايك يقلل من أهمية الالتزام بالديموقراطية، على الأقل في الدول الغربية. فاليوم تُمنَح الديموقراطية أهميةً في شكل «شخص واحد، صوت واحد»، ليس فقط بسبب أنها وسيلة لتحقيق الأهداف الليبرالية من قبيل حماية الحرية الفردية، ولكن أيضا لمجموعة من الاعتبارات التاريخية والسيكولوجية والفلسفية، إلى الحد الذي نجد معه أن عددا ضئيلا من المواطنين في الديموقراطيات يضع محل التساؤل فكرة أن تكون السلطة النهائية، بما في ذلك سلطة «وضع القواعد العامة للسلوك»، بيد صناع القرار السياسي الذين يُختارون استنادا إلى قاعدة «شخص واحد، صوت واحد»[22]. ومن ثم فإن الفكرة القائلة إن صناع القرار السياسي المختارين بطرق أخرى غير قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» يجب أن تكون لهم السلطة لمناقشة واتخاذ القرار في مجموعة واسعة من المسائل تؤثر في الجماعة السياسية بطريقة تمكنهم من تجاوز قرارات أولئك المنتخبين ديموقراطيا، تعتبر شيئا بغيضا بالنسبة إلى الحساسيات السياسية للمواطنين في الديموقراطيات القائمة. وحتى فكرة أن يَختار القادة المنتخبون ديموقراطيا مسؤولين غير منتخبين – كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية - يمتلكون السلطة لاتخاذ قرارات وفقا لولاية مقيدة بإحكام (من قبيل تفسير الدستور)، هي موضع جدل حاليا[23]. وهكذا، فإن الأمر الواضح هو أن أي سلطات وراء هذا الدور، من قبيل سلطات الحجرة الثانية في مقترح هايك، ستُعتبر بشكل رئيس معادية للديموقراطية.

لننظر إلى المقترحات الحديثة لإصلاح مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، فسلطاته مقيدة بشكل أكبر من السلطات التي اقترحها هايك للحجرة الثانية، حيث له سلطة تأخير القوانين التي يقرها مجلس العموم لمدة عام، على الرغم من أنه نادرا ما يمارس هذه السلطة. والأكثر شيوعا هو أن يعمل بوصفه جهاز مراجعة يجوِّد القوانين الصادرة من الحجرة الأدنى من خلال إضافة التفاصيل وسد الثغرات، وعادة ما يؤدي هذه المهمة بكفاءة تثير الإعجاب وبعيدا عن مناصرة الأحزاب. وفضلا على ذلك فإن مناقشاته راقية وغير متناقضة وثرية بالمعلومات، كما أنه يدفع في بعض الأحيان باتجاه إدخال تعديلات كبيرة، والعديد من أعضائه لديهم خبرات عميقة يفتقر إليها النواب الأقل سنا في مجلس العموم[24].

على الرغم من ذلك فإن مجلس اللوردات يفتقر إلى الشرعية في أعين الناس؛ لأن أعضاءه ليست لديهم شرعية ديموقراطية كافية. وقد حاولت حكومة توني بلير العمالية أن تحل محل أعضائه بالوراثة أفرادا ذوي مكانة كبيرة (مثل الأكاديميين البارزين)، ولكن اتضح أنه حتى وجود مجلس مكون من أعضاء ذوي جدارة معينين من قبل السياسيين المنتخبين ديموقراطيا هو موضع جدل: ونشير هنا إلى أن كلا من الأحزاب الثلاثة الكبرى الرئيسة في بريطانيا يؤيد نوعا من الخطط لإصلاح مجلس اللوردات من خلال إحلال جمعية منتخبة بشكل كبير محل العضوية القائمة على التعيين والوراثة[25]. من الناحية النظرية، وكما يذهب مارتن وولف Martin Wolf، يمكن الدفاع عن وجود جمعية تضم شخصيات بارزة وتستمد شرعيتها من كفاءتهم، حتى لو كانت سلطاتها تتمثل في رفع مستوى الخطاب السياسي وتوفير كفاءة تفتقر إليها الجمعية المنتخبة[26]. بيد أنه ليس من المرجح أن يؤيد الناخبون أو الأحزاب السياسية مثل هذه المقترحات في البلاد الديموقراطية: فأي جهد يسعى إلى إضفاء الصفة المؤسسية على مجلس من مجالس الحكم يقيد سلطات السياسيين المنتخبين على أساس قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» هو جهد محكوم عليه بالفشل في الدول الديموقراطية التي تؤيد هذه القاعدة باعتبارها شبه مقدسة [27].

في المقابل، فإنه في الدول التي تعطي قيمة أكبر للنظام القائم على الجدارة يمكن أن تكون هذه الفرضية سهلة التطبيق. ففي الصين تُظهِر استقصاءات الرأي

تفضيلا كبيرا لـ«خطاب الوصاية»، والذي يُعرَّف بأنه الحاجة إلى تحديد حكام على مستوى عال من الكفاءة يضعون سياسات جيدة بالنيابة عن المجتمع على الخطاب الديموقراطي الذي يستند إلى ترتيبات إجرائية تضمن حقوق الشعب في المشاركة في السياسة واختيار قادته[28]. لذلك قد يكون من المنطقي تقديم مقترحات تجمع بين الديموقراطية والجدارة على أعلى مستويات الحكم في السياق الصيني. ويجب أن يكون أي مقترح مرغوبا فيه وواقعيا على حد سواء إذا كان من المفترض فيه أن يكون معيارا لتوجيه الإصلاح السياسي، وتعتبر مثل هذه المقترحات أكثر واقعية في البلدان التي تولي قيمة عالية للجدارة السياسية.

مقترح جيانغ كينغ حول السلطة التشريعية ذات المجالس الثلاثة

يعتبر جيانغ كينغ Jiang Qing (المولود في العام 1952) أحد أكثر المنظرين السياسيين الكونفوشيين تأثيرا في الصين القارية. هو مفكر معياري ونظريته عن الشرعية نظرية معيارية: فهو يعرف الشرعية باعتبارها قاعدة مبررة أخلاقيا؛ كذلك فإن اهتمامه الرئيس لا ينصب على السؤال العلمي الاجتماعي حول أي نوع من القواعد يمكن اعتباره مبررا أخلاقيا في نظر الناس، بل في النظرية الديموقراطية للشرعية كما طورها منظّرو الديموقراطية الليبرالية من لوك فصاعدا، وعلى وجه التحديد اعتبار الحكومة شرعية حال تمكنها من تأمين موافقة الشعب. وعلى الرغم من أن الديموقراطية – وهي شكل من أشكال الحكومة يعطي السلطة الأعلى لممثلين منتخبين - مبنية على الفصل بين السلطات، فإن هذا الفصل، من وجهة نظر جيانغ، هو مسألة تطبيق أكثر منها مسألة تشريع. ففي ديموقراطيةٍ ما، تستند الشرعية إلى فكرة سيادة الشعب، غير أن جيانغ يعترض على فكرة أن للشرعية مصدرا واحدا، حيث يذهب إلى أن المفهوم الحديث لسيادة الشعب مشابه من حيث الشكل لمفهوم العصور الوسطى الذي طرح فكرة سيادة الإله، ثم تغير المضمون ليحل الشعب محل الرب: «في الواقع، فإن سيادة الشعب هي ببساطة البديل العلماني لسيادة الرب»[29].

في الممارسة السياسية يُترجَم التأكيد الزائد على السيادة الشعبية في شكل ما يطلق عليه سياسات الرغبة: «ففي نظام ديموقراطي تكون

الاختيـارات السياسـية دائمـا مرتبطـة برغبـات ومصالـح الناخبـين». ويقـود ذلـك إلى مشـكلتين: الأولى تتمثـل في أن إرادة الشـعب ربمـا قـد لا تكـون أخلاقيـة، بمعنـى أنهـا قـد تتبنـى العنصريـة، أو الإمبرياليـة، أو الفاشـية. والأخـرى تتعلـق بأنـه عندمـا يكـون هنـاك صـدام بـين المصالـح قصيرة المـدى للشـعب ومصالحهـم بعيـدة المـدى أو المصالـح المشـتركة للجنـس البـشري، فـإن الأولى هـي التـي تحظـى بالأولويـة السياسـية. وقـد عـبر جيانـغ عـن قلقـه بشـكل خـاص مـن الأزمـة الإيكولوجيـة، حيـث إنـه مـن الصعـب، إن لم يكـن مسـتحيلا، عـلى حكومـات منتخبـة ديموقراطيـا أن تطبـق سياسـات تهـدف إلى تقييـد اسـتهلاك الطاقـة لتحقيـق مصالـح الأجيـال المقبلـة والأجانـب. وعـلى سـبيل المثـال، إذا مـا اتبعـت الصـين النمـوذج الأمريـكي مـن حيـث نصيـب الفـرد مـن انبعاثـات الكربـون، فـإن العـالم سـيتضرر مـن دون أن تكـون هنـاك أي إمكانيـة للإصـلاح. في المقابـل «يسـتحيل عـلى الأحـزاب الخـضراء أن تحقـق بالكامـل – مـن خـلال التشريـع والتنفيـذ - القيم الإيكولوجيـة في ديموقراطيـة غربيـة مـن دون تغيـير جـذري في كل مـن نظريـة الديموقراطيـة الغربيـة وهيكلهـا». ومـن ثـم يجـب أن يركـز النظـام السـياسي بشـكل أكـبر عـلى مـا يسـميه جيانـغ «القيـم المقدسـة» التـي تهتـم بنظافـة البيئـة ورفاهيـة الأجيـال القادمـة والإنسـانية جمعـاء.

ويتمثـل البديـل الـذي يطرحـه جيانـغ فيـما عرفتـه الكونفوشـية تحـت مسـمى «طريـق السـلطة الإنسـانية» (wand dao)، ويذهـب إلى أن مسـألة الشرعيـة السياسـية محوريـة بالنسـبة إلى الدسـتورية الكونفوشـية. ويعـرف الشرعيـة بأنهـا «العامـل الحاسـم في تحديـد مـا إذا كان الحاكـم لديـه الحـق في الحكـم أو لا»، غـير أنـه عـلى خـلاف الديموقراطيـة الغربيـة هنـاك أكـثر مـن مصـدر واحـد للشرعيـة. وطبقـا لتعليـق غونغيانـغ Gongyang، (وهـو تعليـق عـلى «قصـة الربيـع والخريـف» Spring and Autumn Annals، التـي يقـال إن كونفوشـيوس جَمَّعهـا بنفسـه، وتـروي تاريـخ دولـة لـو Lu مـن العـام 722 إلى العـام 481 قبـل الميـلاد)، فـإن السـلطة السياسـية يجـب أن تتمتـع بثلاثـة أنـواع مـن الشرعيـة - السـماء، والأرض، والإنسـان - لتكـون

مسوَّغة. وتشير شرعية السماء إلى إرادة حاكمة عالية وشعور مقدس بالأخلاق الطبيعية، أما شرعية الأرض فإنها تنبع من التاريخ والثقافة، وأخيرا، يقصد بالشرعية الإنسانية إرادة الشعب، والتي تحدد ما إذا كان الشعب سيطيع السلطات السياسية. ويجب أن تكون هذه الأشكال الثلاثة للشرعية في حالة توازن، وإن كان جيانغ قد أوضح أن التوازن لا يعني المساواة. فوفقا لـ«كتاب التغيرات Book of Changes»، يأتي تعدد الأشياء من السماء ذات المبدأ الواحد، ومن ثم فإن الشرعية المقدسة لطريق السماء تأتي قبل كل من الشرعية الثقافية لطريق الأرض والإرادة الشعبية للطريق الإنساني.

شهدت العصور القديمة تطبيق «طريق السلطة الإنسانية» من قبل الحكم الملكي عن طريق الملوك - الحكماء في الأسر الحاكمة الثلاث (شيا Xia/شانغ Shang/زو Zhou). لكن التغيرات في الظروف التاريخية تطلبت إدخال تعديلات على شكل الحكم. ففي الوقت الحالي يجب إضفاء شكل مؤسسي لإرادة الشعب، وهو ما كان ناقصا في الماضي، على الرغم من أن الأمر يتطلب تقييدها وموازنتها بترتيبات مؤسسية تهدف إلى تطبيق الشكلين الآخرين للشرعية؛ ولذلك يذهب جيانغ إلى أن «طريق السلطة الإنسانية» يجب أن يُطبَّق من خلال سلطة تشريعية ذات ثلاثة مجالس تتماشى مع الأشكال الثلاثة للشرعية: مجلس الشعب (shuminyuan)، يمثل الشرعية الشعبية؛ ومجلس الأشخاص المثاليين (tongruyuan)، يمثل الشرعية المقدسة؛ ومجلس الأمة (guotiyuan)، يمثل الشرعية الثقافية.

يطرح جيانغ مزيدا من التفصيلات المؤسسية، فأعضاء مجلس الشعب «يُختارون وفقا للمعايير والإجراءات المتبعة في البرلمانات الديموقراطية الغربية»، بما في ذلك الاقتراع العام والدوائر الانتخابية. في المقابل يتولى رئاسةَ مجلس الأشخاص المثاليين عالمٌ جليل يقترح اسمه علماء الكونفوشية. ويُختار المرشحون لعضوية المجلس من قبل العلماء، وبعد ذلك يُختَبَرون في معرفة الكونفوشية الكلاسيكية، كما يجري تقييمهم

بعد مرر فترة تجريبية في الإدارة في برلمانات منخفضة المستوى، كما كان عليه الحال في نظام الامتحانات والتوصيات الذي عرفته الصين في الماضي. أما رئيس مجلس الأمة فيجب أن يكون سليلا مباشرا لكونفوشيوس، وبدوره يختار من بين «حكماء الماضي الكبار، وأحفاد الحكام، وأحفاد الشخصيات الشهيرة، والوطنيين، وأساتذة الجامعات في التاريخ الصيني، والموظفين الرسميين المتقاعدين، والقضاة، والديبلوماسيين، وأصحاب القيمة في المجتمع، وممثلين عن الداوية، والبوذية، والبوذية التبتية، والمسيحية».

يتداول كل مجلس بطريقته الخاصة على ألا يتدخل في إدارة المجلسين الآخرين. ويتعرض جيانغ لكيفية التعامل مع الجمود الذي قد ينشأ نتيجة الصراعات بين المجالس البرلمانية الثلاثة. حيث يذهب إلى أنه يجب تمرير مشروع القانون على الأقل من اثنين من المجالس الثلاثة حتى يصبح قانونا. وتُجسَّد أولوية الشرعية المقدسة من خلال سلطة حق النقض (الفيتو) التي يمارسها مجلس الأشخاص المثاليين. وعلى الرغم من ذلك يوضح جيانغ أن سلطة مجلس الأشخاص المثاليين مقيدة بالمجلسين الآخرين: فعلى سبيل المثال «إذا ما اقترح مشروع قانون يقيد الحرية الدينية، فإن مجلسي الشعب والأمة سيعارضانه، ومن ثم فإنه لن يصبح قانونا». وبهذا المعنى فإنه يختلف عن مجلس صيانة الدستور في إيران الثيوقراطية، حيث المقدس هو الشكل الوحيد للشرعية، ومن ثم «فإنه على مستوى التنفيذ يمتلك مجلس صيانة الدستور السلطة على البرلمان ولا يخضع لأي قيود».

يساعدنا مقترح جيانغ حول مجلس الأشخاص المثاليين في التفكير حول كيفية إضفاء الصفة المؤسسية على فكرة الجدارة السياسية، غير أن المشكلة تتمثل في أنه يستند إلى تسويغ له علاقة بقيم عالية مثيرة للجدل بشكل كبير. ومثل هذا الأساس غير مقبول لدى أولئك الذين ينظرون إلى الكونفوشية على أنها في الأساس نظرية اجتماعية وليست أخلاقيات دينية، من دون الحديث عن موقف أولئك الذين لا يهتمون بتقاليد الكونفوشية أو يعادونها[30]. وفي المقابل يمكننا أن نستعير استراتيجية راولز المتمثلة في السعي إلى الوصول إلى إجماع متداخل على السياسات، استنادا

إلى صورة مختلفة من نظام شامل للقيم (الدينية أو العلمانية)[31]. وبعبارة أخرى، فإن جيانغ ومنتقديه يمكنهم الاتفاق على ألا يتفقوا حول تسويغ مجلس الأشخاص المثاليين: فبالنسبة إلى جيانغ ومؤيديه فإنه يُسوَّغ بالإحالة إلى قيم سماوية عالية، أما بالنسبة إلى الكونفوشيين غير الدينيين وكذلك الأفراد غير الكونفوشيين فإن التسويغ يستند إلى أسس علمانية. وبغض النظر عن ذلك، فإن ما يهم من الناحية السياسية هو تأمين التوصل إلى اتفاق حول ما يفترض أن تضطلع به المؤسسة، وهو: أن تتداول حول وأن تتصرف بالنيابة عن مصالح واحتياجات غير المصوتين مثل الأجيال القادمة والناس الذين يعيشون خارج حدود الدولة، ولكن يتأثرون بسياسات حكومتها. ومن الناحية العملية فإن إحدى المهمات الرئيسة لمجلس الأشخاص المثاليين تتثمل في النظر إلى التبعات البيئية طويلة المدى للسياسات، والتي عادة ما تهمل أو يُقلَّل من أهميتها في عملية صنع القرار الديموقراطي، حيث يتجه الناخبون إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة أولا وقبل كل شيء. وإذا كان هناك اتفاق حول المهمات الرئيسة للمجلس فإنه سيكون أيضا من السهل ضمان التوصل إلى اتفاق على معايير اختيار القادة ذوي الجدارة الذين من المفترض فيهم أن يمثلوا الناخبين. وأخذا في الاعتبار أنه من المفترض كذلك فيهم أن يركزوا على احتياجات الأجيال القادمة والأجانب، فإنه لن يكون مثيرا للجدل اقتراح أن تُختبَر معرفتهم الأساسية بعلم البيئة والعلاقات الدولية.

مع ذلك، فإنه لايزال هناك مجال للتساؤل عما إذا كان مقترح جيانغ بشأن إنشاء مجلس قوي للأشخاص المثاليين هو مقترح عملي، فمن الواضح أنه أكثر بعدا عن الواقع السياسي الحالي في الصين، ومن ثم فإن المقترح لا يتماشى مع المعيار القائل بأن النظرية السياسية يجب أن تخدم باعتبارها معيارا واقعيا لتوجيه الإصلاح السياسي. غير أنه ليس من المستحيل أن يحدث تغيير سريع وغير متوقع – فالاتحاد السوفييتي انهار بصورة أسرع مما كان يتوقعه المحللون - ولذلك فإنه لا يمكننا استبعاد إمكانية حدوث تغيير دستوري جوهري في الصين.

فلنتخيل بروز وضعية تتسم بوجود تأييد سياسي لنسخة معدلة من مقترح جيانغ، فإنه حتى مع ذلك قد يظل المقترح غير واقعي. حيث يتضمن وجود مجلس يضم أعضاء مختارين وفقا لقاعدة «شخص واحد، صوت واحد»[32].

وحين يكون هناك مثل هذا النوع من القادة فإنه من المحتم أن يُنظَر إليهم من قبل الشعب الذي اختارهم باعتبارهم القادة السياسيين الشرعيين، وأي مقترح لإخضاع سلطتهم لمؤسسات تضم قادة اختيروا وفق معيار الجدارة من الأرجح أن يُرفَض من قبل أفراد الشعب أنفسهم. وحتى الثقافات السياسية التي تقدر الجدارة السياسية تتغير بسرعة كبيرة، وتصبح مؤيدة للديموقراطية في صورة «شخص واحد، صوت واحد» بمجرد أن يحدث التغيير. فالدول في مجتمعات شرق آسيا التي تبنت أشكالا ديموقراطية للحكم – من اليابان إلى كوريا الجنوبية وتايوان - جميعها أضحت، في أعقاب إضفاء الصفة المؤسسية على الديموقراطية، تفضل الأخيرة على الميراث الكونفوشي ذي الصبغة الأبوية[33]. كما أن ديموقراطيات شرق آسيا ذات التراث الكونفوشي لم تُبتلَ بالانقلابات العسكرية التي (مؤقتا؟) تقضي على المكاسب الديموقراطية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ومن ثم فإن الديموقراطية في شكل «شخص واحد، صوت واحد» هي حقا نهاية التاريخ، ولكن بالمعنى السيئ الذي لا يمكن تعديله. في الواقع، تتمثل الحقيقة المؤلمة في أن المواطنين في ديموقراطية انتخابية لا يريدون حتى أن يوضع محلَ النقاش حقُهم في أن يختاروا قادتهم السياسيين، بغض النظر عما إذا كانوا غير أكفاء من الناحية الذهنية أو عما إذا كانت أحكامهم السياسية غير مبررة أخلاقيا[34].

وإذا ما أردنا التوصل إلى شيء أفضل من قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» – من قبيل وجود مؤسسة سياسية تضمن الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة وتمتلك سلطة تكملة، وفي بعض الأحيان تجاوز، قرارات السياسيين المنتخبين بناء على قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» – فإن ذلك لا يمكن أن يحدث من خلال المقترحات الخاصة بأن تتشكل السلطة التشريعية من مجلسين أو ثلاثة بغض النظر عن السياق. وإذا كان جيانغ كينغ قد انتُقِد بأنه كان عدوا للديموقراطية بشكل كبير،[35] غير أنه من المفارقة أن مقترحه كان ديموقراطيا بشكل زائد: حيث إنه إذا ما نُفِّذ مقترحه الخاص بوجود ثلاثة مجالس تشريعية فإنه لن يمكن إيقاف الانزلاق بقوة باتجاه وجود مجلس شعب قوي، كما أنه من المؤكد بشكل كبير أن يُهمَّش مجلس الأشخاص المثاليين (وكذلك مجلس الأمة) إن لم يُنظَر إليه باعتباره لا قيمة له.

وينطبق المنطق نفسه على المقترحات الحديثة التي تهدف إلى الجمع بين المجالس الديموقراطية والقائمة على الجدارة في أعلى المستويات بالحكومة، من قبيل ما طرحه نيكولاس بيرغرين Nicolas Berggruen ونيثان غاردلز Nathan Gardels حول الحكم الذكي، ومقترح باي تونغ دونغ Bai Tongdong حول سلطة تشريعية مكونة من مجلسين، أحدهما منتخب ديموقراطيا، والآخر قائم على الجدارة ويضم نوابا يُختارون على أساس الامتحانات والأداء في مستويات أقل من الحكومة، وأيضا مقترح جوزيف تشان Joseph Chan المتضمن مجلسا ديموقراطيا وآخر قائما على الجدارة ومكونا من موظفي خدمة مدنية متقاعدين ولهم سجل طويل من الخبرة في المجال العام[36].

عند هذه النقطة، يجب عليَّ الاعتراف بأن المنطق نفسه ينطبق على مقترحي الخاص حول سلطة تشريعية مكونة من مجلسين، أحدهما ديموقراطي والآخر قائم على الجدارة يضم نوابا اختيروا عن طريق الامتحانات. فمنذ منتصف التسعينيات كنت أدافع عن أشكال معدلة للمقترح الخاص بتشكيل سلطة تشريعية ذات مجلسين، وتنبأت في العام 1999 بأن يحين الوقت في العام 2007 لإجراء تعديل دستوري في الصين يؤخذ من خلاله هذا المقترح على محمل الجدية، بيد أن العام 2007 قد مر من دون أي مؤشر على الاهتمام بذلك. وهنا أشير إلى أنه في النسخة الصينية لمقترحي كنت قد غيَّرت التاريخ إلى العام 2017، ولكني أدركت الآن أن المشكلة لم تتمثل فقط في أنني كنت متفائلا بدرجة كبيرة في توقعي تغييرا دستوريا جوهريا في الصين في أعلى مستويات الحكومة، ولكن في حقيقة أن مثل هذه المقترحات لا يمكن تثبيتها حتى إذا ما جُرِّبت! وكما هو الحال بالنسبة إلى مجلس اللوردات فإنه من المؤكد بدرجة كبيرة أن أي شكل من أشكال المجالس القائمة على الجدارة سوف يضعف، مع اختيار بعض القادة السياسيين على أساس قاعدة «شخص واحد، صوت واحد». فهل يعني ذلك أنه يجب علينا التخلي عن بذل الجهد الهادف للجمع بين الديموقراطية والجدارة؟ والإجابة هي نعم إذا ما تعلق الأمر بالقمة، ولكن ليس هذا الاحتمال الوحيد. فهناك إمكانية

أخرى واضحة بدرجة كبيرة إلى الحد الذي كان المنظرون السياسيون غير قادرين على رؤيتها حتى وقت قريب جدا.

3 - النموذج الرأسي: ديموقراطية في القاع، وجدارة في القمة

ركز المنظرون السياسيون المهتمون بمستقبل الصين السياسي بشكل كبير على مسألة كيفية التوفيق بين الديموقراطية والجدارة على المستوى المركزي للحكومة. وقد تمثلت النقطة الرئيسة في طرح مجموعة من المعايير لتقييم الإصلاح السياسي هناك. غير أن المعايير يجب أن تكون مرغوبا فيها ويمكن تنفيذها، ولقد سبق أن رأينا أن هناك سببين للشك في إمكانية تطبيق نماذج أفقية للتوفيق بين الديموقراطية والجدارة هما: (1) هذا النموذج بعيد جدا عن الواقع السياسي الحالي في الصين، (2) أنه حتى لو طُبِّق، فإنه لا يمكن ترسيخه. وهناك سبب ثالث يتعلق بالاعتراض على النموذج الأفقي يتمثل في أن الديموقراطية تعمل بشكل أفضل على المستوى المحلي[37]. وفي حين اتفق جميع المفكرين السياسيين الأوائل – من أرسطو حتى روسو ومونتسكيو - على مقولة أن الديموقراطية تعمل بشكل أفضل في المجتمعات الصغيرة، فإنه قد أُغفِلت هذه النقطة بطريقة ما في كل من التفكير والممارسة السياسية الحديثة[38]. ففي المجتمعات الصغيرة يكون لدى الناس معرفة أكبر بقدرة وفضيلة القادة الذين يختارونهم، كما أن المشكلات على المستوى المحلي عادة ما تكون واضحة نسبيا وسهلة الفهم، ومن قبيل ذلك: هل نحتاج إلى توسيع المدرسة أو المستشفى؟ وغالبا ما يكون لدى الناس مصلحة كبيرة في الشؤون المحلية، وما يفعلونه هو على الأرجح سيؤثر في النتائج. وبالنظر إلى الضرورة الأخلاقية للتصويت وفقا للمصلحة العامة – نظرا إلى أن أصواتنا لا تؤثر فقط فينا بل في الآخرين كذلك - فإنه من الأسهل توليد شعور بالمجتمع على المستوى المحلي. وأخيرا فإن الأخطاء تعتبر أقل كلفة على المستوى المحلي منها على المستوى الوطني: فعلى سبيل المثال لن تقع نهاية العالم إذا ما قرر المواطنون المحليون إنفاق مبالغ كبيرة لشق طريق جديد ويتضح فيما بعد أنه لم يكن ضروريا. في المقابل، فإن الأمر يتعلق بنهاية العالم بحق إذا ما أقدمت الدول الكبرى على شن حرب نووية أو التغاضي عن مخاطر الاحتباس الحراري[39].

فيما يتصل بالسياق الصيني يوجد تأييد كبير لفكرة الديموقراطية على المستوى المحلي، وقد أقرت الحكومة الانتخابات المباشرة في القرى في العام 1988 للحفاظ على النظام الاجتماعي ومحاربة فساد القادة. وفي العام 1998 أصبحت لجان الانتخابات المباشرة في القرى إجبارية في كل أرجاء البلاد، وبحلول العام 2008 مارس أكثر من تسعمائة مليون مزارع صيني حقهم في التصويت[40]. وبالتأكيد فإن مثل هذه الانتخابات لم تكن خالية من المشاكل، فلقد كانت هناك مخاوف حول نوعية صنع القرار وإلى أي حد كان من الممكن أن تقيد الانتخابات سلطة الكوادر المحلية والنخب الثرية. وفي مجال الرد على ذلك دعمت الحكومة تجارب في الديموقراطية التداولية على المستوى المحلي[41]. وتتضمن تلك التجارب وعودا بالدفع بعملية التعليم الديموقراطي، وتأمين الحصول على تمثيل أكثر عدالة. وبالإجمال، يتفق جميع الأطراف إلى حد كبير على أن حل مشكلات الديموقراطية على المستوى المحلي يكون بمزيد من الديموقراطية، وليس أقل[42].

بوصفها نتيجة تجريبية، ثبت أن الديموقراطية الانتخابية على المستوى المحلي لم تولد شعورا واسع الانتشار بأن التصويت هو شيء «مقدس» ينبغي توسيعه ليشمل مستويات أعلى من الحكم[43]. يذكر أن الشعور السيكولوجي بالتمكين يكون أقوى على المستوى الوطني عندما يرى المواطنون أنفسهم قادرين على اختيار أكثر قادة المجتمع السياسي قوة، في حين أنه كلما ذهبنا إلى أسفل في سلسلة القيادة السياسية، كان الناخبون أقل شعورا بالتمكين[44]. لكن السؤال المعياري الذي يُطرح هو ما إذا كان ينبغي توسيع الديموقراطية على المستوى المحلي لتشمل مستويات أعلى من الحكم، وهنا نشير إلى أن أغلب المحللين الغربيين انتقدوا الحكومة الصينية، على وجه التحديد، لعدم اضطلاعها بهذا التوسع منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي. وبالنظر إلى أنهم يربطون (بشكل صريح أو لا) الإصلاح السياسي بالإصلاح الديموقراطي (في صورة الانتخابات التنافسية)، فإن النظرة التي سادت بين علماء السياسة ومنافذ الإعلام الرئيسة في الدول الغربية تلخصت في أنه لم يحدث إصلاح سياسي في الصين على مدار العقدين الماضيين أو ما يقرب[45]. غير أن هذه النظرة خاطئة. فعلى مدار

العقود الثلاثة الماضية أو ما يقرب من ذلك طورت الصين نظاما معقدا وشاملا لاختيار وترقية الكفاءات السياسية إلى المستويات العليا من الحكومة: باختصار، اتبعت نظام الجدارة السياسية. فالطامحون إلى تولي المناصب الحكومية عليهم اجتياز امتحانات الخدمة العامة التي يتنافس فيها الآلاف على عدد محدود من المناصب، كما أنه يلزم أن يكون أداؤهم جيدا في المستويات الأقل من الحكومة، حيث يجتازون امتحانات وتقييمات أكثر صرامة في كل خطوة على طريق التقدم في سلسلة القيادة. وبطبيعة الحال فإن النظام معيب في الممارسة العملية، حيث يتأثر اختبار الموظفين العموميين وترقيتهم غالبا بعوامل أخرى بعيدة عن قدرة المرشح وتمتعه بالفضيلة[46]، وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك من شك في أن النظام السياسي تمكن، بشكل جوهري، من إضفاء صفة «الجدارة» عليه على مدار العقدين الماضيين، وقد كان وقع هذه العملية كبيرا وعلى نطاق واسع، بل إنه تجاوز الإنجازات التي نُقلت وسُجِّلت عن الانتخابات على المستوى المحلي. ومع ذلك، وبطريقة ما، لم ترصد وسائل الإعلام الرئيسة عملية إضفاء خصائص نظام الجدارة على النظام السياسي في الصين، كما أن الباحثين الأكاديميين لم يولوا هذا التطور الاهتمام الكافي. وأعترف بأني لم أتمكن بدوري من رصده، على الرغم من معيشتي هناك لأكثر من عقد من الزمان، فإن لقاءً مع مسؤول صيني رفيع المستوى أسهم بشكل كبير في تغيير رأيي.

لقاء مع الوزير لي يوان تشاو

في مايو 2012 حظيت بشرف المشاركة في المنتدى السنوي الأول للسلام والتنمية Peace and Development Forum بالقرب من سور الصين العظيم في بكين. وقد دارت مناقشات بناءة بين الأكاديميين والقادة السياسيين حول النظام السياسي في الصين، كما كان الأمر أكثر فائدة في النقاشات غير الرسمية في أوقات الاستراحة. وفي اليوم الأخير دُعي الأكاديميون إلى جلسة حوار مع السيد لي يوان تشاو Li Yuanchao، الذي تولى آنذاك منصب وزير لدائرة التنظيم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (في العام التالي عُيِّن نائبا لرئيس الجمهورية). وفي غمرة

انبهاري بالنقاش حول الجدارة السياسية في المنتدى، توجهت إليه بسؤال بشأن المعايير التي تُستخدَم للحكم على القدرة والفضيلة خلال عملية توظيف وترقية موظفي الحكومة. وتمثلت إجابة السيد لي في أن المعايير تتوقف على المستوى الحكومي. ففي المستويات الدنيا تعتبر الصلات الوثيقة بالناس ذات أهمية خاصة، أما في المستويات العليا فإن هناك تركيزا أكبر على العقلانية لأن الكوادر تحتاج إلى أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، كما أن صنع القرار يشمل مساحة أوسع من الحكم، ولكن الفضائل مثل الاهتمام بالشعب والعقلية العملية أيضا مهمة. وفضلا عن ذلك فإنه يتوقع من الكوادر أن تكون نموذجا للحكم الخالي من الفساد.

ولتوضيح الطبيعة الصارمة للاختيار استنادا إلى الجدارة في المستويات العليا من الحكومة، عرض الوزير لي بالتفصيل طريقة اختيار السكرتير العام لدائرة التنظيم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الصين. أولا، هناك عملية ترشيح تشمل الكوادر المتقاعدة، حيث إن أولئك الذين سبق تعيينهم في مواقع كثيرة يمكنهم الانتقال إلى المرحلة التالية. وبعد ذلك هناك امتحان، يتضمن أسئلة من قبيل كيف يمكن أن تكون سكرتيرا عاما جيدا، ويخضع لهذا الامتحان أكثر من عشرة مرشحين يُصفّون إلى خمسة في قائمة أصغر. ولضمان أن العملية عادلة توضع أوراق الإجابة في الممر للسماح للجميع بالحكم على النتيجة. ويعقب ذلك امتحان شفهي مع لجنة مكونة من وزراء ونواب وزراء وأساتذة جامعات. ولضمان الشفافية والعدالة يحضر موظفون من السكرتارية العامة في القاعة، بما يسمح لهم بالإشراف على العملية كلها. يُختار المرشحون الثلاثة الحاصلون على أعلى نقاط لاجتياز المرحلة التالية. وعند هذه النقطة ينظر فريق من إدارة شؤون الأفراد في أداء وفضيلة المرشحين مع التركيز بصفة خاصة على الفضيلة. ويعقب ذلك التوصية بإدراج اسمين فقط للمرحلة التالية، حيث يُتخذ القرار النهائي من قبل لجنة مشكلة من اثني عشر وزيرا لكل منهم صوت، ويلزم أن يحصل المرشح على الأقل على ثمانية أصوات ليفوز. وإذا تعذر الحصول على العدد المطلوب

من الأصوات في المرة الأولى، يواصل الوزراء نقاشاتهم إلى أن يتفق ثلثاهم على أحد المرشحين.

وقد أثار الوزير لي نقطة مهمة: لماذا نعتقد أن هناك حلا «يناسب الجميع» للسؤال الخاص بكيفية اختيار القادة السياسيين؟ وأوضح أن الديموقراطيين على النسق الغربي يميلون إلى الاعتقاد بأن عملية الاختيار ذاتها – الانتخابات الديموقراطية - يلزم استخدامها لاختيار القادة على كل المستويات من القرية إلى أعلى مستويات الحكومة. وبالتأكيد يتضمن ذلك درجة كبيرة من التبسيط! ففي دولة كبيرة ذات كثافة سكانية كبيرة ومتحضرة، يبدو من المعقول أن نفترض أنه يجب تطبيق معايير مختلفة للاختيار والترقية على المستويات المختلفة من الحكم. فالديموقراطية مرغوب فيها على المستوى المحلي، غير أن العملية تصبح أكثر استنادا إلى الجدارة كلما تقدمنا في سلسلة القيادة. ففي المستوى المركزي تكون المسائل أكثر تعقيدا، ومن ثم نحتاج إلى قادة لديهم فهم جيد للاقتصاد، والعلوم، والعلاقات الدولية، والتاريخ، وكذلك الفلسفة السياسية. كما يجب أن يكونوا مستعدين بشكل دائم للتعلم وتحسين قدراتهم، بصفة خاصة في ظل عالم تسوده العولمة ويتغير بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ الإنساني. كذلك فإن المسائل المطروحة على هذا المستوى أكثر أهمية من وجهة النظر الأخلاقية، أخذا في الاعتبار أنها يمكن أن تؤثر ليس فقط في «الشعب»، ولكن أيضا في الأجيال القادمة، والأجداد، والشعوب التي تعيش خارج حدود البلاد، فضلا عن الطبيعة. ومن ثم فإنه يلزم أن يكون لدى القادة على هذا المستوى نظرة طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية، وليس فقط أولئك الذين لهم أصوات عالية ومؤثرة. وإجمالا، فإنه من المهم على مستوى المركز أن يتوافر لدى القادة قدرات وفضيلة متفوقة – حتى يكونوا أكثر «عقلانية»، كما قال السيد لي – كما أن نظام الاختيار السياسي يلزم أن يكون مصمَّما بشكل واضح لاختيار مثل هؤلاء القادة. والخلاصة أنه في قاع النظام تكون الديموقراطية مرغوبا فيها، في حين أن

في قمتـه يذهـب التفضيـل للجـدارة. ومـن ثـم، بـدلا مـن التفكـير بطريقـة أفقيـة حـول كيفيـة التوفيـق بـين الديموقراطيـة والجـدارة، يجـب علينـا أن نفكـر بطريقـة رأسـية.

تعتبر مزايا نظام الجدارة «القائم حاليا» في الحزب الشيوعي الصيني جلية للعيان. فالكوادر تُعيَّن من خلال عملية شاقة لاختيار المواهب، وفقط أولئك الذين لديهم سجل ممتاز من الأداء السابق هم، على الأرجح، الذين يصلون إلى المستويات الأعلى في الحكومة. وفيما يتعلق بعملية التدريب فإنها تتضمن برامج في الإدارة العامة بطرق متعددة، واستشارة الخبراء، والتعلم من أفضل الممارسات في الخارج، والتناوب في الوظائف في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى العمل على تطوير وتنمية الفضائل مثل التعاطف مع المعدمين، وهو ما يُكتسَب من خلال العمل مددا محدودة في المناطق الريفية الفقيرة[47]. وفضلا على ذلك، فإن مثل هذا النوع من عملية الاختيار القائمة على الجدارة يعمل على الأرجح فقط في سياق الدولة القائمة على الحزب الواحد. ففي النظام متعدد الأحزاب لا يوجد ضمان بأن الأداء الجيد في المستويات الأدنى من الحكومة سيُكافأ بالمستويات العليا، كما أنه لا يوجد محفِّز لتدريب الكوادر لكي تكون لديهم الخبرة في المستويات الأعلى، لأن الموظفين المهمين يمكن أن يتغيروا عند تشكيل حكومة يقودها حزب آخر. ومن ثم فحتى القادة ذوو الموهبة، مثل الرئيس أوباما، يمكن أن يرتكبوا كثيرا من «أخطاء المبتدئين» عندما يتولون القيادة، لأنهم لم يُدرَبوا بشكل مناسب لتولي القيادة في المستويات العليا للحكم[48]. وفي المقابل، فإنه ليس من المرجح أن يرتكب قادة القمة في الصين مثل هذه الأخطاء، لأن وراءهم عقودا طويلة من الخبرة والتدريب. وحقيقة أن عملية صنع القرار السياسي في أعلى المستويات تحدث من خلال لجنة – اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، التي تضم حاليا سبعة أعضاء – تشكل ضمانة لعدم وضع فرد لديه آراء غريبة أو غير مدروسة سياساتٍ خاطئةً (مثلما كان عليه الحال مع سياسة الرئيس لي كوان يو في سنغافورة، التي قضت بتفضيل الولادة من قبل النساء المتعلمات استنادا إلى نظريات لتحسين النسل هي مرفوضة من قبل أغلب العلماء).

يشار إلى أنه عندما يصل القادة الصينيون إلى مراكز السلطة السياسية، فإنه يمكنهم التصرف بطريقة أسرع في مواجهة الأزمات (مثل الأزمة المالية في العام 2007-2008) وأن يطلقوا مشروعات للبنية التحتية من شأنها دعم التنمية الاقتصادية. كما أن القادة المختارين على أساس الجدارة قادرون على اتخاذ قرارات سديدة على المدى الطويل تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأجيال القادمة، وأولئك الذين يعيشون خارج حدود الدولة[49]. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في الديموقراطيات متعددة الأحزاب، التي يُختار القادة فيها على أساس الانتخابات التنافسية، يكون القادة قلقين بشأن الانتخابات التالية، ومن ثم فإنهم يتخذون، على الأرجح، قرارات تتأثر بالاعتبارات السياسية على المدى القصير، ويكون لها تأثير في فرص إعادة انتخابهم. كذلك فإن القادة المنتخبين ديموقراطيا هم أكثر تعرضا للضغط من جماعات الضغط القوية ذات المصالح الخاصة، ومن ثم فإنه من غير المرجح أن تؤخذ مصالح غير الناخبين الذين توثر فيهم السياسات، مثل الأجيال المقبلة، على محمل الجد إذا ما تعارضت مع مصالح الناخبين وممولي الحملة الانتخابية. كما أن القادة المختارين على أساس الجدارة يتمتعون، على أقل تقدير، بفسحة أكبر من الوقت للتفكير في مثل هذه القضايا، وهم لا يحتاجون إلى إهدار الوقت والمال في تنظيم حملات لجمع الأصوات وترديد الخطاب نفسه مرارا وتكرارا.

يترتب على حقيقة كون القادة الفعليين الذين يمتلكون السلطة في الديموقراطيات على الطريقة الغربية هم أولئك الذين يختارهم الشعب في انتخابات أن يصبح «البيروقراطيون» معدومي الأهمية، ومن ثم فإن أولئك الأقل موهبة هم من ينخرطون في البيروقراطية. ولعل النظام السياسي الأمريكي يقدم مثلا واضحا بشكل خاص على هذا الوضع، حيث تُختار الفئات العليا من البيروقراطية من قِبل القادة المنتخبين – ما يقرب من 10 في المائة من المناصب في الحكومة الفدرالية تُخصَّص على أساس الانتماء السياسي، ويبلغ إجمالي هذه التعيينات السياسية مائتي ألف شخص، يشغل الكثيرون منهم مناصب عليا في البيروقراطية[50] - مما يجعل الحافز أقل بالنسبة إلى الأشخاص الطموحين والموهوبين لشغل وظائف دائمة في المستويات المتوسطة والدنيا في

البيروقراطية[51]. وعلى النقيض من ذلك، لا يميز النظام السياسي الصيني بوضوح بين «البيروقراطيين» و «أصحاب السلطة»، ومن ثم فإن الأشخاص الطموحين ذوي المواهب لا تعوزهم الحماسة للالتحاق بالنظام السياسي في المستويات الدنيا، على أمل التحرك إلى أعلى[52].

شأنه شأن كل النظم السياسية، فإن «نظام الجدارة الموجود حاليا» تشوبه عيوب، غير أنه لا جدال في نجاحه في الصين: فقد حقق حكام البلاد الإنجاز الأكثر إثارة للإعجاب في التاريخ، والمتصل بالتخفيف من حدة الفقر، حيث خرج مئات الملايين من براثن الفقر خلال العقود القليلة الماضية. ولكن بالقدر نفسه من الوضوح فإن هناك العديد من المشاكل في البلاد، من قبيل الفساد، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتدهور البيئي، وانتهاكات السلطة من قبل المسؤولين السياسيين، والتدابير القاسية للتعامل مع المعارضة السياسية، والشركات الحكومية القوية التي تديرها الدولة وتشوه النظام الاقتصادي، وقمع حرية التعبير الدينية في التبت وشينجيانغ، والتمييز ضد المرأة، وقد تفاقمت هذه المشكلات مع تحول النظام السياسي إلى الجدارة. ويعود جزء من المشكلة إلى أن الصين تفتقر إلى الديموقراطية على مستويات مختلفة من الحكم والتي كان يمكنها أن تساعد في مراقبة إساءة استخدام السلطة وتوفير فرص للتعبير السياسي للمجموعات المهمشة. كما أن حقيقة أن نظام الجدارة لم يتطور بشكل كافٍ في الصين تمثل جانبا آخر من المشكلة. فالنظام السياسي يحتاج إلى أن يكون أكثر التصاقا بالجدارة حتى يُختار ويُرقَّى موظفو الحكومة استنادا إلى القدرة والفضيلة، وليس الصلات السياسية والثروة والأصول العائلية. ويجب أن تكون الصيغة الصحيحة للحكم على مدى التحسن هي النموذج الرأسي لديموقراطية الجدارة، بمعنى الديموقراطية في القاع، على أن يصبح النظام تدريجيا أكثر استنادا إلى الجدارة في المستويات العليا للحكم[53].

على الرغم من ذلك فإن المدافعين عن الجدارة السياسية في القمة لايزال عليهم أن يواجهوا مشكلة الشرعية، فكما أوضحنا في الفصل الثالث (القسم الثالث) ستكون هناك صعوبة في الإبقاء على المصادر غير الديموقراطية للشرعية السياسية التي ترتكز إليها قاعدة الحزب الشيوعي الصيني. ففي بلد مسالم

نسبيا وقيد التحديث مثل الصين قد يكون من الضروري أن تكون هناك مدخلات أكثر من «الشعب» في شكل مشاركة مؤسسية للتعبير عن مصالح وقيم قد لا تتماشى مع التيار الرئيس. وتجاوبا مع ذلك وفرت الحكومة الصينية أخيرا مؤخرا آليات تسمح بمزيد من التشاور والتداول[54]، غير أن هذه الإجراءات ليست على القدر الكافي، حيث يطالب النقاد الاجتماعيون باتخاذ إجراءات أكثر راديكالية، مثل الاضطلاع بخطوات جريئة باتجاه إجراء انتخابات داخل الحزب، والسماح بقيام منظمات مستقلة للعمال والمزارعين، واستقلال القضاء، وتوفير مزيد من الانفتاح لوسائل الإعلام الرئيسة[55]. ولكن حتى هذه الخطوات لن تكون كافية، ففي النهاية لن تستطيع الحكومة أن تسوّغ شرعيتها إلا من خلال إظهار أنها تحظى بموافقة الشعب. وإذا كان إسكات المعارضين السياسيين والإلقاء بهم في السجون قد يكون إحدى الوسائل لتحقيق ذلك، فإنه من المؤكد أنه كلما اعتمدت الحكومة بشكل كبير على مثل هذه الإجراءات القاسية، فقدت مزيدا من التأييد. ونشير هنا إلى أنه في نقطة معينة، ليست في المستقبل البعيد، ستكون هناك حاجة إلى توفير حرية أكبر للتعبير السياسي وديموقراطية في المستويات العليا من الحكومة، ومزيد من المنظمات الاجتماعية المستقلة. ومن جانبهم، سيكون على المدافعين عن الجدارة السياسية وضع حد للمطالبة بتطبيق قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» والمنافسة داخل الحزب على المناصب القيادية العليا، لأن الديموقراطية في القمة ستحطم النظام برمته[56]. هل من الممكن ضمان تأييد الشعب لمجتمع أكثر انفتاحا والسماح بمزيد من المشاركة السياسية من دون الأخذ بالديموقراطية وفق «الأسلوب الغربي»؟[57] وبعبارة أخرى، هل يمكن الحصول على شكل من أشكال الموافقة الصريحة من الشعب، من دون أن يعني ذلك ضرورة تبني الديموقراطية الانتخابية في القمة؟

الاستفتاء في مواجهة الديموقراطية الانتخابية

يقدم التاريخ السياسي لتشيلي، في النصف الثاني من القرن العشرين، مادة غنية للتفكير، حيث استولى الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet على السلطة في 11 سبتمبر 1973 في أعقاب انقلاب عسكري

عنيف أطاح بالرئيس المنتخب ديموقراطيا سلفادور ألليندي Salvador Allende. وطوال الستة عشر عاما التالية حكم بينوشيه البلاد باعتباره القائد الأعلى للأمة، وتميزت هذه الفترة بتحقيق نمو اقتصادي كبير في البلاد. غير أنه سرعان ما واجه ضغوطا داخلية متزايدة للإصلاح السياسي، فضلا على وجود ضغوط خارجية نتيجة لعدة تطورات على الصعيد الدولي، أبرزها تبني الاتحاد السوفييتي، بقيادة ميخائيل غورباتشيف Mikhail Gorbachev – الراعي المفترض لـ«المخربين» الشيوعيين - التوجه إلى تحقيق إصلاحات ديموقراطية تحت مسميات إعادة الهيكلة perestroika والشفافية glasnost. كما زار البابا جون بول الثاني Pope John Paul II تشيلي في العام 1987، ودعا القوى الدينية هناك إلى السعي بقوة لاستعادة الديموقراطية. إزاء هذه الضغوط، استسلم بينوشيه في العام التالي، ودعا إلى تنظيم استفتاء وطني على حكمه، فإذا صوتت الأغلبية بـ«نعم» فإنه كان سيظل في الحكم ثمانية أعوام إضافية.

كانت الأجواء موجهة بقوة لتكون نتيجة الاستفتاء لمصلحة بينوشيه. فعلى سبيل المثال لم تتح فرصة كافية للمعارضة لعرض وجهات نظرها، ففي وقت سابق لعصر الإنترنت خُصِّصت خمس عشرة دقيقة فقط ليلا في الإعلام للمعارضة، وعلى مدار سبعة وعشرين يوما فقط لتعبئة الجماهير للتصويت بـ«لا». ومع ذلك خسر بينوشيه الاستفتاء مع تصويت ما يقرب من 56 في المائة من الناخبين بـ«لا»، وكما هو موضح في الفيلم الذي رُشِّح لجائزة الأوسكار باسم «لا» No، فازت المعارضة (على الأقل جزئيا) نتيجة توظيفها أساليب التسويق لما وصفته بالطريق لتحقيق «مستقبل سعيد»، بدلا من أن تركز على تذكير الجماهير بالتاريخ البائس لنظام بينوشيه في مجال انتهاكات حقوق الإنسان[58]. وعلى الرغم من هزيمته، أراد بينوشيه الاحتفاظ بالسلطة، غير أنها أُبعِدت عنه مع رفض قادة الجيش مساندته، مما مهد الطريق لإعادة الديموقراطية في البلاد.

في حالة الصين، يتوقع علماء السياسة البارزون أنها ستحتاج إلى تطبيق شكل من أشكال الديموقراطية الانتخابية ونظام قائم على تعدد الأحزاب (في القمة) خلال العقد أو العقدين التاليين[59]. ولكن إذا ما كان على الصين

أن تعيش تغيرات دستورية جوهرية فهناك احتمال مرغوب فيه بشكل كبير، بل يمكن القول إنه أكثر واقعية. فماذا سيكون عليه الحال إذا ما اتبع الحزب الشيوعي الصيني النموذج الذي طرحه بنيوشيه والمتمثل في الدعوة إلى استفتاء يطلب فيه من الشعب الصيني التصويت بـ«نعم» لمصلحة شكل أكثر انفتاحا من نظام الجدارة، ومزيد من حرية التعبير السياسي، ومزيد من الحرية في تأسيس المؤسسات الاجتماعية، من دون أن يرافق ذلك اتباع قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» من أجل اختيار القادة في القمة، وكذلك من دون حرية في تأسيس مؤسسات تتحدى بشكل واضح حكم الحزب الشيوعي الصيني؟ ومن شأن تفوق التصويت بـ«نعم» أن يوفر عنصرا مهما من الشرعية الديموقراطية للنظام. فالانتقادات في داخل الصين تدعي أن النظام غير مستقر بشكل كبير أو غير شرعي لأنه يفتقر إلى تأييد الشعب[60]. وفضلا على ذلك فإن التصويت بـ«نعم» سيمثل دفعة كبيرة للقوة الناعمة الصينية: حيث سيدرك باقي العالم أن النظام السياسي يحظى بالفعل بتأييد أغلبية المواطنين، كما أنه يمثل نموذجا جيدا للإصلاح السياسي. وحينئذ ستتغير الرواية السائدة في التغطية الإعلامية العالمية من «ما الخطأ في النظام السياسي الصيني؟» إلى «ماذا يمكن أن نتعلم من النظام السياسي الصيني؟».

بالتأكيد فإن الحزب الشيوعي الصيني سيُقدِم على مخاطرة كبيرة من خلال الدعوة إلى مثل هذا الاستفتاء: ففي نهاية المطاف، خسر بينوشيه رهانه! بيد أنه يلزم القول إن الحالة الصينية مختلفة. فالبلاد لا يحكمها ديكتاتور عسكري مسؤول عن قتل الآلاف من أفراد الشعب. وإذا كان من الصحيح أن وجود مناخ أكثر انفتاحا يمكن أن يذكر فيه المصوتون بـ«لا» الشعب بالانتهاكات التي يضطلع بها الحزب الشيوعي الصيني لحقوق الإنسان في التاريخ الحديث، فإن حالة تشيلي توضح أن التذكير بالماضي الأسود لا يكفي، فالمعارضة الديموقراطية كانت تحتاج إلى التركيز على صورة متفائلة للمستقبل السياسي. وفي هذا الصدد ستكون مهمة المعارضة في الصين أكثر صعوبة مما كان عليه الحال في تشيلي. فعلى عكس ما كان عليه الحال في تشيلي، الكثير من المثقفين الصينيين

سيدافعون عن «نعم»، حيث سيكون هذا الاستفتاء بمنزلة دعوة للتأييد الشعبي لنموذج سياسي مرغوب فيه أخلاقيا وطُوِّر من الداخل، وهو نموذج يمكن أن يكون مصدرا للفخر للشعب.

مع ذلك، تظل المخاوف قائمة. فأخذا في الاعتبار أن الناخبين يظهرون بشكل دائم سلوكا غير عقلاني في أوقات الانتخابات (انظر الفصل الأول، القسم الأول)، فلماذا علينا أن نتوقع منهم أن يكونوا أكثر عقلانية فيما يتصل بالاستفتاء؟ في هذا الخصوص تلزم الإشارة إلى أن الانتخابات هي أمر مختلف، فالاستفتاء على تغييرات دستورية مهمة يميل إلى إثارة مناقشات مكثفة ومستنيرة نسبيا، ومن الصعب، إن لم يكن مستحيلا، أن تحظى الانتخابات الدورية بالمستوى نفسه من الحماسة والاهتمام من قبل الناخب[61]. وقد يرغب من يؤيد نظام الجدارة مع ذلك في وضع قيود لضمان عملية أكثر واقعية، ومن قبيل ذلك: إخضاع الناخبين لاختبارات كفاءة اقتصادية، أو منح أصوات إضافية للناخبين المتعلمين وكذلك للناخبين الذين لديهم أطفال صغار، وهلم جرا. بيد أن مثل هذه المساعي سيُنظر إليها باعتبارها محاولات للتلاعب تهدف إلى تمكين النظام من الحصول على النتيجة المرغوب فيها، ومن ثم لن يكون في وسع «الاستفتاء» أن يوفر الشرعية الديموقراطية الكافية حتى لو كانت القيود محدودة ومصممة لضمان أكبر قدر من العقلانية في عملية التصويت أكثر منها لمصلحة انتصار الحكام. وبناء على ما تقدم، يلزم أن يكون هذا الاستفتاء حرا ونزيها، الأمر الذي يزيد من المخاطر. وباختصار، فإن هناك أسبابا جيدة تدفع إلى الحذر. وفي المقابل، نشير إلى أن الحكومة الصينية ليست في حاجة إلى الدعوة إلى مثل هذا الاستفتاء الآن، حيث تتمتع بتأييد كبير من مصادر غير ديموقراطية للشرعية، على النحو الذي أظهرته نتائج استقصاءات الرأي السياسية، كما أنه لا توجد حالة عدم استقرار موجهة إلى الحكومة المركزية. ولكننا نعيد التأكيد على حقيقة أن الأمور يمكن أن تتغير خلال عقد أو عقدين، وإذا ما واجهت الحكومة اختيارا آخر بين الحفاظ على الاستقرار بالطريقة نفسها على غرار نظام القمع الذي شهده الرابع من يونيو 1989، أو إجراء استفتاء يوضح أن الشعب يوافق على النظام السياسي، فإن الخيار الأخير (لسنا في حاجة إلى أن نقول ذلك) هو أكثر إنسانية[62].

من وجهة نظر المدافعين عن نظام الجدارة السياسية يوجد خطر على القدر نفسه من الجدية، ويتمثل في أن يتعود الشعب على فكرة أن النظام السياسي للدولة يلزم تحديده من خلال الاستفتاء، وربما يكون هناك دعوة إلى استفتاء آخر بعد مرور سنوات قليلة حتى إن كانت النتيجة إيجابية في المرة الأولى. فعلى سبيل المثال جرى استفتاء في أوغندا في العام 1986 أقر فيه المواطنون بتقييد الأحزاب السياسية (من أجل الحد من التوترات الطائفية)، غير أنهم صوتوا لمصلحة إعادة نظام الأحزاب التعددي في استفتاء لاحق في العام 2000[63]. وقد يتمثل الحل لهذه المعضلة في تحديد مدة كافية في الاستفتاء ذاته – لنقل خمسين عاما - لتوفير الاستقرار اللازم لتعيين وتدريب قادة يُختارون وفق نظام الجدارة من دون إلزام الشعب بحكم أبدي للحزب الشيوعي استنادا إلى نظام الجدارة[64]. ويمكن صياغة السؤال نفسه بطريقة تشير إلى أنه يدور حول فكرة مثالية تهدف إلى توجيه الإصلاح السياسي خلال فترة زمنية معينة: على سبيل المثال، «هل تؤيد الديموقراطية الرأسية القائمة على الجدارة باعتبارها فكرة مثالية يمكنها أن تقود الإصلاح السياسي خلال الخمسين عاما القادمة؟»[65]. وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن كسب الديموقراطيين «الخالصين»، فإن التصويت القوي بـ«نعم» قد يوفر شرعية ديموقراطية كافية لضمان بقاء طويل الأمد لنظام سياسي قائم على الجدارة.

لقد تأثرت حجتي في هذا الفصل بفهم وتقدير عظيمين للمقترب الصيني في الإصلاح السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية: وهو يعتبر نسخة من النموذج الرأسي للجدارة الديموقراطية، تكون فيه الديموقراطية في الأسفل، والتجريب في الوسط، والجدارة في الأعلى، وهي النسخة التي تمكن تسميتها بـ«نموذج الصين». ومع ذلك، فإنني أرغب في التأكيد أن هذا الكتاب ليس دفاعا عن الوضع القائم، فهناك فجوة كبيرة بين واقع الإصلاح السياسي والمُثل العليا التي يقوم عليها هذا الإصلاح. وسأختتم هذا الكتاب بالتمييز بين الاثنين مع تقديم مقترحات لسد هذه الفجوة.

أفكار ختامية
تحقيق «نموذج الصين»

«نموذج الصين» هو مصطلح يُستخدَم، بشكل كبير، لوصف مقترب الصين في التنمية الاقتصادية والحكم منذ عهد الإصلاح في نهاية السبعينيات. وعلى الرغم من أن هذا التعبير يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين[1]، فإنه يشير بشكل عام إلى مقترب الصين لتأسيس رأسمالية السوق الحرة تحت مظلة دولة سلطوية تقوم على نظام الحزب الواحد وتؤكد على الاستقرار السياسي قبل أي شيء آخر. وباختصار، فإن «نموذج الصين» هو مزيج من الحرية الاقتصادية والقمع السياسي[2]. بيد أن محاولة فهم الصين المعاصرة بلغة هاتين الخاصيتين هو أمر مضلل للغاية. ففيما يخص النموذج الاقتصادي، من الصحيح أن الصين

«إن هذا النموذج... هو في الوقت نفسه واقع ونموذج مثالي»

حققت جوانب من اقتصاد السوق الحر، والذي يتدفق فيه العمل ورأس المال والسلع بحرية، في حين لاتزال الدولة تحتفظ بالسيطرة الكاملة على قطاعات استراتيجية من الاقتصاد، فضلا على مجموعة كبيرة من الصناعات الأساسية، بما في ذلك المرافق، والنقل، والاتصالات، والتمويل، ووسائل الإعلام[3]. ولكي نكون أكثر دقة، فإن لدى جمهورية الصين الشعبية اقتصادا مختلطا يتضمن ثلاثة مستويات تشمل: شركات حكومية كبيرة ومركزية؛ وشركات محلية وأجنبية مختلطة؛ ورأسمالية صغيرة[4].

إن الافتراض القائل إن الحكم الاستبدادي القمعي هو السمة السياسية الرئيسة لـ«نموذج الصين» هو أيضا مضلل. فمن الصحيح أن الحكومة الصينية تنفق ببذخ على جهاز الأمن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، كما تلجأ إلى تدابير قاسية لإخماد التهديدات المحتملة لحكم الحزب الواحد، غير أنه من الصحيح كذلك أن الحزب الشيوعي الصيني هو محرك الإصلاح السياسي، وأنه لن يعمد إلى تشريع عملية إصلاح قد تقود إلى زواله. لكن عصر الإصلاح اتسم بوجود نهج متطور ثلاثي الأبعاد للحكم لا يمكن فهمه بدقة من خلال وصف الصين بأنها نظام استبدادي «سيئ» يشبه في طبيعته، على سبيل المثال، الديكتاتوريات القائمة في كوريا الشمالية والشرق الأوسط. ولأن هذا النموذج - الديموقراطية في القاع، والتجريب في الوسط، والكفاءة في القمة - فريد ويقتصر على الصين فقط، فإنه يمكننا أن نطلق عليه «نموذج الصين»، كما أن هذا النموذج - الذي يشير هنا إلى حكم سياسي أكثر منه مقترب إصلاح اقتصادي - هو في الوقت نفسه واقع ونموذج مثالي. فهو حقيقة ميَّزت المقترب الصيني للإصلاح السياسي على مدار العقود الثلاثة الماضية، وهو أيضا نموذج مثالي يمكن استخدامه معيارا لتقييم الإصلاح السياسي واقتراح مجالات للتطوير الممكن[5]. لقد ذهبت في الفصل الرابع إلى أن النموذج الرأسي للجدارة الديموقراطية هو أمر واقعي من الناحية السياسية، كما أن المزج بين الديموقراطية والجدارة يُعد أسلوبا مرغوبا فيه أخلاقيا. بيد أن النموذج الصيني للجدارة الديموقراطية («نموذج الصين») يتضمن كذلك مستوى تجريبيا في المنتصف بين كل من المستوى المحلي والحكومة المركزية. إن ما أكتبه لا ينبغي أن يكون محل جدل كبير، لكن العلماء لم يقدموا بعد تحليلا مفصلا لهذا النموذج، فضلا على رسم ملامحه الرئيسة. فدعوني أقدم وصفا للسمات الرئيسة لـ«نموذج الصين» بوصفه واقعا وفكرة مثالية، مع التسليم بأن هناك حاجة إلى إعداد تحليل أكاديمي أكثر تفصيلا في بحث

مستقبلي. وسأختتم الدراسة بتقديم بعض الأفكار عن إمكانية تصدير هذا النموذج إلى بلاد أخرى.

(1) واقع الإصلاح السياسي

المستوى الأول من «نموذج الصين» هو الديموقراطية في القاع. ويمكن القول إن فكرة الديموقراطية المحلية لها جذور تاريخية في أفكار تشو شي Zhu Xi عن الكونفوشية الجديدة والمستندة إلى المؤسسات التطوعية المحلية مثل الميثاق الاجتماعي، ومخازن الحبوب المجتمعية، والأكاديميات المحلية، والتي تصور شبكة لامركزية من المجتمعات ذات الحكم الذاتي باعتبارها أساس النظام الاجتماعي والاستقرار السياسي[6]. وكان الأدباء المحليون هم من سيقودون المؤسسات المجتمعية المحلية؛ غير أن سلالة سونغ المنتمية إلى الكونفوشية الجديدة لم تتصور إمكانية أن يكون للمزارعين والنساء صوت متساوٍ في اختيار القادة المحليين (وحق متساوٍ في أن يُختَاروا قادةً). أما في الصين الحديثة فإن ظهور الحكم الذاتي للقرية جاء بشكل كبير ردَ فعل لانهيار نظام المجتمعات. وفي أواخر العام 1980 بدأت القرى في مقاطعة غوانغشي Guangxi في إنشاء لجان قروية بوصفها نوعا من الجمعيات التي تتمتع بالحكم الذاتي. ولقد حدث تطور كبير مع إقرار الدستور الجديد في العام 1982، متضمنا فقرة تُعرِّف لجنة القرية ولجنة السكان باعتبارها منظمات ذاتية الحكم للجماهير في المناطق الريفية والحضرية على التوالي، واشترط الدستور أن يُنتَخب من يتولى الإدارة في مثل هذه اللجان. وفي الثمانينيات أضحى السؤال المتعلق بما إذا كانت لجنة القرية تُستخدَم وسيلة لإعادة تنظيم المجتمع الريفي موضوعا رئيسا للخلاف؛ وقد جادل المؤيدون بأن لجنة القرية يمكن أن تعيد الحياة الاجتماعية إلى المناطق الريفية، وأن تمارس درجة من الرقابة على الكوادر الفاسدة في المستوى الشعبي. ومن جانبها شعرت الكوادر المحلية بالقلق من أن تصبح اللجان المحلية قوة كبيرة قادرة على مواجهة تنظيمات الدولة والحزب. وفي العام 1987 اعتمدت اللجنة الوطنية للمجلس الوطني لنواب الشعب «قانونا مؤقتا» بشأن لجان القرى، وأُسس خلال العقد الذي تلا ذلك أكثر من ثمانمائة ألف لجنة قروية. كذلك اعتُمِد قانون وطني جديد بشأن لجان القرى في العام 1998، رسخ الممارسات المختلفة في العقد الذي سبقه وحدد شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة، حيث نص على أن تتولى الإدارة

لجنة ذات عضوية إجمالية بين ثلاثة وسبعة أعضاء (وفقا لحجم القرية) وتعمل مدة ثلاث سنوات، ويجب انتخاب أعضاء اللجنة بشكل مباشر من الناخبين المسجلين، على أن تكون الانتخابات تنافسية (لا بد من أن يتجاوز عدد المرشحين عدد المقاعد المراد شغلها)، كما يلزم استخدام نظام الاقتراع السري، وفضلا على ذلك حدد القانون آلية لإقالة أعضاء اللجنة في حالات ارتكاب مخالفات[7].

وبحلول العام 1996 كان الاقتراع قد طُبِّق في جميع المحافظات بمعدلات مشاركة مرتفعة بشكل عام (في العديد من المواقع بلغت النسبة أكثر من 90 في المائة)، كما تشير الاستقصاءات والملاحظات المباشرة للمراقبين الدوليين إلى أن إجراء الانتخابات (بما في ذلك عملية الترشيح، والتنافس، والاقتراع السري) قد تحسن بمرور الوقت[8]. وعلى ضوء إدراكها الانتقادات الدولية لسجلها في مجال حقوق الإنسان في أعقاب القمع ضد المتظاهرين في ميدان تيانانمين في يونيو 1989، ولحاجتها إلى تعزيز صفتها الديموقراطية، حرصت الحكومة الصينية دائما على اصطحاب الأكاديميين الأجانب، والصحافيين، وممثلي الدول المانحة لمتابعة هذه الانتخابات[9]. نتيجة لذلك، ربما تكون الديموقراطية على المستوى المحلي هي أكثر مجالات الإصلاح الصيني التي بُحِثت على نطاق واسع على مدار العقدين الماضيين، وبالتأكيد فإنه المستوى الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام الدولي. ولكن الحماس المبكر من قبل بعض المراقبين للشأن الصيني، والذي ذهب إلى أن الانتخابات القروية ستمهد الطريق لإحداث تحول ديموقراطي على الطريقة الغربية في الصين، سرعان ما توارى ليترك المجال لتقييم أكثر واقعية: تُرَاقَب سلطة القادة المنتخبين من قبل اللجان القروية وحكومات البلديات، وليس لدى الحزب الشيوعي الصيني أي نية لتوسيع نظام انتخابي يستند إلى قاعدة «شخص واحد، صوت واحد»، على امتداد الطريق إلى أعلى، ولكن - كما سنرى لاحقا - فإن الاتجاه العام هو أن الانتخابات المحلية أضحت أكثر حرية ونزاهة.

يتمثل المستوى الثاني من «نموذج الصين» في التجريب على المستوى المتوسط بين المستويين المحلي والمركزي من الحكم: ولكي نكون أكثر تحديدا، تضطلع الحكومة المركزية بتقييم السياسات الناجحة على المستوى تحت المركزي قبل تعميمها في جميع أرجاء البلاد، وهنا أيضا توجد سوابق على ذلك في الصين الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال، جُرِّب نظام جديد للتعداد السكاني في عهد أسرة سوي الحاكمة أولا من قبل موظف

مقاطعة، والذي رُقي فيما بعد إلى الإدارة المركزية[10]. وفي العصر الحديث فإن التجريب بمعنى تشجيع صناع السياسة على المستوى المركزي المسؤولين المحليين على تجربة طرق جديدة لحل المشكلات، ثم بعد ذلك الاستفادة من هذه التجارب في صياغة السياسة الوطنية بشكل منهجي، هو أمر كان يجري العمل به منذ الأيام الأولى لحكم الحزب الشيوعي الصيني. لكن تجدر الإشارة إلى أن فكرة اللجوء إلى التجارب المحلية باعتبارها وسيلة للتوصل إلى حلول جديدة لا تدين بشيء إلى الأيديولوجية الماركسية-اللينينية، بل تأثر قادة الحزب الشيوعي الصيني بنداءات جون ديوي لإجراء التجريب الاجتماعي و«التعلم من خلال العمل»، وأيضا الأفكار الكونفوشية السابقة المتصلة بالتدريس من خلال تقديم الأمثلة وعن طريق القدوة. كذلك لم يكن الحزب الشيوعي الصيني فريدا في هذا المجال، فقد أدخل كل من الكومينتانغ والمفكر الكونفوشي ليانغ شو مينغ Liang Shuming التجارب في الإصلاح الريفي في العصر الجمهوري. غير أن الحزب الشيوعي الصيني ربط التجارب بفكرة أن سلطة مركزية قوية يجب أن تقرر ما التجربة التي تعمل جيدا بالمقارنة بغيرها. وفضلا على ذلك فإن التجارب المحلية كانت مدفوعة بالحاجة: فالحزب الشيوعي الصيني لم يكن لديه عدد كافٍ من الكوادر الريفية المدربة تدريبا جيدا لإرسالها إلى مئات الآلاف من القرى، كذلك فإنه افتقر إلى القدرة لتوحيد طرق تنفيذ السياسات. ومن ثم كان على العملية الثورية أن تنبع من قواعد متفرقة، وقد طُوِّر أسلوب لتجربة السياسيات محليا تحت إشراف السلطة المركزية في سياق التجارب على الإصلاح الزراعي في مناطق القواعد الشيوعية. وقد أطلق كل من ماو تسي تونغ ودينغ زيهوي(*) Deng Zihui تجارب خاضعة للرقابة على أساس إنشاء «قرى نموذجية» ونشر «تجارب نموذجية» والصقل التدريجي للسياسات في مرحلة التوسع. ومع تكثيف الحملات العسكرية اليابانية، طوَّرت قاعدة محلية واقعة في تايهانغ Taihang وتحت قيادة دينغ شياو بينغ تجربة إصلاحات أراضٍ بالإضافة إلى أسلوب عمل «من القاعدة إلى القمة» يعتمد على التشاور مع السكان. وفي العام 1951، أي بعد مرور عامين على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، دُمِجت المبادئ التوجيهية للحزب

(*) كان دينغ زيهوي من أكثر قادة جمهورية الصين الشعبية نفوذا خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وأحد القادة العسكريين الرئيسين للصين خلال الحرب الأهلية إلى جانب ماو تسي تونغ وتشو إن لاي، كما أنه كان أحد رواد مبادرة تطوير العمل الريفي التي هدفت إلى تحقيق النمو الزراعي. [المترجم].

بشأن الإصلاح الزراعي في ست خطوات، «من بينها الخطوات من 2 إلى 6 تعتبر مهمة لسياسة التجارب على الأسلوب الصيني حتى اليوم: (1) تدريب فرق عمل وإرسالهم إلى المحليات في الأسفل. (2) تنفيذ تجارب نموذجية. (3) تحقيق تطور في مسائل حيوية. (4) توسيع الحملة من النقطة إلى السطح. (5) الدمج بين النقطة والسطح فيما يتعلق بالتدابير المطبقة. (6) بدء الحملة بخطوات ثابتة»[11].

لكن سرعان ما توارت تجارب السياسات من هذا النوع، وشهدت الفترة من منتصف الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي انطلاق حملة أيديولوجية محمومة في جميع أنحاء البلاد، ولم يكن هناك مجال سياسي للتوصل إلى مقتربات سياسية جديدة من خلال التجارب اللامركزية، وكان الخيار الوحيد هو التنفيذ المتطابق والامتثال التام والسريع لتوجيهات ماو. وإذا كانت هناك تجارب محلية فإنها لم تعدُ أن تكون نماذج مأخوذة من الأفكار المسبقة المفروضة مركزيا لمحاكاتها في بقية البلاد، وليست تجارب مفتوحة تهدف إلى طرح أدوات سياسية جديدة. ويمكن القول إن الكوارث الوطنية من قبيل «القفزة الكبرى إلى الأمام» و«الثورة الثقافية» كان من الممكن تجنبها لو تمسك الحزب الشيوعي الصيني بسياسته السابقة المتمثلة في التجريب اللامركزي لمعرفة ما ينجح وما لا ينجح.

في عصر الإصلاح، ما بعد ماو، جرت العودة إلى سياسة التجريب للوصول إلى بدائل على مستويات أدنى من المركز، والتي أطلق عليها سيباستيان هيلمان Sebastian Hellman مصطلح «التجريب تحت التسلسل الهرمي»[12]، وأعاد دينغ شياو بينغ تعريف المهمة الرئيسة للحزب الشيوعي الصيني من تحقيق الشيوعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كما أعاد الحزب الشيوعي تفعيل مجموعة من السياسات تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. واتخذ تجريب السياسات أشكالا عديدة، وأكثرها شهرة دوليا هو «منطقة شنجن الاقتصادية الخاصة» Shenzhen Special Economic Zone[*]، والتي اختبرت سياسات مثيرة للجدل، مثل مزادات الأراضي، وشركات مملوكة بالكامل لأجانب، وتحرير سوق العمل، وهى السياسات التي طُبقت بعد ذلك على بقية الصين[13]. إن مزايا «التجريب تحت التسلسل الهرمي» واضحة، حيث يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن

(*) أُسست في مايو 1981، وهي أول منطقة اقتصادية خاصة في الصين، ومنذ ذلك الحين أُنشئت خمس مناطق أخرى. [المترجم].

يبدأ إصلاحات السوق بتجارب مبدئية في مناطق حساسة، ويمكنه اكتشاف المشكلات الخفية، وإدخال التعديلات اللازمة قبل أن يبدأ التطبيق في جميع أرجاء البلاد[14]. كما يمكن للاقتصاد أن يتطور من دون حدوث صراعات أيديولوجية واجتماعية كبيرة[15] - غير أن النمو الاقتصادي المستمر خلال العقود الثلاثة الماضية أفرز تحديات معقدة للحكومة، بدءا من عدم المساواة، مرورا بالمطالب المتزايدة للتأمين الاجتماعي، وانتهاء بالتلوث والفساد.

إزاء هذا الموقف امتد تطبيق سياسة الابتكارات الرائدة على المستوى الأقل من المركزي ليتجاوز المجال الاقتصادي ويشمل الميادين الإدارية والاجتماعية والسياسية. وشهدت الفترة بين العامين 2002 و2007 تنفيذ مجموعة واسعة من التجارب تتعامل مع القضايا الريفية الملحة، من قبيل تسويق المنتجات الريفية، وتخفيض الضرائب والرسوم، وإدارة الأراضي، والرعاية الصحية التعاونية. ومنذ العام 2007 حظيت 72 مدينة بمرتبة «نقطة تجارب للإصلاح الشامل»[16]. وعلى حين تُمكَّن بعض المدن من تجربة الطاقة المتجددة، فإن البعض الآخر يُمكَّن من تطبيق طرق مختلفة للحد من فجوات الدخل بين السكان[17]. وتوجد تجارب أخرى تتعارض مع الافتراضات الشائعة عن الحكم الاستبدادي، مثل استكشاف طرق لتوظيف الجهات الفاعلة غير الحكومية لتوفير الرعاية الاجتماعية للمسنين، وحقوق العمال المهاجرين، واستخدام الشفافية أداة للحكم، والقضاء على الفساد، وتجويد عملية المساءلة من خلال السماح للمواطنين بالمطالبة بالمعلومات[18]. وفضلا على ذلك فإن مدنا صينية أخرى خُصِّصت لإجراء تجارب على الطرق المختلفة لتقييم أداء الموظفين العموميين. فمدينة فوشان Foshan على سبيل المثال «تمنح العامة دورا مباشرا في تقييم أداء الموظفين العموميين، فهناك نظام نقاط جديد للتقييم في المدينة يجري من خلاله تقييم 15 في المائة من الموظفين باستخدام أسلوب الاستبيان عبر الإنترنت، وأولئك الذين يحصلون على نتيجة سيئة تُخفَّض رواتبهم، أما أولئك الذين يحصلون على أفضل النتائج فإنهم يحصلون على زيادات. وفضلا على ذلك فإن 10 في المائة من النقاط تُمنح للخدمة المدنية، و5 في المائة فقط تُخصَّص للنمو الاقتصادي. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في القضاء على إحدى المشاكل الرئيسة التي يعانيها حاليا الحكم المحلي – وهي أن الموظفين لديهم الحافز للسعي وراء الاستثمار ونمو الناتج المحلي، وليس لتحسين مستوى تقديم الخدمات»[19]. وبدءا من العام 2014

أسقطت أكثر من سبعين مدينة ومقاطعة صينية صغيرة معيار الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مقياسا لأداء موظفي الحكومة في محاولة لتحويل التركيز إلى حماية البيئة والحد من الفساد[20].

باختصار، يعتبر أسلوب التجريب، بصوره المختلفة من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المستوى ما بين المحلي والمركزي من الحكم، بما في ذلك سبل اختيار وترقية موظفي الحكومة، بمنزلة المفتاح لتفسير قدرة الصين على التكيف والنجاح الذي حققته خلال العقود الثلاثة الماضية[21]. وعلى النقيض من تجارب بلدان أخرى «مثل الهند حيث تتناثر جثث المشاريع الرائدة في حقل الإدارة»، فقد نجحت التجارب على الطريقة الصينية في تحويل العديد من المشاريع الرائدة إلى برامج تنفيذية واسعة النطاق تغطي مجالا واسعا من السياسات يمتد من النظام الاقتصادي إلى الإصلاحات التنظيمية داخل الحزب الشيوعي»[22]. وعلى الرغم من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر الإصلاح الصيني، فإن التجارب في مستوى الوسط لم تحظ بدراسة جيدة كما كان عليه الحال بالنسبة إلى الديموقراطية في القاع[23].

يتمثل المستوى الثالث من «نموذج الصين» في الجدارة على مستوى القمة. وللجدارة السياسية تاريخ طويل في الصين نوقش خلال هذا الكتاب، بيد أن التجسيد الحديث لها يعود إلى فترة الإصلاح بعد عهد ماو، وفيما يلي سنجري بحثا سريعا في تاريخها الحديث ببعض من التفصيل[24]. فبعد فوضى الثورة الثقافية قرر قادة البلاد ضرورة أن تتوافر في الموظفين المهارات الإدارية، والمعرفة المهنية، والفهم الواسع لتاريخ الصين والعالم، بما يمكنهم من قيادة البلاد إلى الحداثة الكاملة وتبوؤ مكانة عالمية متميزة[25]. ومن ثم أكد قادة الحزب أن اختيار وترقية الكوادر يجب أن يستندا إلى الخبرة أكثر منهما إلى الطاقة الثورية. وفي نهاية السبعينيات أُرسيت أسس نظام للدخول إلى جامعة وطنية تنافسية، وتمثلت الخطوة الأولى بالنسبة إلى كل الوظائف في أن يُقبَل المرشحون في الجامعة، كما يلزم أن يُقبَلوا في الحزب بعد ذلك – يتنافس الطلبة بقوة على الانضمام للحزب، وعادة يختار الحزب الطلبة الحاصلين على درجات جامعية عالية، ويتمتعون بصفات القيادة، كما أن التفضيل يذهب إلى خريجي جامعات القمة[26]. وفي بداية التسعينيات وضعت الحكومة نظام امتحانات تنافسيا للغاية للالتحاق بالخدمة العامة على مستوى البلاد بأكملها (يتضمن اختبارات مكتوبة وشفهية)[27]، وفي الوقت الحالي يجب على المتطلعين

إلى تولي هذه الوظائف اجتياز تلك الامتحانات بعد تخرجهم في الجامعة[28]. وهناك تركيز أكبر على المهارات الفنية للتعيين في وظائف بنظام الحكومة أكثر مما يتصل بشغل مناصب في التسلسل الهرمي للحزب[29]، غير أنه لا توجد طرق محددة لكل من وظائف الخدمة المدنية وتلك السياسة[30]، ويتوقف التعيين في المناصب للمرشحين الناجحين على مستوى التعليم والخبرة.

تتضمن «اللائحة التنفيذية لاختيار وتعيين الكوادر القيادية للحزب والحكومة Regulation on Selection and Appointment of Party and Government Leading Cadres» التي أصدرتها إدارة التنظيم بالحزب الشيوعي الصيني في العام 2002 أهم الأحكام لإدارة الكوادر في مستويات المقاطعة/القسم (xianchu ji). فهناك متطلبات تتصل بالتعليم والخبرة للتعيين والترقية للمناصب السياسية؛ وبشكل عام كلما ارتفع مستوى المنصب زادت المتطلبات. كذلك فإنه يلزم للترقية لمناصب قيادية في الحزب أو الحكومة على مستوى قيادة القسم (القرية)، أن يكون المرشح حاصلا على شهادة جامعية، وعمل في منصب نائب لمدة أكثر من عامين. ولكي يُرقَّوا إلى مناصب أعلى من مستوى القسم يجب أن يكون المرشحون قد تولوا على الأقل منصبين في أجهزة على مستوى أقل، أما المرشحون الذين يُرقَّون من منصب النائب إلى الرئيس فيلزم عادة أن يكونوا قد عملوا في منصب النائب مدة لا تقل عن عامين. وفيما يتعلق بالقادة الكبار على مستوى المكتب أو أعلى فإنه تلزمهم على الأقل شهادة الثانوية العامة[31]. وتراجع إدارة التنظيم مرة كل عام سجلات الأداء الكمية لكل موظف في درجة عليا، وتجري مقابلات مع رؤسائه ونظرائه ومرؤوسيه، كما تدقق في سلوكه وتستخدم استقصاءات الرأي لتقييم مدى رضا الجمهور أو عدم رضاه عن أداء هذا الموظف[32]. وتفحص اللجان بعد ذلك البيانات وترقي الناجحين.

وللوصول إلى القمة فإن موظفي الحزب يجب أن يبدأوا من القيادة في مكتب على المستوى الأولي، ومن ثم يُرقَّون إلى مستوى البلدة، ثم قسم المقاطعة، ثم مكتب الدائرة، ثم مستوى المقاطعة أو الوزارة. وإذا ما أراد موظف عام أن يصل إلى مرتبة نائب وزير فإنه يلزم أن يكون قد سبقت ترقيته من عضو قديم إلى: نائب رئيس قسم، رئيس قسم، نائب رئيس شعبة، رئيس شعبة، نائب رئيس مكتب، رئيس مكتب، ثم بعد ذلك نائب وزير[33]. وإذا ما استوفى الشخص الحد الأدنى للمدة المطلوبة في كل درجة فإنه

يحتاج على الأقل إلى عشرين عاما ليصل إلى منصب نائب وزير. وخلال هذه العملية يُنقل الموظف في وظائف مختلفة من الخدمة المدنية، ومن ذلك: المشروعات المملوكة للدولة، والمنظمات الاجتماعية المتصلة بالحكومة كالجامعات والجمعيات المحلية، وكذلك أن يخدم في مناطق مختلفة من البلاد. ويُرسَل المتفوقون من المرشحين للحصول على تدريب إضافي في الحزب ومدارس الإدارة في الصين، وكذلك يُرسَل كثير من الموظفين الواعدين إلى الجامعات الشهيرة في الخارج لتعلم أفضل ممارسات الإدارة من جميع أرجاء العالم. ومن بين سبعة ملايين من الكوادر القيادية يصل واحد فقط من بين 140 ألفا إلى مستوى المقاطعة/الوزارة. والقليل المختار فقط هو الذي يتحرك إلى الدرجات الأعلى ويصل إلى اللجنة المركزية للحزب، ومن ثم ليكون من الخمسة وعشرين عضوا للمكتب السياسي. أما الأعضاء في القمة من السلطة السياسية – اللجنة الدائمة للمكتب السياسي - فعادة ما يُشتَرط أن يكونوا قد خدموا بوظائف محافظين أو أمناء للحزب في مقاطعتين، كل منهما بحجم وعدد سكان يُعادل سكان أغلب الدول. وباختصار، يجب أن يجتاز القادة في القمة مجموعة من الاختبارات التي تدور حول الجدارة ويراكموا عقودا من الخبرة الإدارية المتنوعة والمكثفة. وفي المقابل، وكما يذكر إيريك إكس. لي(*) Eric X. Li: «إن الخبرة الوظيفية لشخص مثل باراك أوباما قبل أن يصبح رئيسا لا تكفي حتى لأن يكون مديرا في مقاطعة صغيرة في نظام الصين»[34]. ومع ذلك فإنه على الرغم من أهميتها في فهم الإصلاحات في الصين والآفاق السياسية المستقبلية، تعتبر الجدارة السياسية هي أقل الجوانب دراسة في «نموذج الصين»[35].

تتضمن المستويات الثلاثة في «نموذج الصين» وسائل مختلفة لاختيار وترقية القادة في المستويات المختلفة من الحكم، ولكن هناك تشابكا بينها (بالإضافة إلى حقيقة أن الحزب الشيوعي الصيني هو الذي صمم ونفذ النظام بأكمله). فالمستوى الأول – الديموقراطية في القاع - يتضمن عناصر من كل من التجريب والجدارة: فالديموقراطية الانتخابية في القاع قد بدأت كتجربة في بعض القرى قبل أن تُعمَّم في جميع أرجاء البلاد؛ وكذلك هناك رقابة مستندة إلى الجدارة ممثلة في سكرتير الحزب على مستوى القرية والذي يُعيَّن من القمة، وهو غالبا ما يكون أكثر تعليما من القادة المنتخبين،

(*) رأسمالي من شنغهاي، وعضو في مجلس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. [المترجم].

وتقع على عاتقه مهمة السعي إلى ضمان تنفيذ السياسات التي وضعها المركز والتي قد تكون غير شعبية، من قبيل الرقابة على النسل وحيازة الأرض. والمستوى الثاني – التجريب في الوسط - يتضمن بدوره أشكالا من الديموقراطية والجدارة: فقد كانت هناك انتخابات ديموقراطية في بلدات مختارة في مقاطعة سيشوان Sichuan، وتجارب على الممارسات الديموقراطية مثل استطلاعات الرأي العام بوصفها جزءا من عملية تقييم الكوادر على مستويات أعلى من الحكم(36)، كما أن القادة المختارين وفق نظام الجدارة في القمة غالبا ما يقررون أي تجارب تُجْرى وأيها يجب أن يُعمَّم إلى الأجزاء الأخرى من البلاد. وأخيرا، المستوى الثالث – الجدارة في القمة – يشمل هو الآخر أشكالا من الديموقراطية والتجريب: فقد كان هناك استخدام متزايد للممارسات الديموقراطية في الموضوعات المتنازع عليها من قبيل اتباع الانتخابات داخل الحزب لاختيار وترقية القادة على أعلى مستويات الحكومة؛ وكذلك فإن الممارسات القائمة على الجدارة مثل وجود امتحانات مفتوحة وتنافسية للموظفين العموميين بدأت كمشاريع رائدة في بعض المقاطعات والأجهزة المركزية الإدارية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي قبل أن تُنشَر في بقية البلاد(37)، وكذلك كانت هناك تجارب لممارسات ومؤسسات على مستوى القمة، ومن أمثلة ذلك تغيير عدد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي لتتماشى مع الأوقات المختلفة. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن الإصلاح السياسي على مدار العقود الثلاثة الماضية كان ينهل من الالتزام بالمبادئ الأساسية لـ«نموذج الصين»: كلما كان مستوى الحكومة أدنى، كان النظام السياسي أكثر ديموقراطية؛ والتجريب من الأرجح أن يحدث، بما في ذلك التجارب على ممارسات ومؤسسات جديدة، بين المستويين الأدنى والأعلى من الحكومة؛ وكلما كان مستوى الحكومة أعلى، كان النظام السياسي أكثر استنادا إلى الجدارة.

(2) المثل الأعلى للإصلاح السياسي

لا يقتصر «نموذج الصين» فقط على مجرد كونه واقعا أنار شكل الإصلاح السياسي على مدار العقود الثلاثة الماضية، ولكنه أيضا تشكَّل من مُثل يمكن استخدامها لتقييم الواقع، ويشير إلى طرق أفضل لفعل الأشياء. ويجب علينا أن نسأل عن الهدف الأخلاقي من الديموقراطية والتجريب والجدارة، وفيما إذا كانت الممارسات والقوانين والمؤسسات

تُطبَّق وفقا لأسلوب يضفي على هذه الأدوات السياسية قيمة كبيرة، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فكيف يمكن تحسين الواقع بطرق عملية من الناحية السياسية ومرغوب فيها من الناحية الأخلاقية. وسنناقش في هذا القسم ما يجعل من كل مستوى في «نموذج الصين» أمرا مرغوبا فيه أخلاقيا، بالتوازي مع بعض المقترحات لكيفية تقليل الفجوة المحتومة بين الواقع والمثالي.

تعتبر الانتخابات الديموقراطية ذات قيمة كبيرة إذا ما كان القادة: (1) قد اخْتِيروا بانتخابات حرة وعادلة (وإلا فإنهم لا يمثلون رغبة الشعب). (2) يمارسون سلطة حقيقية (وإلا تكون الانتخابات مجرد مضيعة للوقت والمال). (3) يمارسون سلطة بطرق تخدم مصالح المجتمع (بالنقيض من خدمة مصالح القادة أو شريحة صغيرة من المجتمع). وعلى رغم ذلك فإنه في حالة انتخابات القرية في الصين توجد فجوة كبيرة بين الواقع والمثل الأعلى، لسبب رئيس هو أن الانتخابات على مستوى القرية ليست دائما حرة وعادلة، حيث يتلاعب المرشحون بها من خلال الكتل الانتخابية أو الرشاوى أو التهديدات. وتعترف الحكومة ذاتها بوجود هذه المشكلة، وقد حاولت علاجها. وفي ضوء وجود شكاوى من ممارسة الرشوة وغيرها من الحيل القذرة لكسب الانتخابات، أصدرت الحكومة منشورا في العام 2009 يحث المرشحين على السعي إلى أن تكون عملية الانتخابات لرؤساء القرى عادلة، وقد جاء فيه: «إن الرشوة أمر خطير، ويضر بشدة بحيادية الانتخابات»، محذرا من أنه ستطبَّق عقوبات جنائية ضد أولئك الذين يسعون إلى كسب أصوات المزارعين عن طريق المال أو العنف أو الترهيب، وأيضا ضد أولئك الذين يغشون في عملية عدِّ الأصوات[38]. كذلك شجعت الحكومة استخدام إجراءات الترشيح، والتنافس، والاقتراع السري لتحسين فرص الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات الحرة والعادلة. وبشكل عام «تحسنت الإجراءات الانتخابية في العقدين الماضيين كثيرا، كما جرى تنظيم عدد كبير من الانتخابات التنافسية والعادلة بدرجة معقولة»[39].

يُشار إلى أن الوصول إلى السلطة لا يُترجم دائما (أو حتى عادة) إلى ممارسة السلطة. وبعبارة أخرى، حتى إن تمكن المزارعون من التعبير عن تفضيلاتهم خلال اليوم المخصص للتصويت، فإن ذلك لا يتبعه أن يتمكن ممثلوهم من ممارسة سلطة حقيقية: فالمشكلة الرئيسة هي أن سلطتهم تراقَب من قبل سكرتيري الحزب في إدارات الحكومة في القرية والبلدة[40]. وعندما يكون هناك اختلاف كبير بين أعضاء لجان القرية المنتخبين والذين

لا ينتمون إلى الحزب من جانب، وسكرتيري الحزب في القرية من جانب آخر، يكون من السهل على الأخيرين أن يهيمنوا. أما في حالات التداخل فإن تفضيلات الرؤساء على مستوى المدينة، الذين يمتلكون سلطة على سكرتير الحزب، تتفوق على تلك التي يريدها الناخبون (أو أن يجري إدخال القادة المنتخبين في الحزب)[41]. وقد وجدت دراسة تجريبية حديثة أن اللجان الفرعية في الحزب الشيوعي الصيني، والتي تُمثل تقليديا مراكز السلطة في القرى، تشرِك بشكل متزايد اللجان المنتخبة في القرى في سلطاتها[42].

مع ذلك، يجب علينا أن نسأل ليس فقط عما إذا كان القادة المنتخبون يمارسون سلطة فعلية، ولكن أيضا عما إذا كانوا يمارسون النوع الصحيح من السلطة، بمعنى السلطة التي تفيد المجتمع. هنا أيضا يوجد خليط في السجل. فيتمثل الخبر الجيد في أن انتخابات القرية في ريف الصين زادت من حصة النفقات العامة وقللت من حصة النفقات الإدارية في ميزانية القرية[43]. وعندما تتداخل الحدود الإدارية بين الحكومة المحلية ومجموعات التضامن مثل المعابد أو الأنساب أو القبائل، فمن المرجح أن يقدم المسؤولون المحليون أداء جيدا، لأن توفير السلع والخدمات العامة يكسبهم مكانة أخلاقية بين أعضاء المجموعات الأخرى، وكذلك مساعدة النخب المحلية الأخرى في تنفيذ سياسات الدولة[44]. وعلى رغم ذلك يمكن أن تخدم الانتخابات كذلك في تقوية وضع الجماعات المهيمنة على حساب الأعضاء الأضعف في المجتمع[45]. وأظهرت الدراسات التجريبية في الهند أن اللامركزية يمكن أن تقود إلى سيطرة النخبة على المستوى المحلي إذا ما كان تمويل توفير السلع العامة لم يكن مخططا له بشكل جيد، وينطبق الشيء نفسه على الصين: حيث يُمكن لنخب رجال الأعمال السيطرة على انتخابات القرية، كما يمكنهم كذلك استخدام سلطتهم المادية لدفع لجنة القرية إلى إقرار سياسات في خدمة الأغنياء. ومن ثم فإن السؤال هو: ماذا يمكن فعله؟ يعتبر الاقتراع التداولي – بمعنى المواطنين الذين يُخْتَارون عشوائيا ويُقدم لهم النصح من قبل الخبراء ليقدموا توصيات في صنع السياسة - طريقة من الطرق لكبح سلطة الأغنياء وزيادة احتمال التوزيع العادل للسلع[46]. وفي العام 2005 طبقت مدينة وينلينغ Wenling في إقليم جيجيانغ Zhejiang شكلا من أشكال الاقتراع التداولي: حيث دُعي مواطنون اخْتِيروا بشكل عشوائي لمراجعة الميزانية المقترحة من قبل الحكومة وطرح توصيات حول أولويات الميزانية[47]. ولسوء الحظ فإن هذه التجربة لم تُنشَر إلا في مقاطعة واحدة داخل الإقليم

نتيجة عدم توافر التأييد من السلطات السياسية ذات المستوى الأعلى[48]، الأمر الذي يقودنا إلى الموضوع التالي: الفجوة بين الواقع والنموذج المثالي في التجريب.

يعتبر التجريب أمرا مرغوبا فيه من الناحية الأخلاقية إذا ما جرى توسيع التجارب الناجحة والتخلي عن تلك الفاشلة. وتتمثل المشكلة في أن السلطات السياسية المركزية هي من يقرر ما يصلح وما لا يصلح، وغالبا ما تكون قراراتها مدفوعة ليس بالمعرفة العلمية الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية، بل بـ«عملية مسيسة بشكل كبير تقودها المصالح المتنافسة، والمنافسات الشخصية، والانقسامات الأيديولوجية، والنفعية التكتيكية أو سياسة الحلول الوسط المؤقتة»[49]. والجيد في حالة التجارب الفاشلة هو أنه يجري التخلص التدريجي منها وإيقافها بصمت[50]؛ فمن غير المرجح أن تسعى السلطات العليا إلى نشر مثل هذه التجارب في جميع أرجاء البلاد. أما في حالة التجارب التي صُمِّمت بشكل خاص لتلبية احتياجات التنمية في سياق خاص[51]، فكل ما تحتاج إليه السلطات العليا هو الامتناع عن التدخل بشكل مبالغ فيه[52].

ويتمثل التحدي الأكبر في حالة تعميم الابتكارات المحلية التي يمكن أن تفيد أجزاء أخرى من البلاد، لأن تكرار وتوسيع نطاق التجارب في الابتكار المؤسسي يحتاج إلى تأييد قائد في السلطة المركزية، لديه السلطة والدافع لمواجهة والتغلب على المجموعات القوية التي تستفيد من الوضع القائم. ومجددا يقدم لنا التاريخ الصيني دروسا مفيدة، فقد أيدت الإمبراطورة الأرملة مشروعات لي هونغ تشانغ Li Hongzhang للتقوية الذاتية على مستوى الأقاليم في الستينيات من القرن التاسع عشر، غير أن بلاطها فشل في توسيع وتكثيف جهود الإصلاح المحلية في شكل مبادرة شاملة على مستوى الإمبراطورية[53]، الأمر الذي ترتب عليه أن احتلت الصين موقعا متأخرا وراء اليابان في السعي إلى تحقيق التحديث الاقتصادي والعسكري. وفي المقابل، عُمِّمت التجارب في إصلاح السوق في السبعينيات من القرن العشرين في بقية أرجاء البلاد لتمتعها بتأييد دينغ شياو بينغ، وكذلك فإن التجارب حول الانتخابات في القرية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي عُمِّمت نتيجة للدعم القوي الذي حظيت به من بينغ زين Peng Zhen، الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب[54]. وأيضا أجرى لي يوان تشاو، عندما شغل منصب سكرتير الحزب في جيانغسو، تجربة على طريقة تعبئة الرأي العام والانتخابات داخل الحزب لاختيار سكرتيري الحزب على

مستوى المدينة، ومثل هذه التجارب التي تتضمن «ديموقراطية داخل الحزب»[55] كُرِّرت على الأقل جزئيا (إن لم يكن بشكل أساسي) بسبب تأييد السلطات المركزية (كان لي منذ زمن طويل رفيق ومحل ثقة هو جينتاو)[56].

في المقابل، كانت هناك تجارب بدت كأنها واعدة، بيد أنها لم تُعمَّم بعد، نظرا إلى أن السلطات المركزية افتقرت إلى قوة أو دافع كافٍ لمواجهة والتغلب على ذوي المصالح. ولقد سبق أن ناقشنا تجربة الانتخابات التداولية. وهناك أيضا المثل الخاص بمدينة تيانجين البيئية، وهو مشروع بين الحكومتين الصينية والسنغافورية من أجل تطوير مدينة صديقة للبيئة وتحافظ على الموارد باعتبارها شكلا من أشكال التنمية الحضرية[57]، ولم يُثْبَت (بعد) أنها ناجحة، ويعود ذلك، جزئيا، إلى المنافسة من قبل مشروعات التنمية المجاورة[58]. وعلى الرغم من أن التنافس بين المناطق التجريبية يمكن أن يكون مصدرا للديناميكية الاقتصادية[59]، فإن التأييد من قبل المستويات العليا في الحكومة مطلوب من أجل تكرار ونشر التجارب التي تتصل بالعدالة الاجتماعية أو قضايا الحكم التي ليس لها مردود اقتصادي واضح على المجموعات القوية (أو التي تكون عكس مصالحها). فتجربة حرية التعبير وسيادة القانون في هونغ كونغ تقدم مثلا آخر على التجارب التي لم تُعمَّم في أجزاء أخرى من الصين[60]. وينطبق الشيء نفسه على التجارب القائمة على الكشف عن الذمة المالية لموظفي الحكومة في غوانغزو Guangzhou بهدف محاربة الفساد، وأيضا تجربة حماية الحريات الدينية في المناطق التي يسكنها التبتيون في تشينغهاي Qinghai وسيشوان[61].

حتى التجارب التي تبدو ناجحة يمكن أن يُعاد توصيفها على أنها فاشلة وتوقف مع تغير قيادة الحكومة المركزية. فعلى سبيل المثال تجارب لي يوان تشاو حول تقييم أداء الموظفين الرسميين عن طريق زيادة الاعتماد على التصويت والامتحانات التنافسية لأغراض الترقية قد قُلِّل من أهميتها منذ تغير القيادة في العام 2012. وقد تكون هناك أسباب جيدة للتغيير، فالتركيز على التصويت غالبا ما يؤدي إلى سوء العلاقات بين المرشحين، وأولئك الذين يتصفون بالإخلاص والتواضع والذين لم «يبيعوا أنفسهم» بشكل جيد وأولئك الذين نجحوا في حل مشكلات بطريقة تطلبت تحدي مصالح راسخة يُعاقَبون من دون مسوغ منطقي، وأيضا كان غالبا يُساء استخدام العملية الخاصة بتحديد المعايير من قبل كبار رجال الأعمال من أجل زيادة احتمال تحقيق نتائج محددة

سلفا. ويتمثل الوضع حاليا في أنه لا يُركَّز على التصويت بقدر ما يُركَّز على المقابلات النوعية وتقييم نتائج العمل. كذلك قل الاعتماد على الامتحانات نتيجة للنظرة إليها باعتبارها تكافئ بشكل مبالغ فيه المرشحين الجيدين؛ وعلى الرغم من أن القدرة على الكتابة لاتزال لها قيمة كبيرة في عملية الترقية، فإن التركيز أصبح ينصب على القدرة على كتابة تقارير مفيدة تعالج مشكلات حقيقية. ومن ثم فإن الامتحانات أُوقفت بشكل كبير باعتبارها وسيلة لتقييم الأداء بعد اجتياز مرحلة التعيين الأولية. كذلك فإن التركيز على وضع معايير موحدة غالبا ما يتعارض مع ما يتناسب مع الوظيفة التي تتطلب تنوعا أكثر يتناسب مع ما يمكن اعتباره أداء جيدا؛ فعلى سبيل المثال يجب أن تكافئ المناطق الفقيرة في الصين الموظفين الذين يسهمون في التقليل من الفقر، في حين أن الاستدامة البيئية ربما لها وزن أكبر في المناطق الأكثر ثراء. يضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى محاربة الفساد تتطلب منح دور أكبر للجنة المركزية لتحري الانضباط في تقييم الفضيلة لدى الموظفين الذين يُنظر في ترقيتهم. وأخيرا وليس آخرا، فإن الحاجة إلى انتخابات معقدة وإجراء امتحانات في كل درجة من درجات الترقية من شأنهما أن يثقلا الميزانية العامة بشكل كبير[62]. وعلى رغم ذلك فإن حقيقة أن هذه التغيرات حدثت بعد تغير القيادة يجعل من الصعب تبديد المخاوف من أنها تكون مدفوعة بشكل جزئي باعتبارات سياسية أكثر منها علمية[63].

باختصار، فإن التجريب في السياسات التجديدية المعنية بمواجهة التحديات الجديدة يمثل أمرا مرغوبا فيه إذا ما كانت التجارب الناجحة تُكرَّر بشكل تلقائي وتُعمَّم على الأجزاء الأخرى من البلاد، ولكن السلطات العليا غالبا ما تفتقر إلى السلطة أو الحافز لخوض معركة سياسية من أجل التحديثات التي تهدد مصالح مجموعات قوية. فالعوائق السياسية قد تكون قوية بشكل خاص في حالة التجارب التي تبحث في سبل تقييم أداء الموظفين، لأن أولئك الذين جرت ترقيتهم بالطرق القديمة غالبا ما تكون لديهم مصالح (ربما سيكولوجية) ثابتة في الحفاظ على الوضع القائم. إذن ماذا يمكن عمله إزاء هذا الوضع؟ يمكن القول إن ضغط الجمهور قد يكون مفيدا في هذا الخصوص: فالبرامج الرائدة المتعددة في مجال إصلاحات الرعاية الصحية في الريف، التي نُفِّذت منذ الثمانينيات من القرن الماضي، جرى توسيعها لتكون برنامج إصلاح وطنيا فقط على ضوء ما أسفر عنه انتشار وباء سارس في العام

2003 من انتقادات جماهيرية[64]. كذلك هناك أسلوب للتعامل مع الحالات الخلافية بطريقة أكثر علمية، حيث يمكن للحكومة أن تُشكل هيئة استشارية من الخبراء في العلوم الاجتماعية لتقييم مزايا وعيوب التجارب الجارية في مناطق مختلفة من البلاد. وإذا ما اخْتِير الخبراء بطريقة عشوائية، ومن ذلك اختيارهم من بين الخبراء في أكبر عشرين جامعة في البلاد، فإنه سيُنظَر إلى هذه الهيئة الاستشارية على أنها لا مصلحة لها فيما تطرحه من توصيات تستند إلى اعتبارات أخلاقية ومعرفة اجتماعية علمية[65]. وبالطريقة نفسها فإنه إذا ما قُيِّمت التجارب التي تتسم بالحساسية السياسية باعتبارها ناجحة من قبل هيئة مكونة من خبراء مستقلين، فإن الإصلاحيين ذوي النيات الجيدة في الحكومة المركزية ستتوافر لديهم السلطة الأخلاقية لتشجيع هذه التجارب، ولن يحتاجوا في هذه الحالة إلى تحمل المسؤولية كاملة عن تشجيع ابتكارات تتعدى على المصالح الثابتة[66].

فيما يخص المستوى الثالث من الإصلاح السياسي في الصين – الجدارة السياسية في القمة - فإنه يكون مرغوبا فيه إذا ما جرى اختيار وترقية القادة على أساس قدراتهم المتفوقة بالإضافة إلى تمتعهم بالفضيلة. وتتمثل الفجوة الأكثر وضوحا في الهيمنة السياسية لـ«الأمراء الصغار»: فالعديد من القادة الصينيين، بما في ذلك الرئيس شي جين بينغ، هم من أحفاد شخصيات شيوعية بارزة ومؤثرة[67]. وفي نظام قائم على الجدارة تسوده المساواة في الفرص للوصول إلى القمة، فإنه يتوقع أن يكون هناك عدد أقل من القادة لهم صلات عائلية مع قادة سابقين[68]. كما تلزم الإشارة إلى أن هؤلاء «الأمراء» قد بدأوا في الظهور قبل إضفاء الصفة المؤسسية على نظام الامتحانات لتولي الوظائف العامة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وكانوا يُختَارون بصفة مبدئية بسبب مستواهم التعليمي المرتفع نسبيا، فضلا على نزعاتهم الإصلاحية، بما يعنيه ذلك من عدم الإبقاء على الوضع القائم؛ ومثل هذه الشروط من غير المحتمل أن يُعاد إنتاجها في المستقبل[69]. وبالإضافة إلى ذلك فإن نظام التجنب - ويُقصد بذلك آلية ضد المحاباة في التوظيف لها جذورها في الصين الإمبراطورية والتي منعت الموظفين الذين تربطهم صلات عائلية أو أي صلات أخرى من العمل في المكتب نفسه - قد عُمِّم على جميع الموظفين العموميين في العام 1991[70]، ومن ثم انخفض عدد الأمثلة الصارخة على المحاباة في التوظيف[71].

يمكن القول إن التحدي الأكثر خطورة لنظام الجدارة السياسية في الصين اليوم يتمثل في أن الكوادر غالبا ما يُرقَّون على أساس الولاء للقادة السياسيين(72)، على الرغم من أنه من المفترض أن الرؤساء يتوقع منهم بشكل متزايد أن يولوا اهتماما أكبر للجدارة السياسية أكثر من مجرد مكافأة الأصدقاء الشخصيين(73). ويقودنا هذا إلى السؤال المعياري عن المقصود بالجدارة السياسية. في هذا الخصوص أشير إلى أنني اعتمدت، في الفصل الثاني، على التاريخ، والفلسفة، والبحث الاجتماعي العلمي لتقديم مقترحات مرغوب فيها أخلاقيا وواقعية سياسيا عن الصفات المهم توافرها أكثر في القادة في سياق دولة واسعة ومسالمة نسبيا وذات نظام جدارة متطور كالصين. وقد أشرت على وجه الخصوص إلى القدرات الذهنية، والمهارات الاجتماعية، والفضائل المطلوب توافرها في القادة السياسيين، واقترحتُ آليات يمكن تطبيقها لزيادة إمكانية اختيار وترقية القادة الذين يتمتعون بهذه الصفات. ثم استخدمت هذه النتائج معيارا لتقييم نظام الجدارة القائم حاليا في الصين، وتوصلت في نهاية المطاف إلى أنه يمكن للصين تحسين نظامها القائم على الجدارة بواسطة الامتحانات التي تختبر بشكل أكثر فعالية القدرات الذهنية وثيقة الصلة بالسياسة، واختيار وترقية مزيد من النساء في المناصب القيادية لزيادة إمكانية توافر المهارات الاجتماعية المطلوبة لعملية صنع سياسة فعالة، وكذلك من خلال تطبيق طريقة أكثر منهجية لنظام مراجعة الأقران (بعكس عملية ترك الرؤساء ليقرروا) لترقية المسؤولين السياسيين الذين تحركهم الرغبة في خدمة الجمهور.

لكن حتى نظام الجدارة السياسي المصمم تصميما جيدا قد يُقوَّض في الممارسة العملية، وفي هذا الخصوص ناقشت في الفصل الثالث ثلاث مشاكل رئيسة تتصل بنظام الجدارة السياسية، مقدما حلولا ممكنة لها مع الأخذ في الاعتبار السياق الصيني المعاصر. فمشكلة الفساد يمكن علاجها بواسطة آليات من قبيل تخصيص مؤسسات مستقلة للرقابة، والرواتب الأعلى، والتعليم المُعدل بطريقة تركز على البعد الأخلاقي. أما فيما يخص مشكلة تحجر هياكل النظام فإنه يمكن معالجتها من خلال اتباع خطاب سياسي متواضع، وفتح أبواب الحزب السياسي الحاكم للمجموعات الاجتماعية المختلفة، ومزيد من حرية التعبير، والسماح بإمكانية وجود أنواع مختلفة من القادة السياسيين يُختَارون استنادا إلى أفكار جديدة عن الجدارة السياسية. وأخيرا، فإنه يمكن معالجة مشكلة الشرعية عن طريق الإصلاحات الديموقراطية، بما في ذلك بعض صور الموافقة الصريحة

من جانب الجمهور. وفي الفصل الرابع ذهبت إلى أن نظام الجدارة الديموقراطية الرأسي (الجدارة السياسية في القمة، والديموقراطية في القاع) هو أفضل الطرق للتوفيق بين الجدارة السياسية والديموقراطية الانتخابية في بلد ضخم، كما أوضحت أن القادة في الصين ربما يحتاجون إلى طرح النموذج الرأسي للجدارة الديموقراطية في استفتاء في وقت ما في المستقبل من أجل دعم الشرعية الديموقراطية للنظام السياسي. وباختصار، هناك فجوة كبيرة بين الواقع والنموذج المثالي للنظام السياسي في الصين، ولكنه من الممكن (والمرغوب فيه) تقليل هذه الفجوة بشكل كبير من دون أن تكون هناك حاجة إلى اتباع الديموقراطية الانتخابية في القمة.

(3) فيما وراء الصين

منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي نفذت الصين نموذجا للإصلاح السياسي هو في الوقت نفسه واقع ومثل أعلى يمكن أن يُستخدَم نموذجا للحكم على مزيد من التحسينات في المستقبل. ولكن هل يمكن تصدير هذا النموذج إلى أماكن أخرى؟ في حقيقة الأمر يتمثل القيد الرئيس على ذلك في أن النموذج في حد ذاته هو منتج هجين من خبرة تاريخية فريدة تخص الصين. فممارسة انتخابات القرية لها جذورها الأولى في فترات الحكم الذاتي للقرى، في حين أن الديموقراطية الانتخابية اختُرِعت في الغرب واستُعيرت منه. وفيما يخص أسلوب التجارب على المستوى المحلي فقد سبق الأخذ به في عهد الصين الإمبراطورية، ووُضع في شكل منظم باعتباره سياسة يمكن العمل بها من قبل الحزب الشيوعي الصيني في الفترة من الثلاثينيات حتى الخمسينيات من القرن الماضي. أما فيما يتعلق بفكرة وممارسة الجدارة السياسة فإنها بدورها محورية في الثقافة السياسية الصينية، وأثبتت الصين أنها أرض خصبة لإعادة إنتاجها في عصر الإصلاح. وبشكل واضح فإن النموذج بأكمله – الديموقراطية في القاع، والتجريب في المنتصف، والجدارة في القمة - لا يمكن تبنيه بسهولة من قبل دول ذات تاريخ وثقافة مختلفين. يضاف إلى ذلك أنه نموذج يصلح فقط للعمل في دولة كبيرة تتسم بالتنوع، ملتزمة بالشكل السلمي للتحديث الاجتماعي والثقافي، وتتمتع بتوجيه من قادة يُختَارون وفقا لمعايير الجدارة. كما أنه يلزم تطبيق النظام بأكمله بواسطة منظمة حاكمة تشبه الحزب الشيوعي الصيني. والواقع أنه فيما عدا فيتنام، لا توجد دولة أخرى تقترب من المتطلبات اللازمة لنجاح عملية إقامة «نموذج الصين».

ولكن يمكن تبني المستويات المختلفة في النموذج بشكل انتقائي. فممارسة الانتخابات الحرة والعادلة على المستوى المحلي جرى تبنيها بشكل واسع في العالم، وحتى البلاد التي ليست لديها خطة لاتباع الديموقراطية الانتخابية في أعلى مستويات الحكم يمكنها، بل يجب عليها، أن تبحث إمكانية تبني الديموقراطية على المستويات المحلية تماما كما فعلت الصين. أما فيما يخص ممارسة التجريب في المستوى المتوسط بين المحلي والأعلى من الحكومة فإنه يصعب تطبيقه في سياق ديموقراطي؛ لأن التجارب يمكن أن تستمر عقودا حتى تؤتي ثمارها، في حين أن السياسيين المنتخبين، القلقين بشأن الانتخابات التالية، يفضلون آفاقا زمنية أقصر للنتائج، كذلك فإنه قد لا يكون باستطاعة الحزب ذاته أن يسيطر على المستويات المختلفة للحكم، وقد لا يكون باستطاعة القيادة في القمة أن تطلق مشروعات رائدة في جميع أرجاء البلاد، بصفة خاصة فيما يتعلق بالتجارب حول الإصلاح السياسي[74]. وحتى مع وجود الحزب المسيطر على السلطة في مستويات الحكم المختلفة فإن التجريب في المستوى الأوسط من غير المرجح أن يكون ممكنا في النظام الفدرالي الجامد الذي يتضمن تقسيما صارما للسلطات بين المستويات المختلفة للحكم؛ لأن تجريبا كهذا يفترض أن السلطة المركزية لديها السلطة لتعميم التجارب الناجحة على الأجزاء الأخرى من البلاد. كذلك فإن التجريب في المستوى الأوسط يفترض وجود دولة واسعة (ومن ثم فإنه لا يمكن أن يعمل في سنغافورة على سبيل المثال)[75]. وهنا أيضا ربما تكون فيتنام هي الدولة الوحيدة التي تقترب من توافر هذه المتطلبات[76].

الجدارة السياسية في القمة هي الأساس الذي يقوم عليه «نموذج الصين»، لكنها أيضا الأكثر صعوبة في التصدير، فالمواطنون في الديموقراطيات الانتخابية يؤمنون بقاعدة «شخص واحد، صوت واحد» لاختيار القادة في القمة، ومن ثم يصعب تصور أن يُنتخَب قائد على أساس برنامج يهدف إلى إضفاء مفهوم الجدارة على النظم السياسية الديموقراطية، بما يتضمنه ذلك من تقليص حقوق الأفراد المتساوية في التصويت. كذلك تُعتبر فكرة إلزام موظفي الخدمة المدنية باجتياز امتحانات حتى يُعيَّنوا مثيرة للجدل بشكل كبير في بلدان مثل الولايات المتحدة، من دون الحديث عن الفكرة القائلة بضرورة اجتياز القادة السياسيين أنفسهم امتحانات[77]. وعلى رغم ذلك فإنه لا يمكننا استبعاد سيناريوهات، سواء كانت متشائمة (مثل حرب نووية، أو احتباس حراري، أو هجمات إرهابية قوية) أو متفائلة (مثل ميكنة العمل الأساسي مما يُعطي فرصا أكبر للعمل

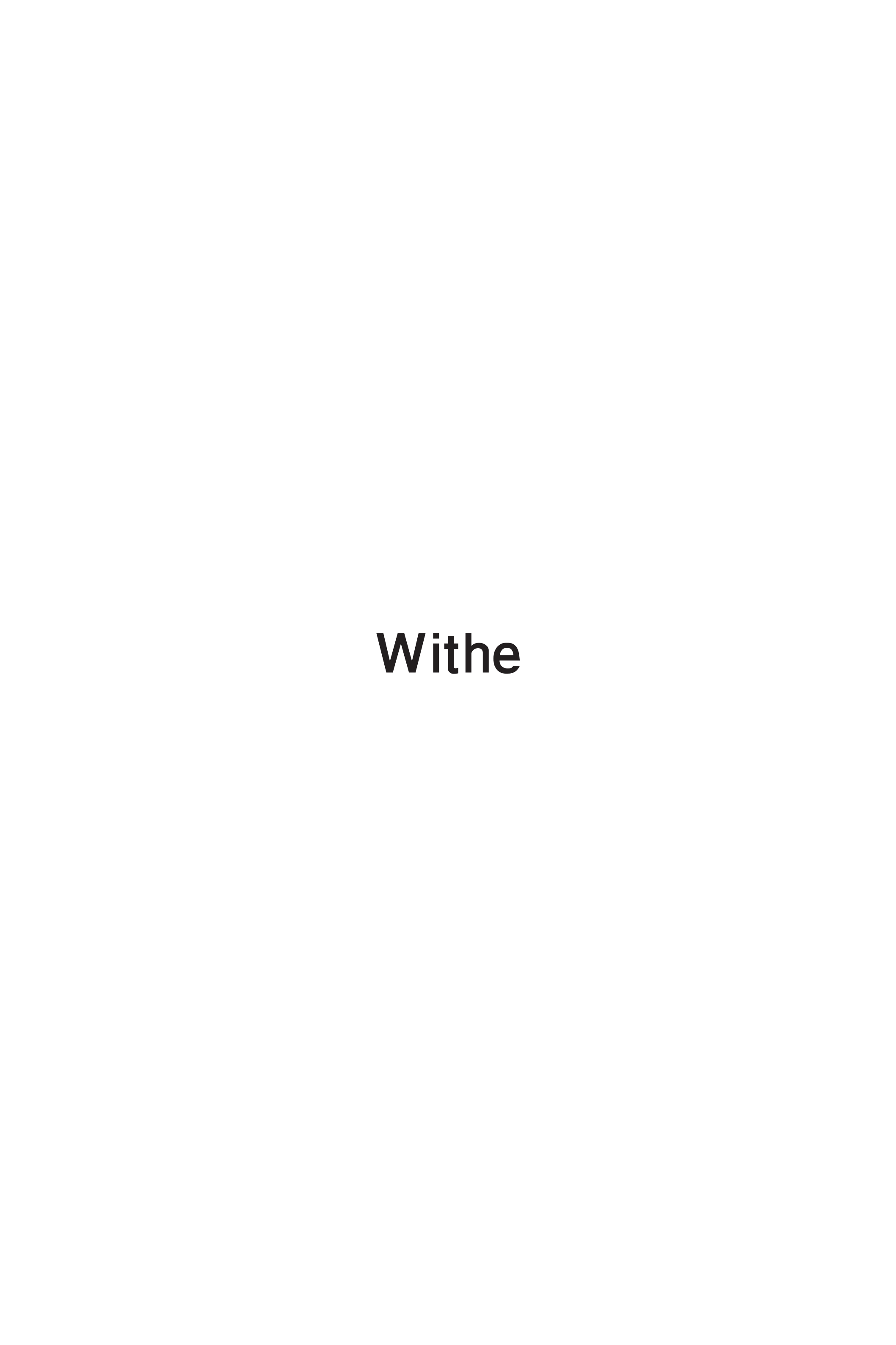
الإبداعي، واكتشاف مصادر جديدة للطاقة المتجددة) التي يمكنها أن تغير بشكل جذري النظرة السياسية بعد مرور عدة عقود، أما في الوقت الحالي فإن النظم الدستورية الديموقراطية تبدو مستقرة. وعلى رغم ذلك يمكن للصفات الإيجابية المتوافرة في القادة السياسيين في النظم القائمة على الجدارة أن تكون مصدر إلهام لتفضيلات الناخبين في النظم الديموقراطية (على سبيل المثال يمكن أن يسعى الناخبون إلى انتخاب قادة سياسيين تتوافر فيهم صفات قادة نظم الجدارة)، كما أن القادة المنتخبين يمكنهم أن يسعوا إلى تشكيل أنفسهم وتنفيذ سياسات استنادا إلى تلك التي تعمل في نظم الجدارة. وربما يكون الأمل الأكبر لدى المدافعين عن الجدارة السياسية يتمثل في أن كثيرا من الدول لايزال عليها أن تقوي الديموقراطية الانتخابية في القمة، والصين يمكن أن تساعد الدول التي تسعى إلى إقامة نظام قائم على الجدارة[78]. وبالطريقة نفسها التي تنشر بها الولايات المتحدة الديموقراطية في الخارج من خلال مؤسسات تمولها الحكومة، من قبيل المؤسسة الوطنية للديموقراطية(*) National Endowment for Democracy، فكذلك يمكن للحكومة الصينية أن تمول مؤسسة – دعنا نسمها المؤسسة الوطنية للجدارة National Endowment for Meritocracy - تموِّل تجارب في الجدارة السياسية مصممة لتحسين الحكم في دول أخرى. وفيما يتصل بسياستها الخارجية فإنه على الصين أن تسعى بوضوح إلى إقامة علاقات خاصة مع النظم القائمة على الجدارة السياسية في الخارج، إذا ما كان عليها أن ترد على انتقادات تذهب إلى أن سياستها الخارجية لها دوافع تجارية بحتة.

في النهاية، فإن الجدارة السياسية ستعمل كشكل من أشكال «القوة الناعمة» فقط إذا ما أرست الصين نموذجا جيدا للآخرين: بمعنى أن عليها أن تمارس الجدارة السياسية في الداخل. ومع نجاح الصين في سد الفجوة بين الواقع والنموذج المثالي لنظام الجدارة السياسية، ستصبح الطبيعة الحقيقية للنظام واضحة لمن هم في الخارج. وفي المقابل عندما تتصدر معاملة الصين القاسية للمنتقدين ومجموعات الأقليات في الداخل العناوين الرئيسة في الإعلام الغربي، فمن الصعب على المدافعين عن الجدارة السياسية مواجهة الانتقادات الخارجية القائلة إن الإكراه يكمن في جوهر نظامها السياسي. وكما يقول بان وي Pan Wei فإنه يجب على الدولة الصينية أن تصبح أقل قمعا وأكثر

(*) مؤسسة أمريكية غير هادفة للربح تأسست في العام 1983 بهدف محدد هو تعزيز الديموقراطية في الخارج، وتُموَّل في المقام الأول من خلال تخصيص سنوي من الكونغرس الأمريكي في شكل منحة. [المترجم].

تسامحا[79]. وأخيرا وليس آخرا، يحتاج الحزب الشيوعي الصيني أيضا إلى أن يغير من اسمه حتى ينسجم، بشكل أفضل، مع الحقيقة المؤسسية للمنظمة، ومع ما يتطلع إلى أن يكونه. فالواقع أن الحزب الشيوعي الصيني ليس شيوعيا كما أنه ليس حزبا، فقليل من الصينيين، بما في ذلك أعضاء الحزب أنفسهم، يعتقدون أنه يقود المسيرة للوصول إلى الشيوعية الأعلى[80]. كما أن الجدارة لم تكن محل تقدير من قبل كل من ماركس وماو، في حين كانت فكرة لينين عن حزب الطليعة مختلفة[81]. وبالنظر إلى أن أعضاء الحزب بلغوا 86 مليون شخص، بمن في ذلك الرأسماليون حاملو بطاقة العضوية، فإن الحزب الشيوعي الصيني ليس حزبا بين أحزاب أخرى، بل هو على الأرجح منظمة جماعية تتألف من أعضاء اخْتِيروا استنادا إلى معيار الجدارة من مجموعات وطبقات مختلفة وتسعى إلى تمثيل البلد بأكمله[82]. وفي هذا السياق، ربما يكون الاسم الأكثر دقة هو «اتحاد الجدارة الصيني» Chinese Meritocratic Union (Zhongguo xianneng lianmeng). وأخذا في الاعتبار أهمية مصطلح الديموقراطية (minzhu) في الخطاب السياسي الصيني وبين المثقفين الصينيين المستقلين، وكذلك حقيقة أن النظام السياسي ككل له خصائص ديموقراطية[83]، ربما قد يكون الاسم الأكثر دقة سياسيا هو «اتحاد أصحاب الجدارة الديموقراطيين» Union of Democratic Meritocrats (Minzhu xianneng lianmeng). والتغيير في الخطاب العام يمكنه أيضا أن يساعد في سد الفجوة بين الواقع والنموذج المثالي بالنسبة إلى الجدارة السياسية؛ لأن الحكومة تصبح مضطرة بشكل أكبر إلى التحرك بعض الشيء في اتجاه تحقيق التطلعات المعلن عنها[84]. وباختصار، يتمثل التحدي أمام الحكومة الصينية ليس فقط في تحقيق الأقوال المتعلقة بالجدارة بالأفعال؛ ولكن أيضا في أن تهتم بما تقول[85].

الهوامش



Withe

المقدمة

(1) شاهد الفيديو على الرابط التالي:

http://world.time.com/2013/10/17/whats-the-secret-to-chains-incredia-bile-sucess.

(2) Daniel Bell, "On Meritocracy and Equality", National Affairs 29, (Fall 1972): 66-67.

كان بيل (لا توجد صلة قرابة) من بين قلة من المفكرين الأمريكيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذين دافعوا عن فكرة الجدارة السياسية. كما طرح كذلك مقترحا لتأسيس «مجلس مستشارين House of Councelors» يتكون من مجموعة من قادة سياسيين ذوي خبرة، وليست لهم مصالح خاصة، ومستعدين للعمل للمصلحة العامة. انظر في هذا الخصوص:

Bell, "The Old War: After Ideology, Corruption", New Republic, 23 and 30 Aug. 1993.

كان بيل يتمتع بموهبة خاصة في أن يتماشى مع عصره، بيد أنه في هذه الحالة كان متأخرا عن العصر ومتقدما عليه في آن واحد.

(3) يمكن القول إن المثل الأعلى للجدارة قد تعرض للتشويه بسبب انتهاكاته. ولكن مُثلا أخرى من قبيل الحكم بالتوافق الشعبي قد انتُهِكت من دون أن يُشوَّه المثل الأعلى في حد ذاته. وكما يشرح جوزيف إف. كيت Joseph F. Kett (في إشارته إلى السياق الأمريكي): «يتشكك أغلب الأمريكيين في أن صوتهم له تأثير حقيقي، كما أنهم يتشككون في أن المصالح الخارجية القوية هي التي تشكل السياسة أكثر مما يفعل الناخبون، لكن أغلبهم تقريبا يدافع عن الحكم عن طريق الرضا. غير أن الوضع اليوم مختلف، فكل من الجدارة والرضا، اللذين هما مُثلا للآباء المؤسسين، يثير ردود فعل مختلفة. فدليل انتكاسات الرضا الشعبي بالكاد تؤثر في المثل الأعلى، في حين أن مشهد الصعوبات التي يواجهها تطبيق الجدارة يؤدي إلى سخرية من المثل الأعلى». يلزم أن يكون الشخص أكثر تشككا في المثل الأعلى المتصل بالجدارة إذا كان تطبيقه يقود دائما (أو عادة) إلى نتائج سلبية، غير أن كيت يذهب عكس ذلك: «على مدار تاريخنا، فإن إثارة الجدارة استُخدِمت من قبل المجموعات المستبعدة في مطالبها بحقوق متساوية». انظر:

Kett, Merit: The History of a Founding Ideal from the American Revolution of the 21st Century (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 2013), pp. 261262-.

(4) انظر على سبيل المثال:

Nicolas Berggruen and Nathan Gardels, Intelligent Governance for the 21st Century: A Middle Way between West and East (Cambridge: Polity Press, 2012).

(5) انظر:

Stephen Macedo, "Meritocratic Democracy: Learning from the American Constitution," and Philip Pettit, "Meritocratic Representation," both in The East Asian Challenge for Democracy: Political Meritocracy in Comparative Perspective, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li (New York:

Cambridge University Press, 2013).

تشير المناقشات حول المراجعة القضائية والمحكمة العليا في الولايات المتحدة إلى أن الحدود ليست دائما واضحة بين ما يمكن اعتباره «سياسيا» وما يمكن وصفه بـ«قضائي»، ولكن من ناحية المبدأ فإنه ليس من المفترض في القضاة أن يمارسوا سلطة سياسية.

(6) من المؤكد أن التمييز النظري بين السياسيين المنتخبين الذين يتخذون القرار وموظفي الخدمة المدنية عادة ما يُنتهَك في الممارسة العملية، كما يذكرنا بذلك العرض التلفزيوني الساخر «نعم، سيادة الوزير» Yes, Minister.

(7) في العام 1958 صاغ عالم الاجتماع الإنجليزي، مايكل يونغ Michael Young، مصطلح الجدارة meritocracy في معرض هجاء سياسي كان يهدف منه إلى التشكيك في هذا المثل الأعلى، بيد أنه وقع في الخلط بين الجدارة السياسية وتلك الاقتصادية. انظر:

Young, The Rise of Meritocracy (London: Thomas and Hudson, 1958).

المصطلح الصيني للجدارة السياسية - 贤能政治 (xianneng zhengzhi) - يشير بشكل أوضح إلى فكرة أن النظام السياسي يجب أن يهدف إلى اختيار القادة ذوي القدرة المتفوقة والفضيلة أكثر من إشارته إلى مبدأ اقتصادي حاكم لتوزيع الثروة في المجتمع.

(8) Karl Marx, The Critique of the Gotha Program (1875, part 1).
http://www.marxists.org/archive/marx/works/1875/gotha/cho 1.htm

(9) John Rawls, A Theory of Justice (Oxford: Clarendon Press, 1972), p. 100.

(10) مقتبس من:

Jordan Weissmann, “Ben Bernanke to Princeton Grads: The World Isn’t Fair (and You All Got Lucky),” The Atlantic, 3 June 2013.

(11) كذلك، لا أقصد تسويغ أي وجهة نظر تتصل بـ«الجدارة» في التعليم إلا إذا كانت مسألة كيفية توزيع الأماكن في النظام التعليمي ترتبط بمسألة كيفية إقامة شكل من الجدارة السياسية مرغوب فيه أخلاقياً، وواقعي سياسياً.

(12) ماذا لو انهار نظام الحزب الواحد في الصين وحلت محله ديموقراطية انتخابية على «الأسلوب الغربي»، كما حدث في الاتحاد السوفييتي؟ في مثل هذه الحالة (غير المحتملة) سيظل النظام الديموقراطي على الأرجح متأثرا بالجوانب الرئيسة للثقافة السياسية الصينية (تماما كما هو الحال عندما استعاد فلاديمير بوتين Vladimir Putin جوانب رئيسة من الثقافة السياسية الروسية)، خاصة التزامها بالجدارة السياسية، ومن ثم فإن ما أطرحه في هذا الكتاب لمصلحة الجدارة السياسية ربما قد يظل (على الأقل جزئيا) ذا صلة.

(13) من الناحية الرسمية تُعد الصين دولة متعددة الأحزاب تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ولكن الأحزاب السياسية الثمانية المسجلة والصغيرة لا يحق لها التنافس على السلطة السياسية مع الحزب الشيوعي.

(14) لم أرد على أي من تلك الانتقادات (فيما عدا واحد غير عادل بشكل واضح كان في شكل مقال تضمن معلومات خاطئة عن زوجتي)، حيث أدركت أن أي رد يجب أن يكون مفصلا حتى يكون مقنعا. وقد واجهت المشكلة نفسها عندما كنت أعرض أجزاء من هذا الكتاب في ندوات ومحاضرات في جامعات حول العالم: إذا ما عرضتُ، فلنقل، الفصل الثاني، فإن الأسئلة والتعليقات ستتحول بشكل محتوم إلى نقاط أتعامل معها في الفصلين الثالث والرابع؛ وإذا عرضت الفصل الرابع فسيريد الناس الحديث عن قضايا أتناولها في الفصلين الأول والثالث، وهلم جرا. ولذلك (وأعتذر إذا ما كان ذلك يبدو أنه ضرب من الغرور) يتعين عليَّ أن أكتب كتابا كاملا للرد على الانتقادات.

(15) هناك سبب آخر يتمثل في أنني أقدر دور النشر الجامعية في الجامعات الأنجلو-أمريكية البارزة: فالإجراءات التي تتبعها في النشر تعبر عن التزام بالحرية الأكاديمية والجدارة الأكاديمية؛ في حين لا يمكن دائما قول الشيء نفسه عن الناشرين في دول أخرى.

(16) فيما يتعلق بالدول الديموقراطية، فإن ما يدور في خلدي هو إصلاحات من النوع الذي تضمنه كتاب «الحوكمة الذكية في القرن الحادي والعشرين» Intelligent Governance for the 21st Century، لكل من بيرغرين Berggruen وغاردلز Gardels، والتي يلزم بناؤها على أسس ديموقراطية. وأود الإشارة إلى أن هدفي لا يتمثل في تقويض الإيمان بالديموقراطية الانتخابية في بلاد طبقت هذه النظم، حيث البدائل العملية تتمثل في الديكتاتورية العسكرية أو الشعبوية التسلطية. كذلك فإن الجدارة السياسية (على عكس الديموقراطية الانتخابية) لا يمكن إقامتها بين ليلة وضحاها؛ بل تحتاج إلى عقود من العمل. وفي حالة الصين فإن البديل العملي للديموقراطية الانتخابية (في المستقبل المنظور) هو الجدارة السياسية لأن ثقافتها السياسية المهيمنة تتجاوب معها، وكانت الحكومة منخرطة على مدار العقود الثلاثة الماضية أو ما يناهز ذلك في (إعادة) تأسيس شكل (غير كامل) من الجدارة السياسية، يمكن تحسينه على أساس النموذج الحالي (انظر الأفكار الختامية).

(17) لنكن أكثر تحديداً: توجد مجموعة كبيرة من وجهات النظر في الصين، ويأتي كتابي في منتصف الطيف الأيديولوجي: ومن المرجح أن يعترض اليساريون (المدافعون عن الاشتراكية والديموقراطية على النموذج الصيني) على اقتراح استفتاء ومزيد من حرية التعبير السياسية. واليمينيون (المؤيدون للرأسمالية والديموقراطية الليبرالية) من المرجح أن يعترضوا على النقد القوي للديموقراطية الانتخابية في القمة.

الفصل الأول

(1) حتى نكون أكثر دقة، فإن هناك أيضا اتفاقا واسعا على قيمة الحقوق الأساسية للإنسان وتجريم العبودية، والإبادة الجماعية، والقتل، والتعذيب، والاحتجاز القسري فترة طويلة، والتمييز العنصري المنهجي، وكذلك الاتفاق على أن كل المواطنين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون في الجرائم الجنائية. غير أن مثل هذه القيم مقر بها في الصين المعاصرة على مستوى المبدأ (وعلى النقيض من ذلك، فإنه في عصور الصين الإمبراطورية كان يُمنَح إعفاء خاص لمجموعة من النخبة، مثل الناجحين في الاختبارات، بموجب مقامهم الاجتماعي؛ ولا أعرف أيا من المفكرين الصينيين المعاصرين، بما في ذلك الكونفوشيون، يسعى إلى إحياء هذا الشكل من أشكال عدم المساواة). في هذا الكتاب لا أسعى إلى التشكيك في قيمة الحقوق الأساسية للإنسان أو المساواة أمام القانون في الجرائم الجنائية (على العكس من ذلك تماما: أنا أقر بكل صدق بهذه القيم)، ولكن اهتمامي هنا يتصف فقط بتقييم مدى استحسان اختيار القادة السياسيين عن طريق قاعدة «شخص واحد، صوت واحد».

(2) انظر على سبيل المثال:

John Keane, The Life and Death of Democracy (London: Simon and Schuster, 2009).

(3) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, new ed. (New Haven, Conn: Yale University Press, 2006).

(4) حتى قادة الحركات المؤيدة للديموقراطية منذ أواخر الثمانينيات، من قبيل فانغ لي تشي

Fang Lizhi، «عبَّروا عن فزعهم إزاء صيغة ديموقراطية تمنح حقوق تصويت متساوية للمزارعين».

Vivienne Shue, “China: Transition Postponed?” Problems of Communism 41, nos. 12- [Jan.-Apr. 1992]: 163.

(5) Yu Keping, Democracy Is a Good Thing (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2009), and http://chinausfoucus.com/political-social-development/the-case-for-orderly-democracy-in-china.

ولنقد معتدل، انظر:

Gao Minzheng, “Zhonggoushi minzhu ye shi ge hao dongxi - You ‘Minzhu Shi ge Hao dongxi’ yinfa de ji dian sikao” [Chinese-Style Democracy Is Also a Good Thing - A few Thoughts Sparked by “Democracy Is a Good Thing”], Tansuo yu zhengming 11 (2013): 410-.

(6) Yu Chongsheng, “Cha’e xuanju: Zhongguoshi minzhu de yingran zhi lu” [Multi-Candidate Elections: A Necessary Way for Chinese-Style Democracy], Tansuo yu zhengming 5, no. 271 (2012): 56–59.

(7) Ma Ling, “Daiyizhi dui minzhu de fenjie: Minzhu xuanju, minzhu juece he minzhu jiandu” [An Analysis of Representative Democracy: Democratic Elections, Democratic Decision Making, and Democratic Supervision], Zhanlue yu guanli 5, no. 6 (2012): 27–38.

(8) هنا أيضا نشير إلى أنه ليس كل المثقفين الصينيين يتبنون هذا الرأي: فكما سنرى فإن المثقفين المتأثرين بالكونفوشية يسعون إلى الدفاع عن وجود ضوابط قوية تستند إلى الجدارة على الديموقراطية الانتخابية. وللاطلاع على عرض شامل للمناقشات الأكاديمية عن الديموقراطية في الصين، انظر:

Émilie Frenkiel, Parler politique en Chine: Les intellectuels chinois pour ou contre la démocratie [Talking about Politics in China: Chinese Intellectuals for or against Democracy] (Paris: Presses Universitaires de France, 2014).

(9) أنا لا أقصد الإشارة إلى أن مرور فترة تاريخية طويلة هو أمر كافٍ لتبرير ممارسة اجتماعية (انظر إلى العبودية على سبيل المثال). ولكن مرور فترة تاريخيةً طويلة عادة ما يُستعمَل حجة لمصلحة ممارسات اجتماعية لا تبدو، بعد التفكير، بشكل واضح سيئة أو جيدة (على النقيض من ذلك، فإنه من المعقول عدم إصدار أحكام على الأحداث الجدلية التي ليس لديها تاريخ طويل).

(10) أضيف «من المفضل» لأن، على الأقل في حالة رؤساء الجامعة، فإن الخبرة لا يجب أن تكون دائما في التخصص ذاته: على سبيل المثال، عُيِّنت جانيت نابوليتانو Janet Napolitano رئيسة لجامعة كاليفورنيا University of California في يوليو 2013 (على الأقل جزئيا) على أساس سجلها في إدارة منظمات باعتبارها حاكم أريزونا ووزيرة للأمن الداخلي.

(11) وبشكل مشابه هناك قليل من الناس من غير الخبراء في قانون حقوق الإنسان يعلمون أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights يحدد أن «إرادة الناس يجب أن تكون أساس سلطة الحكم؛ هذه الإرادة يُعبَّر عنها في انتخابات

دورية وصادقة تكون بموجب الاقتراع الكوني والمساواة في التصويت، وأن تجري عن طريق التصويت السري أو إجراءات معادلة في التصويت» (البند 21 (3)).

(12) في حقيقة الأمر، قد تقوض المعرفة بالنقاشات في العلوم السياسية الإيمان بالديموقراطية. غالبا، من يوجه أقسى الانتقادات للديموقراطية الانتخابية، كمثال سياسي في الصين، هم المثقفون الصينيون الحاصلون على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعات الأمريكية البارزة.

Ren Jiantao, "Jiazhi yinni yu zhishi niuqu: Liu mei zhengzhixue boshi dui minzhu de juchi" [Hidden Values and Distortion of Knowledge: The Rejection of Democracy by Chinese Scholars Who Have Received Ph.D.s in Political Science in the United States], Zhanlue yu guanli 1 [2012].

يُشار إلى أن كاتب المقال نقد بشدة هؤلاء العلماء الذين يفترض أنهم يبالغون في عرض نقاط ضعف الديموقراطية الانتخابية في الولايات المتحدة ونقاط قوة النموذج الصيني للديموقراطية في الصين.

(13) للحصول على عرض عن التاريخ الطويل للتوسع في حق الانتخاب في الولايات المتحدة، انظر:

Alexander Keyssar, The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States (New York: Basic Books, 2009).

(14) للحصول على عرض عن تاريخ الطريقة التي أزاح بها الحاكم الشعبي، وفي الوقت نفسه يستعير من، طبيعة الوحي لدى الإله في اليهودية-المسيحية (ومن ثم المساعدة على شرح لماذا يكون العديد من المواطنين مستعدين للتضحية في سبيل الدولة)، انظر:

Paul W. Kahn, Putting Liberalism in Its Place (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005).

(15) من حيث المبدأ يمكن للمساواة السياسية أن تأخذ أشكالا أخرى؛ على سبيل المثال، كل شخص يمكن أن يكون له حق متساوٍ في دخول الامتحان الذي يمهد الطريق للوصول إلى السلطة السياسية.

(16) كما أوضح أليكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville: «إن الاضطراب غير المنقطع الذي أحدثه الحكم الديموقراطي في العالم يؤثر في الخطاب الاجتماعي ككل.... وليس لدي أدنى شك في أن المؤسسات الديموقراطية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دستور البلاد، هي السبب (ليس السبب المباشر كما يُشار إليه غالبا، ولكنه السبب غير المباشر) وراء النشاط التجاري الهائل للسكان».

(http://www.marxists.org/referecne/archive/de-tocqueville/democracy-america/ch14.htm).

غير أن الحجة القائلة إنه فقط الطاقة الناجمة عن النموذج السياسي الديموقراطي هي التي يمكن أن تتحول إلى أنشطة اجتماعية واقتصادية هي ليست حجة مباشرة. فالطاقة الاجتماعية يصعب قياسها، وحتى الملاحظ غير المدقق للصين المعاصرة لا يمكنه أن يعجز عن رؤية الحركة التي لا تتوقف والاهتياج الاجتماعي اللذين ربما كانا من خصائص الولايات المتحدة في عصر توكفيل. وإذا كان معدل النمو الاقتصادي هو المقياس الرئيس للنشاط الاقتصادي، فإن كلا من سنغافورة والصين قد تفوقتا في الأداء على الدول الديموقراطية على مدار العقود الثلاثة الماضية. وهناك مقولة كثيرا ما نسمعها تتمثل في أن الصين سوف تحتاج إلى الديموقراطية للسماح بمزيد من الابتكارات والإبداع الذي هو

الأساس في النمو الاقتصادي على مستويات أعلى من التنمية، غير أن مؤشرات الابتكار من قبيل عدد براءات الاختراع الصينية التي سُجِّلت في الخارج هي في تزايد كبير منذ العام 2003.

"Chinese patents: Ever More Inventive," The Economist, 24 May 2014; See also "The China Wave: Chinese Management Ideas Are Beginning to Get the Attention They Deserve," The Economist, 13 Sept. 2014.

(17) إن هذا الشعور لن يكون قويا في بلد لا تجري فيه انتخابات لاختيار القادة في القمة، بل يؤيد الشعب بشكل عام النظام السياسي القائم على الجدارة (كما هو الحال في الصين؛ انظر الفصل 3، القسم 3)، لكن الشعب يصبح متمسكا بدرجة أكبر بالديموقراطية الانتخابية عندما يؤخذ بها لأن أولئك الذين «تُخفَّض منزلتهم» في أي محاولة لتعديل أو إلغاء النظام سيُنظر إليهم باعتبارهم «خاسرين» وسيعارضون التغيير. ومن جانب آخر، الأقليات القوية (كما هو الحال في تايلند) وربما كذلك الأغلبيات (مصر) ربما تفضل الانقلابات العسكرية إذا ما فشلت الديموقراطية في تحقيق ما وعدت به من إنجازات.

(18) أعترف بأنني، من وجهة نظري الشخصية، لا أجد أيا من هذه الأسباب مقنعا من الناحية السيكولوجية: لم أصوِّت لاختيار القادة السياسيين منذ أن تركت كندا قبل ثلاثة عقود تقريبا، ولم أفتقد شيئا أو أشعر بأن كرامتي الإنسانية قُوضت نتيجة لذلك. وفيما يتعلق بأولئك الذين يهتمون بالتأثير السياسي، فربما يكون التأثير من خلال وسائل كممارسة مهنة التعليم أو الكتابة تعويضا نفسيا كافيا لعدم ممارسة الحق في التصويت.

(19) هذه الحجج لا تُطرَح فقط في إطار التقاليد الليبرالية أو اللاهوتية: فيذهب جوزيف تشان Joseph Chan إلى أنه من وجهة نظر «كونفوشية ناشدة للكمال» تُعبر الانتخابات عن مثل الالتزام والثقة المتبادلة. انظر:

Chan, Confucian Perfectionism: A Political Philosophy for Modern Times (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2014), chs. 34-.

(20) Jason Brennan, "Political Liberty: Who Needs It?" Social Philosophy and Policy 29 (2012): 127-.

للاطلاع على انتقادات للحجج الرئيسة المؤيدة لحكم الأغلبية، انظر:

Mathias Risse, "Arguing for Majority Rule", Journal of Political Philosophy 12, no.1 (2004): 4164-.

(21) Richard Miller, "How Does Political Equality Matter? Mencius Meets Walt Whitman", paper presented at the "Philosophy and Public Policy" Colloquium, Wuhan University, 2223- Mar. 2014.

يذكر أن ميلر نفسه يدافع عن المساواة السياسية على الأساس غير المفيد بأن المواطنين الذين يحرمون المساواة السياسية سيشعرون بأنهم أُهينوا، ولكن مثل هذه الآراء تدين بكثير إلى الخبرة التاريخية الأمريكية التي حرمت الأمريكيين الأفريقيين من الحق في التصويت. ومن غير الواضح لماذا توجد مشكلة إذا ما لم يشعر المواطنون بأنهم أهينوا إذا ما حُرموا من التصويت المتساوي، وإذا ما كانوا يشعرون بأنهم يحصلون على ما يكفي من فوائد من نظام غير ديموقراطي. هل يلزم علينا أن نقول إن الشعب الصيني يُعاني شكلا جماعيا من الوعي الزائف إذا كانوا جميعا مؤيدين للنظام السياسي القائم على الجدارة - انظر الفصل الثالث، القسم الثالث - وهم يعلمون تماما بالبدائل؟

(22) Doh Chull Shin, Confucianism and Democratization in East Asia (Cam-

bridge: Cambridge University Press, 2011), p. 322.

انظر كذلك المناقشة في كتابي:

East Meets West: Human Rights and Democracy in East Asia (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000), ch. 3.

(23) لم تكن هذه نية تشيرشل الأصلية: لقد أدلى بهذا التصريح في مجلس العموم في العام 1947 بعد أن جرى التصويت بسحب الثقة منه (1945)، وكان لديه سبب للشعور بالمرارة إلى حد ما.

http://wais.stanford.edu/Democracy/Democracy/democracy_DemocracyAndChurchill(090503)html.

(24) Jason Brennan, The Ethics of Voting (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011), p. 76.

(25) Amartya Sen, Democracy as Freedom (New York: Anchor, 1999).

(26) Thomas Christiano, "An Instrumental Argument for a Human Right to Democracy," Philosophy and Public Affairs 39, no. 2 (2011): 163164-.

(27) معدل سوء التغذية بين الأطفال في الهند أكبر خمس مرات منه في الصين. انظر:

http://www.worldbank.org/en/news/feature/201313/05//helping-india-combat-persistently-high-rates-of-malnutrition.

(28) من وجهة نظر أخلاقية، يُعتبر الميل إلى الذهاب إلى الحرب أقل إثارة للجدل إذا ما كانت الحرب عادلة. وقد يذهب مدافع عن السياسة الخارجية الأمريكية إلى القول إن الصين تمتطي نظاما دوليا يترك الولايات المتحدة تمارس الأعمال القذرة (خوض غمار حروب عادلة). غير أن كلا من الليبراليين والكونفوشيين يتفقون على أن بعض الحروب التي خاضتها أمريكا، مثل غزو العراق في العام 2003، لم تكن عادلة. انظر المناقشة حول ذلك الموضوع في كتابي:

Beyond Liberal Democracy: Political Thinking for an East Asian Context (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), ch. 2.

(29) http://www.cartercenter.org/peace/democracy/des.html.

(30) Paul Collier, Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places (London: Vintage, 2010), pp. 28225 ,36-.

(31) بطبيعة الحال، السلطة والنفوذ لا يماثلان النجاح في تعزيز رفاهية الإنسان. فدول الشمال تتربع على المؤشرات العالمية لتعزيز رفاهية الإنسان، ولكنه لا مغزى من مقارنة الصين ببلاد غنية بالموارد ومتناغمة نسبيا ويقطنها بضعة ملايين. وعلى رغم ذلك فأنا أناقش تجربة سنغافورة، البلد الصغير، في هذا الكتاب لأن النظام السياسي القائم على الجدارة وفقا للنموذج السنغافوري كان له تأثير في الصين، ولا أقصد من ذلك أن أرفض فكرة أن الصين يمكنها كذلك أن تتعلم من جوانب الخبرة السياسية في دول الشمال الأوروبي.

(32) يلزم عليَّ أن أضيف سببا شخصيا: قد لا يكون من الواضح من الانتقادات للنظام السياسي الأمريكي التي ستلي ذلك، غير أنه لدي تعاطف خاص مع الولايات المتحدة (لقد ولد كل من والدي وابني هناك، كذلك فإن بعضا من أفضل أصدقائي هم أمريكيون). وبعبارة أخرى، أكتب عن الولايات المتحدة لأنني مهتم بها وآمل أن تتحسن.

(33) انظر مقدمتي لكتاب:

The East Asian Challenge for Democracy.

(34) أنا لا أركز على جميع العيوب الرئيسة: لسبب وُضع من قبل المنظرين السياسيين في الماضي ولكنه لايزال مناسبا في الوقت الحاضر وهوَ أن أعراف الديموقراطية (من قبيل الشفافية) تتعارض مع مطالب الأمن، انظر:

Rahul Sagar, “Presaging the Moderns: Demosthenes’ Critique of Popular Government,” Journal of Politics 71, no. 4 (Oct. 2009): 13941405-.

(35) Michael Mann, The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), esp. chs. 1, 3, and 17.

(36) Josiah Ober, Political Dissent in Democratic Athens: Intellectual Critics of Popular Rule (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998), p. 345.

(37) أقول «بشكل عام» لأن الحقوق المكرسة دستوريا في الديموقراطيات الليبرالية تهدف إلى حماية الأفراد من أهواء اتخاذ القرار من قبل الأغلبية، على افتراض أن الناس ليسوا عقلانيين دائما.

(38) أُسِّست الاقتصاديات الكلاسيكية على افتراض أن الناس عقلانيون ويعرفون ماذا يريدون. لكن هذا الافتراض كان موضع نقد كبير منذ عهد قريب، فحتى آلان غرينسبان Alan Greenspan يعترف بأنه بوصفه رئيسا للاحتياطي الأمريكي كان متفائلا بشكل مفرط بخصوص قدرة المؤسسات الاقتصادية على أن تتصرف بشكل عقلاني وحذر، وأنه الآن يعطي دورا أكبر لما يطلق عليه «أرواح الحيوانات». انظر:

Grenspan, The Map and the Territory: Risk, Human Nature, and the Future of Forecasting (New York: Penguin, 2013).

(39) Brennan, The Ethics of Voting, ch.5.

(40) Ibid., p. 127 and ch. 7.

(41) Bai Tongdong, “A Confucian Hybrid Regime: How Does It Work and Why Is It Superior?” in The East Asian Challenge for Democracy, p. 61.

يمكننا أن نتخيل سيناريوهات متفائلة في المستقبل تشبه نسخة كارل ماركس للشيوعية – تؤدي الآلات والإنسان الآلي أغلب العمل الضروري لتتركنا نمارس مواهبنا الخلاقة - لكن السيناريوهات الأكثر تشاؤما (على سبيل المثال، هيمنة الآلات) تبدو محتملة بشكل متساوٍ.

(42) Brennan, The Ethics of Voting, p. 165.

(43) Daniel Kahneman, Thinking, Fast and Slow (London: Penguin, 2011), pp. 258, 259, 256418-417 ,257-.

(44) Brennan, The Ethics of Voting, pp. 163164-.

حول الجهل السياسي للناخبين في فرنسا، انظر:

“Pourquoi Voter?” [Why Vote?], Books 31 (Apr. 2012): 29.

(45) Brennan, The Ethics of Voting, p. 10.

حقيقة أن الجمهوريين والديموقراطيين يميلون إلى إضفاء دوافع زائفة (سيئة) على خصومهم السياسيين، مهما كانت غير عقلانية، يُفسَّر من خلال «التحيز الحزبي» الموثق جيدا والذي يُنشط جزء العقل المعني بمعالجة العواطف. وكما ذكر عالم رائد في إحدى هذه الدراسات: «نحن لم نرَ أي زيادة في تنشيط هذه الأجزاء من العقل التي تعمل عادة خلال التفكير. وفي المقابل ما رأيناه هو شبكة من دوائر العواطف

التي تضيء، بما في ذلك الدوائر المفترض أن تكون مشاركة في تنظيم العواطف، ودوائر معروف أنها تشارك في تسوية الصراعات. لم يكن أي من الدوائر المعنية بالتفكير العقلاني مشغولة بشكل خاص. وفي الأساس يبدو كأن الحزبيين يديرون الكليدوسكوب المعرفي إلى أن يحصلوا على الاستنتاجات التي يريدونها، ويعقب ذلك العمل على تقويتها بشكل كبير مع استبعاد الحالات العاطفية السلبية، وتفعيل تلك الإيجابية». اقتُبِس من:

Denise D. Cummins, Good Thinking: Seven Powerful Ideas That Influence the Way We Think (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 120.

(46) Jonah Goldberg, "Public Lacks Grasp of Obamacare," USA Today, 30 Sept. 2013.

(47) Bryan Caplan, The Myth of the Rational Voter: Why Democracies Choose Bad Policies (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007), p. 10.

يُذكر أن ما توصل إليه كانمان من أن رجال الأعمال يميلون إلى التفاؤل المفرط لا يتعارض بالضرورة مع النتائج التي توصل إليها كابلان عن وجود تحيز تشاؤمي بين الناخبين عموما: فقد تكون أقلية المتفائلين هي التي تصبح مجموعة رواد الأعمال.

(48) Nicholas Kristof, "No. 1 Neglected Topic: Climate Change," New York Times, 20 Jan. 2014.

(49) http://www.huffingtonpost.com/2013/07/23/evolution-god_n_3640658.html.

(50) مقتبس من:

Jamie Terence Kelly, Framing Democracy: A Behavioral Approach to Democratic Theory (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012), p. 77.

(51) David Leonhardt, "When the Crowd Isn't Wise," New York Times, 8 July 2012 (reporting the findings of Nate Silver).

(52) Brennan, The Ethics of Voting, p. 171.

(53) Ibid., p. 103.

لمزيد عن الشروط الخاصة المطلوبة في حجة أرسطو لكي تكون الحكمة الجمعية فعالة، انظر:

Mathias Risse, "The Virtuous Group – Foundations for the 'Argument from the Wisdom of the Multitude,' " Canadian Journal of Philosophy 31, no. 1 (Mar. 2001): 5384-.

انظر أيضا:

Josiah Ober, "Democracy's Wisdom: An Aristotelian Middle Way for Collective Judgment," American Political Science Review 107, no. 1 (Feb. 2013): 104122-.

(54) Lexington, "The China-Bashing Syndrome," The Economist, 14 July 2012.

(55) Brennan, The Ethics of Voting, p. 10.

(56) انظر كتابي:

Beyond Liberal Democracy, Ch. 7.

(57) Kahneman, Thinking Fast and Slow, p. 262.

(58) Nicolas Berggruen and Nathan Gardels, "Political Meritocracy and Direct Democracy: A Hybrid Experiment in California" in The East Asian Challenge for Democracy.

انظر أيضا كتابهما:

Intelligent Governance for the 21st Century, ch. 6.

(59) Mark Henderson, The Greek Manifesto: Why Science Matters (London: Corgi Books, 2012), pp. 38, 22.

انظر أيضا:

John Allen Paulos, "Why Don't Americans Elect Scientists?" New York Times, 13 Feb. 2012.

(60) David Dobbs, "Appendix: A Greek Manifesto for America," in Henderson, The Greek Manifesto, p. 321.

(61) Sharon LaFraniere, "China and Cheap Tiers," New York Times, 3 Oct. 2012.

(62) لا أقصد الإيحاء بأن الناخبين وصانعي القرار السياسي يجب أن يسمعوا دائما للخبراء، ولكن يجب أن يكون للخبراء مدخل سياسي عندما يكون ما لديهم من نتائج أكثر موثوقية. انظر:

Harry Collins and Robert Evans, Rethinking Expertise (Chicago: University of Chicago Press, 2009), pp. 135136-.

(63) John Stuart Mill, "Considerations on Representative Government" [orig. pub. 1861], in Collected Works of John Stuart Mill, ed. J. M. Robson (Toronto: University of Toronto Press, 1977), ch. 3.

(64) Brennan, "Political Liberty: Who Needs It?" p. 24 (referring to Diana Mutz, Hearing the Other Side: Deliberative versus Participatory Democracy [Cambridge: Cambridge University Press, 2006]).

للاطلاع على دليل معاكس يُظهر أن هناك استعدادا واسعا للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الناس الذين هم أقل رغبة في المشاركة في السياسات غير الحزبية التقليدية مهتمون بالمشاركة في المداولات، انظر:

Michael A. Noblo et al., "Who Wants to Deliberate – and Why?" Faculty Research Working Paper Series, Kennedy School, Harvard University, Sep. 2009.

غير أن ما تُوصِّل إليه من نتائج يعتمد على تجربة غير نمطية للغاية تتمثل في دعوة إلى التداول مع الأعضاء في مجلس النواب.

(65) Kelly, Framing Democracy, p. 121.

يذكر أن بعض الطرق المصممة للتغلب على التحيزات المعرفية قد لا تكون مكلفة أو معقدة: على سبيل المثال، يفلت السياسيون غالبا من الإجابة عن الأسئلة الصعبة واستغلال حقيقة أن الناس لديهم فترات تركيز محدودة، غير أن الأبحاث قد أظهرت أن مجرد كتابة ملخص للسؤال على الشاشة في أثناء الإجابة يُساعد على اكتشاف المراوغات

المنمقة.

Todd Rogers and Michael I. Norton, ‘A Way to Stop Dodges,” New York Times, 3 Oct. 2012).

ومن جانب آخر، هناك دراسة حديثة أجراها كل من أماندا فريزن Amanda Friesen وأليكساندر كياسكيفيتس Aleksander Ksiazkiewicz قارنت بين توائم متطابقة تماما من الناحية الوراثية تشير إلى مصدر للتحيز السياسي قد يصعب التغلب عليه: «العلاقة التبادلية بين الأهمية الدينية والأسلوب المحافظ تحركها في المقام الأول، وليس على وجه الحصر، عوامل وراثية... إذا كانت هذه القابليات متجذرة وراثيا، كما يذهب كل من فريزن وكياسكيفيتس، فإنها لن تقبل النقاش أو الحل الوسط».

Thomas B. Edsall, “How Much Do our Genes Influence Our Political Beliefs?” New York Times, 8 July 2014.

ويمكن صياغة ذلك بشكل مختلف بالقول إنه ليس من المستحيل تغيير الاستعداد الوراثي المتجذر، لكن الأمر يتطلب بذل جهد مستمر وواعٍ، فضلا على وزن الحجج بكل دقة، وهنا علينا أن نلاحظ أن معظم الناس لا يمتلك الوًقت أو الدافع أو المهارات المعرفية اللازمة لفعل ذلك.

(66) Brennan, The Ethic of Voting, p. 182.

حتى نكون صادقين، هذه النصائح تبدو غير ناضجة بعض الشيء: فعلى خلاف ما ورد في بقية أجزاء الكتاب، تُقدَّم بطريقة تعكس الثقة البالغة من دون طرح أي دليل تجريبي يشير إلى أنها ستكون فعالة.

(67) Ibid., p. 68.

(68)“Free Exchange,” The Economist, 12 Jan. 2013.

(69) Robert B. Albritton and Thawilwadee Bureekul, “Developing Democracy under a New Constitution in Thailand,” in How East Asians View Democracy, ed. Yun-Han Chu, Larry Diamond, Andrew J. Nathan, and Doh Chull Shin (New York: Columbia University Press, 2008), p. 123.

(70) Jason Brennan, “The Right to a Competent Electorate,” Philosophical Quarterly 61, no. 254 (2011): 724.

(71) قد يكون مقترح بريनان أكثر ملاءمة للصين، حيث الثقافة السياسية أقل معاداة للنخب، كما أن الحكومة المركزية لديها السلطة لإجراء تجارب محلية يمكن توسيع نطاقها (انظر الأفكار الختامية).

(72) انظر كذلك الفصل الرابع، القسم الثاني.

(73) انظر كتابي:

East Meets West, Ch. 3

(74) Cited in Han Fook Kwang, Warren Fernandez, and Sumiko Tan, Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas (Singapore: Times Editions, 1998), p. 315.

(75) مقتبس من:

Edwin Lee, Singapore: The Unexpected Nation (Singapore: ISEAS, 2008), p. 547.

لم يذكر رئيس الوزراء لي بشكل صريح التناقض الذي أُشيرَ إليه مرارا في تعاليم

كونفوشيوس Analects of Confucius بين الشخص المثالي (junzi) والشخص عديم القيمة (xiao ren)، لأن القادة السياسيين لا يمكنهم وصف المواطنين بأنهم عديمو قيمة من دون أن يثير ذلك جدلا لا ضرورة له. ولعل التفسير اللطيف لوجهة نظر لي هو أن الزعماء السياسيين في نظام قائم على الجدارة يجب تقييمهم وفقا لمعايير الشخص المثالي، في حين أن المواطنين العاديين لا حاجة إلى تقييمهم على أساس تلك المعايير النبيلة.

(76) Benjamin Wong, "Political Meritocracy in Singapore: Lessons from the PAP Government," in The East Asian Challenge for Democracy.

(77) Lee Kuan Yew, From Third World to First: The Singapore Story, 1965-2000 (New York: Harper, 2000).

(78) Eugene K. B. Tan, "Re-engaging Chineseness: Political, Economic and Cultural Imperatives of Nation-Building in Singapore," China Quarterly 175 (Sept. 2003): 756.

(79) مقتبس من:

Han, Fernandez, and Tan, Lee Kuan Yew, p. 134.

(80) Kenneth Paul Tan, "Meritocracy and Political Liberalization in Singapore," in The East Asian Challenge for Democracy.

تجدر الإشارة إلى أن النظام السنغافوري ينادي بكل من الجدارة السياسية والاقتصادية (انظر المقدمة)، والدلالات السلبية التي لصقت بالمصطلح هي أيضا نتيجة للشكوك المتزايدة حول الجدارة الاقتصادية في البلاد.

(81) للحصول على تفسير مفصل لنتائج انتخابات 2011، انظر:

Kevin Y. L. Tan and Terence Lee, eds., Voting in Change: Politics of Singapore's 2011 General Election (Singapore: Ethos Books, 2001).

(82) انظر على سبيل المثال:

Yan Cang, "Xinjiapo moshi de xingcheng Yu chixu" [The Formation and Continuance of the Singapore Model], Wenhua zongheng, Apr. 2013, pp. 4651-.

(83) منذ العام 1992، على سبيل المثال، فإن أكثر من اثني عشر ألفا من المسؤولين الصينيين في مرتبة عمدة مقاطعة أو أعلى تلقوا برامج تدريبية تنفيذية وبرامج دراسات عليا في الاقتصاديات الإدارية والإدارة العامة في جامعة نانيانغ التكنولوجية Nanyang Technological University، وكثير منهم الآن صناع قرار مؤثرون في الحكومة الصينية.

(84) انظر على سبيل المثال:

Song Xiongwei, "Xuexi Shibao Kan wen Jieshao Xinjiapo zhizhengdang zhenggai jingyan" [Study Times Introduces Singaporean Political Parties' Experience of Political Reforms], Tencent News, 22 Oct. 2012. Retrieved from http://news.qq.com/a/2012022000098/.htm.

(85) يذهب ديفيد رونسيمان David Runciman إلى أن النموذج الصيني السياسي المنافس يمثل أحد التحديات الرئيسة الأربعة للديموقراطية. انظر:

Runciman, The Confidence Trap: A History of Democracy in Crisis from World War I to the Present (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2013), pp. 318323-.

(86) Ober, Political Dissent in Democratic Athens, pp. 304341-.

(87) Macedo, "Meritocratic Democracy."

(88) Jacob S. Hacker and Paul Pierson, Winner-Take-All Politics: How Washington Made the Rich Richer - and Turned its Back on the Middle Class (New York: Simon and Schuster, 2010), p. 76.

(89) John P. McCormick, Machiavellian Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 179.

(90) مقتبس من:

Hacker and Pierson, Winner-Take-All Politics, p.77.

(91) John Kay, "A Tyranny of the Minority in an Age of Single-Issue Obsessives," Financial Times, 12 June 2013.

(92) Hacker and Pierson, Winner-Take-All Politics, p. 3.

(93) Charles A. Kupchan, "The Democratic Malaise," Foreign Affairs 91, no. 1 (Jan./Feb. 2012): 64.

(94) Hacker and Pierson, Winner-Take-All Politics, p. 6.

للحصول على أدلة مفصلة عن التأثير الكبير للنخب الاقتصادية وجماعات رجال الأعمال المنظمة في سياسة حكومة الولايات المتحدة، في حين أن المواطنين العاديين ومجموعات المصالح التي تمثل الجماهير لها تأثير محدود أو لا وجود لتأثير مستقل لها، انظر:

Martin Gilens and Benjamin I. Page, "Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and Average Citizens", Perspectives on Politics 12, no. 3 (Sep. 2014): 564581-.

هناك عامل مهم آخر لعدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة يتصل بالتعليم: فعلى مدار العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين كانت هناك زيادة في توفير العمال المتعلمين أكبر من الطلب عليهم للوظائف المعتمدة على التكنولوجيا، وكان من تأثير ذلك رفع الدخول للجميع والتقليل من عدم المساواة، ولكن العكس كان صحيحا على مدار العقود الثلاثة الماضية. انظر:

Claudia Goldin and Laurence F. Katz, The Race between Education and Technology (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2010).

(95) Bob Herbert, "Fast Track to Inequality," New York Times, 1 Nov. 2010.

ليس القصد من هذا اقتراح أن المُفرِطين في الغنى لا يمكنهم النظر أبعد من مصالحهم الاقتصادية الخاصة: فقد كتب وارين بوفيت Warren Buffet مقالا افتتاحيا في «نيويورك تايمز» ينتهي بفقرة مفعمة بالحيوية: «أصدقائي وأنا عُوملنا بشكل متميز من قبل كونغرس صديق للمليارديرات. حان الوقت لحكومتنا أن تكون جادة فيما يتعلق بتقاسم التضحيات. المليارديرات مثلي يجب أن يدفعوا ضرائب أكثر». انظر:

"Stop Coddling the Super-rich," New York Times, 15 Aug. 2011.

(96) Chrystia Freeland, "The Self-Destruction of the 1 Percent," New York Times, 13 Oct. 2012.

(97) "Census: U.S. Poverty Rate Spikes, nearly 50 Million Americans Affected," CBS, 15 Nov. 2012.

(98) Extreme Poverty in the United States, 1996 to 2011," National Poverty

Center, Feb. 2012.

(99) http://opinionator.blogs.nytimes.com/201329/05//why-cant-america-be-sweden/.

(100) Michael Lewis, The Big Short (London: Penguin, 2010), pp. 23, 74, 130-258 ,214 ,179 ,176 ,131.

(101) http://opinionator.blogs.nytimes.com/201329/05//why-cant-america-be-sweden/.

(102) Christopher Hayes, Twilight of the Elites: America after Meritocracy (New York: Crown, 2012), pp. 62, 63.

انظر كذلك:

Timothy Noah, The Great Divergence: America's Growing Inequality Crisis and What We Can Do about It (New York: Bloomsbury Press, 2012), pp. 2829-.

نود الإشارة إلى أن الدعم الكبير لحركة «احتلوا» Occupy والنجاح الهائل غير المتوقع لكتاب توماس بيكيتي Thomas Piketty «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» Capital in the Twenty-First Century، ترجمة آرثر غولدهامر Arthur Goldhammer (Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2014) تشير إلى وجود تحول مهم في الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بعدم المساواة (والافتقار) إلى الفرص في المجتمع الأمريكي.

(103) Hacker and Pierson, Winner-Take-All Politics, pp. 101102-.

انظر كذلك:

Jeffrey Edward Green, The Eyes of the People: Democracy in an Age of Spectatorship (Oxford: Oxford University Press, 2011).

(104) ضع في الاعتبار الفارق بين أثر المظاهرات الضخمة في الأنواع المختلفة من النظم السياسية. في هونغ كونغ غير الديموقراطية خرج أكثر من نصف مليون شخص في مظاهرات العام 2003 للاحتجاج على قانون الأمن الوطني المقترح، الأمر الذي أجبر الحكومة على سحب مقترحها. في المقابل، شهدت مونتريال الديموقراطية خروج أكثر من نصف مليون متظاهر في العام 2012 للاحتجاج على خطة زيادة رسوم الجامعات، وتمكنت الحكومة من التملص من الضغط السياسي باستخدامها حجة أن على الشعب أن ينتظر الانتخابات المقبلة للاضطلاع بما يرغب فيه من تغيير.

(105) Hayes, Twilight of the Elites, pp. 6062-.

(106) Richard G. Wilkinson, The Impact of Inequality: How to Make Sick Societies Healthier (New York: New Press, 2005).

انظر كذلك:

Richard G. Wilkinson and Kate Pickett, The Spirit Level: Why Equal Societies Almost Always Do Better (London: Allen Lane, 2009).

(107) Noah, The Great Divergence, ch. 11.

(108) انظر المراجع الواردة في:

McCormick, Machiavellian Democracy, p. 171n10.

(109) Ibid., p. 181.

(110) “Going Swimmingly,” The Economist, 23 Apr. 2011, P. 67.

(111) Marie-Claire Bergère, Chine : Le nouveau capitalisme d’État (Paris: Fayard, 2013).

(112) توصل استقصاء رأي واسع النطاق أجرته جامعة بكين عن ثروة الأسرة الصينية وعادات المعيشة إلى أن معامل جيني Gini coefficient في الصين هو 0.49 (وهو مرتفع جدا - الولايات المتحدة كان لديها معامل جيني في العام 2007 يبلغ 0.45 - لكنه أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة العام 2010 حيث بلغ 0.51).

Edward Wong, “Survey in China Shows Wide Income Gap,” New York Times, 19 July 2013.

وفيما يتعلق بسنغافورة، فقد ازداد معامل جيني فيها سوءا من 0.425 العام 1998 إلى 0.478 العام 2009.

Lam Peng Er, “The Voters Speak: Voices, Choices and Implications,” in Voting in Change: Politics of Singapore’s 2011 General Election, ed. Kevin Y. L. .Tan and Terence Lee (Singapore: Ethos Books, 2011), p. 186

(113) Martin King Whyte, “Soaring Income Gaps: China in Comparative Perspective,” Daedalus 143, no. 2 (Spring 2014): 3952-.

(114) بطبيعة الحال، لن يناصر الماركسيون التقليديون الإصلاح بل الثورات، أي الإطاحة العنيفة بالطبقة الحاكمة الاقتصادية. لكن هذه الأصوات قليلة ومتباعدة في كل من الصين والولايات المتحدة.

(115) لقد طورت هذه الحجة استنادا إلى فلسفة زونزي Xunzi والاستعانة بأمثلة من مجتمعات شرق آسيا في كتابي:

China’s New Confucianism: Political Thinking for an East Asian Context (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2008), ch. 3.

وللاطلاع على حجة مماثلة مع أمثلة من السياسات الأمريكية، انظر:

Jonathan Haidt, “Reasons Matter (When Institutions Don’t Object),” New York Times, 7 Oct. 2012.

(116) Noah, The Great Divergence, p. 193.

(117) Chrystia Freeland, “Superrich with Political Powers,” New York Times, 1 Mar. 2013.

انظر كذلك:

Daniel Goleman, “Rich People Just Care Less,” New York Times, 5 Oct. 2013.

(118) هذا لا يعني التلميح إلى أن المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات لا يحاولون إيجاد تبرير أخلاقي لافتقارهم إلى ولاء وطني أو تمسكهم بديموقراطية. انظر تعليقي من دافوس:

http://www.huffingtonpost.com/daniel-a-bell/memo-from-davos_b_123278.html.

(119) Hacker and Pierson, Winner-Take-All Politics, pp. 8386-.

(120) بالتأكيد هناك أيضا مصالح خاصة في الصين، مثل المؤسسات القوية للدولة ذات المصالح الاقتصادية التي تحاول عرقلة الإصلاح. غير أن قادة الصين تمكنوا بنجاح من التعامل

مع هذه المصالح في الماضي – ومن أمثلة ذلك جهود جيانغ زيمين Jiang Zemin وزهو رونغجي Zhu Rongji في إبعاد العسكريين عن الأنشطة التجارية ومواجهة مقاومة مؤيدي الحماية لجهود الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية - كما أن قيادة الحزب، خلال اجتماعات الجلسة العامة الثالثة Third Plenum في نوفمبر 2013، كشفت عن مشروع طموح للإصلاح يستند إلى السوق ويهدف إلى التعامل مع المصالح الراسخة في البلاد (الوقت وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كان هذا المشروع سيحالفه النجاح أو لا).

(121) غني عن الذكر أن إرسال القادة السياسيين إلى المناطق المحرومة يجب أن يكون لمدة محدودة، وذلك على خلاف ما كانت تجري عليه الأمور خلال الثورة الثقافية، حيث كان من يُرسَل إلى مثل هذه المناطق من الشباب ليس لديه أمل في العودة مما يؤدي إلى إصابته بالإحباط والشعور بالغربة.

(122) توجد مجموعات أخرى من غير الناخبين تتأثر بقرارات الجماعة التصويتية، ومن أمثلة ذلك الحيوانات والأجداد. وحيث إن الناس عادة ما يسيئون إلى الحيوانات لإشباع حاجاتهم، فقد ذهبت كل من سو دونالدسون Sue Donaldson وويل كيمليكا Will Kymlicka إلى الدفاع عن فكرة وجود مشرعين خاصين يكلفون بمهمة الدفاع عن مصالح الحيوانات. انظر:

Donaldson and Kymlicka, Zooplis: A Political Theory of Animal Rights (Oxford: Oxford University Press, 2011).

يُشار إلى أنه في الصين القديمة كانت أهمية الموتى تعتبر مثل أهمية الأحياء، وكان جانب كبير من الأنشطة السياسية يشمل مراسم تتصل بعبادة الأجداد. انظر:

Ch'ien Mu, Traditional Government in Imperial China: A Critical Analysis, trans. Chu-tu, Hsueh and George O. Totten (Hong Kong: Chinese University Press, 1982), p. 7.

وينطبق الشيء نفسه في الوقت الحاضر على بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء. انظر:

John Mbiti, "'Ancestors' (Ancestral Spirits) as Aspects of African Ontology and Genealogy," paper presented at the Chinese/African Philosophy Colloquium, Shanghai Jiaotong University, 1012- May 2003.

في حالة الصين، يُدافع جيانغ كينغ Jiang Qing عن وجود وكالة حكومية ذات مهمة خاصة تتمثل في الحفاظ على الاستمرارية الثقافية في تقاليد الأمة، والتي يمكن أن تخدم، جزئيا على الأقل، لضمان تمثيل الأجداد الأموات. انظر:

Jiang, A Confucian Constitutional Order: How China's Ancient Past Can Shape Its Political Future, ed. Daniel A. Bell and Fan Ruiping; trans. Edmund Ryden (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012), ch. 1.

(123) للاطلاع على حجة أكثر تفصيلا في الاتجاه نفسه، انظر:

Mathias Risse, On Global Justice (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012), ch. 17.

في السياق الشرق آسيوي المعاصر، ذهب تشو إل يون Cho Il Yun إلى أن تعزيز الديموقراطية غير الكاملة إضافة إلى الظهور السياسي للشخصية الوطنية قد أدى إلى بدء عملية من التنافس الداخلي بين السياسيين المحليين، والذي أصبحت خلاله توجهات السياسة الخارجية للديموقراطيات الثلاث (تايوان، واليابان، وكوريا الجنوبية) متحاربة،

مما زاد من التوترات الإقليمية من دون جدوى. انظر:

Cho, “Democratic Instability: Democratic Consolidation, National Identity and Security Dynamics in East Asia,” Foreign Policy Analysis 8, no. 2 (Apr. 2012): 191213-.

(124) Darius Rejali, Torture and Democracy (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007), pp. 45, 3, 56, 46, 57.

من المثير للدهشة أن توماس كريستيانو Thomas Christiano في مقاله المتضمن نظرة شاملة إلى النتائج التجريبية يُظهر وجود علاقة سلبية على المستوى المحلي بين الديموقراطية وانتهاك السلامة الشخصية (بما في ذلك الحق في عدم التعذيب) بيد أنه لا يذكر إمكانية أن مثل هذه النتيجة المشجعة يمكن (على الأقل جزئيا) أن تُشرَح بتوضيح أن الديموقراطيات تضطلع بعملها القذر تجاه غير المواطنين وتوكل التعذيب إلى بلاد أخرى. انظر:

Christiano, “An Instrumental Argument for a Human Right to Democracy,” sec. III.

(125) لتفاصيل أكثر، انظر كتابي:

Beyond Liberal Democracy, ch. 11.

(126) Anne Loveband, “Positioning the Product: Indonesian Migrant Women Workers in Contemporary Taiwan,” Working Papers Series, no. 43, City University of University of Hong Kong, Apr. 2003, p. 3.

(127) Christian Joppke (noting the findings of Virginia Guiraudon), “The Evolution of Alien Rights in the United States, Germany, and the European Union,” in Citizenship Today, ed. T. Alexander Aleinikoff and Douglas Klusmeyer (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2001), p. 56.

(128) Berggruen and Gardels, Intelligent Governance for the 21st Century, p. 9.

انظر كذلك:

Fareed Zakaria, “Can America Be Fixed? The New Crisis of Democracy,” Foreign Affairs 92, no. 1 (Jan./Feb. 2013): 2223-.

(129) Nikos Konstandaras, “The Kindness of Strangers,” New York Times, 28 Apr. 2010.

في اليونان، «أول شيء تفعله الحكومة في عام الانتخابات هو سحب جامعي الضرائب من الشوارع». مقتبس من:

Michael Lewis, Boomerang: The Biggest Bust (London: Penguin, 2011), p. 49.

(130) عن الأخطار التي يتضمنها نظام أمني لا يمكن تحمل نفقاته على الأجيال المقبلة، انظر:

Thomas L. Friedman, “Sorry, Kids. We Ate It All,” New York Times, 15 Oct. 2013.

أيضا تمثل التزامات دفع المعاشات العامة تهديدا جادا في عدد من المدن، بما في ذلك المدن الغنية مثل سان خوسيه San Jose في كاليفورنيا. انظر:

Allysia Finley, “A Liberal Mugged by Pension Reality,” Wall Street Journal, 2 Dec. 2013.

(131) Tim Mulgan, Ethics for a Broken World: Imagining Philosophy after Catastrophe (Montreal: McGill-Queen’s University Press, 2011), p. 213.

انظر كذلك:

Runciman, The Confidence Trap, pp. 313318-.

(132) Julia Baird, “Australia’s Politics of Global Warming,” New York Times, 15 Nov. 2013.

(133) Mulgan, Ethics for a Broken World, p. 217.

انظر أيضا:

Philippe Schmitter, “Further Thoughts on Political Strategies for Sustainable Development” (unpublished manuscript).

(134) أنشأت هنغاريا مؤسسة تظلمات للأجيال المقبلة في العام 2007 والتي بدت قوية نسبيا على الورق، غير أنها حظيت بأثر محدود جدا كما قلَّت سلطتها كثيرا مع وجود حكومة شعبوية في العام 2012. انظر:

http://mosur.czp.cuni.cz/images/2013/Converge/Converge-POSTER-JNO_3.pdf

حتى النرويج – أكثر المجتمعات تناغما في العالم (انظر المرفق 1 في http://press. princeton.edu/titles/10418.html) - قاومت مثل هذه المقترحات. فقد اقترح داغ هاريدي Dag Hariede – مدير الأكاديمية الإنسانية النرويجية Norwegian Humanistic Academy والزعيم السابق لأكبر منظمة بيئية في النرويج - إنشاء مؤسسة مهمتها تقديم النصيحة للسياسيين المنتخبين ديموقراطيا عن الأثر المحتمل للسياسات في الأجيال المقبلة، غير أن هذا المتقرح – لإقامة كيان استشاري! - لم يحظ بالتأييد من أي من الأحزاب السياسية الكبرى في البلاد.

(135) يتمثل أحد الاعتراضات على مثل هذه المقترحات في أنه من الصعب للغاية الادعاء بمعرفة ما قد يريده الناس في المستقبل. ولكن كما أظهر تقرير للأمم المتحدة في العام 2013 عن «التضامن ما بين الأجيال واحتياجات الأجيال المقبلة Intergenerational Solidarity and the Needs of Future Generations» فإن «هناك اتفاقا أوسع ... بأن هناك بعض الحقوق الرئيسة (الحق في الحياة، والصحة، والمعيشة، السلام... إلخ) يمكن أن تكون ذات صلة ومهمة للناس بوصفهم كائنات بشرية بيولوجية في أي وقت من الأوقات في المستقبل، وأن هذه الحقوق يجب أن تُحمى من قبل الجيل الحالي مادامت توافرت القدرة على أداء ذلك».

http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2006future.pdf, artile22.

ويمكننا أن نفترض – من دون كثير من الجدل - أن الناس في بنغلاديش لا يريدون أن يتعرضوا للإفقار أو أن يُدفعوا إلى الحرب الأهلية نتيجة فيضانات ضخمة تنجم عن الاحتباس الحراري.

(136) Huang Zongxi, Waiting for the Dawn: A Plan for the Prince, trans. Wm. Theodore de Bary (New York: Columbia University Press, 1993), p. 83.

(137) اقترح المفكر الكونفوشي المعاصر جيانغ كينغ إحياء هذه الممارسة في الصين المعاصرة،

انظر:

Daniel A. Bell and Avner de-Shalit, The Spirit of Cities: Why the Identity of a City Matters in a Global Age (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011), p. 160.

(138) Huang, Waiting for the Dawn, p. 113.

(139) لقد عمدتُ إلى تعديل مقترح سبق أن تضمنه كتابي:

Beyond Liberal Democracy, ch. 6.

وللاطلاع على مقترح مشابه، انظر:

Sheng Hong, Jingjixue jingshen [The Spirt of Economics] (Guangzhou: Guangdong Jingji, 1999), pp. 143144-.

انظر كذلك المقترحات التي تُناقَش في الفصل الرابع، القسم الثاني.

(140) Singapore's Constitution, art. 19(2)(g)(iv).

(141) Kevin Tan and Lam Peng Er, eds., Managing Political Change in Singapore: The Elected Presidency (London: Routledge, 1997).

(142) Chandran Nair, Consumptionomics: Asia's Role in Reshaping Capitalism and Saving the Planet (Oxford: Infinite Ideas Limited, 2001).

(143) Richard Stone, "Climate Talks Still at Impasse, China Buffs Its Green Reputation," Science, 15 Oct. 2010, p. 305.

غير أن بيل دودسن Bill Dodson يذهب إلى أن المقترب التخطيطي المركزي في الصين لتطبيق مصادر بديلة للطاقة قد أدى إلى قضايا الطاقة الزائدة في هذا القطاع. انظر:

Dodson, China Fast Forward: The Technologies, Green Industries and Innovations Driving the Mainland's Future (Singapore: John Wiley & Sons, 2012), ch. 7.

(144) Juan Cole, "China Installed More Solar Power in 2013 Than the US Has in Its Whole History," Informed Consent, 25 Jan. 2014.

انظر كذلك:

J. Matthew Roney, "China Leads World to Solar Power Record in 2013," Earth Policy Institute, 18 June 2014.

(145) بالتأكيد هناك مزيد مما يمكن عمله: للاطلاع على مقترحات لتحسين سياسة إنتاج السيارة الكهربائية في الصين انظر:

Wang Tao, "Recharging China's Electric Vehicle Policy," Carnegie–Tsinghua Center For Global Policy, 2013.

(146) "China Province Plans Huge Carbon Market," New York Times, 28 Nov. 2013; Dodson, China Fast Forward, pp. 159160-; Dirk Forrister and Paul Bledsoe, "Pollution Economics," New York Times, 9 Aug. 2013.

بالنسبة إلى المقترحات التي لم تُحقَّق حتى الآن انظر:

The China Greentech Report 2013: China at a Crossroads (http://www.report.china-greentech.com).

(147) Pang Chao, "Ji daqi wuran fangzhi mubiao zerenshu, PM2.5 kongzhi cheng yueshuxing zhibiao" [The Hebei Government Signed the Air

Pollution Control Responsibility Contract; PM2.5 Control Has Become an Obligatory Target], Xinhuanet News, 29 Sep. 2013.

انظر كذلك:

"Chinese Shift: Put the Environment above GDP Growth," World Post, 22 Feb. 2014.

(148) Jørgen Delman, "Fragmented Authoritarianism and Climate Change Politics at the City Level in China: Post-corporatism by Design or Default? "(unpublished manuscript).

(149) Leslie Hook and Piita Clark, "Chine Weighs Cap on Carbon Emissions," Financial Times, 28 May 2013.

يذهب جورجن ديلمان Jørgen Delman إلى أن الصين مارست دورا بناء خلال قمة كوبنهاغن للمناخ Copenhagen Climate Summit في العام 2009. انظر:

"China's 'Radicalism at the Center': Regime Legitimation through Climate Politics and Climate Governance," Journal of Chinese Political Science 16, no. 2. [June 2011]: 183205-.

وهذا الدور البناء الذي مارسته الصين يقدم سببا لتوقع مزيد من المساهمات البناءة في المستقبل.

(150) اقتُبِست من:

Elizabeth Rosenthal and Andrew W. Lehren, "Carbon Credits Gone Awry Raise Output of Harmful Gas," New York Times, 8 Aug. 2012.

أقرت الحكومة في أبريل 2014 تغييرات كاسحة في القوانين البيئية للدولة تمنح السلطات قوة تطبيق أكبر في التعامل مع الشركات التي تنشر التلوث، ورخصت لها اعتقال التنفيذيين المهملين، وتوفر الحماية للمبلغين، وتوقع عقوبات على المسؤولين الذين لم يطبقوا القانون. انظر:

Benjamin van Rooij and Alex Wang, "China's Pollution Challenge," New York Times, 20 May 2014; "Green Teeth," The Economist, 17 May 2014.

(151) Browner, but Greener," The Economist, 1 Feb. 2014.

(بالإشارة إلى مؤشر الأداء البيئي Environmental Performance Index، وهو إنتاج مشترك بين جامعتي ييل وكولومبيا، انظر

http://epi.yale.edu/epi);

Kelly Sims Gallagher and Qi Ye, "Climate and Clean Energy," in Debating China: The U.S.–China Relationship in Ten Conversations, ed. Nina Hadigan (Oxford: Oxford University Press, 2014), esp. pp. 117122-.

(152) Joy Y. Zhang and Michael Barr, Green Politics in China: Environmental Governance and State-Society Relations (London: Pluto Press, 2013).

(153) Edward Wong, "China's Climate Plans Raise Many Questions," New York times, 13 Nov. 2014.

(154) حتى من دون أن يحصلوا على منصب الرئاسة، فإن الجمهوريين يمكنهم أن يفسدوا الصفقة: «لقد صرح ميتش ماكونيل Mitch McConnel بأنه سيستخدم سلطاته الجديدة بوصفه زعيما للأغلبية في العام 2015 لشن هجوم واسع النطاق على نظم وكالة

البيئة الأمريكية EPA فيما يتعلق بالتلوث الناجم عن محطات توليد الطاقة - وإذا ما نجح مثل هذا الهجوم فإنه سيكون من المستحيل على الولايات المتحدة أن تنفذ تعهداتها بالنسبة إلى تقليل انبعاثات الكربون». انظر:

Jeff Goodell, "The Secret Deal to Save the Planet," Rolling Stone, 9 Dec. 2014, http://www.rollingstone.com/politics/news/the-secret-deal-to-save-the-planet20141209?page=4.

(155) يقارن ستيفان وورستر Stefan Wurster النظم الديموقراطية وتلك الأوتوقراطية من زاوية التمسك بالتنمية المستدامة للبيئة، ويتوصل إلى أن «الديموقراطيات تُظهر عجزا كبيرا... في التغلب على المشاكل البيئية طويلة المدى والتي لا توجد لعلاجها حلول فنية رخيصة، وإن كان يجب علاجها من خلال التغييرات الرئيسة في أساليب الحياة والاقتصاد. وكما يُظهر التحليل التجريبي فإن أغلب الديموقراطيات لديها صعوبة في إدراج المصالح المستقبلية في عملية صنع السياسة الحالية (نتيجة قصر فترة بقاء الحكومة في السلطة)، على الرغم من ثبات الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه وما تتخذه من إجراءات للحماية من تدهور قوتها. وفضلا على ذلك، فإنه غالبا ما تكون قدرتها على القيادة غير كافية للتغلب على رغبات أصحاب المصالح الحالية التي تقاوم أي تحرك قوي تجاه تحقيق استدامة بيئية». انظر:

Wurster, "Comparing Ecological Sustainability in Autocracies and Democracies," Contemporary Politics 19, no. 1 (2013): 89.

كذلك يختتم وورستر بأن «نتائج الأداء في اتجاه عملية استدامة قوية لا تقدم أي دليل على تفوق عام للنظم الاستبدادية»، غير أنه لا يميز بين النظم القائمة على الجدارة وغيرها من النظم «الاستبدادية». وربما قد تُظهر مقارنة بين النظم القائمة على الجدارة وتلك الديموقراطية على مستويات متشابهة من التنمية الاقتصادية أن النظم القائمة على الجدارة أفضل من وجهة نظر الاستدامة القوية.

(156) Kwasi Wiredu, "Democracy by Consensus: Some Conceptual Considerations," Philosophical Papers 30, no. 3 (Nov. 2001): 228.

(157) للاطلاع على دراسة تجريبية تُظهر أن الانتخابات التنافسية تُضعف، بشكل غير مباشر، مشاعر الثقة والفعالية لدى الناخبين، انظر:

Thomas L. Brunell, "Ideological Representation and Competitive Congressional Elections," Electoral Studies 28, no. 3 (Sept. 2009): 448-457.

(158) Albert H. Y. Chen, "Mediation, Litigation, and Justice: Confucian Reflections in a Modern Liberal Society," in Confucianism for the Modern World, ed. Daniel A. Bell and Hahm Chaibong (Cambridge: University Press, 2003), pp. 257287-.

ينتقد تقرير حديث قانون الأسرة في كندا نظرا إلى ما يتضمنه النظام التخاصمي من تأثير مدمر في الأزواج المائلين إلى الهجوم القانوني، ويحث القضاة والمحامين وكليات الحقوق على تشجيع ثقافة تقوم على الوساطة والتسوية.

Kirk Makin, "Court Told to Overhaul Family Law," Globe and Mail, 27 Mar. 2013.

(159) على سبيل المثال، «دساتير» بعض المؤسسات الصغيرة في مدينة نيويورك تجبر المقيمين

على اتخاذ قرارات عبر التصويت بدلا من التوصل إلى إجماع، الأمر الذي يمكن أن يفسد العلاقات من دون حاجة إلى ذلك (أنا أدلي بشهادتي من واقع تجربة شخصية).

(160) هذا لا يعني التلميح إلى أن تبني قيمة التناغم يمنع دائما، أو حتى عادة، وجود نتائج اجتماعية أو سياسية غير متناغمة: فقد امتلأ التاريخ الصيني القديم بالخلافات والصراعات الأكثر شراسة. انظر، على سبيل المثال:

Ari Levine, Divided by a Common Language: Factional Conflicts in Late Northern Song China [Honolulu: University of Hawai'i Press, 2008].

وكما هو الحال دائما، كانت هناك فجوة بين المثال والواقع، لكن النقطة الأساسية هي أن مثال التناغم يضع معيارا لتقييم كل من التقدم والتأخر السياسي.

(161) Wei Xiaohong and Li Qingyuan, "The Confucian Value of Harmony and Its Influence on Chinese Social interaction," Cross-Cultural Communication 9 (2013): 6066-.

انظر أيضا الأدلة التجريبية المقتبسة من:

Thaddeus Metz, "Values in China as Compared to Africa: Two Conceptions of Harmony" (forthcoming).

(162) Po-Keung Ip, "Harmony as Happiness? Social Harmony in Two Chinese Societies," Social Indicators Research, 117, no. 3 (2014), sec. 2.1.

(163) Joseph Henrich, Steven J. Heine, and Ara Norenzayan, "The Weirdest People in the World?" Behavioral and Brain Sciences 33 (2010): 61135-.

(164) حتى نكون أكثر تحديدا، توجد نظائر لمثال التناغم في بعض الدول الغربية - على سبيل المثال، مثال التضامن في بلدان بحر الشمال وفرنسا، والتكامل المجتمعي في شمال أمريكا - غير أنها تميل إلى أن تكون مدفونة فيما وراء المفاهيم الفردية، خصوصا في حالة الولايات المتحدة. انظر:

Robert Bellah, Richard Madsen, Willian Sullivan, and Ann Swidler, Habits of the Heart (Berkeley: University of California Press, 1985).

(165) لنقاش أكثر تفصيلا، انظر المرفق الأول في:

http://press.princeton.edu/titles/10418.html.

(166) كما سبق أن أوضحنا، الحكيم الصيني زونزي ذهب أيضا إلى أنه يمكننا أن نتحسن أخلاقيا من خلال المشاركة في الشعائر المشتركة والأشكال الأخرى من التعليم الأخلاقي.

(167) Cummins, Good Thinking, pp. 75, 25.

استنادا إلى الدراسات التي تظهر أننا نكافئ التعاون بكرم أكبر، ونعاقب المروق بقسوة أشد مما هو متنبأ به في النظريات التحليلية، يتساءل كامينز عن افتراضات نظرية الاتجاه الرئيس الاقتصادية والتي تتشكل حول المصلحة الذاتية (ص19). ولمزيد من الأدلة التي تؤيد وجهة نظر منسيوس عن طبيعة الإنسان انظر:

Edward Slingerland, Trying Not to Try: The Art and Science of Spontaneity (New York: Crown, 2014), p. 117.

(168) ذهبت إحدى الدراسات إلى أن البونوبو bonobo، وهو أكثر القردة قربا من الإنسان، مستعد لتقاسم طعامه مع الغرباء، بل وحتى ترك وجبته لهم في حال ما تفاعلوا اجتماعيا معه. انظر:

"Observatory: Milk of Human Kindness Also Found in Bonobos," New

York Times, 7 Jan. 2013.

للاطلاع على حجة شُرحت على مدى كتاب وتوضح أن القردة تُظهر أخلاقيات تجاه الآخرين، انظر:

Frans de Waal, The Bonobo and the Atheist: In Search of Humanism among the Primates (New York: Norton, 2013).

الأكثر طرافة أن أصحاب الحيوانات الأليفة يقدمون شهادات مفادها أن الكلاب والقطط تظهر سلوكا تعاطفيا مع مالكها عندما يكون مريضا.

(169) Mencius, IA.7.

(170) Martha C. Nussbaum, Not for Profit: Why Democracy Needs the Humanities (Princeton, N.j.: Princeton University Press, 2010), pp. 36, 4344-.

(171) Ibid.

(172) انظر على سبيل المثال:

Amy Gutmann and Dennis Thompson, Democracy and Disagreement (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1998).

(173) أظهرت الأبحاث أننا يجب أن نكون هادئين ومتيقظين إذا ما أردنا الوصول إلى مشاعرنا العميقة من قبل التعاطف، ولكن التكنولوجيات الحديثة من قبيل الإنترنت تقاطعنا وتشتتنا باستمرار، ومن ثم فإنها تقلل من التعاطف وتشجع التعبير الفوري عما يدور في الذهن، الأمر الذي يؤدي إلى التعبير عن العديد من الأشياء الكريهة التي ما كانت لتقال من قبل. انظر:

Nicolas Carr, The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains (New York: Norton, 2001).

(174) Wiredu, “Democracy by Consensus,” pp. 227244-.

(175) Berrgruen and Gardels, Intelligent Governance for the 21st Century, p. 121.

(176) Wiredu, “Democracy by Consensus”, p. 243.

ويريدو لا يقول هذا، ولكن ما هو مفترض أنه منافسة حرة بين الأحزاب السياسية خارج النطاق الذي وضعه لن يُسمح بها.

(177) G. W. F. Hegel, Elements of the Philosophy of Right, trans. H. B. Nisbet (Cambridge: Cambridge University Pres, 1991), sec. 303; see also sec. 308.

(178) انظر المناقشة في كتابي:

East Meets West, pp. 294299-.

(179) توصل بحث أُجري في العام 2006 إلى أن 74.9 في المائة ممن استُقصيت آراؤهم رأوا أن المجتمع الصيني متناغم (مقتبس في: Ip, “Harmony as Happiness?” p. 733). ووفقا لمؤشر التناغم Harmony Index (انظر المرفق 1 في http://press.princeton.edu/titles/10418.html)، يعتبر حجم الشعب هو العامل الرئيس في تحديد إمكانية إقامة مجتمع متماسك، ولكن الصين هي الأقل في عدم التناغم مقارنة بالدول الأخرى بسكان يزيدون على مائة مليون شخص (على خلاف العديد من المؤشرات العالمية الأخرى التي تتحيز للدول الديموقراطية من خلال استخدام مدى ديموقراطية النظام مقياسا

رئيسا للرفاهية، وفي الحقيقة فإن مؤشر التناغم قد صُمِّم بطريقة متعمدة تكون فيها الحرية السياسية وفقا لنظام «شخص واحد، صوت واحد» ليست ذات وزن كبير في قياس التناغم الاجتماعي، والهدف من وراء ذلك هو السماح بالمقارنة بطريقة أقل انحيازا بين الديموقراطيات والنظم القائمة على الجدارة فيما يتصل ببعد التناغم الاجتماعي).

(180) فيما يتعلق بحالة تايوان، يذهب ديفيد سي. شاك David C. Schak إلى أن الانخراط في الديموقراطية أدى إلى ارتفاع مستوى الكياسة، خصوصا في السلوكيات تجاه الآخرين والتعامل مع الغرباء في الأماكن العامة. انظر:

Schak, "The Development of Civility in Taiwan," Pacific Affairs 82, no. 3 (Fall 2009): 447465-.

يذهب شاك، بشكل يتوافق مع منسيوس، إلى أن الحكومات ما قبل الديموقراطية قد وضعت أسس الكياسة «من خلال الإشراف على الشروط التي أدت إلى الارتقاء من الفقر إلى الرخاء، وإلى الوصول إلى شعب متعلم ومحنك بدرجة كبيرة خلال جيلين». (ص464). ولكن هناك موضوعا لم يعالجه المقال ويتصل بمعرفة ما إذا كانت الدولة المستندة إلى الديموقراطية في تايوان أسهمت في تطوير كياسة أكثر في البلاد استنادا، بشكل جزئي، إلى العداوة المتزايدة الموجهة للشعوب خارج البلاد (خصوصا الصين القارية).

(181) انظر الأفكار الختامية.

(182) مجددا، أركز على الانتخابات لأن الغربيين يميلون إلى التفكير بأنها ضرورية لاختيار القادة السياسيين في جميع مستويات الحكم، غير أنني لا أقصد الإشارة إلى أن الشعب يرى أن الديموقراطية الانتخابية هي شرط كاف لحسن سير النظام الديموقراطي (قطعا، تلك النظرة «الأدنى» للديموقراطية مرفوضةً من قبل أغلب المنظرين السياسيين). وفضلا على ذلك فإن النقاش السياسي الرئيس بين «الغرب» و«الصين» يدور حول قيمة الديموقراطية الانتخابية؛ لأن الملامح الأخرى للديموقراطيات والتي يقال إنها تدعم عملية صنع السياسة من قبيل التشاور العام والتداول ليست موضع جدال في الصين، بما في ذلك داخل الدوائر الرسمية.

الفصل الثاني

(1) مقتبس من:

International Herald Tribune, 910- Nov. 1991.

(2) مقتبس من:

Barbara Crossette, "U.N. Survey Finds Rich-Poor Gap Widening," New York Times, 15 July 1996.

(3) انظر على سبيل المثال:

Joanne Bauer and Daniel A. Bell, eds., The East Asian Challenge for Human Rights (New York: Cambridge University Press, 1999).

(4) انظر:

Kim Dae Jung, "Is Culture Destiny? The Myth of Asian's Anti-Democratic Values," Foreign Affairs 73, no. 6 (Nov./Dec. 1994).

(5) تشير حكومة سنغافورة إلى الحاجة لمزيد من الفضائل الإيجابية من قبيل الاستعداد للخدمة، ولكن لا توجد محاولة لمنهجة قياس وتقييم أداء موظفي الحكومة استنادا إلى هذه المعايير. انظر:

"Zhiding jizhi tigao zhengfu jigou chengxin" [Promulgate Mechanisms to Improve the Integrity of the Governement], Lianhe zaobao, 2 Oct. 2013.

(6) لمناقشة استراتيجية سنغافورة لمواجهة الفساد، انظر:

Jon S. T. Quah, Combating Corruption Singapore-Style: Lessons for Other Asian Countries, Maryland Series in Contemporary Asian Studies, no.2 (Baltimore: School of Law, University of Maryland, 2007).

(7) "'Compassionate Meritocracy' Key to Future,", New Paper, Aug. 2013.

(8) Yuri Pines, "Between Merit and Pedigree: Evolution of the Concept of 'Elevating the Worthy' in Pre-imperial China," in The East Asian Challenge for Democracy.

(9) Thomas Jefferson to John Adams, The Founders' Constitution (Chicago: University of Chicago Press, 2000), vol. 1, ch. 15, document 61. (http://press-pubs.uchicago.edu/founders/documents/v1ch15s61html).

(10) على نحو مشابه انتهت هذه المناقشات في كوريا الجنوبية منذ تبني الديموقراطية الانتخابيةً في شكلٍ شخص واحد، صوات واحد: ونُشر القليل جدا من المقالات أو الكتب (سواء بالإنجليزية أو الكورية) بشأن الجدارة السِياسية في كوريا طوال العقود الثلاثة الماضية، وذلك على الرغم من أهمية الجدارة السياسية في الثقافة السياسية الكورية. يناقش كتاب دوه شول شن Doh Chull Shin بعنوان Confucianism and Democratization in East Asia هذا الموضوع ولكن في سياق النقاشات بشأن التحول إلى الديموقراطية.

(11) للاطلاع على مناقشة بشأن الصفات المختلفة المرغوب في توافرها في رجال السياسية في النظام الأمريكي – وهي الصفات المقصود منها قبل كل شيء تقوية العملية الديموقراطية - انظر:

Andrew Sabl, Ruling Passions: Political Offices and Democratic Ethics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002).

(12) Wang Guoliang, "Rujia xianneng zhengzhi sixiang yu Zhongguo xianneng tuiju zhidu de fazhan" [The Political Theory of Confucian Meritocracy and the De- velopment of a Meritocratic Recommendation System in China], Wenshizhe 3, no. 336 (2013): 24–31.

(13) See Hong Xiao and Chenyang Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents," in The East Asian Challenge for Democracy.

انظر كذلك الأفكار الختامية.

(14) John P. Burns and Wang Xiaoqi, "Civil Service Reform in China: Impacts on Civil Servants' Behavior," China Quarterly 201 (2010): 69, 7677-.

(15) Sander A. Flaum and Jonathon A. Flaum, with Mechele Flaum, The 100-Mile Walk: A Father and a Son Find the Essence of Leadership (New York: American Management Association, 2006), p.1.

(16) George Yeo, "China and the Catholic Church", The Globalist, 1 Aug. 2013.

(17) من المفيد الإشارة إلى أن النقطة الرئيسة في مقال جورج يو تتمثل في الحث على التقارب بين المنظمتين.

(18) St. Gregory the Great, The Book of Pastoral Rule, trans. George E. Demacopoulos (Crestwood, N. Y.: St. Vladimir's Seminary Press, 2007), p. 43.

(19) Ibid, p.74.

(20) ليس المقصود من ذلك توجيه النقد إلى دور جورج يو في اللجنة الخاصة لتقديم المشورة للفاتيكان. انظر:

http://www.channelnewsasia.com/news/singapore/george-yeo-appointed-to/750222.html

وقد تمثلت مهمته في تقديم المشورة في مسائل الإدارة والحوكمة، وليس في أداء دور قائد للكنسية الكاثوليكية يهتم بتشكيل الجانب الروحاني للرعية.

(21) كتب جون غلين مقدمة داعمة للكتاب على أساس أنه يمكن أن «يساعد على دفع الشباب إلى الانخراط في مناصب قيادية في الخدمة العامة» انطلاقا من الافتراض القائل بأن ما يسري على الأعمال التجارية يمكن تطبيقه في الحكومة أيضا.

(22) "Interview with Jack Welch," Piers Morgan Tonight, CNN, 11 June 2011 (http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/1106111//pmt.01.html).

(23) Sek-loong Tan, "Realizing Political Meritocracy: Lessons from Business," paper prepared for the Center for International and Comparative Political Philoso- phy, Tsinghua University, 20 July 2011.

يُذكر أن سيكلونغ تان هو استشاري في مجال إدارة الأعمال وكان يقدم المشورة لكل من الكيانات الخاصة والحكومية فيما يتعلق بمسائل الإدارة.

(24) Gabriel Wildau, "Beijing Identifies SOEs for Reform Pilot," Financial Times, 16 July 2014; Richard Silk, Liyan Qi, and Grace Zhu, "Beijing Moves to Over- haul State Firms," Wall Street Journal, 16 July 2014.

(25) "Will a New Round of Reforms Shake Up State Firms?" Week in China (HSBC weekly newsletter), 25 July 2014.

(26) للاطلاع على نظرة عامة بشأن كيفية اختيار إدارة التنظيم (المركزية) كوادرها وترقيتها، انظر:

Zhongguo xinwen zhoukan, 8 Sept. 2014 (http://www.duwanjuan.cn/zhong_zu_bu_ru_he_xuan_yuan).

للاطلاع على نظرة أكثر تشاؤمية، انظر:

Richard McGregor, The Party: The Secret World of China's Communist Rulers (London: Penguin, 2010), ch. 3.

(27) في هذا الخصوص ذكر كل من جون ميكليثوايت John Micklethwait وأدريان وولدريج Adrian Wooldridge: «البيروقراطيون القادمون من مشاريع مملوكة من قبل الدولة يعرفون كيفية إدارة الأشياء بشكل أفضل. فإذا كانت رأسمالية الدولة تسمح لرجال السياسية بتشكيل شركات، فإنها تسمح أيضا للشركات بتشكيل سياسيين». انظر:

Micklethwait and Wooldridge, The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State (New York: Penguin, 2014), p. 152.

(28) Paul Thomas, Performance Measurement, Reporting Obstacles and Accountability: Recent Trends and Future Directions (Canberra: ANU E Press, 2006), pp. 1, 5155 ,53-.

(29) Ibid., pp. 9, 19.

(30) اقتُبِس في:

Noel M. Tichy and Stratford Sherman, Control Your Destiny or Someone Else Will (New York: Random House, 1994), p. 105.

(31) Jonathan Powell, The New Machiavelli: How to Wield Power in the Modern World (London: Vintage Books, 2010), p. 54.

(32) Flaum and Flaum, The 100-Mile Walk, pp. 41,42.

(33) Ibid., p. 103.

(34) هناك سبب آخر لجعل القادة السياسيين يحتاجون إلى أن يتحلوا بالشفقة أكثر مما هو الحال بالنسبة إلى قادة الأعمال، وهو أنه يمكنهم استخدام جهاز القهر التابع للدولة – ومن ثم إمكانية اساءة استخدامه. فإذا ما قرر قائد سياسي أن يتخلص من الأفراد الضعفاء في المجتمع فإن ذلك سيكون له أبعاد منذرة بالسوء بشكل أكبر.

(35) Tan, "Realizing Political Meritocracy: Lessons from Business," p. 4.

(36) أنا لا أقصد الإيحاء بأن قادة الشركات متعددة الجنسيات غير مبالين بالاعتبارات الأخلاقية، ولكنهم يميلون على الأرجح إلى اعتبارات كونية تتجاوز الوطنية في حالة التنازع. انظر: (http://www.huggingtonpost.com/daniel-a-bell/memo-from-davos_b_1232758.html).

(37) يذهب فيليب شميتر Philippe Schmitter إلى أن القادة السياسيين في المجتمعات الديموقراطية أضحوا يُنظر إليهم على أنهم يعتاشون على السياسية بدلا من أن يعيشوا من أجلها، الأمر الذي ساهم في انهيار الثقة في السياسيين ومكانتهم. انظر:

Schmitter, "Reflections on Political Meritocracy: Its Manipulation and Transformation," in The East Asian Challenge for Democracy.

(38) جميع الاقتباسات هي من الترجمة الإنجليزية لمحاضرة فيبر:

http://authropos-lab.net/wp/wp-content/uploads/201112//Weber-Politics-as-a-Vocation.pdf.

وأود الإشارة إلى أنني ألتزم باستخدام ضمائر المذكر لأن فيبر كان على الأرجح يفكر في السياسيين الذكور.

(39) بشكل مشابه فإنه من الخطأ التفكير بأن كل منظمات إدارة الأعمال تتطلب النوع نفسه من القيادات، بل إنه حتى في إطار صناعة واحدة فإن الشركات المختلفة لها ثقافات وتواريخ مختلفة، الأمر الذي يتطلب قدرات مختلفة. على سبيل المثال فإن من ينتقل من المحللين الماهرين من بنك تجاري في وول ستريت إلى بنك آخر يُعاني تدهورا مباشرا بل دائما في الأداء نظرا إلى أن امتيازه السابق في العمل اعتمد بشكل كبير على الشركة السابقة التي لها ثقافات وشبكات نظامية مختلفة.

Boris Groysberg, Chasing Stars: The Myth of Talent and the Portability of Performance (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2010).

(40) التمييز بين المجالين في سنغافورة ليس جامدا: على سبيل المثال تتولى كلية الخدمة المدنية Civil Service College (من بين أشياء أخرى) إعداد التقارير التي تتضمن أفكارا

جديدة وتؤثر في السياسات؛ فليس المقصود من وجودها فقط تدريب موظفي الخدمة المدنية الذين ينفذون السياسات. كذلك فإن الموظفين المدنيين البارزين في سنغافورة عادة ما ينخرطون في السياسة، الأمر الذي يعتبر نادرا في المملكة المتحدة وكندا. ومع ذلك تلزم الإشارة إلى أن الحكومة في سنغافورة تدرس فكرة وضع تمييز أدق بين الخدمة المدنية والسياسة، ومن أمثلة ذلك تحديد فترة انتظار قبل منح موظف خدمة مدنية تعيينات سياسية. (أعبر عن عرفاني بالجميل لما تضمنته مناقشاتي مع موظفي كلية الخدمة المدنية في سنغافورة بشأن هذا الموضوع).

(41) Chen Guoping, "Mingdai guanyuan kaohe zhidu shulun" [On the Assess- ment System of Public Officials in the Ming Dynasty], Zhongguo zhengfayuan xue- bao 1 (1993): 92–96.

(42) Zhongyang jiguan jiqi zhishu jigou 2013 niandu kaoshi luyong gongwuyuan gonggong kemu kaoshi dagang [2013 National Public Service Examination Syllabus for Central-Level Organs and Direct Subordinate Organizations], available at http:// bm.scs.gov.cn/2013/ UserControl/download/2013zkjz.rar.

(43) Dangzheng lingdao ganbu xuanba renyong tiaoli [Regulations on the Selection and Appointment of Cadres of the CCP], 2014–18.4 ,15-, available at http://news .xinhuanet.com/politics/2014–0115//c_118985244.htm.

(44) للاطلاع على نقاش بشأن الصفات المطلوب توافرها في القادة الديموقراطيين، انظر:

John Kane and Haig Patapan, The Democratic leader: How Democracy Defines, Empowers, and Limits Its Leaders (New York: Oxford University Press, 2012).

مع ذلك، علينا ملاحظة أن هناك اختلافات مهمة بين كل من النظام الرئاسي والبرلماني: ففي النظام البرلماني يمكن أن يفقد رئيس الوزراء منصبه إذا ما فقد تأييد حزبه، ومن ثم فإنه يواجه ضغوطا كبيرة للالتزام بنظام الحزب. وفي تعليقه على حالة كندا ذكر مايكل إغناتييف Michael Ignatieff: «عندما تكون [الديموقراطية] في حالة غير جيدة في المكان الذي يلزم أن يكون معبد الديموقراطية لدينا – مجلس العموم - فإنني لا يمكنني أن أتذكر خطبة سمعتها على مدار خمسة أعوام كان الهدف منها الإقناع، وذلك على الرغم من أنني سمعت العشرات من الخطب التي تردد بإخلاص نقاط الحزب الرئيسة».

Ignatieff, Fire and Ashes: Success and Failure in Politics (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2013) pp. 95134 ,96-.

ومع ذلك فإنه حتى في حالة بعض المرشحين الرئاسيين فإنهم يتحدثون علنا عن الالتزام بالانحياز لأنصارهم حتى بعد انتخابهم قادة للبلاد، انظر على سبيل المثال المرشح الرئاسي التركي رجب طيب أردوغان عندما قال: «أنا لن أكون رئيسا حياديا».

Daily News, 9 July 2014.

(45) على سبيل المثال، كان تقليل الفقر هدفا رئيسا في الأيام الأولى من الإصلاح الاقتصادي، والآن فإن الاهتمام الأكبر يذهب إلى قضايا من قبيل التوزيع والبيئة المستدامة، على الرغم من أن الاقاليم الأكثر فقرا في الصين لاتزال تركز على تخفيض الفقر باعتباره أولوية.

(46) Pines, "Between Merit and Pedigree".

(47) في هذا الخصوص فإنني أفكر في المستويات الأعلى من الحكم باعتبارها السياق المناسب

لذلك. أما في المستويات الأقل فإن القوة الجسدية لاتزال مهمة، وقد ذُكِّرت بذلك أخيرا خلال زيارتي قرية في شمال بكين وكنت شاهدا على محاولة سكرتير الحزب أن يقحم نفسه بالقوة داخل منزل ليوقف نزاع يدور داخله. ومثل هذه الاعتبارات تساعد على فهم لماذا قد يكون هناك تمييز أكبر ضد الكوادر النسائية على المستويات المحلية.

(48) Joshua Cooper Ramo, The Age of the Unthinkable: Why the New World Disorder Constantly Surprises Us (New York: Back Bay Books, 2009).

(49) Global Risks 2012, 7th ed. (Geneva: World Economic Forum, 2012).

(50) مقتبس في:

Benjanim Wong and Xunming Huang, "Political Legitimacy in Singapore," Politics and Policy 38, no. 3 (2010): 523543-.

(51) حتى نكون أكثر دقة فإن تسو شي أدان الامتحانات لأنها تشجع على مقترب وظيفي للتعلم، ولكنه يرى أن 30 في المائة من الوقت فقط يمكن تخصيصه للإعداد للامتحانات. انظر:

Chu Hsi, Learning to Be a Sage, trans. Daniel K. Gardner (Berkeley: University of California Press, 1990). P. 19.

انظر كذلك:

Hilde de Weerdt, Competition over Content: Negotiating Standards for the Civil Service Examinations in Imperial China (11271279-) (Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2007), p. 385.

(52) تعتمد هذه الفقرة على رسالة إلكترونية مرسلة من يوري باينز Yuri Pines. انظر أيضا:

Dennis Graffin, "Reinventing China: Pseudobureaucracy in the Early Southern Dynasties," in State and Society in Early Medieval China, ed. Albert Dien (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990), pp. 139-170, esp. pp. 145155-.

(53) Benjamin Elman, A Cultural History of Civil Examinations in Late Imperial China (Berkeley: University of California Press, 2000), p. 7.

فيما يتصل بالامتحانات في ظل حكم سلالة تانغ، انظر:

Penelope A. Herbert, Examine the Honest, Appraise the Able: Contemporary Assessments of Civil Service Selection in Early T'ang China (Canberra: Faculty of Asian Studies, Australian National University Press, 1988).

(54) خلال فترة 1300 عام من تاريخ الامتحانات الإمبراطورية منذ سلالة سوي الحاكمة فصاعدا، كانت ممارسة سلالة سونغ لمبدأ التعيين المباشر للناجحين في الامتحانات في الحكومة هي استثناء للقاعدة القائلة بأنه على الناجحين أداء امتحانات والمرور بتقييمات أخرى، ولكن يُشار إلى أنه حتى مع الحصول على درجات مرتفعة في الامتحانات (jinshi) خلال عهد سلالة سونغ لم يكن ذلك يشكل ضمانة لتاريخ وظيفي متميز لأن المهارات الأدبية للناجحين لا تُترجم بشكل تلقائي إلى الصفات المطلوبة في كبار قادة الحكومة.

(55) John W. Chaffee, The Thorny Gates of Learning in Sung China, new ed. (Albany: State University of New York Press, 1995), p. xxii.

(56) Benjamin A. Elman, "A Society in Motion: Unexpected Consequences

of Political Meritocracy in Late Imperial China, 14001900-," in The East Asian Challenge for Democracy.

(57) استخدمت اليابان أيضا نظام الامتحانات الإمبريالي الصيني باعتباره نموذجا في فترة هييان Heian من تاريخها (794-1185)، لكنه أثّر فقط في صغار النبلاء، وأُحَلَّ نظام الوراثة محله خلال فترة الساموراي. انظر:

Liu Haifeng, "Influence of China's Imperial Examinations on Japan, Korea, and Vietnam," Frontiers of Philosophy in China 2, no. 4 (Oct. 2007): 493512-.

(58) انظر على سبيل المثال:

Lawrence Lok Cheung Zhang, "Power for a Price: Office Purchase, Elite Families, and Status Maintenance in Qing China," PhD dissertation, Harvard University, 2010.

يوضح شانغ أن نحو 25 في المائة من الحالات حصل الناس على الوظائف الرسمية عن طريق الدفع مقابلها (حتى إن كان قد سبق لهم النجاح في الامتحانات)، وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في نهاية السلالة، مما أدى إلى تقليل أهمية النجاح في الامتحان وساهم في ظهور حالة من عدم الاستقرار في نهاية عصر شينغ.

(59) Alexander Woodside, Lost Modernities: China, Vietnam, Korea, and the Hazards of World History (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2006), pp. 1011-.

(60) Liu Haifeng, "Kejuzhi yu xianneng zhiguo chuantong" [The Imperial Examination System and the Tradition of Building a Meritocratic State], paper presented at conference "Quanguo zhengzhi ruxue he xiandai shijie taolun" [Political Confucianism and Its Contemporary Significance in China and the World], Tsinghua University, 27–28 Oct. 2012; Liu Haifeng, "Kejuzhi dui xifang kaoshi zhidu yingxiang xintan" [A New Exploration of the Influence of the Imperial Examination System on Western Examination Systems], Zhongguo shehui kexue 5 (2001): 188–208.

(61) مجددا لم يكن هناك تمييز بين موظفي الخدمة المدنية والموظفين السياسيين في الصين الإمبراطورية، ومن ثم فإنني أستخدم مصطلح الامتحانات الإمبراطورية لترجمة كلمة keju - أما الترجمة المعتادة في اللغة الإنجليزية - «الامتحانات المدنية» - فلها معنى لدى الخبراء في تاريخ الصين الإمبراطوري لأن «الامتحانات المدنية» كان يقصد بها شيء على النقيض من «الامتحانات العسكرية» التي كانت تستخدم لتوظيف الضباط العسكريين. بيد أنه بالنسبة إلى أغلب القراء بالإنجليزية فإن كلمة «مدني» تشير - بشكل خاطئ - إلى الخدمة المدنية التي يفترض منها تنفيذ السياسات التي يضعها السياسيون. لنقطة مماثلة، انظر:

Bai Tongdong, China: The Political Philosophy of the Middle Kingdom (London: Zed Books, 2012), p. 167.

وللسبب نفسه فإنني لا أستخدم مصطلح «بيروقراطية» لوصف النظام السياسي الصيني الإمبراطوري، لأنه يوحي بفكرة وجود بيروقراطية متخصصة تنفذ قرارات السياسيين.

ومن الصحيح، كما يذكر فرانسيس فوكوياما، أن النظام السياسي الصيني يشترك في بعض الملامح مع البيروقراطية الحديثة التي وصفها ماكس فيبر، من قبيل تعيين الموظفين على أساس الكفاءات ومناصب بمرتبات يُتعامل معها باعتبارها مِهنا. انظر:

Fukuyama, The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2011), p. 134.

ولكنها تختلف أيضا من عدة جوانب مهمة: فبدءا من أسرة سونغ الحاكمة، كان الناجحون في الامتحانات الوطنية متخصصين عامين (الحاصلون على شهادة jinshi في القمة كلهم حملوا الشهادة نفسها، بينما فيما سبق كانت هنالك شهادات متعددة في مجالات مختلفة)، وليسوا متخصصين يُعيَنون في أماكن محددة المجال وظيفيا من حيث التخصص والكفاءة (استمرت سلالة سونغ الحاكمة في اتباع نظام تعدد الامتحانات تحت المستوى القومي، ولكن فقط من حصل على jinshi هو المؤهل لتولي المناصب العليا، ومن ثم له مكانة أكبر من الناجحين في الامتحانات الأدنى)، كما أنهم يمتلكون عادة السلطة السياسية التي يمارسونها في عدة مجالات (فمن حيث المبدأ هم خاضعون لسلطة الإمبراطور، ولكن الأخير في ضوء عدم توافر الوقت لديه يملك ولا يحكم. انظر:

Yrui Pines, The Everlasting Empire: The Political Culture of Ancient China and Its Imperial Legacy [Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012], ch. 2).

(62) مقتبس من:

Chaffee, The Thorny Gates of Learning in Sung China, p. 49.

(63) Elman, A Cultural History of Civil Examination in Late Imperial China, p. 14.

(64) مقتبس من:

Chaffee, The Thorny Gates of Learning in Sung China, p. 99.

(65) Xiao and Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents," p. 343.

(66) يمكن القول إن النظام الإداري العثماني «كان نموذجا للجدارة» وقدم فرصا للحراك الاجتماعي أكثرٍ منه في حالة نظام الامتحانات في العهد الإمبراطوري الصيني، حيث إن العبيد الذين أُخذوا في عمر الطفولة من الرعايا المسيحيين في الإمبراطورية - وكانوا المصدر الرئيس للتجنيد في الخدمة الإمبراطورية في الفترة ما بين القرن الرابع عشر وأواخر السادس عشر - «كانوا يُختارون بناء على تناسق الجسد، والقوة، والذكاء. وخلال فترة تدريبهم كانوا يمرون بعملية تدقيق مستمر، وفقط أولئك الذين يظهرون تفوقا أعلى كانوا يرسلون إلى المدارس حيث كانوا يدربون ليصيروا موظفين وجنرالات». انظر:

Justin McCarthy, The Ottoman Turks (London: Longman, 1977), p. 126.

انظر أيضا:

Colin Imber, The Ottoman Empire, 2nd ed. (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2009), esp. ch. 3.

ويمكن القول إن «القدرة المستمرة على الحصول على أفضل الرجال» يمكن أن تفسر طول فترة بقاء الإمبراطورية العثمانية. انظر:

Karen Barkey, Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 19.

غير أننا لسنا بحاجة إلى القول بأن العبودية لا يجب النظر إليها على أنها نقطة بداية مرغوب فيها أخلاقيا، إذا ما قارنا ذلك بالحراك الاجتماعي في البيروقراطيات الأخرى القائمة على الجدارة. وهناك اختلاف آخر مهم بالمقارنة مع الصين يتمثل في أنه كان يُركِّز على القدرات البدنية في النظام الإداري العثماني ومنحها وزنا كبيرا نتيجة لعدم وجود تمييز واضح بين الحكم المدني والقيادة العسكرية. انظر:

Imber, The Ottoman Empire, p. 330

وعندما ذهب الإصلاحيون في الإمبراطورية العثمانية نهاية القرن التاسع عشر إلى ضرورة الأخذ بدرجة أكبر من الجدارة ودرجة أقل من المحاباة، اقترحوا أن «يُعيَّن فقط استنادا إلى الجدارة التي يمكن قياسها من خلال امتحانات موضوعية وفقا لمعايير واضحة». انظر:

Doğan Gürpinar, Ottoman Imperial Diplomacy: A Political, Social and Cultural History (London: I. B. Tauris, 2014), p. 90.

(67) Elman, "A Society in Motion".

تظهر الأرشيفات أن المزارعين والتجار والحرفيين الذين شكلوا 90 في المائة من السكان لم يكونوا من بين الخمسين ألف ذكر الذين خُرِّجوا في عهد أسرتي مينغ وكينغ. انظر:

Benjamin A. Elman, Civil Examinations and Meritocracy in the Late Imperial China (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2013), p. 320.

(68) توفر جامعات الدرجة الثانية فرصا أكثر للطلبة من الخلفيات الفقيرة لأنها لا تشترط الحصول على درجات عالية في الامتحانات الوطنية للجامعة.

(69) Pines, The Everlasting Empire, pp. 113114-.

(70) Elman, "A Society in Motion," p. 205.

(71) Pines, The Everlasting Empire, p. 114.

(72) للاطلاع على قائمة للانتفاضات التي اضطلع بها من فشلوا في الامتحانات، انظر:

Ichisada Miyazaki, China's Examination Hell: The Civil Service Examinations of Imperial China, trans. Con- rad Schirokauer (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976), pp. 122–124.

يلاحظ أن المتمردين لم يتخلوا عن فكرة الامتحانات دائما: فقائد تمرد تايبينغ Taiping Rebellion، هونغ شيوكوان Hong Xiuquan (الذي رسب بشكل متكرر في الامتحانات) حاول الإطاحة بسلالة كينغ في منتصف القرن التاسع عشر، ولكنه كذلك أرسى نظام امتحانات. انظر:

Elman, Civil Examinations and Meritocracy in Late Imperial China, pp. 302305-.

(73) Miyazaki, China's Examination Hell, p. 127.

(74) Elman, "A Society in Motion."

(75) مقتبس من:

Pines, The Everlasting Empire, p. 51.

(76) كان لدى المفكرين الكونفوشيين آراء مماثلة في عصر الصين الإمبراطورية: فالكونفوشيون الجدد في عصر أسرة سونغ الحاكمة توصلوا إلى أنه لا يوجد حتى إمبراطور واحد توافرت فيه المعايير الأخلاقية المناسبة، بما يعنيه ذلك من أن الإمبراطور والقصر ليسوا الحاكم الأخير في طريقة تفكير وتصرف الناس. انظر:

Peter K. Bol, Neo-Confucianism in History (Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2008), pp. 129130-.

(77) مقتبس من:

Pines, The Everlasting Empire, p. 52.

(78) ذهب زنونزي إلى أنه يلزم على الحاكم أن يختار مستشارا تكون مهمته اختيار الموظفين الآخرين، ولكن يبدو أنه ظل يعتقد أن شخصا واحدا يمكنه القيام بكل العمل.

(79) في واقع الأمر، شعر الأباطرة ذوو المواهب أن النظام لا يمكنهم وأنه قد أضر بهم: وهناك حالة شهيرة تتعلق بالإمبراطور وانلي Wanli من أسرة مينغ، حيث تلقى تعليما لمبادئ الكونفوشية على يد أفضل المعلمين في البلاد، ولكنه عندما أدرك أنه مقيد بشكل كبير بأداء أعمال رمزية فقط (ومقيد بالبقاء في المدينة المحرمة Forbidden City) أضحى غير متعاون مما أسرع من نهاية حكم سلالة مينغ. انظر:

Ray Huang, 1587, a Year of No Significance: The Ming Dynasty in Decline (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

(80) Elman, A Cultural History of Civil Examinations in Late Imperial China, pp. 173238-.

(81) مقتبس من:

Chaffee, The Thorny Gates of Learning in Sung China, p. 79.

(82) مقتبس في:

Jonathan D. Spence, Return to Dragon Mountain: Memories of a Late Qing Man (New York: Penguin, 2007), p. 51.

انظر كذلك:

Wu Jingzi, The Scholars, trans. Yang Xianyi and Gladys Yang (New York: Columbia University Press, 1992).

(83) Adam Yuen-Chung Lui, "Syllabus of the Provincial Examination (Hsiangshih) under the Early Ch'ing (16441795-)," Modern Asian Studies (Cambridge University Press) 8, no. 3 (1974): 391396-.

(84) للمزيد عن الامتحانات السابقة، انظر:

http://www.gigwy.org/gwykszt/ (Quanguo gongwuyuan kaoshi wang [National Public Service Examinations Network]).

يُذكر أن القسمين الثالث والرابع من اختبار القدرة الإدارية يمتحنان الحساب والقدرات المنطقية، كما هي الحال في امتحانات الذكاء.

(85) وعلى الرغم مما تقدم، فإن المستويات الأدنى من الحكومة كانت مخولة في التسعينيات بتقديم وظائف خدمة مدنية للجنود الذين سُرحوا من دون المرور بعملية الاختيار التنافسية. انظر:

Burns and Xiaoqi, "Civil Service Reform in China," pp. 6768-.

غير أن هؤلاء الموظفين العامين من غير المرجح ترقيتهم من دون المشاركة في عملية الاختيار التنافسية.

(86) يُشار إلى أن قادة سياسيين يُنظر إليهم باعتبارهم ناجحين بدرجة نسبية، مثل رونالد ريغان، لم يكونوا ليجتازوا مثل هذه الامتحانات. وبطبيعة الحال فإن كل نظام له نقائصه، ولكن مزايا استبعاد أولئك الذين ليست لديهم القدرات التحليلية والقدرة على التفكير في

المسائل السياسية من وجهات نظر مختلفة ربما تستحق التكلفة.

(87) يتطلب الاختبار المقالي (shenlun)، وبخاصة الجزء التحليلي فيه، مهارات وأفكار تحليلية.

(88) See Philip E. Tetlock, Expert Political Judgment: How Good Is It? How Can We Know? (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), p. 2; and Michael C. Horowitz and Philip E. Tetlock, “Trending Upward: How the Intelligence Community Can Better See into the Future,” Foreign Policy, 6 Sept. 2012.

(89) أخذا في الاعتبار أن كثيرا من المواد العملية والأكاديمية مكتوبا باللغة الإنجليزية، فقد يكون من المفيد أن تختبر الامتحانات القدرة على القراءة بهذه اللغة. ومن جانب آخر، يمكن أن يضطلع مستشاري كبار القادة السياسيين بترجمة وإعداد ملخصات للمقالات والكتب الرئيسة.

(90) ذهب المفكر يى شي Ye Shi في عصر عائلة سونغ إلى المطالبة بأن تكون هناك معرفة «منفعية»، مع التركيز على التحليل التاريخي للمؤسسات من أجل التعلم من حالات الفشل في الماضي. انظر:

Dieter Kuhn, The Age of Confucian Rule: The Song Transformation of China (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009), p. 105.

(91) Yudhijit Battacharjee, “Why Bilinguals Are Smarter,” New York Times, 17 Mar. 2012.

(92) لا أقصد من وراء ذلك الإيحاء إلى أن كلاسيكيات الكونفوشية وحدها هي التي تقدم أفكارا عما يجب أن تكون عليه الصفات الجيدة للقادة: فعلى سبيل المثال تقدم نصوص الشرعوية Legalists أفكارا لأوقات الحرب، وكلاسيكيات الماركسية ربما قد تكون مفيدة أيضا من حيث تقديمها أفكارا حول عمل النظم الاقتصادية الرأسمالية، والتي يمكن أن تكون مفيدة للقادة السياسيين. وفضلا على ذلك، ربما قد يكون ضروريا مراجعة ما يُعتبر من الكلاسيكيات للأغراض السياسية من أجل تقليل أهمية بعض الأعمال التي تقود إلى إساءة الاستعمال، مثل، على سبيل المثال، استخدام الإمبراطور كانغزي Kangxi لعرافة الييجينغ Yijing لاتخاذ قرارات تتعلق بالعقاب والسياسة الخارجية. انظر:

Richard J. Smith, The I Ching: A Biography (Princeton, N.j.: Princeton University Press, 2012) pp. 114120-.

وتتمثل وجهة نظري في أنه يلزم أن تكون هناك امتحانات أكثر لكلاسيكيات الكونفوشية مع تقديم دروس تاريخية ومعيارية يمكن للحكام الاستفادة منها اليوم، لا أن تكون الامتحانات محصورة فيها.

(93) تتمثل إحدى طرق تقليل الجدل في اختيار ممتحنين يشغلون مناصب سياسية عالية بأسلوب الاختيار العشوائي من قبل أساتذة جامعيين في مختلف التخصصات.

(94) من بين الأسباب التي أدت إلى قلة الأبحاث المتعلقة بأسلوب اختيار المواهب السياسية عن طريق نظام الامتحانات أن أقسام العلوم السياسية في الغرب ركزت بشكل كبير على البحث في الانتخابات الديموقراطية. ومن شأن وجود وعي أكبر بالحاجة إلى البحث في آليات نظام الجدارة السياسية بالصين (بالإضافة إلى مزيد من التمويل للأبحاث المتصلة بالقضايا الصينية) أن يسهم في معالجة هذا النقص.

(95) من الأهمية الأخذ في الاعتبار أن ما يفصل القلة الموجودين في القمة عمن هم تحت إمرتهم مباشرة يعتمد على الحظ أكثر من أي شيء آخر. (وأطرح هذ النقطة لأن وسائل

الإعلام الصينية اعتادت على تمجيد وإظهار الولاء الأعمى لمن يؤدون أداء متميزا - انظر على سبيل المثال غلاف مجلة Bejing qingnian bao, 24 June 2014 الذي تضمن صورا وسيرا ذاتية مختصرة لأولئك الذين حققوا مراكز متقدمة في امتحانات دخول الجامعات في بكين). كذلك، أعتقد أن الطلبة في جامعات القمة مثل جامعتي بكين وتسينغهوا عادة ما يحصلون على وظائف عالية المستوى مقارنة بأولئك من جامعة شان دونغ الذين حصلوا على درجات أقل بنسبة مئوية ضئيلة في امتحانات القبول، نظرا إلى الفرص المتزايدة وشبكات الصلات الاجتماعية المتوافرة للطلبة في جامعات القمة بدلا من القدرة العقلية العالية.

(96) للاطلاع على وجهة نظر مماثلة، انظر:

Ignatieff, Fire and Ashes, pp. 170171-.

(97) Tan, "Meritocracy and Political Liberalization in Singapore."

انظر أيضا الفصل الأول، القسم الأول.

(98) طرح روي جينكنز Roy Jenkins نفس الملاحظة عن توني بلير، وهو قائد سياسي آخر ناجح نسبيا طبقا لحكم جوناثان باول Jonathan Powell، رئيس الموظفين في مكتب توني بلير في الفترة من 1994 إلى 2007. انظر:

Powell, The New Machiavelli, p. 32.

(99) Bill Clinton, "The Legacy of FDR", Time, 24 June 2009 (http://content.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,190682_1906838_1906981,00.html).

كذلك، كتب ساندر أيه. فلاوم: «من بين الناس الذين أطلق عليهم وصف قادة حقيقيين... هناك توافق على أنه عندما يتصل الأمر بالناس، فإنه يتعين عليكم توظيف وتطوير وتكافئ الأشخاص الذين يماثلونك الذكاء أو أكثر ذكاء منك. وأضيف أنه يجب عليك أن تتقبل رد الفعل لديهم، كما يجب أن تكون لديك الشجاعة لمساندتهم حتى يصبحوا أكثر مما كانوا يتصورون أنه يمكنهم أن يكونوا». انظر:

The 100 Mile-Walk, pp. 2425-.

(100) فوض لي الكثير من عملية التفكير في السياسات إلى عدد من المستشارين النابغين ومن أبرزهم غوه كنغ سوي Goh Keng Swee الذي يُشار إليه عادة على أنه مصمم النجاح الاقتصادي والاجتماعي في سنغافورة. انظر:

Tilak Doshi and Peter Coclanis, "The Economic Architect: Goh Keng Swee," and Kian-Woon Kwok, "The Social Architect: Goh Keng Swee," both in Peng Er Lam and Kevin Tan, eds., Lee's Lieutenants: Singapore's Old Guard (St. Leonards, N.S.W.: Allen & Unwin, 1999).

عملت زوجتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي في مركز أبحاث برئاسة غوه كنغ سوي، ويمكنني أن أشهد شخصيا على نبوغه وذكائه. وحتى بعد تقاعده من السياسة، كان لي يلتقي به مرة أسبوعيا للحصول على أفكار منه.

(101) Daniel Goleman, "What Makes a Leader?" in On Leadership (Boston: Har- vard Business Review Press, 2011), pp. 1, 3, 17. See also Daniel Goleman, Richard Boyatzis, and Annie McKee, Primal Leadership: Realizing the Power of Emotional In- telligence (Boston: Harvard Business School Press, 2002).

(102) هنا أستخدم مصطلح «المهارات الاجتماعية» بشكل واسع للإشارة إلى ما يطلق عليه غولمان «الذكاء العاطفي».

(103) أظهرت دراسة حديثة أن الأشخاص يضطلعون بأداء أفضل في امتحانات قياس التعاطف، والإدراك الاجتماعي، والذكاء العاطفي بعد قراءتهم للخيال الأدبي، الأمر الذي قد يكون دافعا لقياس مستوى المعرفة بالخيال الأدبي في امتحانات الخدمة العامة. انظر:

David Comer Kidd and Emanuele Castano, "Reading Literary Fiction Improves Theory of Mind," Science, 18 Oct. 2013, pp. 377380-.

(104) كحد أدنى فإن معرفة لغة ثانية تعتبر ضرورية للتواصل مع أفراد مجموعات الأقليات الذين قد لا يتحدثون اللغة الوطنية بطلاقة: ومن ثم فإنه يُشترط في المتقدمين لامتحانات الخدمة المدنية في ولاية شينجيانغ Xinjiang أن يتقنوا لغتين.

"Xinjiang Government Job Candidates Required to Be Bilingual," Xinhua, 1 May 2010.

(105) Robert Goffee and Gareth Jones, "Why Should Anyone Be Led by You?" in On Leadership, p. 85.

(106) لا أقصد إنكار أن الأداء الجيد يمكن أن يكون أيضا مؤشرا على وجود صفات أخرى للقيادة الجيدة في نظام قائم على الجدارة بدولة قيد التحديث ومسالمة بشكل كبير، من قبيل القدرة الذهنية والتي هي ضرورية للتعامل بفعالية مع الأشخاص وبالتالي إنجاز الأعمال.

(107) Qian Mu, Guoshi Xinlun [New Studies of Chinese History] (Taipei: Dongda Publishing, 2004), p. 249.

يُذكر أن كيان لم يركز على الجانب السلبي المتمثل في استيلاء نبلاء محليين على السلطة وتسببهم في أخطر أزمة في تاريخ الحكم الإمبراطوري.

(108) أشير مجددا إلى أن المعتاد في التاريخ الإمبراطوري الصيني، باستثناء امتحانات jinshi خلال فترة حكم أسرة سونغ، هو أن النجاح في الامتحانات يجب أن تتبعه تقييمات إضافية للترقي إلى مناصب أعلى في الحكم.

(109) أقول «مباشرة نسبيا» لأنه حتى الأداء الجيد في الأعمال لا يكون عادة واضحا تماما. على سبيل المثال فإن بنكا استثماريا مثل غولدمان ساكس يميل إلى توزيع أعلى عوائده على التجار وغيرهم الذين يسهمون بطرق ملموسة في تحقيق عوائد للمؤسسة كما هو متوقع. غير أن العاملين في البنك - المحامين، المحاسبين، وغيرهم الذي يضطلعون بأعمال مساندة ولكنها ضرورية للبنك - فإنهم يحصلون على عوائد استنادا إلى معايير أقل وضوحا من قبيل القدرة على إدارة الأفراد بطرق متناغمة وسلسة.

(110) Hongbin Li and Li-An Zhou, "Political Turnover and Economic Performance: The Incentive Role of Personnel Control in China," Journal of Public Economics 89 (2005): 17431762-.

يختم هذا المقال بأن احتمالية الترقية للقادة في الأقاليم تتزايد مع تزايد أدائهم الاقتصادي، الأمر الذي يؤيد «فرضية أن النظام الاقتصادي الصيني يُدار بطريقة تجعل القادة في الأقاليم يتصرفون باعتبارهم مديرين من الدرجة المتوسطة في شركة كبيرة» (ص. 1760-1761).

(111) حول العلاقة السببية بين آلية الترقية للموظفين والمعتمدة أساسا على النمو الاقتصادي ونتائج النمو الاقتصادي، انظر:

Qiao Kunyuan, “Wo guo guanyuan jinsheng jinbiaosai jizhi de zai kaocha: Lai zi sheng, shi liang ji zhengfu de zhengju” [A Reexamination of the Mechanism for Competitive Promotion in China: Evidence from Provincial and Municipal Governments,” Caijing yanjiu 39, no. 4 (Apr. 2013): 123–133; Zhou Li’an, “Zhongguo difang guanyuan de jinsheng jinbiaosai moshi yanjiu” [Research on Model of Competitive Promotion of Local Chinese Officials], Jingji yanjiu 7 (2007): 36–50; and David J. Bulman, “Promotion-Based Incentives for Growth: Evidence from the County Level in Jiangsu and Anhui,” paper presented at the Association for Asian Studies Annual Conference, San Diego, Mar. 2013.

(112) http://www.globalissues.org/article/4/poverty-around-the-world#WorldBanks PovertyEstimatesRevised.

(113) Ouyang Jing, “‘Guanxi’ ruhe, yuanhe yingxiang jiceng guanyuan jinsheng” [How Personal Relations Influence the Promotion of Grassroots Officials in a Differ- entiated Model Association], Gansu xingzheng xueyuan xuebao 1 (2012): 4–14.

يمكن للمرء أن يتصور أن «قدرة المرء على الشراب» (jiuliang) تعتبر متغيرا وسيطا رئيسيا: فالقدرة الجيدة على احتساء الخمر يُنظر إليها بشكل إيجابي من قبل المسؤولين المحليين (ويمكنني القول في ضوء خبرتي الشخصية أن الموظفين الرسميين المحليين عادة ما يسألون عن قدرة الشخص على الشراب في وقت الوجبة)، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأقران ومع الرؤساء، مما قد يؤثر إيجابيا في احتمالات الترقية. وهذه الفرضية – على الرغم من أنه من الصعوبة قياسها - يمكن أن تفسر كذلك السهولة التي يحصل بها الرجال – مقارنة بالنساء - على الترقية محليا، بناء على الافتراض المزعوم بأن قدرة الرجال على الشراب أعلى من قدرة النساء. ومع ذلك فإن التمييز ضد المرأة في المستويات الدنيا من وظائفهن لا يستمر مع بلوغهن منصب المحافظ. انظر:

Pierre F. Landry, Decentralized Authoritarianism in China: The Communist Party’s Control of Local Elites in the Post-Mao Era (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 108.

ربما (على الأقل جزئيا) لأن الكوادر رفيعة المستوى ليس لديها الوقت لتناول الشراب مع الزملاء.

(114) انظر:

Victor Shih, Christopher Adolf, and Mingxing Liu, “Getting Ahead in the Communist Party: Explaining the Advancements of Central Committee Members in China,” American Political Science Review 106 (Feb. 2012): 166–187; Ma Liang, “Guanyuan jinsheng jili yu zhengfu jixiao mubiao shezhi: Zhongguo shengji mianban shuju de shizheng yanjiu” [Promotion Incentives of Government Officials and Government Performance Target-Setting: An Empirical Analysis of Provincial Panel Data in China], Gonggong guanli xuebao 10, no. 2 (Apr. 2013): 28–39; and Ciqi Mei, “Bringing the Politics Back In: Political Incentives and

Policy Distortion in China," PhD dissertation, University of Maryland, College Park, 2009, ch. 2, p. 83.

ومع ذلك، فإنه في أعلى المستويات – اللجنة الدائمة للمكتب السياسي - كان للعمر والقواعد المؤسسية في العام 2012 التأثير الأكبر في اتخاذ قرارات تعيين القادة. كذلك فإن علاقة المرشحين بالرؤساء مارست أيضا دورا (وإن كان ذلك ليس دائما في اتجاه إيجابي)، يضاف إلى ذلك أن خلفية العائلة وقوتها إما لم يكن لها وزن وإما أثرت بشكل سيئ في فرص الترقية إلى المناصب العليا. انظر:

Jinghan Zeng, "What Matters Most in Selecting Top Chines Leaders," Journal of Chinese Political Science 18 (2013): 223239-.

يُضاف إلى ذلك أن معايير تقييم الموظفين العامين تميل إلى أن تكون أكثر تعقيدا في المستويات العليا من الحكم – الحجة لمصلحة ترقية المسؤولين فقط بناء على الأداء الاقتصادي أضعف عندما يتعلق الأمر بمستويات أعلى من الحكومة – وبالتالي فإنه ربما قد لا يكون أمرا سيئا أن الترقية القائمة على الأداء الاقتصادي ينظر إليها باعتبارها أقل أهمية في المستويات العليا من الحكم.

(115) Russell Leigh Moses, "China's Big Challenge: Dissension in the Communist Party Ranks," Wall Street Journal (China real-time blog), 8 July 2014.

ومع ذلك، فإن المجتمعات الديموقراطية التي لها تراث كونفوشي تُسجل أداء أسوأ: فالنتائج التي أسفر عنها استقصاء رأي على مستوى واسع بين موظفي الخدمة المدنية في سبع دول أوضحت أن 55.9 في المائة ممن أجابوا في الصين القارية وافقوا على أن إدارتهم تتبع مبادئ الجدارة في التعيين، في مقابل 35 في المائة في كوريا الجنوبية، و35.5 في المائة في تايوان. انظر:

Ora-orn Poocharoen and Alex Brillantes, "Meritocracy in Asia Pacific: Status, Issues, and Challenges," Review of Public Personnel Administration 33 (Apr. 2013): 148.

وربما قد تكون الثقافة القائمة على العلاقات (guanxi) أكثر منها على النظام السياسي هي من الأسباب الضمنية التي تفسر بعض جوانب فشل الحكومة القائمة على الجدارة.

(116) انظر:

John P. Burns, "The CCP's Nomenklatura System as a Leadership Selec- tion System: An Evaluation," in The Chinese Communist Party in Reform, ed. Kjeld Erik Brodsgaard and Zheng Yongnian (London: Routledge, 2006), p. 39; and Landry, Decentralized Authoritarianism in China, esp. ch. 3 (on the promotion of mayors).

(117) انظر على سبيل المثال:

Tao Ran, Lu Xi, Su Fubing, and Wang Hui, "Diqu jingzheng geju yanbian xia de zhongguo zhuangui: Caizheng jili he fazhan moshi fansi" [China's Transition under Evolving Patterns of Regional Competition: Reflections on Financial Incentives and China's Development Model], Jingji yanjiu 7 (2009): 21–33.

(118) "China to Curb Cars, Coal and Steel to Eliminate Heavily Polluted Days

in Decade," Star World, 12 Sept. 2013.

(119) Tan Haojun, "Zhongguo 'xincheng' bian 'kongcheng.' Pigu shui lai ca?" ["New City" Becomes "Empty City": Who Will Deal with It?], Lianhe zaobao, 13 Sept. 2013, p. 24.

للاطلاع على خريطة «مدن الأشباح» في الصين، انظر:

http://english.caixin.com/2014100739980/17-10-.html.

(120) Hou Zanhua, "Lun zhuanbian jingji fazhan fangshi de zhengzhi dongli—Ji yu difang zhengfu dongli queshi de shijiao" [An Analysis of the Political Motivation for the Transformation of Economic Development—from the Perspective of the Lack of Motivation in the Local Government], Yunnan shehui kexue 4 (2012): 61–65.

(121) Alex Wang, "The Search for Sustainable Legitimacy: Environmental Law and Bureaucracy in China," Harvard Environmental Law Review 37 (2013): 365440-.

(122) Qiao, "Wo guo guanyuan jinsheng jinbiaosai jizhi de zai kaocha: Lai zi sheng, shi liang ji zhengfu de zhengju" [A Reexamination of the Mechanism for Competitive Promotion in China: Evidence from Provincial and Municipal Governments], p. 132.

يقترح لي يونغانغ وغوان يو إحلال «التنافس من أجل التناغم» بـ«التنافس من أجل العائد القومي» باعتباره معيارا لمكافأة الموظفين العامين، غير أنهما لم يحددا كيفية قياس التناغم. انظر:

Li Yonggang and Guan Yue, "Difang guanyuan jingzheng de zhengzhi jinbiaosai moxing ji qi youhua" [The Model for Competitive Promotion of Local Officials and Its Optimization], Jiangsu xingzheng xueyuanbao 2, no. 56 (2011): 73–78.

للاطلاع على أفكار حول كيفية قياس التناغم، انظر المرفق 1 في:

http://press.princeton.edu/titles/10418.html.

(123) Goleman, "What Makes a Leader?" p. 8.

بالإضافة إلى ذلك فإن الثقافة تعتبر عاملا مهما: ففي اليابان التفكير الحكيم (وهو ما أطلق عليه المهارات الاجتماعية) وهو ما يتضمن أخذ وجهات نظر الآخرين بعين الاعتبار، والاعتراف بأن الأمور يمكن أن تحدث بصور مختلفة، وأن هناك حدودا للمعرفة لديك، والبحث عن حلول وسط، كل ذلك يتزايد بين الأمريكيين مع تقدم العمر ولكن ليس بالنسبة إلى اليابانيين (الذين يحتلون مركزا متقدما بغض النظر عن السن). انظر:

I. Grossman, M. Karasawa, S. Izumi, J. Na, M. Varnum, S. Kitayama, and R. Nisbett, "Aging and Wisdom: Culture Matters," Psychological Science 23, no. 10 (2012): 10591066-.

(124) Stephen S. Hall, Wisdom: From Philosophy to Neuroscience (New York: Vintage Books, 2010), pp. 228229-.

(125) انظر المرجع السابق، ص.225. ولمزيد من الدلائل على أن الرجال (في إطار هذه الدراسة) يصبحون أكثر ليونة عاطفيا مع كبرهم في السن، انظر أيضا:

George E. Vaillant, Triumphs of Experience: The Men of the Harvard Grant Study (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2012).

(126) لا يجب النظر إلى فكرة أن الشباب يجب منعهم من تولي المناصب السياسية العالية باعتباره أمرا رجعيا، ويكفي أن نتذكر أن الحركات السياسية المتطرفة قادها شباب، من الفاشية الألمانية والإيطالية إلى الحرس الأحمر إبان الثورة الثقافية. فمثل هذه الحركات الشبابية يمكن أنه قد جرى التلاعب بها من قبل قادة سياسيين أكبر سنا، بيد أنه قد تولى القيادة غالبا شخصيات شابة، وفي هذا الخصوص يكتب والتر لاكور Walter Laqueur: «في العام 1933 كان أدولف هتلر في الأربعين من عمره، ولكن أتباعه المقربين كانوا جميعا أصغر: جوزيف غوبلز Joseph Goebbels (36 عاما)، أنريك هيملر Heinrich Himmler الذي ترأس جهاز الترهيب (33 عاما)، ونائبه رينهارد هيدريش Reinhard Heydrich (29 عاما)، وأدولف إيخمان Adolf Eichmann، مهندس الهولوكوست، (27 عاما)». انظر:

Laqueur, "The Weimar Union: Europe, Back to the 30s," New Republic, 2 Aug. 2012, p. 16.

(127) Hall, Wisdom, p. 228.

يُشار إلى أن «الذكاء المتدفق»، أو القدرة على حل المشاكل الجديدة المجردة مع استخدام محدود لمعلومات العالم الواقعي تبدأ في التدهور مع بداية العشرينيات ويستمر التدهور بعد ذلك (لذلك فإن المتخصصين في الرياضيات وغيرهم ممن يعملون مع الرموز والمواد المجردة للتوصل إلى حلول عادة ما ينتجون أفضل أعمالهم قبل بلوغهم الثلاثين). انظر:

Richard E. Nisbett, Intelligence and How to Get It: Why Schools and Cultures Count, (New York: Norton, 2009), pp. 710-.

كذلك ثبت أن إتقان لغتين يؤجل من إمكانية الإصابة بالعته بما يقارب خمسة أعوام. انظر:

E. Bialystok, F.I.M. Craik, M.A. Binns, L. Ossher, and M. Freedman, "Effects of Bilingualism on the Age of Onset and Progression of MCI and AD: Evidence from Executive Function Tests," Neuropsychology 28, no. 2 (2014).

ومن ثم، ربما قد يكون من الممكن السماح للقادة السياسيين الذين يتقنون لغتين بالتقاعد بعد مدة إضافية عن غيرهم من المتساوين معهم في باقي الشروط.

(128) يمكن القول بأن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية قد وضعوا نموذجا جيدا تمثل في تحديد فترات تولي المناصب السياسية على افتراض أن الحكمة تزداد مع تقدم العمر: فطبقا للدستور الأمريكي يجب أن يكون عمر الشخص على الأقل خمسة وثلاثين عاما ليصبح رئيسا أو نائبا للرئيس (أخذا بعين الاعتبار معدلات العمر الافتراضية في القرن الثامن عشر، فإن ذلك يعادل خمسين عاما بالمعدلات المعاصرة)، وثلاثين عاما ليكون عضوا في مجلس الشيوخ، وخمسة وعشرين عاما ليصبح نائبا في مجلس النواب. ويعتبر المبدأ الذي يُستند إليه في هذه الحالة - متطلبات السن يجب أن تزيد مع أهمية الموقع السياسي - مبدأ جيدا، على الرغم من أنني أعتقد أنه من الصعب الدفاع عن هذه المتطلبات في المجتمع الأمريكي المعاصر، أخذا في الاعتبار هيمنة الاعتبارات الشعبوية والأخلاقيات المعارضة للنخبوية والاحتفاء بالأساليب الشبابية للحياة.

(129) Susan Shirk, "Age of China's New Leaders May Have Been Key to Their

Selection," China File, 15 Nov. 2012.

(130) Boris Groysberg and Katherine Connolly, "Great Leaders Who Make the Mix Work," Harvard Business Review, Sept. 2013, p. 72.

ربما قد تساعد الآراء الواردة في الأبحاث عن المخ في شرح الاختلافات بناء على الجنس فيما يتصل باتخاذ القرارات: «تتضمن أمخاخ الرجال نحو 6.5 أضعاف الخلايا الرمادية مما هو لدى النساء، وفي المقابل تتضمن أمخاخ النساء 10 أضعاف الخلايا البيضاء مما هو لدى الرجال. ولأن الخلايا الرمادية تصف مراكز تحليل المعلومات، وتلك البيضاء تتصل بتسهيل العلاقات بين هذه المراكز، فإن المنظرين يذهبون إلى أن هذه الاختلافات ربما تفسر سبب ميل الرجال إلى التميز في المجالات التي تتطلب التحليل المطلق في حين أن النساء يظهرن قوة نسبية في المهمات التي تتطلب استيعاب وإدماج المعلومات المتناثرة. يضاف إلى ذلك أن الرباط الذي يصل الفص الأيسر والأيمن من المخ هو في المتوسط 10 في المائة أكثر سمكا لدى النساء، كما أنهن يتمتعن بالقدرة على الرؤية المحيطية أكثر من الرجال». انظر:

Cathy Benko and Bill Pelster, "How Women Decide," Harvard Business Review, Sept. 2013, p. 80.

(131) Therese Huston, "Are Women Better Decision Makers?" New York Times, 17 Oct. 2014.

(132) Zenger Folkman, "A Study in Leadership: Women Do It Better Than Men," 2012 (http://www.zfco.com/media/articles/ZFCo.WP.WomenBetterThanMen.033012 .pdf).

وقد جرت مناقشة هذه الدارسة في:

"Women in the Workplace: A Research Roundup," Harvard Business Review, Sept, 2013, p. 89.

انظر أيضا:

Nicholas D. Kristof, "Twitter, Women and Power," New York Times, 25 Oct. 2013.

(133) مقتبس من:

Groysberg and Connolly, "Great Leaders Who Make the Mix Work," p. 73.

(134) أنا لست على دراية بأي مقارنة منهجية تتصل بأداء القادة السياسيين الرجال والنساء، ولكن هناك دراسات في مجالات أخرى تتصل بالموضوع: فلقد تمكن كل من براد باربر Brad Barber و تيرانس أودين Terrance Odean من البحث في الأنشطة التجارية لأكثر من 35 ألف أسرة، وتوصلا إلى أن الرجال لا يتاجرون أكثر من النساء فحسب، ولكن أيضا يقومون بذلك انطلاقا من ثقة زائفة بحكمهم المالي (انظر: Lewis, Boomerang, p. 37). وقد اعتمد مايكل لويس Michael Lewis على هذه النتيجة للقول بأن «إحدى السمات المميزة للكارثة [المالية] التي مرت بها أيسلندا... تتمثل في وجود عدد ضئيل من النساء في هذا المجال» (المرجع السابق). وفي العام 2009 صُوِّت ضد حزب الاستقلال (الذي يغلب على عضويته الرجال) من السلطة وحل محله حزب الديموقراطيين الاشتراكيين (الذي يغلب على عضويته النساء) لتصبح زعيمته يوهانا سيغورداردوتير Johanna Sigurdardottir أول سيدة تتولى منصب رئاسة الوزراء في البلاد وأول زعيمة

مثلية بشكل منفتح لدولة (هي متزوجة من امرأة أخرى).

(135) Hu Shuli, "Changing Realities for Asian Women Leaders," Global Asia 6, no. 3 (Fall 2011): 17.

يُشار إلى أن هو شولي هي رئيسة تحرير مجموعة Caixin الإعلامية ذات النفوذ الكبير والتي يتكون أكثر من 60 في المائة من موظفيها من النساء (انظر المرجع السابق ص. 18) وانظر كذلك:

Frank N. Pieke, The Good Communist: Elite Training and State Building in Today's China (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 152153-.

وللاطلاع على صورة متفائلة حول نجاح المرأة الصينية عالميا في مجال السياسية، انظر:

Li Yunhe, "Zhongguo funu diwei shijie paiming lingxian" [China's Leading Position in the World Rankings for Women], Renmin wang, 8 Mar. 2012 (http:// bbs1.people.com.cn/postDetail.do?boardId=2&treeView=1&view=2&id=117538704).

(136) أشعر بالأسى لقولي بأن نفس الشيء ينطبق على الأوساط الأكاديمية الصينية، فطلابي من النساء الحاصلات على درجة الدكتوراه يعانون أكثر من طلابي من الذكور الحاصلين على ذات الدرجة للحصول على وظيفة أكاديمية. ولا يتردد الأساتذة في التصريح علانية بأن «عقوبة الأمومة» تمثل السبب الرئيس. وحيث إن النساء اللاتي يعملن كأساتذة بالجامعة يلتزمن بالقانون الذي لا يسمح لهن إلا بطفل واحد (ونظرا إلى أن الأجداد الصينيين يساعدون في عملية تربية الطفل) فإن التحيز ضد المرأة المتقدمة للوظيفة هو حتى أقل منطقية بالمقارنة مع الأماكن الأخرى.

(137) Shelly J. Correll, "Minimizing the Motherhood Penalty: What Works, What Doesn't and Why?" paper presented at conference on "Gender & Work: Challenging Conventional Wisdom," Harvard Business School, 28 Feb.–1 Mar. 2013 (http://www.hbs.edu/faculty/conferences/2013-w50-research-symposium/Documents/correll.pdf).

وقد نُوقشت هذه الدراسة في:

"Women in the Workplace: A Research Roundup," Harvard Business Review, Sept. 2013, p. 88.

(138) David Arkless, "The Secret to Asia's Long-Term Prosperity? Improving Roles for Women at Work," Global Asia 6, no. 3 (Fall 2011): 14.

(139) مجددا، فإن الممارسة العملية تقع على النقيض من المفترض أن تكون عليه الأمور. فعلى سبيل المثال، إمكانية تعيين النساء في وزارة الخارجية هي أقل حتى وإن حصلن على الدرجات نفسها كالرجال في الامتحان التحريري، لأن هناك شعورا بأن الرجال يمكنهم أن يتعاملوا بشكل أفضل مع نظرائهم الدبلوماسيين والقادة السياسيين خصوصا في البلاد التي تقوم على النظام الأبوي في العالم العربي وأفريقيا. وبعبارة أخرى، النساء الصينيات تتم معاقبتهن بسبب التحيزات الأبوية في أماكن أخرى.

(140) إنها نقطة واضحة، ومن المثير للانتباه كيف أن القلة من الأدبيات (باللغة الإنجليزية) حول القيادة ركزت على الأخلاقيات. انظر:

Deborah L. Rhode, "Introduction," in Moral Leadership: The Theory and

Practice of Power, Judgment and Policy (San Francisco: John Wiley & Sons, 2006), p. 5.

يُذكر أنه لم تُناقش فكرة الخبرة الأخلاقية بشكل كافٍ في الفلسفات الأدبية باللغة الإنجليزية. انظر:

Justin Tiwald, "On Treating Political Authorities as Moral Experts: Deliberative Autonomy from a Confucian Point of View," unpublished manuscript.

بناء على ذلك، فإن المقصود بمصطلح أن يكون لدى السلطات السياسية أخلاقيات عالية لم يكن محل دراسات ومناقشات أكاديمية كثيرة. (ومجددا، في الدوائر الأنجلوفونية؛ أما في التقاليد الكونفوشية فقد كان الموضوع محل نقاش، على الرغم من أن النقاشات الأنجلوفونية حول الكونفوشية السياسية تميل إلى أن تكون مناقشة للعلاقة بين الكونفوشية والديموقراطية أو المساواة السياسية).

(141) A. N. Wilson, Hitler (New York: Basic Books, 2012).

(142) M. E. Thomas, "Confessions of a Sociopath," Psychology Today, May/June 2011, pp. 5260-.

(143) للاطلاع على تفسير أكثر مرونة في هذا الخصوص، انظر:

Paul R. Goldin, ed., Dao Companion to the Philosophy of Han Fei (Dordrecht: Springer, 2013).

وكذلك المقالات في العدد الخاص:

"Legalist Philosophy of Han Fei," Journal of Chinese Philosophy 38, no. 1 (Mar. 2011).

(144) يذهب بعض المفكرين الكونفوشيين إلى أن الالتزام تجاه العالم أجمع (tian xia) يعني أن القادة السياسيين يجب عليهم أن يكونوا أكثر اهتماما بمصير العالم كله وليس مصير دولة واحدة. انظر على سبيل المثال:

Gan Chunsong, Chonghui Wangdao: Rujia yu shijie zhixu [A Return to the Way of the Humane Authority: Confucianism and the World Order] (Shanghai: Huadong shifan daxue chubanshe, 2012).

في حين يذهب آخرون إلى أن فكرة درجات الحب المتزايدة تبرر وجود التزام خاص تجاه دولة. انظر مقالي:

"Reconciling Confucianism and Nationalism", forthcoming in the Journal of Chinese Philosophy.

وكحد أدنى يتفق الكونفوشيون على أن الحكام يجب ألا يسعوا إلى إيقاع ضرر بأي من مجموعات السكان الموجودة: ومن ثم فإن النظرية القائلة بأن الحاكم يجب أن يسعى إلى تحقيق مصلحة الشعب، حتى إذا كان البعض يحتاج إلى معاملة خاصة، تستبعد النظريات العنصرية من قبيل النازية والتي ذهبت إلى أن البعض تلزم إبادته.

(145) تتمثل وجهة نظري الخاصة والمستقاة من الكونفوشية في أن الناس لديهم مصلحة جوهرية في عيش حياة يسودها التناغم، وبالتالي فإنه يلزم على الحكومة أن تعطي أولوية للتناغم الاجتماعي. انظر المرفق الرقم 1 في:

http://press.princeton.edu/titles/10418.html.

للاطلاع على نظرية أخرى مستمدة من الكونفوشية، انظر:

Ruiping Fan, "Confucian Meritocracy for Contemporary China," in The East Asian Challenge for Democracy.

غير أن الفكرة الرئيسة المتمثلة في أنه على الحكومة أن تسعى إلى تحقيق مصالح الشعب تتناغم من الآراء ونظريات عديدة أخرى، وبصفة خاصة تلك التي تتناول أهداف الحكم. وللاطلاع على وجهة نظر مماثلة، انظر:

Brennan, The Ethics of Voting, pp. 117118-.

(146) على النقيض مما يذهب اليه أنصار المدرسة الصينية الشرعوية، يذهب الكونفوشيون إلى أنه يجب على الحكومات، أولا وقبل كل شيء، أن تقود الشعب وفقا للفضيلة والمراسيم (أو ما يُطلق عليه الكثيرون اليوم «القوة الناعمة»)، وليس بالقوانين الصارمة والعقاب (انظر the Analects 2.3). أما بالنسبة إلى المفكرين الكونفوشيين الأكثر براغماتية (مثل زونزي) فإنهم يذهبون إلى أن اللجوء إلى العقاب الصارم والوسائل غير الأخلاقية أمر مطلوب في بعض السياسات.

(147) للاطلاع على دفاع معاصر مستمد من الكونفوشية عن «مفهوم الخدمة للسلطة العامة» – بمعنى أنه يجب على السلطة السياسية أن تخدم المحكومين، وأن الحقوق السياسية التي تتمتع بها هذه السلطة تُبرر بمقدار المساهمة في تحسين أحوال المعيشة للشعب - انظر:

Chan, Confucian Perfectionism, ch. 1.

(148) على الرغم من أن رفاهية المحكومين لم تكن موضوع اهتمام كبير من قبل أنصار مفكري الشرعوية، فإن التفسير الرحيم لآرائهم يمكن أن يذهب إلى أنهم أكدوا الحاجة إلى قوانين تضمن النظام لأن الاستقرار يفيد الناس. انظر:

Henrique Schneider, "Legalism: Chinese-Style Constitutionalism?" Journal of Chinese Philosophy 38, no. 1 (Mar. 2011): esp. 5059-.

(149) كتب ماو، عندما كان في السنة الأولى من المدرسة المتوسطة، مقالا امتدح فيه الحكم القائم على القسوة الذي أيده أنصار الشرعوية. انظر:

http://www.worldfuturefund.org/wffmaster/Reading /China/Mao %200n %20Shang %20Yang.htm

وقد قارن نفسه بتشين شي هوانغ Qin Shihuang في العام 1958. انظر:

Zhengyuan Fu, Autocratic Tradition and Chinese Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 187.

(150) Immanuel Kant, "Perpetual Peace," in Kant: Political Writings, ed. Hans Reiss and trans. H. B. Nisbet (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 112.

(151) انظر:

Chan, Confucian Perfectionism, p. 86.

(152) على الرغم من وجود دراسات توضح أن رؤساء الولايات المتحدة ذوي الشخصيات الأكثر انفتاحا على الخارج يُنظر إليهم باعتبارهم أكثر فعالية، فإن دراسة حديثة (في مجال إدارة الأعمال) أوضحت أنه في بعض المواقف قد يكون الرئيس الأكثر ميلا إلى الانطوائية هو الرئيس الأفضل. انظر:

Adam M. Grant, Francesca Gino, and David A. Hoffman, "The Hidden Advantages of Quiet Bosses," Harvard Business Review, Dec. 2010, p. 28.

(153) ليس الهدف من هذا هو إنكار وجود انتقادات أيضا للطلاقة اللغوية في المجتمعات الغربية: فعلى سبيل المثال تمسَّك مونتين Montaigne بأسلوب وجيز للحديث والاستعانة بقصص موجزة، إيمانا منه بحقيقة أن البطء يفتح الباب أمام الحكمة والقرارات السليمة، وقد مثَّل اعترافه الصريح بقصور الذاكرة «تحديا مباشرا للمثل الأعلى الذي مثلته الخطابة في عصر النهضة». انظر:

Sarah Bakewell, How to Live or A life of Montaigne in One Question and Twenty Attempts at an Answer (New York: Other Press, 2010), p. 70.

فيما يتعلق بعصر النهضة والمثل الأعلى للخطيب المثالي، انظر:

Baldassare Castiglione, The Book of the Courtier, trans. Sir Thomas Hoby, introduction by Walter Raleigh (London: Daivd Nutt, 1900, orig. pub. 1561), esp. pp. Ixii, 368377-.

(154) Jin Li, Cultural Foundations of Learning: East and West (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 297, 281, 282.

(155) Ibid., p. 296.

ويعتبر تشوغ ليانغ Zhuge Liang – الاستراتيجي العسكري ورجل الدولة - (181-234) استثناء في عصره القديم (ربما تكون المهارة الخطابية مهمة أكثر للقادة الذين يحتاجون إلى إلهام قواتهم). كذلك قد يكون لي كوان يو في سنغافورة استثناء في العصر الحديث، غير أنه تلقى تعليمه في كامبريدج ويتحدث الإنجليزية بطلاقة، كما أنه يُعتبر المؤيد السياسي الرئيس لنظام الجدارة في مواجهة النظام الديموقراطي. أما في الصين القارية المعاصرة فإنه من الشائع أن يُذيع الإعلام صورا للقادة السياسيين (بما في ذلك الذين في القمة) يكتبون ملاحظات بمثابرة بدلا من إلقاء الخطب (يجب أن نلاحظ وجود العكس لدى الساسة الغربيين!).

(156) يذهب ألبرت غلفاني Albert Galvany إلى أن الكره الثقافي في الصين للبلاغة الخطابية بدأ خلال فترة الممالك المتحاربة، حينما كانت الخطابة وسيلة شرعية للحصول على ترقية. انظر:

Galvany, "Sly Mouths and Silver Tongues: The Dynamics of Psychological Persuasion in Ancient China," Extreme-Orient, Extreme-Occident 34 (2012): 1541-.

يُركز هذا الكره على الخطابة الرنانة كوسيلة لتسويق الذات، وهو على وجه التحديد الاستخدام الرئيس لها في الديموقراطيات الانتخابية.

(157) مقتبس من:

Bol, Neo-Confucianism in History, pp. 4748-.

للاطلاع على دفاع مماثل عن الكلاسيكيات باعتبارها المصدر الأعلى للحكمة الأخلاقية منذ عهد أسرة سونغ الحاكمة، انظر النص المقتبس من:

Chaffee, The Thorny Gates of Learning in Sung China, pp. 45-.

في مجال الدفاع عن نظام الامتحانات باعتباره وسيلة لاختبار الأخلاقيات هناك من يرى أن طريقة الكتابة بخط اليد تكشف عن أخلاقيات الشخص. انظر على سبيل المثال النص المقتبس بخصوص سلالة تانغ في:

Xiao and Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents," p. 344.

لقد نحيتُ هذه الحجة جانبا لأنها بشكل ما قديمة للغاية: فاليوم كثير من الناس يستخدمون الحاسب الآلي للكتابة ولم يعد من الشائع (وربما لسوء الحظ) التعبير عن شخصية الفرد ومشاعره من خلال كتابته بخط اليد.

(158) Xiao and Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents," p. 354.

(159) مقتبس من:

Joseph Chan, "Political Meritocracy and Meritorious Rule: A Confucian Perspective," in The East Asian Challenge for Democracy, p. 45.

(160) مقتبس من:

Xiao and Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents،" p.350.

(161) Tan Fuxuan, "Xin xingshi xia jiaqiang ganbu de de kaohe pingjia wenti yanjiu" [Research on Strengthening Moral Evaluation in the Selection of Cadres under New Conditions], Xiandai rencai 6 (2010) (http://www.cnki.com.cn/Article/CJFD Total-XDRC201006014.htm).

يُذكر أن القواعد الجديدة المتصلة باختيار وتعيين الكوادر تنص على أنه يلزم إعطاء الأولوية للفضيلة على القدرة. انظر:

Dangzheng lingdao ganbu xuanba renyong tiaoli [Regulations on the Selection and Appointment of Cadres of the CCP], 2014–12.2 ,15-

وللاطلاع على خبرات إقليمية تشدد بشكل كبير على الفضيلة في اختيار الكوادر الشابة، انظر:

"Xuanba nianqing ganbu, yan le!" [On the More Rigorous Selection of Young Cadres], Zhongguo qingnian bao, 22 Aug. 2014

لكن يظل الأمر غامضا فيما يتصل بكيفية تقييم وقياس الفضيلة.

(162) يُضاف إلى ذلك أنه لا يوجد سبب للالتزام بالتعريفات الأولية لما يجب اعتباره من الكلاسيكيات. وفي هذا الخصوص اختار تشو شي «عقيدة الوسط» (Zhongyong) كإحدى الكلاسيكيات الأربع للكونفوشية والتي كانت تُستخدم لاختبار المرشحين لتولي المناصب العامة بدءا من عصر سلالة يوان الحاكمة فصاعدا، ولكن قد يكون دافعه وراء اختيار هذا النص الميتافيزيقي هو مواجهة تحدي البوذية. أما اليوم فربما قد يكون من المفهوم أكثر اختيار نص آخر مثل «سجل الموسيقى» (Yueji) في «كتاب الشعائر» (Liji)، وهو النص الذي يناقش بشكل مباشر طرق الوصول إلى مجتمع يسوده التناغم والوئام من خلال استخدام الفنون من دون الدخول في نقاشات طويلة حول الأسس الميتافيزيقية ذات الطبيعة الجدلية.

(163) انظر على سبيل المثال:

Jiang Qing, "Xianneng zhengzhi de zhidu jiagou: 'Rujiao xianzheng' dui minzhuxianzheng de chaoyue yu xina" [The System and Structure of Political Meritocracy: How Confucian Constitutionalism Transcends and Learns from Democratic Politics], paper presented at conference "Quanguo zhengzhi ruxue he xiandai shijie taolun" [Political Confucianism and Its Contemporary Significance in China and the

World], Tsinghua University, 27–28 Oct. 2012.

(164) ينجذب المجرمون إلى المنصب الانتخابي، ليس فقط لما يوفره من فرص لممارسة الفساد، ولكن أيضا لأنه يمنح حصانة من الملاحقة القضائية. انظر:

Collier, Wars, Guns, and Votes, p. 27.

وعلى سبيل المثال فإنه في الهند يوجد 162 عضوا في الغرفة الصغرى في البرلمان (من إجمالي 543) لديهم سجل جنائي، ولكن تجدر الإشارة إلى قرار المحكمة العليا الأخير بأن أعضاء البرلمان سيُستبعَدون من الآن فصاعدا حال اتهامهم في قضايا جنائية خطيرة. انظر:

http://www.ft .com/intl/cms/s/04/ac6d8dc-e966–11e2–9f11–00144feabdc0.html#axzz2fP71DZ3F

كذلك فإن زعيم الحزب القائم على الجدارة Meritocratic Party في أوكرانيا أخبرني أن جزءا من مهمته يتمثل في تحسين نوعية القادة السياسيين من خلال استبعاد المجرمين من السياسة.

Interview with Igor Shevchenko, World Economic Forum [summer] meeting, Dalian, China, Sept. 2011.

(165) Li, Cultural Foundations of Learning, p. 38.

(166) Interview with Chu Fumei, vice-mayor of Qufu, 21 June 2014.

(تشتهر مدينة تشوفو بأنها موطن الثقافة الكونفوشية، وقد اختيرت من قبل الحكومة المركزية لتكون منطقة ثقافية واقتصادية ذات طابع خاص). يُذكر أن التركيز الكبير للغاية على طاعة الوالدين بوصفه شرطا مسبقا لتولي وظيفة عامة إبان سلالة هان أسفر عن انتشار سلوك زائف يعبر عن طاعة الوالدين إلى الحد الذي يصل إلى تدمير الذات. انظر:

Étienne Balázs, Chinese Civilization and Bureaucracy: Variations on a Theme, trans. H. M. Wright; ed. Arthur F. Wright (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1967).

يُشار إلى أنه في الوقت الحالي تقتصر الفكرة على استبعاد أولئك الذين انتهكوا الشروط الدنيا لطاعة الوالدين (على سبيل المثال، إذا ما سُئل الوالدان عن أخلاقيات ابنهما خلال عملية اختيار المرشحين وكانت لديهما أشياء سيئة في هذا الخصوص، فإن المرشح يُستبعَد)، وليس مكافأة الموظفين العموميين لما لهم من سلوك استثنائي في طاعة الوالدين.

(167) Zhou Qi, "Political Systems, Rights, and Values" [Dialogue with Andrew J. Nathan], in Debating China: The U.S.–China Relationship in Ten Conversations, ed. Nina Hachigan (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 59–60.

يجري الحديث عن مثل هذه الموضوعات غالبا في الجلسات غير الرسمية مع المثقفين الصينيين الذين لديهم وسيلة للوصول إلى المعلومات حول الحقائق، وفي المقابل فإنه من النادر تداولها بشكل عام؛ لأن الحديث علنا مع المنشقين المسجونين أمر حساس سياسيا، وأيضا لأن المثقفين يعتبرون انتقاد المنشقين الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم وهم في السجن أمرا بغيضا. وهناك سبب رئيس لعدم وجود صدى كبير لآراء المنشقين لدى المثقفين الصينيين يتمثل في أن انتقاداتهم عادة تشمل الثقافة الصينية وتاريخ الحزب الشيوعي الصيني في الوقت الذي يمجدون فيه النظام الديموقراطي في الغرب. وعلى رغم ذلك فإن كثيرا من المثقفين الصينيين المستقلين يعتقدون أنه يجب السماح للمنشقين بالتعبير عن آرائهم، خاصة إذا لم تكن تتضمن محاولة لإقامة بديل لنظام الحزب الواحد.

(168) يخدم طلبة جامعة تسنيغهوا Tsinghua من أعضاء الحزب في بعض الأحيان في المجتمعات الريفية لمدة عام بعد تخرجهم. وعلى الرغم من إمكانية وجود خليط من الدوافع وراء ذلك (على سبيل المثال النظر إليهم على أنهم أخيار بما يساعد على فتح آفاق المستقبل الوظيفي) فإن حقيقة كونهم مستعدين لمساعدة سكان المناطق الفقيرة وفي ظل ظروف غير مريحة تُعتبر شيئا جيدا، كذلك فإن التعرف من قرب على الفقر والصعوبات يمكن أن يساعد على زيادة الفهم والتعاطف مع الظروف الصعبة للفقراء.

(169) Chris Buckley, "China to Loosen Its One-Child Policy," New York Times, 15 Nov. 2013.

(170) Xi Jinping interview in 2000, translated by Carsten Boyer Thøgersen and Susanne Posborg (http://nias.ku.dk/news/interview-2000-china %E2 %80 %99 s-vice -president-xi-jinping-translated-western-language-first-time).

في مارس من العام 2014، في واحدة من أشهر حالات الإنذار الخاصة بالتلوث، قام الرئيس شي بزيارة «ارتجالية» لأحد الأحياء المحلية في بكين للتحدث مع السكان من دون ارتداء كمامة واقية ضد التلوث، وهي علامة واضحة على استعداده لتلقي الضرر الشخصي حتى يظهر مؤازرته للسكان المحليين ومعاناتهم.

(171) Bruce J. Dickson, "Who Wants to Be a Communist? Career Incentives and Mobilized Loyalty in China," China Quarterly 217 (Mar. 2014).

ولكن بمجرد انضمامهم فإن العملية المخطط لها لتحسين نظرتهم إلى الآخرين قد لا تكون غير فعالة تماما: فقد وجد ديكسون كذلك أن أعضاء الحزب الشيوعي الصيني هم الذين تكون لديهم، على الأرجح، معايير عالية للمواطنة أكثر ممن هم من غير الأعضاء، كما أنهم على الأرجح يظهرون مواطنتهم من خلال إعطاء الوقت والمال للقضايا المتنوعة، والتصويت في انتخابات اللجان المحلية للحزب. ومن الجدير بالذكر أن رجال الأعمال يفضلون توظيف أعضاء الحزب، في حالة تساويهم مع الآخرين، لأن كثيرا من أرباب الأعمال ينظرون إلى أعضاء الحزب على أنهم أشخاص مروا بعمليات مختلفة للاختيار، ومن ثم سيكون من الممكن الاعتماد عليهم أكثر (انظر المرجع السابق).

(172) مقتبس من:

Chan, "Political Meritocracy and Meritorious Rule," 46.

(173) Ibid., pp. 47–48.

(174) Ibid., p. 53n61.

انظر أيضا:

Chan, Confucian Perfectionism, ch. 4.

(175) ربما علينا أن نضيف إلى ذلك أن إضافة كبار الصحافيين بوصفهم مجموعة من المجموعات التي تتولى عملية الاختيار هو أمر لا معزى له في الصين القارية إذا ما كان الهدف هو تمكين الطاقم الذي يختار والذي يمتلك المعرفة الشخصية للطبيعة الأخلاقية للمرشحين: فعلى العكس مما عليه الحال في هونغ كونغ، فإن الصحافيين في الصين القارية نادرا ما يكون لديهم تفاعل طويل مع القادة السياسيين في مواقع مختلفة.

(176) حتى الطبيعة الأخلاقية للأطفال يمكن تقييمها بالطرق نفسها: فمنحة مؤسسة سيراس تانغ Cyrus Tang Compassionate Heart Scholarship تُمنَح للطلبة في المدارس بالمرحلة المتوسطة أو الثانوية الذين يُظهرون التزاما بطاعة الوالدين واستعدادا لمساعدة

الآخرين، ويُختَار متلقو هذه المنحة من خلال تصويت من قبل الطلاب في كل فصل (لطالب واحد في الفصل). انظر:

http://www.tangfoundation.org/index.php?option=com_content&view=article&id=20&Itemid=39&site=C TF&sub=2

(177) يعمل الجيش في سنغافورة بشكل جيد نسبيا كمؤسسة قائمة على الجدارة؛ لأن تقييم الأقران يحظى بالنسبة الكبرى في قرارات الترقية، استنادا (على الأقل جزئيا) إلى الطبيعة الأخلاقية. (يُذكر أن الجيش الأمريكي في العام 1918 طبَّق لأول مرة نظاما صارما لتقييم الأقران صُمِّم لتفضيل الترقية بناء على الجدارة أكثر منه استنادا إلى الأحكام المسبقة، أو النفوذ العائلي، أو استخدام النفوذ السياسي؛ انظر: Kett, Merit, pp. 8-9)

وعلى رغم ذلك، فإنه في السياسة تعتمد الحكومة في سنغافورة على نظام «المروحية» الذي استُعير من شركة شيل Shell Corporation، ويعطي أغلب الوزن للتقييم من قبل الرؤساء. انظر:

Interview with George Yeo at the Institute of Policy Studies, Singapore, 5 Sept. 2013.

(178) لتجنب الخوف من الانتقام، يلزم أن تتم عملية التقييم للمواصفات الأخلاقية بشكل مجهول.

(179) Cary Huang, "Party Polls 370 Members on Choice of Top Leaders," South China Morning Posts, 8 June 2012.

يُذكر أن ممارسة صنع القرار من قبل الأقران في القمة هي أكثر شمولية من حيث إنه لا يوجد تمييز واضح بين تقييم القدرات الذهنية، والمهارات الاجتماعية، والسلوك الأخلاقي (الفضيلة). في هذا الفصل أؤيد فكرة أن يكون تقييم الأقران هو المعيار الرئيس للتقييم في مجال السلوك الأخلاقي، في المقابل فإن تقييم القدرات الذهنية والمهارات الاجتماعية يعتمد على نماذج أخرى للتقييم (انظر القسمين الثاني والثالث)، وفضلا على ذلك فإن القرار بالترقية يجب أن يصدر استنادا إلى حاصل مجموع التقييمات المتصلة بكل بعد من الأبعاد.

(180) He Baogang, "An Empirical Theory of Hybrid Legitimacy System in China," paper presented at workshop on "East Asian Perspectives on Political Legitimacy," University of Hong Kong, 18–19 Aug. 2011.

(181) انظر القسم الثالث. وللاطلاع على كتاب خيالي كتبه موظف عام سابق وحظي بشعبية كبيرة؛ لما يتصف به من طابع السخرية عند رواية ثقافة الولاء للرؤساء، انظر:

Wang Xiaofang, The civil Servant's Notebook, trans. Eric Abrahamsen (Melbourne: Viking, 2012).

(182) لمواجهة أي تمسك غير ضروري من قبل القادة الوطنيين بالوضع القائم أسست الحكومة أكاديمية القيادة التنفيذية China Executive Leadership Academy في بودنغ Pudong (شنغهاي)، والتي تشجع على التجديد في التفكير الإداري والأبحاث من أجل تمكين الحزب من التعامل مع متطلبات الحكم المتغيرة، سواء من حيث انتقالات السوق أو العولمة الاقتصادية، مع المحافظة على حكم الحزب. انظر:

Gregory T. Chin, "Innovation and Preservation: Remaking China's National Leadership Training System," China Quarterly 205 (Mar. 2011): 1839-.

غير أن مثل هذه المؤسسات لن تكون كافية من دون إصلاح عملية التقييم في ترقية الكوادر.

(183) تتمثل إحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة – والتي سبق تطبيقها في الصين الإمبراطورية، ولكن ليس في النظام السياسي الحالي - في معاقبة الرؤساء الذين يوصون بتعيين وترقية الموظفين العموميين الذين يثبت في نهاية الأمر أنهم فاسدون وغير مجدين نفعا.

(184) مجددا يلزم توضيح أنني عندما أكتب ذلك فإنه في ذهني النظم السياسية القائمة على الجدارة، والتي تعطي أهمية لقادة سياسيين لديهم سجل جيد من الأداء في المستويات الدنيا من الحكم، والتي قد تتطلب نوعا من المهارات الاجتماعية التي يمتلكها قادة المؤسسات الكبرى. أما في الديموقراطيات فإن نوع المهارات الاجتماعية المطلوبة هي تلك التي يلزم توافرها في ممثلي المسرح الذين يكررون الخطبة نفسها ليلة بعد ليلة بالقدر نفسه من الحماس، وهو الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إليهم.

الفصل الثالث

(1) حتى نكون أكثر تحديدا، فإنه قد يكون غير مألوف من منظور الكونفوشية أن تتوقع من المسؤولين السياسيين ألا يكون لديهم أفراد عائلة، ليس فقط لأسباب عملية ولكن أيضا لأن الأخلاقيات تُتعلم وتمارَس داخل العائلة، ومن ثم تُنشَر إلى أولئك من غير أفراد العائلة. أما فيما يتصل بالإمبراطورية العثمانية فقد كان السلطان يأخذ أطفالا يُختارون لمواهبهم وذكائهم، من عائلات الرعايا المسيحيين، ومن بينهم يُدرَّب من هم أكثر قدرة ليخدموا باعتبارهم إداريين قياديين (انظر: McCarthy, The Ottoman Turks, p. 110).. وقد كانت هذه الممارسة مبررة، جزئيا، بالفكرة «الأفلاطونية» القائلة بأن الطفل الذي يُنتزع من عائلة يمكن أن يصير «عدوا لعائلته ومن يتبعه» (انظر: Imber, The Ottoman Empire, p. 124) ولديه ولاء تام لخدمة الإمبراطورية، لكن الأمور لم تسر دائما وفقا لما هو مخطط له: «فأولئك الذين تحولوا إلى الإسلام، عادة ما احتفظوا بلغتهم، وربما بولائهم، وقد يُرسل بعضهم إلى أقاليمهم الأصلية باعتبارهم حكاما، وآخرون يستمرون في استخدام لغتهم الأم وقد يحاولون مساعدة أعضاء العائلة في موطنهم» (Barkey, Empire of Difference, p. 124).

(2) Allan Bloom, “Interpretive Essay,” in The Republic of Plato, trans. Allan Bloom, 2nd ed. (New York: Basic Books, 1991), p. 380.

ولكن قد تكون وجهة نظر أفلاطون بشأن تعيين حكام ليس لديهم عائلات باعتباره وسيلة لمحاربة الفساد ليست جنونية بالقدر الذي تبدو عليه. فهناك على سبيل المثال حالة وانغ تشيشان Wang Qishan الذي يرأس اللجنة المركزية لفحص الانضباط في الحزب الشيوعي الصيني Central Commission for Discipline Inspection (الحارس داخل الحزب ضد الفساد؛ وهو أيضا واحد من بين الأعضاء السبعة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي)، وقد أُشيرَ إلى حقيقة أنه ليس لديه أطفال بوصفها سببا في كونه جادا للغاية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد أكثر من أي قيادي سياسي آخر لديه أطفال أثرياء. انظر:

Wu Di, “Zhongguo fanfu ke yi lao yong yi” [Dealing with Corruption in China Once and for All], Lianhe zaobao, 28 Oct. 2013.

(3) Michael Young, “Introduction to the Transaction Edition,” in The Rise of

the Meritocracy (New Brunswick, N. J.: Transaction, 1994) p. xvi.
يُذكر أن يونغ لا يميز بشكل واضح بين الجدارة الاقتصادية (أن يُكافَأ الناس وفقا لقدراتهم الإنتاجية) والجدارة السياسية (أن يهدف النظام السياسي إلى اختيار وترقية القادة الذين يتمتعون بقدرات وفضيلة عالية). وهنا أشير إلى أن كتابي يتضمن دفاعا على الجدارة السياسية وليس الاقتصادية.

(4) لا أقصد الإشارة إلى أنه لا توجد مشاكل أخرى تتصل بنظام الجدارة. فعلى سبيل المثال يمكن القول بأن النظام السياسي الصيني القائم على الجدارة يستند إلى نظام تعليمي مسبب لضغوطات عالية وعلى درجة عالية من التنافسية، الأمر الذي يجعل طلبة المرحلة الثانوية الذين يعدون لامتحانات دخول الجامعة غير سعداء بشكل كبير. ولكن يُشار إلى أن مثل هذا النوع من النظام التعليمي تتصف به أيضا بعض النظم السياسية الديموقراطية، من قبيل كوريا الجنوبية، ومن ثم فإن النقد لا يجب أن يُوجَّه إلى نظام الجدارة السياسية بحد ذاته. وفضلا عن ذلك، فإنه من الممكن (بل من المرغوب فيه) إصلاح النظام التعليمي في الصين من أجل السماح بشكل أكثر تنوعا من الكفاءات البشرية من دون المساس بنظام الجدارة السياسية.

(5) استعرض إصدار حديث من دورية فرنسية جميع الحجج المضادة للديموقراطية وتوصل إلى أن أيا منها يمكنه أن يقضي على الحجة الداعمة للديموقراطية والقائلة بأن القادة السيئين يمكن تغييرهم من خلال الشعب في وقت الانتخابات. انظر المقدمة إلى:
"Pourquoi Voter?" [Why Vote?], Books 31 (Apr. 2012): 24, 42.

(6) انظر:
Gong Ting and Wu Muluan, "Wo guo 2000–2009 nian fubai anli yanjiu baogao: Jiyu 2800 yu ge baodao anli de fenxi" [Research Report on China's Corruption Cases between 2000 and 2009: An Empirical Analysis of 2800 Cases], Shehuixue yanjiu 4 (2012): 204–220; Qianwei Wu, "Reorientation and Prospect of China's Com- bat against Corruption," Crime, Law and Social Change 49, no. 2 (Mar. 2008): 86–88; Andrew Wedeman, "Win, Lose, or Draw? China's Quarter Century War on Corruption," Crime, Law and Social Change 49, no. 1 (Feb. 2008): 7–26; Melanie Manion, Corruption by Design: Building Clean Government in Mainland China and Hong Kong (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2004), ch. 3.
في كل الأحول فإن الإحصائيات الرسمية لا يمكن الاستناد إليها، ومن ثم فإنه من الصعب تحديد مدى الفساد الموجود بدقة.

(7) "Xi Jinping's Anti-Corruption Crusade," Riskadvisory, 5 Mar. 2013 (http:// news .riskadvisory.net/index.php/201303//xi-jinpings-anti-corruption-crusade/).
عبّر عدد من القادة السياسيين في الماضي عن مثل هذه المخاوف: فعلى سبيل المثال حذر الرئيس السابق هو جنتاو من أن الفساد «يمكن أن يكون له أثر مميت في الحزب، بل إنه يمكن أن يؤدي إلى انهيار الحزب وسقوط الدولة». ومن جانبه، أوضح الرئيس الذي سبقه، جيانغ زيمين Jiang Zemin أن: «الفساد هو السرطان في جسد الحزب والدولة، وإذا ما تركناه وشأنه فإنه سيكون محكوما بالفشل على حزبنا وقوتنا السياسية وقضية

التحديث الاشتراكي». مقتبس في:

Ren Jianming and Du Zhizhou, "Institutional Corruption: Power Overconcentration of the First-in-Command in China," Crime, Law and Social Change 49, no. 1 (Feb. 2008): 47.

غير أن الحملة ضد الفساد منذ أن تولى الرئيس شي منصبه تبدو أكثر منهجية مما سبقها. انظر:

Andrew Browne, "In China, Purge Precedes Economic Rebirth," Wall Street Journal, 9 Dec. 2014.

وفقا لأحد المراقبين السياسيين الذي لا يتسم عادة بالتفاؤل في تناوله السياسات الصينية: «إن الشيء المختلف في الحملة الحالية هو أنها لا تتصف بالنفعية السياسية. في حين أن القادة السابقين استخدموا الحملات المناهضة للفساد باعتبارها استراتيجية إضافية للقضاء على الخصوم السياسيين، فإن هذا النسق غير موجود في حملة الرئيس شي».

Russel Leigh Moses, "Why China's Current Anti-Corruption Campaign Is Different," http://blogs.wsj.com/chinarealtime/201330/05//why-chinas-current-anti -corruption-campaign-is-different/?mod=WSJBlog&mod=chinablog.

وهناك اختلاف آخر يتمثل في أنه استُهدِف مسؤولون في مناصب عليا بما في ذلك، وللمرة الأولى، مسؤول في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب تقاعد حديثا (تشو يونغ كانغ Zhou Yongkang)، في حين أنه في الماضي كان الأرجح هو أن تقتصر السلطة المركزية على معاقبة الموظفين الصغار المتهمين بالفساد، في حين كان يُغيَّر من يتولون مناصب تنفيذية من قبيل نائب المحافظ أو نائب العمدة.

Liang Qiao, "For Harmony and How Not to Get Promoted: The Downgraded Chinese Regional Leaders," Journal of Chinese Political Science 19 (2013): 206207-.

في ضوء خبرتي الشخصية يمكنني أن أشهد بأن الحملة ضد الفساد وصلت إلى كل مستويات المجتمع: فللمرة الأولى في سجلها ألغت الإدارة التي أعمل بها في جامعة تشينغ هوا العرض السنوي للمواهب من قبل الأساتذة والطلبة، بوصفه جزءا من العمل على استبعاد كل الأنشطة التي يمكن أن يساء النظر إليها باعتبارها إساءة استخدام الأرصدة المخصصة لها. وفي المقابل فإن هذا المثال يشير إلى شكوى عامة من الحملة الحالية ضد الفساد تتمثل في أنها ذهبت بعيدا للغاية في اتجاه «شرعوي» يستهدف ليس فقط أنشطة المسؤولين الفاسدين والتي تمهد الطريق للفساد، بل أيضا التجمعات ذات الصفة الاجتماعية والتي تتمتع بصفة المشروعية الأخلاقية وتمارس دورا مهما في تقوية النسيج الاجتماعي ونشر الدوافع من أجل العمل بين الموظفين الرسميين، الأمر الذي يضر بالإنتاجية ويلطخ سمعة الحكومة والحزب من دون مبرر.

Gao Yu and Wang Heyan, "How the Hammer falls as China Nails Corruption," CaixinOnline, 24 July 2014 (http://english.caixin.com/2014–07–24100708615/.html).

(8) http://www.transparency.org/cpi2012/results.

فضلا على ذلك، يمكن القول بأن الفساد في الصين هو أقل ضررا منه في الهند. وفي هذا الخصوص كتب ديفيد بيلينغ David Pilling ملخصا مقابلته مع جاغديش بهاغواتي

Jagdish Bhagwati: «هناك فارق جوهري بين البلدين يتمثل في نوع الفساد الكائن في كل منهما. فالفساد في الهند يتمثل في السعي التقليدي وراء الريع، حيث يزاحم كل شخص الآخر للحصول على حصة من الثروة. أما الصين فلديها ما يطلق عليه بهاغواتي «الفساد القائم على تقاسم الربح»: الحزب الشيوعي يضع عودا مصاصا في اللبن، ومن ثم فإن له مصلحة في أن تتزايد كمية اللبن بشكل أكبر». انظر:

David Pilling, "Lunch with the FT: Jagdish Bhagwati," Financial Times, 17 Apr. 2014.

يضاف إلى ما تقدم، قد يكون هناك أقل مما يُسمى الفساد على مستوى صغير (دفع مبالغ لضباط الجمارك والشرطة وغيرهم) في الصين أكثر منه الحال في الهند وإندونيسيا. ويذهب كل من يان سن Yan Sun ومايكل جونسون Michael Johnson إلى أن النظام السياسي المغلق في الصين يعني أن هناك فسادا أقل في القمة: «في الهند يساعد تدخل النخب والضغط الاقتصادي المتزايد على الموارد المحدودة على تغذية الفساد وإدامته وإضعاف المحاسبة في المجالات البيروقراطية والسياسية على كل المستويات. أما النظام السياسي المغلق والنخب المستقلة، بالإضافة إلى وجود نمو اقتصادي قوي ربما يمنع المستويات العليا في النظام الصيني من الضغوط تجاه الفساد، ليتحول التركيز إلى المستويات الأدنى في البيروقراطية والنظام السياسي».

Yan Sun and Michael Johnston, "Does Democracy Check Corruption? Insights from China and India," Comparative Politics 42, no. 1 (Oct. 2009): 15.

(9) يتمثل أحد الأسباب في أن الفساد السياسي في ظل الرئيس سوهارتو كان منحصرا بشكل كبير في عائلة سوهارتو. أما عملية التحول نحو الديموقراطية فقد فتحت الباب في هذا المجال أمام «المئات من أمثال سوهارتو على مستوى صغير». مقتبس في:

Eric X. Li, "Saints or Thieves, Corruption and the Chinese Dilemma," http://www.scmp.com/comment/insight-opinion/article/1296158/no-how-book -west-can-curb-corruption-china

ونشير إلى أن أحد المسؤولين يربط بين الفساد والديموقراطية بشكل مباشر: «في إندونيسيا، الديموقراطية تعادل سياسات المال.... إذا لم يكن هناك مال، فالناس لن يصوّتوا لمصلحتنا».

Norimitsu Onishi, "Law-makers Sow Disillusion in Indonesia," New York Times, 16 Oct. 2010.

أخيرا أُلقي القبض على رئيس قضاة المحكمة الدستورية، الأمر الذي يذكرنا بأن المؤسسات المستقلة عن الحكام السياسيين لا يمكنها أن تشكل ضمانة ضد الفساد إذا كانت هي ذاتها ملوثة بالفساد.

"Top Drama," Sunday Post [Jakarta], 6 Oct. 2013.

(10) William Overholt, "Is Xi Jinping's Fight Against Corruption for Real? A China File Conversation," 26 June 2013 (http://www.chinafile.com/xi-jinping-s-fight-against-corruption-real).

تفيد المؤشرات الدالة على الحكومة النظيفة بأن الشعب في تايوان يشك في نزاهة الموظفين الرسميين هناك، خصوصا السياسيين المنتخبين والمعينين، وهو الأمر الذي دفع يو Yu وغيره إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن التحول الديموقراطي قد أضر بنزاهة

الحكومة.

Chilik Yu, Chun-Ming Chen, Lung-Teng Hu, and Wen-Jong Huang, "Evolving Perceptions of Government Integrity and Changing Anticorruption Measures in Taiwan," in Preventing Corruption in Asia: Institutional Design and Policy Capacity, ed. Ting Gong and Stephen K. Ma (London: Routledge, 2009), pp. 189–205.

(11) Sun and Johnston, "Does Democracy Check Corruption?" pp. 2, 1516-.

(12) Randall Peerenboom, China Modernizes: Threat to the West or Model for the Rest? (Oxford: Oxford University Press, 2008).

(13) Bin Dong and Benno Torgler, "Causes of Corruption: Evidence from China," China Economic Review 26 (2013): 152169-.

مع ذلك، ذهبت دراسة أخرى إلى أن المستويات الأعلى من التعليم والثروة يمكن أن تزيد من سوء الفساد المحلي إذا ما أسفرت اللامركزية المالية عن زيادة حجم الحكومة من دون أن توجد آليات مناسبة ضد الفساد.

Pan Chunyang, He Lixin, and Yuan Congshuai, "Caizheng fenquan yu guanyuan fubai: Jiyu 1999–2007 nian zhongguo shengji mianban shuju de shizheng yanjiu" [Fiscal Decentralization and the Corruption of Cadres: An Empirical Study Based on China's Provincial Data from 1997 to 2007], Dangdai caijing 3, no. 316 (2011): 38–46.

(14) يذهب الادعاء في هذه الحالة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد تميل إلى التقليل من الفساد وليس القضاء عليه. وهنا فإنني أشعر بالأسف للقول بأن النظام السياسي في بلدي الأصلية (الديموقراطية)، مونتريال، يُعادل في مستويات الفساد تلك الموجودة في مدن صينية (فقيرة نسبيا): ففي يوليو 2013 قُبِض على العمدة مايكل أبلبوم Michael Applebaum، الذي كان قد خاض الانتخابات بناء على وعد بالتعامل مع الفساد، على أساس الاتهام في قضايا تتصل بالفساد.

(http://www.theglobeandmail.com/news/national/montreal-mayor-michael-applebaum-arrested /article12595439/).

(15) يشكل الأثر الذي يمارسه الفساد في الاقتصاد سببا إضافيا للقلق. فعلى الرغم من أن الفساد بُرِّر على أساس أنه يعمل فقط باعتباره ملينا يهدف إلى تشجيع البيروقراطية على أداء الأعمال وتسهيل التبادلات التجارية، فقد أظهر بحث حديث أن المقاطعات التي توجد فيها إجراءات لمكافحة الفساد على مستوى عالٍ تميل إلى أن يكون بها دخول أعلى على أساس الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مستوى المقاطعة.

Yinping Wu and Jiangnan Zu, "Corruption, Anti-corruption, and Inter-county Income Disparity in China," Social Science Journal 48 (2011): 435448-.

كذلك فإن قضاء أعوام في بيع مكاتب مقاطعة هيلونغجيانغ Heilongjiang قد أضر بالتنمية الاقتصادية.

Jiangnan Zhu, "Why Are Offices for Sale in China? A Case Study of the Office-Selling Chain in Heilongjiang," Asian Survey 48, no. 4 (July/Aug. 2008): 575576-.

أيضا تؤثر المعدلات المرتفعة للفساد بشكل سلبي في نفقات الحكومة، ومن ثم في الإنفاق لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

Guo Jie, Yang Jie, and Cheng Xu, “Diqu fubai zhili yu zhengfu zhichu guimo: Jiyu shengji mianban shuju de kongjian jiliang fenxi” [The Regulation of Local Corruption and the Scale of Government: A Spatial Economic Analysis Based on Provincial Panel Data], Jingji shehui tizhi bijiao 1 [2013]: 196–204.

وقد تنبأ تشيغ لي Cheng Li ورايان ماك إلفين Ryan McElveen بأن انخفاض مستوى الفساد الرسمي في المستقبل سيساعد الاقتصاد لأن الضرائب التي كانت تُستخدَم سابقا في تمويل مشتريات غير موافق عليها ستعاد إلى الخزانة العامة وتُنفَق على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، حملة الرئيس شي ضد الفساد ستزيد من رصيده السياسي، مما سيسمح له بتنفيذ إصلاحات اقتصادية أكثر عمقا من شأنها أن توفر ثقة أعلى بالاقتصاد الصيني.

Li and McElveen, “Debunking Misconceptions about Xi’s Anti-Corruption Campaign,” China-U.S. Focus, 17 July 2014.

(16) Yan Sun, Corruption and Market in Contemporary China (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 2004).

(17) لتقييم أكثر إيجابية لتراث بو شي لاي، انظر:

Yuezhi Zhao, “The Struggle for Socialism in China: The Bo Xilai Saga and Beyond,” Monthly Review 64, no. 5 (Oct. 2012): 117-.

(18) نشرت صحيفة فاينانشال تايمز Financial Times أيضا عرضا عن الثروات في الصين لما أطلقت عليه «القلة الجديدة في بكين»:

“The Family Fortunes of Beijing’s New Few” (11 July 2012).

تضمن العرض بيانا تفصيليا لمصالح رجال الأعمال الأقوى في الصين وثروات أقاربهم، ولكن لسبب غير معلوم لم تعاقب الحكومة الصحيفة ولم تغلق موقعها على الإنترنت.

(19) لكي نكون أكثر دقة فإنه في نظام ديموقراطي قائم على حزبين، يخشى الحزب الحاكم الذي يُنظر إليه باعتباره فاسدا من أن يُطرَد من الحكم خلال الانتخابات التالية، ولكن الحزب نفسه ستكون لديه فرصه للنجاح مجددا في الانتخابات التي تعقبها (خصوصا إذا ما أدرك الناخبون أن الحزب الآخر يتسم أيضا بالفساد). أما في النظام القائم على الجدارة فإن النظام السياسي ككل يكون مهددا بالفساد، وإذا ما انهار فإنه ليس من المرجح أن يحظى الحزب الحاكم بفرصة أخرى للعودة إلى السلطة.

(20) Yao Zhongqiu, “Tian ren zhi ji de zhi dao: Guangchuan Dongzi ‘Tian ren san ce’ yi shu” [The Way of Governing the Relationship between Heaven and Man: Explanatory Comments on Dong Zhongshu’s “Three Answers to Governance between Heaven and Man”], Zhengzhi sixiang shi 3, no. 11 (2012): 1–33.

(21) اقترح الناقد الكونفوشي هوانغ تسونغشي Huang Zongxi في القرن السابع عشر إضفاء الطابع المؤسسي على عملية انتقاد الإمبراطور من خلال تنظيم لقاءات سنوية تُفرض خلالها على الإمبراطور الإجابة عن أسئلة تتعلق بالسياسة من قبل مدير أكبر مؤسسة تعليمية في البلاد. وقد كان هذا الاقتراح ثوريا في وقته، ولكن المفكر الكونفوشي

المعاصر جيانغ كينغ Jiang Qing تقدم باقتراح يُحيي ما قدمه سابقه فيما يتصل بالصين المعاصرة. (انظر الفصل الأول، الهامش الرقم 137). للاطلاع على مناقشة حول بحث سلالة سونغ الجنوبية عن زهو لي Zhou Li الذي ذهب إلى وضع قيود دستورية صد كل من الطغيان الوزاري والاستبدادية الملكية، انظر:

Jaeyoon Song, "The Zhou Li and Constitutionalism: A Southern Song Political Theory," Journal of Chinese Philosophy 36, no. 3 (Sept. 2009): 424438-.

للاطلاع على اقتراح يتصل بإحياء مؤسسات الاعتراض والأكاديميات المستقلة باعتبارها رقيبا على سلطة الحكومة، انظر:

Baogang He, "Confucian Deliberation: The Persistence of Authoritarian Deliberation in China," paper presented at the "International Conference on Confucianism, Democracy, and Constitutionalism: Global and East Asian Perspectives," National Taiwan University, 1415- June 2013.

(22) انظر المناقشة في الفصل الثاني، القسم الثاني.

(23) Miyazaki, China's Examination Hell, p. 78.

(24) مقتبس من:

Kuhn, the Age of Confusion Rule, p. 44.

(25) للاطلاع على مقترحات عن النسخ الحديثة لمؤرخ البلاط والرقيب، والتي تأثرت بالمؤسسات التي صُمِّمت لإخضاع سلطة الحكام من سلالة تشوسون Choson في كوريا، انظر:

Hahm Chaihark, "Constitutionalism, Confucian Civic Virtue, and Ritual Propriety," and Jongryn Mo, "The Challenge of Accountability: Implications of the Censorate," both in Confucianism for the Modern World, ed. Daniel A. Bell and Hahm Chaibong (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(26) للاطلاع على حجة تُبرز أن الأباطرة عادة ما كانوا يمارسون سلطة سياسية باعتبارها أمرا واقعا في عديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ترتبت عليها، بشكل عام، نتائج سيئة للكرامة الإنسانية، انظر:

Liu Zehua, "Wangquanzhuyi: Zhongguo sixiang wenhua de lishi dingwei" [Monarchism: A Historical Orientation of Chinese Intellectual Cul- ture], Tianjin shehui kexue 3 (1998): 59–62.

للاطلاع على ترجمة باللغة الإنجليزية، انظر:

Yuri Pines, unpublished manuscript.

ومع ذلك، فإنه في حالة الإمبراطور وانلي Wanli، فقد «أدرك أنه أقل من أن يكون حاكما لكل الأشخاص، بل هو مجرد سجين في المدينة المحرمة. وكانت سلطته في الأساس سلبية». (Huang, 1587, a Year of No Significance, p. 93). غير أن هذه «السلطة السلبية» كانت لها نتائج خطيرة: فقد امتنع عن ممارسة واجبه، كما أن مقاومته السلبية ساعدت على انهيار النظام السياسي بأكمله.

(27) Fukuyama, The Origins of Political Order, pp. 313314-.

وللاطلاع على مثل آخر، انظر:

Orville Shell and John Delury, Wealth and Power: China's Long March to

the Twenty-First Century (London: Little, Brown, 2013), p. 64.

(28) Pines, The Everlasting Empire, p. 170.

(29) Hon S. Chan and Jie Gao, “Old Wine in New Bottles: A County-Level Case Study of Anti-Corruption Reform in the People’s Republic of China,” Crime, Law and Social Change 49, no. 2 (Mar. 2008): 115–116.

(30) James T. Areddy, “China’s Cadres Balk at Showing the Money,” Wall Street Journal, 1 Aug. 2013, p. A4.

(31) للحصول على بعض الأدلة على أن الحملات المناهضة للفساد على شبكة الإنترنت قد أضعفت الثقة في الحكومة (مما يساعد على فهم بغض الحكومة لمثل هذه الحملات)، انظر:

Cheng Tongshun and Zhang Wenjun, “Wangluo fanfu tisheng zhengzhi xinren de luoji pipan” [Criticism of the Argument That Online Anti-Corruption Campaigns Strengthen Trust in Government], Lilun yu gaige 4(2013)

(32) مع ذلك، فإنه من الممكن، كما ذهب فرانسيس فوكوياما في الجزء الثاني من تحفته الأدبية حول النظام السياسي، أن النظام السياسي الصيني يمكنه «إنتاج قائد يتحلى بالكاريزما يمكنه استثمار العواطف الشعبية ليكون له أتباع شخصيون، الأمر الذي يُفسد الفهم الذي ساد منذ فترة ما بعد قيادة ماو». انظر:

Fukuyama, Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014), pp. 383384-.

وإذا ما وجد شي جين بينغ وسيلة للتمسك بالرئاسة بعد انقضاء فترتين في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي – وهو حدث غير محتمل وقوعه بشكل كبير من وجهة نظري - فإنني سأسحب ما طرحته من ادعاء أن المشكلة التقليدية المتعلقة بالإمبراطور السيئ قد حُلَّت.

(33) Eric X. Li, “The Life of the Party: The Post-Democratic Future begins in China,” Foreign Affairs 92, no. 1 (Jan./Feb. 2013).

(34) وفقا لاستقصاء رأي أجراه مركز بيو Pew للأبحاث في العام 2012 حول سلوك الصينيين، فإن نصف من أجابوا رأوا أن فساد المسؤولين هو المشكلة الرئيسة، وهو ما يزيد على نسبة الـ 39 في المائة في العام 2008.

(http:// www.pewglobal.org/201216/10//growing-concerns-in-china-about-inequality-corrup tion/).

وذهب 32 في المائة إلى أن هذا ينطبق أيضا على رجال الأعمال، وهو ما مثل زيادة بمقدار 11 نقطة على ما كان عليه الحال في العام 2008.

(35) Qin Ailing, “Zhongjiwei biange” [Reform of the Central Commission for Discipline Inspection], Nanfeng chuang 2, nos. 13–26 (2014): 46–48; Zheng Yongnian, “Fighting Corruption and China’s Second Political Revolution,” United Morning News, 12 Aug. 2014; Eric X. Li, “Party of the Century: How China Is Reorganizing for the Future,” Foreign Affairs, 10 Jan. 2014 (http://www.foreignaffairs.com /articles/140645/eric-x-li/party-of-the-century).

(36) Huang Jing, “Touxi Zhongguo fubai” [Analyzing China’s Corruption] (http:// www.21ccom.net/articles/zgyj/xzmj/article_201005079088.html).

(37) Keane, The Life and Death of Democracy, p. xxvii.

(38) اتخذت حكومة شي جين بينغ إجراءات صارمة ضد المخبرين المستقلين، وأنشأت موقعا رسميا على الإنترنت للناس للإبلاغ عن انتهاكات السلطة. انظر: http://www.ccdi.gov.cn. وحتى نكون عادلين فإن هناك حاجة إلى منع الاتهامات الكاذبة من دون تحقيقات مناسبة، ولكن من شأن وجود قوانين أفضل لحماية المبلغين أن تأتي بالمصلحة أكثر من أن تضر. انظر:

Yang Tao, “Baohu jubaoren, hexin zai yu guifan gong quanli” [Protect Whistleblowers, the Key Lies in Regulating Public Power], Beijing qingnian bao, 17 Apr. 2014

(39) Jun Ma and Xing Ni, “Toward a Clean Government in China: Does the Budget Reform Provide a Hope?” Crime, Law and Social Change 49, no. 2 (Mar. 2008): 135–136.

(40) “Disclosing Officials’ Assets,” China Daily, 13 Dec. 2012, p. 8.

(41) يُشار إلى أن الدولة-المدينة فينسيا القديمة، التي كان يحكمها 2 في المائة من السكان، تمكنت من الحد من «الفساد العائلي» من خلال تنفيذ عملية تدقيق في الحسابات في نهاية عهد كل حاكم، فإذا ما ظهر وجود تباين مالي فإنه يُعاقَب أولادُه. غير أن مثل هذه الإجراءات ليست مستخدمة في الصين الحالية، فهناك اتفاق غير رسمي خلال العقدين الماضيين على أن أبناء الأسر السياسية الذين يتمتعون بمواهب يمكنهم ممارسة السياسة والباقي منهم يمارس إدارة الأعمال، ومن ثم فإنه من المرجح أن تحارب هذه العائلات بشراسة إذا ما أجبرت على الكشف عن أرصدتها وممتلكاتها. غير أنه عندما تدرك العائلات السياسية أنَ الثروات الطائلة التي جمعها أفرادها تهدد شرعية النظام بأكمله، كما حدث مع نظام سوهارتو Suharto في إندونيسيا، فإنه يمكنها أن تعيد النظر في هذا الموقف. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن أفراد العائلات عادة ما يضعون الثروات في الخارج، مما يجعل من الصعب على الحكومة الصينية أن تتبعها، ولكن هناك علامة مشجعة تتمثل في أن من يُطلق عليهم لقب «المسؤولين العارين»، ويقصد بذلك أولئك الذين أرسلوا زوجاتهم وأطفالهم وممتلكاتهم إلى الخارج وبقوا وحدهم في الصين، لن يُسمَح لهم بالترقية. انظر:

Yimou Lee, “China Cracks Cozy Offshore Code Perks,” New York Times, 28 Jan. 2014.

وكعلامة مشجعة أخرى، يجري حاليا تعاون بين الصين وأستراليا للبحث عن أموال المواطنين الصينيين الذين يعيشون في أستراليا واسترجاعها وتحوم الشكوك حول اضطلاعهم بعمليات احتيال. انظر:

“China Media Welcomes Foreign Anti-Corruption Cooperation,” BBC News, 21 Oct. 2014.

(42) للاطلاع على مناقشة حول نموذج هونغ كونغ وما يمكن تعلمه منه، انظر:

Melanie Manion, Corruption by Design, esp. chs. 2 and 6.

(43) Stanly Lubman, “What China Need to Do to Really Put Clamps on Corruption,” China Real Time Report, 2 Apr. 2013.

يبدو أن الحكومة تسير وفقا لهذه التوجهات: ففي المؤتمر الثالث اقترحت تأسيس وكالات محلية للعدالة بمصادر تمويل مستقلة عن الحكومات المحلية. انظر:

Li Da, "San zhong quan hui gaige neirong baoguang" [An Exposure of the Contents of the Reform of the Third Plenum], Xin jiyuan zhoukan, 30 Sept. 2013.

(44) Yan Sun, "Cadre Recruitment and Corruption: What Goes Wrong?" Crime, Law and Social Change 49, no. 1 (Feb. 2008): 61–79.

(45) Huang, 1587, a Year of No Significance, p. 76.

يذكر أنه في الصين الحديثة يلزم على المرشحين أن يجتازوا الامتحانات المحلية لتحديد القدرة الذهنية لهم، ثم تحدث التعيينات عن طريق القرعة بناء على عدد المناصب المتاحة. ولا يقتصر أثر ذلك فقط على القضاء على الفساد (وتفضيل جنس على آخر، أو المحاباة بناء على القرابة) في العملية، بل إن «الخاسرين» لن يشعروا بالسخط، لأن الحظ هو الذي سيحدد النتيجة. أما الترقية إلى المستويات العليا فإنها ستعتمد على الأداء.

(46) غير أن هناك حدودا للشفافية: عندما نشرت الحكومة البريطانية قائمة مرتبات الموظفين المدنيين، أدى ذلك إلى حالة من التوتر، الأمر الذي دفع الحكومة إلى العودة إلى التقليد السابق المستند إلى السرية. انظر:

Ethos 12 (June 2013): 13.

(47) Gong and Wu, "Wo guo 2000–2009 nian fubai anli yanjiu baogao" [A Research Report on China's Corruption Cases between 2000–2009].

(48) Francesco Sisci, "Xi Cuts CEO Cloth for Bruising Battle," Sinograph, 2 July 2013.

(49) Zheng Yongnian, "Fighting Corruption and China's Second Political Revolution," United Morning News, 12 Aug. 2014.

(50) Kilkon Ko and Cuifen Weng, "Structural Changes in Chinese Corruption," China Quarterly 211 (Sept. 2012): 718740-.

لا يأخذ نموذج الفساد الصيني دائما (أو حتى عادة) شكل المدفوعات النقدية. وقد أُطلعت على إحدى الممارسات في هذا الخصوص في مطعم راقٍ في بكين، حيث يُدعى مسؤولون حكوميون من قِبل تنفيذيين في مجال الأعمال على العشاء، وتكون قيمة العشاء مبالغا فيها بشكل مثير للاستهجان (ما يقرب من عشرة أضعاف السعر الذي يجب أن تكون عليه)، ويقدم المطعم «هدايا» لمن يسدد الفاتورة (مجموعات من الشاي باهظ الثمن)، ويقدم هذا الشخص هذه الهدايا إلى الموظف الحكومي. ومن ثم فإن ما يكافئ الرشوة قد نُقل إلى الموظف بعيدا عن أي شبهة من أي جهة.

(51) بدأ الحاجز الذي وضعه القانون بين الثروة والسلطة في الانكسار في ظل سلالة مينغ الحاكمة عندما سُمح للتجار بدخول امتحانات الخدمة العامة، واستخدام ثروة التجار باعتبارها مصادر لتمويل التعليم الكلاسيكي لأبنائهم على أمل أن يندمجوا في طبقة الأدباء من خلال اجتياز الامتحانات والعلاقات العائلية. ولكن الثروة وحدها لم تكن كافية حتى منتصف حكم سلالة مينغ إلى أواخره، حيث بيعت الشهادات من المستوى الأقل لتمويل الحملات العسكرية، وأولئك الذين رسبوا في الامتحانات كان في إمكانهم شراء مثل هذه الشهادات نقدا ليتمكنوا من الحصول على مناصب محلية. أما المناصب الأعلى في الأقاليم (juren) والعاصمة (jinshi) فقد ظلت منيعة على هذا السوق التجاري للشهادات.

(يُشار إلى أن هذه النقطة تستند إلى رسالة إلكترونية أرسلها بينجامين إيلمان Benjamin Elman).

(52) Zhang Lu, "Shichang zhuangui yu fubai moshi de bianqian" [Market Transition and the Changing Forms of Corruption], Wenhua zongheng, June 2013, p. 54.

(53) Dong and Torgler, "Causes of Corruption," p. 165.

(54) للاطلاع على بعض المؤشرات التي تدفع على الأمل، انظر:

"Will a New Round of Reforms Shake Up State Firms?" Week in China (HSBC Weekly newsletter), 25 July 2014.

(55) Ko and Wong, "Structural Changes in Chinese Corruption," p. 737.

(56) كما يذكر إيريك إكس. لي Eric X. Li: أن «77 في المائة من الأمريكيين يقولون إن المسؤولين المنتخبين تؤثر فيهم المساهمات المالية، في حين أن 19 في المائة فقط يذكرون أنهم مدفوعون إلى تحقيق أفضل مصلحة للبلاد (Gallup)؛ وعلى صعيد آخر ذهب 50 في المائة من الأمريكيين إلى القول بأن الانتخابات هي شيء للبيع، في مقابل 37 في المائة أوضحوا أن المرشحين الأفضل هم من ينجحون (Gallup)؛ كذلك ذهب 70 في المائة إلى أن النظام السياسي تسيطر عليه المصالح الخاصة وليس الاحتياجات الفعلية للبلاد (استقصاء رأي أجرته مجلة نيوزويك Newsweek)؛ ويذهب 93 في المائة من الأمريكيين إلى أن السياسيين يقدمون خدمات خاصة لأولئك الذين يمولون حملاتهم الانتخابية (استقصاء رأي «أي بي سي نيوز» ABC News و«واشنطن بوست» Washington Post Poll). انظر:

Li, "Saints or Thieves."

(57) Zhang, "Shichang zhuangui yu fubai moshi de bianqian," p. 54.

(58) اقترح لي يونغتشونغ Li Yongzhong (من الأكاديمية الصينية للرقابة والإشراف والنظام) منح عفو للمسؤولين الذين يعترفون. ويتفق معه في الرأي تشانغ وي ينغ Zhang Weiying من كلية الإدارة بجامعة بكين، لأن ذلك إذا ما سار بوجه سليم يمكن أن ينقذ الحزب.

(59) Michelle FlorCruz, "China's High-Ranking Officials and Businessmen Salaries Still Too High for Critics," International Business Times, 29 Apr. 2013.

(60) Li, "Saints or Thieves"; Huang, 1587, a Year of No Significance, pp. 13, 89, 90.

(61) أود الإشارة إلى أنني أنحي جانبا الآراء المتشائمة - التي يُعبَّر عنها عادة خلال الحوارات غير الرسمية مع الصحافيين والناقدين السياسيين للنظام - التي تذهب إلى أن الحكومة تبقي على الرواتب منخفضة لضمان عدم حدوث تمرد داخل البيروقراطية. فالمنطق هو أن الرواتب المنخفضة تجبر الموظفين الرسميين على اللجوء إلى الفساد، والمتمردون داخل البيروقراطية يمكن تصفيتهم على أساس افتقارهم إلى الأخلاق إذا ما تطلب الأمر ذلك. غير أنه ليس في حوزتي أي دليل يؤيد صحة هذه التكهنات المتشائمة سواء خلال فترة الإمبراطورية الصينية أو الآن.

(62) مقتبس من:

Wolfgang Drechsler, "Wang Anshi and the Origins of Modern Public

Management in Song Dynasty China," Public Money and Management 33, no. 4 (Sept. 2013): 353360-.

(63) يعتمد هذا القسم على:

Wong, "Political Meritocracy in Singapore."

(64) Jeffrey Chua, Larry Kamener, and Michael Shanahan, "The Making of a Talent Magnet: Lessons from Singapore's Public Service," Boston Consulting Group, May 2012, p. 7.

أضاف الكتاب أن: «المستوى التنافسي للرواتب في حد ذاته ليس كافيا للتحفيز على الأداء بمستوى عالٍ. ولذلك يعتمد الموظفون المدنيون على رواتب متغيرة بشكل عالٍ – تصل إلى 45 في المائة من المكافآت الشاملة على المستويات الإدارية العليا - لمكافأة العاملين الذين يسفر عملهم عن تحقيق النتائج المرجوة. ويعتمد الراتب المتغير على كل من الوضع الاقتصادي العام في البلاد من جانب، والأداء الفردي من جانب آخر». ومن واقع خبرتي وعملي في جامعة حكومية (جامعة سنغافورة الوطنية) في مطلع التسعينيات فإن العامل المتصل بالوضع الاقتصادي العام في البلاد هو الذي كان يؤخذ في الاعتبار: ولقد ارتبط التغير في راتبي ليس بالمخرجات الأكاديمية التي أسفرت عنها جهودي، بل بمستوى نمو الاقتصاد في البلاد.

(65) مقتبس من:

Wong, "Political Meritocracy in Singapore", pp. 293294-.

(66) Tan, "Meritocracy and Political Liberalization in Singapore," p. 316.

(67) Wong, "Political Meritocracy in Singapore," p. 294.

(68) انظر:

"Cong guanfeng zhengzhi dao zhili nengli xiandaihua: Fang Qinghua daxue gonggong guanli xueyuan yuanzhang, jiaoshou Xue Lan" [From Bureaucratic Control to Modernized Governance Capability: Interview with Tsinghua University Dean and Professor Xue Lan], Renmin luntan wang, 5 May 2014 (http://politics.rmlt .com.cn/2014265090/0505/.shtml).

هناك مسألة أخرى تقود إلى الفساد – وربما قد تكون أسهل في تصحيحها - تتمثل في أنه تُدفع رواتب مختلفة لشاغلي الوظيفة نفسها. انظر:

Tang Zhijun, Xiang Guocheng, Shen Ying, "Jinsheng jinbiaosai yu difang zhengfu guanyuan fubai wenti de yanjiu" [Research on the Competitive Promotion and the Problem of Corruption of Local Officials], Shanghai jingji yanjiu 4 (2013): 13.

(69) Liu Xin, "Rang gongwuyuan de gongzi huigui shichang" [Let the Salaries of Public Servants Be Set by the Market], 21 Shiji jingji baodao, 20 Jan. 2014, p. 6.

(70) هناك مميزات للدفع بطريقة عينية: فالتعويض الإجمالي يكون في هذه الحالة أقل شفافية، ومن ثم فإن الموظفين العموميين سيكونون، على الأرجح، أقل حسدا للآخرين الذين ربما يتمكنون من الحصول على مزيد في شكل ثروات غير معلنة. ومن ثم فإن التحدي قد يتمثل في السعي إلى الوصول إلى أشكال معينة للدفع بطريقة عينية لا يُنظر إليها باعتبارها فسادا. يُذكر أنه في عالم الأعمال توجد كذلك حدود للشفافية: فتقارير

أسواق الأسهم التي تُصدَر كل ثلاثة أشهر تجعل السوق أكثر تقلبا بالمقارنة بتلك التي تُصدَر مرة في العام.

(71) يُشار إلى أنه إذا لم يولَ اهتمام كافٍ بالعوامل الأخرى التي تسبب الفساد فإن زيادة رواتب الموظفين العموميين يمكن أن تكون غير فعَّالة، بل إنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية. انظر:

Ting Gong and Alfred M. Wu, "Does Increased Civil Service Pay Deter Corruption? Evidence from China," Review of Public Personnel Administration 32 (2012): 192204-; and Luis A. Sosa, "Wages and Other Determinants of Corruption," Review of Development Economics 8, no. 4 (Nov. 2004): 597605-.

(72) Russell Hardin, "Morals for Public Officials," in Moral Leadership, p. 115.

(73) Ting Gong and Jianming Ren, "Hard Rules and Soft Constraints: Regulating Conflict of Interest in China," Journal of Contemporary China 22, no. 79 (2013): 17.

(74) Clinton Rossiter, The American Presidency, 2nd ed. (New York: Time Inc., 1963), p. 65 (cited in Sabl, Ruling Passions, pp. 51–52).

(75) Zhang Shai, "Qiangli kongzhi yu jingshen yueshu: Zhengzhi lunli jiaodu de zhongguo fangfu kunjing yu fangfu lujing" [Controlling by Power and Restraining by Spirit: The Predicament of Preventing Corruption in China and the Way of Preventing Corruption Considered from the Perspective of Political Ethics], Lunli yu gaige 3 (2013): 37–40.

(76) Kwame Anthony Appiah, The Honor Code: How Moral Revolutions Happen (New York: Norton, 2010), p. 209.

(77) انظر المرجع السابق، الفصل الثاني. يُلاحظ أن قياس ممارسة تقييد الأقدام مع الفساد ليس بالصحيح تماما: فمن الأسهل ملاحظة الأولى واتخاذ إجراءات صارمة تجاهها أكثر من الفساد.

(78) "President Xi Promises to Shake Off GDP Obsession in Promoting Officials" (http://news.xinhuanet.com/English/china/2013–0629//c_132497892.htm).

(79) يُلاحظ أن مثل هذه المطالب السياسية الحساسة تُطرَح من قبل أكاديميين من الصين القارية في الكتابات الأكاديمية، ولكن من النادر أن يُصرَّح عنها بشكل علني في الإعلام الشعبي. انظر على سبيل المثال:

Zhang, "Qiangli kongzhi yu jingshen yueshu" [Con- trolling by Power and Restraining by Spirit], pp. 39–40.

(80) من أكثر الأمثلة شهرة في هذا المجال النص الذي كتبه ليو شاوتشي Liu Shaoqi في العام 1939 تحت عنوان «كيف تكون شيوعيا جيدا» How to Be a Good Communist والذي ركز فيه على ضرورة تثقيف الذات. وللترجمة الإنجليزية لهذا العمل، انظر:

http://www.marxists.org/reference/archive/liu-shaoqi/1939/how-to-be/

يُذكر أن جلسات الانتقاد الذاتي للماوية، التي أعاد الرئيس شي جين بينغ إحياءها، تميل أكثر إلى الكونفوشية منها إلى الماركسية. انظر:

Yu Zeyuan, "Xi Jinping dudao guanyuan xianghu jieduan" [Xi Jinping Supervises Mutual Self-Criticism Sessions], Lianhe zaobao, 9 Sept. 2013

(81) انظر على سبيل المثال:

Chen Lai, Kongfuzi yu xiandai shijie [Confucius and the Modern World] (Beijing: Peking University Press, 2011); and Jiang, A Confucian Constitutional Order.

وحتى سنغافورة المشهورة باعتمادها «الشرعوي» على الرواتب العالية والعقاب الصارم للقضاء على الممارسات الفاسدة، تعترف بالحاجة إلى تعليم أخلاقي يستند إلى الكلاسيكيات الكونفوشية. انظر:

Ye Xingqiang, "Yong 'Dizigui' jiao hao nide haizi" [Use "Dizigui" to Educate Your Children in Ethical Behavior], Lianhe zaobao, 3 Sept. 2013 .

(82) Benjamin Kang Lim and Ben Blanchard, "Xi Jinping Hopes Traditional Faiths Can Fill Moral Void in China: Sources," Reuters, 29 Sept. 2013; "Xi Jinping canjia Anhui daibiaotuan shenyi shi qiangdiao: Zuofeng jianshi yongyuan zai lu shang" [Xi Jinping Stresses to Anhui Delegates: Building a New Way of Doing Things Is Continuous Work], 9 Mar. 2014 (http://news.xinhuanet.com/politics/2014–0309/ /c_119680052.htm).

(83) الفكرة الرئيسة هنا لا تذهب إلى أن إحلال الكونفوشية محل الشيوعية كافٍ للقضاء على الفساد، ولكن تتمثل وجهة نظري في أن التدريب الأخلاقي يمكن أن يساعدً على احتواء الفساد (إذا ما نُفِّذ بالاشتراك مع وسائل أخرى)، والأخلاقيات الكونفوشية تتضمن الكثير الذي يمكن أن يساعد في هذا الخصوص عما هو الحال بالنسبة إلى التقليد الماركسي. ولقد أظهرت دراسة أن التدريب الأخلاقي في دول البلطيق يمكن أن يكون له أثر في الحد من فساد الموظفين العموميين، على الرغم من أنه يحتاج إلى أن يمارَس جنبا إلى جنب مع عقاب الموظفين الفاسدين. انظر:

Lars Johannsen and Karin Hilmer Pedersen, "How to Combat Corruption: Assessing Anti-Corruption Measures from a Civil Servant's Perspective," Administrative Culture 13, no. 2 (2012): 130146-.

وفي حالة إندونيسيا ربما تؤثر التقاليد الأخلاقية في مدى الفساد: فجزيرة بالي التي تقطنها أغلبية ساحقة من الهندوس تُعتبر أقل فسادا من الأجزاء الأخرى من البلاد، وقد يتعلق السبب الرئيس في ذلك في فكرة الكارما الهندوسية: الخطايا في هذه الحياة تؤثر في شكل التجسيد في الحياة الأخرى (وعلى النقيض من ذلك، فإن الديانات الأخرى مثل الإسلام والكاثوليكية تقدم وسائل متعددة للتطهر من خطايا الشخص خلال حياته).

(84) مقتبس من:

Wong, "Political Meritocracy in Singapore," pp. 299300-.

(85) نوقشت هذه القضية في المرجع السابق ص. 300-302.

(86) Tan, "Meritocracy and Political Liberalization in Singapore."

(87) Young, The Rise of the Meritocracy, p. 97.

(88) Lee Hsien Loong, "To Listen, Labour and Lead: Building a Better Singapore Together," Ethos 12 (June 2013): 11.

(89) Maurice Bernard, La méritocratie française: Les élites française. Essai

critique (Paris: L'Harmattan, 2010), vol. 1, p. 112.

(90) Marie-Laure Delorme, Les allées du pouvoir (Paris: Seuil, 2011), p. 11.

(91) Ibid., p. 116.

(92) Ibid., p. 281.

ومع ذلك، نشير إلى تقرير حديث أعده أحد خريجي المدرسة الوطنية للإدارة (يغلب عليه طابع المرارة، لكنه ممتع) يشجب النظام باعتباره يكافئ أولئك الذين يبحثون عن مستقبل وظيفي بشكل تنافسي مبالغ فيه وأولئك الذين يتعلمون القليل عن الأخلاقيات وكيفية حل المشاكل الإدارية العملية. انظر:

Olivier Saby, Promotion Ubu roi: Mes 27 mois sur les bancs de l'ENA (Paris: Flammarion, 2012).

للاطلاع على تقييم أكثر إيجابية للتدريب العملي في المدرسة الوطنية للإدارة، انظر:

Jean-Benoit Nadeau and Julie Barlow, Sixty Million Frenchmen Can't Be Wrong (Why We Love France but Not the French) (Naperville, Ill.: Sourcebooks, 2003), pp. 194–195.

(93) Delorme, Les allées du pouvoir, pp. 120, 265, 272; Bernard, La méritocratie française, vol. 1, p. 110.

يُشار إلى أن أولئك الذين يأتون من خلفيات أقل تميزا عادة ما يواجهون صدمة ثقافية ويعانون أشكالا متنوعة من التمييز الاجتماعي في المدرسة الوطنية للإدارة. انظر:

Jules Naudet, Entrer dans l'élite: Parcours de réussite en France, aux États-Unis et en Inde [Entering the Elite: Paths to Success in France, the United States and India] (Paris: Presses Universitaires de France, 2012), pp. 201–202.

(94) Steven Erlanger, "Top French Schools, Asked to Diversify, Fear for Standards," New York Times, 30 June 2010.

(95) مقتبس من:

Delorme, Les allées du pouvoir, p. 265

(ترجمتي، إلا إذا أُشيرَ بغير ذلك).

(96) طُرحت حجج مماثلة فيما يتصل بالنتائج المحتملة للنخبوية السياسية القائمة على فكرة الطَبقة في الولايات المتحدة الأمريكية. فالنخب تعيش منفصلة عن باقي المجتمع، ومن ثم فإنه في إمكانها أن تفسد القرارات الجيدة. ونتيجة لجهلها بالتحديات التي تواجهها كل من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وعدم تأثرها بنتائج أعمالها، فإن النخب يمكنها اتخاذ قرارات قد تبدو معقولة في حين أنه إذا ما قورنت بالقائم على أرض الواقع فإنها تصبح غير فعَّالة. وعلى سبيل المثال، إجلاء سكان نيو أورليانز New Orleans قبل أن يضربها إعصار كاترينا Hurricane Katrina لم ينجح بسبب أن كثيرا من السكان لم يكن لديهم مكان آخر للذهاب إليه، أو مال يمكنهم من الوصول إلى المكان المرغوب فيه، أو سيارة للفرار بها - وكلها حقائق كان يلزم أن تكون معروفة من قبل القادة السياسيين. انظر:

http://www.theamericancon servative.com/articles/tyranny-of-merit/

(97) يُذكر أنه في المملكة المتحدة كذلك يُختار القادة من طبقة ضيّقة للغاية من الناس. انظر:

Ferdinand Mount, The New Few, or A Very British Oligarchy: Power and Inequality in Britain Now (New York: Simon and Schuster, 2012).

(98) يميل السلوك التصويتي للمندوبين السياسيين إلى أن يعكس انتماءاتهم الطبقية. انظر:
Larry M. Bartels, Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2008).
انظر أيضا المناقشة حول هذا الموضوع في الفصل الأول، القسم الثاني.

(99) Delorme, Les allées du pouvoir, p. 278.

(100) مقتبس من:
Ibid., p. 14.

(101) ترتب على تدهور الأهمية السياسية للمدرسة الوطنية للإدارة، على الأقل بشكل جزئي، انخفاض عدد المتقدمين سنويا لامتحاناتها، فبعد أن كان قد وصل إلى خمسة عشر ألف مرشح في بداية التسعينيات، فإنه قد بلغ أقل من ألف بعد ذلك. انظر:
Nadeu and Barlow, Sixty Million Frenchmen Can't Be Wrong, pp. 202-203.

(102) Hong Yiting, "Baorong de jingyingzhuyi?" [Inclusive Elitism?], Lianhe zaobao, 29 Sept. 2013; and "Setting Course for a More Equal Society," Straits Times, 19 Aug. 2013.

(103) تجاوزت القيمة الصافية لثروة النخبة الثرية في الصين (من دون إدراج ثروات أفراد العائلات) تلك الموجودة في الولايات المتحدة: وصل إجمالي القيمة الصافية لثروات أغنى سبعين شخصا في البرلمان الصيني إلى 89.9 مليار دولار في العام 2011، بالمقارنة بـــ 7.5 مليار دولار لكامل كبار المسؤولين الأمريكيين البالغ عددهم 660 شخصا في الأفرع الثلاثة الرئيسة للحكومة الأمريكية. انظر:
http://www.businessweek.com/articles/2012–03–01 /the-chinese-communist-partys-capitalist-elite

(104) لقد انخفضت نسبة العمال والمزارعين في المجتمع بشكل عام، ولكن انخفاض نسبتهم في الحزب كان أكثر سرعة، فعلى سبيل المثال: انخفضت نسبة العمال والمزارعين في مجلس الشعب الصيني بنسبة الثلثين في الفترة ما بين 1975 و2003، وذلك على الرغم من أنهم لايزالون يمثلون أكثر من نصف عدد السكان.
Wang Shaoguang, "Is the Way of the Humane Authority a Good Thing? An Assessment of Confucian Constitutionalism," in Jiang, A Confucian Constitutional Order, pp. 150–151.

(105) لا حاجة إلى القول بأن مثل هذه المشاكل لا تقتصر فقط على الصين: ففي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وسنغافورة ينفق الآباء الأثرياء مبالغ باهظة على تعليم وتجهيز أبنائهم، كما يعتمدون على الصلات الاجتماعية لزيادة فرص أبنائهم لدخول المدارس والجامعات ذائعة الصيت.

(106) تقدم الصين نموذجا معكوسا إلى حد كبير: فالطلبة من المدن الغنية نسبيا والتي تحتضن جامعات ذائعة الصيت (مثل بكين وشنغهاي) يُقبلون في الجامعات الموجودة في «مدنهم» بمعدلات أقل في الامتحانات الوطنية بالمقارنة بالمتقدمين من خارج هذه المدن. وفي مواجهة هذا الوضع، طبقت الجامعات الصينية المتميزة مقترحات تتصل بقبول طلبة أكثر من المناطق الفقيرة والحاصلين على معدلات أقل في الامتحانات الوطنية، غير أن جماعات المصالح تقف ضد اتخاذ مزيد من خطوات الإصلاح في هذا المجال. انظر:
Wang Hongyi, "Fudan University Works to Attract Rural Students,"

China Daily, 24 Feb. 2014.

(107) يُذكر أن بعض جامعات النخبة في فرنسا رفضت إدخال تعديلات على أنظمة القبول فيها بشكل يسمح بقبول عدد أكبر من الطلبة ذوي الخلفيات الفقيرة. انظر:

Ben Hall, "France's Famed Meritocracy Endangered by Grandes Écoles," Financial Times, 910/ Jan. 2010.

وفي المقابل يشتهر معهد العلوم السياسية Sciences Po بجهوده المعروفة لقبول مزيد من الطلبة من هذه الخلفيات. انظر:

Cecilia Gabizon and Raphael Gibour, "Sciences Po: De plus en plus de lycéens venus de ZEP" [Sciences Po: More and More Students from Secondary Schools in Disadvantaged Regions], Le Figaro, 25 July 2012.

(108) يُشار إلى أنه فيما يتصل بالامتحانات للوظائف العامة ربما قد يكون هناك تمييز ظاهر ضد الأقليات من قبيل المسلمين والأويغور الناطقين بالتركية، انظر:

Andrew Jacobs, "Uighurs in China Say Bias Is Growing," New York Times, 7 Oct. 2013.

(109) Jinghan Zeng, "Institutionalization of the Authoritarian Leadership in China: A Power Succession System with Chinese Characteristics?" Contemporary Politics 20, no. 3 (2014): 304.

(110) يتمثل أحد الحلول في حجز عدد من المقاعد في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لممثلين من الأقليات الدينية، ولكن في هذه الحالة سيكون على الحزب أن يتخلى عن عقيدته الإلحادية الرسمية (وهي فكرة استورِدت من الأيديولوجيا الماركسية الغربية؛ أما فيما يخص الكونفوشيين فليس لديهم الكثير ليقولوه عن الحياة بعد الموت، وإن كانوا لا ينكرون احتماليتها). وهناك حل آخر يتمثل في تأسيس مجلس للاستمرارية الثقافية House of Cultural Continuity يضم قادة الديانات المختلفة التي لها تاريخ من الوجود الزمني الطويل في البلاد (بما في ذلك الكونفوشية والبوذية التبتية والإسلام والمسيحية) على النحو الذي اقترحه جيانغ كينغ Jiang Qing (انظر كتابه: النظام الدستوري الكونفوشي A Confucian Constitutional Order). ومن حيث المبدأ يمكن تصور إمكانية تطوير المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني Chinese People's Political Consultative Conference (CPPCC) ليكون بمنزلة هذا المجلس، بيد أنه في هذه الحالة سيحتاج المؤتمر إلى مزيد من السلطة الرسمية في النظام السياسي حتى يمكن النظر إليه باعتباره مجلسا شرعيا من قِبل المجموعات التي ستُمثَّل فيه.

(111) للاطلاع على حجة تدفع بأن التعامل مع احتياجات الفقراء يتطلب فهما للأوضاع التي يعانونها يوميا، انظر:

Abhijit Banerjee and Esther Duflo, Poor Econom- ics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty (New York: Public Affairs, 2012).

يُذكر أن هناك أنواعا أخرى من المحرومين إلى جانب الفقراء من الناحية المادية (من أمثلة ذلك أولئك المحرومون من العلاقات العائلية الأساسية)، كذلك فإن النقاشات حول تعريف من هم المحرومون يتطلب الحصول على مدخلات من قبل المجموعات المحرومة من السكان. انظر:

Jonathan Wolff and Avner de-Shalit, Disadvantage (Oxford: Oxford University Press, 2007).

(112) يتمثل ثاني أفضل خيار في إرسال المرشحين ممن ينتمون إلى خلفيات متميزة للتدريب لفترات ممتدة في المناطق المحرومة في البلاد (أو في الخارج) حتى يكتسبوا الحساسية اللازمة لاحتياجات المحرومين (انظر الفصل الثاني، القسم الرابع). وبطبيعة الحال يلزم أن تكون المدة محددة (سنة على سبيل المثال)، على خلاف ما كان عليه الحال إبان الثورة الثقافية، حيث كان يُرسَل الشباب من المدن إلى المناطق الريفية من دون أي أمل في العودة مجددا.

(113) تتضمن مقترحات مايكل يونغ (الساخرة) لمصلحة نظام الجدارة فكرة إضعاف الهيكل العائلي بغية تحقيق الفرص المتساوية في التنافس بجدارة نحو القمة. (Young, The Rise of Meritocracy, ch.1) أما من وجهة نظر تؤيد الإبقاء على هيكل العائلة، فيمكن للدولة أن تطبق إجراءات من قبيل فرض ضرائب مرتفعة على الميراث (كما هو الحال في اليابان) مما يساعد على المساواة في الفرص للأجيال القادمة من دون أن يتضمن ذلك إضعافا جوهريا لهيكل العائلة.

(114) قد يدفع شخص ماركسي بأن وجود مثل هذه النخبة في حد ذاته لن يكون أمرا مهما إذا ما سادت حالة من المساواة الاقتصادية النسبية، ولكن سيظل من المهم بالنسبة إلى النخبة أن تكون قادرة ولديها روح خدمة الجمهور لكي تتمكن من تنفيذ سياسات فعالة في الداخل والخارج.

(115) Bernard, La méritocratie française, vol. 2, pp. 12, 102, 104, 105, 108–110.

(116) Zhu, "Why Are Offices for Sale in China?" p. 577. See also chapter 2, section 3.

(117) Pines, "Between Merit and Pedigree," p. 191.

(118) رسالة إلكترونية مرسلة من يوري باينز في 13 أكتوبر 2013.

(119) يُذكر أن ما ذهب إليه ميل من أننا نحتاج إلى حرية التعبير حتى نتمكن من انتقاد الأفعال الخاطئة وطرح أفكار جديدة أفضل في مجال صنع السياسة قد عبر عنه كذلك المفكرون الكونفوشيون التقليديون (على سبيل المثال تنص تعاليم كونفوشيوس (13.15) على العبارة التالية: «إذا كانت سياسات الحاكم غير جيدة ولا يوجد من يعارضها» فإن ذلك يقود إلى خراب البلاد). ولا يقتصر الأمر فقط على الحديث النظري، ففي عهد كل من سلالة تانغ الحاكمة وسلالة سونغ الشمالية – وهما أكثر السلالات حيوية في تاريخ الصين الإمبراطورية - كان هناك مجال كبير مسموح به للنقد السياسي؛ كما أن في كوريا التي تأثرت بالتقاليد الكونفوشية خلال عصر مملكة تشوسون كان يُنصح مستشارو الملك بتناول المشروبات الكحولية قبل لقائه ليكونوا أكثر شجاعة في طرح انتقادات. وفيما يتعلق بالصين أقدم المفكرون الكونفوشيون المعاصرون في العام 2013 (بشجاعة) على توقيع التماس يتضمن مقتبسات من المفكرين السابقين، ينتقد الإجراءات الصارمة التي اتُّخِذت ضد صحيفة «سوذرن ويكند» Southern Weekend الليبرالية. انظر:

http://www.confucius2000.com/admin/list.asp?id=5519

ومع ذلك، ربما لاتزال توجد اختلافات جوهرية بين المقتربات الكونفوشية وتلك الليبرالية فيما يتصل بحرية التعبير: فعلى سبيل المثال، فإن الكونفوشيين ربما يدافعون عن مقترب أبوي لحرية الصحافة قد يبرر حرية انتقاد أخطاء الدولة والمطالبة بتمويلها لمؤسسات صحافية تركز على موضوعات لا تحظى باهتمام الصحافة الممولة من السوق، من

قبيل تغطية الألعاب الأولمبية التي تسعى إلى زيادة الوعي والحساسية تجاه مشاكل الأشخاص الأولى بالرعاية في المجتمع ككل. (انظر مقدمة كتابي الأخير بعنوان China's New Confucianism). وربما قد تدافع عن صحافة تدعمها الدولة تسعى إلى تقديم السياسات بشكل متوازن على قدر الإمكان، مادامت هناك منافذ أخرى للمعلومات ذات تمويل خاص.

(120) John Stuart Mill, "On Liberty," in Three Essays (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 83, 88, 89.

(121) قد يبدو مثل هذا الاقتراح راديكاليا من وجهة نظر الحكومة الصينية - فلماذا يجب على الحكومة المهتمة بالاستقرار السياسي أن توافق على حرية التعبير حتى تفتح فرصا سياسية لقلة من المعارضين المتطرفين؟ - كما توجد حرية تعبير أساسية مفيدة في التعرف على القادة المحتملين خارج المجال الحكومي الرسمي. وفقا لما تضمنته نتائج التحليل واسع النطاق والمستند إلى مصادر متعددة لبرنامج الرقابة الصيني فإن المراقبين يسمحون بقدر كبير من النقد الجوهري للدولة وسياساتها، وتستهدف الرقابة الأعمال الجماعية من خلال إسكات التعليقات التي تمثل أو تدعم أو تزيد من التعبئة الاجتماعية، وذلك بغض النظر عن مضمونها. انظر:

Gary King, Jennifer Pan, and Margret E. Roberts, "How Censorship Allows Government Criticism but Silences Collective Expression," American Political Science Review 107, no. 10 (May 2013): 326343-.

ومع ذلك، فإنه في استطاعتي أن أشهد في ضوء خبرتي الشخصية بأن الكثير من الأعمال التي فُرِضت الرقابة عليها لم تهدف إلى أي عمل جماعي (بما في ذلك هذا الكتاب - الذي يتضمن دفاعا عن النظام ككل! - فإنه من الأرجح أن تُفرَض الرقابة عليه في ترجمته إلى اللغة الصينية). وفضلا عن ذلك، فإن موضوع كيفية تقييم الأشكال الجديدة والمختلفة من الجدارة ربما قد يتطلب بعض التعبئة الاجتماعية لإظهار أن هذه الأشكال الجديدة لتقييم الجدارة لها مردود اجتماعي مرغوب فيه. كذلك ربما تكون هناك نماذج أخرى تتسم بطبيعتها الحذرة وتفضل الالتزام بالهدوء نظرا إلى أن الطبيعة التحكمية لنظام الرقابة وحدوده تقود إلى الخوف الذي قد لا يكون عقلانيا. ومن ثم فإن تخفيف الرقابة وإيضاح الحدود المسموح بها من شأنه أن يمكن الحكومة من تحديد الأشخاص الأكثر تجديدا والمجموعات الاجتماعية من مختلف طرق العيش، والتي تطرح أفكارا بطريقة بناءة وتُظهر أن لديها تأثيرا اجتماعيا مرغوبا فيه. فمثل هذه الأصوات قد لا تهدد الاستقرار السياسي لأنها ستعتمد على القوة الأخلاقية قبل أي شيء آخر، كما أن الحكومة يمكنها – مع وجود هذه المجموعات - أن تستمر في منع حرية التعبير الهادفة إلى القضاء على النظام (انظر أيضا الفصل الرابع، القسم الثالث).

(122) لا يتعلق الأمر بإنكار وجود بعض العمليات التجريبية باعتبارها أمرا واقعا على مستوى الدولة في النظم الفدرالية كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة (على سبيل المثال: إضفاء الصفة الشرعية على الماريوانا، زواج المثليين، إصلاح النظام الصحي)، ولكن التجارب المحلية لا تُنفَّذ بهدف تعميمها على مستوى الحكومة المركزية (الفدرالية)، كما أنها لا يمكن تعميمها في كل أرجاء البلاد بقرارات من السلطة المركزية تتعارض مع سلطة الوِلاية التي يحددها الدستور.

(123) أُضفِي الطابع المؤسسي للمرة الأولى على التجارب الممنهجة في عهد دينغ Deng، ولكن التجارب على مستوى أقل من المستوى الوطني كذلك نُفِّذت في العصر الإمبراطوري (انظر

الأفكار الختامية).

(124) Ann Florini, Hairong Lai, and Yeling Tan, China Experiments: From Local Innovation to National Reform (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2012), pp. 4–5.

(125) Ibid., p. 158.

انظر أيضا:

Baogang He and Mark E. Warren, "Authoritarian Deliberation: The Deliberative Turn in Chinese Political Development," Perspectives on Politics 9, no. 2 (June 2011): 269–289; Ma Jun, "Accountability without Elections," in China 3.0, ed. Mark Leonard (London: European Council on Foreign Relations, 2012).

انظر كذلك الأفكار الختامية، القسم الثاني.

(126) تجرب الحكومة طرقا جديدة لتقييم الجدارة – انظر الفصل الثاني، القسم الثالث، وكذلك الأفكار الختامية، القسم الثاني - غير أن النظام لايزال جامدا بشكل كبير. حيث تُستخدَم التسلسلات البيروقراطية ذاتها في كل المؤسسات العامة، بغض النظر عن الاختلافات في وظائفها (فالرهبان في المعابد، والأساتذة في الجامعات، والموظفون الحكوميون يجري تصنيفهم جميعا في المجموعات الرسمية نفسها!). وقد يكون من المرغوب فيه أن تُجرَّب مسارات مختلفة للموظفين المدنيين وأولئك السياسيين داخل الحكومة.

(127) Jean-Marc Coicaud, "Legitimacy, across Borders and over Time," in Fault Lines of International Legitimacy, ed. Hilary Charlesworth and Jean-Marc Coicaud (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 17.

(128) من وجهة نظر معيارية قد يكون من المفيد التساؤل عما إذا كان لدى الناس مبرر أخلاقي لتفكيرهم أن الحكومة مبررة أخلاقيا. ففيما يتعلق بالنظم المغلقة، مثل كوريا الشمالية، حيث تعتمد بشكل حصري على البروباغاندا والترهيب، توجد أسباب جيدة للاعتقاد أن التأييد الظاهري للنظام قد يكون غير مُبرر، ويمكننا أن نتوقع بأمان أن ينهار النظام إذا ما انفتحت البلاد وأضحى الشعب على دراية بوجود بدائل سياسية (مرغوب فيها) في بقية بقاع العالم. أما في حالة الصين فإن الحكومة منفتحة بشكل نسبي على العالم (على الرغم من الرقابة)، ويدرس ملايين الصينيين ويسافرون إلى الخارج ثم يعودون إلى الديار من دون تغير في معتقداتهم السياسية، كما أن هناك استقصاءات للرأي يُعتمد عليها تظهر بشكل مستمر تأييدا للنظام (انظر ما يلي)؛ ومن ثم فإنه لا يمكن الدفع باحتمال معاناة الصينيين بشكل جماعي من «وعي زائف». وكل ما يمكنني قوله بثقة هو أن العديد من الأكاديميين الصينيين قد تعلموا في الخارج ولديهم الإمكانية الكاملة للحصول على المعلومات من خلال وسائل مختلفة؛ وهم ليسوا في حالة «غسيل مخ» أكثر من الأمريكيين «المتوسطين»، فالأمريكيون يتعرضون (ويُتلاعب بهم من خلال؟) الإعلام في بلادهم.

(129) Philippe C. Schmitter, "What Is Political Legitimacy and How Can It Be Acquired? Lessons from a Deviant Case," in Reviving Legitimacy: Lessons for and from China, ed. Deng Zhenglai and Sujian Guo (Lanham, Md.: Lexington Books, 2011), p. 27.

(130) لماذا تتبع بلاد شرق آسيا ذات التراث الكونفوشي (من غير الصين) الديموقراطية وفقا للنموذج الغربي في شكل صوت واحد لشخص واحد والنظام التنافسي متعدد الأحزاب؟ لن أتعرض للإجابة عن هذا السؤال في كتابي هذا، سوى الإشارة إلى أن الضغوط العسكرية والاقتصادية والمعنوية التي مارستها الولايات المتحدة قد أدت دورا في ذلك. أما فيما يخص حالة الصين فإن أهمية مثل هذه الضغوط أقل لأن البلاد لديها قدرات اقتصادية وعسكرية، فضلا عن الثقة الثقافية في قدرتها على مقاومة التدخل الأجنبي وترسيخ نموذجها الخاص.

(131) Wang, "Is the Way of the Humane Authority a Good Thing?" pp. 142–143. 132. Ibid., p. 144.

(132) Ibid., p. 144.

(133) Shi Tianjian, "China: Democratic Values Supporting an Authoritarian System," in How East Asians View Democracy, p. 210.

ومع ذلك، فإنه من المهم التمييز بين التأييد لسياسيين بعينهم والطبيعة الحالية للمؤسسات السياسية من جانب، والنظام الدستوري القائم من جانب آخر. فعلى سبيل المثال تتعايش في تايوان شرعية هشة للنظام مع دعم قوي للديموقراطية الانتخابية بوصفها آلية لاختيار القادة السياسيين. انظر:

Min-Hua Huang, "Polarized Politics, Regime Evaluation and Democratic Legitimacy in Taiwan," paper presented at workshop on "East Asian Perspectives on Political Legitimacy," University of Hong Kong, 1819-Aug. 2011).

وبشكلٍ مشابه تعارض أغلبية من الناس في الولايات المتحدة الطبيعة الحالية لمجلس النواب، ولكن (وفق تقديري) هناك أغلبية أكبر تؤيد النظام الدستوري. وفي المقابل قد يكون هناك تأييد قوي في الصين للحكومة المركزية، في حين يكون التأييد أضعف للنظام الدستوري ككل. وبهذا الفهم الأساسي يمكن القول بأن النظم الدستورية في كل من تايوان والولايات المتحدة أكثر شرعية، ومن ثم أكثر استقرارا، مما هو عليه الحال بالنسبة إلى النظام الصيني.

(134) Tom Phillips, "Migrant Workers Clash with Police in China's Industrial Heartland," The Telegraph, 27 June 2012.

(135) Protests in 2010: China's Spending on Internal Policing Outstrips Defense Budget," Bloomberg News, 6 Mar. 2011.

(136) Tony Saich, "Chinese Governance Seen through the People's Eyes," East Asia Forum, 24 July 2011.

(137) He, "An Empirical Theory of Hybrid Legitimacy System in China".

(138) Tianjian Shi and Lu Jie, "Cultural Impacts on People's Understanding of Democracy," paper presented at the 2010 American Political Science Association Annual Meeting, Washington, D.C., 1–5 Sept., p. 10.

انظر كذلك:

Tianjian Shi, The Cultural Logic of Politics in Mainland China and Taiwan (New York: Cambridge University Press, 2014), ch. 7.

يُذكر أن هذه النظرة لا تقتصر على «الصيني العادي». ففي ربيع 2011 درَّست مادة

المدخل للفلسفة السياسية بجامعة تسينغ هوا لما يقرب من خمسة وثلاثين طالبا من المفترض أن يكونوا من أفراد النخبة المثقفة. وفي منتصف الفصل الدراسي – بعد شرح أفكار كل من جون ستيورات ميل وراولز - سألت الطلبة عما إذا كان التعريف الأفضل للديموقراطية يجب أن يكون «الحكم لمصلحة الناس، أو من قِبل الناس، أو مكونة من الناس»، وأجابت الأغلبية الساحقة بأنه يجب أن يكون «الحكم لمصلحة الناس» في حين جاء مصطلح «من قِبل الناس» في الموقع الأخير.

(139) يذهب دو شول شين Doh Chull Shin (استنادا إلى نتائج مقياس آسيا لاستقصاء الرأي) إلى أن أغلبية شعوب شرق آسيا ذات التراث الكونفوشي تميل أيضا إلى التمسك بمفهوم «الجدارة الأبوية»، وتعطي الأولوية للرفاهية الاقتصادية على الحرية، كما أنها تُعرف الديموقراطية من حيث الجوهر (أكثر منه من حيث الإجراءات). انظر:

Doh, Confucianism and Democratization in East Asia, ch. 9.

ومن جانبهم، يوضح كل من يون هان شو Yun-han Chu، ويو تسانغ تشانغ Yu-tzung Chang، ووين شين وو Wen-Chin Wu – استنادا إلى نتائج تجريبية - أن المواطنين في دول شرق آسيا ذات التراث الكونفوشي يؤمنون بأن نزاهة المسؤولين السياسيين، والحكومات الملتزمة بالقانون، والمعاملة العادلة للناس، هي معايير كافية لإضفاء الشرعية على النظام من دون حاجة إلى التجهيزات القياسية للديموقراطيات الليبرالية التي تربط الشرعية بالمسؤولية أمام الشعب والإجراءات الانتخابية. انظر:

"Sources of Regime Legitimacy in Confucian Societies," paper presented at the conference on "Confucianism, Democracy, and Constitutionalism: Global and East Asian Perspectives," National Taiwan University, 1415-June 2013.

وقد كانت الفكرة القائلة بأن الديموقراطية هي أساس الشرعية السياسية موضع تساؤل أيضا في السياق السياسي الغربي. حيث ذهب بو روثستاين Bo Rothstein إلى أن هناك دليلا ضعيفا للادعاء بأن الديموقراطية الانتخابية تدعم الشرعية حتى في الديموقراطيات الشمالية الناجحة والمستقرة. فبدلا من الشرعية القائمة على المدخلات، فإن «المصادر الرئيسة للشرعية السياسية توجد على جانب مخرجات النظام السياسي، ولها صلة بنوعية الحكومة. فهي تعني عدم وجود فساد، أو تمييز، وغير ذلك من الانتهاكات لمبدأ الحيادية في ممارسة السلطة السياسية التي تعمل على خلق شرعية سياسية». انظر:

Rothstein, "Creating Political Legitimacy: Electoral Government Versus Quality of Government," American Behavioral Scientist 53 (2009): 325.

(140) Shi, "China: Democratic Values Supporting an Authoritarian System," p. 216.

(141) مقتبس من:

John Makeham, Lost Soul: "Confucianism" in Contemporary Chinese Academic Discourse (Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2008), p. 262.

انظر أيضا:

Tang Wenming, "Gu jin zhengjiao hejie zhi zhengzhao yu qianjing—xiaoyi guojia bowuguan men qian kongzi xiang de li yu yi" [The Prospect and Meaning of Reconciling Politics and Education in the Past and

the Present—A Brief Analysis of the Erecting and the Removal of the Confucius Statue in Front of the National Museum], Rujia youbao, 10 June 2011.

(142) Cui Zhiyuan, "Partial Intimations of the Coming Whole: The Chongqing Experiment in Light of the Theories of Henry George, James Meade, and Antonio Gramsci," Modern China 37, no. 6 (2011): 646–660.

(143) Allen Carlson, "Reimagining the Frontier: Patterns of Sinicization and the Emergence of New Thinking about China's Territorial Periphery," paper presented at the Civilizations and Sinicization Workshop, Beijing University, 25–26 Mar. 2011, pp. 3–4.

(144) مقتبس من:

Orville Shell, "China: Humiliation and the Olympics," New York Review of Books, 14 Aug. 2008.

(145) حول أهمية «الإهانة» باعتبارها قوة دافعة في السياسات الصينية منذ منتصف القرن التاسع عشر، انظر:

Schell and Delury, Wealth and Power.

(146) Zheng Wang, Never Forget National Humiliation: Historical Memory in Chinese Politics and Foreign Relations (New York: Columbia University Press, 2012).

(147) مقتبس من:

Robert L. Kuhn, How China's Leaders Think: The Inside Story of China's Past, Current and Future Leaders (Singapore: John Wiley & Sons, 2011), p. 4.

(148) يجدر أيضا التساؤل عما إذا كان هناك شكل للقومية غير مثير للامتعاض، أخذا في الاعتبار أن القومية عادة ما تُعظم الأمة التي ينتمي إليها الشخص بالمقارنة بالآخرين. غير أن هناك اختلافات: الأشكال الأقل إثارة للامتعاض من القومية لا تركز على قصص من قبيل المعاناة على أيدي الأمم الأخرى، وتستمد فيها الأمم الفخر من خصائصها (مثل اللغة على سبيل المثال) والتي لا يقصد بها أن تكون أفضل من الخصائص المختلفة لدى الأمم الأخرى (ولكنها تتصف بأنها ببساطة مختلفة). وإلى الحد الذي يُنظر فيه إلى الأمة باعتبارها «عظيمة»، يمكن لشعبها أن يفتخر بمساهماته في الحضارة الإنسانية والتي يمكن أن يستفيد منها الآخرون، كما هو الحال بالنسبة إلى الزوار الأجانب الذين يستمتعون بالكنوز الوطنية التي تُعرَض في المتاحف، فالنقطة الرئيسة لا تتمثل في تحقيق انتصار على الآخرين في منافسات بين الأوطان حول العظمة.

(149) Tang Wenming, "Cong Rujia zhengjiu minzuzhuyi" [Rescuing Nationalism by Confucianism], Wenhua zongheng 5 (Oct. 2011) (http://www.21bcr.com/a/zhuan _ _ti/ bitan_rujiayuminzuzhuyi/20113196/1027/.html).

(150) التشبيه ليس دقيقا، ففي الواقع لا يمكن للمرء أن يُنحي جانبا المخاوف الأخلاقية، فحكومة تاتشر لم تعانِ من نفقات اقتصادية مباشرة لأن حربها مع الأرجنتين لم يُنظر إليها بشكل واسع بوصفها غير عادلة من قبل القوى الاقتصادية المهيمنة. ولكن إذا ما

أقدمت الصين على شن حرب تعتبرها القوى الاقتصادية المهيمنة غير عادلة، فإن التكلفة الاقتصادية ستكون عالية، فضلا على إمكانية تقويض النظام حتى على المدى القصير.

(151) مجددا، توجد سوابق في التاريخ الصيني. فعلى سبيل المثال تمكن الإمبراطور تشيان لونغ Qianlong (من جماعة المانشو Manchu) من الحصول على تأييد الهان الصينية ومن ثم مزيد من الشرعية، وذلك من خلال لجوئه إلى كتاب بعنوان «سجل المسؤولين الملكيين الذين ضحوا بأنفسهم من أجل السلالات الحاكمة السابقة»:

Qinding shengchao xunjie zhuchen lu [Records of the Royal Officials Who Sacrificed Themselves for the Previous Dynasty].

والذي تضمن قائمة بمستندات عن الجنرالات والسياسيين الذين عارضوا أجداد تشيان لونغ في الحروب في الفترة التي سبقت انهيار سلالة مينغ.

(152) في مجال التمييز بين القومية «الصلبة» و«الناعمة»، انظر تعليقي حول هذا الموضوع على الرابط التالي:

http://www.csmonitor.com/Commentary/Global-Viewpoint/20130204// Soft-nationalism -is-good-for-China.

(153) Jyrki Kallio, “Tradition in Chinese Politics,” in FIFA Report (Helsinki: Finnish Institute of International Affairs, 2011), p. 1.

(154) انظر:

Jiang, A Confucian Constitutional Order.

يُشار إلى أن جيانغ حريص على الإشارة إلى أن اعتناق الكونفوشية للقومية كان مجرد رد على المدى القصير لوضعية تاريخية (التهديد الذي واجهته الثقافة الصينية)، فالنموذج المثالي بالنسبة إلى الكونفوشية (طريق السلطة الإنسانية) يُراد له أن يكون عالميا من دون أن يرتبط بأمة محددة. انظر:

Jiang Qing, Xinxi leida, 21 Apr. 2011, http://info.whb.cn /xxld/view/10080.

انظر أيضا:

Kang Xiaoguang, Dangdai Zhongguo dalu: Wenhua minzuzhuyi yundong yanjiu [Contemporary Mainland China: Research on the Movement of Cultural Nationalism] (Singapore: World Scientific Publishing Co., 2008); and Kang’s article “Rujia xianzheng lun gang” [A Sketch of the Theory of Confucian Constitutionalism] on this Confucian website: http://www.21ccom.net/articles/zgyj /xzmj/article_2011053036449.html.

(155) كذلك قد يكون هناك قلق مشروع من الإعلاء الرسمي لشأن الكونفوشية، فحتى إن تعلق الأمر بالتفسيرات المرغوبة لها والتي تترك مساحة واسعة لاحترام آراء الأقليات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوتر مع الأقليات القلقة لأنه سيُنظر إلى الكونفوشية فقط باعتبارها مشروع هان بدلا من اعتبارها مشروعا يهدف إلى دعم قيم (كونفوشية) كونية. وهناك طريقة للتعامل مع هذه المشكلة تتمثل في نشر التفسيرات المرغوب فيها للقيم الكونفوشية من دون ذكر هذا اللقب.

(156) http://sinosphere.blogs.nytimes.com/201318/10//full-text-of-the-oxford -consensus-2013/

يُشار إلى أنني قد عدّلت الترجمة على هذا الموقع.

(157) Baogang Guo, China’s Quest for Political Legitimacy: The New Equity-

Enhancing Politics (Lanham, Md.: Lexington Books, 2010), pp. 7–12.

على النقيض من ذلك، فإن لفكرة أنه على الحكومة التزام أخلاقي بتخفيف الفقر، في واقع الأمر، جذورا حديثة في الغرب: فقد تتبع صامويل فلايسكاكر Samuel Fleischacker تطور هذا الرأي منذ القرن الثامن عشر. انظر:

Fleischacker, A Short History of Distributive Justice (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2005).

وعلى الرغم من أن مفكرين سابقين، مثل أرسطو ومكيافيلي، فضلوا الأنظمة التي قللت من الصراعات بين الأغنياء والفقراء، فقد كان هدفهم الوصول إلى الاستقرار السياسي، وليس تخفيف حدة الفقر.

(158) هنا أيضا، وفي أماكن أخرى، عدّلتُ الترجمة في:

The Analects of Confucius: A Philosophical Translation, trans. Roger T. Ames and Henry Rosemont Jr. (New York: Ballantine Books, 1998).

(159) ذهب تيانجيان شي ولو جي إلى أن الهدف من وراء مبدأ «مينبين» minben (الفكرة الكونفوشية القائلة بأنه يجب على الحكومة أن تعمل على تحقيق الرفاهية للشعب) هو «الإبقاء على الحكام في السلطة». انظر:

Shi and Lu, "The Shadow of Confucianism," Journal of Democracy 21, no. 4 (Oct. 2010): 125.

غير أن هذا التفسير يأخذ من أفكار الفلسفة الشرعوية في الصين حول الحكومة (وربما قد يكون الهدف منه أن يقدم تفسيرا لدوافع القادة السياسيين) أكثر من الأخلاقيات الكونفوشية. فالكونفوشيون يركزون على الهدف الأخلاقي من الحكم هو فائدة الشعب، وليس الحكام (انظر الفصل الثاني، القسم الرابع).

(160) هنا أيضا، وفي أماكن أخرى، عدّلت الترجمة في:

Mencius, vol. 12-, trans. D.C. Lau (Hong Kong: Chinese University Press, 1984).

(161) Yanqi Tong, "Morality, Benevolence, and Responsibility: Regime Legitimacy in China from Past to Present," in Reviving Legitimacy: Lessons for and from China, ed. Deng Zhenglai and Sujian Guo (Lanham, Md.: Lexington Books, 2011), p. 200.

(162) R. Bin Wong, "Confucian Agendas for Material and Ideological Control in Modern China," in Culture and State in Chinese History, ed. Theodore Huters, R. Bin Wong, and Pauline Yu (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1997), p. 307.

(163) Tong, "Morality, Benevolence, and Responsibility," p. 204.

(164) يُلاحظ أن «الحق في الطعام» ليس مفارقة تاريخية هنا لأنه حق يندرج في المفهوم الحديث في الحقوق التي يلزم تنفيذها قانونا.

(165) لنكون عادلين تلزم الإشارة إلى أن ماو بدأ في الخمسينيات بتطبيق إصلاحات باتجاه السوق الحرة، وكذلك في الفترة من 1961-1963، غير أنها كانت صغيرة من حيث المستوى وأقل انفتاحا على العالم الخارجي.

(166) http://www.globalissues.org/article/4/poverty-around-the-world#WorldBanks PovertyEstimatesRevised.

(167) على النحو الذي اقترحناه سابقا في هذا الفصل، فإنه إذا ما كانت صياغة المدارك تكون من خلال الرقابة والدعاية، فإنه يمكننا أن نتساءل عما إذا كان التأييد للدولة مشروعا. ومن جانبها، أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى مجتمع أكثر انفتاحا، ومن ثم فقد جعلت من الأصعب التغطية على الكوارث الآن بالمقارنة بالأوقات الفائتة.

(168) Wang Shaoguang, “Why Is State Effectiveness Essential for Democracy? Asian Examples,” in Contemporary Chinese Political Thought: Debates and Perspectives, ed. Fred Dallmayr and Zhao Tingyang (Lexington: University Press of Kentucky, 2012).

ذهب وانغ Wang إلى القول إنه مادامت الدولة الفاعلة شرطا مسبقا للديموقراطية فإن مثل تلك المشاركة المؤسسية يجب ألا يصاحبها إضعاف لسلطة الدولة.

(169) من وجهة نظر معيارية يمكن للكونفوشية أن تسوّغ وجود مشاركة شعبية كبيرة حين تُشبَع الحاجات الاقتصادية. فوفقا للكونفوشيين الأوائل تتمثل المهمة الأولى للحكومة في القضاء على الفقر، بوصفها تلتفت بعد ذلك إلى تعليم الشعب، بمعنى توفير الشروط اللازمة للتطور الاخلاقي والذهني للشعب. وبالنظر إلى أن الكونفوشية تذهب إلى أن تحقيق الإنسان لذاته يتضمن خدمة المجتمع، فإنه يستتبع ذلك منح الفرصة لأكبر عدد من الناس لتحقيق ذلك. وبعبارة أخرى، فإنه على مستوى عالٍ من التطور الاقتصادي، يُصبح أكثر صعوبة تسويغ استبعاد الناس من المشاركة في السياسة. انظر:

Sungmoon Kim, “To Become a Confucian Democratic Citizen: Against Meritocratic Elitism,” British Journal of Political Science 43, no. 3 (July 2013): 579599-.

ومع ذلك، لايزال الأمر لا يعني أن الكونفوشية تسعى إلى تسويغ الحق في مشاركة سياسية متساوية على غرار شخص واحد، صوت واحد. وحتى في المجتمع المثالي الذي رسم ملامحه «كتاب الطقوس» Record of Rites سيكون هناك تمييز بين الأشخاص المثاليين (junzi)، الذين يسعون إلى العدالة، وأولئك الثانويين الذين يسعون وراء مصالحهم الضيقة (xiao ren)، ومن جانبه فإن النظام السياسي يلزم أن يكون مصمما بهدف اختيار وترقية الأشخاص المثاليين. وفي حقيقة الأمر، فإن الواقع السياسي ربما يكون أكثر سوءا مما توقعته الكونفوشية. فكما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول (القسم الأول)، يُعاني أغلب الناس من التحيزات المعرفية والعاطفية التي تعترض طريق السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية، بما في ذلك الأثرياء والمجتمعات الصناعية كالولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك تحديا كافيا ليكون المرء من الأشخاص الثانويين، ناهيك عن اجتهاده ليكون في طائفة المثاليين.

(170) Doh, Confucianism and Democratization in East Asia, p. 322.

(171) Shi and Lu, “Cultural Impacts on People’s Understanding of Democracy,” p. 10.

(172) Shi, The Cultural Logic of Politics in Mainland China and Taiwan, ch. 4.

قد يكون التدخل الحكومي جزءا من السبب الذي أدى إلى إنتاج التعلق المتزايد بالقيم السياسية الكونفوشية، ولكن ربما تكون النهضة الاقتصادية الحديثة في البلاد أكثر أهمية: فمن جانب، القوة الاقتصادية تؤدي إلى تنامي الفخر الثقافي؛ ومن جانب آخر، فإن عملية التحديث تزيد من المخاوف المتصلة بتنامي التوجهات نحو الفردية الزائدة مما يؤدي

إلى الحاجة إلى موازنة ذلك (في عقول عديد من المثقفين الصينيين والمعلمين) من خلال الأخلاقيات التقليدية والتي تقدر المسؤولية الاجتماعية. ومن ثم فإن إحياء الكونفوشية ربما كان ليحدث حتى من دون تشجيع من الحكومة.

(173) انظر المقدمة، وكذلك:

Han Fangming, "Cong zui re men 'zhengzhi kepupian' kan guoji zhengzhi yingxiao" [Looking at the Selling of Politics from the Perspective of a Popular "Political Cartoon"], Lianhe zaobao, 22 Oct. 2013.

(174) Ho-fung Hung, Protest with Chinese Characteristics: Demonstrations, Riots, and Petitions in the Mid-Qing Dynasty (New York: Columbia University Press, 2011).

(175) Ho-fung Hung, "Confucianism and Political Dissent in China," East Asia Forum, 26 July 2011, http://www.eastasiaforum.org/201126/07//confucianism-and -political-dissent-in-china/.

انظر أيضا:

Du Lun, "'Ren xue hefaxing sixiang' gaiyao jiqi xianshi yiyi" [Outline of the Practical Meaning of "The Theory of a Legitimate Humane Government"], in Rujia de dangdai shiming [The Contemporary Mission of Confucianism] (Beijing: Jiuzhou Press, 2010), p. 315.

(176) المشكلة أكثر «عمقا» لأنها يمكن أن تؤدي إلى تقويض النظام والقضاء عليه تماما، إذا ما شعر الأفراد الطموحون سياسيا بأنهم منعزلون تماما عن النظام، وأن البديل الوحيد المتاح أمامهم هو الإطاحة به. وفي هذا الخصوص علينا أن ننظر إلى حالة ماو تسي تونغ الذي كان نموذجا واضحا للشخص الموهوب والطموح والراغب في أن يقدم شيئا كبيرا لبلده حتى عندما كان شابا صغيرا. فقبل أن يتولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني عمل مساعدا للي دازهاو Li Dazhao (من الشيوعيين الأوائل) في مكتبة جامعة بكين في الفترة من 1918 حتى 1919.

Stuart Schram, Mao Tse-Tung (London: Simon & Schuster, 1966), pp. 4849-.

وقد تجوهِل في الجامعة بسبب لهجته الريفية Hunanese الواضحة ومنصبه المتواضع، الأمر الذي أدى إلى نمو نفور استمر مدى الحياة تجاه المثقفين العاملين في نظام لم يعترف أو يكافئ ما حمله في داخله من قدرات سياسية. ومما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى أدت دورها، غير أن التاريخ كان ليأخذ مسارا آخر إذا ما كان قد حدث التعرف على إمكانياته بوصفه زعيما من قِبل الإصلاحيين الكونفوشيين والمثقفين الليبراليين في جامعة بكين.

(177) انظر الفصل الثاني، القسم الثاني.

(178) أبرزَ عنوان حديث في صحيفة باللغة الصينية في سنغافورة هذه النقطة. انظر:

"Wei min fuwu bu dang" [To Serve the Public without Entering the Party], Lianhe zaobao, 21 Aug. 2013.

(179) من الأرجح بشكل كبير أن تكون مثل هذه البرامج أكثر فعالية في مجتمع تسوده ثقافة أبوية بشكل نسبي (كما هو الحال في الصين). ومع ذلك، فحتى في هذه الحالة يلزم أن تولد البرامج مشاعر حقيقية. يُذكر أن برنامجين من أكثر البرامج مشاهدة في الصين

- الاحتفال السنوي بعيد الربيع Spring Festival (Chunwan)، والبرنامج الأسبوعي للبحث عن الكفاءات (Zhongguo mengxiang xiu) - يجمعان بين روح الفكاهة والقصص المؤثرة لإظهار القيمة الاجتماعية لتمثيل كل المكونات الاجتماعية في المجتمع.

(180) ولتأكيد القول مرة أخرى، فإنه من المفترض في القادة السياسيين أن يكونوا فوق المستوى المتوسط فيما يتصل بالقدرات الذهنية والمهارات الاجتماعية والفضيلة، ولكنهم لا يحتاجون إلى أن يكونوا في القمة في أي من هذه المجالات (انظر نهاية الفصل الثاني).

(181) ربما قد يرغب شخص متأثر بأفكار ميشيل فوكو أن يضيف أنه توجد عديد من مصادر القوة في المجتمع – في العائلات، المدارس، أماكن العمل، المستشفيات، السجون، وغيرها - وإذا ما تمكن الأفراد الطامحون من تحقيق رغباتهم المتعطشة للسلطة في مجالات اجتماعية أخرى، فإنهم ربما قد يكونوا أقل قلقا فيما يتصل بإمكانية وصولهم إلى قمة السلطة السياسية.

الفصل الرابع

(1) وفقا لأفلاطون فإن الأسطورة يجب ألا تقتصر على إقناع الشعب، بل أيضا الحكام أنفسهم. وفي هذا الصدد فإنه يعترف بأن الأمر قد يمثل تحديا للحراس في الجيل الأول، بيد أنهم ربما ينجحون في ذلك في الجيل الثاني والأجيال اللاحقة. انظر:

The Republic, trans. Desmond Lee (Harmondsworth: Penguin, 1974), 415d.

وهنا نتساءل عما إذا كان كيم جونغ أون Kim Jong-un، القائد الأعلى في كوريا الشمالية، يؤمن بالفعل أنه ورث الصفات شبه الإلهية لجده، أم أنه يتصرف مدفوعا بالتشاؤم والسخرية.

(2) Aristotle, The Politics, trans. Ernest Barker (London: Oxford University Press, 1958), 1294b.

(3) لكن انظر:

Yves Sintomer, Petite histore de l’expérimentation démocratique: Tirage au sort et politique d’Athénes á nos jours [A Short History of Democratic Experimentation: Selection by Lot from Athens to the Present] (Paris: La Découverte, 2011).

يذهب سينتوميه إلى أن الأساليب الحديثة لأخذ العينات الإحصائية تسمح بالتوصل إلى عينة تمثيلية حقيقية للسكان لتتولى الحكم إذا ما اختيرت بالقرعة (على عكس ما كان عليه الحال في أثينا قديما)؛ ومن ثم فإنه على الديموقراطيات المعاصرة أن تكون أكثر ديموقراطية من خلال الاستخدام المنهجي للقرعة في اختيار القادة السياسيين. ولكن سينتوميه لا يذهب إلى حد القول بأن القادة السياسيين يلزم اختيارهم بالقرعة بدلا من التصويت، وفي أقصى تقدير فإن القادة الذين يُختارون بهذا الأسلوب يمكن أن يقدموا المشورة لأولئك المُنتخبين. ومن جانبه يؤيد بي. ماكورميك P. McCormick فكرة وجود مؤسسة سياسية في القمة تجمع بين كل من الاختيار بالقرعة والاختيار بالانتخاب. انظر:

“Contain the Wealthy and Patrol the Magistrates: Restoring Elite Accountability to Popular Government,” American Political Science Review 100, no. 2 (May 2006): 147163-.

هذا على الرغم من أن مقترحه قد لا يكون واقعيا (انظر الفصل الأول، القسم الثاني).

إن وانغ شاو غوانغ يقترح استخدام الاختيار بالقرعة في السياق الصيني، غير أنه لا يذكر بشكل واضح ما إذا كان القادة على المستوى المركزي يلزم اختيارهم بالطريقة نفسها. انظر:

Wang Shaoguang, Minzhu si jiang [Four Lectures about Democracy] (Beijing: Sanlian shudian, 2008).

(4) لا أقصد الإشارة إلى أن جهل الناخبين هو ما يُفسر وصول هتلر إلى الحكم - وفي هذا الصدد تذهب شيرى بيرمان Sheri Berman إلى أنه سُهِّل وصوله للسلطة من خلال المجتمع المدني النشط الذي وفر أرضية خصبة لتدريب كوادر النازية. انظر:

Sheri Berman, "Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic," World Poli- tics 49, no. 3 (1997): 401–429.

غير أن الديموقراطية الانتخابية مكنت هتلر من الصعود، وهو ما كان يمكن تجنبه إذا ما كانت هناك آليات تقوم على الجدارة، كما هو الحال في الامتحانات الهادفة إلى اختبار كفاءة الناخبين.

(5) انظر الفصل الأول، القسم الأول.

(6) Caplan, The Myth of the Rational Voter.

(7) Brennan, The Ethics of Voting.

(8) John Stuart Mill, Three Essays (Oxford: Oxford University Press, 1975), pp. 277, 276.

(9) Ibid., pp. 282, 286.

يدافع ميل كذلك عن فكرة أن موظفي الخدمة المدنية المكلفين بمهمة صياغة التشريعات يجب أن يُختاروا بوسائل تتعلق بالجدارة من قبيل الامتحانات. وفي النظم البرلمانية الحديثة (وإلى مدى أقل في النظم الرئاسية على النموذج الأمريكي) يُفترض في الموظفين العموميين المختارين بوسائل تتصل بالجدارة أن ينفذوا قرارات القادة السياسيين المنتخبين ديموقراطيا، وفي الوقت نفسه فإنه ليس من المفترض فيهم أن يقدموا آراءهم في مجموعة واسعة من الموضوعات السياسية. ومع ذلك، فإنه من الناحية الواقعية يمارس موظفو الخدمة المدنية، الذين يُفترض فيهم أن يكونوا ملتزمين بقواعد الحيادية التامة والموضوعية، سلطة سياسية. وقد يعترض المدافعون عن الجدارة السياسية، مثل جون ستيوارت ميل، على فكرة أن الديموقراطية يجب أن تتفوق دائما على الجدارة: فاعتبارات الجدارة يجب أن تؤثر بدورها في اختيار صانعي القرارات السياسية. انظر مقدمتي لكتاب: The East Asian Challenge for Democracy.

(10) طرح لي كوان يو مقترحه خلال لقاء صحافي أجراه معه فريد زكريا. انظر:

"Culture Is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew," Foreign Affairs 73, no. 2 (Mar./Apr. 1994): 109126-.

حول خيبة الأمل في نظام الجدارة على النموذج السنغافوري، انظر مقالات:

Wong and Tan in The East Asian Challenge for Democracy.

(11) Mill, Three Essays, p. 285.

(12) Richard Arneson, "Democratic Rights at National and Workplace Levels," in The Idea of Democracy, ed. David Copp, Jean Hampton, and John Roemer (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 137.

(13) هناك إمكانية – من غير المرجح أن يرفضها الناخبون أنفسهم - تتمثل في سؤال الناخبين

عما إذا كانت لديهم معلومات وافية عن الموضوع، فإذا كانت الإجابة بنعم فعندئذ يمكن إعطاء وزن أكبر لأصواتهم بالمقارنة بالناخبين العاديين. غير أنه من شأن هذا الإجراء أن يكافئ أولئك الذين قد تكون لديهم آراء غير عقلانية أو ثقة مبالغ فيها في قدراتهم، في حين أنه يعاقب الأقلية من الناخبين العقلانيين (وهنا نتذكر المزحة القائلة إن 80 في المائة من الناس يعتقدون أنهم فوق المتوسط).

(14) في تايلاند، طرح مؤيدو «ذوي القمصان الصفراء» من المثقفين والمؤثرين فكرة منح أصوات أكثر للمثقفين، غير أن هذه الفكرة لاقت معارضة من مؤيدي «ذوي القمصان الحمراء» الشعبويين.

(15) Caplan, The Myth of the Rational Voter, pp. 197198-.

(16) قدمت إلينا زيليوتي Elena Ziliotti مقترحا باختبار الناخبين في برامج الأحزاب التي لها وجود كبير على الساحة. ويمكن وضع مثل هذا الاقتراح في إطار مؤسسي بطريقة تحترم القيم التي تقوم عليها الديموقراطية. انظر:

(http://www.huffingtonpost.com/daniel-a-bell/voter-test-europe-china_b_4776362.html)

غير أن هذا المقترح لايزال يواجه مشكلة أنه ليس من المرجح أن يوافق الناخبون على مقترحات تقيد حقهم في صوت متساو مع الآخرين. ومن الناحية العملية يُذكر أنه توجد حالات لا تنشر فيها كل الأحزاب برامجها (كما هو الوضع في إسرائيل)، وقد يكون من الصعب دفعهم إلى فعل ذلك، خاصة إذا ما تعلق الأمر بأحزاب لها شعبية.

(17) Mill, Three Essays, p. 286.

(18) Sun Yat-sen, Prescriptions for Saving China: Selected Writings of Sun Yat-sen, ed. Julie Lee Wei, Ramon H. Myers, and Donald G. Gillin; trans. Julie Lee Wei, E-su Zen, and Linda Chao (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1994), pp. 49–50.

يُذكر أنني عدّلت الترجمة.

(19) قد تواجه صيغة معدلة لمقترح سن – مطالبة السياسيين باجتياز امتحانات قبل التنافس في الانتخابات – المشاكل نفسها، حيث إن القادة ذوي الشعبية ربما قد لا يكونون راغبين في دخول امتحان أعدته أجهزة مستقلة في الحكومة، كما أن المواطنين قد يعارضون نظاما يستبعد القادة الشعبيين الذين رفضوا اجتياز الامتحان. ويُذكر أن أي مقترح مماثل، يفرض توافر صفات معينة في المرشحين من قبيل أن يكون لهم سجل خبرة، قد يواجه على الأرجح الإشكاليات نفسها، فالقادة الشعبويون ربما قد لا يندرجون في الفئات المحددة للترشح، ومن ثم فإن من يُنتخَبون قد يفتقرون إلى الشرعية الديموقراطية في نظام من المفترض فيه أن يكون ديموقراطيا.

(20) انظر:

Olivia Leboyer, Élite et libéralisme (Paris: CNRS Editions, 2012), p. 203.

(21) Friedrich A. von Hayek, Law, Legislation, and Liberty, vol. 3, The Political Order of a Free People (Chicago: University of Chicago Press, 1981), pp. 111, 113.

(22) انظر الفصل الأول.

(23) انظر على سبيل المثال:

Jeremy Waldron, “The Core of the Case against Judicial Review,” Yale Law

Journal 115 (2006): 1346–1406.

(24) انظر:

John Darnton, “Labor Peers into the Lords’ Future,” International Herald Tribune, 22 Apr. 1996.

(25) انظر:

John F. Burns, “Cracks in British Governing Coalition as House of Lords Overhaul Falls Apart,” International Herald Tribune, 6 Aug. 2012.

(26) Martin Wolf, “Why Reform of House of Lords Is a Botch,” Financial Times, 1 Mar. 2012.

للاطلاع على حجة مماثلة لمصلحة أعضاء مجلس الشيوخ الكندي المعينين، انظر:

Mel Cappe, “In Defense of an Appointed Senate,” Globe and Mail, 17 June 2003.

(27) انظر الفصل الأول.

(28) انظر الفصل الثالث، القسم الثالث. للاطلاع على مناقشة استقصاء رأي سياسي أكثر حداثة، انظر:

Shi Yan, “Diaocha Zhongguoren yan zhong de minzhu” [A Survey of the Way Chinese People Look at Democracy], Nanfang zhoumo, 2 May 2013.

(29) يعتمد هذا القسم على المقدمة التي أعددتها لكتاب:

Jiang, A Confucian Constitutional Order.

(30) انظر التعليق النقدي في:

Joseph Chan, Bai Tongdong, and Li Chenyang in Jiang, A Confucian Constitutional Order.

(31) طرح راولز حججا منهجية شهيرة للدفاع عن هذه الاستراتيجية الساعية إلى إيجاد توافق في السياسة، غير أن الاستراتيجية ذاتها أقدم من ذلك. فعلى سبيل المثال نشير إلى أن أولئك الذين صاغوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 (ومن بينهم الفيلسوف الكونفوشي بي. سي. تشانغ P. C. Chang) قد فتحوا المجال أمام عدم الاتفاق حول الأسس باعتبارها طريقة للحصول على توافق فيما يتصل بحقوق الإنسان.

(32) يتضمن مقترح جيانغ كذلك فكرة توزيع بعض المقاعد على أسس الدوائر الوظيفية، كما هو الحال في الانتخابات التشريعية في هونغ كونغ. للاطلاع على نقد لفكرة الدوائر الوظيفية، انظر الفصل الأول، القسم الرابع.

(33) Doh, Confucianism and Democratization in East Asia, pp. 119–123; and Doh, “How East Asians View Democracy: A Confucian Perspective,” in The East Asian Challenge for Democracy.

يُذكر أن هذه الاستقصاءات السياسية للرأي تطرح اختيارا شديد الوضوح بين الانتخابات الديموقراطية من جانب، والاختيار القائم على الجدارة من جانب آخر، فإذا ما كان مطلوبا ممن يُستقصَى رأيُهم الاختيارُ بين نظام ديموقراطي خالص يُختار فيه جميع القادة السياسيين من خلال الانتخابات التنافسية، وبين نظام خليط يقوم على اختيار وترقية القادة في المستوى المركزي على أساس القدرة والفضيلة، في حين يُختار أولئك في المستوى الأقل عبر الانتخابات التنافسية، فإنهم قد يفضلون الخيار الأخير.

(34) يثير الأمر التساؤل عن السبب الذي جعل من التصويت المتساوي أمرا يُنظر إليه على

أنه يعادل الممارسات الدينية المقدسة. وفي معرض الإجابة نشير إلى أن هناك جانبا يتصل بالأسباب الثقافية: ففي البلاد ذات التراث المسيحي تحوَّلت مقولة أننا جميعا متساوون أمام الرب لتصبح أننا جميعا متساوون أمام الحكومة، الأمر الذي تُرجِم في قاعدة: «شخص واحد، صوت واحد». غير أن الشيء نفسه حدث في دول تهيمن فيها ثقافات غير مسيحية، مما يستبعد السياق المسيحي باعتباره تفسيرا لذلك. ومن وجهة نظري يتمثل العامل الرئيس في أن عملية التصويت تؤدي إلى الشعور بالتمكين السيكولوجي، فعندما يصوت الشخص يشعر بأن هذا العمل يعني أن له وزنا في تقرير من سيكون له حق ممارسة السلطة السياسية في المجتمع الذي ينتمي إليه، على الرغم من أنه قد يكون أمرا غير عقلاني التمسك بهذا الاعتقاد (لمزيد عن هذه النقطة، انظر الفصل الأول). يُضاف إلى ذلك أن قليلين هم من يرغبون في عدم تمكينهم إذا ما اعتُمدت قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» في إطار مؤسسي: فأولئك الذين سيُبعَدون سيُنظر إليهم بوصفهم «فاشلين»، ومن ثم فإنهم سيعارضون هذا التغيير. وفي هذا الصدد نشير إلى أن مثل هذه الاعتبارات لا تنطبق على بلد كالصين التي لا تجري فيها انتخابات لاختيار كبار القادة، ويساند الشعب بشكل عام نظام الجدارة السياسية، وتؤدي الحكومة مهامها بشكل جيد بالمقارنة بالنظم الديموقراطية التي تتمتع بالمستوى نفسه من النمو الاقتصادي. غير أنه إذا ما تحولت الصين باتجاه اتباع الأسلوب الديموقراطي في اختيار القادة في القمة فإن التفضيل السياسي سيتغير باتجاه قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

(35) مثَّل التحرك الذي نفَّذه بيري لينك Perry Link حالة استثنائية قصوى، حيث كتب في رسالة إلى صحيفة «نيويورك تايمز» ذهب فيها إلى أن مقترح جيانغ كينغ لن يكون أكثر من «رداء جديد للنظام السلطوي القائم حاليا. فليس هناك أي شيء فيه يمكن أن يكون محل عدم رضا من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب في بكين، فيما عدا أنه ربما سيسبب لهم صداعا خلال محاولتهم تنفيذ مثل هذه الخطة المحيرة والدفاع عنها أمام الرأي العام». انظر:

"How to Govern China," New York Times, 13 July 2012.

فمثل هذا الرد هو خارج القاعدة العامة، وإذا كان من الصحيح أن الناقدين ذوي العقول الليبرالية في الصين القارية عادة ما يعترضون على حجج جيانغ ضد الديموقراطية، فإن مقترحات جيانغ لا يمكن حتى نشرها أو مناقشتها في الإعلام الصيني الرسمي لأنها تمثل تحديا كبيرا للنظام القائم في البلاد.

(36) انظر:

Berggruen and Gardels, Intelligent Governance for the 21st Century, ch. 5; and the essays by Bai and Chan in The East Asian Challenge for Democracy.

(37) على العكس من ذلك يمكن القول إن نظام الجدارة السياسية يعمل بشكل أقل نجاحا في المجتمعات الصغيرة، فعلى المستوى المحلي يكون من المتوقع عادة من القادة السياسيين أن يُظهِروا تعاطفا أكبر واهتماما مباشرا بمشاكل المواطن العادي: فعلى سبيل المثال أخبرني سائق سيارة أجرة في سنغافورة أنه قدّر كثيرا حضور ممثل من حزب العمال (المعارضة) جنازة والده، وقد كان هذا هو السبب في تصويته لمصلحة هذا الحزب في انتخابات العام 2011 (وقد فقد الحزب الحاكم في هذه الانتخابات الحي، كما فقد جورج يو George Yeo – الذي يعتبر أكثر القادة السياسيين في جيله موهبة - مقعده في البرلمان). ونتيجة

لذلك فإن القادة السياسيين في سنغافورة عليهم أن يقضوا وقتا أكثر في التواصل والحديث مع الناس في المقاهي إذا ما أرادوا أن يحتفظوا بالحكم، بما يعنيه ذلك من أنه سيكون لديهم وقت أقل لدراسة وبحث القضايا الرئيسة التي تؤثر في البلاد بأكملها وربما في العالم بأسره. (أما في بلد كبير مثل الصين فإنه لا حاجة إلى القول إنه لا يمكن تصور أن يحضر شي جين بينغ أو غيره من كبار قادة الحزب جنازات لمواطنين عاديين). وإلى جانب حقيقة أن تطعيم سنغافورة نظاما برلمانيا على النسق الغربي بنظام الجدارة السياسية هو أمر قد لا يكون مستداما، فإن الحجم الضئيل للبلاد يثير الشكوك بشأن إمكانية نجاح نظام الجدارة السياسية على المدى البعيد في البلاد.

(38) انظر:

Bai, "A Confucian Version of the Hybrid Regime", pp. 6162-.

يُذكر أن المفكر الصيني كانغ يوي Kang Youwei – الذي بحث وقارن النظم الدستورية في العالم في مطلع القرن التاسع عشر - ذهب إلى أن شكلا من أشكال الديموقراطية التي تتضمن المشاركة يكون أكثر فعالية في المجتمعات الصغيرة مثل سويسرا، في حين أن نظاما سياسيا أكثر مركزية هو أكثر مناسبة في دولة كبيرة مثل الصين. انظر:

Zhang Yongle, Jiu bang xin zao, 1911–1917 [The Remaking of an Old Country, 1911–1917] (Beijing: Beijing daxue chubanshe, 2011), p. 118.

(39) في المقابل فإن جيمس ماديسون James Maddison، وهو الأب المؤسس للولايات المتحدة، ذهب إلى أن الجمهوريات الكبيرة لها مكانة أكبر من المجتمعات الصغيرة على أساس أنه سيقودها ممثلون «تمكنهم حكمتهم من تحديد مصالح البلاد»، كما أن تعدد الجماعات يقلل من إمكانية أن تهيمن جماعة واحدة بشكل ممنهج على العملية السياسية وتُقمع المجموعات الأخرى. انظر:

(http://www.constitution.org/fed/federa10.htm)

للاطلاع على مناقشة، انظر:

Cass R. Sunstein, "The Enlarged Republic—Then and Now," New York Review of Books, 26 Mar. 2009, http:// www.nybooks.com/articles/archives/2009/mar/26/the-enlarged-republicthen-and -now/

وإذا كان من الممكن أن يشهد ماديسون واقع الولايات المتحدة الآن، فإنه على الأرجح سيكون محبطا من نوعية القادة السياسيين وكذلك السهولة النسبية التي تتمكن بها الجماعات الممولة بشكل جيد من ضمان أن يعمل النظام السياسي بشكل منهجي لتحقيق مصالحها (انظر الفصل الأول، القسمين الأول والثاني).

(40) تقرير إعلامي تُنوولِ في:

Yawei Liu et al., China Elections and Governance Review 1, no. 1 (Feb. 2009).

(41) انظر:

Ethan Leib and He Baogang, eds., The Search for Deliberative Democracy in China (New York: Palgrave Macmillan, 2010).

(42) انظر الأفكار الختامية، القسم الثاني، لمزيد من المناقشة التفصيلية.

(43) يمكن تفسير افتقار التأييد للديموقراطية الانتخابية على المستوى القومي في الصين بالتأييد واسع الانتشار لنظام «الوصاية» في الصين القارية. وقد أظهرت دراسة أن أغلبية المزارعين الذين يشاركون في انتخابات القرية لا يؤيدون فكرة إجراء انتخابات مباشرة حتى على

مستوى المدينة. انظر:

Gunter Schubert, "Village Elections, Citizenship and Regime Legitimacy in Contemporary Rural China," in Regime Legitimacy in Contemporary China: Institutional Change and Stability, ed. Thomas Heberer and Gunter Schubert (London: Routledge, 2009), p. 67.

وقد أظهر استقصاء رأي أُجري على سبعمائة مسؤول محلي شاركوا في برنامج تدريبي في العام 2004 أن 67 في المائة من الكوادر تؤيد الانتخابات الشعبية لقادة القرى، و41 في المائة يؤيدون ذلك لقادة المقاطعات، و13 في المائة للمحافظين في الولايات، و9 في المائة فقط لرئيس البلاد. انظر:

John L. Thornton, "The Prospects for Democracy in China," Foreign Affairs 87, no. 1 (Jan./Feb. 2008): 20.

أما في هونغ كونغ فإن الخبرة المحدودة في الديموقراطية الانتخابية ولدت مطلبا واسع الانتشار لتطبيق قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» على مستوى إقليم هونغ كونغ الإداري، غير أن المطالبة بالديموقراطية الانتخابية لم تتجاوز هذا الحد.

(44) يتمثل الهدف الرئيس من انتخابات القرية في التخلص من الكوادر الفاسدة أو التي تفتقر إلى الكفاءة، وليس تحدي النظام السياسي الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي الصيني باعتباره حزبا حاكما. انظر:

Kevin J. O'Brien and Lianjiang Li, "Accommodating 'Democracy' in a One-Party State: Introducing Village Elections in China," China Quarterly 162 (June 2000): 488–489.

غير أنه يجدر بنا التساؤل لماذا لا تولِّد الانتخابات المحلية شعورا بالتمكين يؤدي (بشكل غير مقصود من قبل قادة الحزب) إلى تبلور طلب واسع الانتشار لتطبيق الديموقراطية الانتخابية على مستويات أعلى؟ في واقع الأمر فإنه على المستوى المحلي (في الصين وغيرها من الأماكن) يُستحوَذ على السياسة بسهولة من قِبل مجموعات صغيرة – فروع الحزب (في حالة الصين)، والعصابات، والرأسماليين، والمنظمات الدينية، والجماعات الإجرامية - والتي تجعل من الأسهل «تثبيت» النتيجة، مما يقلل من وجود منافسة سياسية حقيقية وما يتصل بها من شعور سيكولوجي بالتمكين الذي تولده عملية التصويت في نظام انتخابي تنافسي. انظر:

Robert A. Pastor and Qingshan Tan, "The Meaning of China's Village Elections," China Quarterly 162 (June 2000): 509.

انظر أيضا:

Kevin J. O'Brien and Rongbin Han, "Path to Democracy? Assessing Village Elections in China," Journal of Contemporary China 18, no. 60 (June 2009): esp. 368–369; and K. S. Louie, "Village Self-Governance and Democracy in China: An Evaluation," Democratization 8, no. 4 (Winter 2001): 147–148.

من جانب آخر، فإن الديموقراطية على المستوى المحلي قد تولِّد نوعا خاصا من التمكين قد لا يكون من السهل إدراكه على المستويات الأعلى في الحكم: (1) المزارعون الذين عارضوا فكرة إجراء انتخابات مباشرة في المدن أرجعوا موقفهم هذا إلى عدم معرفتهم بالأشخاص العاملين هناك (فهم يهتمون بالتصويت لمصلحة الأشخاص الذين يعرفونهم).

(2) يشعر الناخبون على المستوى المحلي بالكرامة، ليس من خلال المشاركة في الانتخابات فقط ، ولكن أيضا لأنهم يُعامَلون باعتبارهم مواطنين محترمين من قبل الكوادر. انظر:

Schubert, "Village Elections, Citizenship and Regime Legitimacy in Contemporary Rural China," pp. 67, 69.

يُشار إلى أن التمكين الناتج عن التفاعل وجها لوجه لا يمكن أن يتولد على المستويات الأعلى للحكم، وهي حقيقة يمكن أن تخدم في الحد من الرغبة في توسيع الانتخابات من المستوى المحلي إلى المستويات الأعلى.

(45) لا أظن أنه من المثير للجدل تأكيد حقيقة أنه من الحكمة بالنسبة إلى أكاديمي شاب يسعى إلى الحصول على وظيفة في قسم العلوم السياسية بجامعة غربية مرموقة أن يذهب إلى أن: (1) تنفيذ إصلاح سياسي ملموس (ومرغوب فيه) هو أمر ممكن من دون إجراء انتخابات ديموقراطية على المستويات العليا من الحكم. (2) أن الصين بدأت بالفعل (على الأقل جزئيا) في الإصلاحات على مدار العقدين الماضيين. وفضلا على ذلك فإن الفلاسفة والمفكرين القانونيين المعنيين بمسائل التقييم المعياري يتبنون مثل هذه الحجج بشكل جاد. انظر:

Stephen C. Angle, "Decent Democratic Centralism," Political Theory 33, no. 4 (Aug. 2005): 518–546; Andrew Stark, "Charting a Democratic Future in China," Dissent, Summer 2012, pp. 18–24; Larry Cata Backer, "From Constitution to Constitutionalism: A Global Framework for Legitimate Power Systems," Penn State Law Review 113, no. 3 (2008): esp. 173–174; and Backer, "A Constitutional Court for China within the Chinese Communist Party: Scientific Development and a Reconsideration of the Institutional Role of the CCP," Suffolk University Law Review 43, no. 3 (2010): 593–624.

كذلك، عبَّر عن مثل هذه الآراء مفكرون سياسيون لا يخشون عمليات انتقامية ضدهم من قبل حراس الأورثوذكسية. انظر:

Berggruen and Gardels, Intelligent Governance for the 21st Century; John Naisbitt and Doris Naisbitt, China's Megatrends: The 8 Pillars of a New Society (New York: Harper Business, 2010), esp. pillar 2; Eric X. Li, "The Life of the Party"; Zhang Weiwei, "China's New Political Discourse," New Perspectives Quarterly, Fall 2012, http:// onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1540–5842.2012.01340.x/pdf; and Martin Jacques, "How Will China Change the Political Map?" Transatlantic Academy, Mar. 2013, pp. 1–6.

(46) انظر الفصلين الثاني والثالث، وكذلك الأفكار الختامية.

(47) انظر:

Hu Angang, "Is China More Democratic Than the U. S.?" Huffington Post, 12 May 2014.

(48) انظر:

James Fallows, "Obama Explained," The Atlantic, Mar. 2012.

(49) لا يُقصد بذلك القول إن قادة الحزب الشيوعي الصيني لديهم دافع مباشر للأخذ بعين

الاعتبار مصالح أولئك الذين لم يولدوا بعد أو من هم خارج حدود البلاد، بل الفكرة الرئيسة هي أنهم أقل تقييدا من القادة المنتخبين ديموقراطيا الذين يقلقون بشأن نتائج الانتخابات المقبلة. وعلى رغم ذلك فإن قادة الحزب الشيوعي الصيني ربما قد يواجهون قيودا من نوع آخر، من قبيل الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار مصالح جماعاتهم ومن يحمونهم سياسيا. ومن أجل التغلب على هذه القيود يجب أن تكون آليات الاختيار والتعيين مصممة بشكل يكافئ أولئك الذين لديهم نظرات بعيدة المدى تتصل بمصالح كل من يتأثرون بالسياسات (على سبيل المثال، إعطاء نقاط أكثر للموظفين المحليين الذين يهتمون بالتبعات البيئية للنمو الاقتصادي، كما حاول لي يوان تشاو فعله عندما كان سكرتيرا للحزب في مقاطعة جيانغسو Jiangsu). وقد يكون من المفيد تحديد مقاعد لمؤسسة أو عدد من الممثلين يكونون موجودين في أعلى مستويات الحكومة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، تتمثل مهمتهم الرئيسة في الدفاع عن مصالح أولئك الذين لم يولدوا بعد وغيرهم من الذين يعيشون خارج حدود البلاد، بل حتى الحيوانات (للاطلاع على وجهة نظر تدافع عن أن تكون مصالح الحيوانات ممثلة في العملية السياسية، انظر Donaldson and Kymlicka, Zoopolis): ولمزيد من المناقشة حول هذه النقطة، انظر الفصلين الثاني والثالث.

(50) J. A. Chandler, "Civil Service in the United States," in The Civil Service in Liberal Democracies: An Introductory Survey, ed. J. E. Kindom (London: Routledge, 1990), p. 166.

(51) في حين أن 3 في المائة فقط من خريجي الجامعات في الولايات المتحدة يرون أن أفضل خياراتهم الوظيفية هو أن يعملوا موظفي خدمة مدنية، فإن 76.4 في المائة في الصين يرون ذلك. انظر:

Cary Huang, "Deleted Xinhua Report Gives Rare Insight into China Corruption," South China Morning Post, 30 Nov. 2014

إن حديثا قريبا أجريته مع شابة حصلت على منحة رودز الدراسية Rhodes scholarship (وهي أكثر المنح قيمة في النظام التعليمي الأمريكي، ومخصصة لاختيار القادة المستقبليين) كان كاشفا، حيث عبرت عن رغبتها في العمل في مجالات الشؤون الدولية، وقد اقترحتُ عليها أن تلتحق بوزارة الخارجية، فكان ردها أنها حُذِّرت من أن الأشخاص الذين يمتلكون موهبة ولديهم طموح من الصعب عليهم النجاح في هذه المؤسسة.

(52) في لقاء لكبار المديرين التنفيذيين للشركات الرائدة خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في العام 2012، ذهب المشاركون إلى أن الأشخاص المتمتعين بالموهبة يجدون طريقهم إلى قمة العمل السياسي في الصين أكثر مما عليه الحال في أي دولة أخرى.

(53) مجددا، تشير الديموقراطية هنا إلى الفكرة القائلة إن القادة يجب أن يُختاروا من قِبل الشعب. والقيم والممارسات تهدف إلى تحسين عملية صنع السياسة التي يُطلق علَيها عادة صفة «الديموقراطية»، من قبيل أن المناقشات العامة والاستقصاءات التداولية يجب استخدامها من قبل القادة المختارين استنادا إلى الجدارة من أجل تجويد عملية صنع السياسة. والأكثر من ذلك، فإن الإجراءات الديموقراطية، كالتصويت والتنافس بين المرشحين، يمكن استخدامها كآليات لتقييم الموظفين العامين الذين يُنظَر في أمرهم بغرض الترقية (انظر الأفكار الختامية، القسمين الأول والثاني)، ولكن في ديموقراطية قائمة على

الجدارة العمودية، كلما ارتفعنا في سلسلة القيادة قل تأثير العامة في عملية الترقية.

(54) انظر:

He, "An Empirical Theory of Hybrid Legitimacy System in China"; and Hsiao-wen Lee, "Public Opinion in China," Policy Paper series, China Studies Center, University of Sydney, Oct. 2012.

(55) Cheng Li, "The End of the CCP's Resilient Authoritarianism: A Tripartite Assessment of Shifting Power in China," China Quarterly 211 (Sept. 2012): 595–623; Wang Hui, "Helmut Schmidt: 'I Would Not Sell Democracy to the Chinese'—Part I," World Post, 1 Apr. 2014.

(56) بطبيعة الحال يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن يدعو إلى انتخابات عندما يشعر بأنه يحظى بشعبية، وقد ينجح في هذه الانتخابات وربما في تلك التي تعقبها: كما يُظهر كل من دان سلاتر Dan Slater وجوزيف وونغ Joseph Wong بالقياس إلى حالات كل من تايوان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، فإن الأحزاب الحاكمة يمكن أن توافق على الانخراط في الديموقراطية وأن تستمر في الازدهار، إذا ما كانت تفعل ذلك من موقع قوة. انظر:

Slater and Wong, "The Strength to Concede: Ruling Parties and Democratization in Developmental Asia," Perspectives on Politics 11, no. 3 [Sept. 2013]: 717– 733.

غير أن النقطة هي أن ذلك سيقود إلى تدمير النظام السياسي القائم على الجدارة: فالحزب الحاكم لا يمكن أن يكون مطمئنا إلى النجاح في الانتخابات المقبلة، كما أن عليه أن يتحول من منظمة كانت تعد القادة على مدار عقود، وتخطط على المستوى البعيد، لتصير حزبا يكرس أغلب وقته وموارده لكي ينال إعجاب ويُنفذ رغبات الناخبين، ويضع استراتيجيات بهدف النجاح في الانتخابات التالية. وهناك احتمال آخر يتمثل في أن يتبنى الحزب الشيوعي الصيني الديموقراطية وفقا لـ«النموذج الروسي»، بما يتضمنه ذلك من تقليص للحريات المدنية وتكريس الإعلام بشكل كبير لمصلحة الحزب الحاكم، ولكن حتى مع اللجوء إلى هذا الخيار سيُجبر الحزب الشيوعي الصيني على التقليل بشكل كبير من تركيزه بعيد المدى، ليتحول ذلك إلى الاهتمام بالدورة الانتخابية التالية.

(57) أستخدم اقتباسات تبعث على الذعر لأن: (1) قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» انتشرت خارج البلاد الغربية. (2) فكرة المنافسة بين أحزاب متعددة باعتبارها شرطا ضروريا لعمل الديموقراطية هي ظاهرة حديثة نسبيا في الغرب. ولقد تبنى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة فكرة أن القادة السياسيين يجب أن يُختاروا بواسطة عملية التصويت، ولكنهم كانوا يقصدون أن تكون الحكومة غير حزبية، وهناك تحذير شهير لجورج واشنطن من «الآثار البغيضة لروح الحزب» في خطبة الوداع Farewell Address العام 1792. انظر:

(http://en.wikisource.org/wiki/Washington27%s_Farewell_Address#20)

ولقد كان منظرو الديموقراطية، مثل جان جاك روسو وجون ستيوارت ميل، ضد الأحزاب السياسية على اعتبار أنها تسبب الانقسام وتقوض الالتزام بهدف جماعي واحد. ومع ذلك برز توافق في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية يذهب إلى أن الديموقراطية تشمل كلا من قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» والتنافس متعدد الأحزاب، مع استثناء واحد تمثل في بذل كل الجهود لإزالة الصبغة القانونية عن الأحزاب التي تهدد النظام الديموقراطي ككل (مثل النازية في ألمانيا)، أما الديموقراطية التي لا تتضمن انتماء إلى أحزاب فإنها ممكنة فقط في الدول ذات التعداد السكاني الصغير مثل دولة ناورو Nauru (http://

www.dfat.gov.au/geo/nauru/nauru_brief.html) أو في الحكومات الإقليمية مثل ساموا الأمريكية American Samoa ونونافوت Nunavut، أو في الحكومات البلدية مثل تورنتو، ولكن الديموقراطية في الدول الأكبر حجما اليوم تأخذ بكل من قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» والتنافس بين أحزاب متعددة.

(58) انتُقِد الفيلم لإهماله دور التنظيم والتعبئة السياسية من قبل الجانب الذي دعا إلى التصويت بـ«لا». انظر:

Larry Rohter, “One Prism on the Undoing of Pinochet: Oscar-Nominated ‘No’ Stirring Debate in Chile,” New York Times, 8 Feb. 2013

ولا أقصد أن أوحي بأن تقنيات التسويق ذات الروح الخفيفة تكفي لتحقيق النصر.

(59) انظر على سبيل المثال:

Minxin Pei in http://www.theatlantic.com/international/archive/201207//now-online-china-and-democracy-debate-with-minxin-pei-and-eric-li /260102/.

(60) في وضعها الحالي تهتم الحكومة بشرعيتها، وتتخذ إجراءات لا داعي لها ومن شأنها تقليل ما تحظى به من دعم. وعلى سبيل المثال كنت أنا وزميلي وصديقي آنذاك شي تيان جيان Shi Tianjian (الذي كان يشغل منصب أستاذ في جامعة ديوك Duke University) مستاءين من الوثيقة المسماة «ميثاق 2008» Charter 2008، والتي أسفرت عن جدل نقدي حول تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، وطالبت بتطبيق الديموقراطية التنافسية في الصين. وقد اقترح تيان جيان أن أدوِّن أفكاري وأرسلها إلى الحزب (مسوغا ذلك بأن هذا الأمر سيكون أكثر فعالية، لأن النقد يأتي من أجنبي). وقد كتبت بالفعل نقدا لاذعا للوثيقة، وذهبت إلى أنه على الحكومة ألا تتدخل وتترك الأمر للمثقفين المستقلين لمناقشة وانتقاد الوثيقة. وقد اقترح تيان جيان أن نبقي الأمر فيما بيننا في حين يطلب هو من صديق له صلات قوية توزيعَه على المستويات العليا في الحزب. وللأسف الشديد لم نتلق ردا على الإطلاق (أصبح في قدرتي أن أروي هذه القصة الآن لأن تيان جيان قد توفي في عمر شاب في العام 2010، ومن ثم فإنه ليس هناك ما يجعلني أقلق من ممارسة الانتقام ضده). وبعد انقضاء عدة أشهر اعتقلت الحكومة ليو شياوبو Liu Xiaobo، وهو شخصية بارزة خلف المانيفستو، وصدر حكم قاسٍ بسجنه أحد عشر عاما (يُذكر أنه مُنِح بعد ذلك جائزة نوبل للسلام). وقررت ألا أنشر علنًا نقدي للميثاق لأنني لم أرغب في انتقاد شخص لا يستطيع الدفاع عن نفسه في وقت كان يقبع فيه في السجن (عندما يُفرَج عنه ويحصل على حرية التعبير، سأكون سعيدا بنشر انتقاداتي). وفي هذا الخصوص يحق لنا أن نتساءل عما كان يمكن أن يكون عليه رد فعل نظام قائم على الجدارة السياسية ويتمتع بدرجة أكبر من الشرعية الديموقراطية من قبيل تلك التي يمنحها الاستفتاء لمصلحة نموذج الصين. ففي مثل هذه الحالة لن يكون على الحكومة أن تقلق كثيرا من وثيقة تطالب بانتخابات ديموقراطية في القمة، لأنه في إمكانها أن تظهر أن النظام السياسي لديه تأييد من الأغلبية. وفي ظل بيئة سياسية أكثر انفتاحا يمكن للمثقفين المستقلين أن ينتقدوا مثل هذه الوثائق، ومن ثم لن تحظى الديموقراطية الانتخابية بتأييد كبير من قبل الرأي العام. وبطبيعة الحال يجب وضع حد عند النقطة التي قد تسعى فيها القوى الاجتماعية إلى تعبئة تأييد سياسي للنظام الحزبي التنافسي والديموقراطية الانتخابية في القمة: حيث يجب على الحكومة أن تحدد عقوبات واضحة لمثل هذه الأعمال (يُذكر أن مؤيدي ميثاق 2008 ادعوا أن دستور البلاد يسمح بالديموقراطية الانتخابية في القمة. إذا كان ذلك صحيحا

فإن الدستور يحتاج إلى تغيير).

(61) في ضوء خبرتي الشخصية يمكنني أن أشهد بأن النقاشات قبيل الاستفتاء على استقلال كيبك Quebec في العامين 1980 و1995 كانت عميقة وواسعة أكثر من تلك التي دارت قبل الانتخابات البلدية العادية. ولا حاجة إلى القول بأن مثل هذه الاستفتاءات يلزم إجراؤها في مناخ تسوده الحرية النسبية، مع إتاحة الوقت المناسب للنقاش (وهو الأمر الذي يتناقض مع الاستفتاء الذي جرى حول استقلال شبه جزيرة القرم في 16 مارس 2014، والذي تم بعد أيام قليلة من الإعلان عنه وفي ظل رقابة واضحة من قبل القوات الروسية).

(62) هناك مفارقة تتمثل في أن الحاجة إلى إجراء استفتاء لتأييد النظام السياسي تعتبر ضرورية بشكل كبير عندما يواجه النظام تحديا كبيرا، ومن ثم فإنه على الحكومة أن تتخير التوقيت الملائم للدعوة إلى الاستفتاء، وربما في توقيت تتمتع فيه بأعلى مستوى من التأييد (وقبل أن يكون هناك انخفاض متوقع في هذا التأييد).

(63) Uganda Backs Multi-Party Return," BBC News, 1 Aug. 2005.

(64) ماذا سيكون عليه الحال إذا لم يحترم الحزب الشيوعي الصيني النصوص الواردة في الاستفتاء في هذه الفترة؟ تتمثل الإجابة في أن القوى الاجتماعية الناقدة يمكنها الدفع بمواقفها بقوة، في حين تخسر الحكومة أي شرعية تكون قد حصلت عليها من خلال الاستفتاء (وقد تسجن الحكومة أيضا أو تخمد أصوات منتقديها، الأمر الذي يزيد من إضعاف شرعيتها). وتتمثل الفرضية الرئيسة في هذا الخصوص في أن الاهتمام بالشرعية (ومن ثم الاستقرار السياسي) قد يوفر حافزا قويا للحزب الشيوعي الصيني لاحترام بنود الاستفتاء، كما أن الشعب هو من يحوز بطاقة ناجحة تتمثل في قدرته في نهاية المطاف على التمرد ضد الحكومة، كما فعل في تاريخ الصين الإمبراطورية عندما بدا أن الحكام قد فقدوا «التفويض الإلهي»، وعلى الرغم من أن أعمال التمرد مكلفة ودموية فإنها يمكن أن تؤدي إلى الأحسن إذا ما تمكنت من الإطاحة بحكومة غير عادلة على نطاق واسع على النحو الذي طرحه يوري باينز: «أعمال التمرد يمكن تأويلها على أنها نظام تعديل غريب ومكلف، أو باعتبارها نوعا من «الانتخابات» الشعبية الدامية التي تقرر أي عائلة ستحكم لسلالة جديدة، وتصحح بعض الأشياء الخاطئة، وتضخ دماء جديدة في جهاز الحكم، ومن ثم تسهم في تحسين عمل الإمبراطورية». انظر:

Pines, The Everlasting Empire, p. 161.

(65) قد يجيب شخص ليبرالي ديموقراطي بالقول إنه من غير العدل ربط مستقبل الأجيال القادمة بتصويت اضطلع به أولياء أمورهم، غير أن مثل هذا الاعتراض ينبع أكثر من نظرة فردانية للذات، كما أنه لن يكون له صدى عميق في ثقافة لها أبعاد عائلية في نظرة الفرد إلى ذاته، كما أنها تربط بين الأجداد والأحفاد. ولإعطاء نموذج ملموس حول كيفية تأثير مثل هذه النظرات المختلفة للذات في السلوك الاجتماعي والتوقعات نشير إلى أنه من المفهوم في الغرب أن الطفل يصير مستقلا عندما يصل إلى سن الثامنة عشرة أو ما يقرب من ذلك، ومن ثم فإن العلاقات مع الأهل تصبح اختيارية بدءا من بلوغه هذه السن، أما في الصين فإن الروابط بين أولياء الأمور وأبنائهم تفرز التزامات ومسؤوليات مدى الحياة، وليس هناك «سن نضج» تصبح فيه هذه الأمور اختيارية.

أفكار ختامية

(1) انظر:

Minglu Chen and David S. G. Goodman, "The China Model: One

Coun- try, Six Authors," Journal of Contemporary China 21, no. 73 (Jan. 2011): 171.

(2) حتى نكون أكثر تحديدا فإن مثل هذه الروايات عن «نموذج الصين» هي أكثر شيوعا في الصحافة الأجنبية والمنشورات الأكاديمية. أما داخل الصين القارية فإن الحديث عن «نموذج الصين» هو بشكل عام أكثر إيجابية (وأكثر تلوينا). انظر:

Pan Wei, ed., Zhongguo moshi: Jiedu renmin gongheguo de 60 nian [China Model: Explaining Sixty Years of the People's Republic] (Beijing: Zhongyang bianyi chubanshe, 2009).

(3) Suisheng Zhao, "The China Model: Can It Replace the Western Model of Modernization?" Journal of Contemporary China 19, no. 65 (June 2010): 420–422.

(4) Barry Naughton, "China's Distinctive System: Can It Be a Model for Others?" Journal of Contemporary China 19, no. 65 (June 2010): 445.

(5) ذهب كيو فينغ Qiu Feng إلى أن هناك مستويات أخرى ممكنة لتقييم التقدم (أو التراجع) السياسي في الصين من خلال إطار للجدارة الديموقراطية في نسق رأسي يكون فيه معيار الجدارة في القمة، والديموقراطية في الوسط، ثم الجدارة مجددا في القاع. وفيما يخص المجتمعات المحلية فإنه يمكنها أن تعتمد على الأشكال التقليدية لانتقاء النخبة من دون أن تنخرط في انتخابات مكلفة قد تؤدي إلى خلق الانقسامات. وفي المقابل قد يكون من الجيد اتباع أسلوب الانتخابات التنافسية على مستوى المدن. انظر:

"Comment on Political Meritocracy and Democracy" [in Chinese], Unirule Institute of Economics, Beijing, 9 June 2014.

هناك احتمالات أخرى تتضمن نموذجا تكون فيه الجدارة في القمة، والديموقراطية في المنتصف، والنظام التجريبي في القاع. ومن ناحيتي فإنني أنحي جانبا هذه الاحتمالات لأسباب نظرية وسياسية (فأفضل تطبيق للديموقراطية يمكن أن يكون على المستوى المحلي، فالأشكال التقليدية لاختيار النخبة على هذا المستوى دُمِّرت خلال الانتفاضات السياسية في القرن العشرين، كما أن تكاليف تغيير النظام الحالي في «نموذج الصين» تتجاوز بكثير الفوائد التي تعود منه).

(6) Jaeyoon Song, "Redefining Good Government: Shifting Paradigms in Song Dynasty (960–1279) Discourse on Fengjian," T'oung Pao 97 (2011): 338. See also Bol, Neo-Confucianism in History.

(7) تعتمد هذه الفقرة على ما ورد في:

Louie, "Village Self-Governance and Democracy in China," pp. 136–141.

(8) O'Brien and Han, "Path to Democracy?" pp. 359–360.

(9) Jude Howell, "Prospects for Village Self-Governance in China," Journal of Peasant Studies 55, no. 3 (1998): 87–93.

(10) Victor Cunrui Xiong, Emperor Yang of the Sui Dynasty: His Life, Times, and Legacy (Albany: State University of New York Press, 2006).

(11) Sebastian Heilmann, "From Local Experiments to National Policy: The Origins of China's Distinctive Policy Process," China Journal 59 (Jan. 2008): 10.

تعتمد مناقشتي للمستوى الثاني على هذا المقال. انظر كذلك:

See also Heilmann, "Policy Making through Experimentation: The Formation of a Distinctive Policy Process," in Mao's Invisible Hand: The Political Foundations of Adaptive Governance in China, ed. Sebastian Heilmann and Elizabeth Perry (Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2011).

(12) Sebastian Heilmann, "Policy Experimentation in China's Economic Rise," Studies in Comparative International Development 43 (2008): 23.

(13) توجد سوابق تاريخية للمناطق الاقتصادية الخاصة، كما أن هذا النموذج يُظهر القدرة الإبداعية للحكومة الصينية في تبني وإعادة تفسير الماضي: فهذه المناطق شبيهة بنظام المدن المتفقة إبان فترة الحكم الاستعماري، بمعنى أن «النظامين يتعلقان بمناطق محددة تُطبَّق فيها قواعد مختلفة، وتتركز الأنشطة فيها نتيجة لذلك. ويتمثل الاختلاف الأكبر في أن الصينيين أنفسهم هم من يضع الشروط في المناطق الاقتصادية منذ العام 1978، وليس الحكومات في باريس أو لندن أو برلين أو موسكو». انظر:

Michiel Hulshof and Daan Roggeveen, How the City Moved to Mr. Sun: China's New Megacities (Amsterdam: SUN, 2011), p. 92.

(14) Wu Hao and Wen Tianli, "Zhongguo difang zhengce shiyanshi gaige de youshi yu juxianxing" [The Advantages and Limitations of China's Experimental Reforms with Local Policy], Shehui kexue zhanxian 10 (2012): 37–45.

للاطلاع على حجج تؤيد أن المقترب التجريبي لاكتشاف المخاطر له مزايا بالمقارنة بما هو معمول به في الدول الغربية، حيث تُفرَض أغلب السياسات بشكل كوني وفي وقت متزامن، انظر:

Jingyi Zhang, "Practice-Based Risk Detection," mimeo, Shanghai Jiaotong University, 2012.

وللاطلاع على مقارنة لمصلحة المقترب الصيني لتجربة الإصلاح بالمقارنة بالنموذج الهندي الأكثر صرامة، انظر:

Zheng Yongnian, "Zhongguo tizhi changxin jingyan de xianshi qishi" [The Real Inspiration of China's System of Creative Experimentation], Lianhe zaobao, 3 Sept. 2013.

(15) Florini, Lai, and Tan, China Experiments, p. 5.

(16) Heilmann, "Policy Experimentation in China's Economic Rise," pp. 8–9.

(17) Daniel A. Bell, "What China Can Teach Europe," New York Times, 8 Jan. 2012.

(18) Florini, Lai, and Tan, China Experiments, p. 6; Micklethwait and Wooldridge, The Fourth Revolution, p. 158.

(19) Tom Miller and Warren Lu, "Better Governance through Kung-Fu," Gavekal Dragonomics China Research, 14 Feb. 2014, p. 3.

(20) Gabriel Wildau, "Small Chinese Cities Steer Away from GDP as Measure of Success," Financial Times, 13 Aug. 2014.

(21) فضلا على ذلك، يذهب بو روثستين إلى أن النجاح النسبي للصين في تحقيق مستوى عالٍ من النمو والخدمات العامة (بالمقارنة بدول أخرى في المرتبة نفسها من سيادة القانون ومؤشرات الفساد) يمكن تفسيره بتنظيم للكوادر يعتمد على موظفين عموميين ملتزمين بتنفيذ السياسات التي حُدِّدت من قبل السلطات الأعلى ولكن لديهم القدرة على استخدام أدوات ومهارات مختلفة تتوقف على الظروف المحلية. انظر:

Rothstein, "The Chinese Paradox of High Growth and Low Quality of Government: The Cadre Organization meets Max Weber," forthcoming in Governance.

(22) Heilmann, "Policy Experimentation in China's Economic Rise," p. 5. (citing D. F. Pile on India).

(23) لكي نكون أكثر تحديدا، كتب الباحثون الصينيون بشكل أكثر شمولية عن تجربة الحزب الشيوعي الصيني في استخدام أسلوب التجارب سواء قبل الثورة أو في عهد الإصلاح. انظر:

Zheng Wenhuan, "Difang shidian yu guojia zhengce: Yi xin nongbao wei li" [Local Experimentation and National Policy: Using the Rural Pension Policy as an Example], Zhongguo xingzheng guanli 2 [2013]: 16–20.

انظر أيضا هوامش مقال:

Heilmann, "From Local Experiments to National Policy".

غير أن الأبحاث باللغة الإنجليزية عن طريقة الحكم الصينية كانت تميل إلى التركيز بشكل أكبر على انتخابات القرى. ويمكن تفسير هذا التحيز البحثي بالعوامل التالية:

(1) تشجيع الحكومة الصينية الباحثين الأجانب على الإشراف والكتابة عن الانتخابات.

(2) أنه من الأسهل إنتاج مخرجات أكاديمية كمية من خلال البحث في نتائج الانتخابات.

(3) الباحثون الأجانب لديهم تحيز أيديولوجي لمصلحة الرأي القائل إن الديموقراطية الانتخابية هي وسيلة جوهرية للإصلاح.

(24) انظر أيضا:

Xiangdong Gu, Louise T. Higgins, Lixiang Weng, and Xiaoye Holt, "Civil Service Leadership Selection in China: Historical Evolution and Current Status," Journal of Chinese Human Resource Management 3, no. 1 (2012): 67–78.

(25) Frank N. Pieke, The Good Communist: Elite Training and State Building in Today's China (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 1.

(26) لم يكن يُنظر إلى عضوية الحزب في الثمانينيات من القرن الماضي على أنها شيء يضفي الهيبة على الشخص، وكان العديد من الطلبة في الجامعات المرموقة يخجلون من ذلك، أما اليوم فإن هناك إجراءات جادة للقبول في عضوية الحزب، كما أن أغلب الطلبة ذوي الأداء العلمي المرتفع يسعون بحماس إلى الحصول على هذه العضوية. ولمزيد من التفاصيل عن استراتيجية الحزب الشيوعي الصيني في اختيار أعضائه الجدد وتطبيق ذلك على الطلبة، انظر:

Dickson, "Who Wants to Be a Communist?"

(27) في العام 2013 كان هناك أكثر من 1.19 مليون شخص يؤدون الامتحانات، وكان معدل النجاح هو شخص واحد من بين كل 57 شخصا. انظر:

He Hui, "You geng duo gongping jihui 'Guokao re' cai hui jiangwen" [The "Fever over National Public Service Examinations" Will Cool Down Only with More Equal Opportunities], Huanqiu shibao, 25 Nov. 2013.

وعلى رغم ذلك شهد العام 2014 انخفاضا كبيرا في عدد المتقدمين للامتحانات، وقد فُسِّر ذلك بالاقتطاعات في المزايا مثل الرعاية الصحية الأقل تكلفة والإسكان، فضلا على الحملة الواسعة المناهضة للفساد والتي استبعدت فكرة الحصول على مصدر دخل كبير. انظر:

Patti Waldmeir, "A Game Change in Public Service," Financial Times, 16 Apr. 2014; Gao Bo, "Civil Service Exam Hit Amid Graft Crackdown," China Daily, 25–26 Oct. 2014

وقد لا يكون أمرا سيئا إذا ما أدت التغيرات الحديثة إلى تصفية من يتقدمون للامتحانات انطلاقا من الدوافع المادية، على الرغم من أن مشكلة الرواتب المنخفضة للموظفين العموميين لازالت تحتاج إلى حل (انظر الفصل الثالث، القسم الأول).

(28) يُذكر أنه قبل الأخذ بنظام الامتحانات، كان يجري توظيف الكوادر من خلال نظام التوظيف الوطني للمتخرجين في الجامعة والمعاهد الفنية، فضلا على توزيع جنود الجيش الذين تحولوا إلى مدنيين، والتوصيات الصادرة من العمال والمزارعين وغيرهم من المجموعات الاجتماعية. انظر:

Su Yutang, ed. Guojia gongwuyuan zhidu jianghua [The Discourse on the State Civil Service System] (Beijing: Labor and Personnel Publishing House, 1989), p. 109.

(29) Xiaowei Zhang, Elite Dualism and Leadership Selection in China (London: Routledge/Curzon, 2004), esp. chs. 5–6.

(30) Xiao and Li, "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents," pp. 348–349.

يشار إلى التقرير الذي قدمه زاو زيانغ Zhao Ziyang للمؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني تحت عنوان «التقدم على طريق الاشتراكية بالخصائص الصينية «Advance along the Road of Socialism with Chinese Characteristics، بتاريخ 25 أكتوبر 1987 لاقتراح تقسيم الموظفين العموميين إلى فئتين: الموظفين السياسيين، وموظفي الخدمة المدنية. انظر:

People's Republic of China Yearbook (Beijing: PRC Yearbook Ltd; Hong Kong: N.C.N. Limited 198889/).

غير أنه لم تُنفَّذ هذه التوصية. وقد كان الهدف من تقرير زاو هو إنشاء خدمة مدنية قائمة على الجدارة تأخذ أكثر من النموذج الغربي، ولكن إذا ما كانت التوصية المتصلة بالفصل الحاسم بين موظفي الخدمة المدنية والموظفين السياسيين قد نُفذت فإن النتيجة ربما كانت الحصول على درجة أقل من الجدارة في النظام السياسي لأن الموظفين السياسيين كان يلزم عليهم اجتياز نظام الامتحانات الذي وُضع في مطلع التسعينيات.

(31) Zheng Yongnian and Chen Gang, "Intra-Party Democracy in Practice: Balloting for City Leaders in Jiangsu," in China: Development and

Governance, ed. Wang Gungwu and Zheng Yongnian (Singapore: World Scientific, 2013), pp. 22–23.

انظر أيضا:

Pieke, The Good Communist, ch. 6.

وللاطلاع على تقييم لتنظيم القطاع الإداري في الصين، انظر:

Yan Huai, Zhonggong zhengzhi jiegou yu minzhuhua lungang [The CCP's Political Structure and an Outline for China's Democratization] (Taipei: Mainland Commission of Taiwan's Executive Council, 1991).

(32) نُفذ 80 في المائة من استقصاء الرأي للحزب الشيوعي الصيني من قبل شركة هورايزونز Horizons، وهي أكبر شركة خاصة لاستقصاءات الرأي (Interview with Yuan Yue, CEO of Horizons, Beijing, 7 Mar. 2014). وتستخدم الشركة أساليب علمية لتصنيف وجهات نظر العامة والمعنيين والتي تؤثر في تقييم المرشحين للترقية (مثال ذلك: استقصاء رأي الأشخاص الذين سبق لهم تنفيذ عقوبات من أجل تقييم أداء حراس السجون).

(33) Provisional Regulation on the Promotion and Demotion of State Public Servants, art. 7 (in John P. Burns et al., eds., "Provisional Chinese Public Service Regulations," in Chinese Law and Government (New York: M. E. Sharpe, 1990), p. 10.

(34) Li, "The Life of the Party".

انظر أيضا:

Zhang Weiwei, "Meritocracy Versus De- mocracy," New York Times, 10–11 Nov. 2012.

ليس الهدف هنا إظهار أن الخبرة تصنع قادة أكثر ذكاء وفضيلة: فالرئيس باراك أوباما يظهر في قمة المقاييس بالنسبة إلى كل من المجموعتين، غير أن الخبرة تساعد القادة السياسيين على تجنب أخطاء المبتدئين، وتوفر خلفية معلوماتية تحسن من نوعية التقييم السياسي الضروري لعملية جيدة لصنع القرار (خاصة في مواجهة الأزمات الجديدة وغير المتوقعة والتي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة)، واختبار المهارات الاجتماعية الضرورية لإقناع الناس وتنفيذ المقترحات السياسية (انظر الفصل الثاني، القسم الثالث). ومن غير المرجح بشكل كبير أن ينجح شخص مثل أوباما – والذي له ميول لسياسات تُبعد عنه كلا من خصومه الأيديولوجيين وأيضا أعضاء حزبه، بما يؤثر في قدرته على إدارة القضايا في الداخل والخارج – في عملية مستندة إلى الجدارة على النمط الصيني تتطلب درجة عالية من المهارات الاجتماعية. انظر:

Carl Hulse, Jeremy W. Peters, and Michael D. Shear, "Obama Is Seen as Frustrating His Own Party," New York Times, 18 Aug. 2014

كذلك من الممكن القول إن الرئيس الصيني الأسبق هو جنتاو لم تتوافر فيه المهارات الاجتماعية، لكن القيادة الصينية جماعية، ولا تعتمد بشكل كبير على صفات قائد واحد (النظام السياسي لن يصاب بالشلل إذا ما لم تتوافر في أحد القادة خاصية ضرورية للقيادة الفعالة).

(35) تتضمن الأسباب ما يلي: (1) الافتقار إلى الشفافية في عملية الانتقاء والترقية. (2) الانحياز الأيديولوجي (خاصة من جانب الباحثين الأجانب)، والذي يعتبر الحديث عن الجدارة

مجرد واجهة للحكم التسلطي المستمر، ومن ثم هي ليست إصلاحا سياسيا «حقيقيا».

(36) Zheng and Chen, "Intra-Party Democracy in Practice," p. 22.

(37) Wu Ji and Wei Yunheng, "Take Away the 'Iron Armchair,' and Bring Up Good Cadres—Report on the Reform of the Personnel System for Cadres in Liaoning Prov- ince," Liaowang 24 (11 June 1990): 104.

(38) Cited in Kuhn, How China's Leaders Think, p. 479.

(39) O'Brien and Han, "Path to Democracy?" p. 367.

(40) Ibid., pp. 367376-.

انظر أيضا:

Liu Mingxing, Zhongguo nongcun caizheng tizhi gaige yu jiceng zhili jiegou bianqian [China's Rural Fiscal System Reform and Structural Change of Local Governance] (Beijing: People's Daily Press, 2013), ch. 6.

(41) Louie, "Village Self-Governance and Democracy in China," pp. 147–148.

(42) Xin Sun, Travis J. Warner, Dali L. Yang, and Mingxing Liu, "Patterns of Au- thority and Governance in Rural China: Who's in Charge? Why?" Journal of Contem- porary China 22, no. 83 (2013): 733–754.

(43) Shuna Wang and Yang Yao, "Grassroots Democracy and Local Governance: Evidence from Rural China," World Development 35, no. 10 (2007): 1637–1638, 1647.

(44) Lily L. Tsai, Accountability without Democracy: Solidary Groups and Public Goods Provision in Rural China (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p.

253.

(45) Howell, "Prospects for Village Self-Governance in China," p. 107; O'Brien and Han, "Path to Democracy?" p. 375.

(46) لا أقصد الإشارة إلى أن صنع القرار عبر استطلاع الرأي التداولي يجب أن يجري على أعلى مستويات الحكم، حيث تكون الخبرة السياسية أكثر أهمية مما عليه الحال في المستويات المحلية، وتُتَّخذ فيها القرارات بشكل إما أكثر بطئا – قد يصل إلى عدة أعوام من الإقناع السياسي - وإما أكثر سرعة، للرد على أزمة وطنية أو عالمية. يضاف إلى ذلك أن القادة في أعلى مستويات الحكم في نظام الجدارة يستمدون شرعية كبيرة من النظرة إليهم بأن أداءهم كان متميزا في امتحانات تنافسية على مستوى عال واختُبروا على مدار عقود، وهو ما لا يتوافر في القادة على المستوى المحلي.

(47) He and Warren, "Authoritarian Deliberation," p. 277.

(48) Xia Ming, "Innovations in China's Local Governance," in China: Develop- ment and Governance.

(49) Heilmann, "From Local Experiments to National Policy," p. 28.

(50) Ibid., p. 27.

(51) على سبيل المثال، تهدف بلدية تشينغدو Chengdu إلى تقليل فجوة الدخول بين قاطني المناطق الريفية والحضرية من خلال تحسين ضواحي البلدية عوضا عن تشجيع

حركة هجرة واسعة إلى المدينة، ولكن مثل هذه السياسات قد لا تعمل في مناطق مثل تشونغتشينغ Chongqing ذات الأراضي القاسية وكذلك المناطق الجرداء شمالي الصين.

(52) من أجل تنفيذ إصلاحات سياسية مثيرة للجدل، فإن على النخب المحلية أن تستند إلى علاقات قوية مع السكرتير العام الذي يعادل في مهمته دور رب العمل. انظر:

Wen-Hsuan Tsai and Nicola Dean, "Experimentation under Hierarchy in Local Conditions: Cases of Political Reform in Guangdong and Sichuan, China," China Quarterly 218 (June 2014): 356.

(53) Shell and Delury, Wealth and Power, p. 65.

(54) O'Brien and Li, "Accommodating 'Democracy' in a One-Party State," p. 467.

(55) أستخدم اقتباسات مخيفة؛ لأنه على الرغم من أن مثل هذه التجارب تتضمن ممارسات ديموقراطية من قبيل الانتخابات، والتشاور من خلال الإنترنت، واستقصاء الرأي، فإنها محكومة بإجراءات الاختيار القائمة على الجدارة مثل التعيين من قبل الحزب. وفي هذا الخصوص ذهب كل من زينغ يونغنيان Zheng Yongnian وتشين غانغ Chen Gang إلى أن «هدف الحزب على المدى البعيد لايزال هو الجدارة وليس الديموقراطية». انظر:

Zheng and Chen, "Intra-Party Democracy in Practice," p. 21.

ويلزم أن نضيف أن «الديموقراطية داخل الحزب» لا يُقصد بها تقويض وضعية الحزب باعتباره حزبا حاكما. انظر:

Hu Wei, "Minzhu zhengzhi fazhan de Zhongguo daolu: Dangnei minzhu moshi de xuanze" [China's Road to Democratic Political Development: Choosing the Model of Intraparty Democracy], Kexue shehuizhuyi 1 (2010): 14–23.

(56) Kuhn, How China's Leaders Think, pp. xix, 483.

رُقِّي لي إلى منصب رئيس إدارة التنظيم في العام 2007، وبوصفه قائدا على مستوى عال مسؤولا عن الترقيات في الحزب والحكومة كانت لديه سلطة أكبر في استنساخ ونشر التجارب في تقييم الكوادر. عن تزايد أهمية المشاورات عبر الإنترنت في عملية صنع القرار، انظر:

Steven J. Balla and Zhou Liao, "Online Consultation Citi- zen Feedback in Chinese Policymaking," Journal of Current Chinese Affairs 3 (2013): 101–120.

(57) للاطلاع على المواقع الرسمية انظر:

http://www.eco-city.gov.cn/ (Chinese government, in Chinese) and http://www.tianjinecocity.gov.sg/ (Singapore government, in English).

(58) Ho Ai Li, "Growing Pains for Tianjin Eco-City, Straits Times, 13 Oct. 2013.

(59) خلال العام 2009 تناولت الإفطار مع مسؤول حكومي من تيانجين خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة داليان Dalian، وقد انتقد بشدة المدينة وأوضح أن تيانجين كان يمكنها أن تستضيف هذا المنتدى بنفقات أقل. وبعد ذلك طورت المدينتان بنيتيهما التحتية وتقرر أن يكون تنظيم الدورات الصيفية للمنتدى بالتناوب بين المدينتين على أساس سنوي.

(60) يُذكر أن الهيكل القانوني والسياسي في هونغ كونغ هو موروث عن النظام البريطاني، وقد وافقت الحكومة الصينية على الإبقاء على أسلوب الحياة هناك مدة خمسين عاما (حتى 2047)، ولذلك فإنه يمكن النظر إلى هونغ كونغ على أنها تمثل تجربة.

(61) http://www.rfa.org/english/news/tibet/allowed-06262013180033.html.

(62) انظر:

Zhang Yongle, "Zhongguo de xianneng zhengzhi ji qi minzhu zheng- dangxing" [China's Political Meritocracy and Its Democratic Legitimacy], comment presented at workshop on democracy and meritocracy, Sungkyunkwan University, Seoul, 30 May 2014; and Xiao Jianzhong, "Lingdao ganbu xuanba yu xieshang minzhu" [Cadre Selection and Deliberative Democracy], Guancha yu sikao 4 (2014): 33–34.

تعتمد هذه الفقرة أيضا على مناقشات مع موظفَين رسميين صينيين يفضلان عدم ذكر اسميهما.

(63) دعوني أخمن: ربما تكون هناك استمرارية أكبر في الجهود الرامية إلى وضع معايير قياسية لعملية التقييم للترقية من خلال التصويت والامتحانات إذا ما كان قد رُقِّي لي يوان تشاو إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي بدلا من نائب الرئيس الأقل قوة، ومع ذلك فإن التغيير في القيادة على مستوى القمة يحدث في الصين كل عشرة أعوام، ومن ثم فإن هناك استمرارية أكبر مما عليه الحال في الديموقراطيات الانتخابية التي تتغير فيها الأحزاب الحاكمة خلال فترات متقاربة، ومن ثم فإن التغيير في السياسات في الصين هو أقل فجائية مما عليه الحال في الديموقراطيات الانتخابية.

(64) Heilmann, "Policy Experimentation in China's Economic Rise," p. 19.

(65) إن هذه اللجنة المستقلة يمكنها كذلك التوصية بالتجريب في الموضوعات التي ينظر إليها على أنها محرمة، والتي قد يكون القادة السياسيون الحذرون متحفظين عن الخوض فيها. على سبيل المثال يمكن للجنة أن توصي بتجربة نظام يزيل الحواجز أمام الزواج بين طرفين من جنس واحد في منطقة من البلاد - ولنقل شنغهاي - تكون أكثر تسامحا في التعبير العلني عن المثلية الجنسية. ويتوقف نجاح التجربة ليس فقط على رد فعل العامة، ولكن أيضا على نتائج الدراسات الاجتماعية العلمية، وخبرات الدول الأخرى، والدروس المستفادة من التاريخ الصيني. وإذا ما توصلت لجنة الخبراء إلى أن الزواج بين الأشخاص من الجنس نفسه يساعد الأشخاص المعنيين من دون أن يدمر بشكل جوهري العائلة والتناغم الاجتماعي، فإنه بإمكان اللجنة أن تنشر النتائج ومن ثم تتوافر لدى القادة السياسيين السلطة المعنوية لنقل التجربة إلى أماكن أخرى من البلاد. ومع ذلك يلزم القول إنه لا يمكن تنفيذ جميع التجارب الحساسة أو تقييمها بطريقة شفافة تماما، فعلى سبيل المثال فإن تجربة في الإصلاح الأيديولوجي ربما تواجه كثيرا من المعارضة من القادة السياسيين في أعلى المستويات، فضلا على الكوادر المتقاعدة، ومن ثم فإن التجربة قد تحتاج إلى أن تُجرى بعيدا عن أعين العامة في مرحلة ابتدائية، على أمل أنه يمكن كسب تأييد القادة السياسيين الرئيسين إذا ما ثبت أن التجربة تتمتع بشعبية كبيرة على مستوى محلي من دون أن تولد معارضة سياسية قوية.

(66) للاطلاع على مقترحات إضافية تهدف إلى تحسين نظام توسيع نطاق التجارب المحلية،

انظر:

Zheng Yongnian, “Zhongguo ruhe yingde xin yi bo kaifang zhengce” [How Can China Succeed at the Next Wave of Open Policies?], Lianhe zaobao, 12 Nov. 2013; and Florini, Lai, and Tan, China Experiments, pp. 177–179.

(67) تشير المقالات في المنافذ الرئيسة للإعلام في الدول الناطقة بالإنجليزية (والتي تعتبر تعليقات أكثر منها تقارير إخبارية) بشكل روتيني إلى صعود الأمراء على أنه طريقة «لإثبات» أن النظام السياسي في الصين ليس نظام جدارة. انظر على سبيل المثال:

Edward Wong, “Family Ties and Hobnobbing Trump Merit at China Helm,” New York Times, 17 Nov. 2012.

وتتمثل مشكلة مثل هذه التقارير ليس في أنها كاذبة ولكن على الأرجح في أنها متحيزة من حيث إنها تصوغ نتائج سياسية واسعة من أمثلة محدودة. وعندما تستند إلى الأبحاث الاجتماعية العملية فإنها تستخدم المقالات السلبية في الصحف الناطقة باللغة الإنجليزية وتتجاهل تلك الأكثر توازنا أو إيجابية باللغة الإنجليزية في المجلات الأكاديمية الصادرة باللغة الإنجليزية أو الصينية. كما أن بعض الكتب عن السياسة في الصين نشرها صحافيون. انظر على سبيل المثال:

Richard McGregor, The Party: The Secret World of China’s Communist Rulers (London: Penguin, 2010).

تستخدم هذه الكتب بالكاد المقالات الأكاديمية باللغة الإنجليزية عن الساسة في الصين، ولا تستخدم على الإطلاق أي مقالات أكاديمية باللغة الصينية؛ فإذا كان الأكاديميون يمكنهم الاستناد إلى مقالات الصحف، فلماذا لا يمكن للصحافيين الاستناد إلى المقالات الأكاديمية؟ فعندما تنشر المصادر الإعلامية الرئيسة تعليقات إيجابية في مصلحة نظام الجدارة القائم حاليا في الصين فإنه يمكن أن تتبعها انتقادات. وعلى سبيل المثال فإن مقال إيريك لي:

Eric X. Li, “The Life of the Party: The Post-Democratic Future Begins in China,” Foreign Affairs, Jan./Feb. 2013.

تبعه مقال رد بقلم هوانغ ياشنغ:

Huang Yasheng, “Democratize or Die: Why China’s Communists Face Reform or Revolution”.

ويُشار هنا إلى أنه من غير المعتاد أن تنشر مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs مقالا ردا على آخر في العدد نفسه. وإذا ما نحينا كل ذلك جانبا فإنني أشعر بالعرفان بالجميل لمنافذ الأخبار الرئيسة والتي نشرت تعليقاتي على الموضوع (وكذلك الصداقة مع العديد من الصحافيين).

(68) حتى في النظم القائمة على الجدارة بشكل كامل قد يكون هناك عدد من القادة السياسيين من عائلات لها خلفية سياسية. ويتمثل السبب وراء ذلك في أن مثل هذه الخلفيات توفر فرصا لتعلم المهارات الاجتماعية الضرورية لإقناع الآخرين، فضلا على التنفيذ الفعال لمقترحات السياسات (انظر الفصل الثاني، القسم الثالث). وعلى سبيل المثال فإن رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونغ على الأرجح قد تناول العشاء وتحدث مع قادة سياسيين على مستوى عال عندما كان في سن صغيرة، وذلك نتيجة لحقيقة أن والده هو لي كوان يو الأب المؤسس للبلاد. ومن ثم فإنه تعلم سبل التعامل مع مثل هؤلاء القادة من دون

خجل، ومن هنا فإنه تمكن على الأرجح من تطوير المهارات الاجتماعية المطلوب توافرها في القائد السياسي أكثر من أشخاص آخرين لهم المستوى نفسه من الذكاء والفضيلة ولكن ليست لديهم خلفية الانتماء إلى عائلات مرموقة.

(69) في العام 1982 عَيَّن تشين يون Chen Yun لي روي Li Rui، السكرتير الشخصي السابق لماو تسي تونغ، رئيسا لمكتب «يتعامل مع كوادر يجب أن تُدار من قبل شباب متميزين». انظر:

Dang de zuzhi gongzuo wenxian xuanbian [Collection on the Party's Organizational Work], ed. Central Organization Department [Beijing: CCP School Publishing House, 1986], p. 232.

وقد كان هذا «المكتب للكوادر من الشباب» يتكون بشكل رئيس من أبناء الكوادر العليا، وكان يُنظر إليه في ذلك الوقت على أنه جناح إصلاحي وهرطقي داخل الحصن المحافظ لإدارة التنظيم المركزي.

(70) انظر:

Provisional Regulation on the Avoidance System of the State Administrative Personnel, in General Office of the State Council of the People's Republic of China, ed., Guowuyuan gongbao [Bulletin of the State Council], Beijing, no. 5 (1991): 162–163.

(71) استخدمت صفة «صارخ» لأن إحدى النتائج (غير المقصودة) للتعليمات التي منعت المحسوبية السياسية هي أن أقارب الموظفين السياسيين توجهوا إلى العمل في الأعمال التجارية واعتمدوا على صلات سياسية غير رسمية لإثراء أنفسهم.

(72) Joseph Fewsmith, "Inner-Party Democracy: Development and Limitations," China Leadership Monitor, no. 31, p. 9 (http://www.cerium.ca/IMG/pdf/Fewsmith _Inner-party_democracy.pdf).

(73) Pieke, The Good Communist, pp. 161–162.

(74) صدَّرت الصين نموذجها المتصل بالمناطق الاقتصادية الخاصة إلى نيجيريا، وإثيوبيا، وموريشيوس: «هذه المناطق الاقتصادية الخاصة تمثل خطة تطوير صينية، طرحتها الحكومة الصينية، ونفذتها شركات صينية وخطط لها صينيون متخصصون في التحضر، ولكن على أرض أفريقية». انظر:

Michiel Hulshof and Daan Roggeveen, "Lekki, the Next African Shenzhen?" Chengshi Zhongguo: Zhongguoshi zaocheng zai Feizhou 63, no. 3 (2014): 88.

وهذه المناطق يمكن أن يستمر العمل بها حتى مع التغير السياسي في السياقات الديموقراطية مادام جميع الأطراف يستفيدون منها اقتصاديا، ولكنه من الأصعب استمرار تجارب أكثر طموحا في مجال الإصلاح السياسي من دون توافر نظام قائم على الجدارة يتمتع بالاستقرار. وعلى سبيل المثال كان رئيس مدغشقر متأثرا بفكرة بول رومير Paul Romer عن المدينة ذات الإعفاءات الخاصة charter city (منطقة اقتصادية تُقام على أرض في دولة فقيرة ولكن يسودها نظام سياسي وقانوني لدولة غنية)، غير أن الخطة لتنفيذ ذلك انتهت مع طرد الرئيس من الحكم عبر انقلاب عسكري. انظر:

Adam Davidson, "Who Wants to Buy Honduras?" New York Times, 8 May 2012.

(75) مازال في إمكان الدول الصغيرة أن تجرب أشكالا جديدة للحكم – التجارب السياسية كانت أمرا شائعا في عصر الدولة المدينة في بلاد اليونان القديمة، بما في ذلك الإصلاحات الديموقراطية الشهيرة التي نفذتها أثينا في الفترة ما بين القرنين السادس والثالث قبل الميلاد. انظر:

Rebecca Newberger Goldstein, Plato at the Googleplex: Why Philosophy Won't Go Away (New York: Pantheon Books, 2014), p. 152.

غير أن التجارب في وحدات سياسية أصغر تحت سيطرة حكومات قوية مركزية نسبيا يفترض سياق دولة كبيرة.

(76) باعتباره أسلوبا للتحول الثوري، صُدِّر نظام التجارب إلى فيتنام: فالإصلاح الزراعي في الفترة من 1953 إلى 1956 في فيتنام الشمالية صُمِّم من قبل فريق من كوادر ذات خبرة وبدأ على نطاق صغير بشكل «موجات تجريبية»، بما في ذلك تأسيس «مواقع تجريبية» و«نماذج» قبل أن يُعمَّم الإصلاح على مراحل، استنادا إلى نجاح الوحدات التجريبية والظروف المحلية. ولقد استخدم صانعو السياسة في فيتنام مجددا أسلوب المواقع التجريبية منذ الثمانينيات من القرن الماضي بغرض إطلاق إصلاح اقتصادي. انظر:

Heilmann, "From Local Experiments to National Policy," p. 12.

كما اعتمدت فيتنام كذلك على هذا الأسلوب لتنفيذ إصلاح سياسي، ويمكنها في هذا الخصوص أن توفر دروسا للصين. انظر:

John Ruwitch, "Vietnam Political Reform Experiments Move Up a Notch," Reuters, 29 Sept. 2010.

(77) في استقصاء رأي على مستوى واسع لموظفي الخدمة المدنية، وافق 11.6 في المائة فقط من المجيبين في الولايات المتحدة على أن موظف الخدمة المدنية يجب أن يجتاز اختبارات الخدمة المدنية، في مقابل أكثر من 80 في المائة في ست من دول شرق آسيا ذهبوا إلى أن هناك حاجة إلى ذلك، «وربما يعود ذلك إلى تأثير نموذج الامتحانات الكونفوشي في الماضي». انظر:

Poocharoen and Brillantes, "Meritocracy in the Asia Pacific," p. 150.

(78) تُبذَل هذه الجهود وقت الحاجة في الوقت الحالي - فعلى سبيل المثال، يشارك موظفون حكوميون من بلاد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في دورات تدريبية في المدرسة الصينية القومية للإدارة China National School of Administration، وكذلك يُمنَح موظفو حكومات أفريقية منحا للتدريب في الجامعات الصينية. انظر:

Michiel Hulshof and Daan Roggeveen, "Black in China: The New Soft Power Approach," Chengshi Zhongguo 63, no. 3 (2014): 104.

ولكن هناك حاجة إلى جهد ممنهج بشكل أكبر لتحقيق الجدارة السياسية خارج الصين.

(79) Pan Wei, "Western System Versus Chinese System," University of Nottingham, China Policy Institute, Briefing Series, no. 61, July 2010.

(80) ربما تكون وجهة النظر القائلة إن الحزب الشيوعي الصيني هو بالفعل «شيوعي» سائدة في الولايات المتحدة، حيث يستخدم السياسيون بشكل روتيني صفة «شيوعي» لشيطنة النظام السياسي الصيني. ومن ثم فإن تغيير الاسم بشكل يزيل كلمة شيوعي كفيل بأن يزيد من القوة الناعمة الصينية في الخارج (أو على الأقل يقلل من الخوف من النظام السياسي الصيني).

(81) يعتبر الحزب الشيوعي الصيني «على النموذج اللينيني» من حيث إنه منظم بشكل عمودي، كما أنه يعلو على جهاز الدولة. انظر:

Steve Tsang, "Consultative Leninism: China's New Political Framework," Journal of Contemporary China 18, no. 62 (2009): 865–880.

ولكنه يفتقر إلى ملامح رئيسة أخرى للحزب اللينيني – فكرة أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، وقيادة البروليتاريا، والالتزام بتحقيق الشيوعية داخل البلاد، ودعم الإطاحة الثورية للنظم الرأسمالية في الخارج. يُذكر في هذا الصدد أن عصر التعبئة السياسية على النموذج اللينيني قد ولّى؛ لأن الحزب يجب أن يكون أكثر حساسية للرأي العام. فالحزب الشيوعي الصيني يمكنه أن يعبئ الناس حول قضايا (من قبل محاربة الفساد) إذا ما كان هناك بالفعل طلب اجتماعي جدي، ولكنه لا يستطيع أن يعبئ الجماهير حول أفكار رعناء من قبيل «القفزة العظيمة إلى الأمام» والتي تتصادم بشكل جذري مع ما يحتاج إليه الناس ويريدونه (ومع ما يعتبره الباحثون والعلماء المستقلون موضوعات سياسية حساسة). وفضلا على ذلك، فإن الجمهوريات تمتلك الحق الدستوري في الانسحاب من الاتحاد في النموذج السوفييتي اللينيني؛ أما الأقاليم في الصين، بغض النظر عن مدى تمتعها بالحكم الذاتي، فليس لديها الحق في الانسحاب من البلاد. وأخيرا وليس آخرا، فإن الملامح الرئيسة لـ«نموذج الصين» – الديموقراطية في القاع، والتجريب في الوسط، والجدارة في القمة - ليست هي ذاتها الملامح الرئيسة في النظام السياسي السوفييتي.

(82) فيما يتعلق بالاختلافات بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب السياسية في الغرب، انظر:

Zheng Yongnian, The Chinese Communist Party as Organizational Emperor: Culture, Reproduction and Transformation (London: Routledge, 2010), pp. 16–17.

(83) عن الاستخدام المتكرر لمصطلح الديموقراطية في الخطاب السياسي الصيني، انظر:

Bo Zhiyue, China's Elite Politics: Governance and Democratization (Hackensack, N.J.: World Scientific, 2010), p. 390.

وعندما أتحدث عن «الخصائص الديموقراطية» أقصد بذلك ليس فقط الديموقراطية الانتخابية على المستوى المحلي و«الديموقراطية داخل الحزب»، ولكن أيضا المؤتمر الشعبي الوطني. انظر:

Pu Xingzu, "Yi renda minzhu wei zhongdian jixu tuijin Zhongguo minzhu zhengzhi de fazhan" [Continuously Carrying Forward the Development of Democracy Politics in China by Focusing on the National People's Congress], Fudan xuebao (shehui kexue) 5 (2005): 129–134.

(84) B. L. McCormick, "China's Leninist Parliament and Public Sphere: A Comparative Analysis," in China after Socialism: In the Footsteps of Eastern Europe or East Asia?, ed. B. L. McCormick and J. Unger (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1996), pp. 29–53.

(85) يجدر التساؤل عن أسباب إصرار الحزب الشيوعي الصيني على استخدام اسم عفَّى عليه الزمن لوصف نفسه. ربما يكمن أحد الأسباب في خوف الحزب من فقدان شرعيته إذا ما غيَّر اسمه، ولكن تحسين «نموذج الصين» في الممارسة يجب عليه أن يولي عناية خاصة

لهذه المشكلة. ويتعلق سبب آخر بالثوار الأبطال الذين حاربوا لتأسيس دولة كبرى، فهم مرتبطون بهذا الاسم القديم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب مُهدى إلى والد ووالدة زوجتي الصينيين اللذين تقابلا في كوريا الشمالية في أثناء الحرب الكورية. وقد التحق والد زوجتي أولا بالحزب الشيوعي الصيني في عمر الخامسة عشرة ثم حارب في ثلاث حروب مع الحزب. وعلى الرغم من أنه لم يُرَقَّع إلى مركز مرموق، وبالرغم من معاناته الكبيرة خلال الحملات السياسية (بما في ذلك قضاؤه عاما في الحبس الانفرادي إبان الثورة الثقافية)، فإنه لم يفقد أبدا إيمانه بقيادة الحزب الشيوعي الصيني. وعلى الرغم من أنه متفتح العقل ومثقف، فإنني لا أعتقد أنه كان يمكنه أن يتسامح مع تغيير اسم الحزب. وباعتباري زوج ابنة يكن احتراما، فإنني لا أرغب في مضايقته. ومن ثم فإن وجهة نظري الخاصة هي أن الحزب الشيوعي الصيني يجب عليه ألا يغير اسمه حتى يرحل جيل الأبطال الثوري من هذا العالم.



ببليوغرافيا مختارة


Withe

بيبليوغرافيا مختارة

Albritton, Robert B., and Thawilwadee Bureekul. “Developing Democracy under a NewConstitution in Thailand.” In *How East Asians View Democracy*, ed. Yun-Han Chu, LarryDiamond, Andrew J. Nathan, and Doh Chull Shin. New York: Columbia University Press, 2008.

Angle, Stephen C. “Decent Democratic Centralism.” *Political Theory* 33, no. 4 (Aug. 2005).

Appiah, Kwame Anthony. *The Honor Code: How Moral Revolutions Happen*. New York: Norton, 2010.

Aristotle. *The Politics*, trans. Ernest Barker. London: Oxford University Press, 1958.

Arkless, David. “The Secret to Asia’s Long-Term Prosperity? Improving Roles forWomen at Work.” *Global Asia* 6, no. 3 (Fall 2011).

Arneson, Richard. “Democratic Rights at National and Workplace Levels.” In *The Ideaof Democracy*, ed. David Copp, Jean Hampton, and John Roemer. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Backer, Larry Cata. “A Constitutional Court for China within the Chinese Communist Party:Scientific Development and a Reconsideration of the Institutional Role of the CCP.” *Suffolk University Law Review* 43, no. 3 (2010).

———. “From Constitution to Constitutionalism: A Global Framework for Legitimate PowerSystems.” *Penn State Law Review* 113, no. 3 (2008).

Bai, Tongdong. *China: The Political Philosophy of the Middle Kingdom*. London: Zed Books, 2012.

———. “A Confucian Version of Hybrid Regime: How Does It Work, and Why Is It Superior?” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Bakewell, Sarah. *How to Live or A Life of Montaigne in One Question and Twenty Attempts at anAnswer*. New York: Other Press, 2010.

Balázs, Étienne. *Chinese Civilization and Bureaucracy: Variations on a Theme*, trans. H. M. Wright; ed. Arthur F. Wright. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1967.

Balla, Steven J., and Zhou Liao. “Online Consultation and Citizen Feedback in ChinesePolicymaking.” *Journal of Current Chinese Affairs* 3 (2013).

Banerjee, Abhijit, and Esther Duflo. *Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty*. New York: Public Affairs, 2012.

Barkey, Karen. *Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective*. Cambridge:Cambridge University Press, 2008.

Bartels, Larry M. *Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age* Princeton,N.J.: Princeton University Press, 2008.

Bauer, Joanne, and Daniel A. Bell, eds. *The East Asian Challenge for Human Rights*. New York:Cambridge University Press, 1999.

Bell, Daniel. “The Old War: After Ideology, Corruption.” *New Republic*, 23 and 30 Aug. 1993.

——— . “On Meritocracy and Equality.” *National Affairs* 29 (Fall 1972).

Bellah, Robert, Richard Madsen, William Sullivan, and Ann Swidler. *Habits of the Heart*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Benko, Cathy, and Bill Pelster. “How Women Decide.” *Harvard Business Review*, Sept. 2013.

Bergère, Marie-Claire. *Chine: Le nouveau capitalisme d’État*. Paris: Fayard, 2013.

Berggruen, Nicolas, and Nathan Gardels. *Intelligent Governance for the 21st Century: A Middle Way between West and East*. Cambridge: Polity Press, 2012.

——— . “Political Meritocracy and Direct Democracy: A Hybrid Experiment in California.” In*The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Berman, Sheri. “Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic.” *World Politics* 49, no. 3 (1997).

Bernard, Maurice. *La méritocratie française: Les élites française. Essai critique*, 2 vols. Paris: L’Harmattan, 2010.

Bialystok, E., F.I.M. Craik, M. A. Binns, L. Ossher, and M. Freedman. “Effects of Bilingualism on the Age of Onset and Progression of MCI and AD: Evidence from Executive Function Tests.” *Neuropsychology* 28, no. 2 (2014).

Bloom, Allan. “Interpretive Essay.” In *The Republic of Plato*, trans. Allan Bloom. 2nd ed. New York: Basic Books, 1991.

Bo, Zhiyue. *China’s Elite Politics: Governance and Democratization*. Hackensack, N.J.: World Scientific, 2010.

Bol, Peter K. *Neo-Confucianism in History*. Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2008.

Brennan, Jason. *The Ethics of Voting*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011.

——— . “Political Liberty: Who Needs It?” *Social Philosophy and Policy* 29, no. 1 (2012).

——— . “The Right to a Competent Electorate.” *Philosophical Quarterly* 61, no. 245 (2011).

Brunell, Thomas L. “Ideological Representation and Competitive Congressional Elections.” *Electoral Studies* 28, no. 3 (Sept. 2009).

Bulman, David J. “Promotion-Based Incentives for Growth: Evidence from the County Level in Jiangsu and Anhui.” Paper presented at the Association for Asian Studies Annual Conference, San Diego, Mar. 2013.

Burns, John P. “The CCP’s Nomenklatura System as a Leadership Selection System: AnEvaluation.” In *The Chinese Communist Party in Reform*, ed. Kjeld Erik Brodsgaard and ZhengYongnian. London: Routledge, 2006.

Burns, John P., and Wang Xiaoqi. “Civil Service Reform in China: Impacts on Civil Servants’Behavior.” *China Quarterly* 201 (Mar. 2010).

Burns, John P., et al., eds. “Provisional Chinese Public Service Regulations.” In *Chi- nese Law andGovernment*. New York: M. E. Sharpe, 1990.

Caplan, Bryan. *The Myth of the Rational Voter: Why Democracies Choose Bad Policies*.Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007.

Carlson, Allen. “Reimagining the Frontier: Patters of Sinicization and the Emergence of NewThinking about China’s Territorial Periphery.” Paper presented at the Civilizations andSinicization Workshop, Beijing University, 25–26 Mar. 2011.

Carr, Nicholas. *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains*. New York: Norton, 2011.

Castiglione, Baldassare. *The Book of the Courtier*, trans. Sir Thomas Hoby, introduc- tion by Walter Raleigh. London: David Nutt, 1900 [orig. pub. 1561].

CCP Central Committee et al. *Zhongyang jiguan jiqi zhishu jigou 2013 niandu kaoshi luyong gongwuyuan gonggong kemu kaoshi dagang* [2013 National Public Service Examination Syllabus for Central-Level Organs and Direct Subordinate Organiza- tions]. http://bm.scs.gov.cn/2013/UserControl/download/2013zkjz.rar.

Chaffee, John W. *The Thorny Gates of Learning in Sung China*, new ed. Albany: State University of New York Press, 1995.

Chaihark, Hahm. “Constitutionalism, Confucian Civic Virtue, and Ritual Propriety.” In*Confucianism for the Modern World*, ed. Daniel A. Bell and Hahm Chaibong. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Chan, Hon S., and Jie Gao. “Old Wine in New Bottles: A County-Level Case Study of Anti-Corruption Reform in the People’s Republic of China.” *Crime, Law and So- cial Change* 49, no. 2 (Mar. 2008).

Chan, Joseph. *Confucian Perfectionism: A Political Philosophy for Modern Times*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2014.

———. “Political Meritocracy and Meritorious Rule: A Confucian Perspective.” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Chandler, J. A. “Civil Service in the United States.” In *The Civil Service in Liberal Democracies: An Introductory Survey*, ed. J. E. Kindom. London: Routledge, 1990.

Chen, Albert H. Y. “Mediation, Litigation, and Justice: Confucian Reflections in a Modern Liberal Society.” In *Confucianism for the Modern World*, ed. Daniel A. Bell and Hahm Chaibong. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Chen, Guoping. “Mingdai guanyuan kaohe zhidu shulun” [On the Assessment Sys- tem of Public Officials in the Ming Dynasty], *Zhongguo zhengfayuan xuebao* 1 (1993).

Chen, Lai. *Kongfuzi yu xiandai shijie* [Confucius and the Modern World]. Beijing: Peking University Press, 2011.

Chen, Minglu, and David S. G. Goodman. “The China Model: One Country, Six Authors.” *Journal of Contemporary China* 21, no. 73 (Jan. 2011).

Cheng, Chung-ying, et al. Special issue: “Legalist Philosophy of Han Fei.” *Journal of Chinese Philosophy* 8, no. 1 (Mar. 2013).

Cheng, Tongshun, and Zhang Wenjun. “Wangluo fanfu tisheng zhengzhi xinren de luoji pipan” [Criticism of the Argument That Online Anti-Corruption Campaigns Strengthen Trust in Government]. *Lilun yu gaige* 4 (2013).

Ch’ien, Mu [Qian Mu]. *Traditional Government in Imperial China: A Critical Analysis*, trans. Chu-tu Hsueh and George O. Totten. Hong Kong: Chinese University Press, 1982.

Chin, Gregory T. “Innovation and Preservation: Remaking China’s National Leadership Training System.” *China Quarterly* 205 (Mar. 2011).

Cho, Il Yun. “Democratic Instability: Democratic Consolidation, National Identity and Security Dynamics in East Asia.” *Foreign Policy Analysis* 8, no. 2 (Apr. 2012).

Christiano, Thomas. “An Instrumental Argument for a Human Right to Democracy.” *Philosophy and Public Affairs* 39, no. 2 (2011).

Chu, Hsi. *Learning to Be a Sage*, trans. Daniel K. Gardner. Berkeley: University of California Press, 1990.

Chu, Yun-han, Yu-tzung Chang, and Wen-Chin Wu. “Sources of Regime Legitimacy in Confucian Societies.” Paper presented at the conference on “Confucianism, Democracy, and Constitutionalism: Global and East Asian Perspectives,” National Taiwan University, 14–15 June 2013.

Chua, Jeffrey, Larry Kamener, and Michael Shanahan. “The Making of a Talent Mag- net: Lessons from Singapore’s Public Service.” Boston Consulting Group, May 2012.

Coicaud, Jean-Marc. “Legitimacy, across Borders and over Time.” In *Fault Lines of International Legitimacy*, ed. Hilary Charlesworth and Jean-Marc Coicaud. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Collier, Paul. *Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places*. London: Vintage, 2010).

Collins, Harry, and Robert Evans. *Rethinking Expertise*. Chicago: University of Chicago Press, 2009.

Confucius. *The Analects of Confucius: A Philosophical Translation*, trans. Roger T. Ames and Henry Rosemont Jr. New York: Ballantine Books, 1998.

Correll, Shelly J. “Minimizing the Motherhood Penalty: What Works, What Doesn’t and Why?” Paper presented at conference on “Gender & Work: Challenging Conventional Wisdom,” Harvard Business School, 28 Feb.–1 Mar. 2013. http://www .hbs.edu/faculty/conferences/2013-w50-research-symposium/Documents/correll .pdf.

Cui, Zhiyuan. “Partial Intimations of the Coming Whole: The Chongqing Experiment in Light of the Theories of Henry George, James Meade, and Antonio Gramsci.” *Modern China* 37, no. 6 (2011).

Cummins, Denise D. *Good Thinking: Seven Powerful Ideas That Influence the Way We Think*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Delman, Jørgen. “China’s ‘Radicalism at the Center’: Regime Legitimation through Climate Politics and Climate Governance.” *Journal of Chinese Political Science* 16, no. 2 (June 2011).

Delorme, Marie-Laure. *Les allées du pouvoir*. Paris: Seuil, 2011.

De Weerdt, Hilde. *Competition over Content: Negotiating Standards for the Civil Service Examinations in Imperial China (1127–1279)*. Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2007.

Dickson, Bruce J. “Who Wants to Be a Communist? Career Incentives and Mobilized Loyalty in China.” *China Quarterly* 217 (Mar. 2014).

Dobbs, David. “Appendix: A Geek Manifesto for America.” In Mark Henderson, *The Geek Manifesto: Why Science Matters*. London: Corgi Books, 2012.

Dodson, Bill. *China Fast Forward: The Technologies, Green Industries and Innovations Driving the Mainland’s Future*. Singapore: John Wiley & Sons, 2012.

Doh, Chull Shin. *Confucianism and Democratization in East Asia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

———. “How East Asians View Democracy: A Confucian Perspective.” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York:Cambridge University Press, 2013.

Donaldson, Sue, and Will Kymlicka. *Zoopolis: A Political Theory of Animal Rights*.Oxford: Oxford

University Press, 2011.

Dong, Bin, and Benno Torgler. "Causes of Corruption: Evidence from China." *China Economic Review* 26 (2013).

Doshi, Tilak, and Peter Coclanis. "The Economic Architect: Goh Keng Swee." In *Lee's Lieutenants: Singapore's Old Guard*, ed. Peng Er Lam and Kevin Tan. St. Leonards, N.S.W.: Allen & Unwin, 1999.

Drechsler, Wolfgang. "Wang Anshi and the Origins of Modern Public Management in Song Dynasty China." *Public Money and Management* 33, no. 4 (Sept. 2013).

Du, Lun. " 'Renxue hefaxing sixiang' gaiyao jiqi xianshi yiyi" [Outline and the Practical Meaning of "The Theory of a Legitimate Humane Government"]. Paper presented at "The Fifth Congress of the International Confucian Association, Beijing, 23–26 Sept. 2009. In *Guoji ruxue yanjiu*, China (2010).

Elman, Benjamin A. *Civil Examinations and Meritocracy in Late Imperial China*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2013.

———. *A Cultural History of Civil Examinations in Late Imperial China*. Berkeley: University of California Press, 2000.

——— . "A Society in Motion: Unexpected Consequences of Political Meritocracy in Late Imperial China, 1400–1900." In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Fan, Ruiping. "Confucian Meritocracy for Contemporary China." In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Fewsmith, Joseph. "Inner-Party Democracy: Development and Limitations." *China Leadership Monitor*, no. 31 (Winter 2010). http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/CLM31JF.pdf.

Flaum, Sander A., and Jonathon A. Flaum, with Mechele Flaum. *The 100-Mile Walk: A Father and a Son Find the Essence of Leadership*. New York: American Management Association, 2006.

Fleischacker, Samuel. *A Short History of Distributive Justice*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2005.

Florini, Ann, Hairong Lai, and Yeling Tan. *China Experiments: From Local Innovation to National Reform*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2012.

Frenkiel, Émilie. *Parler politique en Chine: Les intellectuels chinois pour ou contre la démocratie* [Talking about Politics in China: Chinese Intellectuals for or against Democracy]. Paris: Presses Universitaires de France, 2014.

Fu, Zhengyuan. *Autocratic Tradition and Chinese Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Fukuyama, Francis. *The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution*. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2011.

——— . *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy*. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2014.

Gallagher, Kelly Sims, and Qi Ye. "Climate and Clean Energy." In *Debating China: The U.S.–China Relationship in Ten Conversations*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Galvany, Albert. "Sly Mouths and Silver Tongues: The Dynamics of Psychological Persuasion in Ancient China." *Extrême-Orient, Extrême-Occident* 34 (2012).

Gan, Chunsong. *Chonghui Wangdao: Rujia yu shijie zhixu* [A Return to the Way of the Humane Authority: Confucianism and the World Order]. Shanghai: Huadong shifan daxue chubanshe, 2012.

Gao, Minzheng. "Zhongguoshi minzhu ye shi ge hao dongxi—You 'Minzhu shi ge hao dongxi' yinfa de ji dian sikao" [Chinese-Style Democracy Is Also a Good Thing—A Few Thoughts Sparked by "Democracy Is a Good Thing"]. *Tansuo yu zhengming* 11 (2013).

General Office of the State Council of the People's Republic of China, ed. *Guowuyuan gongbao* [Bulletin of the State Council], Beijing, no. 5 (1991).

Gilens, Martin, and Benjamin I. Page. "Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and Average Citizens." *Perspectives on Politics* 12, no. 3 (Sept. 2014).

Goffee, Robert, and Gareth Jones. "Why Should Anyone Be Led by You?" In *On Leadership*. Boston: Harvard Business Review Press, 2011.

Goldin, Claudia, and Laurence F. Katz. *The Race between Education and Technology*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2010.

Goldin, Paul R., ed. *Dao Companion to the Philosophy of Han Fei*. Dordrecht: Springer, 2013.

Goldstein, Rebecca Newberger. *Plato at the Googleplex: Why Philosophy Won't Go Away*. New York: Pantheon Books, 2014.

Goleman, Daniel. "What Makes a Leader?" In *On Leadership*. Boston: Harvard Business Review Press, 2011.

Goleman, Daniel, Richard Boyatzis, and Annie McKee. *Primal Leadership: Realizing the Power of Emotional Intelligence*. Boston: Harvard Business School Press, 2002.

Gong, Ting, and Jianming Ren. "Hard Rules and Soft Constraints: Regulating Conflict of Interest in China." *Journal of Contemporary China* 22, no. 79 (2013).

Gong, Ting, and Alfred M. Wu. "Does Increased Civil Service Pay Deter Corruption? Evidence from China." *Review of Public Personnel Administration* 32 (2012).

Gong, Ting, and Wu Muluan. "Wo guo 2000–2009 nian fubai anli yanjiu baogao: Jiyu 2800 yu ge baodao anli de fenxi" [Research Report on China's Corruption Cases between 2000 and 2009: An Empirical Analysis of 2800 Cases]. *Shehuixue yanjiu* 4 (2012).

Graffin, Dennis. "Reinventing China: Pseudobureaucracy in the Early Southern Dynasties." In *State and Society in Early Medieval China*, ed. Albert Dien. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990.

Grant, Adam M., Francesca Gino, and David A. Hoffman. "The Hidden Advantages of Quiet Bosses." *Harvard Business Review*, Dec. 2010.

Green, Jeffrey Edward. *The Eyes of the People: Democracy in an Age of Spectatorship*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

Greenspan, Alan. *The Map and the Territory: Risk, Human Nature, and the Future of Forecasting*. New York: Penguin, 2013.

Grossman, I., M. Karasawa, S. Izumi, J. Na, M. Varnum, S. Kitayama, and R. Nisbett. "Aging and Wisdom: Culture Matters." *Psychological Science* 23, no. 10 (2012).

Groysberg, Boris. *Chasing Stars: The Myth of Talent and the Portability of Performance*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2010.

Groysberg, Boris, and Katherine Connolly. "Great Leaders Who Make the Mix Work." *Harvard Business Review*, Sept. 2013.

Gu, Xiangdong, Louise T. Higgins, Lixiang Weng, and Xiaoye Holt. "Civil Service Leadership Selection in China: Historical Evolution and Current Status." *Journal of Chinese Human Resource Management* 3, no. 1 (2012).

Guo, Baogang. *China's Quest for Political Legitimacy: The New Equity-Enhancing Politics*. Lanham, Md.: Lexington Books, 2010.

Guo, Jie, Yang Jie, and Cheng Xu. "Diqu fubai zhili yu zhengfu zhichu guimo: Jiyu shengji mianban shuju de kongjian jiliang fenxi" [The Regulation of Local Corruption and the Scale of Government: A Spatial Economic Analysis Based on Provincial Panel Data]. *Jingji shehui tizhi bijiao* 1 (2013).

Gürpinar, Doğan. *Ottoman Imperial Diplomacy: A Political, Social and Cultural History*. London: I. B. Tauris, 2014.

Gutmann, Amy, and Dennis Thompson. *Democracy and Disagreement*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1998.

Hacker, Jacob S., and Paul Pierson. *Winner-Take-All Politics: How Washington Made the Rich Richer—and Turned Its Back on the Middle Class*. New York: Simon and Schuster, 2010.

Hall, Stephen S. *Wisdom: From Philosophy to Neuroscience*. New York: Vintage Books, 2010.

Han, Fook Kwang, Warren Fernandez, and Sumiko Tan. *Lee Kuan Yew: The Man and His Ideas*. Singapore: Times Editions, 1998.

Hardin, Russell. "Morals for Public Officials." In *Moral Leadership: The Theory and Practice of Power, Judgment and Policy*. San Francisco: John Wiley & Sons, 2006.

Hayek, Friedrich A. von. *Law, Legislation, and Liberty*, vol. 3, *The Political Order of a Free People*. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Hayes, Christopher. *Twilight of the Elites: America after Meritocracy*. New York: Crown, 2012.

He, Baogang. "Confucian Deliberation: The Persistence of Authoritarian Deliberation in China." Paper presented at the "International Conference on Confucianism, Democracy, and Constitutionalism: Global and East Asian Perspectives," National Taiwan University, 14–

15 June 2013.

———. “An Empirical Theory of Hybrid Legitimacy System in China.” Paper presented at workshop on “East Asian Perspectives on Political Legitimacy,” University of Hong Kong, 18–19 Aug. 2011.

He, Baogang, and Mark E. Warren. “Authoritarian Deliberation: The Deliberative Turn in Chinese Political Development.” *Perspectives on Politics* 9, no. 2 (June 2011).

Hegel, G.W.F. *Elements of the Philosophy of Right*, trans. H. B. Nisbet. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Heilmann, Sebastian. “From Local Experiments to National Policy: The Origins of China’s Distinctive Policy Process.” *China Journal* 59 (Jan. 2008).

———. “Policy Experimentation in China’s Economic Rise.” *Studies in Comparative International Development* 43 (2008).

———. “Policy Making through Experimentation: The Formation of a Distinctive Policy Process.” In *Mao’s Invisible Hand: The Political Foundations of Adaptive Governance in China*, ed. Sebastian Heilmann and Elizabeth Perry. Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2011.

Henderson, Mark. *The Geek Manifesto: Why Science Matters*. London: Corgi Books, 2012.

Henrich, Joseph, Steven J. Heine, and Ara Norenzayan. “The Weirdest People in the World?” *Behavioral and Brain Sciences* 33 (2010).

Herbert, Penelope A. *Examine the Honest, Appraise the Able: Contemporary Assessments of Civil Service Selection in Early T’ang China*. Canberra: Faculty of Asian Studies, Australian National University Press, 1988.

Horowitz, Michael C., and Philip E. Tetlock. “Trending Upward: How the Intelligence Community Can Better See into the Future.” *Foreign Policy*, 6 Sept. 2012.

Hou, Zanhua. “Lun zhuanbian jingji fazhan fangshi de zhengzhi dongli—Ji yu difang zhengfu dongli queshi de shijiao” [An Analysis of the Political Motivation for the Transformation of Economic Development—From the Perspective of the Lack of Motivation in the Local Government], *Yunnan shehui kexue* 4 (2012).

Howell, Jude. “Prospects for Village Self-Governance in China.” *Journal of Peasant Studies* 55, no. 3 (1998).

Hu, Shuli. “Changing Realities for Asian Women Leaders.” *Global Asia* 6, no. 3 (Fall 2011).

Hu, Wei. “Minzhu zhengzhi fazhan de Zhongguo daolu: Dangnei minzhu moshi de xuanze” [China’s Road to Democratic Political Development: Choosing the Model of Intraparty Democracy]. *Kexue shehuizhuyi* 1 (2010).

Huang, Min-Hua. “Polarized Politics, Regime Evaluation and Democratic Legitimacy in Taiwan.” Paper presented at workshop on “East Asian Perspectives on Political Legitimacy,” University of Hong Kong, 18–19 Aug. 2011.

Huang, Ray. *1587, a Year of No Significance: The Ming Dynasty in Decline*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

Huang, Yasheng. “Democratize or Die: Why China’s Communists Face Reform or Revolution.” *Foreign Affairs* 92, no. 1 (Jan./Feb. 2013).

Huang, Zongxi. *Waiting for the Dawn: A Plan for the Prince*, trans. Wm. Theodore de Bary. New York: Columbia University Press, 1993.

Hulshof, Michiel, and Daan Roggeveen. “Black in China: The New Soft Power Approach.” *Chengshi Zhongguo* 63, no. 3 (2014).

——— . *How the City Moved to Mr. Sun: China’s New Megacities*. Amsterdam: SUN, 2011.

——— . “Lekki, the Next African Shenzhen?” *Chengshi Zhongguo: Zhongguoshi zaocheng zai Feizhou* 63, no. 3 (2014).

Hung, Ho-fung. “Confucianism and Political Dissent in China.” *East Asia Forum*, 26 July 2011.

———. *Protest with Chinese Characteristics: Demonstrations, Riots, and Petitions in the Mid-Qing Dynasty*. New York: Columbia University Press, 2011.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*, new ed. New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006.

Ignatieff, Michael. *Fire and Ashes: Success and Failure in Politics*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2013.

Imber, Colin. *The Ottoman Empire*, 2nd ed. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2009.

Ip, Po-Keung. “Harmony as Happiness? Social Harmony in Two Chinese Societies.” *Social Indicators Research*, 117, no. 3 (2014).

Jacques, Martin. “How China Will Change the Global Political Map.” Transatlantic Academy, Mar. 2013.

Jiang, Qing. *A Confucian Constitutional Order: How China’s Ancient Past Can Shape Its Political Future*, ed. Daniel A. Bell and Fan Ruiping; trans. Edmund Ryden. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.

———. “Xianneng zhengzhi de zhidu jiagou: “Rujiao xianzheng” dui minzhuxianzheng de chaoyue yu xina” [The System and Structure of Political Meritocracy: How Confucian Constitutionalism Transcends and Learns from Democratic Politics]. Paper presented at conference “Quanguo zhengzhi ruxue he xiandai shijie taolun” [Political Confucianism and Its Contemporary Significance in China and the World], Tsinghua University, 27–28 Oct. 2012.

Johannsen, Lars, and Karin Hilmer Pedersen. “How to Combat Corruption: Assessing Anti-Corruption Measures from a Civil Servant’s Perspective.” *Administrative Culture* 13, no. 2 (2012).

Joppke, Christian. “The Evolution of Alien Rights in the United States, Germany, and the European Union.” In *Citizenship Today*, ed. T. Alexander Aleinikoff and Douglas Klusmeyer. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2001.

Kahn, Paul W. *Putting Liberalism in Its Place*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005.

Kahneman, Daniel. *Thinking, Fast and Slow*. London: Penguin, 2011.

Kallio, Jyrki. “Tradition in Chinese Politics.” In *FIFA Report*. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs, 2011.

Kane, John, and Haig Patapan. *The Democratic Leader: How Democracy Defines, Empowers, and Limits Its Leaders*. New York: Oxford University Press, 2012.

Kang, Xiaoguang. *Dangdai Zhongguo dalu: Wenhua minzuzhuyi yundong yanjiu* [Contemporary Mainland China: Research on the Movement of Cultural Nationalism]. Singapore: World Scientific Publishing Co., 2008.

Kant, Immanuel. “Perpetual Peace.” In *Kant: Political Writings*, ed. Hans Reiss; trans. H. B. Nisbet. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Keane, John. *The Life and Death of Democracy*. London: Simon and Schuster, 2009.

Kelly, Jamie Terence. *Framing Democracy: A Behavioral Approach to Democratic Theory*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.

Kett, Joseph F. *Merit: The History of a Founding Ideal from the American Revolution to the 21st Century*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2013.

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2009.

Kidd, David Comer, and Emanuele Castano. “Reading Literary Fiction Improves Theory of Mind.” *Science*, 18 Oct. 2013.

Kim, Dae Jung. “Is Culture Destiny? The Myth of Asian’s Anti-Democratic Values.” *Foreign Affairs* 73, no. 6 (Nov./Dec. 1994).

Kim, Sungmoon. “To Become a Confucian Democratic Citizen: Against Meritocratic Elitism.” *British Journal of Political Science* 43, no. 3 (July 2013).

King, Gary, Jennifer Pan, and Margaret E. Roberts. “How Censorship Allows Government Criticism but Silences Collective Expression.” *American Political Science Review* 107, no. 10 (May 2013).

Ko, Kilkon, and Cuifen Weng. “Structural Changes in Chinese Corruption.” *China Quarterly* 211 (Sept. 2012).

Kuhn, Dieter. *The Age of Confucian Rule: The Song Transformation of China*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009.

Kuhn, Robert L. *How China’s Leaders Think: The Inside Story of China’s Past, Current and Future Leaders*. Singapore: John Wiley & Sons, 2011.

Kupchan, Charles A. “The Democratic Malaise.” *Foreign Affairs* 91, no. 1 (Jan./Feb. 2012).

Kwok, Kian-Woon. “The Social Architect: Goh Keng Swee.” In *Lee’s Lieutenants: Singapore’s Old Guard, ed. Peng Er Lam and Kevin Tan. St. Leonards, N.S.W.: Allen & Unwin, 1999.*

Lam, Peng Er. “The Voters Speak: Voices, Choices and Implications.” In *Voting in Change: Politics of Singapore’s 2011 General Election*, ed. Kevin Y. L. Tan and Terence Lee. Singapore: Ethos Books, 2011.

Landry, Pierre F. *Decentralized Authoritarianism in China: The Communist Party’s Control of*

Local Elites in the Post-Mao Era. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.
Laqueur, Walter. "The Weimar Union: Europe, Back to the 30s." *New Republic*, 2 Aug. 2012.
Leboyer, Olivia. *Élite et libéralisme*. Paris: CNRS Éditions, 2012.
Lee, Edwin. *Singapore: The Unexpected Nation*. Singapore: ISEAS, 2008.
Lee, Hsiao-wen. "Public Opinion in China." Policy Paper Series, no. 1, China Studies Center, University of Sydney, Oct. 2012.
Lee, Hsien Loong. "To Listen, Labour and Lead: Building a Better Singapore Together." *Ethos* 12 (June 2013).
Lee, Kuan Yew. *From Third World to First: The Singapore Story, 1965–2000*. New York: Harper, 2000.
Lee, Kuan Yew, and Fareed Zakaria. "Culture Is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew." *Foreign Affairs* 73, no. 2 (Mar./Apr. 1994).
Leib, Ethan, and He Baogang, eds. *The Search for Deliberative Democracy in China*. New York: Palgrave Macmillan, 2010.
Levine, Ari. *Divided by a Common Language: Factional Conflict in Late Northern Song China*. Honolulu: University of Hawai'i Press, 2008.
Lewis, Michael. *The Big Short*. London: Penguin, 2010.
——— . *Boomerang: The Biggest Bust*. London: Penguin, 2011.
Li, Cheng. "The End of the CCP's Resilient Authoritarianism: A Tripartite Assessment of Shifting Power in China." *China Quarterly* 211 (Sept. 2012).
Li, Eric X. "The Life of the Party: The Post-Democratic Future Begins in China." *Foreign Affairs* 92, no. 1 (Jan./Feb. 2013).
———. "Party of the Century: How China Is Reorganizing for the Future." *Foreign Affairs*, 10 Jan. 2014.
Li, Hongbin, and Li-An Zhou. "Political Turnover and Economic Performance: The Incentive Role of Personnel Control in China." *Journal of Public Economics* 89 (2005).
Li, Jin. *Cultural Foundations of Learning: East and West*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
Li, Yonggang, and Guan Yue. "Difang guanyuan jingzheng de zhengzhi jinbiaosai moxing ji qi youhua" [The Model for Competitive Promotion of Local Officials and Its Optimization]. *Jiangsu xingzheng xueyuanbao* 2, no. 56 (2011).
Liu, Haifeng. "Influence of China's Imperial Examinations on Japan, Korea, and Vietnam." *Frontiers of Philosophy in China* 2, no. 4 (Oct. 2007).
——— . "Kejuzhi dui xifang kaoshi zhidu yingxiang xintan" [A New Exploration of the Influence of the Imperial Examination System on Western Examination Systems]. *Zhongguo shehui kexue* 5 (2001).
Liu, Haifeng. "Kejuzhi yu xianneng zhiguo chuantong" [The Imperial Examination System and the Tradition of Building a Meritocratic State]. Paper presented at conference "Quanguo zhengzhi ruxue he xiandai shijie taolun" [Political Confucianism and Its Contemporary Significance in China and the World], Tsinghua University, 27–28 Oct. 2012.
Liu, Mingxing. *Zhongguo nongcun caizheng tizhi gaige yu jiceng zhili jiegou bianqian* [China's Rural Fiscal System Reform and Structural Change of Local Governance]. Beijing: People's Daily Press, 2013.
Liu, Yawei, et al. *China Elections and Governance Review* 1, no. 1 (Feb. 2009). http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/china/CEG-review-issue1.pdf.
Liu, Zehua. "Wangquanzhuyi: Zhongguo sixiang wenhua de lishi dingwei" [Monarchism: A Historical Orientation of Chinese Intellectual Culture]. *Tianjin shehui kexue* 3 (1998).
Louie, K. S. "Village Self-Governance and Democracy in China: An Evaluation." *Democratization* 8, no. 4 (Winter 2001).
Loveband, Anne. "Positioning the Product: Indonesian Migrant Women Workers in Contemporary Taiwan." Working Papers Series, no. 43, City University of Hong Kong, Apr. 2003.
Lui, Adam Yuen-Chung. "Syllabus of the Provincial Examination (Hsiang-shih) under the Early Ch'ing (1644–1795)." *Modern Asian Studies* (Cambridge University Press) 8, no. 3 (1974).
Ma, Jun. "Accountability without Elections." In *China 3.0*, ed. Mark Leonard. London: European Council on Foreign Relations, 2012. http://ecfr.eu/page/-/ECFR66 _CHINA_30_final.pdf.
Ma, Jun, and Xing Ni. "Toward a Clean Government in China: Does the Budget Reform Provide a

Hope?” *Crime, Law and Social Change* 49, no. 2 (Mar. 2008).

Ma, Liang. “Guanyuan jinsheng jili yu zhengfu jixiao mubiao shezhi: Zhongguo shengji mianban shuju de shizheng yanjiu” [Promotion Incentives of Government Officials and Government Performance Target-Setting: An Empirical Analysis of Provincial Panel Data in China]. *Gonggong guanli xuebao* 10, no. 2 (Apr. 2013).

Ma, Ling. “Daiyizhi dui minzhu de fenjie: Minzhu xuanju, minzhu juece he minzhu jiandu” [An Analysis of Representative Democracy: Democratic Elections, Democratic Decision-Making, and Democratic Supervision]. *Zhanlue yu guanli* 5, no. 6 (2012).

Macedo, Stephen. “Meritocratic Democracy: Learning from the American Constitution.” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Makeham, John. *Lost Soul: “Confucianism” in Contemporary Chinese Academic Discourse*. Cambridge, Mass.: Harvard University Asia Center, 2008.

Manion, Melanie. *Corruption by Design: Building Clean Government in Mainland China and Hong Kong*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2004.

Mann, Michael. *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Mbiti, John. “ ‘Ancestors’ (Ancestral Spirits) as Aspects of African Ontology and Genealogy.” Paper presented at the Chinese/African Philosophy Colloquium, Shanghai Jiaotong University, 10–12 May 2013.

McCarthy, Justin. *The Ottoman Turks*. London: Longman, 1997.

McCormick, B. L. “China’s Leninist Parliament and Public Sphere: A Comparative Analysis.” In *China after Socialism: In the Footsteps of Eastern Europe or East Asia?*, ed. B. L. McCormick and J. Unger. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1996.

McCormick, John P. “Contain the Wealthy and Patrol the Magistrates: Restoring Elite Accountability to Popular Government.” *American Political Science Review* 100, no. 2 (May 2006).

——— . *Machiavellian Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

McGregor, Richard. *The Party: The Secret World of China’s Communist Rulers*. London: Penguin, 2010.

Mei, Ciqi. “Bringing the Politics Back In: Political Incentives and Policy Distortion in China.” Ph.D dissertation, University of Maryland, College Park, 2009.

Mencius. *Mencius*, vols. 1–2, trans. D. C. Lau. Hong Kong: Chinese University Press, 1984.

Micklethwait, John, and Adrian Wooldridge. *The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State*. New York: Penguin, 2014.

Mill, John Stuart. “Considerations on Representative Government” [orig. pub. 1861]. In *Collected Works of John Stuart Mill*, ed. J. M. Robson. Toronto: University of Toronto Press, 1977.

——— . “On Liberty.” In *Three Essays*. Oxford: Oxford University Press, 1975.

Miller, Richard. “How Does Political Equality Matter? Mencius Meets Walt Whitman.” Paper presented at the “Philosophy and Public Policy” Colloquium, Wuhan University, 22–23 Mar. 2014.

Miller, Tom, and Warren Lu. “Better Governance through Kung-Fu.” *Gavekal Dragonomics China Research*, 14 Feb. 2014.

Miyazaki, Ichisada. *China’s Examination Hell: The Civil Service Examinations of Imperial China*, trans. Conrad Schirokauer. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976.

Mo, Jongryn. “The Challenge of Accountability: Implications of the Censorate.” In *Confucianism for the Modern World*, ed. Daniel A. Bell and Hahm Chaibong. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Mount, Ferdinand. *The New Few, or A Very British Oligarchy: Power and Inequality in Britain Now*. New York: Simon and Schuster, 2012.

Mulgan, Tim. *Ethics for a Broken World: Imagining Philosophy after Catastrophe*. Montreal: McGill–Queen’s University Press, 2011.

Mutz, Diana. *Hearing the Other Side: Deliberative versus Participatory Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Nadeau, Jean-Benoît, and Julie Barlow. *Sixty Million Frenchmen Can’t Be Wrong (Why We Love France but Not the French)*. Naperville, Ill.: Sourcebooks, 2003.

Nair, Chandran. *Consumptionomics: Asia's Role in Reshaping Capitalism and Saving the Planet*. Oxford: Infinite Ideas Limited, 2011.

Naisbitt, John, and Doris Naisbitt. *China's Megatrends: The 8 Pillars of a New Society*. New York: Harper Business, 2010.

Naudet, Jules. *Entrer dans l'élite: Parcours de réussite en France, aux États-Unis et en Inde* [Entering the Elite: Paths to Success in France, the United States, and India]. Paris: Presses Universitaires de France, 2012.

Naughton, Barry. "China's Distinctive System: Can It Be a Model for Others?" *Journal of Contemporary China* 19, no. 65 (June 2010).

Nisbett, Richard E. *Intelligence and How to Get It: Why Schools and Cultures Count*. New York: Norton, 2009.

Noah, Timothy. *The Great Divergence: America's Growing Inequality Crisis and What We Can Do about It*. New York: Bloomsbury Press, 2012.

Noblo, Michael A., et al. "Who Wants to Deliberate—and Why?" Faculty Research Working Paper Series, Kennedy School, Harvard University, Sept. 2009.

Nussbaum, Martha C. *Not for Profit: Why Democracy Needs the Humanities*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2010.

O'Brien, Kevin J., and Rongbin Han. "Path to Democracy? Assessing Village Elections in China." *Journal of Contemporary China* 18, no. 60 (June 2009).

O'Brien, Kevin J., and Lianjiang Li. "Accommodating 'Democracy' in a One-Party State: Introducing Village Elections in China." *China Quarterly* 162 (June 2000).

Ober, Josiah. "Democracy's Wisdom: An Aristotelian Middle Way for Collective Judgment." *American Political Science Review* 107, no. 1 (Feb. 2013).

———. *Political Dissent in Democratic Athens: Intellectual Critics of Popular Rule*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998.

Organization Department of the CCP Central Committee, ed. *Dang de zuzhi gongzuo wenxian xuanbian* [Collection on the Party's Organizational Work]. Beijing: CCP School Publishing House, 1986.

Ouyang, Jing. "'Guanxi' ruhe, yuanhe yingxiang jiceng guanyuan jinsheng" [How Personal Relations Influence the Promotion of Grassroots Officials in a Differentiated Model Association]. *Gansu xingzheng xueyuan xuebao* 1 (2012).

Pan, Chunyang, He Lixin, and Yuan Congshuai. "Caizheng fenquan yu guanyuan fubai: Jiyu 1999–2007 nian zhongguo shengji mianban shuju de shizheng yanjiu" [Fiscal Decentralization and the Corruption of Cadres: An Empirical Study Based on China's Provincial Data from 1997 to 2007]. *Dangdai caijing* 3, no. 316 (2011).

Pan, Wei. "Western System Versus Chinese System." University of Nottingham, China Policy Institute, Briefing Series, no. 61, July 2010.

——— , ed. *Zhongguo moshi: Jiedu renmin gongheguo de 60 nian* [China Model: Explaining Sixty Years of the People's Republic]. Beijing: Zhongyang bianyi chuban- she, 2009.

Pastor, Robert A., and Qingshan Tan. "The Meaning of China's Village Elections." *China Quarterly* 162 (June 2000).

Peerenboom, Randall. *China Modernizes: Threat to the West or Model for the Rest?* Oxford: Oxford University Press, 2008.

Pettit, Philip. "Meritocratic Representation." In *The East Asian Challenge for Democracy: Political Meritocracy in Comparative Perspective*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Pieke, Frank N. *The Good Communist: Elite Training and State Building in Today's China*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century*, trans. Arthur Goldhammer. Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2014.

Pines, Yuri. "Between Merit and Pedigree: Evolution of the Concept of 'Elevating the Worthy' in Pre-imperial China." In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

——— . *The Everlasting Empire: The Political Culture of Ancient China and Its Imperial Legacy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.

Plato. *The Republic*, trans. Desmond Lee. Harmondsworth: Penguin, 1974.

Poocharoen, Ora-orn, and Alex Brillantes. "Meritocracy in Asia Pacific: Status, Issues, and

Challenges." *Review of Public Personnel Administration* 33 (Apr. 2013).
Powell, Jonathan. *The New Machiavelli: How to Wield Power in the Modern World*. London: Vintage Books, 2010.
Pu, Xingzu. "Yi renda minzhu wei zhongdian jixu tuijin Zhongguo minzhu zhengzhi de fazhan" [Continuously Carrying Forward the Development of Democracy Politics in China by Focusing on the National People's Congress]. *Fudan xuebao (she- hui kexue)* 5 (2005).
Qian, Mu. *Guoshi xinlun* [New Studies of Chinese History]. Taipei: Dongda Publishing, 2004.
Qiao, Kunyuan. "Wo guo guanyuan jinsheng jinbiaosai jizhi de zai kaocha: Lai zi sheng, shi liang ji zhengfu de zhengju" [A Reexamination of the Mechanism for Competitive Promotion in China: Evidence from Provincial and Municipal Governments]. *Caijing yanjiu* 39, no. 4 (Apr. 2013).
Qiao, Liang. "For Harmony and How Not to Get Promoted: The Downgraded Chinese Regional Leaders." *Journal of Chinese Political Science* 19 (2013).
Qin, Ailing. "Zhongjiwei biange" [Reform of the Central Commission for Discipline Inspection]. *Nanfeng chuang* 4 (13–26 Feb. 2014).
Quah, Jon S. T. *Combating Corruption Singapore-Style: Lessons for Other Asian Countries*. Maryland Series in Contemporary Asian Studies, no. 2. Baltimore: School of Law, University of Maryland, 2007.
Ramo, Joshua Cooper. *The Age of the Unthinkable: Why the New World Disorder Constantly Surprises Us*. New York: Back Bay Books, 2009.
Rawls, John. *A Theory of Justice*. Oxford: Clarendon Press, 1972.
Rejali, Darius. *Torture and Democracy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007.
Ren, Jianming, and Du Zhizhou. "Institutionalized Corruption: Power Overconcentration of the First-in-Command in China." *Crime, Law and Social Change* 49, no. 1 (Feb. 2008).
Ren, Jiantao. "Jiazhi yinni yu zhishi niuqu: Liu meiguo zhengzhixue boshi dui minzhu de juchi" [Hidden Values and Distortion of Knowledge: The Rejection of Democracy by Chinese Scholars Who Have Received Ph.D.s in Political Science in the United States]. *Zhanlue yu guanli* 1 (2012).
Rhode, Deborah L. "Introduction." In *Moral Leadership: The Theory and Practice of Power, Judgment and Policy*. San Francisco: John Wiley & Sons, 2006.
Risse, Mathias. "Arguing for Majority Rule." *Journal of Political Philosophy* 12, no. 1 (2004).
——— . *On Global Justice*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.
———. "The Virtuous Group—Foundations for the 'Argument from the Wisdom of the Multitude.' " *Canadian Journal of Philosophy* 31, no. 1 (Mar. 2001).
Rossiter, Clinton. *The American Presidency*, 2nd ed. New York: Time Inc., 1963. Rothstein, Bo. "Creating Political Legitimacy: Electoral Government Versus Quality of Government." *American Behavioral Scientist* 53 (2009).
Runciman, David. *The Confidence Trap: A History of Democracy in Crisis from World War I to the Present*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2013.
Sabl, Andrew. *Ruling Passions: Political Offices and Democratic Ethics*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002.
Saby, Olivier. *Promotion Ubu roi: Mes 27 mois sur les bancs de l'ENA*. Paris: Flammarion, 2012.
Sagar, Rahul. "Presaging the Moderns: Demosthenes' Critique of Popular Government." *Journal of Politics* 71, no. 4 (Oct. 2009).
Saint Gregory the Great. *The Book of Pastoral Rule*, trans. George E. Demacopoulos. Crestwood, N.Y.: St. Vladimir's Seminary Press, 2007.
Schak, David C. "The Development of Civility in Taiwan." *Pacific Affairs* 82, no. 3 (Fall 2009).
Schmitter, Philippe C. "Reflections on Political Meritocracy: Its Manipulation and Transformation." In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.
———. "What Is Political Legitimacy and How Can It Be Acquired? Lessons from a Deviant Case." In *Reviving Legitimacy: Lessons for and from China*, ed. Deng Zhenglai and Sujian Guo. Lanham, Md.: Lexington Books, 2011.
Schneider, Henrique. "Legalism: Chinese-Style Constitutionalism?" *Journal of Chinese Philosophy* 38, no. 1 (Mar. 2011).
Schram, Stuart. *Mao Tse-Tung*. London: Simon & Schuster, 1966.
Schubert, Gunter. "Village Elections, Citizenship and Regime Legitimacy in Contemporary Rural

China." In *Regime Legitimacy in Contemporary China: Institutional Change and Stability*, ed. Thomas Heberer and Gunter Schubert. London: Routledge, 2009.

Schwab, Klaus, Lee Howell, et al. *Global Risks 2012*, 7th ed. Geneva: World Economic Forum, 2012.

Sen, Amartya. *Democracy as Freedom*. New York: Anchor, 1999.

Shell, Orville. "China: Humiliation and the Olympics." *New York Review of Books*, 14 Aug. 2008.

Shell, Orville, and John Delury. *Wealth and Power: China's Long March to the Twenty-First Century*. London: Little, Brown, 2013.

Sheng, Hong. *Jingjixue jingshen* [The Spirit of Economics]. Guangzhou: Guangdong Jingji, 1999.

Shi, Tianjian. "China: Democratic Values Supporting an Authoritarian System." In *How East Asians View Democracy*, ed. Yun-Han Chu, Larry Diamond, Andrew J. Nathan, and Doh Chull Shin. New York: Columbia University Press, 2008.

———. *The Cultural Logic of Politics in Mainland China and Taiwan*. New York: Cambridge University Press, 2015.

Shi, Tianjian, and Lu Jie. "Cultural Impacts on People's Understanding of Democracy." Paper presented at the 2010 American Political Science Association Annual Meeting, Washington, D.C., 1–5 Sept.

——— . "The Shadow of Confucianism." *Journal of Democracy* 21, no. 4 (Oct. 2010).

Shih, Victor, Christopher Adolf, and Mingxing Liu. "Getting Ahead in the Communist Party: Explaining the Advancements of Central Committee Members in China." *American Political Science Review* 106 (Feb. 2012).

Shu, Hede, Yu Minzhong, et al. *Qinding Shengchao Xunjie Zhuchen Lu* [Records of the Royal Officials Who Sacrificed Themselves for the Previous Dynasty]. Shanghai: Shanghai guji chubanshe, 1987.

Shue, Vivienne. "China: Transition Postponed?" *Problems of Communism* 41, nos. 1–2 (Jan.–Apr. 1992).

Sintomer, Yves. *Petite histoire de l'expérimentation démocratique: Tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours* [A Short History of Democratic Experimentation: Selection by Lot from Athens to the Present]. Paris: La Découverte, 2011.

Slater, Dan, and Joseph Wong. "The Strength to Concede: Ruling Parties and Democratization in Developmental Asia." *Perspectives on Politics* 11, no. 3 (Sept. 2013).

Slingerland, Edward. *Trying Not to Try: The Art and Science of Spontaneity*. New York: Crown, 2014.

Smith, Richard J. *The I Ching: A Biography*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2012.

Song, Jaeyoon. "Redefining Good Government: Shifting Paradigms in Song Dynasty (960–1279) Discourse on Fengjian." *T'oung Pao* 97 (2011).

———. "The Zhou Li and Constitutionalism: A Southern Song Political Theory." *Journal of Chinese Philosophy* 36, no. 3 (Sept. 2009).

Sosa, Luis A. "Wages and Other Determinants of Corruption." *Review of Development Economics* 8, no. 4 (Nov. 2004).

Spence, Jonathan D. *Return to Dragon Mountain: Memories of a Late Qing Man*. New York: Penguin, 2007.

Stark, Andrew. "Charting a Democratic Future in China." *Dissent*, Summer 2012.

Stone, Richard. "Climate Talks Still at Impasse, China Buffs Its Green Reputation." *Science*, 15 Oct. 2010.

Su, Yutang, ed. *Guojia gongwuyuan zhidu jianghua* [The Discourse on the State Civil Service System]. Beijing: Labor and Personnel Publishing House, 1989.

Sun, Xin, Travis J. Warner, Dali L. Yang, and Mingxing Liu. "Patterns of Authority and Governance in Rural China: Who's in Charge? Why?" *Journal of Contemporary China* 22, no. 83 (Sept. 2013).

Sun, Yan. "Cadre Recruitment and Corruption: What Goes Wrong?" *Crime, Law and Social Change* 49, no. 1 (Mar. 2008).

——— . *Corruption and Market in Contemporary China*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2004.

Sun, Yan, and Michael Johnston. "Does Democracy Check Corruption? Insights from China and India." *Comparative Politics* 42, no. 1 (Oct. 2009).

Sun, Yat-sen. *Prescriptions for Saving China: Selected Writings of Sun Yat-sen*, ed. Julie Lee Wei,

Ramon H. Myers, and Donald G. Gillin; trans. Julie Lee Wei, E-su Zen, and Linda Chao. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1994.

Sunstein, Cass R. “The Enlarged Republic—Then and Now.” *New York Review of Books*, 26 Mar. 2009.

Tan, Eugene K. B. “Re-engaging Chineseness: Political, Economic and Cultural Imperatives of Nation-Building in Singapore.” *China Quarterly* 175 (Sept. 2003).

Tan, Fuxian. “Xin xingshi xia jiaqiang ganbu de de kaohe pingjia wenti yanjiu” [Research on Strengthening Moral Evaluation in the Selection of Cadres under New Conditions]. *Xiandai rencai* 6 (2010).

Tan, Kenneth Paul. “Meritocracy and Political Liberalization in Singapore.” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Tan, Kevin Y. L., and Lam Peng Er, eds. *Managing Political Change in Singapore: The Elected Presidency*. London: Routledge, 1997.

Tan, Kevin Y. L., and Terence Lee, eds. *Voting in Change: Politics of Singapore’s 2011 General Election*. Singapore: Ethos Books, 2011.

Tan, Sek-loong. “Realizing Political Meritocracy: Lessons from Business.” Paper prepared for the Center for International and Comparative Political Philosophy, Tsinghua University, 20 July 2011.

Tang, Wenming. “Cong Rujia zhengjiu minzuzhuyi” [Rescuing Nationalism by Confucianism]. *Wenhua zongheng* 5 (Oct. 2011).

Tang, Zhijun, Xiang Guocheng, and Shen Ying. “Jinsheng jinbiaosai yu difang zhengfu guanyuan fubai wenti de yanjiu” [Research on the Competitive Promotion and the Problem of Corruption of Local Officials]. *Shanghai Jingji Yanjiu* 4 (2013).

Tao, Ran, Lu Xi, Su Fubing, and Wang Hui. “Diqu jingzheng geju yanbian xia de zhongguo zhuangui: Caizheng jili he fazhan moshi fansi” [China’s Transition under Evolving Patterns of Regional Competition: Reflections on Financial Incentives and China’s Development Model]. *Jingji yanjiu* 7 (2009).

Tetlock, Philip E. *Expert Political Judgment: How Good Is It? How Can We Know?* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005.

Thomas, M. E. “Confessions of a Sociopath.” *Psychology Today*, May/June 2011.

Thomas, Paul. *Performance Measurement, Reporting, Obstacles and Accountability: Recent Trends and Future Directions*. Canberra: ANU E Press, 2006.

Thornton, John L. “The Prospects for Democracy in China.” *Foreign Affairs* 87, no. 1 (Jan./Feb. 2008).

Tichy, Noel M., and Stratford Sherman. *Control Your Destiny or Someone Else Will*. New York: Random House, 1994.

Tong, Yanqi. “Morality, Benevolence, and Responsibility: Regime Legitimacy in China from Past to Present.” In *Reviving Legitimacy: Lessons for and from China*, ed. Deng Zhenglai and Sujian Guo. Lanham, Md.: Lexington Books, 2011.

Tsai, Lily L. *Accountability without Democracy: Solidary Groups and Public Goods Provision in Rural China*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Tsai, Wen-Hsuan, and Nicola Dean. “Experimentation under Hierarchy in Local Conditions: Cases of Political Reform in Guangdong and Sichuan, China.” *China Quarterly* 218 (June 2014).

Tsang, Steve. “Consultative Leninism: China’s New Political Framework.” *Journal of Contemporary China* 18, no. 62 (2009).

UN General Assembly. “The Universal Declaration of Human Rights.” 1948. http://www.un.org/en/documents/udhr/.

Vaillant, George E. *Triumphs of Experience: The Men of the Harvard Grant Study*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2012.

Waal, Frans de. *The Bonobo and the Atheist: In Search of Humanism among the Primates*. New York: Norton, 2013.

Waldron, Jeremy. “The Core of the Case against Judicial Review.” *Yale Law Journal* 115 (2006).

Wang, Alex. “The Search for Sustainable Legitimacy: Environmental Law and Bureaucracy in China,” *Harvard Environmental Law Review* 37 (2013).

Wang, Guoliang. “Rujia xianneng zhengzhi sixiang yu Zhongguo xianneng tuiju zhidu de fazhan” [The Political Theory of Confucian Meritocracy and the Development of a Meritocratic Recommendation System in China]. *Wenshizhe* 3, no. 336 (2013).

Wang, Shaoguang. “Is the Way of the Humane Authority a Good Thing? An Assessment of Confucian Constitutionalism.” In Jiang Qing, *A Confucian Constitutional Order: How China’s Ancient Past Can Shape Its Political Future*, ed. Daniel A. Bell and Ruiping Fan. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2013.

——— . *Minzhu si jiang* [Four Lectures about Democracy]. Beijing: Sanlian shudian, 2008.

———. “Why Is State Effectiveness Essential for Democracy? Asian Examples.” In *Contemporary Chinese Political Thought: Debates and Perspectives*, ed. Fred Dall- mayr and Zhao Tingyang. Lexington: University Press of Kentucky, 2012.

Wang, Shuna, and Yang Yao. “Grassroots Democracy and Local Governance: Evidence from Rural China.” *World Development* 35, no. 10 (2007).

Wang, Tao. “Recharging China’s Electric Vehicle Policy.” Carnegie–Tsinghua Center for Global Policy, 2013. http://carnegieendowment.org/files/china_electric_vehicles .pdf.

Wang, Xiaofang. *The Civil Servant’s Notebook*, trans. Eric Abrahamsen. Melbourne: Viking, 2012.

Wang, Zheng. *Never Forget National Humiliation: Historical Memory in Chinese Politics and Foreign Relations*. New York: Columbia University Press, 2012.

Wedeman, Andrew. “Win, Lose, or Draw? China’s Quarter Century War on Corruption.” *Crime, Law and Social Change* 49, no. 1 (Feb. 2008).

Wei, Xiaohong, and Li Qingyuan. “The Confucian Value of Harmony and Its Influence on Chinese Social Interaction.” *Cross-Cultural Communication* 9 (2013).

Whyte, Martin King. “Soaring Income Gaps: China in Comparative Perspective.” *Daedalus* 143, no. 2 (Spring 2014).

Wilkinson, Richard G. *The Impact of Inequality: How to Make Sick Societies Healthier*. New York: New Press, 2005.

Wilkinson, Richard G., and Kate Pickett. *The Spirit Level: Why Equal Societies Almost Always Do Better*. London: Allen Lane, 2009.

Wilson, A. N. *Hitler*. New York: Basic Books, 2012.

Wiredu, Kwasi. “Democracy by Consensus: Some Conceptual Considerations.” *Philosophical Papers* 30, no. 3 (Nov. 2001).

Wolff, Jonathan, and Avner de-Shalit. *Disadvantage*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Wong, Benjamin. “Political Meritocracy in Singapore: Lessons from the PAP Government.” In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Wong, Benjamin, and Xunming Huang. “Political Legitimacy in Singapore.” *Politics and Policy* 38, no. 3 (2010).

Wong, R. Bin. “Confucian Agendas for Material and Ideological Control in Modern China.” In *Culture and State in Chinese History*, ed. Theodore Huters, R. Bin Wong, and Pauline Yu. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1997.

Woodside, Alexander. *Lost Modernities: China, Vietnam, Korea, and the Hazards of World History*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2006.

Wu, Hao, and Wen Tianli. “Zhongguo difang zhengce shiyanshi gaige de youshi yu juxianxing” [The Advantages and Limitations of China’s Experimental Reforms with Local Policy]. *Shehui kexue zhanxian* 10 (2012).

Wu, Ji, and Wei Yunheng. “Take Away the ‘Iron Armchair,’ and Bring Up Good Cadres—Report on the Reform of the Personnel System for Cadres in Liaoning Province.” *Liaowang* 24 (11 June 1990).

Wu, Jingzi. *The Scholars*, trans. Yang Xianyi and Gladys Yang. New York: Columbia University Press, 1992.

Wu, Qianwei. “Reorientation and Prospect of China’s Combat against Corruption.” *Crime, Law and Social Change* 49, no. 2 (Mar. 2008).

Wu, Yinping, and Jiangnan Zu. “Corruption, Anti-corruption, and Inter-county Income Disparity in China.” *Social Science Journal* 48 (2011).

Wurster, Stefan. "Comparing Ecological Sustainability in Autocracies and Democracies." *Contemporary Politics* 19, no. 1 (2013).

Xia, Ming. "Innovations in China's Local Governance." In *China: Development and Governance*, ed. Wang Gungwu and Zheng Yongnian. Singapore: World Scientific, 2013.

Xiao, Hong, and Chenyang Li. "China's Meritocratic Examinations and the Ideal of Virtuous Talents." In *The East Asian Challenge for Democracy*, ed. Daniel A. Bell and Chenyang Li. New York: Cambridge University Press, 2013.

Xiao, Jianzhong. "Lingdao ganbu xuanba yu xieshang minzhu" [Cadre Selection and Deliberative Democracy]. *Guancha yu sikao* 4 (2014).

Xinhua News Agency, ed. *People's Republic of China Yearbook*. Beijing: PRC Yearbook Ltd.; Hong Kong: N.C.N. Limited, 1988/89.

Xiong, Victor Cunrui. *Emperor Yang of the Sui Dynasty: His Life, Times, and Legacy*. Albany: State University of New York Press, 2006.

Yan, Cang. "Xinjiapo moshi de xingcheng yu chixu" [The Formation and Continuance of the Singapore Model]. *Wenhua zongheng*, Apr. 2013.

Yan, Huai. *Zhonggong zhengzhi jiegou yu minzhuhua lungang* [The CCP's Political Structure and an Outline for China's Democratization]. Taipei: Mainland Commission of Taiwan's Executive Council, 1991.

Yao, Zhongqiu. "Tian ren zhi ji de zhi dao: Guangchuan Dongzi 'Tian ren san ce' yi shu" [The Way of Governing the Relationship between Heaven and Man: Explanatory Comments on Dong Zhongshu's "Three Answers to Governance between Heaven and Man"]. *Zhengzhi sixiang shi* 3, no. 11 (2012).

Young, Michael. "Introduction to the Transaction Edition." In *The Rise of the Meritocracy*. New Brunswick, N.J.: Transaction, 1994.

——— . *The Rise of the Meritocracy*. London: Thames and Hudson, 1958.

Yu, Chilik, Chun-Ming Chen, Lung-Teng Hu, and Wen-Jong Huang. "Evolving Perceptions of Government Integrity and Changing Anticorruption Measures in Taiwan." In *Preventing Corruption in Asia: Institutional Design and Policy Capacity*, ed. Ting Gong and Stephen K. Ma. London: Routledge, 2009.

Yu, Chongsheng. "Cha'e xuanju: Zhongguoshi minzhu de yingran zhi lu" [Multi-Candidate Elections: A Necessary Way for Chinese-Style Democracy]. *Tansuo yu zhengming* 5, no. 271 (2012).

Yu, Keping. *Democracy Is a Good Thing*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2009.

Zakaria, Fareed. "Can America Be Fixed? The New Crisis of Democracy." *Foreign Affairs* 92, no. 1 (Jan./Feb. 2013).

Zeng, Jinghan. "Institutionalization of the Authoritarian Leadership in China: A Power Succession System with Chinese Characteristics?" *Contemporary Politics* 20, no. 3 (2014).

———. "What Matters Most in Selecting Top Chinese Leaders." *Journal of Chinese Political Science* 18 (2013).

Zhang, Jingyi. "Practice-Based Risk Detection." Mimeo, Shanghai Jiaotong University, 2012.

Zhang, Joy Y., and Michael Barr. *Green Politics in China: Environmental Governance and State–Society Relations*. London: Pluto Press, 2013.

Zhang, Lawrence Lok Cheung. "Power for a Price: Office Purchase, Elite Families, and Status Maintenance in Qing China." Ph.D. dissertation, Harvard University, 2010.

Zhang, Lu. "Shichang zhuangui yu fubai moshi de bianqian" [Market Transition and the Changing Forms of Corruption]. *Wenhua zongheng*, June 2013.

Zhang, Shai. "Qiangli kongzhi yu jingshen yueshu: Zhengzhi lunli jiaodu de zhongguo fangfu kunjing yu fangfu lujing" [Controlling by Power and Restraining by Spirit: The Predicament of Preventing Corruption in China and the Way of Preventing Corruption Considered from the Perspective of Political Ethics]. *Lilun yu gaige* 3 (2013).

Zhang, Weiwei. "China's New Political Discourse." *New Perspectives Quarterly*, Fall 2012.

Zhang, Xiaowei. *Elite Dualism and Leadership Selection in China*. London: Routledge/Curzon, 2004.

Zhang, Yongle. *Jiu bang xin zao, 1911–1917* [The Remaking of an Old Country, 1911–1917]. Beijing: Beijing daxue chubanshe, 2011.

——— . "Zhongguo de xianneng zhengzhi ji qi minzhu zhengdangxing" [China's Political

Meritocracy and Its Democratic Legitimacy]. Comment presented at workshop on democracy and meritocracy, Sungkyunkwan University, Seoul, 30 May 2014.

Zhao, Suisheng. "The China Model: Can It Replace the Western Model of Modernization?" *Journal of Contemporary China* 19, no. 65 (June 2010).

Zhao, Yuezhi. "The Struggle for Socialism in China: The Bo Xilai Saga and Beyond." *Monthly Review* 64, no. 5 (Oct. 2012).

Zheng, Wenhuan. "Difang shidian yu guojia zhengce: Yi xin nongbao wei li" [Local Experimentation and National Policy: Using the Rural Pension Policy as an Example]. *Zhongguo xingzheng guanli* 2 (2013).

Zheng, Yongnian. *The Chinese Communist Party as Organizational Emperor: Culture, Reproduction and Transformation*. London: Routledge, 2010.

Zheng, Yongnian, and Chen Gang. "Intra-Party Democracy in Practice: Balloting for City Leaders in Jiangsu." In *China: Development and Governance*, ed. Wang Gungwu and Zheng Yongnian. Singapore: World Scientific, 2013.

Zhou, Li'an. "Zhongguo difang guanyuan de jinsheng jinbiaosai moshi yanjiu" [Research on Model of Competitive Promotion of Local Chinese Officials]. *Jingji yanjiu* 7 (2007).

Zhou, Qi. "Political Systems, Rights, and Values" [Dialogue with Andrew J. Nathan]. In *Debating China: The U.S.–China Relationship in Ten Conversations*, ed. Nina Hachigan. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Zhu, Jiangnan. "Why Are Offices for Sale in China? A Case Study of the Office-Selling Chain in Heilongjiang." *Asian Survey* 48, no. 4 (July/Aug. 2008).

المؤلف في سطور

دانييل بيل

■ ولد في العام 1964 في مونتريال (كندا)، وتعلم في كل من جامعة مكفيل (كندا)، وأوكسفورد (المملكة المتحدة).

■ أستاذ الفلسفة في جامعة تشينغ هوا (الصين) منذ العام 2004.

■ عميد كلية العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة شاندونغ (الصين).

■ جعل من الكونفوشية موضع اهتمامه الفلسفي الأول، وهو أحد أهم المتخصصين الغربيين في فكر كونفوشيوس وتعاليمه.

■ عمل في سنغافورة، والولايات المتحدة، وهونغ كونغ، والصين في سلك التعليم.

■ من مؤلفاته: «فيما هو أبعد من الديموقراطية الليبرالية»، «الكونفوشية الجديدة في الصين».

المترجم في سطور

عماد عواد

■ ديبلوماسي سابق في وزارة الخارجية المصرية.

■ موظف دولي سابق في منظمة الوحدة الأفريقية (الإدارة السياسية).

■ نائب المنسق الوطني لمشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية سابقا.

■ حصل على الدكتوراه من جامعة «باريس 2» بفرنسا، في العام 1990، حول

موضوع «التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي» بتقدير امتياز، كما حصل على أهلية الإشراف على الأبحاث العلمية بدرجة الأستاذية من الجامعة نفسها في العام 1994.

- نشر العديد من المقالات في صحف ودوريات عربية وأجنبية، منذ العام 1985.

- نشر عددا من الكتب بلغات مختلفة، أبرزها «أي عملية سلام في الشرق الأوسط؟ دراسة في المقترب الإسرائيلي» (باللغة الفرنسية، باريس، 1988)، و«الشرق الأوسط وتحديات النظام الدولي الجديد» (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004)، و«الإرهـاب واستراتيجية التعامل» (دار النهضة العربية، القاهرة، 2019).

- ترجم العديد من الكتب إلى اللغة العربية، أبرزها: «مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة، العددان 406 و407، نوفمبر وديسمبر 2013)، و«الأخلاقيات والحرب» (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة، العدد 414، يوليو 2014).

- أستاذ منتدب للعلوم السياسية والقانون الدولي في العديد من الجامعات المصرية والعربية.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة	
الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
الاشتراكات	
دولة الكويت	
للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك
دول الخليج	
للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك
الدول العربية	
للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	
للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

اتحاد الموزعين العرب

ARAB DISTRIBUTORS UNION

أسماء وأرقام وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي – دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com
ثانياً: التوزيع الخارجي					
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966114871414	121277400966 /12121766 –	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 –	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 –	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 – 24496748 –	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 –	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة الشريفية للتوزيع	00212522589912		المغرب - الدار البيضاء - سيدي معروف - ش ابوبكر القادري
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 –	6533773300962 /	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	شركة دار المصري للتوزيع	00249123078223		العنوان: السودان - الخرطوم - شارع البلدية - جنوب برج التضامن

تنويــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

يمكنكم الاشتراك والحصول على نسختكم الورقية من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من خلال الدخول إلى موقعنا الإلكتروني:

https://www.nccal.gov.kw/#CouncilPublications

البيان	عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		12		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36	24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24	12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24		25

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
المدينة:	الرمز البريدي:
البلد:	
رقم الهاتف:	
البريد الإلكتروني:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - إدارة النشر والتوزيع - مراقبة التوزيع

ص.ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

المجاز السياسي

تأليف: د. عمار علي حسن

يحاول هذا الكتاب لفت انتباه دارسي السياسة وباحثيها، والعاملين فيها، والمنشغلين بها، والعائشين لها، إلى أهمية المجاز في فحص حقل السياسة تفكيراً وتنظيراً وتعبيراً وتدبيراً، فما ورد فيه لا يقف عند علم البلاغة وشجونه، بل يخص علم الاجتماع السياسي وشؤونه أيضًا، واقفا على الجسر العريض الواصل بين هذين الحقلين المعرفيين.



المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

هذا الكتاب...

خلال عدة أشهر من صدوره، رُوجع هذا الكتاب ونوقش أكثر من أي من إصدارات المؤلف السابقة، وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة تجعل أي كاتب يشعر بالفخر والشرف لما كان لكتابه من وقع، فإن الكاتب أشار لاحقا إلى أن كتابه نال حظه أيضا من النقد الحاد، بل والجدل. هل أراد المؤلف أن يدافع عن فكرة تعزيز المؤسسات السياسية في النظم الديموقراطية الانتخابية - كما هي الحال في الولايات المتحدة على سبيل المثال - بالفكر الكونفوشي؟ أم كان يسعى إلى تقوية النظام السياسي الصيني وفقا للقيم التي أرساها الآباء الأوائل للدستور الأمريكي؟

في واقع الأمر، يُمكن اعتبار هذا الكتاب نواة لتيار فكري قد يؤدي، في مرحلة لاحقة، إلى بروز نماذج لنظم سياسية هجينة، قد تكون إحدى صورها الجمع بين نظام الديموقراطية الانتخابية بقاعدتها الشهيرة «شخص واحد، صوت واحد»، والنظام القائم على الجدارة والكفاءة في اختيار القيادة العليا للبلاد، أو على الأقل إحاطتهم بنخبة مميزة من الخبراء في جميع المجالات، الأمر الذي يمكنهم من وضع خطط على المدى البعيد وتنفيذها على مراحل محددة ومعروفة مسبقا.

إن هذا الكتاب يرسم، بطريقة غير مباشرة، الملامح الرئيسة لنظام سياسي يقع في منتصف المسافة على مقياس النظم السياسية التقليدية المعروفة حتى الآن؛ فمن جانب يوضح الكاتب، بالحجج والأسانيد، مثالب النظام الديموقراطي وفقا لصيغته المعروفة القائمة على معيار «صوت واحد لشخص واحد»، ومن ثم يسعى الكاتب إلى نزع الصفة شبه المقدسة التي اكتسبتها هذه الصيغة مع مرور الوقت.

ومن جانب آخر، يكشف المؤلف عن حقيقة النظام السياسي الصيني الذي تأثر على مدار التاريخ، سواء في العصر الإمبراطوري أو في ظل الأيديولوجيا الشيوعية، بالمبادئ الكونفوشية القائمة على فكرة الجدارة والمهارات الاجتماعية والفضيلة. وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى النظام الديموقراطي، يسعى الكاتب هنا إلى انتزاع النظام السياسي الصيني من قائمة النظم الديكتاتورية، بل يذهب إلى حد إخراجه من دائرة النظم الشيوعية، موضحا أن هذه الأيديولوجيا لم يعد لها أثر واضح في عملية صنع السياسة، أو في النمو الاقتصادي، أو في التوجه الخارجي للبلاد.

ووفقا للتحليل الذي يقدمه الكاتب، فإن النظام القائم حاليا في الصين - وإن كان يقوده الحزب الشيوعي الصيني - يبتعد، في واقع الأمر، عن أصول ومبادئ الأيديولوجيا الشيوعية، سواء في صيغتها الماركسية أو اللينينية، الأمر الذي قد يدفع إلى القول إنه يوما ما سيكون على النظام الصيني أن يتخلى عن وصف الشيوعية في تقديم نفسه للعالم.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 678 - 2



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS